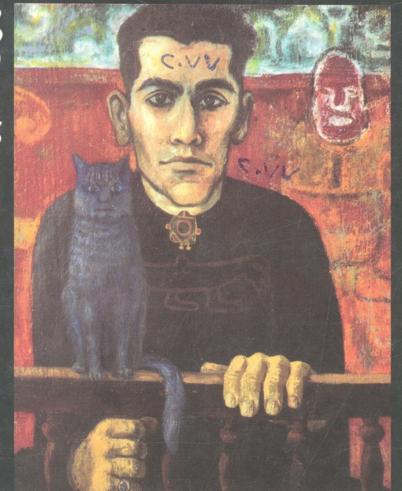
مختارات ميريت

البحث عن الحداثة

الفكر السياسى العلمانى الليبرالى واليسارى فى مصر [٤٥ - ١٩٥٨]

رول ماير

ترجمة: شريف يونس



ميريت للنشر والمعلومات

رول مـــــــاير

البحث عن الحداثة

الفكر السياسى العلمانى الليبرالى واليسارى فى مصر

١٩٤٥ - ١٩٥٨

ترجمة شريف يونس

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ٢٠٠٠

رول ماير

البحث عن الحداثة

ترجمة شريف يونس

ميريت للنشر والمعلومات

٦ب ش قصر النيل

القاهرة

تليفون وفاكس:

٥٧٥١٥٠٠(٠٢)

merit56@hotmail.com

المدير العام: محمد هاشم

الطبعة الأولى

القاهرة ٢٠٠٠

الغلاف للفنان:

محمد اللباد

رقم الإيداع:

٩٩/١٧٦٢٢

... هذه ترجمة كاملة لرسالة الدكتوراه التى نوقشت فى جامعة أمستردام

The Quest for Modernity

Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt
1945 -1958

By

Roel Meijer

إلى ذكرى

الخامس من مارس عام ١٩٥٤..

العيد الوحيد القصير العمر للحقوق الديمقراطية فى مصر فى هذا القرن

الذى لم تلوثه أيديولوجيات الهوية

وإلى كل من شاركوا فى صنع ذلك اليوم الفريد

الذى لا يجب أن يُنسى

أهدى .. بتواضع لا نهاية له..

هذه الترجمة التى تحكى قصة جانب مهم من ملابسات ذلك اليوم..

المترجم

المحتويات

• تصـدير المتـرجم ٩

• مقـدمـة ١٩

هوامش المقدمة ٣٢

• الفصـل الأول

حدود الليبرالية: الفكر السياسى فى مصر بين عامى ١٩٠٠ و١٩٤٥

١ - مدخل ٣٦

٢ - ثورة ١٩١٩ ٣٩

٣ - التطورات الفكرية بعد ثورة ١٩١٩ ٤٥

٤ - الأزمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥ ٥٣

٥ - إحياء خطاب الحداثة ٦٧

هوامش الفصل الأول ٧٠

• الفصـل الثـانى

الإصلاح الليبرالى: جماعة النهضة القومية

١ - مدخل ٧٦

٢ - التاريخ المبكر لجماعة النهضة القومية ٧٩

٣ - برنامج الإصلاح السياسى ٨٦

٤ - برنامج الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى ٩٦

هوامش الفصل الثانى ١٠٣

• الفصل الثالث

معضلات الاشتراكية: فكر راشد البراوى السياسى

١ – مدخل ١٠٨
٢ – المؤثرات الفكرية والخلفية النظرية ١١٢
٣ – تفسير راشد البراوى للتاريخ ١٢٠
٤ – برنامج راشد البراوى فى الإصلاح الاجتماعى ١٢٨
٥ – برنامج راشد البراوى فى الإصلاح السياسى ١٣٤
الخلاصة: مساهمة راشد البراوى فى خطاب الحداثة ١٣٧
هوامش الفصل الثالث ١٣٨

• الفصل الرابع

نحو ثورة وطنية ديمقراطية: الحركة الشيوعية بين ١٩٤٥ و١٩٥٠

١ – مدخل ١٤٤
٢ – الكومنترن والجبهتين المتحدة والشعبية ١٤٦
٣ – الحركة الشيوعية المصرية ونموذج الجبهة ١٥١
٤ – الثورة الوطنية البرجوازية ونموذج الجبهة ١٦١
٥ – الأزمة الداخلية وتغير التوجه الأيديولوجى ١٦٩
الخلاصة ١٨٠
هوامش الفصل الرابع ١٨٢

• الفصل الخامس

زوال خطاب الحداثة الديمقراطى: ثورة يوليو: ١٩٥٠-١٩٥٤

١ – مدخل ١٩٠
٢ – نهاية النظام القديم ١٩٥٠-١٩٥٢ ١٩١
٣ – ثورة يوليو ١٩٥٢ ٢٠٥

٤ – أزمة مارس ١٩٥٤ ٢٢٢
الخلاصة ٢٢٥
هوامش الفصل الخامس ٢٢٧
• الفصـــل الســادس
هيمنة مذهب الحداثة السلطوية : تغير اتجاه الليبراليين ١٩٥٥–١٩٥٨
١ – مدخل ٢٣٤
٢ – التخطيط ٢٣٧
٣ – فى دعم النظام ٢٤٤
٤ – مجتمع يقوم على المبادئ ٢٤٩
هوامش الفصل السادس ٢٥٩
• الفصـــل الســابع
نحو حضارة جديدة: تغير اتجاه الشيوعيين ١٩٥٥–١٩٥٨
١ – مدخل ٢٦٤
٢ – تغير الاتجاه ٢٦٥
٣ – هيمنة النظام أيديولوجيا ٢٧١
٤ – مصر حضارة جديدة ٢٧٨
هوامش الفصل السابع ٢٩٥
• الخـــــــاتمـــة ٣٠١
هوامش الخاتمة ٣٠٥
• ثبت المصادر والمراجع ٣٠٧

تصدير المترجم

تتناول هذه الدراسة المهمة فترة عصيبة فى تاريخ مصر السياسى الحديث، فقد شهد النصف الأول من المدة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٨ حركة احتجاج متصاعدة ضد النظام القديم، القائم على دستور ١٩٢٣، بتناقضاته.. أفضت فى النهاية لانهياره. غير أن القوى السياسية التى هدمته فشلت مع ذلك فى الحلول محله.. لتؤول السلطة إلى العسكريين الذين نجحوا عبر صراعات امتدت على مدى عامين فى تأسيس الحكم المطلق والإطاحة بكل القوى المعارضة، سواء كانت معارضتها جزئية أو كلية. وتقدم هذه الدراسة خريطة واضحة لاتجاهات الفكر السياسى العلمانى الحداثى فى تلك الفترة وتطوراته، وتهتم بصفة خاصة بتتبع تناقض أساسى بين ميلين تنازعا جميع فصائله، هما الميل الديمقراطى والميل السلطوى. ويعزو الكتاب انتصار السلطوية الناصرية إلى هذا التناقض، أو يقول بالأحرى بأن الميل السلطوى الكامن بدرجات مختلفة فى جميع اتجاهات الفكر السياسى الحداثى التى تناولها بالتحليل لعبت دورا مؤثرا فى تحقيق ذلك الانتصار، لأنه يفسر التحولات التدريجية من جانب الكتاب العلمانيين للانحياز إلى الجانب السلطوى من الفكر السياسى الحداثى الراديكالى، وبالتالى الدور المهم الذى لعبوه فى تزويد النظام بأيديولوجيا مناسبة.

والباحث الهولندى رول ماير، الذى تمثل هذه الدراسة رسالته لنيل درجة الدكتوراه، باحث متخصص فى تاريخ مصر الفكرى المعاصر، وسبق أن تُرجم له عمل سابق إلى العربية، تناول بالتحليل الدراسات التاريخية المصرية باتجاهاتها المختلفة[1]، وله دراسات أخرى فى نفس المجال منها دراسة عن طارق البشرى، المؤرخ المصرى المهم.

---

(١) رول ماير، الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة عن فترة ١٩٣٦-١٩٥٢: بحث فى الطابع العلمى والسياسى للمنهج، ترجمة أحمد صادق سعد، دار شهدى للنشر، القاهرة، د. ت. (١٩٨٦).

ويرمى هذا التصدير إلى تناول بعض القضايا الأساسية التى ناقشتها الدراسة [٢]، بهدف إلقاء مزيد من الضوء عليها، وخصوصا فرضيتها الأساسية، التى تمثل وفقا لتعبير ماير "الخيط الناظم" لها، وهى التوتر بين النزعتين الديمقراطية والسلطوية فى الفكر السياسى العلمانى المصرى، بشقيه اليسارى والليبرالى.

وبداية يبدو من سياق الدراسة أن ماير يقيس الميلين الديمقراطى والسلطوى بما إذا كان الفكر السياسى المعنى يتضمن القبول بتعدد الاتجاهات السياسية من عدمه.. وما إذا كان التحديث سيكون بالاعتماد على مؤسسات المجتمع المدنى أم الدولة. وقد يبدو ذلك التعريف الضمنى بديهيا لا غبار عليه.. ومع ذلك فقد استلفت نظرى أن هذا الافتراض واجه عقبات مهمة فى تطبيقه على الفكر السياسى الماركسى المصرى فى تلك الفترة. فقد اعتبر أن الميل الديمقراطى يتجسد فى فكرة "الجبهة الوطنية الديمقراطية"، التى حمل لواءها كل من منظمتى "حدتو" و"طليعة العمال"، وبرنامج الحد الأدنى الذى يؤجل ديكتاتورية البروليتاريا إلى مرحلة لاحقة، على أساس أن فكرة الجبهة تنطوى بحد ذاتها على الاعتراف بتعدد الاتجاهات المتحالفة فى الجبهة، وبالتالى مشروعيتها؛ بينما كان شعار "الثورة الاشتراكية" وتكتيك الاستقطاب الطبقى (طبقة ضد طبقة) عند "الراية" يعنى تغلب الميل السلطوى.

والمشكلة هنا أن ماير نفسه فوجئ بأنه "من سخرية الأقدار أن انتصار برنامج الحد الأدنى" (داخل الحركة الشيوعية عام ١٩٥٧، والمفترض أنه ديمقراطى) "كان إيذانا بنهايته فى نفس الوقت، لأن التغير التدريجى فى الاتجاه نحو الميل إلى النظام كان يعنى... تبنى العناصر المركزية من خطاب الحداثة السلطوية" (الفصل السابع). ويرجع ذلك ببساطة إلى أن مغزى شعار "الجبهة الوطنية الديمقراطية" تحول فى تلك اللحظة، فأصبح يعنى إقامة جبهة مع النظام السلطوى على غير أساس ديمقراطى، وهو الخيار الذى انتهى عام ١٩٦٥ إلى ذوبان الحركة الشيوعية فى النظام بغير حتى هذه "الجبهة" المقيدة المحدودة. وبكلمات أخرى لا يبدو أن برنامج الحد الأدنى وشعاراته ديمقراطى بالضرورة.

وكمحاولة لتفسير هذه المفارقة يبدو لى أنه إذا كان الجانب السلطوى من الحركة الشيوعية المصرية يتمثل فى منظمة "الراية"، باعتبارها حاملة لواء برنامج الحد الأقصى، فإن ذلك لا يعود إلى هذا البرنامج بالذات، وإنما إلى ما يمكن أن أسميه نظرية "المهام التاريخية الموضوعية". وبموجبها فإن

---

(٢) حصلت على إذن صريح من دكتور رول ماير لكتابة هذا التصدير، لأننى وجدت أن عادة قيام المترجم بكتابة مقدمة أو تصدير يتجاوز مجرد عرض مشكلات الترجمة أمر مشكوك فى مشروعيته ويفتقر إلى أساس واضح.

ثمة مهام معينة يمليها التاريخ على مصر فى لحظة بعينها، كان على رأسها آنذاك مهمة تحقيق التحرر الوطنى. ويترتب على ذلك أنه عند ثبوت "وطنية" النظام، أى تحقيقه لـ"المهام التاريخية" يكون التنظيم مضطرا للاستسلام فكريا، ليصل فيما بعد – قبيل الاستقرار على خيار الذوبان فى النظام– إلى القول بأن النظام "محكوم عليه بالوطنية"[٣]، أى أن تحليله "موضوعيا" يفضى إلى التسليم بتحقيقه لهذه "المهام التاريخية"، وبالتالى تصبح معارضته عملا رجعيا، لا يليق – بالطبع – بممثلى الطبقة العاملة. أخلص من ذلك إلى أنه إذا كانت المنظمة تظن أن المهام التاريخية "ملقاة على قارعة الطريق" تبحث عمَّن يقوم بتحقيقها، تنتفى الديمقراطية بمجرد أن "ينحنى" طرف ما ليلتقطها، لأنه يصبح ممثلا للتاريخ ذاته. ومن ذا الذى يستطيع أن يقف أمام أحكام آلهة التاريخ؟ وبالعكس فإن إدراك المنظمة السياسية لاستقلاليتها على أسس مبررة وفقا لأفكارها السياسية، وتصميمها بالتالى على أهمية حرية حركتها السياسية تعتبر شرطا أوليا من شروط الميل الديمقراطى لديها. ولعله مما يدعم هذا الافتراض أن راشد البراوى بدوره، وكان مفكرا مستقلا باحثا عن سلطة تحقق مشروعه، كان بدوره يتبنى نظرية "المهام التاريخية الموضوعية"، على نحو ما أوضحت دراسة ماير تفصيلا (الفصل الثالث)، ولذا كان هو المفكر الأكثر اقترابا من سلطة الضباط منذ البداية.

وبالمقابل فإن منظمة "طليعة العمال"، كانت هى – فيما أرى – الأكثر جذرية فى محاولة الاحتفاظ باستقلالية الحركة الشيوعية، لأنها تمسكت لفترة طويلة بمقاومة مصادرة النظام لحريات الطبقة العاملة النقابية، وحريات الحركة الشيوعية التى تمثل، فى عرف نفسها، الطبقة العاملة. وبالتالى فإنها طرحت فكرة "الجبهة الوطنية الديمقراطية" مع النظام، حين أيدته، بلهجة أكثر تشديدا على فكرة الحقوق الديمقراطية للطبقة العاملة واستقلالها عن النظام[٤]. وأخلص من ذلك إلى أن مشكلات الحركة الشيوعية مع الديمقراطية ترتبط بما هو أعمق من برنامجى الحدين الأقصى والأدنى، وأرجع فى هذا الصدد على وجه التحديد ذلك الميل العلموى "الموضوعى" فى تحليلاتها التاريخية والسياسية، المتعلق بـ"المهام التاريخية"، حين تتغلب على فكرة أهمية الحركة المستقلة للطبقة العاملة لتحقيق المشروع السياسى للمنظمة.

---

(٣) فخرى لبيب، الشيوعيون وعبد الناصر، التحالف والمواجهة (١٩٥٨ – ١٩٦٥)، ج١، شركة الأمل، القاهرة ١٩٩٠، ص ٦٨.

(٤) يختلف هذا الرأى عما أورده ماير. للتفاصيل: شريف يونس، "اليسار الماركسى فى ظل الناصرية" فى : سؤال الهوية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ٢٢٣ – ٢٦٦.

أما موقف حدتو فكان موقفا وسطا، ولكن لسبب آخر يرتبط أيضا بأطروحات ماير في دراسته، وهو الذي يفسر فيما أظن انتهاء جميع المنظمات الشيوعية المصرية الكبرى إلى حل نفسها عام ١٩٦٥. ذلك أن ماير يرى أن الفترة التي تناولتها دراسته "برغم تميزها بحدة النزعة القومية، فإن هذه النزعة كانت خاضعة إجمالا لمذهب الحداثة وللتحديث" (المقدمة). ويؤكد مجددا أنه "برغم أن نجاح النظام [الناصري] في سياسته المعادية للاستعمار قد ساعده بلا شك على توطيد شرعيته، غير أن هذه السياسة يجب أن تُدرج ضمن مفهوم الحداثة الأشمل حتى تكتسب أبعادها الصحيحة" (الخاتمة).

غير أنه يبدو في ضوء المناقشة السابقة لفكر الحركة الشيوعية أن النزعة الوطنية لم تكن مجرد عامل مساعد للنظام، ولا كانت خاضعة إجمالا لمذهب الحداثة - اللهم إلا بقدر استخدامها من جانب الحداثيين في مواجهة خطاب الأصالة الإسلامي. بينما تكشف الصراعات الأيديولوجية بالمقابل عن أن النزعة الوطنية كانت بحد ذاتها معيارا أساسيا في إدارتها، أو مكونا أساسيا من مكونات اللغة السياسية السائدة - بتعبير سكينر. فكما رأينا، كان مبرر استسلام "الراية" للنظام، أن ذلك الأخير "محكوم عليه بالوطنية". أما "حدتو"، الأبعد عن مقولة "المهام التاريخية" فاستسلمت أيضا على أساس أن النظام وطني، برغم محاولاتها للاحتفاظ بقدر من حرية الحركة بموافقة النظام، دون جدوى. أما "طليعة العمال"، فإن استسلامها، على لسان أحد أهم زعمائها ومفكريها، أحمد صادق سعد، يرجع إلى "الخط الفكري القومي الأساسي في الفكر الماركسي المصري منذ الأربعينات". فمع أنه "كان أضعف كثيرا في تيارنا" (أي منظمة طليعة العمال)، فإنه "ازداد قوة شيئا فشيئا تحت ضغط الأحداث... وجعل التمايز بين الشيوعية المصرية وبين الناصرية (منذ الستينات) يتلاشى"[٥]. كذلك كانت الحركة الشيوعية تدافع عن الطبقة العاملة بالقول بأنها أكثر الطبقات وطنية، بينما كان أعداء الحركة الشيوعية يصفونها بأنها عميلة للسوفييت، أي معادية للهوية الوطنية.

ولا يقتصر ثقل الأيديولوجيا الوطنية على إدارة الصراعات الأيديولوجية داخل الحركة الشيوعية ومعها. فأيديولوجيا التخطيط والتنمية ذاتها كانت تبرّر عن طريق التأكيد على ضرورتها لتحقيق نهضة وطنية، ولذا صاحبها هذا الكلام الكثير عن الاستقلال الاقتصادي. ومن هنا أيضا

---

(٥) أحمد صادق سعد، رد بخط يده على أسئلة موجهة إليه عن حياته ونشاطه السياسي وبعض المسائل الخاصة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية، وعنوانه "رد على الأسئلة"، مؤرخ أكتوبر ١٩٨٨ ويقع في ٢١ صفحة فولسكاب، الأصل مودع عند ابنته مني صادق سعد، ص ٢١.

نستطيع أن نفهم بروز ما أطلق عليه ماير "عودة الأصالة على هيئة نزعة عقلانية جديدة أعلى، وليس كرفض للحداثة ومذهب التنوير الحداثي" (الخاتمة، والفصل السابع) – مشيرا بذلك إلى فكرة أن مصر تبنى حضارة جديدة أعلى من الحضارة الغربية فى أيديولوجية النظام. فهذه "العودة" تفيد تحديدا فى ربط الحداثة السلطوية بالأيديولوجيا الوطنية.. التى كانت تعتبر (وما تزال) بديهية ومعيارية. وكان ما صاحب هذه "العودة للأصالة" من تأييد للتحالف مع المعسكر الشرقى مرتبطا أيضا بالتشديد على تأييد ذلك المعسكر للتحرر الوطنى، بينما كان أعداء هذا التحالف يشككون فى نوايا ذلك المعسكر، ويشددون على أن الوطنية تتطلب التمايز عنه (عبد المغنى سعيد مثلا).

كذلك نلاحظ أن هجوم خطاب الحداثة على أيديولوجيا الأصالة كان يستخدم أيضا مفردات الأيديولوجيا الوطنية. فكان يتهمها بالعمالة لقوى أجنبية رجعية ومعادية للوطن (راجع مثلا الدعاية المصاحبة لقمع الإخوان عامى ١٩٥٤ و١٩٦٥). وبمعنى آخر فإنه وفقا للمحددات المنهجية التى أخذ بها ماير بشأن اللغة السياسية (نقلا عن بوكوك وسكينر – أنظر المقدمة)، فإن صراعات الحداثة الداخلية، وصراعاتها مع الأصالة، كانت تدار بلغة سياسية تهيمن عليها أيديولوجيا الهوية. فبرغم المحتوى الحداثى الذى أبرزه ماير وكان له فضل لفت الانتباه إليه، فإن هذا المحتوى كان مضطرا للاندماج فى سياق أيديولوجى هوياتى: أى "تفصيل لغته المعيارية" فى ضوئها – إذا استخدمنا مصطلحات سكينر.

وليس المقصود من هذه الملاحظات نفى إنجاز ماير المهم فى إبراز ثقل أيديولوجيا الحداثة، وذلك لأن فكرة الوطنية المبهمة فى حد ذاتها لا تصلح لرسم خريطة الصراعات الأيديولوجية فى تلك الفترة، على الأقل لأنها قاسم مشترك أعظم بين الأطراف المتصارعة، ولأن الهوية بحد ذاتها لن تفسر ذلك الحدث المحورى فى تلك الفترة، وهو أزمة مارس ١٩٥٤، التى دارت حول قضية الديمقراطية أساسا. وإنما تهدف الملاحظات بالأحرى إلى إبراز دور أيديولوجيا الهوية الوطنية فى إدارة صراعات الحداثة. ويبدو فى ضوء هذه المناقشة أن أيديولوجيات الهوية كانت نوعا من البؤرة الأيديولوجية التى تدور حولها الصراعات بين مدارس الفكر السياسى المختلفة التى رصدها ماير. فالكل يحرص على امتلاكها، أو احتكارها والتماهى معها، ليصل إلى القول بأن فكره وحده هو الذى يتفق مع الوطنية و"الصالح الوطنى العام". وفى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم تقدم خطاب الحداثة السلطوية وسط بحر من الاتهامات والاتهامات المضادة بالعمالة والخيانة بين مجمل أطراف الصراع الأيديولوجى.

غير أن هذا لا يعنى أن أيديولوجيا الهوية الوطنية كانت مجرد وسيط أو بؤرة محايدة أو غنيمة سلبية يسعى كل طرف لامتلاكها.. فقد لعبت دورا مهما فى دعم الميل السلطوى على حساب الميل الديمقراطى لخطاب الحداثة. فالحداثة مأخوذة بحد ذاتها يمكن أن تعنى أشياء من قبيل رفاهية السكان وحقوقهم السياسية ومشاركتهم فى صنع مستقبلهم. ولكنها حين تفسَّر فى ضوء أيديولوجيا الهوية فإن الثقل داخل خطاب الحداثة ينتقل من "السكان" إلى "الوطن"، فتصبح القضية هى التحرر الوطنى، لا الحريات العامة، ورفاهية الوطن وتقدمه بلغة الأرقام التكنوقراطية، لا حق المواطنين فى الدفاع عن حقوقهم لتحقيق مصالحهم... وقس على ذلك. فأدلجة الوطن تعنى أن يصير "الكل فى واحد".. وذلك ببساطة لأن الوطن المؤدلج له بالبداهة مصالح واحدة وهدف واحد ومصير واحد... إلى آخره من "الواحد"، وبالتالى فإنه لا يحتمل سوى أيديولوجيا واحدة، يكون عليها تأكيدا لمشروعيتها فى تمثيل الواحد أن تقصى الآخرين باعتبارهم "يحرفون الوطن عن أهدافه" أو "يعملون لخدمة أعدائه"، أو "يفتتون الصفوف"... الخ. وبكلمات أخرى فإن الخطاب الوطنى حين يصبح اللغة السائدة للصراع الأيديولوجى يحول مشهد التعددية الأيديولوجية إلى ما يشبه الدائرة المكونة من أطراف عديدة تتحلق حول "الوطن" لتحاول أن تنتزع شرف التعبير "المخلص" عن مصالحه من الآخرين. وبالتالى ينشأ وضع تتفق فيه كل الأطراف فى الإقرار بأن الحقيقة واحدة، وأن الفعل السياسى يكون بالضرورة خاضعا لسيادة أحادية.



وترتبط مسألة أهمية أيديولوجيا الهوية فى تلك الفترة بقضية أخرى عرضت لها هذه الدراسة، وهو دور الفئة الاجتماعية التى يسميها ماير أحيانا "الطبقة الوسطى"، وأحيانا أخرى "الطبقات الوسطى". فيبدو لى أن المتعلمين أو "الأفندية" بمصطلح العصر هم المقصودون بهذه المصطلحات فى دراسة ماير.. فقد كانوا يشكلون معظم أعضاء وجمهور المنظمات السياسية والشبكات الأيديولوجية التى ازدهرت فى الأربعينات وثارت على الليبرالية المقيدة وقوضت النظام القديم، لعجز مؤسساته عن إدماجها. فى حين أن مفهوم الطبقات الوسطى يشير عادة إلى خليط من الفئات الاجتماعية ذات الوضع الوسطى فى المجتمع الرأسمالى، منها البرجوازية الصغيرة التى تشمل صغار أصحاب الأعمال من كل نوع: أصحاب ملكيات أو حيازات الأرض الصغيرة وأصحاب الدكاكين والورش.. ولم يكن هؤلاء ممن لعبوا دورا مهما فى أحداث تلك الفترة أو فى دراسة رول ماير لها.

أما وجه ارتباط صعود الإنتليجنسيا بازدهار أيديولوجيات الهوية فيتمثل فى أن الإنتليجنسيا

(أى الأفندية) – وهى تلك الفئة الاجتماعية التى تعمل بصفة خدم لدى الدولة أساسا (فى مصر) ولدى القطاع الخاص، فضلا عن أصحاب المهن الحرة – كان تميزها الاجتماعى مرتبطا فى تلك الفترة بقضايا ثقافية من قبيل اللغة الرسمية واللغة المستخدمة فى الأعمال، وقضايا تمصير الوظائف. يضاف إلى ذلك أنها ليست طرفا مباشرا فى الإنتاج الاجتماعى، وبالتالى تميل تصوراتها عن العالم إلى التجريد، أو إقامة "جماعات متخيلة"، بتعبير بندكت أندرسون[٦]. كما أن الأيديولوجيات الهوياتية التى تقوم على الولاء لكيان غير ملموس، عقيدى أساسا، هو الأمة أو الدولة القومية (ويمكن أن نضيف: أو الدين من حيث هو هوية.. أى بعد تحويله فى العصر الحديث لأيديولوجيا حديثة) تتناسب تماما مع ارتباطها الشديد بجهاز الدولة الحديثة الذى يقوم هو ذاته على فكرة مجردة، هى الخدمة "العامة". وفى الفترة محل الدراسة لا شك أن هيمنة الخطاب التكنوقراطى رفع أسهمها وعظّم أهميتها؛ لأنه إذا كان حل المشكلات العامة يقوم على جهود الخبراء، وإذا كانت التعبئة السياسية مخططة، فإنهم هم القديرون على القيام بهذه المهمة "الوطنية" بحكم تخصصهم كـ"خبراء". ولعل خطاب راشد البراوى، ومن قبله خطاب سلامة موسى، يمثلان أوضح تعبير عن هذه النزعة وتلك المصالح.

ويرصدماير صعود هذه الفئة (الإنتليجنسيا) وارتفاع صوتها، فيما يُعرف بالرأى العام. وربما تجدر هنا ملاحظة أن ظهور الرأى العام و"رأسمالية عصر الطباعة" بتعبير بندكت أندرسون (أنظر المقدمة)، لم يرتبط فى مصر دائما بأن يكون الجمهور الكبير الغفل من المتعلمين قادرا على جعل طباعة الكتب والصحف مجزية ماديا. ففى ضوء ظاهرة حصول صحف كثيرة على "مصروفات سرية"، يمكن القول بأن الصحف وإن كانت طباعتها مجزية فعلا بفضل وجود هذا الجمهور النشط من المتعلمين عالى الصوت والتأثير، فإن ذلك لم يكن دائما بسبب قدرة ذلك الجمهور على توفير نفقات وأرباح الصحف من جيبه الخاص، وإنما إلى ثقله السياسى الذى جعل جهات عديدة ترغب فى توجيهه. ومع ذلك فإن نجاح "روز اليوسف" الكبير فى تلك الفترة إنما يدل على أن ذلك الجمهور الغفل من "الأفندية" كان قد أصبح واعيا بمصالحه الخاصة وتميزه والفرصة المتاحة أمامه لنقد النظام لحساب قيمه الخاصة ومصالحه بحيث أقبل على تمويل المجلات المعبرة عنه.

وإذا كانت هذه الملاحظات تؤكد على أهمية الإنتليجنسيا المصرية فى تلك الفترة ودورها

(٦) راجع: Benedict Anderson, Imagined Communities, Reflections on the Origin and Spread of Nationalism. وقد صدرت له ترجمة سيئة مؤخرا: بندكت أندرسون، الجماعات المتخيلة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩.

فى الإطاحة بالخطاب الليبرالى المقيد، ثم بالخطاب الديمقراطى كلية، فإنها لا تفسر كيفية انقسام هذه الإنتليجنسيا وتبنيها لخطابين متنازعين - على الأقل - هما خطاب الأصالة وخطاب الحداثة الراديكالى، فى إطار اللغة السياسية الهوياتية. وهى مسألة جديرة بالدراسة.

✧

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة.. فقد حرص ماير على تبرير اختياره لدراسة الفكر السياسى بالتشديد على أهميته فى تفسير تاريخ مصر الحديث، وانتقد الدراسات التى تُرجع التحولات السياسية إلى تغيرات اقتصادية، وتهمل دور الفكر السياسى وتعتبره تابعا (المقدمة). غير أن دراسة ماير لا تقول بالقطع بأن الفكر السياسى يشكل العامل الوحيد وراء التغيرات السياسية فى تلك الفترة الحرجة، ولا حتى أنه عامل مستقل تماما. وبمعنى آخر فإن ماير ليس من القائلين بأن الفكر يحكم العالم، على النمط الليبرالى القديم. فهو يرصد عوامل اجتماعية - اقتصادية مهمة لعبت دورها فى تقويض خطاب الليبرالية المحدودة وصعود خطاب الحداثة الراديكالية. غير أن ما يعنينا هنا أساسا هو تناول مفهوم مهم ذكره ماير مرارا فى سياق تفسير التطورات السياسية والفكرية للفترة، وهو مفهوم الإدماج integration. فـ: "بحلول الثلاثينات كانت الليبرالية المحدودة [فى ظل دستور ١٩٢٣] تمر بأزمة عميقة. فقد ضمت جانبا كبيرا من السكان فى الأمة من الناحية الاقتصادية بغير أن يحصلوا مع ذلك على حقوق سياسية حقيقية أو يدمَجوا فى النظام البرلمانى" (الفصل الأول). وعندما تناول هذا الجانب، أكد ماير بصفة خاصة على عدم إدماج "الطبقة الوسطى" - أى الإنتليجنسيا فيما أرى - والعمال فى النظام، كسبب لتحولهم إلى تبنى أيديولوجيات متمردة على الليبرالية المحدودة ونظامها السياسى، تتمثل فى خطاب الحداثة الراديكالية وخطاب الأصالة. كما استخدم نفس المفهوم عندما تناول الفكر السياسى الشيوعى فى مصر وسياسة الجبهة الشعبية المضادة للاتجاهات الفاشية فى فرنسا.

وينطوى مفهوم الإدماج، فوق أهميته فى تفسير ظهور خطاب الحداثة الراديكالى وخطاب الأصالة فى مصر، على جوانب مهمة تجدر الإشارة إليها.. تنبع جميعا من أنه مفهوم دينامیکی تاريخى وليس مفهوما حقوقيا ساكنا. فهو أولا يفترض أن الدولة الحديثة، التى تعتبر من الناحية الدستورية والنظرية مستوعبة لسكانها منذ نشأتها، ليست على هذا النحو فى الحقيقة التاريخية، وإنما تمر بصيرورة من الإدماج التدريجى لسكانها، فتتولى أولا تفكيك الروابط العضوية فى المجتمع التقليدى (روابط الحرفة والمشتركات القروية)، وتنشئ الفرد الحديث وتستخدم عمله. وفقط بعد الوصول إلى تلك المرحلة، يبدأ النزاع حول مدى إدماجه فى النظام السياسى. ويتضح من ذلك أن

الدولة الحديثة هى فى واقع الأمر مشروع معين، يشمل جزءا من السكان ولكنـه يدعـى فـى ذات الوقت أنه يعبر عن الكل. فهى مشروع ينشأ فى ظروف تاريخية معينة ويُبنى تدريجيا وفق صراعات اجتماعية معينة ولصالح فئـات اجتماعيـة معينـة. وتتوقـف عمليـة الإدماج علـى عوامـل متعـددة، وتستغرق عقودا أو قرونا من الصراعات. وبالتالى فإن فكرة الوطنية والمواطنة، بل فكـرة "الصـالح العام" ذاتها، لا تنتمى إلى عالم الأفكار الأزلية السرمدية، والبديهية، ولا هى مستمدة من مثل عليا، وإنما هى أحداث أيديولوجية تاريخية لها سياقها الصراعى والمؤسسى الذى يوجدها.

وعلى ذلك فإن المجتمع القومى أو فكرة الأمة وحقوق أفرادها وانتمائهم لها إنما تُصنع صنعـا، وعلى نحو تدريجى، على حساب المجتمع التقليدى، وليست معطى سلفا منـذ الأزل. ويمكـن القـول أيضا، بناء على ذلك الربط بين القومية والحداثة، أن الحداثة وإن كانت "غربية" فى نشـأتها، فإنهـا ليسـت "قضيـة حضاريـة" حسـب التعبـير الشـائع لدينـا، أى ليسـت مسـألة خاصـة بـ"اسـتعمار حضـارى".. وإنما هى ظاهرة عالمية، من شأنها أن تجلـب معهـا هـذه المقـولات القوميـة المسـتحدثة. فقبل أن تدشن أوربا الحداثة فى البلدان المتخلفة، سواء بالاسـتعمار المباشـر أو التأثير غـير المباشـر (إصلاحات محمد علي وإسماعيل مثلا [٧])، فإنها سبق وأن "استعمرت" ما أصبح يعرف فيمـا بعـد بأنه "بلادها"، بمعنى أن الدولة الحديثة قضت هناك أيضـا علـى روابـط السـكان التقليديـة وتولـت إدماجهم عبر صيرورة طويلة المدى. فالمواطن الفرنسى، مثلا، منتَج تاريخى، تكون عبر صيرورة مـن الإدماج والقهر ومحو اللغات واللهجات المحلية.. على نحـو مـا حـدث عندنـا أيضـا، وليـس معطـى طبيعيا يسفر عن "ذاته" حين "يكتشفها"، كما تقول أيديولوجيات الهوية.

وفضلا عن مفهوم الإدماج.. فإن الدارسة فى تناولها للفكـر السياسـى العلمـانى فـى مصـر لم تلجأ لمحض رواية تاريخ الأفكار، أو تحليلها فى حد ذاتها، وإنما وضعتها فى سياق مـن حركـة ونمو المؤسسـات الأيديولوجيـة مـن صحـف ودور نشـر وعلاقـات بنخـب سياسـية معينـة.. فضـلا عـن تحالفات بعينها بين هذه المؤسسات. فنزعت بذلك عـن تـاريخ الفكـر السياسـى طابعـه الأسـطورى السائد، حيث كثيرا ما تجرى دراسة تاريخ الأفكار كإبداعات نابعـة مـن عبقريـات فرديـة متتاليـة. كذلك تجنب ماير المدخل "التمثيلى" فى دراسة تايخ الأفكـار.. الـذى يعتـبر الأفكـار – السياسـية خصوصا – تعبيرات أو انعكاسات مباشرة عن قوى اجتماعية وأوضـاع اقتصاديـة، أى كنـوع مـن الانبعاثات التلقائية التى تنتج عن هذه القوى والأوضـاع مع إهمال أى سياق خاص بالأفكار.

(٧) راجع الدراسة المهمة للغاية لتيموثى ميتشـل: اسـتعمار مصـر، ترجمة بشـير السـباعى، القـاهرة، سينا للنشـر، القاهرة ١٩٩٠.

وإجمالا فإن دراسة ماير تطرح بالفعل إشكاليات عميقة ومهمة فى دراسة الفكر السياسى والحركة السياسية فى مصر فى تلك الفترة الانتقالية العصيبة. ولعل أكثر هذه الإشكاليات إثارة، هو توضيح كمون النزعة السلطوية داخل خطاب الحداثة ذاته، الذى يحرص دوما على تبرئة نفسه من ذلك الميل، ليلقى اللوم فى شأن السلطوية إما على خطاب الأصالة وإما على العسكريين المستبدين "بطبيعتهم"، أو كلاهما. ولا يقل عن ذلك أهمية تأكيده على أن الانقسام بين خطابى الأصالة والحداثة modernism لا يعنى أن خطاب الأصالة لا ينتمى للحداثة modernity وأنه – على العكس – ينشد تحقيق الكثير من جوانب الحداثة.. على خلاف الادعاءات الكثيرة الرائجة عن خطاب الأصالة عندنا فى المعارك "الفكرية".



أخيرا تبقى ملاحظة بشأن ترجمة هذه الدراسة. فقد ترجمت اللاحقة الإنجليزية "ism"، إما إلى كلمة "مذهب" أو "نزعة"، حسب السياق، للتمييز بين التيار أو الوضع وبين أيديولوجيته. فـ: modernity هى الحداثة، أما modernism فهى مذهب الحداثة. وقد حرص ماير فى مقدمته على التفرقة بينهما بدقة، فاتبعتُ هذه القاعدة فيما تبقى من مصطلحات مشابهة، فتصبح nationalism مثلا هى النزعة القومية أو الوطنية... وهكذا. أما عندما كانت هذه المفردات تأتى كوصف لكلمة discourse: خطاب، فكنت أحذف كلمة "نزعة" أو "مذهب"، على أساس أن تعبير مثل "خطاب الحداثة" مثلا سيفى بالغرض فى التمييز بين الوضع والأيديولوجيا.

وقد أمدنى رول ماير بصور من معظم النصوص العربية الأصلية التى استشهد بها، ونقبت عن بعضها الآخر. أما النصوص العربية القليلة التى لم أستطع العثور عليها فقد أشرت فى هامشها إلى أننى قمت بإعادة ترجمتها عن الإنجليزية. وأقدم أيضا شكرى الجزيل للصديق العزيز بشير السباعى، الذى لجأت إلى خبرته الواسعة فى كل ما غمض علىَّ من النص الإنجليزى. أما ما قد أكون قد أخطأت فيه فهو مسئوليتى وحدى.



مقـــــــدمة

• الأفـــكار العـامـــة:

هذه الدراسة لها أربعة أهداف مترابطة. أولها عرض الفكر السياسى لأفراد من جيـل المفكريـن المصريين الذين وُلدوا بين عامى ١٩٠٨ و١٩٢٠، وتمتعوا بالسلطة والنفوذ فى الفترة الواقعـة بـين الحرب العالمية الثانية ونهاية الخمسينات. وإذا كانت دراسة الفكر السياسى لهذا الجيـل مهمـة بحد ذاتها، فإنها أيضا تمكّن من عقد مقارنات مع الجيل السابق له والذى حظى باهتمام أكبر بكثير.

أما هدفها الثانى فهو البرهنة على أهمية الفكر السياسى فى تفسير تاريخ مصر الحديث، الذى تنقسم الدراسات عنه إلى دراسات مبنية على الاقتصاد السياسى تهمل إلى حـد كبـير تأثير الفكر السياسى فى حد ذاته، ودراسات للحركة الإسلامية لم تضعهـا ضمـن سياق فكـرى أوسـع برغـم الطاقة الهائلة التى بُذلت فيها. أمـا هـذه الدراسـة فتسـعى عـن طريـق التـأكيد على أهميـة الفكـر السياسى بحد ذاته والفكر السياسى العلمانى خصوصا، إلى تجنب هذين الخيارين؛ فتتجنب السقوط فى فخ الطابع الاختزالى للنظريـات البنيويـة للاقتصـاد السياسـى وتقـدم فـى ذات الوقـت السـياق الفكرى الذى استطاع الإسلام الراديكالى أن ينمو فيه.

وقد جرت هذه الدراسة على وصف الفكـر السياسـى بأنـه خطـاب وأيديولوجيـا، بمعنـى أنـه خطاب يحدد قاموسه إمكانيات بعينها ويستبعد أخرى. وهى تزعم أن بناء الخطاب السياسى الـذى كان سائدا فى فترة بعينها يسـمح بتفسير الإجـراءات السياسـية بشـكل أفضـل مـن تفسـيرها بأنهـا "انعكـاس" لظـروف اقتصاديـة -اجتماعيـة محليـة، أو تفسـيرها بأفكـار ضبابيـة مـــن قبيـــل "إرادة النخبـة"[1].

والهدف الثالث هو تصدير الفكر السياسى بمعنى أضيق من المعتـاد. وقـد يبـدو هـذا غريبـا إذا سلمنا باتسـاع موضـوع الفكـر السياسـى بينما تركز أغلبية الدراسات عن جيل العشـرينات وأوائـل

الثلاثينات برغم ذلك على الظواهر الثقافية العامة المرتبطة بمشكلة الهوية[٢]، فهذه الدراسات لم تتناول الأفكار السياسية المتعلقة بتقسيم السلطة وبناء الدولة ومفهوم الأمة والعلاقة بين المواطنين والدولة إلا جزئيا. وينطبق نفس الوضع على الدراسات الاقتصادية: فالدراسات التى تناولت الاقتصاد المصرى بين عامى ١٩١٩ و١٩٥٢ هى وحدها التى مست الفكر الاقتصادى[٣]، أما الفكر الاقتصادى من حيث هو جزء من أيديولوجيا مهيمنة فقد أُغفل إلى حد كبير، كما أُهملت موضوعات حرجة أخرى فى الفكر السياسى مثل مفهوم التاريخ.

أما الموضوع الرابع لهذه الدراسة فهو التوتر بين النزعتين الديمقراطية والسلطوية فى الفكر السياسى المصرى. ويبدو أنه فى تلك الفترة التى شهدت تصاعد الاهتمام بالمجتمع المدنى جرى اعتماد نظرة جديدة للسمات الديمقراطية والسلطوية فى الفكر السياسى المصرى[٤]. وستحاول هذه الدراسة أن تثبت أن الفكر السياسى المصرى بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٨ كان أقل سلطوية بكثير من الزعم السائد[٥]. وسوف تشكل مسألة كيفية عمل النزعتين الديمقراطية والسلطوية داخل الفكر السياسى المصرى، وكيفية حل هذا التوتر بينهما خيطا ناظما للقصة التى تحكيها هذه الدراسة.

- ### الخلفية النظرية العامة والمنهج:

استلهمت الدراسة فى جوانبها النظرية والمنهجية الإجمالية نظريات الخطاب السياسى والنظريات المتعلقة بمذهب الحداثة modernism. وقد قدمَ كل من كوينتين سكينر Quentin skinner وبوكوك Pocock خصوصا تصورا نظريا ثاقبا وقيما لدراسة الأيديولوجيات ودورها فى المجتمع. حيث انتقد أولهما فى مقال شهير، عنوانه "المعنى والفهم فى تاريخ الأفكار"، المؤرخين الذين يعتبرون استقلال النص "المدخل الوحيد الضرورى للتوصل إلى معناه" وأولئك الذين يعتقدون أن سياق العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية له أهمية مطلقة وأنه يوفر "الإطار النهائى" لأى محاولة لفهم النص[٦]. ويرفض سكينر بصفة خاصة المناهج السياقية contextual التى تعتقد أن النص يجب أن يُفهم، حصرا، بمصطلحات سياقه الاجتماعى، لأنها تختزل بذلك الأفكار إلى محض انعكاسات ومحاولات لعقلنة بنية للسلطة معطاة سلفا بغير أن يكون لها أى دور مستقل فى تفسير حركة السلطة ذاتها[٧].

ويتمثل حل سكينر لهذه المعضلة فى البحث عن مقصد نص ما، أو فاعل ما، يُعد فى ذاته غير قابل للاختزال، وإن كان التمكن من فهمه ضروريا إذا أردنا تفسير الفعل تفسيرا صحيحا. وهو

يذكر فى كتابه "أسس الفكر السياسى الحديث" أنه "من الواضح أن طبيعة القاموس المعيارى المتاح وحدوده سوف تساعد على تحديد الطرق التى يجرى بموجبها تمييز قضايا بعينها ومناقشتها"(*)، فتاريخ الأيديولوجيات يوفر وسيلة لبناء الإطار العام القادر على التخلص من النظرية الأداتية للفعل السياسى التى تفسر السلوك السياسى بطريقة ارتجاعية ex post facto [أى فى ضوء الأحداث التالية، وبالتالى بطريقة تعتبر النتائج مقصودة منذ البداية –م](8). فيرى سكينر أن أى قاموس معيارى [متاح فى لحظة معينة –م] يحدد إلى حد كبير الفعل السياسى ويقيم مجال الإمكانيات التى يستطيع فاعل سياسى ما أن يسعى إليها، والأهم من ذلك أنه يوفر للفاعل بنية لإضفاء الشرعية على أفعاله: "وعلى ذلك يستحيل أن تكون المشكلة التى تواجه فاعلا ما، يرغب فى إضفاء الشرعية على ما يفعل ويحصل فى ذات الوقت على ما يريد، فى مثل بساطة تلك المشكلة الأداتية الخاصة بتفصيل لغته المعيارية بحيث تتطابق مع مشاريعه، فلابد أيضا أن تكون جزئيا مشكلة تتعلق بتفصيل مشاريعه بحيث تتطابق مع اللغة المعيارية المتاحة"(9).

ولكن حتى إذا كانت المشكلة هى تفصيل اللغة المعيارية [وفقا لأهداف الفاعل – م] فإن سكينر يرى أن هذه العملية تكون غالبا عملية ضبط ومناورة حذرة ومحفوفة بالمخاطر فى تعاملها مع المصطلحات الأساسية فى القاموس المعيارى القائم فى المجتمع المعنى، كما أنها تحاول إدخال مصطلحات جديدة لبناء قاموس جديد يضفى الشرعية على السلوك الاجتماعى أو الفعل السياسى(10). وتكتسب الكلمات الأساسية فى أى قاموس معناها من موقعها داخل مخطط مفهومى كامل، كما تقوم بتدعيم فلسفات اجتماعية كاملة(11).

وأضاف بوكوك مساهمة نظرية قيمة لنظريات سكينر، حيث وصف اللغة السياسية بأنها نموذج paradigm يعكس ويحدد توزيع السلطة، فكريا وسياسيا، بين كل البشر الفاعلين فى نظام اجتماعى ما. وهو يقول أن نظم اللغة تقوم بتشكيل كل من العوالم المفهومية conceptual وبنى السلطة أو العوالم الاجتماعية التى ترتبط بها. وتعتبر العوالم المفهومية سياقا بالنسبة للعوالم الاجتماعية، والعكس.. وبذلك يُنظر إلى الفكر الفردى كحدث اجتماعى، أى كفعل اتصال واستجابة داخل نظام – نموذج(12). وعلى ذلك يمكن أن تختلف النماذج اختلافا واسعا، ويكون للمجتمع نماذج متعددة للغة السياسية تعمل فى سياقات عدة وعلى مستويات متعددة فى ذات

(*) سوف يكون فهم هذه الفقرة أيسر كثيرا على القارئ إذا استبدل بعبارة "اللغة المعيارية" كلمة أيديولوجيا أو القيم السائدة، والذى قد يخل قليلا بالدقة ولكنه يوصل المعنى العام المقصود (المترجم).

الوقت. ولا تمارس هذه النماذج المتعددة السلطة داخل مجتمعاتها الفرعية فحسب، بل تستحدث أيضا تعريفات وتوزيعات للسلطة داخل المجتمع السياسى ككل[١٣]. ويعد مثال النموذج التكنوقراطى [للغة السياسية – م] مثالا فائق الأهمية لمثل ذلك الانتقال من النموذج الفرعى للعلم والاقتصاد إلى السياسة ككل، وهو النموذج الذى أصبح جزءا أساسيا فى الخطاب السياسى المصرى فى المدة التى تناولتها هذه الدراسة.

ويؤدى إدراك بوكوك لتعقد نظم اللغة والنماذج إلى التقليل من التشديد على "مقاصد" مؤلف النص بالمقارنة بسكينر، فهو يرى أن هذه المقاصد تخضع للنماذج التى يتعامل معها المؤلف: "لأننا لن نستطيع أن نفهم ما قصد [المؤلف] قوله، أو نجح فى قوله، أو ما نسلم بأنه قاله، أو آثار قوله فى تحوير أو تحويل بنى النماذج القائمة، إلا بعد أن نفهم الوسائل التى توافرت لديه ليقول شيئا ما"[١٤]. وعلى ذلك يدعى بوكوك أن معانى أى نطق معطى لا يمكن تتبعها إلا بوضع هذا النطق ضمن نسيج نموذجى paradigmatic، أو ضمن كثرة من السياقات التى لا يمكن للقوة اللفظية للنطق بحد ذاتها أن تحددها تحديدا كاملا[١٥].

• مذهب الحداثة:

إذا كانت نظريات سكينر وبوكوك اللغوية تقدم الوضع العام للخطاب السياسى الذى تتبعه هذه الدراسة فإن مذهب الحداثة modernism هو الإطار التصورى العام للفكر السياسى العلمانى فى مصر. وتعتبر هذه الدراسة مذهب الحداثة طريقا خاصا للوصول إلى الحداثة modernity، ظهر فى أوربا الغربية أولا، ويقوم على مركب معقد من العناصر الأيديولوجية. أما الحداثة فى حد ذاتها فهى وضع تم الوصول إليه عن طريق مذهب الحداثة، ولكن بطرق أيديولوجية أخرى أيضا. ومن ثم فإن الحداثة تصور أكثر حيادية بكثير من مذهب الحداثة. وقد وصف يورجن هابرماس(*) Jurgen Habermas الحداثة فى شكلها الغربى الخاص بأنها مشروع ولّده جهد غير عادٍ من جانب مفكرى التنوير "لتطوير علوم موضوعية وأخلاق كونية وقانون كونى وفن مستقل، وفقا لمنطقها الداخلى"[١٦].

والسمة المميزة لمذهب الحداثة هى العقلانية. كما يعتبر التمرد على الأعراف والتقاليد محوريا فى مفهوم مذهب الحداثة[١٧]. ويتضمن مبدأ سيادة علوم الطبيعة المميزات التحررية والتقدمية

(*) فيلسوف ألمانى معاصر يعتبر ممثلا للجيل الثانى من مدرسة فرانكفورت التى أسهمت فى نقد الحداثة (المترجم).

لمذهب الحداثة، لأنه قدم وعدا بالتحرر من الندرة والحاجة واعتباطية الكوارث الطبيعية. كما تطلب تطور أشكال التنظيم الاجتماعى العقلانية وأنماط التفكير العقلانية التحرر من لا عقلانية الأسطورة والدين والخرافة ومن الاستخدام الاعتباطى للسلطة[١٨]. ومن الناحية السياسية عبرت مبادئ المساواة والحرية والإيمان بالذكاء الإنسانى عن هذه القيم، على حساب الولاء والوصاية patronage. ويشدد مارشال برمان Marshall Berman على الجانب الديناميكى للحياة الحديثة بالاقتباس من البيان الشيوعى: "كل ما هو صلب يذوب فى الهواء، وكل المقدسات تُنتهك، وأصبح البشر مجبرين أخيرا على مواجهة ظروف حياتهم وعلاقاتهم بحس واقعى"[١٩]. ويمكن أن نعتبر إرنست جلنر Ernest Gelner نموذجا للحداثى الأوربى المعاصر وهشام شرابى نموذجا لنظيره الشرق أوسطى[٢٠].

وإذا كان مركب العقلانية والحرية يطلق العنان لهذه الصفات التحريرية، فإن لمذهب الحداثة أيضا جوانبه المعتمة التى عززت الإمكانيات القمعية الكامنة فى السياسة تعزيزا هائلا من خلال رابطة المعرفة/ السلطة الجديدة[٢١]. ولاشك أن ذلك الجانب القمعى السلطوى لمذهب الحداثة حاضر أيضا بشكل واضح فى الفكر السياسى الحداثى المصرى، وداخل فى صراع مستمر مع الجانب التحررى الديمقراطى. ويشير زيجمنت بومان Zygment Bauman إلى أن رابطة المعرفة/ السلطة الحداثية قد أدت فى التاريخ الأوربى إلى وسائل تحكم أكثر فعالية بكثير، حيث خلق التنوير إمكانية تصميم أو تخطيط المجتمع وفقا لمعرفة "موضوعية". وهو يرى أن رابطة المعرفة/ السلطة قد أُسست حين احتاجت دولة الحكم المطلق إلى مثقفين للمساعدة فى إدارة وتنظيم وتوجيه مجتمع أصبحت فيه العادات هدفا للتشريع وأعيد فيه رسم الحدود بين الخاص والعام. كذلك أصبحت العلاقة بين الدولة والمواطن أكثر مباشرة مع استبعاد الوسائط بين الدولة والسكان تدريجيا، فاخترقت السلطة المجتمع بشكل أعمق وأدمجت فى كيانها عددا أكبر من الناس. ويرى بومان أن السلطة المطلقة قد أصبحت، فى هذه الظروف، تنظر للمجتمع كأرض فضاء يجب أن يتم استعمارها وتنظيمها[٢٢]. كذلك اكتسبت المعرفة "الكونية" صفة سلطوية هيمنت على كل ما كان "جزئيا" و"متموضعا" و"محدود الأفق"[٢٣]. وتعززت سلطة المثقفين بانفصالهم عن السكان.. فبوقوفهم فوق المصالح المتنازعة استطاعوا أن يخاطبوا الأمة باسم العقل[٢٤].

أما فى مصر فقد بدأ تشكُّل رابطة المعرفة/ السلطة مع تأسيس دولة الحكم المطلق فى عهد محمد على، الذى استدعى السان سيمونيين لإدارة وتنظيم المجتمع. وعلى مدى القرن التاسع عشر مدت الدولة أنشطتها لتعيد تنظيم المجتمع وفق أنماط حداثية[٢٥]. وبصفة خاصة ساعد المثقفون

المستغربون الدولة فى تطبيق القوانين واتخاذ التدابير الضرورية التى حولت مصر إلى مزرعة قطن لأوربا. ومع ذلك كان تأثر الجيلين الأولين من المثقفين المستغربين بمذهب الحداثة محدودا، ولم يصبح هذا المذهب أكثر راديكالية وشمولا فى الحياة السياسية المصرية إلا فى عهد الجيل الثالث الذى بدأ يلعب دورا متزايد الأهمية فى ثلاثينات القرن الحالى. وقد اقترن الطور الراديكالى لمذهب الحداثة بتطورين آخرين معاصرين له؛ أولهما تعاظم سيادة الدولة التى نمت بشكل أبرز مع تسارع عملية التحرر من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية؛ والآخر هو ظهور السياسة الجماهيرية. mass-politics حين أصبحت الطبقات الوسطى التى تعرضت للتحديث عاملا سياسيا فاعلا.

كان هذا المركب من مذهب الحداثة وظهور الأيديولوجيات الجماهيرية علامة دخول مرحلة جديدة فى تاريخ مصر. وكان ظهور الرأى العام أحد آثار التنوير.. فمع ذبول العادات والتقاليد بدأ المفكرون فى خلق الرأى العام الذى صار يقرر أمور السياسة بشكل متزايد، وأصبح المشرعون يفكرون فى التشريع بمصطلحات المبادئ بدلا من الدواعى العملية، وحل إجماع الآراء محل المعرفة الدينية المطلقة للمؤسسة الدينية السابقة للحداثة[٢٦]. لقد خُلق الرأى العام وظهرت الطباعة الرأسمالية – print-capitalism بتعبير بندكت أندرسون Benedict Anderson – فى نهاية القرن التاسع عشر. غير أن الرأى العام لم يخلق سوق المعنى market of meaning إلا بحلول ثلاثينات هذا القرن. وذلك لأن الطباعة الرأسمالية تفترض مسبقا –كما يوضح أندرسون – وجود سوق حر إلى جانب تكنولوجيا الطباعة، أى وجود الإنتاج الرأسمالى ووجود جمهور متعلم كبير الحجم بما يكفى لجعل طباعة الكتب والصحف مجزية[٢٧].. فضلا عن أن ظهور الطبقة البرجوازية يُعد شرطا مسبقا لتأسيس أشكال تضامن مبنية على قاعدة متخيَّلة[٢٨]. والحال أن مصر لم يوجد بها جمهور متعلم غُفل anonymous كبير بالفعل إلا فى الثلاثينات، حين أنتجت الجامعة الوطنية خريجيها وتم تمصير البيروقراطية.. علما بأن أيديولوجيات السياسة الجماهيرية لا يمكن أن تظهر إلا فى حالة وجود جمهور غُفل كبير.

ويرى ألفن جولدنر Alvin Gouldner فى كتابه عن الأيديولوجيا أن أيديولوجيات الحداثة جزء لا يتجزأ من الخطاب العقلانى الحديث، مثلها مثل العلوم الاجتماعية التى ظهرت فى القرن التاسع عشر. فقد واصل كلاهما مشروع التنوير عن طريق تحدى صحة التأكيدات القديمة التى تأسست على السلطة العامة للمتكلم وتحويلها إلى إشكاليات محل تساؤلات؛ ويرى كذلك أن الأيدلوجيات، مع أنها لا تسعى للمعرفة لذاتها وليس عليها بالضرورة أن تكون "صحيحة"، تقدم خريطة "بما هو قائم" فى المجتمع، و"تقريراً" عن كيفية عمله مدعما بشكل تجريبى[٢٩]. ذلك أن

الأمر الأساسى فى الأيديولوجيات هو وحدة النظرية والممارسة، والتى تتحقق بواسطة الخطاب العقلانى، وليس بتوسط التقاليد والبلاغة وحدهما.

ويتفق جولدنر مع بوكوك وسكينر فى اعتبار الأيديولوجيات أنماطا لغوية تخلق، فى حدود قدرتها هذه، هويات وتشكيلات اجتماعية جديدة فى عالم حديث تُمحى فيه الولاءات ووسائل المشروعية التقليدية، وتُمحى معها الشفرات اللغوية الضيقة التى تدعمها. وهو يؤكد أن الروابط التعاقدية القائمة على العاطفة أو الولاء قد أذيبت أو تحولت وتمركزت فى مقولات جديدة مجردة مثل "الطبقة" أو "الأمة"[٣٠]. وبذلك أصبحت الأيديولوجيات مركزا للهوية الجديدة التى تبنى الأدوار التى تلعبها هذه الأيديولوجيات فى المجتمع، وتؤثر بذلك على شخصيتها[٣١]. وبتعبير آخر يعرِّف جولدنر التغير الأيديولوجى بأنه "تحول لغوى يحمل معه إعادة تنظيم للذات"[٣٢].

كان من نتائج ظهور الأيديولوجيات الجماهيرية فى مصر انقسام الخطاب السياسى إلى قسمين كبيرين: خطاب الحداثة الراديكالى الذى واصل مشروع التنوير وخطاب الأصالة الذى تمركز حول الهوية والمحافظة على القيم المحلية. وبرغم أن كلاهما يطمح إلى الحداثة، اختلف تصور كل منهما عما تعنيه الحداثة اختلافا تاما. فخطاب الحداثة الراديكالى كان يطمح إلى تأسيس مجتمع صناعى يقوم على التجانس الثقافى وتساوى الفرص والحراك الاجتماعى، وعلى جماعات مجهولة متساوية من البشر وتقسيم عمل متطور، والتطور السريع وروح العمل والتعلم، وكذلك على تصور عن العالم يعتبره عالما متجانسا خاضعا لقوانين منتظمة لا تقوم على التمييز، ومفتوحا بلا نهاية للاكتشاف والاختراع. وإذا كان خطاب الأصالة يطمح بالمثل إلى كثير من هذه الجوانب إلا أنه يضعها فى إطار قيم محافظة بعينها مستمدة من الدين ويُبقى على العلاقات المراتبية القائمة عادة على الوصاية. ونستطيع أن نقارن من عدة نواحٍ بين هذا الانقسام والحالة التى يصفها أنتونى سميث Anthony Smith بأنها انقسام بين القومية "المدنية" والقومية "العرقية".. حيث تقوم الأولى على مبدأ الإقليم ومفهوم المواطن بينما تقوم الثانية على مفهوم النَسَب[٣٣].

ولا يقل عن ذلك أهمية فى هذا السياق تأكيد بارثا شاترجى Partha Chatterjee على تنافر مذهب الحداثة مع النزعة القومية إلى حد معين[٣٤]. وترجع أهمية عرض شاترجى للنزعة القومية إلى أنه أحد المؤرخين القلائل الذين ركزوا جهودهم على دراسة النزعة القومية فى العالم الثالث، وإلى أنه وضع مسألة الهوية فائقة الأهمية فى مواجهة الحداثة. ففى روايته التاريخية المفصلة للنزعة القومية الهندية أعاد صياغة أحد التناقضات الأكثر أهمية فى العالم الثالث، وهو كيف يمكن للمرء وهو يناضل من أجل الاستقلال أن يأخذ عن الغرب مفهوم الجماعة السياسية، بما فى ذلك التصور

الغربى الملازم له عن التاريخ والتطور، ويظل مع ذلك محتفظا بهويته؟ وبكلمات أخرى: كيف يمكن لمن خضع للقمع الاستعمارى أن يتبنى الحداثة وعقلانيتها بغير أن تصبح هذه الحداثة جزءا من بناء السلطة الكولونيالى أو ما بعد الكولونيالى الذى تحكمه النزعة العقلانية الغربية؟[٣٥]. يشير شاترجى بهذا التساؤل قضية الدعاوى الكونية التى يرفعها التنوير ومذهب الحداثة، ويقرر أن الخطاب القومى لا يمكن أن يُشتق بشكل بسيط من الفكر الغربى الحديث أو يتطابق معه، فعليه هنا أن يكون انتقائيا إذا أراد أن يؤسس نفسه كخطاب قومى أصلا. وتتمتع هذه القضية فى التحليل الأخير بأهمية حاسمة برغم أنها ليست موضوعا محوريا لهذه الدراسة. فسوف تحاول الدراسة أن تبرهن على أن مذهب الحداثة الراديكالى قد أصبح الخطاب المهيمن فى ظل النظام الناصرى بعد عام ١٩٥٥، وأن ذلك كان أساس سقوطه النهائى وإعداد المسرح لانبعاث خطاب الأصالة فى السبعينات.

• مذهب الحداثة والفكر السياسى المصرى:

يتتبع الفصل الأول من هذه الدراسة تاريخ مذهب الحداثة المصرى المبكر، من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٤٥. وقد قيل أن ثلاثينات هذا القرن كانت نقطة تحول فى تاريخ مصر، حيث اتضح فيها عجز البنية الاقتصادية والسياسية الليبرالية المقيدة التى شُيدت بعد ثورة ١٩١٩ عن إدماج قطاعات متزايدة الأهمية من السكان فى مؤسساتها، مع استمرار تأثيرها عليهم بالفعل تأثيرا سلبيا. وتقدم الدراسة وصفا لمذهب الحداثة المقيد لتلك الفترة بتناول أفكار اثنين من قادة المفكرين من الجيل الثانى (ولدا بين عامى ١٨٨٠ و١٩٠٠)، هما سلامة موسى ومحمد حسين هيكل، وبتحليل المؤسسات الاقتصادية والسياسية التى أقيمت فى تلك الفترة. ويوضح الفصل كيف أدى فشل النظام الليبرالى - النخبوى والشعبوى على حد سواء - فى تحقيق الانتقال إلى مجتمع صناعى أكثر عقلانية إلى زوال هذا النظام. وذلك لأن الفشل فى إصلاح المجتمع المصرى أدى إلى إقصاء قطاعات كبيرة من السكان [خارج مؤسسات النظام - م]، مما أدى بدوره إلى ظهور أيديولوجيات سياسية جديدة أكثر راديكالية وأبعد شمولا، تطلبت من أنصارها تفانيا وولاء، على النمط الذى يصفه جولدنر. وكان قادتها من جيل جديد من المفكرين، ممن ولدوا بين عامى ١٩٠٠ و١٩٢٠، لا تربطهم روابط مباشرة بالأحزاب السياسية السابقة التى قامت إلى حد كبير على الوصاية والموالاة. وقد جرى تجنيد معظم أفراد هذا الجيل الجديد - الذى تلقى تعليمه فى جامعة فؤاد الأول التى أقيمت حديثا آنذاك - من الطبقات الوسطى الأكثر راديكالية.

ومع ظهور الطباعة الرأسمالية أصبح الصراع حول المعنى أكثر حدة، بحيث انشطر الخطاب السياسى المصرى تماما إلى خطابين، هما الخطاب (الراديكالى) لمذهب الحداثة وخطاب الأصالة. ويكمن الفارق بينهما فى أن الأول قد عمَّق مذهب الحداثة المقيدة الذى ينتسب إلى الجيل السابق عن طريق تبنى مصطلحات تستلزم تغيير المجتمع المصرى تغييرا كاملا وفق مبادئ عقلانية، بينما تمركز الخطاب التقليدى الجديد للأصالة حول الحفاظ على الهوية وقضية القيم الأصيلة. وبرغم أن المدة التى تتناولها الدراسة تميزت بحدة النزعة القومية فإن هذه النزعة كانت خاضعة إجمالا لمذهب الحداثة وللتحديث. ففى نهاية الأمر كان تحرير المجتمع من السيادة البريطانية فى خدمة عقلنة المجتمع ورفع كفاءته الاقتصادية وزيادة المساواة فى بنائه الاجتماعى وجعل قوانينه أكثر عدالة. وعلى ذلك ليس هناك مبرر للرأى السائد الذى يقول به بعض الباحثين، ومؤداه أن الفكر السياسى المصرى قد سادته، بعد أزمة الليبرالية فى الثلاثينات، عوامل غير عقلانية مثل النزعات الوطنية والعربية والإسلامية[٣٦]. وفوق ذلك فإن السمة العقلانية لمذهب الحداثة وجانبه الديمقراطى، وكذلك تقويض البنى القائمة على الوصاية تدريجيا، كل ذلك يبرر القول بأنه كان باستطاعة مصر أن تبدأ مسارا أكثر ديمقراطية فى تلك الفترة.

لم تقم هذه الدراسة بكتابة وصف مشوش لجيل من المفكرين على غرار كتاب جرشونى ويانكوفسكى Gershoni & Jankowski[٣٧]، بل درست أعمال جماعة، هى جماعة النهضة القومية، وفرد، هو راشد البراوى، وحركة، هى الحركة الشيوعية، ومجلة أسبوعية، هى روز اليوسف، وجريدة المصرى.. كنماذج للقوى التى شكلت خطاب الحداثة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٨، واستطاعت بهذه الطريقة أن تحلل أفكارها المميِّزة وتطورها، مع التركيز على إسهامها فى خطاب الحداثة الراديكالى ككل. وفى تحليل هذا المذهب أولت الدراسة عناية خاصة للتناقض بين جانبيه الديمقراطى والسلطوى. فتوضح الفصول من الثانى إلى الرابع أن كل ما تناولته من جماعات وأفراد وتيارات سياسية، خاض بطريقة أو بأخرى صراعا مع هذا الوجه المزدوج لمذهب الحداثة. فيبين الفصل الثانى أن جماعة النهضة القومية كانت تتمزق بين نيتها فى إصلاح المجتمع المصرى من أعلى وبين أفكارها الديمقراطية. لقد كانت هذه الجماعة، برغم انتماء غالبية أعضائها إلى النخبة واحتفاظها بروابط قوية مع الأحزاب الأكثر تقليدية، تنتمى بوضوح إلى تيار الحداثة الجديد فى مصر، لدرجة أن نشاطاتها تعد بحد ذاتها دليلا على وجود تيار ليبرالى حديث فى مصر.

ويتناول الفصل الثالث الفكر السياسى لراشد البراوى، الذى واجه بدوره معضلة العلاقة بين المثل الديمقراطية وضرورة الإصلاح. ويعد راشد البراوى، ربما، التجسيد الأنقى لاتحاد النظرية

والممارسة الذى يشير إليه جولدنر كأمر مميِّز للأيديولوجيات الحديثة.. فقد انتهت مشكلته، كواحد من القادة الإصلاحيين فى الأربعينات، حين طُلب منه بعد انقلاب ٢٣ يوليو أن يضع مشروع قانون الإصلاح الزراعى. فبعد ذلك مارس نشاطه فى المؤسسات "الثورية" التى ساهم أصلا فى تشكيلها وساهم من خلال هذه المؤسسات ومن خلال كتاباته عن التخطيط والتصنيع فى وضع أسس هيمنة مذهب الحداثة السلطوى الذى استمد الكثير من محتوى خطابه مما قد يسميه بوكوك نموذج paradigm خطاب التكنوقراطية. كذلك يمكن عن طريق تتبع فكر راشد البراوى وحياته العملية تكوين فكرة عن الطريقة التى تأسست بها رابطة المعرفة/ السلطة بعد الثورة، وكيفية صنع عناصر مذهب الحداثة السلطوى. وجدير بالملاحظة أن فكر راشد البراوى السياسى قد تأسس على المصادر الغربية بالكامل تقريبا، على خلاف القضية الرئيسية التى طرحها شاترجى.

ويتناول الفصل الرابع الحركة الشيوعية ومساهمتها فى خطاب الحداثة. ويتمثل الإسهام الأيديولوجى الكبير للحركة الشيوعية فى الفكر السياسى المصرى فى مفهوم "الجبهة الوطنية الديمقراطية". وعلى غرار البراوى، استمدت الحركة "نموذج الجبهة" بأكمله تقريبا من نموذج الكومنترن، وأقامته على منوال الجبهة الشعبية الفرنسية والجبهة المتحدة الصينية. وقد عمَّق هذا النموذج عند تكييفه مع الوضع المصرى الصدع القائم بين خطاب الحداثة وخطاب الأصالة بتصوير الحركة الإسلامية كمنظمة فاشية، كما دعم من جهة أخرى الميول الديمقراطية التى ساندت تطور مجتمع مدنى فى مصر.

وينتقل الفصل الخامس من النظرية والأيديولوجيا إلى الممارسة، بتحليل طريقة تفاعل الجماعات والأفراد والتيارات المختلفة التى أيدت خطاب الحداثة مع الأحداث السياسية وتأثيرها فى هذه الأحداث. ويتضمن الفصل تحليلا لمجلة "روز اليوسف" الأسبوعية وجريدة "المصرى"، اللذان وُصفا بأنهما يمثلان تيار الجناح الليبرالى اليسارى فى مذهب الحداثة. كما يبين كيف التحق إصلاحيون من أمثال راشد البراوى بالنظام الجديد بينما أُبعد عنه فى نهاية المطاف صحافيا روز اليوسف البارزان: إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين، وكذلك الحركة الشيوعية. فقد رأى معارضو النظام أنه لا يمكن تحقيق أهداف الحداثة الراديكالية بغير الوسائل الديمقراطية.

أما الفصلان الأخيران فيتناولان بالتحليل عملية تأسيس هيمنة مذهب الحداثة السلطوى، والتى تحققت بإثبات أن الوسائل السلطوية وحدها هى القادرة على تحقيق الأهداف الوطنية. فينصب الفصل السادس على دراسة الدور الكبير لقاموس التخطيط الاقتصادى فى الخطاب السياسى العام، حتى قبل تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، ودور راشد البراوى فى تعزيز هذا

الخطاب، ويبـين الفصل أيضا كيف تغلغل خطاب الحداثة السـلطوية تدريجيا فى قاموس روز اليوسف.

أما الفصل السابع فيصف العملية ذاتها، ولكن بالنسبة للحركة الشيوعية.. ويحاول أن يبرهن على أن الميل السلطوى فى الفكر السياسى الليبرالى والشيوعى قد أضعف مقاومتهما للمذهب السلطوى الذى تبناه النظام. وعندما التحق مفكرو الحركة الشيوعية بمذهب الحداثة السلطوى ساعدوا فى النصف الثانى من الخمسينيات فى صياغة المفهوم القائل بأن مصر تجتاز عتبة حضارة جديدة. فإلى جانب إقامة مجتمع حداثى جديد يقوم على الصناعة انحازت مصر مرة أخرى إلى الشرق منذ مؤتمر باندونج، ولكنها لم تعد تعتبر الشرق مستودع النقاء والمذهب الروحى على غرار المذهب الشرقى عند الجيل السابق، وإنما اعتبرته مستودعا للعقل ومذهب الحداثة. ذلك أن نظرية الحضارة الجديدة قد قارنت بين الغرب الرأسمالى المضمحل المتعفن والشرق الشيوعى المشرق الذى اعتبرته وريثا للعقلانية الغربية.

• المصادر الأولية والأدبيات الثانوية:

اعتمدت هذه الدراسة اعتمادا كاملا تقريبا على النصوص. فقد استخدمت مادة أولية عبارة عن كتب وكتيبات وبيانات ومنشورات، واعتمدت بدرجة أقل على اللقاءات الشخصية، واستخدمتها لتعزيز المادة المكتوبة وليس كمصدر مستقل للمعلومات. أى أننى حاولت أن أجمع وأقرأ أكبر كم ممكن من أعمال المفكرين الذين تناولتهم الدراسة. وقد استطعت أن أطلع على كل الكتابات الأساسية لجماعة النهضة القومية بفضل مساعدة الأستاذ الدكتور رءوف عباس الكريمة.. وقرأت كل أعمال راشد البراوى التى جمعتها من باعة الكتب المستعملة.. أما ترجماته لأعمال أجنبية فقد أهملتها حيث أن تناولها صعب للغاية ومشكوك فى قيمته. وللأسف الشديد توفى راشد البراوى حين بدأت بحثى، ولم تسمح لى أسرته بالإطلاع على مكتبته أو مجموعات أوراقه الخاصة.

وبالنسبة للحركة الشيوعية لجأت إلى المقالات المجموعة فى كتب منشورة، نظرا لحظر الإطلاع العام على الصحف الشيوعية فى دار الكتب فى مدة بحثى فى مصر.. واعتقد أننى برغم هذا القصور استطعت أن أتتبع الأفكار الأساسية للحركة من خلال هذه الكتب. وجدير بالذكر أن أعمال رفعت السعيد عن الحركة الشيوعية لا تقدر بثمن إذا ما تم تحليلها بحذر – نظرا

لانحيازها لمنظمة حدتو[٣٨] ؛ فهي تحتوى على اقتباسات طويلة وعظيمة الفائدة من بيانات وكتابات الحركة الشيوعية غير متاحة بطريقة أخرى. وقد استطعت أن أضيف إلى هذه المصادر مجموعتي أوراق أبو سيف يوسف وصلاح عيسى[٣٩]. وبالنسبة لما ورد فى الفصل السابع عن تغير اتجاه الحركة الشيوعية نحو النظام الحاكم، كان من حظى أن سُمح لى بالإطلاع على مجموعة البيانات والأوراق المحفوظة فى "أرشيف هنرى كورييل" الغنى، الموجود الآن بالمعهد الدولى للتاريخ الاجتماعى بأمستردام. وقد استطعت برغم عدم توافر منشورات وكراسات الحركة الشيوعية بدءا من الأربعينات أن أجمع وأقرأ أغلب الكتب الشيوعية الأساسية المطبوعة حتى عام ١٩٥٩.

وقد استعنت كذلك بالمطبوعات الدورية مثل الصحف: الأهرام والمصرى والأخبار والجمهورية؛ والمجلات الأسبوعية: المصور؛ والنشرات: الاقتصاد والمحاسبة. كما قرأت بعناية كاملة واستمتاع كبير كل أعداد مجلة روز اليوسف الأسبوعية بين عامى ١٩٥٢ و١٩٥٩.

وقد استعنت بالطبع بالأدبيات الثانوية بشكل كبير، خصوصا بالنسبة للفصل الأول الذى يعتمد عليها اعتمادا كاملا، وذلك لأن فترة العشرينات والثلاثينات قد درسها الباحثون دراسة شاملة على عكس الفترة اللاحقة لها. أما مقالات إسرائيل جرشونى فليست مجرد مصدر للمعلومات عن هذه الفترة، وإنما مصدر إلهام لكل باحث فى تاريخ الفكر المصرى. وقد استعنت بأعماله وبأعمال آخرين فى تفسير ظهور مذهب الحداثة الراديكالى. أما بالنسبة للكتب الصادرة عن الحركة الشيوعية فقد رجعت الدراسة إلى الأجزاء التى تناولت أيديولوجية الحركة، إلا فى الأحوال التى تتعرض فيها لقضية منفصلة مثل كتاب جول بينن Joel Beinin عن الموضوع الذى يتناول المسألة الصهيونية[٤٠].

هناك أيضا كتب ممتازة مست الموضوع الذى أدرسه، ولكن من منظور مختلف عادة، مثل كتاب جول جوردان Joel Gordan عن قيام النظام العسكرى، والذى يتناول الأحداث كمحض صراع على السلطة السياسية[٤١]، أو كتاب كيرك بيتى Kirk Beattie الصادر حديثا[٤٢]، الذى يعتمد بالكامل على المقابلات الشخصية والسير.. ولم أستطع الاستعانة به بسبب حداثة صدوره. وقد تناولت هذه الدراسة الحركة الشيوعية نظرا لأن الكتب الحديثة عنها تركز على بنائها التنظيمى، مثل كتاب سلمى بوتمان Selma Botman[٤٣]، أو على حركة النقابات العمالية، مثل كتاب جول بينن وزخارى لوكمان Zachary Lockman[٤٤].

وقد استعنت أيضا بالمراجع العربية بكثافة وأفادتنى إفادة كبيرة. فقد أثّرت الكتابات التاريخيـة العبقرية لطارق البشرى على أفكارى عن تاريخ مصر بصفة عامة(٤٥). وبصفة خاصة استفدت مـن كتاب رءوف عباس عـن جماعـة النهضـة القوميـة(٤٦). ولكـن برغـم أنـه ألهمنـى إدراج فصـل عـن الجماعة فى الدراسة إلا أننى تبنيت وجهة نظر مختلفة تماما، فتنـاولت بـالتحليل عمـل الجماعـة مـن منظور مذهب الحداثة بدلا من منظور الإصلاح الاجتمـاعى. أمـا الكتابـات العربيـة الأخـرى فقـد أشرت إليها فى حينه.



هوامش المقدمة

١ - John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat, The Political Economy of Two Regimes (Princeton: Princeton University Press) 32-35.

٢ - Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1852 (Cambridge, M. A. Harvard University Press, 1961); Charles D. Smith, "The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s," International Journal of Middle Eastern Studies 10 (1979) 453-479; Israel Gershoni and James P. Jankowski, Egypt, Islam and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930 (Oxford University Press, 1986).

٣ - Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941 (Princeton: Princeton University Press, 1983; Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952 (Princeton: Princeton University Press, 1983)، ويستثنى من ذلك: Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1962-1974)؛ وهناك استثناء حديث يأخذ الأيديولوجيا في الاعتبار بطريقة أكثر تنظيما، هو: Mourad Magdi Wahba, The Role of the State in the Egyptian Economy, 1945-1981 (Houndsmill, MacMillan Press, 1993).

٤ - أنظر على سبيل المثال المقالات المنشورة عن هذا الموضوع في عدد خاص من Middle East Studies، رقم 47 (1993)، وهي: Augustu Richard Norton, "Society in the Middle East," 205-216; Raymond A. Hinnebusch, "State and Civil Society in Syria," 243-257; Mustafa Kamil al- Sayyid, "A Civil Society in Egypt," 229-243.

٥ - يقدم فاتيكيوتس أبرز مثال لوجهة النظر القائلة بأن مصر كانت منساقة حتما نحو الديكتاتورية بعد الحرب العالمية الثانية: P. J. Vatikiotis, The History of Egypt from Muhammed Ali to Sadat (1969; London, Weiden fold and Nicolson, 1980); P. J. Vatikiotis, Nasser and His Generation (London: Croom Helm, 1978).

٦ - Quentin Siknner, "Meaning and Understanding in the History of Ideas," History and Theory, 8 (1969) 3.

٧ - Ibid., 42-43.

٨ - Quentin Skinner, The Foundations of Modern Political Thought, vol. I (Cambridge: Cambridge University Press, 1978)، التشديد أضافه المؤلف.

٩ - Ibid., xii and xiii، التشديد أضافه المؤلف.

١٠ - Quentin Skinner, "Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action," Meaning and Context, Quentin Skinner and His Critics, ed. James Tully London: Polity Press, (1988) 97-118.

١١ - Quentin Skinner, "Language and Political Change," Political Innovation and Conceptual Change, eds. Terence Ball, James Farr, and Russel L. Hanson (Cambridge: Cambridge University Press, 1989) 6-23.

١٢ - J. G. A. Pocock, Politics, Language and Time, Essays on Political Thought and History (New York: Atheneum, 1971) 14-15.

١٣ - Ibid., 22.

١٤ - Ibid , 25.

١٥ - Ibid., 29.

١٦ - نقلا عن: David Harvey, the Condition of Postmodernity: An Inquiry into the Origins of Cultural Change (Oxford: Blackwell, 1989) 12.

١٧ - Ernest Gellner, Reason and Culture, The Historic Role of Rationality and Rationalism (Oxford: Blackwell, 1992).

١٨ - Harvy, Condition 12.

١٩ - Marshal Berman, All That is Solid Melts into Air: The Experience of Modernity (London: Verso 1991) 89. أنظر فصـــل: "Marx, Modernism and Modernization" 97-129.

٢٠ - Hisham Sharabi, Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society (New York: Oxford University Press, 1988).

٢١ - Barry Smart, Postmodernity (London: Routledge, 1993) 26.

٢٢ - Zygment Bauman, Legislators and Interpreters: On Modernity, Postmodernity and Intellectuals (Cambridge: Polity Press, 1987) 28.

٢٣ - Ibid., 3.

٢٤ - Ibid., 21.

٢٥ - Timothy Mitchel, Colonising Egypt (1988: Cairo: The American University in Cairo Press, 1989).

٢٦ - Bauman, Legislators 34-35.

٢٧ - Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (London: Verso, 1993) 43-45.

٢٨ - Ibid., 77.

٢٩ - Alvin Gouldner, The Dialectic of Ideology and Technology: The Origins, Grammar and Future of Ideology (New York: The Seabury Press, 1976) 30

٣٠ - Ibid., 24-25.

٣١ - Ibid., 47.

٣٢ - Ibid., 84.

٣٣ - Anthony D. Smith, National Identity (London: Pinguin Books, 1991) 9-13.

٣٤ - Partha Chatterjee, Nationalist Thought and the Colonial World: A Derivative Discourse? (London: Zed Books, 1986).

٣٥ - Ibid., 10؛ أنظر أيضا: Jan Nederveen Pieterse, Empire and Emancipation: Power and Liberation on a World Scale (London: Pluto Press, 1990) Ch. Three: "Enlightment and Emancipation," 47-72، وكذلك: Jan Nederveen Pieterse, "Dilemmas of Development Discourses: The Crisis of Develomentalism and the Comparative Method," Development and Change 22 (1991) 5-29.

٣٦ - أنظر بصفة خاصة: Safran, Search، وانظر أيضا: Israel Gershoni. "Egyptian Intellectual History and Egyptian Intellectuals in the Interwar Period," Asian and African Studies 19 (1985) 333-364.

٣٧ - Gershoni and Jankowski, Egypt.

٣٨ - رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠-١٩٥٠(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦)؛ رفعت السعيد، الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٥٠-١٩٥٢(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢)؛ رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى، ١٩٥٠-١٩٥٧(القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣)؛ رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة الانقسام، الحل، ١٩٥٧-١٩٦٥(القاهرة: شركة الأمل، ١٩٨٦).

٣٩ - من المصادر المهمة للمقالات التى نشرت فى مجلة "الفجر الجديد" كتاب المقالات المختارة لأحمد صادق سعد: صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٦).

٤٠ - Joel Beinin, Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and Arab- Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965 (London: I. B. Taurus, 1990).

٤١ - Joel Gordan, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution (New York: Oxford University Press, 1992).

٤٢ - Kirk J. Beattie, Egypt During the Nasser Years: Ideology, Politics & Civil Society (Boulder: Westview press, 1994).

٤٣ - Selma Botman, The Rise of Egyptian Communism, 1939-1970 (Syracuse: Syracuse University Press, 1988).

٤٤ - Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954 (Princeton: Princeton University Press, 1988).

٤٥ - طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢(القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢)؛ طارق البشرى، المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية (١٩٨٠؛ بيروت: دار الوحدة، ١٩٨٢)؛ طارق البشرى، دراسات فى الديمقراطية السياسية (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧)؛ طارق البشرى، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢-١٩٧٠(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧).

٤٦ - رءوف عباس، جماعة النهضة القومية (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

الفصل الأول

حـــدود الليبــرالية

الفكر السياسي في مصر بين عامي ١٩٠٠ و١٩٤٥

١ - مـــدخل

فى بداية القرن العشرين أصبحت بنية مصر بنية كولونيالية نموذجيـة.. فقـد اندمـج الاقتصـاد المصرى تماما فى السوق العالمى بفعل زراعة القطن لصالح صناعة النسيج البريطانيـة فـى لانكشـاير Lancshire، وحكـم البريطـانيون مصـر منـذ هزيمـة عرابى عـام ١٨٨٢ وشـغلوا جميـع الوظـائف البيروقراطية العليا تقريبا، بينما أدار الأوربيون والسوريون معظـم مـوارد الاقتصـاد. أمـا الشـركاء المصريون للحكم البريطانى غير المباشر فكانوا يحصلون على ثروتهم وسلطتهم من الأرض الزراعية ومن نظام الوصاية الناتج عنها. كذلك أشعرت الطبقة الوسطى المصرية الصاعدة المجتمع بوجودهـا آنذاك، حيث حصلت على تعليم غربى فى المدارس والمعاهد الأوربية القليلة. وعنـد سـفح المجتمـع عاش تسعون بالمائة من السكان فى فقر مدقع.. فثلاثة أربـاع العـائلات الريفيـة لم تكـن تملـك مـن الأرض ما يكفى لإعاشتها، وعشرون بالمائة منها لم تكن تملك أرضا على الإطلاق، فكانت مضطـرة لبيع عملها[1]. وقد بدأت مقاومة السيطرة الأجنبية فى نهاية القرن التاسع عشر مـع تزايـد الوعـى بأن الاقتصاد منظم بشكل منحاز للمصالح الأجنبية، وعززت هذا الوعى أزمة ١٩٠٧ التى أكدت هشاشة الاقتصاد المصرى فى مواجهة تقلبات السوق العالمى.

وفى ذات الوقت تقريبا حدثت تغيرات فى المناخ الفكرى. فخلال القرن التاسع عشر ظهرت من داخل الإسلام اتجاهات جديدة تهدف إلى إصلاح حداثـى علـى أسـاس عقلانـى، وكـان محمـد عبده (١٨٤٨ - ١٩٠٥) أهم شخصية فى هذه الحركة فى مصر. ولكن عنـد وفاتـه ثبـت فشـل محاولاته لإبقاء هـذه التطورات الفكريـة داخـل حـدود الإسـلام.. فقـد انجـذب عـدد متزايد مـن المصريين ذوى التعليم الغربى والاهتمامات الغربية إلى الفكر السياسـى العلمـانى الغربـى، وانقسـم الجيل الثانى إلى فريقين برغم محاولات محمد عبده لإصـلاح الإسـلام وإعادتـه لموقعـه المركـزى فـى المجتمع. تبنى الفريق الأول موقفا علمانيا قوميا ليس للإسلام فيه من دور سياسـى، وارتبـط الفريـق الآخر بمسار الجامعة الإسلامية، وتداخل هـذان الاتجاهـان السياسـيان تداخـلا لصيقـا فـى السياسـة المصرية والبناء الاجتماعى الصاعد. دافع الليبراليون الذيـن تمثلـوا فـى طبقـات مـلاك الأراضـى أو المفكريـن المرتبطـين بهـا عـن الاسـتقلال التدريجى والتعاون مـع البريطـانيين. أمـا حركـة الجامعـة الإسلامية التى جذبت معظم أنصارها من الطبقات الوسطى المصرية فقد حرضت علـى الاسـتقلال

الفورى وتوثيق الروابط مع الإمبراطورية العثمانية. وفى عامى ١٩٠٦ و١٩٠٧ انتظم التياران فى حزبين سياسيين، فأنشأ الليبراليون بقيادة أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) حزب الأمة عام ١٩٠٦، وأداته مجلة الجريدة، وأسس معارضوهم بقيادة مصطفى كامل الحزب الوطنى عام ١٩٠٧، الذى ساندته صحيفة اللواء التى أنشئت عام ١٩٠٠.

وقد عكست الموضوعات التى أسهبت فيها الجريدة اهتمامات الطبقة التى تمثلها، فلم يعد المفكرون الليبراليون يشغلون أنفسهم بالإسلام وأسباب اضمحلاله ووسائل إحيائه، بل أصبحوا شغوفين بقضية صعود وانحدار الحضارات بصفة عامة. لقد اقتفت البرجوازية المصرية باندفاع شديد أنماط حياة مثيلتها الأوروبية بسبب ثقافتها الغربية ووضعها الاجتماعى المشابه للغرب، ولو على أساس كولونيالى، وجذبتها نظريات التطور ومفاهيم القومية والاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع الذى نشأ آنذاك فى أوربا.

وفوق ذلك نشأ جمهور، وبالتالى طلب، على المعلومات والأفكار مع ظهور البرجوازية المحلية. ففى تلك اللحظة تم تأسيس ما يسميه بندكت أندرسون رأسمالية عصر الطباعة [٢]، وبدأت عملية العقلنة والتحديث، ودخلت أفكار جديدة، وبدأت مصر تشارك فى دورة التداول الدولى للمفاهيم والأيديولوجيات. وقد لعب المسيحيون السوريون دورا قائدا فى نشر الفكر السياسى الغربى فى مصر، لأنهم لم يكونوا مرتبطين بالإسلام كمصدر للهوية. وكانت الدوريات السورية العامة المتوافرة فى مصر هى صحيفتى الأهرام والمقطم ومجلتى الهلال (التى أسسها جورجى زيدان عام ١٨٩٢) والمقتطف (التى أصدرها يعقوب صروف وفارس نمر منذ عام ١٨٧٦)[*].. ونشرت المجلتان أحدث إنجازات أوربا العلمية، مع المقارنة غالبا بين تقدم الغرب وانحطاط الشرق، فانتقد محررا المقطم - وهما من أتباع هربرت سبنسر والداروينية الاجتماعية - الشرق بسبب انحطاطه وقصوره فيما يتعلق بالعدل والأخلاق والعقلية العلمية والسياسة الصناعية، واعتقدا، بوصفهما رائدين للحداثة الحقيقية، أن الأمة لا تتقدم إلا باكتساب المهارة العلمية. وكانت بريطانيا بالذات هى نموذجهما فى التقدم والتنوير[٣].

غير أن هذه الأفكار لم يتم تكييفها بطريقة منهجية لتتفق مع الأوضاع المصرية إلا بعد تأسيس حزب الأمة ومجلة الجريدة عام ١٩٠٧. أصبح أحمد لطفى السيد، محرر المجلة وقائدها السياسى، أهم المتحدثين باسم البرجوازية الليبرالية العلمانية، فوضع بصمته على الليبرالية المصرية خلال السنوات الثمانى بين تأسيس الجريدة واحتجابها عام ١٩١٥، وأصبح، كما يطلق عليه المعجبون به، أستاذ الجيل.. جيل من السياسيين الليبراليين الذين سيسودون المسرح السياسى والثقافى

(*) صدرت فى تلك السنة فى لبنان ثم انتقلت إلى مصر (المترجم).

المصرى حتى الثلاثينات. وتكمن قيمة أحمد لطفى السيد فى قيامه بصياغة طبعة مصرية من الليبرالية ناسبت كبار الملاك، فهى لا تستبعد الأقليات والأجانب الذين حافظ كبار الملاك على روابط ثقافية واقتصادية معهم. وقد اقتبس أحمد لطفى السيد معظم أفكاره من جون ستيوارت مل John Stuart Mill وأوجست كومت Auguste Comte وهربرت سبنسر Herbert Spencer وجوستاف لوبون Gustave Le Bon.

كان تعريف لطفى السيد للأمة المصرية مميزا لموقف الجماعة التى ينتمى إليها ومصالحها الكوزموبوليتانية. فلم يعرّف الأمة بمصطلحات اللغة أو الدين أو الانتماء العرقى، ولكن عرّفها وفقا للمفهوم "المدنى" للأمة، الذى يشدد على الانتماء لإقليم وفكرة مساواة المواطنين أمام القانون [٥]. ولا يقتصر معنى هذا المفهوم المدنى للأمة الذى أيده النخبة على احتواء الأمة للجماعة القبطية، بل يشمل أيضا السماح للشرقيين وحتى للأوربيين بالالتحاق بها.. وذلك لأن معيارها الرئيسى للمواطنة المصرية هو الولاء الأعلى لمصر. وبناء على ذلك يرفض التعريف الولاء المزدوج لمصر والإمبراطورية العثمانية، الذى دعا إليه الحزب الوطنى [٦]. ويتساوى مع ذلك فى الأهمية رفض الإسلام كنظام سياسى ورفض السماح للعلماء الدينيين بوضع إرشادات أخلاقية والتأثير على السياسة الوطنية. وكان مبرر التخلى عن الإسلام كنظام قانونى وكأخلاق اجتماعية مبنيا على أساس أن تعاليمه قد أوقفت التقدم [٧]. ويلخص ألبرت حورانى Albert Hourani عقيدة لطفى السيد الحداثية فى أن "المجتمع البشرى يتجه بفعل قانون طبيعى للتقدم تستحيل مقاومته إلى حالة مثالية، من بين معالمها سيادة العقل واتساع الحرية الفردية وتزايد التمايز والتعقد وإحلال العلاقات القائمة على التعاقد الحر والمصلحة الفردية محل العلاقات القائمة على الأعراف والمكانة" [٨]. وبناء على ذلك فإن مفتاح النجاح هو محاكاة الغرب فى كل جوانبه. ففى مقال له بعنوان "سر تطور الأمم"، نُشر عام ١٩١٣، قال : "نحن ننهل من الحضارة الحديثة لنتسلح بقوتها فى الصراع على البقاء. ونأخذها فى أحدث أشكالها!.. فأساس تقدمنا هو ببساطة نقل أساس الحضارة إلى بلادنا" [٩].

غير أن الليبرالية العلمانية لجماعة الجريدة – الأمة كانت فى الممارسة أقل شمولا وليبرالية من تصوير حورانى لها. فكما أوضح وليد قزيها Walid Kazziha كان تصور الأمة والقومية عند جماعة الجريدة – الأمة محدودا إلى حد كبير بالنخبة والعائلات الكبيرة لكبار الملاك والأعيان التى ظهرت بفضل التوسع فى إنتاج القطن. وبالفعل طابق لطفى السيد بين رفاهية الأسرة ورفاهية المجتمع، ولم تكن الأمة عنده مشكّلة من المواطنين المتساوين وإنما من أعضاء العائلات البارزة [١٠]. فكانت الأمة، وبالتالى مسئولية الحكم، محصورة فى "أصحاب المصالح الحقيقية فى المجتمع".

كانت الليبرالية بهذا المعنى انعكاسا للآثار التفكيكية لإدخال الأيديولوجيات والاقتصاديات الغربية، بينما كان تكييفها مع الأوضاع المصرية بهذا الشكل يحافظ على تماسك نظم الوصاية والموالاة. كان مذهب العقلانية محصورا في المقام الأول في النخبة، وكان مضمونه السياسي موجها ضد الخديوى، حاكم مصر الرسمي، الذى كان من المفترض تقليص ادعاءاته بالحكم المطلق (التى قيدها البريطانيون) بوضع دستور (١١). وقد انعكس هذا الموقف النخبوى لجماعة الجريدة - الأمة أيضا فى تأكيدها على التدرج وفى تأييدها للتعليم كبديل عن التعبئة السياسية للشعب.. لقد اعتقدت الجماعة - على غرار تحليل إدمون ديمولان Edmond Demolin لأسباب التفوق البريطانى فى كتابه "سر تفوق الأنجلو سكسون"، والذى ترجم إلى العربية وحظى آنذاك بشعبية كبيرة - أن التعليم هو الذى سيحل مشاكل مصر، وأن بإمكان نظام مناسب من المدارس أن يخلق أمة متحدة أخلاقيا وعقليا حول العلوم الحديثة (١٢).

٢ - ثـــورة ١٩١٩

- *احتواء الثورة:*

دخلت مصر بعد الحرب العالمية الأولى عصر الحركات القومية بسبب عدد من التطورات. ففى ديسمبر ١٩١٤ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر ثم حلت الجمعية التشريعية، وهى عبارة عن مجلس استشارى أقيم عام ١٩١٣ بغرض منح الفرصة لجماعة الجريدة - الأمة للمشاركة فى حكم البلاد. وتتابعت التدابير القمعية مثل تعطيل الصحافة الوطنية. غير أن التأثير الاقتصادى للحرب العالمية الأولى كان الأكثر فعالية فى إثارة المقاومة ضد البريطانيين، حيث نجحت السياسات الاقتصادية البريطانية نجاحا كبيرا فى إثارة نفور كل الطبقات المصرية عند نهاية الحرب(١٣). وحين نادى الرئيس الأمريكى وودرو ولسون بحق تقرير المصير فى نقاطه الأربع عشرة فسرته النخبة المصرية بأنه إشارة لها لتتقدم بمطالبها.

فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ التقى ثلاثة من أعضاء النخبة المصرية بالمندوب السامى البريطانى وطالبوا بالاستقلال التام وبالسماح لوفد مصرى بالسفر إلى لندن للتفاوض فى هذا الشأن مع حكومة جلالة الملك. وشهدت الأعوام التالية صعود الوفد ليصبح أول حزب جماهيرى فى مصر، يُفترض أنه يتكلم بالنيابة عن الأمة المصرية كلها. وكان من بين الوسائل التى لجأ إليها الوفد لحشد السكان تنظيم جمع توكيلات تتضمن الموافقة على دور الحزب بوصفة نائبا عن الأمة، بعدما منع البريطانيون أعضاءه من السفر إلى الخارج (١٤). وبمجرد أن وجدت مظالم السكان متنفسا لها فى

حركة التوكيلات ثبت صعوبة كبحها.. فحين قرر البريطانيون نفى قائد الوفد، سعد زغلول، وزملائه إلى مالطة فى ٨ مارس ١٩١٩ انطلق عنان الغضب المكظوم على الإنجليز. وكان لكل طبقة أهداف مختلفة وفقا لمدى اندماجها[١٥]. فالفلاحون الذين انتفضوا فى قلب الدلتا، ولم يكونوا قد اندمجوا لا فى الحركة الوطنية ولا فى الاقتصاد العالمى، ثاروا ضد الدولة دفاعا عن الجماعة القروية التقليدية. أما إخوانهم على أطراف الدلتا فكانوا أكثر ثورية، لأنهم خبروا اندماجا أكثر شمولا فى السوق العالمى، ولكن ليس فى الحركة الوطنية، حيث فقد معظمهم أرضه وأُجبروا على قبول وضع المستأجر أو العامل فى عزبة، فثاروا ضد ملاك الأراضى والبنية الرأسمالية، وتجاوزوا بذلك حدود البرنامج الوطنى. وأخيرا فإن العمال الذين كانوا مندمجين مثل الأفندية فى الحركة الوطنية أضربوا من أجل شروط عمل أفضل ومن أجل أهداف وطنية[١٦]. وقد أدرك كبار الملاك خطورة نتائج الانتفاضة وعملوا سريعا على احتوائها من خلال لجان الوفد التى انتشرت فى البلاد. وتم قمع مظاهرات المدن بسهولة، ووضعت بريطانيا حدا للانتفاضة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه فى ٧ إبريل والسماح بسفرهم إلى مؤتمر الصلح فى فرساى، بعد أن فقد حوالى ثمانمائة مصرى حياتهم على يد الجيش البريطانى.

• حدود الوطنية النخبوية والوطنية الشعبوية :

لم تغب دروس ثورة ١٩١٩ عن النخبة المصرية، بل عبرت عنها تقلبات الوفد السياسية. فالصراعات بين أعضاء الوفد، والتى كانت غالبا شخصية، عكست أيضا اختلافا فى وجهة النظر السياسية والمنهج، خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الجماهيرية.. وأصبح الصدام بين العناصر الشعبوية والنخبوية داخل الوفد محتوما حين أدعى سعد زغلول أنه تلقى تفويضا مقدسا من "الإرادة الشعبية" للحصول على الاستقلال التام، لأن أعضاء الوفد المحافظين الليبراليين كانوا أكثر ميلا لمساومة البريطانيين خوفا من الإمكانيات الثورية للفلاحين والعمال، إلى حد الاستعداد لقبول الحكم الذاتى فى حدود الحماية[١٧]. وفى النهاية اضطر بعض من أهم المفكرين إلى ترك الوفد فى ٢٨ إبريل ١٩٢١ بسبب نزعة سعد زغلول الشعبوية وتصلبه فى المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى يونية – أغسطس ١٩٢٠، وأسس أحمد لطفى السيد ومحمد محمود ومحمد على علوبه وآخرون حزب الأحرار الدستوريين، بدعم بريطانى، فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢. كما استقال من الوفد خلال هذا النزاع عدد آخر من السياسيين البارزين، هم إسماعيل صدقى وحافظ عفيفى وعلى ماهر، وبقى مع سعد زغلول من أعضاء الوفد الأصليين مصطفى النحاس والأعضاء الأقباط: ويصا واصف وسينوت حنا وواصف غالى[١٨].

كان حزب الأحرار الدستوريين الوريث الأيديولوجى والاجتماعى لحزب الأمة، فكانت

غالبية أعضائه من كبار الملاك الذين يعتمدون فـي ممارسـة السـلطة على نفـوذ عـائلاتهم أكـثر مما يعتمدون على لجان مماثلة للجان الوفد، وعكس برنامجه من الناحية الأيديولوجية تدرجية أحمد لطفي السيد، أى الزعم بأنه لا يمكن الحصول على الاستقلال إلا حين يصبح السكان أكثر تعليما[١٩]. غير أن الأحرار الدستوريين ورثوا أيضا عن حزب الأمة كراهية السلطة المَلَكية المطلقة، فكان أهم إسهام لهم في تحديث وتغريب مصر صياغة دستور ١٩٢٣. وكان البريطانيون قد مهدوا الطريق آنذاك لإقامة نظام برلماني في مصر بإصدار تصريح الاستقلال من جانب واحد في ٢٨ فبراير ١٩٢٢.

ويكشف دستور ١٩٢٣ عن مزيج التقاليد والحداثة الذى ميز الأحرار الدستوريين، فقد صاغوه وفقا لعقيدة مؤداها أنهم هم الذين يمثلون الأمة، باعتبارهم أعيان البلاد والعائلات الأكثر نفوذا فيها، وأنهم لذلك مؤهلون للحكم. فلكي يضمنوا لأنفسهم أغلبية داخل البرلمان وضعت لجنة الدستور قانونا للانتخاب على درجتين دافعت عنه بحجة أن "مستوى التعليم لا يسمح للجماهير بفهم الأفكار السياسية بشكل يقارب الحقيقة". ويدل تركيز الثقل في هذا الدستور على السلطة التنفيذية في مقابل السلطة التشريعية على شكوك الليبراليين في الحكومة التمثيلية وفكرة أن يكون الشعب المصدر النهائى للسلطة[٢٠]. غير أن المسودة الأصلية كانت برغم كل هذه التحفظات وثيقة ليبرالية صيغت على غرار الدستور البلجيكي.. أما التعديلات التى أُدخلت لصالح الملك كسلطة تنفيذية فقد وُضعت في مرحلة لاحقة ضد رغبات اللجنة.

وضع الدستور قيودا شاملة على إقامة المؤسسات الليبرالية، فالمسئولية الوزارية كانت محدودة برغم نص المادة ٢٣ من الدستور على أن الأمة مصدر السلطات، فالملك يمارس السلطة التنفيذية من خلال مجلس الوزراء وله حق الاعتراض على القوانين (المادتين ٣٣ و٣٤) وسلطة حل البرلمان (المادة ٣٦)، وتعيين وإعفاء رئيس الوزراء والوزارة (المادة ٤٥). كذلك تعززت سلطته بالنص على حقه في تعيين الأفراد في الوظائف المدنية والقوات المسلحة والسلك الدبلوماسي، وفوق ذلك كان الملك هو القائد الأعلى للجيش. وأخيرا منحه الدستور حق السيطرة على المؤسسات الدينية والأزهر، فحصل بذلك على وسيلة يحبط بها معارضيه الليبراليين[٢١]. وعلى ذلك اختزلت سلطات الملك الواسعة مدى النفوذ السياسي الليبرالي الذى كان قصيرا أصلا، وحدَّت من إمكانية فرض خطاب التحديث الليبرالي على المجتمع، حتى في طبعته المقيدة. وبصفة خاصة كانت سلطة الملك على الأزهر عائقا مهما في وجه نشر الفكر العلماني في مصر.

ومع ذلك لم تكن ثغرات دستور ١٩٢٣ مسئولة في حد ذاتها عن سقوط النظام الليبرالي بعد ذلك، وإنما يُلام على ذلك في المقام الأول المدافعون الليبراليون عن دستور ١٩٢٣. فعلى خلاف

توقعات الأحرار الدستوريين فاز الوفد فى انتخابات يناير ١٩٢٤ بأغلبية ساحقة. وحين اتضح أن الوفد سوف يفوز فى كل انتخاب حر فى ظل الدستور تحرر الأحرار الدستوريون من سحر النظام الليبرالى الذى أقاموه ومالوا تدريجيا خلال العشرينات إلى التخلى عن مبادئهم ومساندة الملك ضد الوفد، فأسفر ذلك الموقف عن تشكيل حكومات أقلية جاءت بمراسيم ملكية أو بانتخابات مزيفة. وقد دعم البريطانيون سلوكهم غير الدستورى بعدما أصبحوا يعادون الوفد بعد فشل المفاوضات بين حكومة الوفد والحكومة البريطانية عام ١٩٢٤ ، التى كانت بريطانيا تهدف منها إلى توفير أساس قانونى للعلاقة بين البلدين. فطالما ظل الوفد يرفض الاعتراف بالتحفظات الأربعة التى قلصت السيادة المصرية بشدة، ظل البريطانيون يحتضنون ميول الملك الاستبدادية والاتجاه المعادى للديمقراطية بين الليبراليين[٢٢].

أصبح الوفد بسبب هذه التطورات سندا للديمقراطية الليبرالية ومدافعا عن دستور ١٩٢٣، ونجح فى البداية فى توحيد الأمة وحشد السكان للكفاح من أجل الاستقلال، وكانت أعظم إسهاماته فى ذلك توحيد الأقباط والمسلمين خلف المثال العلمانى للمساواة أمام القانون والمواطنة المتساوية وإدماج الأقلية القبطية فى المفهوم المدنى للأمة. كذلك أنجز الوفد تأسيس التحالف بين الأفندية ومتوسطى كبار الملاك[٢٣]. لقد اعترف الوفد، عن طريق توسيع نطاق الحقوق الدستورية، بجماعات الأقلية هذه كجزء من الأمة.

ومع ذلك كان إسهام الوفد الإجمالى فى تحديث الفكر السياسى المصرى طفيفا. فباستثناء القضية الوطنية لم يُكسب الوفد المصريين مهارات سياسية، فكان تأثيره من الناحية التنظيمية ضعيفا فى تنظيم السكان وتعليمهم السياسات الليبرالية، فلم يكن أنصاره يخضعون لعقيدة حزبية رسمية، وافتقر تنظيمه للعضوية الرسمية ونظام الاشتراكات، ولم تكن كوادره مجبرة على حضور اجتماعات الحزب أو المشاركة فى رسم سياسته، وكان البناء الديمقراطى الداخلى غائبا تقريبا حيث كانت قيادة الحزب وهيئته العليا تتخذ كل القرارات وتنتقى أعضاءها الجدد، فحافظ الوفد بذلك على نظام الوصاية داخل الحزب بدلا من تحديث الحزب وفقا للنموذج الديمقراطى. كذلك كان الوفد، على خلاف الأحزاب الأوربية، عاجزا عن إدماج التأييد الشعبى الذى كان يولّده خلال الحملات الانتخابية المتباعدة تنظيميا، ومن ثم كان إسهام الوفد فى الديمقراطية وتغيير بنية مصر محدودا برغم أهميته فى تسييس قطاعات معينة من السكان ونشر المفاهيم الجديدة [٢٤].

وربما كانت علاقة الوفد بحركة النقابات العمالية منذ ثورة ١٩١٩ وحتى نهاية الثلاثينات أوضح تعبير عن شخصيته السياسية. وقد درس جول بينن وزخارى لوكمان كيف حررت النقابات العمالية نفسها تدريجيا وبصعوبة بالغة من أبوية ووصاية الطبقات الوسطى والوفد. وترجع

هذه الهيمنة جزئيا إلى محدودية تطور مصر الاقتصادى قبل ظهور صناعات النسيج الضخمة فى الثلاثينات، حيث كانت أغلبية العمال حتى ذلك الحين تنتمى إلى طبقة حرفية مستقلة وشبه مستقلة، وتقوم نظرتهم للعالم على أساس وحدات صغيرة متساوية بدرجة أو بأخرى، ترتبط عضويا بجماعة مشتركة وثقافة مشتركة ونمط حياة(٢٥). فكانت الوطنية هى البؤرة الأولى للهوية الاجتماعية، وكانت الحقوق والالتزامات المتبادلة بين العامل وصاحب العمل راسخة(٢٦). ولما كانت معظم الشركات ملكا للأجانب اختلط الصراع الطبقى بالنضال الوطنى، وتمتعت النزعة الوطنية البرجوازية بالنفوذ الأعظم على حركة العمال، سياسيا وأيديولوجيا وتنظيميا(٢٧).

لقد استمدت حركة النقابات العمالية سلطتها وشرعيتها المحدودتين، اللتين اكتسبتهما بعد الثورة، من الحركة الوطنية التى قادها الوفد. وبرغم استفادة العمال وقادة الوفد معا من هذه العلاقة، إلا أن الحركة العمالية أعيقت على المدى الطويل بينما تأكدت شعبية الوفد باحتوائه لهذه الحركة. فقد أحكم الوفد قبضته الأيديولوجية والتنظيمية على الحركة العمالية بواسطة مستشاريه القانونيين وبتأسيس "الاتحاد العام للعمال"، الوفدى، فى مايو ١٩٢٤. وطولب العمال بمواصلة قبول الإرشاد الحكيم ممن يعلونهم اجتماعيا، واحترام حقوق الملكية الخاصة وتجنب العنف والشيوعية. كما حثهم الوفد على الاجتهاد فى العمل عند مخدوميهم واحترام النظام القائم وعدم إثارة المتاعب والاعتماد على من هم أفضل منهم فى رفع المظالم، وحثهم فوق ذلك على الوقوف على أهبة الاستعداد لطاعة أوامر قيادة الوفد كلما دعت الحاجة(٢٨).

• حدود المؤسسات الاقتصادية الليبرالية :

إذا كانت المؤسسات السياسية الليبرالية لم تحقق سوى نجاح محدود فى تحديث المجتمع، فإن ذلك ينطبق بالأحرى على المؤسسات الاقتصادية الليبرالية التى أقيمت بعد ثورة ١٩١٩. ففى بداية العشرينات أقيمت ثلاث مؤسسات مثلت مصالح مختلف الطبقات والجماعات العرقية التى هيمنت على التطورات الاقتصادية فى مصر حتى عام ١٩٥٢. ففى عام ١٩٢٠ أقيم بنك مصر بسبب رغبة الحركة الوطنية فى تحقيق التصنيع، وتأسس اتحاد الصناعات المصرى عام ١٩٢٢ ممثلا للبرجوازية الأجنبية المقيمة، بينما دعمت البرجوازية الزراعية المصرية النقابة الزراعية العامة التى أقيمت عام ١٩٢١. وقد وضع تقرير اللجنة الحكومية عن التجارة والصناعة، الذى نُشر عام ١٩١٨، الأساس الأيديولوجى لهذه المنظمات. وعكست العضوية المختلطة لهذه اللجنة من الأجانب والأهالى الأمل فى الوصول إلى خطة مشتركة لتطور مصر تجاريا وصناعيا على يد المقيمين الأجانب والمصريين الأصلاء. ورأس اللجنة إسماعيل صدقى (وُلد حوالى عام ١٨٧٥) الذى سيصبح فيما بعد أحد أقوى السياسيين قبل ثورة يوليو، وأعلى المدافعين صوتا عن التعاون

الاقتصادى الأوربى – المصرى.

كان هدف التقرير تنظيم وتنويع الاقتصاد عن طريق إقامة بنية مؤسسية تحتية لتزاحم رأس المال الأجنبى الدولى أو تحل محله ، وتطلب ذلك إنتاج بضائع جديدة للتصدير وإنشاء بنك للتنمية الصناعية لتمويل برنامج تصنيع يقوم على إحلال الواردات. وطالب التقرير الدولة بوضع تعريفات جمركية حمائية ونظام ضريبى مشجع وشراء البضائع المنتَجة محليا. وإلى جانب القضايا الاقتصادية عكس التقرير اهتمام البرجوازية بتأثير التصنيع السلبى على الاستقرار الاجتماعى. وتوازن هذا الشعور مع إدراك ضرورة التصنيع بسبب نمو السكان الذى يتجاوز محدودية الأراضى والمصادر الزراعية. وقد عبّر إسماعيل صدقى عن غموض موقف البرجوازية الصاعدة بتحذيره من النمو الصناعى السريع، على أساس أن التصنيع القسرى سوف يكون – بتعبيره – "عملا مشئوما" (بالفرنسية)[٢٩].

وعكست المؤسسات الاقتصادية التى أقيمت آنذاك كلا من اتجاه التجديد الاقتصادى والميل الاجتماعى المحافظ اللذان يميزان البرجوازية المصرية. فالبرجوازية لن تستطيع أن تتوصل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا عبأت السكان فى الحركة الوطنية وأدمجتهم سياسيا واقتصاديا فى نظام جديد.. غير أن نزعتها المحافظة ونخبويتها أعاقتا هذه المحاولة أيديولوجيا، كما أعاقها انقسامها إلى قسم أجنبى مستوطن وقسم أهلى. وفوق ذلك كان هناك عائق اقتصادى حاسم فى وجه التكامل، هو سيطرة كبار الملاك التى أعاقت تطور السوق الداخلى وأبقت على خضوع سكان الريف سياسيا للوصاية والموالاة.

وتعتبر النقابة الزراعية العامة أحد الأمثلة التى تكشف دور هذه العوامل.. فقد سيطر عليها كبار منتجى القطن الذين حاولوا احتكار السوق لصالح طبقتهم[٣٠].. أما اتحاد الصناعات فلم يتمكن حتى من تشكيل قوة متحدة. فبرغم أنه كان يستطيع أن يطور مصر اقتصاديا بتأسيس صناعات جديدة وتصميم خطة للتطور الاقتصادى، إلا أن طبيعته ذاتها حالت دون اضطلاعه بدور بانى الأمة، حيث كان جميع أعضائه يتمتعون بحماية الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة. ومعنى ذلك أن قسما كبيرا من القوة الاقتصادية المصرية كان خارجا عن نطاق التشريع الوطنى ولا تخضع ثروته للضرائب. كذلك لم يكن بمقدور الاتحاد أن يلعب دورا وطنيا لأن علاقاته بالرأسمال الدولى كانت أقل توترا من علاقاته بالرأسمال المصرى. وفى واقع الأمر عززت معظم الشركات الأجنبية التمييز بين جاليات المجتمع بتوظيف الأجانب وحدهم فى الوظائف العليا. وكانت محاولة إسماعيل صدقى لتوحيد الرأسمال الأجنبى المستوطن مع الرأسمال المصرى تعتمد من أحد جوانبها على الضغط على البرجوازية الأجنبية المستوطنة للتخلى عن امتيازاتها.

وكان ضيق القاعدة التي استند إليها بنك مصر أكثر تدميرا للنموذج الليبرالي من ذلك كله. وهو أمر ملفت للانتباه نظرا لأن بنك مصر قد صُوِّر كمشروع وطني، يكمل استقلاله الاقتصادي الاستقلال السياسي التام الذي ينادي به الوفد. فبعد نفي سعد زغلول للمرة الثانية إلى جزيرة سيشل في صيف عام ١٩٢١ نظم الوفد مقاطعة اقتصادية للمنتجات البريطانية وطالب المصريين بسحب ودائعهم من البنوك البريطانية وإيداعها في بنك مصر. فانخفض متوسط الإيداع في حسابات بنك مصر من ٤٠٩ جنيهات عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٦ جنيها للإيداع الواحد عام ١٩٢١ ثم إلى ١٢١ جنيها عام ١٩٢٢ [نظرا لتزايد عدد المودعين، خاصة صغارهم – المترجم][٣١]. ومع ذلك سرعان ما دمر موقف طلعت حرب السياسي المحافظ شعبية بنك مصر عند السكان. فبينما سعى الوفد إلى تحقيق الاستقلال الفوري رأى الاقتصاديون المحافظون أن تحقيق الاستقلال الاقتصادي شرط أساسي للاستقلال السياسي، ومن ثم يسبقه. ومعنى ذلك أن طلعت حرب ظل وفيا للنزعة التدرجية المحافظة كما طرحها الأحرار الدستوريون اللذين كان وثيق الصلة بهم[٣٢]. وبعد عام ١٩٢٣ تبدد ادعاء بنك مصر بأنه يمثل مصالح السكان ككل [٣٣]، وأصبح منذ ذلك الحين معتمدا بالكامل تقريبا على البرجوازية الزراعية [٣٤].

٣ - التطورات الفكرية بعد ثورة ١٩١٩

• *جيل المفكرين الجديد في العشرينات:*

كانت إقامة المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبرالية المصرية بعد ثورة ١٩١٩ نتاج تطورات اقتصادية – اجتماعية وسياسية، وتطورات أيديولوجية أيضا. وإذا كانت العوامل الاقتصادية والسياسية وضعت حدودا معينة لهذه المؤسسات ووفرت لها فرصا سياسية معينة فإن التطورات الأيديولوجية هي التي حددت اتجاه المحصلة. فيستحيل أن نفسر إنشاء هذه المؤسسات، وخصوصا الشكل المقيَّد الذي مُنح لها، إذا لم نضع في الاعتبار صياغة المشاركين في هذه العملية لموقفهم في تصور معين. فإذا كانت عوامل غير أيديولوجية، مثل التدخل البريطاني، قد لعبت دورا أساسيا في حرمان المؤسسات الليبرالية من الدعم القانوني، فإن عدم قدرة أو عدم رغبة جيل أحمد لطفي السيد وطلعت حرب وإسماعيل صدقي في دفع المؤسسات الليبرالية للأمام وإدماج كل السكان فيها قد تسبب في إضعاف الحداثة المؤسسية بشدة في تلك المرحلة من تاريخ مصر.

عادة يعتبر الجيل الثاني من المفكرين المصريين، الذي برز في العشرينات أهم الأجيال في تاريخ مصر الحديث، حيث أنه يُعتبر الجيل الذي تمكن من تأسيس النظام الليبرالي، لأنه كان جيلا

علمانيا وليبراليا ومبدعا[٣٥]. ويوصف أيضا بأنه جيل الطليعة التى وجدت رسالتها فى تحديث مصر، وظهرت حداثتهم، علاوة على ذلك، فى قدرتهم على ابتداع صور جديدة وتشكيل حقائق جديدة[٣٦]. لقد آمن هذا الجيل بأن ثورة ١٩١٩ لا يجب أن تقتصر على التغيير السياسى، بل يجب أن تمتد إلى الاقتصاد والمجتمع، وإلى حقل الثقافة قبل كل شىء، وأن الثورة الثقافية سوف تحول نظام القيم وعقلية الشعب المصرى الجماعية.. وتصبح مهمة المفكرين التاريخية، بوصفهم طليعة، وضع الأسس الفلسفية والروحية التى تتيح للثورة أن تغير مصر تغييرا كاملا [٣٧].

وسيحاول هذا القسم أن يحدد مدى الاختلاف الفعلى لجيل العشرينات عن الجيل السابق له فى تصوره للحداثة، ومدى دعمه للمؤسسات الليبرالية التى أُقيمت ، أو محاولته لتوسيعها أو إحلالها محل مؤسسات أخرى. وأهم أعضاء هذا الجيل محمد حسين هيكل (١٨٨٨-١٩٥٦) وسلامة موسى (١٨٨٧ - ١٩٥٨) وطه حسين (١٨٨٩ -١٩٧٣) وعباس محمود العقاد (١٨٩٩-١٩٦٤) وعبد القادر حمزة (١٨٨٠-١٩٧٣) وإسماعيل مظهر (١٨٩١-١٩٦٢) وأحمد أمين (١٨٨٦-١٩٥٤)[٣٨]. وسوف يرسم هذا القسم مسار التطور الفكرى لاثنين منهم، هما محمد حسين هيكل وسلامة موسى، ليس فقط لأنهما يعتبران أهم مفكرى هذه الفترة، بل أيضا لأنهما يمثلان اتجاهين ثقافيين وسياسيين مختلفين يميزان العشرينات والثلاثينات، ولأن سيرة الحياة والفكر لكل منهما تسلط الضوء على خلافات جيل المفكرين اللاحق الذى تابع خطواتهما مع تعديل فلسفتيهما فى اتجاه حداثى أكثر راديكالية.

وُلد محمد حسين هيكل فى أسرة من ملاك الأرض فى الدلتا، أما سلامة موسى، القبطى، فقد انحدر من الطبقة الوسطى ونشأ فى مدينة الزقازيق. وأُرسل كلاهما إلى العاصمة بعد المدرسة الابتدائية للالتحاق بالمدرسة الخديوية الثانوية التى كانت واحدة من ثلاثة مدارس ثانوية حديثة آنذاك. وقد تخرج منها محمد حسين هيكل عام ١٩٠٥، وتخرج سلامة موسى بعده بعامين، واتصلا خلال مدة الدراسة بجماعة أحمد لطفى السيد. وبالنسبة لمحمد حسين هيكل كان لهذا الاتصال أثر دائم عليه، حيث تبنى تصورات الجماعة الرئيسية وبدأ يكتب مقالات للجريدة، وأصبح فيما بعد رئيسا لتحرير صحيفة السياسة، الصحيفة الحزبية للأحرار الدستوريين. أما سلامة موسى فلم يتأثر بحلقة أحمد لطفى السيد إلا من حيث أفكارها عن العلمانية والوطنية، التى أتاحت له كقبطى أن يكون عضوا كامل العضوية فى المجتمع المصرى[٣٩]. ومن خلال مجلتى المقتطف والهلال اكتسب سلامة موسى حماسه للعلم الذى صحبه طوال عمره، وإيمانه بالدور الذى يستطيع أن يلعبه العلم والقيم العقلانية الغربية فى إحياء الشرق[٤٠]. لقد غرست فيهما هاتان المجلتان وجماعة الجريدة - الأمة القناعة بأن أوربا العلمية - العقلانية تمثل أعلى مراحل الحضارة، وأنها

بلغت هذه المرحلة من خلال إحداث قطيعة مع نظام اجتماعى سابق سادته المؤسسات الدينية والفكر الدينى.

ومع ذلك فقد اختلفت النتائج السياسية التى استخلصها كل منهما من هذه القناعة. فبينما اكتسب الفكر السياسى عند سلامة موسى طابعا جماعيا وراديكاليا، فإنه أخذ عند محمد حسين هيكل اتجاها أكثر فردية، تطور بشكل مترابط مع فلسفة اجتماعية محافظة. وبينما توصل سلامة موسى إلى الإيمان بأن إصلاح المجتمع المصرى فى مجمله يجب أن يكون بإشراف الطبقة الوسطى التى تكونت حديثا، مواصلا فى ذلك طريق المفكرَين الاشتراكيَّين فرح أنطون وشبلى شميل، اقتنع محمد حسين هيكل بعد قراءة كتاب كارليل Carlyle: الأبطال وعبادة البطولة، بأن الرجال العظماء هم وحدهم القادرون على تبنى أوامر العقل وقيادة الجماهير المحافظة الغارقة فى الدين والتقاليد والجهل[٤١]. وأثناء سفرهما إلى أوربا زادت أفكارهما تباعدا.

• فابية سلامة موسى:

سافر سلامة موسى إلى فرنسا عام ١٩٠٧ وبقى فيها لمدة سنتين، ثم رحل إلى لندن واستقر فيها حتى عام ١٩١٣ وانضم للجمعية الفابية. وبفضل كتابات سلامة موسى أصبح للاشتراكية الفابية تأثير ملموس على الفكر السياسى والاقتصاد المصرى، وانتقل جانب كبير من تراثها الفكرى إلى مصر. وتكمن جاذبية الجمعية الفابية بالنسبة لسلامة موسى فى عقلانيتها ومذهبها الاشتراكى الذى كان يخاطب الطبقات الوسطى الصاعدة، أى الرجال والنساء "الجدد" الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى المهنية الصاعدة من الأطباء والمهندسين والموظفين والمعلمين والصحفيين. فقد اعتبرت الجمعية هذه الطبقة المهنية نخبة جديدة أكثر أهلية للحكم من النخبة الدينية أو الطبقات المالكة للأراضى أو البرجوازية الناشئة، لأنها تدربت على العلوم الطبيعية والاجتماعية الحديثة، ولأنها لا تملك. وبالتالى ستقوم سياسة الحكومة فى ظل الطبقة الجديدة على التجرد والعقلانية، لا على مصالح الملاك (فى حالة حكم الطبقات المالكة)[٤٢]. والحال أن مصر كانت تشهد خلال العشرينات تشكل طبقة وسطى مماثلة يستطيع سلامة موسى أن يخاطبها بهذه الأفكار.

كان أثر أفكار الاشتراكية الفابية ثوريا إلى أبعد الحدود حين نُقلت إلى مصر. وكان اهتمام سلامة موسى الخاص بعلم الأحياء والتطور سببا لاشتداد الجدل حول أفكاره. والواقع أن مصر شهدت آنذاك اهتماما بنظرية النشوء والارتقاء، وكانت البرجوازية تستخدم الداروينية الاجتماعية فى تفسير صعودها وتبرير مطالبها فى الحكم. غير أن سلامة موسى استخدم هذه النظرية لهدف مختلف كلية، فقد انطلق من المبدأ البيولوجى لعلم تحسين النسل eugenics، ليصل إلى تناول عقلنة

المجتمع كنوع من الهندسة الوراثية توجب التخلص من طبقات ملاك الأراضى باعتبارهم عقبة أمام التقدم، نظرا لأنهم يتزوجون من أجل الملكية ويستخفون بأكثر الصفات الشخصية نبلا. وتكررت فى كتابات سلامة موسى فكرة تمجيد سيطرة القوى على الضعيف والتخلص من القيم الأخلاقية بوصفها عقبات أمام عمل قوانين الطبيعة. ففى كتيب "مقدمة السوبرمان"، الذى استلهمه من برنارد شو Bernard Shaw، قال أن الإنسان الحديث هو سيد نفسه، وأن التحكم فى مصيره بيده وحده، وأن عليه إذن أن يعتمد على أنانيته الغريزية وأن يتخلص من المؤسسات الاجتماعية القائمة ونظم القيم التى تكبح هذه الغريزة [٤٣].

وقد احتوت اشتراكية سلامة موسى السمة النخبوية لنظرياته عن النشوء والارتقاء البيولوجى وخففت منها جزئيا. ففى مقدمة السوبرمان أكد سلامة موسى على خلق "جيل كامل من السوبرمانات"، وأعلن أن تكوين النخبة يتطلب أن يكون بمقدور أفضل أعضاء المجتمع أن يتزاوجوا بصرف النظر عن أصولهم الاجتماعية[٤٤]. وفى كتيب "الاشتراكية"، الذى نشره عام ١٩١٣ – وكان أول كتاب عن الاشتراكية فى الشرق الأوسط – وصف سلامة موسى الفكرة الاشتراكية الفابية عن تكافؤ الفرص بأنها وسيلة لضمان عدم إعاقة الانتخاب الطبيعى. وعلى وجه التحديد يدين سلامة موسى الرأسمالية لأنها تعيق عملية الانتخاب الطبيعى هذه بفعل تركز ملكية رأس المال والبنوك والحيازات الضخمة للأرض والمصانع والمناجم والمرافق العامة. وقد اعتبر سلامة موسى كلا من الدين وملكية الأرض عقبتين متساويتين فى الخطورة أمام التغيير الاجتماعى وازدهار الموهبة والطموح، وبالتالى أمام التقدم فى مصر[٤٥]. وعلى ذلك لم يكن برهانه على الاشتراكية يستند إلى نداء العدل أو الفضيلة، وإنما إلى مصلحة الأمة فى تطوير جنس قوى قادر على مواجهة تحديات العالم الحديث[٤٦].

وتنبع أفكار سلامة موسى عن الاستعمار من نفس الحجج الداروينية الاجتماعية. فبرغم نقده الشديد للاحتكارات الأوروبية فى مصر، فقد آمن مثل كثير من مفكرى جيله بأن المصريين يستحقون الغزو إذا لم يبرهنوا على تمتعهم بمزايا "متحضرة". وبالتالى برر سلامة موسى الاستعمار بمصطلحات حداثية مؤداها أن الاستعمار طور البشرية بتدمير البنية الاجتماعية القائمة [٤٧].

- **مذهب محمد حسين هيكل النخبوى ونزعته الاجتماعية المحافظة:**

برغم تأثر محمد حسين هيكل أيضا بالداروينية الاجتماعية فإن مساره الفكرى اختلف عن مسار سلامة موسى اختلافا كبيرا. ترك هيكل مصر عام ١٩٠٩ وأمضى فى باريس ثلاث سنوات حصل أثناءها على درجة الدكتوراه من السوربون، وطور فكرته عن المذهب الفردى وربطه بمسألة

الدين والتقدم. آمن هيكل بأن "روح العصر" تطالب بالعقلانية، وأن الأديان يجب فهمها بمصطلحات علم الاجتماع كظواهر تعكس مراحل محددة فى التاريخ، تجاوزتها مراحل أرقى يسودها العقل. وادعى أن الفرد الممتاز يستطيع أن يقود هذه العملية الارتقائية بالإفلات من التقاليد ومن الأنماط العتيقة لفكر العامة، واعتبر نفسه جزءا من هذه العملية الارتقائية التى سبقت أوربا الآخرين فى الوصول إلى مرحلتها النهائية. وآمن بأن مصر تمتلك آنذاك فرصة دخول هذه المرحلة التى سيضطلع فيها الشباب من أمثاله بالأدوار التى سبق أن لعبها أدباء الحضارة الأوربية وسياسيوها العظام (٤٨).

وبوصفة عضوا فى النخبة الحاكمة استخدم هيكل الداروينية الاجتماعية فى دعم وضع طبقة ملاك الأراضى. فالبقاء للأصلح لم يكن يعنى عنده خلق جنس أقوى بصرف النظر عن أصوله الاجتماعية كما رأى سلامة موسى، وإنما كان يعنى ضمان تعاظم ثروة ومكانة الأعيان الذين سينقلون المجتمع للحداثة. ففى عام ١٩١٢ كتب مقالا فى الجريدة هاجم فيه قانون الخمسة أفدنة الذى سنه البريطانيون لحماية صغار الملاك، على أساس أنه يعرقل "الصراع من أجل البقاء"، لأن القانون حين حاول أن يحمى الفلاحين من المرابين ومن سقوط حق فك رهن الأرض ساند "الحمقى" وقيد طاقة الأفراد الممتازين، كما أن توسيع ملكية الفلاحين للأرض يؤدى فى رأيه إلى تضييق دائرة الأغنياء الذين يعتبرهم "أساس قوة البلاد الاجتماعية... فهم وحدهم الذين يعرفون كيف تعمل قوانين الوجود والبقاء للأصلح ويستجيبون لها" (٤٩).

وانعكس المزيج الذى صنعه هيكل من المذهب الفردى الحداثى والفلسفة الاجتماعية المحافظة فى غموض تصور مجموعة الجريدة – الأمة للإصلاح التعليمى. فبينما كان هدف إصلاحات الجماعة تعليم الأفراد لتكوين قسم من السكان كبير بما يكفى لأن يشارك فى الحكم الذاتى، فإنها تخوفت من الأثر المحتمل للتعليم فى نشر الوعى بين السكان بالفوارق الاجتماعية – الاقتصادية بين الطبقات، وبالتالى تزايد إمكانية تهديد الاستقرار الاجتماعى. ولذلك تناقض هيكل مع مبادئه وأكد على الوظيفة الإيجابية للدين وضرورة الحفاظ على سلطته "إلى أن يتقدم العلم بين غالبية الشعب... (بحيث) لا توجد فيه جماعة ساخطة على ظروفها (الاجتماعية – الاقتصادية) التعسة". ولنفس السبب دافع هيكل عن تقليص التعليم الابتدائى وشجع التعليم العالى لضمان خلق أرستقراطية علمية قادرة على توجيه التطور الوطنى(٥٠).

• مقارنة الحداثات :

بعد الحرب العالمية الأولى أصبح كل من هيكل وسلامة موسى جزءا من النخبة الفكرية. فتولى سلامة موسى تحرير مجلة الهلال الشهرية، وبعدها مجلة كل شىء، وأصدر هيكل بالاشتراك مع طه

حسين وعلى عبد الرازق مجلة "السفور" من ١٩١٥ إلى ١٩١٨، وتولى فى مارس ١٩٢٢ رئاسة تحرير "السياسة"، وهى الصحيفة السياسية للأحرار الدستوريين. ومن الصحف المهمة أيضا فى تلك الفترة صحيفة البلاغ الوفدية التى شارك عباس محمود العقاد فى تحريرها.

ومع تزايد انغماس سلامة موسى ومحمد حسين هيكل فى السياسة زادت أفكارهما السياسية تباعدا، بشأن دور الفرد مقابل الجماهير، وطبقات ملاك الأراضى مقابل الطبقات الوسطى، والدولة مقابل المبادرة الخاصة. ويتضح هذا التباعد أيضا من الأحزاب التى أيدها كل منهما.. فبينما ساهم سلامة موسى فى تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى عام ١٩٢١ انضم هيكل إلى الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢. وزاد تناقض أفكار هيكل بعد الاضطراب السياسى الذى أحدثته ثورة ١٩١٩، حيث تذبذب فكره بين نموذجه المحافظ للاستقرار الاجتماعى وفكرته عن نفسه كمفكر وقائد سياسى وداعية إلى التحديث العلمى. فبينما ربطت عقليته العقلانية والنظام بحكم ملاك الأراضى ارتبطت الثورة واللاعقلانية و"الفوضى" عنده بالوفد وما ناله من تأييد جماهيرى، واعتبر الانتخابات المباشرة أمرا خطيرا، وقال أن إجراء الانتخابات على مرحلتين "سيوفر للبلاد تمثيلا حقيقيا من خلال اختلاف وجهات النظر والمبادئ"، فبذلك وحده، فيما قال، "ستكون الأحزاب والحياة الحزبية والنظام الحزبى عقلانية حقا"[٥٢].

كانت أفكار هيكل السياسية مشتقة من مثله الاجتماعى الأعلى. فقد كان النظام الاجتماعى الذى يتوق إليه ويسعى للمحافظة عليه بالتشريع هو نظام الجماعة القروية التى تجسد مفهوم الجماينشافت Gemeinschaft الرومانسى الألمانى وتستطيع أن تضمن الانسجام بين الطبقات المختلفة ووحدتها العضوية، ووضع هذه الجماعة القروية فى تعارض مع المدنية الحديثة التى تتدفق عليها مؤسسات وأفكار غربية تحفز الصراع الطبقى. ومع ذلك كان هيكل مقتنعا بضرورة التحديث. وتمثل حل هذا التناقض عنده فى تخصيص دور القيادة للأعيان والمفكرين الليبراليين الذين يجسدون العقلانية والعلمانية والتقدم، أى "روح العصر". فبذلك يمكن الحفاظ على كل من الحرية الفردية والنظام الاجتماعى الضروريان للتقدم. لقد آمن هيكل بإمكانية تحديث المجتمع المصرى مع الحفاظ على بنيته الاجتماعية. ذلك أنه فى العشرينات كان لا زال بمقدور مفكرين من أمثال هيكل ألا يعتبروا قيام المجتمع الجماهيرى الحديث أمرا حتميا، وإنما محض خطر محتمل على التقدم[٥٣].

من جهة أخرى كان سلامة موسى مثلا نموذجيا للمفكر التحديثى. ولا يعنى ذلك أنه كان ديمقراطيا.. فلاشك أنه كان يعتقد مثل هيكل أن الجماهير غير عقلانية وتحتاج إلى إرشاد نخبة حتى لا تنفجر فى نوبات "بربرية" كما حدث فى ثورة ١٩١٩ والثورة البلشفية[٥٤]. ولكن سلامة

موسى كان يقبل التغيير الاجتماعي والحداثة على خلاف هيكل، بل ينادي بهما. فحين كانت سرعة الإصلاح "التطورى" بطيئة للغاية أكد سلامة موسى على الحاجة إلى "قفزات"، بل وإلى "ثورة". وكان يرى أن النخبة التي ستقود الثورة يجب أن تكون من طبقة المهنيين الحديثة التي لا تتميز فحسب بالتجرد من الروابط الفكرية التقليدية، بل وبفقدان روابطها الاجتماعية السابقة(٥٥). إن جسارة برنامج الإصلاح الاجتماعي عند سلامة موسى غالبا ما تجعله شبيها بالمشاريع الطوباوية، حتى إذا أغضينا النظر عن برنامجه البيولوجي. فعلى سبيل المثال حين تحداه هيكل أن يشرح برنامج الحزب الاشتراكي المصرى بشأن نظام حيازة الأرض أجاب قائلا أن ملكية الأرض يجب أن تنتقل إلى الدولة وتُمحى الحدود بين قطع الأرض لتصبح مصر ضيعة واحدة ضخمة تسمح بميكنة الزراعة. وكان سلامة موسى على خلاف هيكل نصيرا متحمسا للتصنيع وثقافة الجماهير، وكان يعتبر المدن مراكز التجديد والتغيير، أما التصنيع فهو طليعة العلم والعقلانية والتقنيات الجديدة وصعود طبقات جديدة والتخلص من أشكال الفكر والتنظيم القديمة. وبالإضافة إلى ذلك كان التصنيع شرطا مسبقا للاشتراكية فى مخططه التطورى للتاريخ(٥٦).

مع كل ذلك كان سلامة موسى أيضا مقيدا بالظروف السياسية التي عاش فيها. ربما كانت قيود عصره قد شجعت جموح خياله على القيام بهذه الفقرات الهائلة.. إلا أن سياسته، فى الممارسة، كانت محدودة. فقد رفض تحويل الحزب الاشتراكي المصرى إلى حزب شيوعى عضو بالأممية الثالثة، لأنه اعتبر ديكتاتورية البروليتاريا والثورة العنيفة بمثابة انحراف عن التدرجية الفابية والتحول الموجه(٥٧). وبدلا من ذلك دفعته نزعته النخبوية وخلفيته الفكرية المستغربة إلى الاعتماد على الصناعيين من أمثال إسماعيل صدقى وطلعت حرب فى تنفيذ إصلاحاته السياسية.

• النزعة الفرعونية كتعبير عن مذهب الحداثة:

انسجاما مع جسارة الجيل الجديد الفكرية أنشئت صورة شاملة جديدة تتضمن رفضا كاملا لمفهوم المجتمع الإسلامي. وشارك كل من سلامة موسى وهيكل برغم اختلاف منطلقاتهما فى إنشاء هذا المفهوم الإقليمى للوطنية المصرية فى شكلها الفرعونى، وأصبحت النزعة الفرعونية بمثابة الأيديولوجية الوطنية السائدة عند مجمل المفكرين المستغربين المصريين فى العشرينات، واحتلت مكانة بارزة بين عامى ١٩٢٥ و١٩٣٣(٥٨).

استقصى جرشونى ويانكوفسكى عدة تيارات فكرية أثرت على تطور مفهوم الوطنية المصرية الإقليمية. ومن أهم هذه المؤثرات المذهب الطبيعى والمذهب الحتمى عند المفكر الفرنسى هيبوليت تين Hyppolite Taine (١٨٢٨ - ١٨٩٣)، الذى قال بوجود ثلاث قوى، هى "العرق" أو (روح الشعب) Volksgeist و"الوسط" أو (البيئة الطبيعية) و"اللحظة" أو (روح العصر)

Zeitgeist، تقوم سويا بتشكيل الثقافة والأدب والفن ونظم العقائد والمعايير الاجتماعية والتصورات الجماعية، وافترض أن تحليل هذه القوى يضمن التوصل إلى معرفة "كاملة" و"موضوعية" بمجمل سلوك الإنسان العقلى وثقافته. وبصفة خاصة أثرت أعمال تين المتأخرة تأثيرا عظيما على هيكل. وفوق ذلك شقت نظريته طريقها إلى المفاهيم المشتركة لهذا الجيل من المفكرين والصورة الإجمالية الجديدة التى رسموها لمصر[٥٩]. وتُرجم مصطلح Volksgeist فى مصر إلى "الشخصية" أو "العقلية"، وأكد المفكرون المصريون أن مفتاح فهم شخصية أية أمة يكمن فى معرفة الخصائص الطبيعية والمناخية والجغرافية للبيئة التى تشكلت فيها هذه الشخصية. وتأثر هذا الجيل أيضا بأعمال إرنست رينان Ernest Renan (١٨٢٣–١٨٩٢) ونظريته عن الجنس السامى Semitic. ويرجع ترحيب المفكرين بهذه النظرية إلى أنهم طبقوها على العرب الذين اعتبروهم ساميين، بينما ادعوا أن "الشخصية" المصرية تستند إلى التراث الفرعونى بيولوجيا وثقافيا[٦٠]. وأخيرا فإنهم أحيوا نفوذ جوستاف لوبون (١٨٤١–١٩٣١) بترجمة كتاب "الحضارات الأولى" (١٨٨٩) إلى العربية عام ١٩٢٤.

توصل مفكرو العشرينات إلى تعريف "شخصية" الأمة عن طريق البدء بتعريف "الآخر" أو الغريب الذى حمّلوه مسئولية تأخر مصر. وفى العشرينات كان هذا الآخر هو العربى، فأصبح بناء صورة مضادة سلبية للعربى مطلبا حيويا لتكوين صورة إيجابية عن مصر "الجديدة"، فطور المفكرون المصريون ما اعتبروه عناصر أصيلة وتقدمية للنزعة المصرية بالتأكيد على أجنبية وتقليدية ورجعية العناصر العربية[٦١]، واعتقدوا أن تحرير البلاد وشعبها من كل العناصر العربية "الأجنبية" التى لحقت بالشخصية المصرية عبر أجيال شرط مسبق للتقدم. فاستند هيكل إلى نظرية القوى الثلاث، وهى العرق والوسط واللحظة، فى إرجاع الثقافة والأدب العربيين المتخلفَين إلى البدو الرحل (العرق) وصحراء شبه الجزيرة الجرداء (الوسط) و"روح العصر" الجاهلى السابق على الإسلام[٦٢].

واعتبر المفكرون المصريون الفتح العربى لمصر والعصر الإسلامى الذى تلاه كارثة تاريخية نكبت مصر وشعبها ثقافيا واجتماعيا، وأحسوا أن العرب والإسلام قد نزعا عن مصر هويتها المصرية الطبيعية التى يجب أن ترتكز على وادى النيل وحده، وبالتالى اعتبروا العقلية العربية عاملا مثبطا للنهضة المصرية الطبيعية وتطورها. لهذا أدان سلامة موسى أية محاولة لإحياء التراث السياسى العربى – الإسلامى، ووصف مؤسساته بأنها "مفارقة تاريخية" ونظمه بأنها "فاسدة واستبدادية" على مدى تاريخها، قائلا أنه تراث متناقض تماما مع أى موقف يتجه نحو الغرب والتقدم والقيم الحديثة[٦٣].

لقد شعر هؤلاء المفكرون بأن استرداد المصريين لـ"شخصيتهم" الخاصة، أى "جوهرهـم"، هـو الطريق الوحيد الذى يتيح لهم اللحاق بالعصر الحديـث. ووضـع أنصـار نظرية البيئـة إقليـم وادى النيل فى مرتبة العامل الأساسى فى تطور مصر(٦٤)، فقـالوا أنـه أسـاس "الشـخصية المصريـة"، وأن الاستمرارية - وليس التغير - هى جوهر تاريخ مصر. ولما كانت البيئة تتمتع بأهمية مطلقة يصبـح من الممكن تخطى الزمن واستعادة جوهر الماضى، وبالتالى يمكن اسـتعادة "العصـر الذهبى" بإضفـاء الحيوية على الماضى من جديد. وادعى المفكرون المصريون بناء على ذلك أن وادى النيل قد حـوَّل تاريخ مصر إلى كل متحد وحيد برغم تنوع العصور المتتابعة(٦٥).

يرى البيئى أن العرق واللغة ليسوا مهمين فـى خلـق الهويـة الوطنيـة، ويسـتبعد الديـن كعـامل حاسم، إما بسبب طبيعته العالمية وإما لأنه يعتبره مفارقة تاريخية، وبالتـالى فإنـه ليـس مؤهـلا ليكـون بؤرة الهوية الجماعية. وكان سلامة موسى بصفة خاصة معارضا لمنح الدين بعدا وطنيا، فكـان يعتـبر كل مزج بين الدين والنزعة الوطنية مفارقة تاريخية وأمرا خطيرا: "نحن أبنـاء القـرن العشـرين أكـثر تقدما بكثير من أن نعتمد على الدين كرابطة [وطنية] توحدنا". فـإذا كـان للديـن أن يلعـب دورا، فليكن ذلك فقط كشأن فردى(٦٦).

٤. - الأزمة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية من ١٩٣٠ إلى ١٩٤٥

• فشل الليبــرالية:

فى نهاية المطاف لم يقدر النصر لمفهوم سلامة موسى أو محمد حسين هيكل عن الحداثة، فانهارا على تخوم الليبرالية ولكن لأسباب متناقضـة. فأمـام ظهـور المجتمـع الجماهـيرى وتسـييس الجماهـير استسلم مذهب هيكل الأبوى للتحديث المحكوم، الذى يحافظ على النظام الاجتمـاعى مـع الدفـاع عن النزعة الفردية وحرية الفكر بالنسبة للصفوة. أما التحديث الدولتى الذى يقـوده المتخصصـون الذى دافع عنه سلامة موسى فقد خسر مصداقيته بسبب ارتباطه بديكتاتوريات الثلاثينات. وأخيرا أفسحت النزعة الفرعونية، كبـؤرة سـائدة للهويـة الوطنيـة، المجـال للعروبـة والإسـلام السياسـى، واختفى نفوذهـا تمامـا تقريبـا، باسـتثناء مفهـوم "الشـخصية المصريـة" الحاسـم. وواجهـت المفـاهيم الليبرالية المحدودة عن الحداثة التحدى وانهزمت فى الثلاثينات على يـد مفـاهيم أقـوى فـى الحشـد والتوجيه السياسيين.

هناك أربعة تطورات أدى تفاعلها إلى جعل تأثـير المذهـب الليـبرالى فـى تلـك الفـترة متناقضـا

ومتفاوتا فى المجتمع : ١) برغم أن التوسع الاقتصادى كان لمصلحة النخبة وعلى حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى، إلا أنه تسبب فى زيادة إدماج الطبقات الوسطى والعمال فى الاقتصاد الرأسمالى وتزايد عددهم وأهميتهم ؛ ٢) ومع ذلك حال التطور الديمقراطى المقيد دون اندماج هذه القطاعات من السكان فى النظام البرلمانى سياسيا، وبالتالى فإنه استبعدهم ؛ ٣) برغم أن محدودية توسع التعليم العلمانى أكدت استمرار أهمية الدين، فإن انتشاره كان مع ذلك كافيا لتسييس الطبقات الوسطى وإدماجها فى سوق الطباعة الرأسمالية؛ ٤) وأخيرا فإن المجتمع ظل يعانى من التمييز العنصرى واحتفظت المصالح الاقتصادية الأجنبية بقوة طاغية برغم تزايد سيادة مصر خلال صيرورة التخلص من الاستعمار.

لقد أدت محدودية الإدماج السياسى التى اقترنت بتفاوت الاندماج الاقتصادى وتوسع التعليم العلمانى إلى تدمير الروابط الاجتماعية الهرمية السابقة وطرق التفكير التقليدية بغير بديل، وظلت النزعة التقليدية قائمة، كما كانت دائما، فى قلب المجتمع الآخذ فى التحديث دون أن ينجح فى امتصاصها وتمثلها. وحين أدى ذلك إلى ثورة ضد المجتمع القائم تمثلت خيارات المصريين إما فى التراجع نحو نماذج للأصالة والجماعة غير غربية وغير عقلانية، مثل أعضاء مصر الفتاة والإخوان المسلمين، أو فى محاولة تجاوز مذهب الليبرالية المقيدة الذى ميز الفترة السابقة وتوسيع مجال النزعة العقلانية، وهو ما فعله كل من مذهب الأربعينات الليبرالى والاشتراكية والشيوعية.

كان قيام التحالف بين الجناحين الزراعى والصناعى للنخبة الحاكمة هو الذى حدد شكل التوسع الاقتصادى واتجاه مصر السياسى فى الثلاثينات. وكان السبب المباشر لهذا التحالف تزايد تمتع مصر بالسيادة الاقتصادية بعدما حصلت على استقلال تعريفتها الجمركية عام ١٩٣٠. ونتج التحالف عن تفاهم المؤسسات الاقتصادية المركزية الثلاث التى أنشئت فى أوائل العشرينات، وهى اتحاد الصناعات المصرى والنقابة الزراعية العامة وبنك مصر. وكان بنك مصر قد فقد جاذبيته الوطنية تدريجيا بعد أن أصبح طلعت حرب عضوا فى اتحاد الصناعات المصرى وعيَّن خبراء أجانب فى المناصب المهمة فى البنك. وكان التحالف عبارة عن اتفاق بين المصالح الصناعية والزراعية، أو "القطن والنسيج"، على حماية السوق الداخلى من الواردات الأجنبية برفع الرسوم على واردات المنسوجات والدقيق والقمح وتخفيضها على المواد الخام اللازمة للصناعة والمعدات الزراعية والأسمدة[٦٧]. وبالإضافة إلى ذلك أقيمت الاحتكارات والتكتلات بهدف ضمان الأرباح.

كان تأثير هذا التحالف هائلا على البناء الاقتصادى والسياسى للمجتمع المصرى. فساندت الدولة المصالح الزراعية خلال أزمة الثلاثينات الاقتصادية على نفقة مصادر دخلها العظمى، فأنفقت مبالغ ضخمة لتحمى كبار ملاك الأرض الذين تعرضوا لخطر فقدان أراضيهم على أيدى

شركات الرهن العقارى، الأجنبية فى معظمها[٦٨]. ومـع أن الدولـة فـازت فـى نهاية المطاف فـى صراع السلطة مع هذه الشركات، ووسّعت بالتالى سيادة مصـر الاقتصاديـة، فإن طبقات مـلاك الأراضى هى التى امتصـت هـذه السـلطة. وينطبـق نفـس الوضـع علـى المصـالح الصناعيـة.. فقـد احتكرت المصالح الأجنبية المقيمة والمصالح الصناعية الوطنيـة سـلطة الدولـة المتنامية علـى حسـاب السكان ككل وعلى حساب استقلالية الدولة.. فقد مـوَّل السـكان نمـو الصناعـة فـى الثلاثينـات، وخصوصا أثناء الحرب العالمية الثانية، بإجبارهم على تعويض التعريفات الجمركيـة الحمائيـة بشـراء الطعام والمنسوجات بأسعار أعلى. وأدت الطريقة السلطوية التى طُبقـت بهـا هـذه الإجـراءات إلى زيادة نفور الطبقات الوسطى والطبقة العاملة الصاعدة.

عاد الوفد إلى السلطة عام ١٩٣٦ وتولى الحكم خلال العقد التالى اثنين وخمسـين شـهرا (مـن يناير ١٩٣٦ إلى ديسـمبر ١٩٣٧ ومـن فـبراير ١٩٤٢ إلى أكتوبـر ١٩٤٤)، وكـان فـى فـترات حكمه يعيد ضبط السياسات بما يتناسب مع مصالح البرجوازيـة المحليـة والمصـالح الأوسـع للسـكان برغم حفاظه على سلامة التحالف ككل[٦٩]. واتسعت سيادة مصر السياسية اتساعا إضافيا بإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧. وفى عام ١٩٣٩ تم إدخال تعديل شـامل علـى الضرائب حوَّل عبئها عن كاهل الطبقات المالكة للأراضى لتقع على أكتاف ملاك الثروة الصناعيـة والتجارية.. ومنذ هذه اللحظة بدأ الانقسام المتزايد بين المصالح الصناعية والزراعية، الذى أدى إلى ظهـور خطـط الإصـلاح الزراعـى فيمـا بعـد. وفـى ذات الوقـت تعـززت العلاقـات بـين الرأسمـال الصناعى الأجنبى ونظيره المحلى حين أسس بنك مصر صناعتين بالتعاون مع اثنين من أكبر شـركات النسـيج البريطانيـة، همـا كـاليكو Calico لطباعـة الأقمشـة وصبـاغى برادفـورد Bradford Dyers[٧٠]. وسوف تظهر أهمية هذه البنية بعد الحرب العالمية الثانية حين يتم إحياء تحالف إسماعيل صدقى[٧١].

يتمثل أوضح تعبير عن أزمة الليبرالية فى تآكل شعبية الوفد. ففى الثلاثينات شب جيل جديـد من المثقفين متحرر من الأوهام، ليس فقـط بشـأن عـدم قـدرة الوفـد علـى تحقيـق الاسـتقلال التـام والدفاع عن الديمقراطية، بل أيضا بشأن سياسة الحزب التى تتجه إلى مزيد من التدرجية والمحافظـة. ويعود هذا التغير فى موقف الحزب جزئيا إلى تحوله الاجتماعى التدريجى، حيـث تزايـد ثقـل مـلاك الأرض تدريجيا فى قيادته، وتمثل رمز هذا التغير فى صعود نجـم فـؤاد سـراج الديـن الـذى انتُخـب عضـوا بالبرلمان عـام ١٩٣٦ وأصبـح أقـوى رجـال الوفـد فـى عهـد زعيمـه مصطفـى النحــاس، وتضخمت سلطته تضخما مثيرا بعدما ترك مكرم عبيد، المحامى الشعبوى ووزير المالية، الوفـد عـام ١٩٤٢، وتوطدت بتوليه منصب سكرتير عام الوفد عام ١٩٤٨[٧٢]. أصبح الوفد يخسـر أعضـاء

من الطبقات الدنيا ويجتذب أعضاء من الطبقة العليا وبدأ التحالف القديم بين متوسطى ملاك الأراضى وكبارهم وبين فئة الأفندية المدينية فى التحلل[٧٣].

كانت الطريقة التى أجبر بها الطلبة، عام ١٩٣٥، حزبى الوفد والأحرار الدستوريين على التعاون من أجل استعادة دستور ١٩٢٣ وتكوين "الجبهة الوطنية" للتفاوض مع البريطانيين مؤشرا على التحرر العام من النظام السياسى الليبرالى[٧٤]. ذلك أن مظاهرات الطلبة فى نوفمبر ١٩٣٥ سجلت صعود جيل جديد من المثقفين الذين ولدوا بين عامى ١٩٠٠ و١٩٢٠ وخرجوا من تحت وصاية الوفد وكل الأحزاب الأخرى التى أصبحت تُعتبر تقليدية، وأدانوا سياسة الوفد فى استرضاء خصومه السابقين، الملك والبريطانيين، فى الثلاثينات والأربعينات. وقد تضمنت معاهدة ١٩٣٦ مع البريطانيين اعترافا رسميا بالوجود البريطانى فى مصر، واحتفاظهم بقاعدة عسكرية ضخمة على طول قناة السويس، وتسهيلات أخرى، وهو ما اعتبره الجيل الجديد خيانة لأهداف الحركة الوطنية وليس علامة على الاستقلال كما أدعى الوفد. لقد بقى الوفد قوة مرهوبة الجانب حتى عام ١٩٥٢.. إلا أنه كان يفقد تدريجيا قدرته على تجميع قطاعات كبيرة من المجتمع كان اندماجها فى النظام السياسى ضعيفا. ولما أثبتت المؤسسات الليبرالية عدم ديمقراطيتها سياسيا، وأنها تستبعد قطاعات من المجتمع اقتصاديا، لم تعد شعبية الوفد كافية.

• صعود أيديولوجيات السياسة الجماهيرية :

كانت الثلاثينات نقطة تحول فى تاريخ مصر اجتماعيا وسياسيا وأيديولوجيا. فمن الناحية الاجتماعية شهد ذلك العقد صعود الطبقات الوسطى التى تزايدت قوتها فى المهن الحرة والجامعة والبيروقراطية. فكان "التمصير"، كجزء من عملية التخلص من الاستعمار، فى مصلحة الطبقات الوسطى فى الجهاز البيروقراطى. ولا يقل صعود الطبقة العاملة المصرية أهمية. فقد زاد عدد العمال زيادة كبيرة فى النصف الثانى من الثلاثينات، وبصفة أخص خلال الحرب العالمية الثانية، بسبب إقامة مصانع كبرى للنسيج فى المحلة الكبرى فى الدلتا وكفر الدوار فى محافظة الإسكندرية وشبرا الخيمة فى القاهرة. وكان معنى انحدار الوفد وفقدانه الجاذبية فى أعين الطبقات الوسطى والطبقة العاملة، التى أصبحت نقاباتها أكثر استقلالا، أن السياسات التقليدية فقدت فعاليتها. وكانت النتيجة انحدار الوصاية والموالاة، سواء بشكلها الليبرالى النخبوى المقيد أو بشكلها الوفدى الأكثر شعبية، لتتبنى الطبقات الصاعدة أنواعا أخرى للتنظيم السياسى. وأسفرت هذه التطورات عن استحداث الأيديولوجيات الراديكالية التى وضعت نماذج سياسية بديلة تقوم على تصورات مختلفة تماما عن الهوية والتكوين الاجتماعى والتضامن والولاء. واكتسبت الأيديولوجيات فى هذه الفترة طابعا أكثر شمولا ومطالبة بإعادة صياغة البشر.. بمعنى أنها أصبحت تشكل هوية أنصارها،

وبالتالى أصبح الصدام بين الأيديولوجيات شاملا وشرسا.

ومما أسهم فى اشتعال النزعة الراديكالية فى النصف الثانى من الثلاثينات وفى الأربعينات التقاء صعود السياسات الجماهيرية مع الانقسام بين خطابين، هما خطاب الأصالة وخطاب الحداثة. ولا يعنى وصف التطورات السياسية فى الثلاثينات والأربعينات بأنها صدام بين الحداثة والأصالة أن الحداثة حديثة والأصالة تقليدية. فكلا الخطابين حديث بمعنى أنهما يتضمنان إقامة مفاهيم جديدة، ويشتق كل منهما هوية وبرنامج سياسى بعينهما من هذا البناء الفكرى الحديث[٧٥]. ويمكن بمصطلحات علم الاجتماع أن نعتبر هذين التيارين الأيديولوجيين نتيجة للتمدين وتزايد المعرفة بالقراءة والكتابة والتأثير التآكلى لنمو الأسواق. وقد قبل التياران العلم الحديث واعتبراه صحيحا ومفيدا، وأقرت الحركات التى استخدمت خطاب الأصالة بأهمية العقلانية التى تعتبر السمة الأساسية المميزة للحداثة. ويكمن الفارق الأساسى بين التيارين فى أن مؤيدى خطاب الأصالة اعتبروا أن المذهب الليبرالى المقيد وتأثيره على المجتمع المصرى هو ذاته مذهب الحداثة الغربى بوصفه كذلك، وأرادوا بالتالى التخلى عن مشروع التنوير.. بينما اعتقد أنصار خطاب الحداثة أن إخفاق echec (*) المذهب الليبرالى المقيد لا يمكن التغلب عليه إلا بتطبيق برنامج مذهب الحداثة الراديكالى المستمد أساسا من الغرب. وأدى الاختلاف فى التحليل إلى سلسلة كاملة من القرارات المختلفة بشأن المسارات المطلوبة لحل المشكلات السياسية التى واجهتها مصر. فقد تلمس مؤيدو خطاب الأصالة الحل فى احتواء العقلانية الحديثة بإخضاعها إلى أخلاقيات وفضائل محافظة، اعتبروها صالحة لكل زمان ومكان. ومن جهة أخرى اعتقد المدافعون عن خطاب الحداثة أن الحل يكمن فى تحقيق شمول العقلانية وتوسيعها، بإخضاع الجوانب التى ساهم المذهب الليبرالى المقيد فى إيجادها فى المجتمع ووضعها تحت سيطرة المذهب العقلانى. لقد فضلوا، بكلمات أخرى، اتجاها هادفا مؤسَّسا على العقل الإنسانى.

سوف نناقش قضية مدى عقلانية مذهب الحداثة فى فصول قادمة. أما النقطة التى تعنينا هنا فهى أن خطاب الحداثة، على خلاف خطاب الأصالة، هو لغة العقل التى تجد مشروعيتها فى لغة "العلم الموضوعى" التى تسمح للخطاب بمد سلطته وطلب ولاء الشعب لها. ويعتمد التحليل فى هذا الخطاب، أكثر من خطاب الأصالة، على "ما هو كائن"، واستخدام "تقارير" عن كيفية عمله مبنى على علم مُعَلمَن. كذلك اعتبر هذا الخطاب أن التحرر من قيود التراث والتاريخ شرطا مسبقا للتطور والتقدم. وبهذا المعنى يتضمن خطاب الحداثة قطيعة مع الماضى وإحساسا مختلفا بالزمن، واعتقادا بأن الحرية الشخصية تتحقق بالتحرر من القيود والروابط العائلية والقيم "العتيقة"

(*) بالفرنسية فى الأصل (المترجم).

التى تعوق الإبداع. وعلى ذلك يتحقق تحرر المجتمعات عن طريق التغلب على قيود الماضى، سواء كان شكلها انخفاض مستوى المعرفة العلمية والتطور التكنولوجى أو الافتقار إلى الرخاء الوطنى. كان خطاب الحداثة خطابا علمانيا فى جوهره يتضمن تفريقا بين الدين والمجتمع، لأنه اعتبر الدين بصفة عامة عقبة أمام تطور التاريخ. أما خطاب الأصالة فعلى العكس، يركز على المعايير والقيم. فقد آمن أنصاره بأن الجنس البشرى يستطيع أن يزدهر ويتقدم إذا تمسك بمعايير وأخلاقيات معينة لا زمنية، وليس باكتشاف قوانين "علمية" لحركة تطور البشرية. ومع ذلك كان الفارق بينهما فارقا فى الدرجة.. فيستطيع خطاب الأصالة أن يسمح بانتشار النزعة العقلانية، بينما لا يستطيع مذهب الحداثة أن يواصل طريقه بغير تصور عن الهوية، مهما كان هزيلا. وقد مال كلا الفريقين فى الثلاثينات، وخصوصا فى الأربعينات، إلى التطرف.

أسفر الصدام بين الحركتين عن نتائج هائلة فى تاريخ مصر. ففى الثلاثينات والأربعينات اتسعت تلك الفجوة التى ترجع جذورها إلى القرن التاسع عشر بين المذهب العلمانى وخطاب الأصالة الذى يستوحى الدين، وأصبح عبورها مستحيلا بسبب ظروف مصر السياسية آنذاك. وسوف يقدم ما تبقى من هذا الفصل عرضا موجزا لخطاب الأصالة، ليبين كيف رسم هذا الخطاب حدودا واحتكر موضوعات وقواميس معينة ليميز نفسه عن خطاب الحداثة العلمانى، وكيف ترك محتوى أيديولوجيته، فى ذات الوقت، فراغا كبيرا مفتوحا استطاعت الاتجاهات الراديكالية الحديثة بدورها أن تحتكره فى الأربعينات.

• خطاب الأصالة:

تبنت خطاب الأصالة ثلاث مجموعات مختلفة لا تتفق أساسا فى أهدافها السياسية. ومع ذلك فقد اتفقت على تصور معين للمجتمع وتطابقت قواميسها، وبالتالى انجذبت لبعضها البعض. فالتيار الأول الذى يمثله الليبراليون السابقون كان محافظا، يحاول أن يحتوى صعود السياسة الجماهيرية وينظمها للدفاع عن المؤسسة الحاكمة (*)، وكان محمد حسين هيكل أحد أبرز المتحدثين باسمه. وقد تلقى هذا التيار المحافظ دفعة جديدة حين تُوج فاروق الشاب ملكا وحاولت الملكية أن تحشد حولها المنظمات الجماهيرية الجديدة ضد الوفد. أما التيار الثانى فتمثله مصر الفتاة التى كانت أساسا حركة راديكالية، إلا أن حدود خطاب الأصالة كبحت نزوعها الراديكالى، وبالتالى خضعت لنظام الوصاية الذى تدعمه النخبة الحاكمة، التى استخدمت الحركة لتحقيق أغراضها الخاصة زمنا طويلا. أما التيار الثالث فهو الإخوان المسلمون الذين اختلفت أهدافهم أيضا عن أهداف المؤسسة

(*) يقصد مؤسسة النخبة السياسية والاقتصادية الحاكمة (المترجم).

المحافظة، إذ كان هدفهم إقامة دولة إسلامية. إلا أن معارضتهم المتواصلة لمذهب الحداثة حرمتهم لمدة طويلة من القدرة على تحرير أنفسهم من قيود خطاب الأصالة التي سلبتهم القدرة على صياغة برنامج للتغيير. وفى الثلاثينات وجد الإخوان فى المؤسسة الملكية المحافظة حليفهم فى رفض مذهب الحداثة.

أصبحت النزعة الشرقية عنصرا مهما فى خطاب الأصالة فى الثلاثينات. وقد حدد إسرائيل جرشونى معالمها الأساسية، وأهمها تقسيم العالم إلى كيانين حضاريين كاملين ومحددين ومتمايزين، هما "الشرق و"الغرب". واكتسبت النزعة الشرقية محتوى راديكاليا من التصور القائل بأن كلتا الحضارتين لا تقبلان امتصاص أجسام غريبة، ويستحيل أن يقوم بينهما تفاعل مفيد . كذلك يقرر جرشونى أن النزعة الشرقية تعتبر العلاقات بين الشرق والغرب نزاعا بين حضارة غربية "مادية" وحضارة شرقية "روحية"، وتتهم الغرب باحتوائه على نزعة عدوانية لا تلين تجاه الشرق ترجع إلى عصر الحروب الصليبية، واتخذت حديثا شكل الاستعمار. ويرى جرشونى أن النزعة الشرقية أصبحت – وهى تعكس ثقة الشرق الجديدة في نفسه – تصف الحضارة الغربية بأنها متصدعة بطبيعتها. وتفترض أنها بوصفها حضارة مادية ولا أخلاقية وعدوانية محكوم عليها بالاضمحلال والهزيمة فى صراعها مع الحضارة الشرقية [٧٦]. أما مشكلات مصر الجارية فيرى خطاب الأصالة أنها نتجت عن إتباع مصر للنماذج الغربية، حيث تخلت مصر بذلك عن جوهرها الحقيقى من أجل نزعة غربية "غريبة" و"ضارة". ويكمن الحل فى استرداد مصر لهويتها الأصيلة، بحيث تستطيع العثور على طريق متميز مستقل وغير غربى للحداثة. وارتبطت النزعة الشرقية من الناحية السياسية برفض الديمقراطية البرلمانية ونظم تعدد الأحزاب، ومن الناحية الاقتصادية برفض اقتصاد السوق الحر والرأسمالية، ومن الناحية الاجتماعية برفض كفاح الطبقات والشقاق. لقد دشنت النزعة الشرقية نهاية سيادة القومية المصرية التى ميزت العشرينات، خصوصا النزعة الفرعونية، واستبدالها بعد ذلك بالنزعة العربية والإسلامية.

ارتبط تحول محمد حسين هيكل إلى النزعة الشرقية بتخليه عن التصور الديمقراطى النخبوى لصالح تأييد ضمنى للديكتاتوريات الصاعدة فى أوربا ومصر نفسها. فرحب بصعود الحكام الديكتاتوريين الأوربيين واعتبرهم عوامل ضرورية لاستعادة النظام وخلق الظروف المناسبة لإعادة إدخال النظام الديمقراطى. فمع اعترافه، مثلا، بأن استيلاء موسولينى على السلطة لم يكن شرعيا، فإنه آمن بأن الدكتاتور الإيطالى قد "خلق النظام والهدوء"، على عكس الصراع الحزبى السابق له الذى ترك "كل شيء نهبا للفوضى". وأكد أن الفاشية أصلحت الحياة الإيطالية وحدَّثتها ونشرت "روح النظام والجدية بين كل الطبقات". وظهر هذا الاندفاع نحو السلطوية فى مصر فى سياسات

محمد محمود رئيس حكومة الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٩، حيث عطل انعقاد البرلمان لمدة ثلاث سنوات وحاول أن يصيغ دستورا أكثر تقييدا (٧٧).

ومن الناحية الأيديولوجية اتخذ تحول هيكل شكل رفض النموذج التمثيلي المتأثر بالغرب الذى دافع عنه في العشرينات، حين كان يتبنى النموذج الوضعى الذى يعتبر أن العلم والدين، وبالتالى التقدم والدين، أمران لا يتفقان، واعتبره نموذجا عالميا. أما الآن، فقد أصبح يرى أن الاحتفاظ بالإسلام شرط أساسى للتقدم فى الشرق، لأن جوهر الحضارة هو روحها وإيمانها. وأمن بان الحضارة التى تتبنى نماذج أجنبية تفصل نفسها عن جوهرها المنشط الذى لا يمكنها أن تستمده إلا من ماضيها. وأصبح هيكل نصيرا لخطاب النزعة الشرقية الراديكالى، لدرجة أنه اعتبر التدخل الثقافى الأوربى فى مصر محاولة متعمدة لتقويض الحضارة الإسلامية وقوتها (٧٨)، وحل التوجه الثقافى محل خطاب العلم الذى ساد كتاباته المبكرة (٧٩). ومع ذلك لم يرفض هيكل العلم فى ذاته، وإنما أصبح يعادله بالإسلام. فأكد أن الإسلام باعتباره دين الشرق العربى يمتلك الروح الضرورية لربط الماضى بالحاضر بحيث يكمن تحقيق التقدم على أساس علمى (٨٠).

وقد بلور هيكل موقفه السياسى المحافظ داخل خطاب النزعة الشرقية فى عصر الثلاثينات الشمولى فى مفهوم "الاشتراكية الإسلامية"، الذى لا يعنى "الاشتراكية" بالمعنى الأوربى للكلمة، وإنما يشير إلى أخوية إسلامية تتضمن مساواة الناس جميعا أمام ا لله فى الأمور الروحية ورضاهم بالقسمة والنصيب كما شاءت إرادة ا لله من الناحية الاقتصادية. وحين تولى وزارة المعارف عامى ١٩٣٨ و١٩٣٩ غير رأيه القديم فى مخاطر تعليم الجماهير، ودافع بدلا من ذلك عن إدخال تعليم أولى إجبارى فى الريف. غير أن سياسته كانت أساسا إجراءً وقائيا جرى تصميمه للحفاظ على الوضع القائم عن طريق إيجاد شعور بالحب بين الطبقات، وربط هذا الحب بـ "إيمان مستنير بـا لله"، يمكنه أن يخلق الشعور بالاحترام المتبادل بين كل قطاعات المجتمع (٨١).

غير أن شجب الأفكار السابقة لم يشمل كل المثقفين الليبراليين، فمثلا تصدى طه حسين للدفاع عن قيم الليبرالية الغربية، فصرح فى كتاب "مستقبل الثقافة فى مصر" (١٩٣٨) بأن "العقل المصرى" ليس "عقلا شرقيا"، بل هو "عقل غربى" يستمد إلهامه الأساسى من "العقل الإغريقى". كما رفض أية محاولة لخلق انقسام بين روحانية الشرق ومادية الغرب. وآمن بأن مصر جزء لا يتجزأ من حضارة البحر المتوسط، وبالتالى من الحضارة الغربية. وواصل التأكيد على مُثُل حلقة الجريدة – الأمة القائلة بان وحدة اللغة أو الدين لا تصلح كأساس لوحدة سياسية، وأن "السياسة شىء والدين شىء آخر". كما أعاد التشديد على المبدأ الإقليمى الوطنى، وفحواه أن وادى النيل هو المحدد الأوحد للهوية المصرية الحديثة (٨٢).

كذلك لم يتبن سلامة موسى خطاب النزعة الشرقية. بل استبق النقد الاقتصادى والاجتماعى الحداثى اللاحق للوضع القائم، فهاجم الطبقة الحاكمة المصرية واستهلاكها الاستفزازى للواردات من البضائع الترفية الغربية (٨٣)، وأعلن غضبه على أوضاع الريف التى تسحق الناس (٨٤)، وأسس جمعية "مصر للمصريين" بهدف تشجيع إقامة مجتمع صناعى بتنظيم مقاطعة المنتجات البريطانية وتشجيع البضائع المحلية. وطالبت الجمعية باتخاذ عدة إجراءات لحماية الصناعة المصرية الوليدة، منها زيادة التعريفة الجمركية (٨٥)، كما دافعت عن حق الاعتراف القانونى بالنقابات العمالية وسن قوانين الضمان الاجتماعى التى يتمتع بها العمال فى البلاد الصناعية المتقدمة. وجدير الذكر أن سلامة موسى حاول أن يقنع الطبقات الوسطى والعليا من الأمة بدعم حركة النقابات، على أساس أن تنظيم العمال فى نقابات سوف يعلمهم المسئولية واحترام الذات وآداب السلوك.

ومع ذلك سعى سلامة موسى، مثل هيكل، إلى إقامة علاقة جديدة مع الجماهير. غير أنه لم يتجه اتجاها إسلاميا ولم يتبن خطاب الأصالة بسبب أصوله الاجتماعية وقبطيته. لقد تحرر مثل هيكل من أوهام النظام السياسى المصرى القائم والتفت بين عامى ١٩٣٤ و١٩٣٨ إلى إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية خصوصا. غير أنه، بخلاف هيكل، لم يتطلع للديكتاتوريات حبا فى النظام وحده، وإنما لأنه اعتبرها - متعجلا التغيير الراديكالى - شكل الحكم الوحيد الذى يستطيع أن يضمن تحقيق التصنيع وإقامة مجتمع جديد تماما (٨٦).

• السياسة الراديكالية لمصر الفتاة :

كانت مصر الفتاة أول منظمات الثلاثينات السياسية التى تجمع بين برنامج اقتصادى وسياسى حداثى وفلسفة سياسية واجتماعية محافظة. وقد وُلد قائدها أحمد حسين عام ١٩١١ فى القاهرة، وكان أبوه موظفا فى أحد الوزارات، وبدأت دراسته فى كلية الحقوق عام ١٩٢٩. وذاع صيته فى طول البلاد وعرضها عام ١٩٣١ حين بدأ مشروع القرش، الذى استهدف لفت انتباه المصريين إلى الحاجة إلى التصنيع. وفى عام ١٩٣٣ أسس جمعية مصر الفتاة بالاشتراك مع فتحى رضوان ونور الدين طراف، وتحولت الجمعية عام ١٩٣٦ من جمعية وطنية إلى حزب سياسى. وكان من سمات مصر الفتاة البارزة منظمة القمصان الخضراء شبه العسكرية التابعة لها، وكذلك صغر سن أعضائها. وخلال الفترة من ١٩٣٧ إلى ١٩٣٩ نشطت الجمعية فى الدفاع عن السراى سياسيا، وأقامت روابط قوية مع على ماهر، مستشار السراى، الذى استخدم مصر الفتاة ضد الوفد. وقبل ذلك أقام أحمد حسين وفتحى رضوان علاقات طيبة مع حزب الأحرار الدستوريين.

ومنذ نشأتها عام ١٩٣٣ ساهمت مصر الفتاة فى خطاب الأصالة والنزعة الشرقية، وتمثلت

مساهمتها فى إضفاء طابع شعبى على مفاهيم المفكرين المحافظين من أمثال هيكل، بتبسيطها وجعلها أكثر راديكالية. وبذلك تحول الكثير من الأفكار المعادية للديمقراطية والغرب إلى دعاية جماهيرية. كان مفهوم مصر الفتاة عن الانقسام بين الحضارة "المادية" الأوربية والحضارة "الروحية" الشرقية أكثر أشكال النزعة الشرقية تطرفا، حيث أسفر الجمع بينهما وبين التصور الداروينى عن البقاء للأصلح عن مقولة الصراع بين الحضارتين على السيادة [٨٧].

لقد أرجع أحمد حسين انحدار مصر إلى زمن بداية علاقتها بأوربا فى القرن التاسع عشر، واتهم البريطانيين بالمسئولية عن تخلف مصر: "نحن، سادة العالم فى العصور الغابرة، نحن الذين علمنا البشرية العلوم والمعرفة، نحن الذين حملنا مشعل الثقافة، ها نحن الآن أمة متخلفة بسبب أفعال الإنجليز" [٨٨]. وفى ضوء ذلك اعتبر أحمد حسين المقيمين الأجانب طابورا خامسا اخترق الحياة المصرية بحضارة "مادية"، وآمن بأن الوجود البريطانى فى مصر يقوض الأخلاق التى تعتبر فضيلة الشعب المصرى. فبريطانيا، كقوة عدوانية "حرمته [الشعب المصرى] من روحه كلها.. وغرست فيه الشك فى قدراته نفسها وفى قدرات البلاد" [٨٩].

وقد مجّد أحمد حسين السلوكيات والأخلاق المصرية التقليدية وهو يدين نظيرتها الغربية. وأضفى مثل هيكل طابعا مثاليا على المؤسسات المصرية التقليدية وعلى رأسها العائلة الممتدة [*] التى كانت الرأسمالية تقوضها. فالعائلة المصرية التقليدية من وجهة النظر هذه وحدة متضامنة داخليا، يلقى فيها الضعيف الحماية، والمريض الرعاية، والعاطل المساعدة" [٩٠].

ففى مقابل الحضارة الغربية الفاسدة أخلاقيا هناك حضارة تستطيع أن تحيى "مجدها" الماضى بالاعتماد على قدرتها على غرس "الإيمان" و"التصميم" و"الثقة بالنفس" فى السكان[٩١]. وكان هدف مصر الفتاة، كما جاء فى برنامج الحركة عام ١٩٣٣ هو أن تصبح "مصر فوق الجميع، إمبراطورية قوية تتشكل من مصر والسودان وتتحالف مع الدول العربية وتقود الإسلام". فليس من الغريب إذن أن تصبح مصر الفتاة أحد أشد مؤيدى العروبة والجامعة الإسلامية حماسا.

اتخذت مصر الفتاة تجاه بنية مصر السياسية الداخلية موقفا ناقدا.. فرفضت نظام تعدد الأحزاب وهاجمت بعنف حملات الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية "لأنها لم تدُر فى أى وقت حول المبادئ والبرامج، بل كانت حملات يحركها وينشئها التحزب للقبيلة والولاء للعائلة". غير أن البديل لم يكن إصلاح البرلمان وإنما حله بوصفه خطرا على وحدة الأمة ومضيعة للوقت. وبالمثل اعترفت مصر الفتاة بوجود فوارق هائلة بين الطبقات وانتقدتها فى نهاية الثلاثينات، ولكنها

(*) العائلة الممتدة: هى العائلة التى تشمل الأبناء وزوجاتهم والأحفاد وزوجاتهم والخدم وفقراء العائلة وأتباعها.. يعيشون معا فى بيت واحد (المترجم).

نسبت أصل البنية الاجتماعية إلى السيادة الأجنبية: "حقوق الفلاحين فى هذا البلد قد اغتصبتها وسرقتها زمرة من الأجانب". وشعر أعضاء مصر الفتاة أن على الدولة أن تقلل الفوارق بين الطبقات، فعليها أن تعترف بالنقابات وتضع حدا أدنى للأجور وتنفذ الضمان الاجتماعى. أما بالنسبة للفلاحين فعلى الدولة أن تنظم الإيجارات الزراعية وتشرف على الصحة العامة وتحسّن حالة الطرق وتساعد الفقراء. غير أن أعضاء مصر الفتاة لم يدافعوا عن أى إصلاح يرمى إلى إعادة توزيع حقيقية للثروة، ولم يرفعوا مطلب الإصلاح الزراعى إلا فى النصف الثانى من الأربعينات(٩٢).

• الأصولية الإسلامية وقيود خطاب الأصالة:

مع أن الأصولية الإسلامية ليست موضوع هذه الدراسة، وبالتالى لن تتناولها بتوسع، إلا أنه هناك عدد من الملاحظات الضرورية لوضع الأصولية الإسلامية ضمن منظور الدراسة، من حيث رد فعلها على المذهب الليبرالى العلمانى فى العشرينات ونوعية المجتمع الذى أسفر عنه هذا المذهب، ومن حيث الطريقة التى حاولت بها حركات الحداثة الراديكالية فى الأربعينات صياغة رد على أيديولوجية الإخوان المسلمين وسياستهم.

يتضح من مذكرات حسن البنا أن تنظيم الإخوان المسلمين قد أنشئ فى البداية لحماية الأخلاق والمعنويات المحافظة. فقد وصف البنا فى مذكراته هذه اصطدامه بمذهب الحداثة من سن السادسة عشرة حين التحق بدار العلوم بالقاهرة عام ١٩٢٣ فى ذروة صعود الحركة العلمانية المصرية، وظهور آثار الطباعة الرأسمالية وبداية الانقسام بين الوفد والأحرار الدستوريين. فقد صدمه ما اعتبره تأثيرا غربيا مدمرا وكومة مربكة من الخيارات التى يجب اتخاذ قرار بشأنها:

> وعقب الحرب الماضية، وفى هذه الفترة التى قضيتها بالقاهرة، اشتد تيار موجة التحلل فى النفوس وفى الآراء باسم التحرر العقلى، ثم فى المسالك والأخلاق باسم التحرر الشخصى... وظهرت كتب وجرائد ومجلات كل ما فيها ينضح بهذا التفكير الذى لا هدف له إلا إضعاف أثر أى دين، أو القضاء عليه فى نفوس الشعب... جمهرة الشعب حينذاك كانت إما من الشباب المثقف وهو معجب بما يسمع من هذه الألوان، وإما من العامة الذين انصرفوا عن التفكير فى هذه الشئون لقلة المنبهين والموجهين ... فها أنذا أرى أن الأمة المصرية العزيزة تتأرجح حياتها الاجتماعية بين إسلامها الغالى العزيز، الذى ورثته وحمته، وألفته وعاشت به واعتز بها أربعة عشر قرنا كاملة، وبين هذا الغزو الغربى العنيف المسلح المجهز بكل الأسلحة الماضية الفتاكة من المال والجاه، والمظهر والمتعة والقوة ووسيلة الدعاية

... واشتد بي القلق حتى أني لأذكر أنني قضيت نحوا من نصف رمضان هذا العام في حالة أرق شديد... فاعتزمت أمرا إيجابيا وقلت في نفسي: لماذا لا أحمل هؤلاء القادة من المسلمين هذه التبعة وأدعوهم في قوة إلى أن يتكاتفوا على صد هذا التيار؟ (٩٣).

بعد ذلك بخمس سنوات أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين بهدف الاضطلاع بهذا العمل الإيجابي. وفي البداية كان الإخوان أساسا رابطة دينية تشبه روابط أخرى كثيرة. وسرعان ما توسعت عن طريق إقامة فروع لها في مختلف أنحاء البلاد، خصوصا في المدن الإقليمية بين الطبقات الوسطى وأصحاب الدكاكين والمدرسين والموظفين، وأيضا بين الطلاب فيما بعد. وكان الإخوان بالنسبة لهذه المجموعات مصدرا للإرشاد. وقد أسهم القلق السياسي في الثلاثينات إسهاما هائلا في تعاظم أهميتها كمنظمة قادرة على شن هجمة مضادة على التيارات العلمانية السياسية وإعادة غزو سوق الأفكار الذي ساده المذهب العلماني. وفي عام ١٩٣٣، بعد المؤتمر العام الأول، أسس الإخوان مجلتهم الأسبوعية الأولى، مجلة الإخوان المسلمين، وبعدها مجلة النذير. أما في المؤتمر العام الثاني الذي عقد في ذات العام، فكانت الأولوية الكبرى للدعاية. وأخيرا شهد المؤتمران اللذان عُقدا عامي ١٩٣٥ و١٩٣٩ وضع معايير العضوية والبناء الهرمي للحزب وتأسيس منظمات شبه عسكرية مثل الجوالة والكتائب (٩٤).

وفي عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦ جاءت أزمة فلسطين لتمنح الإخوان دفعة كبيرة، حيث دفعتهم لتنظيم حملة قومية لدعم فلسطين، رفعت شهرتهم إلى المستوى القومي. وبسط حسن البنا أفكاره عن "الدائرة الإسلامية القومية" و"الدائرة العربية القومية" عام ١٩٣٥، محاولا الاستفادة من التحول الأيديولوجي من الخطاب الوطني العلماني إلى خطاب الأصالة العروبي الإسلامي. وبعد ذلك بثلاث سنوات أعلنت منظمة الإخوان أنها منظمة سياسية، وصدق المؤتمر الخامس على هذا الاتجاه عام ١٩٣٩ (٩٥).

وتكمن الطبيعة المعقدة لتنظيم الإخوان في طريقة جمعه بين النزعة العقلانية والنزعة الإصلاحية. ومن هذه الناحية كان مختلفا عن النزعة الإسلامية الإصلاحية التي طورها محمد عبده ورشيد رضا، والتي تعتبر عادة سلفا لهذا التنظيم. كانت النزعة الإسلامية الإصلاحية قد أصبحت نزعة شعبية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكانت متأثرة بشدة بالاحترام العام للقوة والثقافة الأوربيتين، اللتان نسبتا إلى تماسك أوربا اجتماعيا وسيادة العلم والعقلانية والإيمان بالتقدم فيها. وكان هدف الإصلاح الإسلامي محاكاة الحضارة الغربية بتحويل الإسلام من دين مدرسي ينتمي إلى القرون الوسطى إلى مبدأ ديناميكي مرن قابل للتكيف. وكان مأمولا إذن أن يستطيع الإسلام أن يستعيد مكانه المهمين في مجتمع كان يفقد صبغته الإسلامية تدريجيا بسبب

إدخال القانون الوضعي الغربي والتعليم العلماني وأنماط الحياة الغربية. وعـن طريـق الـتركيز على القرآن والسنة استمد الإصلاحيون مبادئ تصلح كخطوط إرشادية، مع الاحتفـاظ بـالقيم المعنويـة والأخلاقية الأساسية للإسلام. وكان هدفهم صنـع - أو، مـن وجهـة نظرهـم، استعادة - السـمة العقلانية للإسلام التي فقدهـا خـلال العصـور الوسـطى، وحققـوا هـذا الهـدف عـن طريـق إضفـاء الشرعية على التفسير الفردى للنصوص الأساسية (الاجتهـاد)، وتوسيـع المجـال المخصـص للفكـر العقلاني. وقد وسعوا هذا المجال بالتفريق بين المعاملات والعبادات، فاعتبروا الأولى خاضعة للضبـط العقلاني والقوانين العلمانية التي يضعها البشر إذا لم تكن الشريعة تغطيها أو تتناقض معها (٩٦).

لقد أنقذ الإصلاح الإسلامي، كما يؤكد جلنر، الإسلام من الانقراض ومنحته مكانا في العـالم الحديث، عالم التمدن والتمركز السياسي واقتصاديات السوق. ويضيف جلـنر أنـه عـزز الصفـات الاجتماعية الضرورية لعملية إعادة الضبط هـذه بالتشـديد على الجوانـب البيوريتانيـة والمسـاواتية والنصِّية scripturalist للإسلام، وما يتصل بها من انضباط ونظام اجتماعي واقتصادى (٩٧).

وفي ظـل حسـن البنـا نجح الإسـلام أيضـا فـي التحـول إلى أيديولوجيـة. فقـد قـدَّم الإخـوان المسلمون في الثلاثينات خريطة "بما هو قائم" في المجتمـع، و"تقريـرا" عـن كيفيـة عملـه، استطا ع بوصفه "بيانا شاملا" أن يقدم تحليلا للعالم ويخلق تضامنا يتجاوز محيط الأسرة والانتماءات المحلية.

ومع ذلك فهناك جوانب عديدة غير عقلانية عند الإخـوان المسـلمين، ولذلـك فـإن تقريـرات جلنر شديدة الاتسا ع والعمومية. فحقيقة الأمر أن الإخوان قـد سـاروا بطـرق عديـدة فـي عكـس الاتجاه الذى بدأه المصلحون الإسلاميون. لقد حاول محمد عبده عضو النخبة المنفتحة علـى النظـام الليبرالي والوثيقة الارتباط بالبريطانيين أن يوسع مجال النزعة العقلانية داخل الإسلام في نهاية القرن التاسع عشر. أما الإخوان المسـلمون فـي الثلاثينـات فقـد مثّلـوا الطبقـات الوسـطى التـي أصابهـا الركود الاقتصادى، والتى انطلقت من اعتبارات مختلفة تماما بسبب معاناتها مـن البنيـة الاقتصاديـة - الاجتماعية القائمة (٩٨). وعلى ذلك كان الهدف الرئيسى للإخوان في تلك الفترة الدفـا ع عـن هوية محاصَرة (٩٩). ففـي مواجهـة انقضـاض مذهـب الحداثـة لم يوسـع الإخـوان المسـلمون النزعـة العقلانية للإصلاحية الإسلامية، وإنما طوروا نزعة تقليدية جديدة داخل أطر خطاب الحداثة المحافظ الذى حاول أن يسد أبواب المجتمع في وجه امتداد مذهب الحداثة إلى الحركات الجماهيرية.

لقد حاول الإخوان المسلمون من خلال ما يسميه إسرائيل جرشوني "منهج إبراز التضـاد" أن يخلقوا صورة سلبية للغرب كصورة - مقلوبة لصورة مثالية عن الإسلام. فادعوا أن الثقافـة المادية "العدوانية" "الأنانية" الغربية التى ولّدت انتشار العلمانيـة والقوميـة قـد أدت إلى شيطنة الإنسـان وتجريده من إنسانيته. ولكنها ستئول في النهاية إلى الدمار لتظهر بعد ذلك الثقافة الإسلامية الجيدة.

كما آمنوا بأن العلمانية والمادية تتبدى فى شكل الاستعمار، الذى يهدف، وفقا لحسن البنا، إلى "تحويل العالم الإسلامى إلى عالم للهرطقة والإثم والخزى والعجز، مهمل فى دينه المغتصَب، متوقف عن تلاوة دينه الذى حماه، والذى كان يدافع عنه" (١٠٠).

كانت العقلانية الأداتية أحد أنواع العقلانية التى تبناها الإخوان المسلمون فى الثلاثينات والأربعينات وطبقوها أولا على منظمتهم، حيث أقاموا نظامها وفق نموذج الهرم الذى يحتل فيه البنا موقع القائد العام، وحصلوا بالتالى على القدرة على فرض نظام غير مسبوق فى الدقة، وتحكم بعيد المدى فى الأعضاء. كان تغلغل المراقبة والتحكم كاملا، لأن الأساس المنطقى الرئيسى للإخوان كان الدفاع عن الفرد والأخلاق الخاصة، وبالتالى إخضاعها للتفتيش السياسى. وفى الثلاثينات والأربعينات تعززت سلطة التحكم بسبب الطريقة التى بنى بها الإخوان دولة داخل الدولة، استباقا للتأسيس النهائى لدولة إسلامية. وساهمت كفاحية الإخوان المسلمين فى هذا النظام الانضباطى الصارم، فكانت منظماتهم من قبيل جند الصدام، والجوالة، والكتائب، ثم منظمتهم الإرهابية: "الجهاز السرى"، جيدة التنظيم طالما ظلت القيادة السياسية قادرة على السيطرة عليها(١٠١).

وترتب على عقلنة التنظيم وقاية الإخوان من الاعتداء الخارجى، وكذلك احتواء النقاش الداخلى للسياسة والعقيدة والحد منه. ولما كانت وحدة الجماعية الإسلامية إحدى العقائد المركزية عند الإخوان، لم يكن النقد الداخلى واردا. وبالتالى ظلت أيديولوجية الإخوان بالغة الغموض فى كل جوانبها تقريبا، وظلت نزعتهم العقلانية مقيدة للغاية. لقد ادعوا أن الطريق الإسلامى "كامل وشامل"، يقوم على أسس "عملية وروحية"، وعزوا مشاكل مصر إلى ضعف القلب والروح، وبحثوا عن حلها فى "صحوة روحية"، وآمنوا بأن "القوة المادية" تالية لحشد "القوة الروحية"، وبالتالى أعلنوا أن الخلاص يتوقف على عودة المسلمين إلى ما سبق أن ألهم المسلمين الأوائل (١٠٢). ومن هذه الناحية كان تطبيق الشريعة ملحا، لأن إخضاع المصريين لقوانين غريبة عن تاريخهم وتقاليدهم وروحهم قد أضعف معنوياتهم عموما. وستكون مهمة الدولة الإسلامية تطبيق الشريعة الإسلامية. أما كيفية تنظيم هذه الدولة وتوزيع السلطة فيها، فظلت من الأمور غير الواضحة. كان البنا يرى، على أساس مفهوم الشورى، أن يكون المنتخبون للمجلس الاستشارى من حملة الشريعة الذين لديهم "معلومات عامة"، ومن القادة المجربين من رؤساء العائلات والقبائل والجماعات المنظمة الأخرى (١٠٣). وحرية القول والتعبير والتعليم مكفولة، ولكنها تخضع لتعاليم وأخلاق الإسلام. وبالمثل تقوم النشاطات الاقتصادية على الأوامر الأخلاقية، مع حظر الاحتكار والربا. وفى رأى الإخوان المسلمين فإن الفرد المستقيم أخلاقيا هو حجر الزاوية فى المجتمع.

وعلى ذلك حال خطاب الأصالة المحافظ الذى تبناه الإخوان دون تقديم تحليل للاقتصاد والبنية الاجتماعية لمصر، أو للوضع الدولى، على أساس عقلانى. ولم يستطع الإخوان أن يتكروا برنامجا للتغيير إلا عندما أعاد المفكرون الإسلاميون الأصوليون إدخال النزعة العقلانية فى نهاية الأربعينات بعد موت حسن البنا، حيث أقرت الأصولية الإسلامية مفاهيم مقتبسة من الخطاب الشيوعى عن الثورة البرجوازية الديمقراطية فى طبعة معدلة[١٠٤]. وأخيرا وجد المزيج المتفجر من البيوريتانية والنزعة العقلانية مفكره فى شخص سيد قطب [١٠٥]. فقبله، فى الأربعينات، كان تهديد الإخوان للنظام من النوع الإرهابى أساسا. أما فى الثلاثينات فكان الإخوان على صلة بالسراى واستُخدموا ضد الوفد والتيارات الحداثية الراديكالية.

٥ - إحياء خطاب الحداثة

• خلفية إحياء خطاب الحداثة :

إذا كانت الثلاثينات قد شهدت صعود خطاب الأصالة كرد فعل على فشل المذهب الليبرالى المحدود، فإنها شهدت أيضا إحياء خطاب الحداثة. فقد أعاد كل من المذهب الليبرالى المتكامل، والمذهب الاشتراكى، وفوقهما المذهب الشيوعى، التأكيد على مُثل العشرينات العلمانية، ولكن فى شكل أكثر شمولا، لا ينشد مواجهة ظاهرة السياسة الجماهيرية بالتراجع إلى الأصالة والبنى الهرمية التى كانت تحمى مجتمعا مصريا أصيلا، ولكن بالقفز إلى الحداثة التى يُفترض أن تسود فيها العقلانية ويستنير المجتمع فى ظلها بالعلم. وسوف يختبر هذا القسم كيف حدث هذا التطور، ويتعرف على القوى التى عززت خطاب الحداثة، ليصبح خطابا - مضادا قويا فى مواجهة خطاب الأصالة، بحيث نجح فى إعداد المسرح لهيمنته النهائية فى الخمسينات.

إحدى هذه القوى كانت تسارع التصنيع فى الثلاثينات والأربعينات، وخصوصا خلال الحرب العالمية الثانية حين كانت مصر معزولة عن الواردات الأجنبية واضطرت للإنتاج من أجل السوق الداخلى الذى كان يتسع بسبب وجود قوات الحلفاء. وتغيرت طبيعة الطبقة العاملة بحدة، من طبقة يغلب عليها الحرفيين إلى طبقة عاملة واعية بذاتها، وساعد على ذلك تزايد التضخم وامتلاك الأجانب والمتمصرين لعدد كبير من الشركات التى تعمل بها الطبقة العاملة.

أيضا كان استمرار تحكم الشركات الأجنبية فى الاقتصاد المصرى من أسباب صعود خطاب الحداثة. فقد استمرت سيادة الشركات الأجنبية والمتمصرة على الاقتصاد المصرى حتى أزمة السويس عام ١٩٥٦ حين صودرت الأصول البريطانية والفرنسية أو مُصرت. وتمتع عدد من

أصحاب الامتيازات الأجانب باحتكار فعلى لأسواق ومناطق معينة. وإذا كانت شركة قناة السويس أشهر هذه الاحتكارات فإن الاحتكارات الأخرى كانت أشد تأثيرا على الحياة اليومية، حيث كانت تدير شركات الطاقة والترام وتتولى تزويد المدن بالماء العذب وتبنى الإحياء السكنية. وإذا استبعدنا بنك مصر سنجد أن البنوك الغربية قد سيطرت على غالبية موارد البلاد المالية، ومنها كريدى ليونيه وكومبتوار ناسيونال دسكومت وباركليز (دى سى أو)، حيث بلغت إيداعاتها عند تأميمها عام ١٩٥٦ مائة مليون جنيه مصرى، وهو ما يعادل حوالى نصف إيداعات البنوك التجارية التى كانت تعمل فى مصر وقتها [١٠٦]. وكانت شركات الرهن العقارى مملوكة للأجانب، وكذلك شركات التصدير والاستيراد، وغزل القطن، والدخان، والسجائر، والبترول، والأغذية [١٠٧].

بعد الحرب العالمية الثانية راجعت الحكومة المصرية قوانين الامتيازات، وحددتها بمدة معينة، وأصلحت شروط الامتياز بالنسبة للمستقبل. والأهم أنها اشترطت فى قانون الشركات الجديد أن يكون ٤٠٪ على الأقل من أعضاء مجالس الإدارات من المصريين، وأن يمتلك المصريون ٥١٪ من رأسمال الشركات الأجنبية، وأن يكون ٧٥٪ من الموظفين و ٩٠٪ من العمال مصريين، وأن يحصل العمال على ٨٠٪ من الأجور. ومع ذلك وُجدت وسائل كثيرة للالتفاف حول هذه المعايير ولم تستفد الطبقات الوسطى المصرية شيئا يذكر منها [١٠٨]. وشعر الكثير من أفراد الطبقات الوسطى والطلبة والعمال أن هذه القوانين بدلا من تخلق لهم المزيد من فرص العمل، لم تحقق فعليا سوى تدعيم تركز وتشابك مصالح الرأسمال الدولى والأجنبى المقيم مع الرأسمال المصرى المحلى، نظرا لتعيين عدد متزايد من أعضاء النخبة المصرية فى إدارات الشركات الأجنبية.

أما فى السياسة، فقد حفزت خسارة الأحزاب التقليدية لجاذبيتها تدريجيا صعود مذهب الحداثة المتكامل. ذلك أن الانشقاقات المستمرة عن الوفد – الانشقاق السعدى أولا عام ١٩٣٧ ثم مجموعة الكتلة الوفدية بعد خروج مكرم عبيد من الوفد خلال الحرب – عززت تراجع سيطرة الأحزاب التقليدية على الجمهور المصرى. وبصفة خاصة كان التحالف مع البريطانيين خلال "أزمة فبراير" عام ١٩٤٢ مدمرا للوفد [١٠٩]، الذى أُجبر على الانزواء عام ١٩٤٤ إلى أن أعيد انتخابه عام ١٩٥٠ كمحاولة أخيرة لإنقاذ النظام القديم.

وفى ذات الوقت عجزت أحزاب الأقلية وأنصار خطاب الأصالة على حد سواء عن إثبات قدرتهم كبديل حقيقى. فقد فقدت قوى المؤسسة التى حملت خطاب الأصالة مصداقيتها بهزيمة دول المحور، برغم اجتياح روح الكراهية للديكتاتوريات الأوربية أجواء السياسة المصرية بحلول نهاية الثلاثينات [١١٠]. أما مشروع إقامة دولة كوربوراتية (نقابية) لصالح السراى، وفقا لرؤية عدد

من الساسة المستقلين مثل على ماهر، فقد أصبح مستحيلا تدريجيا بسبب تدهور شعبية الملك فاروق بعد الحرب العالمية الثانية وارتباط حاشيته بالفساد والممارسات المشبوهة. وإذا كان الإخوان المسلمون ومصر الفتاة قد حافظا على علاقتهما بالسراى لبرهة، فإنهما تباعدا عنها تدريجيا، بحيث أصبحت السراى ترى فى الإخوان تهديدا لوجودها، فأعلنت عدم شرعية منظمتهم فى ديسمبر ١٩٤٨، وقوض العنف الذى أعقب ذلك كلا من السراى والإخوان الذين فقدوا مرشدهم حسن البنا باغتياله فى فبراير ١٩٤٩.

ويوجد سببان رئيسيان لصعود مذهب الحداثة المتكامل، أحدهما عدم قدرة الأحزاب التقليدية على حل المسألة الوطنية. فقد أدى فشل مفاوضات صدقى - بيفن فى شتاء عام ١٩٤٦ ورفض مجلس الأمن التوسط بين بريطانيا ومصر عام ١٩٤٧ ورفض البريطانيين للانسحاب من قاعدة قناة السويس خلال الحرب الباردة، إلى اضطرار النظام الجديد للتفاوض مرة أخرى مع البريطانيين عام ١٩٥٤. أما السبب الآخر الكبير لانهيار النظام القديم فهو إهماله العنيد للمسألة الاجتماعية. ففى عام ١٩٥٢ كان ١٧٥٨ مصريا يملكون وحدهم ٦٥٦,٦٤٠ فدانا، أى حوالى عشر أرض مصر الزراعية. وكان الملك فاروق نفسه يملك أكبر مساحة زراعية، تصل إلى ٢٨,١٠٩ فدادين، بينما تملكت ثلاث عائلات أخرى ما يزيد على ١٠,٠٠٠ فدان. وبالمقابل كان عدد من يملكون أقل من خمسة أفدنة مليونان ونصف، بالإضافة إلى ٣,٤٤٢,٠٠٠ عامل زراعى لا يملكون أرضا أصلا[١١١]. وانخفض متوسط دخل الفرد من بداية القرن إلى منتصفه من ١٢ جنيها سنويا إلى ٩ جنيهات. وأخيرا، لم يكن الجيل الجديد الذى تعلم غالبا فى الجامعات الحديثة يتذكر ثورة ١٩١٩، ولم يكن مرتبطا بالوفد. ومع ذلك لم يكن أيضا ميالا إلى الإخوان المسلمين وخطاب الأصالة. كان ظهور هذا الجيل سببا آخر لصعود مذهب الحداثة المتكامل.



هوامش الفصل الأول

١ - Roger Owen, The Middle East in the World Economy, 1800-1914 (London: Methuen, 1981) 216-243.

٢ - Benedict Anderson, Imagined Communities: Reflections on Origins and Spread of Nationalism, 4th ed. (London: Verso, 1993) 36. ؛ وانظر مقدمة هذه الدراسة .

٣ - Vernon, Egger, A Fabian in Egypt: Salamah Musa and the Rise of the Professional Classes in Egypt (London: University Press of America, 1986) 13-14.

٤ - Ibid., 381.

٥ - Anthony Smith, National Identity (London: Penguin Books, 1991) 9-13.

٦ - Israel Gershoni and James P. Jankowski, Egypt, Islam, and the Arabs: The Search for Egyptian Nationhood, 1900-1930 (Oxford: Oxford University Press, 1986) 14.

٧ - Charles Smith, Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Husayn Haykal (Albany: SUNY Press, 1983) 29.

٨ - Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939 (Oxford: Oxford University Press, 1962) 173.

٩ - Smith, Islam 24. (نص أحمد لطفي السيد أعيدت ترجمته عن الإنجليزية – المترجم)

١٠ - Walid Kazziha, "The Jaridah-Umma Group and Egyptian Politics," Middle Eastern Studies, 13 (1977) 381-82.

١١ - Smith, Islam 28.

١٢ - Ibid., 182.

١٣ - Robert L. Tignor, "The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy," Middle Eastern Studies 12 (1976) 42-45.

١٤ - Marius Deeb, Party Politics in Egypt: The Wafd and its Rivals, 1919-1939 (London: Ithaca Press, 1979) 41.

١٥ - Reingard Schulze, Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919 (Berlin: Baalbek Verlag, 1981) 130-50.

١٦ - Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1945 (Princeton, Princeton University Press, 1988) 91-107. انظر أيضا: Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-1919," Middle Eastern Studies 24: 445-59.

١٧ - Deep, Party 50.

١٨ - تجد روايات تفصيلية عن ثورة ١٩١٩ والكفاح السياسي داخل الحركة الوطنية في : Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt's Liberal Experiment 1922-1936 (Berkeley: University of California Press, 1977); Janice Terry, The Wafd 1919-1952: Cornerstone of Egyptian Political Power (London: Third World Center,

(1982 ؛ عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنيــة فى مصـر من ســنة ١٩١٨ إلى سـنة ١٩٣٦ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٨٣).

١٩ - Deep, Party 78-79.

٢٠ - Smith, Islam 73.

٢١ - Elie Kedourie, Chapter "The Genesis of the Egyptian Constitution of 1923," The Chatham House Version and Other Middle Studies (Hannover: University Press of New England, 1984) 106-107. انظر أيضا : طارق البشرى ، "صراع على السلطة" ، دراسات فـى الديمقراطيـة المصريـة (القـاهرة: دار الشـروق، ١٩٨٧) ٥٥ - ٧٧.

٢٢ - تضـمن التصريح البريطانى من جانب واحـد باسـتقلال مصـر ، عـام ١٩٢٢ ، أربعـة تحفظـات ، هـى المواصلات الإمبراطورية والدفاع عن مصر وحماية مصـالح الأجـانب والأقليـات والسـودان ، كقضايا يجب أن تحسم وديا عن طريق التفاوض .

٢٣ - Deeb, Party 150-52.

٢٤ - Selma Botman, Egypt from Independence to Revolution, 1919-1952 (New York: Syracuse University Press, 1991) 58-60.

٢٥ - Beinin and Lockman, Workers 37-93.

٢٦ - Ibid., 67-70.

٢٧ - Ibid., 81.

٢٨ - Ibid., 160 -62.

٢٩ - Robert L. Tignor, State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952 (Princeton, Princeton University Press, 1983) 56-57.

٣٠ - Tignor, State 59.

٣١ - Eric Davis, Challenging Colonialism: Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1941 (Princeton: Princeton University Press, 1983) 116.

٣٢ - Ibid., 121

٣٣ - Ibid., 128.

٣٤ - Ibid., 108.

٣٥ - هذه هى أطروحة ناداف صفران الرئيسية . انظـر : Nadav Safran, Egypt in Search of Political Community: An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952 (Cambridge Mass: Harvard University Press, 1961). ؛ وانظر أيضا : Lutfi al-Sayyed Marsot, Experiment 217-43.

٣٦ - Gershoni and Jankowski, Egypt 80.

٣٧ - Ibid., 87.

٣٨ - Ibid., 93. ، وانظر أيضا : Safran, Egypt 125-40.

٣٩ - Ibrahim A. Ibrahim, "Salama Musa: An Essay on Cultural Alienation," Middle East Studies 15 (1979) 346-47.

٤٠ - Egger, Fabian 14-15.

٤١ - Smith, Islam 38.

٤٢ - Egger, Fabian xii and 24-25.
٤٣ - Ibid., 43-45.
٤٤ - Ibid., 46.
٤٥ - Ibid., 52-54.
٤٦ - Ibid., 49.
٤٧ - Ibid., 60.
٤٨ - Smith, Islam 42.
٤٩ - Ibid., 46. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم) .
٥٠ - Ibid., 45. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم) .
٥١ - Egger, Fabian 70. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم) .
٥٢ - Smith, Islam 74. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم) .
٥٣ - Charles Smith, "The Intellectual and Modernization: Definitions and Reconsiderations," Comparative Studies in Society and History 22 (1980) 525-28.
٥٤ - Egger, Fabian 91.
٥٥ - Loc. cit.
٥٦ - Ibid., 80.
٥٧ - Ibid., 84-85.
٥٨ - Gershoni and Jankowski, Egypt 95.
٥٩ - Ibid., 35-38.
٦٠ - Ibid., 102-3.
٦١ - Ibid., 96.
٦٢ - Ibid., 116.
٦٣ - Ibid., 112-4.
٦٤ - Ibid., 135.
٦٥ - Ibid., 148.
٦٦ - Ibid., 139-40. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم)
٦٧ - Tignor, State 109-11.
٦٨ - عاصم الدسوقي ، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥) ١٧٤-٢١٠ .
٦٩ - Tignor, State 149.
٧٠ - Ibid., 159-62.
٧١ - Ibid., 176.
٧٢ - Donald Reid, "Fu'ad Siraj al-Din and the Egyptian Wafd," Journal of Contemporary History 15 (1980) 721-44.
٧٣ - Alaa al-Din al-Hadidy, "Mustafa al-Nahhas and Political Leadership," Contemporary Egypt through Egyptian Eyes: Essays in Honor of P. J. Vatikiotis, ed. Charles Tripp (London: Routledge, 1993) 72-88.

٧٤ – Haggai Erilch, Students and University in the Twentieth Century Egyptian Politics (London: Frank Cass, 1989) 116-23. أيضا: Ahmed Abdalla, The Student Movement and National Politics in Egypt (London: Saqi Books, 1985) 39-43.

٧٥ – Bruce B. Lawrence, Defenders of God: The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age (London: I. B. Taurus, 1990) 1-10. وانظر أيضا: Aziz al-Azmeh, Islams and Moderniteis (London: Verso, 1993) ch. 2: "The discourse of cultural authenticity: Islamist revivalism and enlightment universalism," 39-59.

٧٦ – Israel Gershoni, "Imagining the East: Muhammad Haykal's Changing Representation of East-West Relations, 1928-1933," Asian and African Studies 25 (1991) 218-9.

٧٧ – Smith, Islam 81-83.

٧٨ – Gershoni, "Imagining" 237-41.

٧٩ – Charles Smith, "The Crisis of Orientation: The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s," International Journal of Middle East Studies 4 (1973) 399.

٨٠ – Smith, Islam 104.

٨١ – Ibid., 153.

٨٢ – Israel Gershoni, "Egyptian Intellectual History and the Egyptian Intellectuals in the Interwar Period," Asian and African Studies 19 (1985) 358-59.

٨٣ – Egger, Fabian 185.

٨٤ – Ibid., 190.

٨٥ – Ibid., 172-75.

٨٦ – Ibid., 196-200.

٨٧ – James P. Jankowski, Egypt's Young Rebels : "Young Egypt" 1933-1952 (Stanford, California: Hoover Institution Publications, 1975) 56.

٨٨ – Ibid., 46. ، (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم).

٨٩ – Ibid., 48. ، (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم)

٩٠ – Ibid., 49. ، (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم).

٩١ – Ibid., 51. ، (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم).

٩٢ – Ibid., 68. ، (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم).

٩٣ – حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٩٠) ٦٥ – ٦٧ .

٩٤ – Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers (London: Oxford University Press) 13-14.

٩٥ – Israel Gershoni, "The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine, 1936-39," Middle Eastern Studies 22 (1986) 367-97.

- ٩٦ Hamid Enayat, Modern Islamic Political Thought: The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century (London: Macmillan, 1982).
- ٩٧ Ernest Gellner, Postmodernism, Reason and Religion (London: Routledge, 1992) 17-21.
- ٩٨ Eric Davis, "The Concept of Revival and the Study of Islam and Politics," The Islamic Impulse, ed. Barbara Freyer Stowasser (Beckenham: Croom Helm, 1987) 46-47.
- ٩٩ Ellias Goldberg, "Bases of Traditional Reason: A Look at the Muslim Brothers," Peuples Mediteranées 14 (1981) 79- 93.
- ١٠٠ Israel Gershoni, "Rejecting the West: The Image of the West in the Teachings of the Muslim Brotherhood, 1928-1939," The Great Powers in the Middle East 1919-1939, ed. Uriel Dann (New York, London: Holmes & Meier, 1988) 373-81. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – المترجم).
- ١٠١ Mitchell, Society, Chapters VI and VIII, "Organization", and "Communication and Indoctrination", 163-208.
- ١٠٢ Ibid., 233-4.
- ١٠٣ Ibid., 248.
- ١٠٤ Joel Beinin, "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East", The Islamic Impulse, ed. Barbara Freyer Stowasser (Bechenham: Croom Helm, 1987) 96-104.
- ١٠٥ Ellis Goldberg, "Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism", Comparative Study of Society and History 1991: 3-35.
- ١٠٦ Robert L. Tignor, Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956 (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989) 92-94.
- ١٠٧ Robert L. Tignor, "Decolonization and Business: The Case of Egypt", The Journal Of Modern History 3 (1987) 480.
- ١٠٨ Mourad Magdi Wahba, The Role of the State in the Egyptian Economy: 1954-1981 (Houndsmill: Mac Millan, 1993) 61-62.
- ١٠٩ Charles D. Smith, "4 February 1942: Its Influence on the Egyptian Politics and on the Future of the Anglo-Egyptian Relations, 1937-1945", International Journal of Middle Eastern Studies 19 (1979).
- ١١٠ Ami Aylon, "Egyptian Intellectuals Versus Fascism and Nazism in the 1930s", The Great Powers in the Middle East 1919-1939, ed. Uriel Dann (N.Y., London: Holmes & Meier, 1988) 395-402.
- ١١١ Robert L. Tignor, "Equity in Egypt's Recent Past: 1945-1952", The Political Economy of Income Distribution in Egypt, eds. Gouda Abdel-Khalek and Robert L. Tignor (New York: Holmes & Meier, 1982) 22-23.

الفصل الثانى

الإصلاح الليبرالى:
جماعة النهضة القومية

١- مـــدخل

شهدت فترة الحرب العالمية الثانية إحياءً للفكر الليبرالى فى مصر، حيث تم توسيعه وبالتالى احتوى على نقد ضمنى للمذهب الليبرالى المقيد لفترة العشرينات، فظهر تيار فكرى ليبرالى فى الثلاثينات والأربعينات يتضمن محاولة إقامة مجتمع حديث. وقد أعاد جيل الليبراليين الجديد التأكيد على معتقدات العلمانية والديمقراطية البرلمانية الليبرالية فى مواجهة ديكتاتوريات أوربا والحركات المعادية للديمقراطية فى مصر التى آزرت خطاب الأصالة، ومجّد بالمقابل الديمقراطيات الأوربية، خصوصا بريطانيا العظمى وفرنسا، كنماذج يجب أن تحتذى فى مصر، واعتبر مسارها التاريخى قدوة، وأكد أن إقامة مؤسسات ليبرالية على النمط الأوربى شرط مسبق للتطور نحو الحداثة.

غير أن ليبراليى هذا الجيل اختلفوا مع سابقيهم فى موضوعات حاسمة بسبب اختلاف الخلفية الفلسفية والتعليمية، وبسبب مواجهتهم لخطر الحركات غير الديمقراطية التى دافعت عن مفهوم مختلف عن المجتمع. وتتبدى حداثة هذا الجيل فى المقام الأول فى تبنيه نظرة شاملة للمجتمع، حيث تخلى عن الإضافات الغريبة عن الليبرالية التى ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر (مثل التصور النخبوى عن الفرد الأعلى أو الحقوق العليا للعائلات التى دافعت عنها جماعة الجريدة - الأمة، ثم محمد حسين هيكل)، واستبدل بها التصور الديمقراطى للمواطن وتساوى الفرص لكل أعضاء المجتمع.

وبالمثل رفض هذا الجيل الداروينية الاجتماعية ومفهوم البقاء للأصلح، الذى كان عنصرا قويا للغاية فى فكر سلامة موسى، واستبدل به مفهوما وظيفيا للمجتمع، فيه تعتمد الطبقات والجماعات الاجتماعية المختلفة على بعضها البعض وتشكل معا أمة موحدة. وبذلك احتضنوا مفهوم المجتمع الفردى الحديث Gesellschaft بدلا من مفهوم الجماعة العضوية Gemeinschaft، الذى يتميز بتصور محافظ رومانتيكى عن الأمة فيعتبرها مماثلة للجماعة القروية Community. ولا يقل عن ذلك أهمية رفض العوامل المحدّدة للشخصية الوطنية التى كانت أساس النزعة الفرعونية، وهى البيئة الجغرافية (milieu) والعرق (Volksgeist) والزمن (Zeitgeist)، وتبنى الجيل الجديد

بالمقابل النظريات التى تعتبر أن البيئة الاجتماعية هى العامل المحدِّد للثقافة ونظم العقيدة والمعايير الاجتماعية والتصورات الجماعية.

كان الحافز وراء هذا التغير النظرى الوعى الحاد بإمكان سقوط المجتمع الليبرالى فى هوة العنف والفوضى إذا لم يتم دمج السكان فيه. ذلك أن استبقاء قطاعات كبيرة من السكان فريسة فقر مدقع لن يؤدى فحسب إلى استبعادهم من البنية الليبرالية السياسية والاقتصادية، ولكنه أيضا يشكل استنزافا للمجتمع بحرمانه من تطوير إمكانياته الاقتصادية والبشرية، فلن يتمكن النظام الليبرالى من الاتساع والحياة إلا بمنح السكان نصيبا فى المجتمع.. بمعنى أن يكون للمواطنين حقوق أيضا، لا واجبات فقط.

وعلى ذلك حاول الليبراليون للمرة الأولى أن يضعوا على كاهل الدولة مسئولية تجاه السكان. وسيكون على العدالة الاجتماعية، تلك الفكرة الرئيسية المتكررة فى الأربعينات، أن تضفى الشرعية على دولة تزداد تدخلا فى حياة السكان، وتنفذ الإصلاحات لتقلل من الفوارق الفاضحة فى الثروة وفرص التطور الشخصى. لقد عكس البرنامج الليبرالى المتكامل لحقبة الأربعينات الوعى بتفسخ النظام السياسى والاجتماعى - الاقتصادى، الذى قام على أساس المفهوم الليبرالى المقيد على نحو ما تأسس فى العشرينات.

وقد أتاحت الخلفية المهنية والفلسفية لليبراليين الجدد أن يتبنوا موقفا أكثر عملية تجاه المجتمع من أسلافهم. فلما كان أغلبهم من دارسى القانون والاقتصاد والاجتماع، أو حصلوا على معرفة شاملة بهذه المناهج فى مدرسة الإدارة الفرنسية (مثل مريت بطرس غالى) فإنهم آمنوا بالمعالجة العلمية للمجتمع المبنية على المعطيات الموضوعية والمناهج الحديثة، بدلا من الاعتماد على علم الإحياء أو مناهج التطور الأخرى الأقل عقلانية. ولم يكن النموذج الذى بنوا عليه آمالهم هو الفرد المختار الذى يتمتع بتعليم رفيع، الذى يتخذ شكل الأديب [بالفرنسية]، ولكن المهندس الاجتماعى الحديث. كذلك ساعدهم تعاظم سلطة الدولة وسيادة الأمة فى تلك الفترة، بسبب توقيع معاهدة ١٩٣٦، على تعميق وتوسيع نظرتهم، لأن ذلك من شانه أن يمكّن المصلحين من تنفيذ سياسة أكثر طموحا. ويتضح أثر هذين العاملين: خلفيتهم التقنية والعلمية "المحايدة" وتعاظم سلطة الدولة، فى ميلهم الواضح لإناطة تنفيذ السياسات بالمؤسسات البيروقراطية "المتخصصة". إذ يُفترض فى هذه المؤسسات أنها متحررة من تقلبات السياسة وتدخُّل جماعات المصالح التى لا تخلو أهدافها من قيم معينة. ومع ذلك تمثلت ديمقراطية موقفهم أساسا، من الناحية النظرية، فى إناطة المسئولية الأخيرة بالبرلمان دائما.

كان محتما على الليبراليين الجدد، نظرا لموقفهم الحداثى العقلانى وتسلحهم بأدوات تحليل

وإصلاح المجتمع، أن يغيروا ما اعتبروه أساسا غير عقلانى للمجتمع، وإرثا من فترة سابقة سادت فيها التقاليد والسلطة والامتيازات والمحسوبية. وليس معنى هذا أنهم أرادوا أن يدمروا الثقافة الوطنية أسوة بالجيل السابق الذى أراد تحقيق ذلك بإدخال النزعة الفرعونية.. إذ اتجهوا على العكس إلى عرض عناصر من الثقافة الوطنية بحيث تبدو متفقة مع قيمهم، بعد تجريدها من جوانبها اللاعقلانية، وتسخيرها – كلما اعتبروها ذات قيمة – للأهداف الاجتماعية العقلانية الجديدة.

ورتبت هذه العملية برغم طابعها الذى يكاد أن يكون عرضيا نتائج حاسمة بعيدة المدى. فقد آمن الليبراليون بأن التحديث يتطلب بنية مختلفة تماما للشخصية، تقوم على الانضباط الذاتى والاعتدال والولاء لأفكار مجردة مثل الأمة والديمقراطية والمِلكية. وبالنسبة لهم كان التطور يشترط مسبقا كلا من التنميط والتجانس. واعتبروا التنظيم المؤسسى أكثر فعالية من الطاعة التى تقوم على التقاليد والهرمية الاجتماعية. وجدير بالذكر أن هذه الفكرة تفسر تناقضا ظاهريا مهما فى برنامج الإصلاح الليبرالى، وهو القول بضرورة ضبط المجتمع إذا ما أردنا تحقيق الانضباط الذاتى والاعتدال، وهما الشرطان المسبقان للحضارة الحديثة. لقد كان مفهوم الحداثة الجديد، بوصفه إقامة بنية حديثة للشخصية، أجرأ وأشمل من المفهوم الذى تخيله أعضاء الجيل السابق مثل محمد حسين هيكل وسلامة موسى.

وفى المنظور التاريخى يسجل المذهب الليبرالى الجديد لجماعة النهضة القومية تحولا فى بناء الأمة من طور إلى آخر. فالمذهب القومى العلمانى الذى أسسه الوفد خلال ثورة ١٩١٩ لم يمتد إلى مجمل المجتمع. كانت مصر آنذاك تغلب عليها الزراعة والصفات التى يعزوها جلنر إلى المجتمع الزراعى: التفرقة الثقافية والفوارق الاجتماعية الحادة ومستوى التعليم المنخفض، مع وجود شريحة مغلقة من الموظفين المتخصصين الذين يحتكرون التعليم والثقافة [1] (بما فيهم، بمعنى ما، المثقفون المستغربون فى نهاية القرن). أما فى الثلاثينات، فكانت مصر مجتمعا أكثر حداثة بكثير، تتمتع بصناعة متنامية وبروليتاريا صناعية وطبقة وسطى تزداد تعلما وبحراك اجتماعى أنشط وبنية أساسية واسعة. وآمنت جماعة النهضة القومية بان المجتمع يحتاج فى هذا الطور إلى إصلاحات كبرى حتى يستطيع أن يواجه مشاكله بكفاءة ويتحول بحق إلى أمة، وأن التجانس الثقافى والمساواة القانونية والحراك الاجتماعى والتغير التكنولوجى ضرورية جميعا لتطور المجتمع، وأن على الدولة أن تعمم التدريب وتدرب الشباب المصرى على مهارات معينة مشتركة. وباختصار أن يتم تنميط الثقافة وجعلها خبرة مشتركة. وفوق ذلك كله يجب أن تُنشر التصورات العقلانية الأساسية مثل التماسك والانتظام والكفاءة، والتى ستؤدى بالتالى إلى المساواة وتجانس اللغة والثقافة.

٢- التاريخ المبكر لجماعة النهضة القومية

• تأسيس الجماعة وحياة محمد زكى عبد القادر:

ترجع أصول جماعة النهضة القومية إلى الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة، حين بدأت مجموعة من الليبراليين واسعى النفوذ فى الالتقاء بانتظام لمناقشة الوضع السياسى المقلق محليا ودوليا. وتكونت هذه المجموعة من قسمين، أحدهما من الجيل الأقدم من الليبراليين ممن فقدوا افتتانهم بالنظام السياسى المصرى، ومع ذلك أرادوا إصلاحه فى الإطار الليبرالى، ومن أمثلتهم أحمد لطفى السيد (١٨٧٢ – ١٩٦٣) الذى أوجد الليبرالية فى مصر بتأسيس مجلة الجريدة فى مطلع القرن، ومنهم أيضا بهى الدين بركات وعلى الشمسى[٢].

أما القسم الآخر فكان من أعضاء الجيل الأحدث من الليبراليين الذين كانوا فى مستهل حياتهم العملية، ومنه اثنان، هما مريت بطرس غالى (١٩٠٨ – ١٩٩١) وإبراهيم بيومى مدكور، أخذا زمام المبادرة وكانا بمثابة القوة الدافعة للتيار الليبرالى الجديد وتأسيس جماعة النهضة القومية. ومن بين الأعضاء المهمين فى هذا الجيل محمد زكى عبد القادر رئيس تحرير مجلة "الفصول" الشهرية، ووحيد رأفت أستاذ القانون الدولى بجامعة فؤاد الأول (القاهرة). وقد حافظ الجيلان على علاقتهما الوثيقة برغم عدم انضمام الجيل الأكبر للجماعة، اكتفاء بدور الناصح والمعلق على إصداراتها.

كان كل أعضاء ومؤيدى الجماعة من النخبة، إما بالميلاد وإما بالزمالة والمهنة. بعضهم من كبار ملاك الأرض، وغيرهم من الأعضاء القياديين للدائرة المالية والصناعية المصرية – مثل على الشمسى الذى أصبح رئيسا للبنك الأهلى وأهم إصدارات الجماعة فى الموضوعات الاقتصادية. وحصل عدد كبير منهم – حتى من الجيل الأصغر – على عضوية البرلمان. وينتمى مريت بطرس غالى إلى عائلة بطرس غالى القبطية الشهيرة.. ومنها عم والده بطرس غالى الذى اغتيل عام ١٩١٠ حين كان رئيسا للوزراء، ووالده نجيب الذى تولى منصب وزير الزراعة.. كما دخل مريت بطرس غالى ذاته البرلمان مرتين[٣]. أما إبراهيم بيومى مدكور فإنه أصبح عضوا فى مجلس الشيوخ فى الأربعينات. ومن خلال مواقعهم فى هذه المؤسسات كان بمقدور الليبراليين الجدد أن يصيغوا القوانين ويحاولوا إصلاح المجتمع من خلال البنى السياسية القائمة. وعلى ذلك كانت الجماعة أداة إصلاحية تعمل من داخل المؤسسة [الحاكمة – المالكة: المترجم]. ولكن هذا كله لا يكفى لتفسير دور الجماعة الناقد وتطويرها لبرنامج نقدى إصلاحى سيوفر فيما بعد أساسا جديدا للسياسة المصرية. فهذا يتطلب أيضا دراسة كيفية حصول الجماعة على وضعها وتماسكها ومحافظتها

عليهما، وكذلك برنامجها، مع الإشارة إلى أسباب فشلها النهائى.

ومن حسن الحظ أننا نستطيع أن نتتبع التاريخ الفكرى والمهنى والاجتماعى لواحد من أعضاء الجماعة، هو محمد زكى عبد القادر، فى مذاكرته الشاملة المشوقة للغاية. كانت الفكرة الرئيسية فى هذه المذكرات هى البحث عن الاستقلال. فقد أدرك محمد زكى عبد القادر فى فترة مبكرة من حياته أن الاستقلال الشخصى سيوفر له مجالا لتطوير أفكاره والتعبير عنها بحرية. كان عليه، وقد ولد عام ١٩٠٨ فى أسرة عمدة أصابها الفقر، أن يستخدم علاقاته الاجتماعية ليبدأ حياته العملية، وهى علاقات ستحد فى ذات الوقت من حريته الفكرية. أقام محمد زكى عبد القادر علاقات وثيقة بأعضاء من النخبة وجيل المفكرين الأسبق طوال حياته العملية المبكرة. ففى عام ١٩٢٥، بعدما درس القانون، أصبح واحدا من صغار المحررين فى السياسة، التى وصفها بأنها الجريدة الأفضل فكريا وثقافيا وسياسيا فى تلك الفترة. وقدمه رئيس تحريرها محمد حسين هيكل، الذى يحترمه محمد زكى عبد القادر كثيرا – إلى قادة حزب الأحرار الدستوريين الآخرين، مثل حافظ عفيفى ومحمد محمود. ومع ذلك اختلف محمد زكى عبد القادر تدريجيا مع حزب الأحرار الدستوريين، ولكنه حرص على التفرقة بين مفكريه الذين اعتبرهم أصدقاءه وبين آرائهم السياسية، وخصوصا بينهم وبين سياسيى الحزب المحترفين.

وفى يونية ١٩٢٨ تحولت حياة محمد زكى عبد القادر تحولا كبيرا حين تولى محمد محمود رئاسة الوزراء واتضحت الميول الديكتاتورية المعادية للديمقراطية فى الحزب. لم يوافق محمد زكى عبد القادر على قرار حل البرلمان لمدة ثلاث سنوات، كما احتج على موقف محمد محمود من جريدة السياسة، إذ شعر بأنه يعتبر الجريدة ملكا له يستطيع أن يتصرف فيها كما يشاء، مثلما يتصرف فى أراضيه الواسعة فى الصعيد. ومنذ هذه اللحظة آمن محمد زكى عبد القادر بأن الحزب أصبح حكرا على "البيوتات" الكبيرة التى هيمنت على نخبته الثقافية المكونة من طه حسين وأحمد لطفى السيد ومصطفى عبد الرازق. واتخذ موقفا نقديا متشددا من طبقة عائلات كبار ملاك الأراضى ومن تصورها السياسى القائم على الوصاية، والذى قوض التجربة الديمقراطية التى بدأها سعد زغلول عام ١٩١٩ .. إذ أدت مفاهيمها المعادية للديمقراطية إلى اتجاهها لدعم القصر ومعاداة الوفد [٥]. وفى ذات الفترة تنبه محمد زكى عبد القادر أيضا إلى تدنى المحتوى السياسى فى الصحافة المصرية، إذا استغرقتها السياسات الحزبية والثأرات الشخصية، بدلا من أن تقدم أفكارا وأطروحات محددة [٦]. وبرغم هذه الانتقادات العنيفة استمر محمد زكى عبد القادر مرتبطا بجريدة السياسة، بل وتولى تحرير السياسة الأسبوعية بعد انسحاب محمود عزمى منها محتجا.

خلال السنوات التالية بدا أن محاولات محمد زكى عبد القادر للحصول على استقلاله قد

انتهت إلى الفشل. فبعد توقف جريدة السياسة مؤقتا، انتقل للعمل فى جريدة "الشعب"، جريدة إسماعيل صدقى الذى أقام حكم القبضة الحديدية عام ١٩٣٠. وهو يقول أن الحصول على الرزق كان السبب الرئيسى لهذا القرار. ومع ذلك احتفظ محمد زكى عبد القادر بعلاقات ودية مع إسماعيل صدقى، وكانا منسجمين من الناحية الشخصية، فتلقى مساعدته فى الحصول على درجة الدكتوراه.

وفى عام ١٩٣١ أسس مجلة الفصول الشهرية، وقرر أن يجعلها مستقلة تماما عن الضغوط السياسية، لعوضته جزئيا عن خضوعه الشخصى لنظام الوصاية. وحصل لمشروعه هذا على دعم معاصريه: حافظ محمود ومحمود عزت موسى ومحمود تيمور. ولم يطرأ جديد على مصير محمد زكى عبد القادر إلا عام ١٩٣٦ حين أُغلقت جريدة الشعب أخيرا، وكان مسرورا بتركها بعدما شهد صراعا للسيطرة عليها، بين عبد الفتاح يحيى وإسماعيل صدقى. وفى تلك الفترة بدأ يشعر أيضا ببلوغه مرحلة النضج الفكرى، حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى وعمره ثمانية وعشرون عاما.

وبرزت جرأته الفكرية الجديدة وسخطه المتزايد على النظام السياسى القائم حين أسس جمعية الفلاحين ونادى بإصلاح بنية مصر السياسية والاجتماعية - الاقتصادية إصلاحا كاملا.. وهو المشروع الذى استبق كتاب مريت بطرس غالى، "سياسة الغد"، وبرنامج جماعة النهضة القومية. رأى محمد زكى عبد القادر أن الطور الذى افتتحته ثورة ١٩١٩ قد وصل إلى نهايته بتوقيع معاهدة ١٩٣٦، وأن مصر قد دخلت طورا جديدا ستقل فيه أهمية النضال من أجل الاستقلال، وأن الانتباه السياسى يجب أن يتوجه إلى الإصلاح الداخلى. كما يجب أن تذوب الأحزاب السياسية الكبيرة مثل الوفد، التى تجمع مختلف الطبقات والجماعات الاجتماعية، لتنشأ أحزاب سياسية تمثل مصالح طبقات اجتماعية وجماعات ضغط معينة. ويجب أيضا أن يقوم النشاط السياسى من الآن فصاعدا على برامج سياسية وقضايا محددة، لتحل محل البلاغة الوطنية والنزاعات الشخصية. وكان محمد زكى عبد القادر متحمسا صراحة للتغيير والتقدم باعتبارهما شرطا أساسيا للحياة (٧).

أصبح محمد زكى عبد القادر قادرا على تحقيق حلمه فى الاستقلال وتنفيذ أفكاره الخاصة حين بدأ يعمل صحافيا بالأهرام فى أغسطس ١٩٣٧، ويكتب عموده الشهير "نحو النور". فبذلك أصبح يعمل فى جريدة سياسية غير حزبية وصار مستقلا ماليا ومهنيا وحرا فى التعبير عن آرائه(٨). وأصبحت علاقته بأعضاء الأحزاب السياسية التقليدية أكثر فأكثر توترا، فانتقد على سبيل المثال الحزب السعدى الذى أُقيم آنذاك بسبب موقفه السياسى غير المبدئى(٩). وكان هدفه من الانضمام

لجماعة النهضة القومية تأمين استقلاله الذى اعتبره شرطا مسبقا لتقديم برنامج ليبرالى إصلاحى.

على أية حال ظلت جماعة النهضة القومية حزبا صغيرا مغلقا ونخبويا برغم موقفها المتكامل والحداثى. فاقتصرت عضويتها طوال الحرب العالمية الثانية على أعضائها المؤسسين التسعة الذين كانوا يلتقون بشكل غير منتظم. وحين انتهت الصفة غير الرسمية للجماعة وأصبحت منظمة لها أسس منتظمة توسعت عضويتها بالاختيار لتصل إلى ٢٣ عضوا. عقدت الجماعة جلستها الافتتاحية الرسمية فى ١٧ أكتوبر ١٩٤٤، ولكن إقرار اسمها الرسمى تطلب ستة أشهر أخرى. فأعلن فى ١٩ إبريل ١٩٤٥. واقتصر نشاط الجماعة على وضع برنامج للإصلاح الليبرالى مبنى على مسح شامل للمجتمع المصرى. وكانت تأمل فى إنقاذ المؤسسات الليبرالية التى قامت عام ١٩٢٣ عن طريق نشر نتائج دراساتها من خلال دار نشرها: دار الفصول، وعن طريق استخدام أعضائها لصلاحياتهم البرلمانية، وإقناع الليبراليين الذين يشاركونهم فى تفكيرهم بتنفيذ إجراءاتهم الإصلاحية. وأكدت الجماعة على طابعها المستقل المحايد فى لائحتها التى قصرت العضوية على الذين ليست لهم علاقات رسمية بالأحزاب السياسية القائمة، وأحبطت محاولات بعض أعضائها لتوسيع أهدافها باقتراح تأسيس حزب سياسى عام ١٩٥٠. كما رفضت بالمثل اقتراحا بجذب أعضاء من كل طبقات المجتمع [١٠]. وكانت عزلتها هى التى أدت إلى توقفها فى النهاية. إلا أنها برغم مناوراتها لتجنب اضطرابات الأربعينات السياسية اقتربت كثيرا من الحزب السعدى الحاكم وزعيمه محمود فهمى النقراشى. وفى النهاية دفعها فشلها فى تنفيذ برنامجها الإصلاحى، وبوادر الانتصار الوشيك لحزب الوفد فى يناير ١٩٥٠، إلى حل نفسها فى ربيع عام ١٩٤٩[١١].

• برنامج جماعة النهضة القومية :

يتضح مدى جدية الجماعة فى القيام بمهمتها، وهى وضع برنامج ليبرالى إصلاحى، من عدد الجلسات التى قضتها فى مناقشة مختلف الأطروحات، ومن اتساع نطاق البرنامج وكثرة تفاصيله، ومن قائمة إصدارات دار الفصول التى تشرح البرنامج[١٢].

ففى ٨ يونية ١٩٤٤ أصدرت الجماعة أول برنامج برلمانى لها، بعنوان برنامج الدراسات الاجتماعية، ومن بين ٦٢ اجتماعا عقدت بين أكتوبر ١٩٤٤ وفبراير ١٩٤٧، أى فى ذروة نشاطها، خصصت ثلاثة وعشرين منها لمجرد مناقشة وصياغة الصورة النهائية للبرنامج الليبرالى. وفى أكتوبر ١٩٤٥ صدر أخيرا برنامج من أربع عشرة صفحة، وتلاه إعلان اللائحة رسميا فى ديسمبر ١٩٤٦.

وتكشف اللائحة عن الموقف العلمى المنعزل المستقل و"المحايد" الذى تغلغل فى الجماعة.

فالمادة الأولى منها تعلن أن الجماعة سوف "تعمل على خلق رأى عام مستنير وتوجيه الانتباه القومى إلى فهم صحيح لمشاكل الأمة سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وأنها سوف تقدم حلولا لهذه المشكلات من خلال الدراسة والبحث وتقدم آراء لا يشوبها التحيز الحزبى". وتنص المادة الثانية على أن الجماعة تنوى "صياغة برنامج يحقق آمال الأمة فى تحقيق النهضة والتقدم، ويستكمل الاستقلال السياسى والاقتصادى ويرفع مستويات المعيشة". وأخيرا نصت اللائحة على أن "الجماعة مستقلة عن الأحزاب السياسية وأن المناقشات السياسية محظورة" (١٣).

على أية حال لن يكفى تلخيص نقاط برنامج الجماعة الإصلاحى لاستخلاص نطاق منطقها الداخلى وأهدافها النهائية ومأزقها. فالهدف الذى وضعته الجماعة لنفسها هو إقامة مجتمع برجوازى فى مصر، وينبع تفرد جهدها من إشارتها للمبادئ التى تمثل جذور هذا المجتمع. فإصلاحاتها جميعا تدور حول هدف واحد هو تحويل الشخصية المصرية بأن تغرس فى السكان الشعور بالنظام وسلوك يضاهى السلوك البرجوازى فى أوربا الغربية. ورأت الجماعة أن هذا السلوك يقوم على الانضباط الذاتى والتنظيم الذاتى، بالإضافة لقيم الاعتدال والاجتهاد والفردية التى تصاحبها. وبكلمات أخرى تهدف الإصلاحات إلى تحويل المصريين إلى مواطنين عقلانيين فرديين، الأمر الذى يعنى من الناحية الاقتصادية أن يعملوا بكد واجتهاد فى مهن مربحة، ويحسبوا مخاطرها ويقيموا مشروعات خاصة. ومن الناحية السياسية يتطلب هدف الجماعة أن تقوم الأحزاب السياسية بمناقشة القضايا العامة مناقشة عقلانية تركز على الموضوعات المهمة وتحقق تقدم البلاد. وبالتالى يجب أن تتغلب الإجراءات الديمقراطية على الوصاية والتسلط. وبالنسبة للمجتمع ككل يجب القضاء على السلطة والتسلط بوصفهما نقيضين للعقلانية واستبدالهما بآليات ضبط أخرى أكثر شمولا واختراقا للمجتمع، وأقدر بالتالى على تحويل الشخصية بغرس هذه القيم فيها.

وإذا كانت مساهمة الجماعة فى الفكر السياسى فى مصر تتمثل فى إدراك أن المؤسسات الليبرالية والآليات الاقتصادية لن تعمل على نحو صحيح إلا بعد تحويل الشخصية المصرية، فإن هذه المساهمة كانت تتضمن مأزقا عظيما. فالإصلاحات التى اعتُبرت ضرورية لغرس موقف سياسى مختلف فى نفوس السكان لا يمكن أن تنفَّذ إلا عن طريق الدولة، وبالتالى يكون من شأنها تعزيز سلطة الدولة. وكلما زادت الإصلاحات المطلوبة كلما تضخم نطاق تدخل الدولة، وبالتالى انكمش المجال المتروك لتطور المجتمع المدنى. وتزداد خطورة هذه العملية فى مجتمع بدأت فيه المؤسسات المدنية بالكاد فى التمتع بقوة مستقلة. وكان من شأن إيمانهم بأن الدولة نفسها تحتاج إلى إصلاح أن يُزيد تعقيد هذا المأزق، ولكنه فى ذات الوقت يقدم حلاً له. فلابد من إصلاح

مؤسسات الدولة، التى تتخللها المفاهيم العتيقة للحكم والسلطة المغروسة داخل الأمة السياسية. ويأمر الحل الليبرالى لهذه المشكلة بأن يصبح البرلمان هو المؤسسة الحكومية المركزية. فعن طريق نقل مركز ثقل السلطة من سلطة السراى الاستبدادية غير العقلانية إلى الهيئة التشريعية، كانت الجماعة تأمل فى كبح سلطة الدولة وإدماج السكان فى المجتمع وتقديم البرلمان كرمز للعقلانية ومركزها.

وعلى ذلك يتكون برنامج التحديث الليبرالى من سلسلة من الإصلاحات التى تتفاعل فى مجالات النشاط المختلفة التى يجب (أن يُعاد) تنظيمها لضمان غرس السلوك البرجوازى. ومن حيث المبدأ لا يبدو أن الجماعة تقدس أى من جوانب المجتمع أو تبقيه معزولا. فباسم التطور والتحديث اعتبرت الجماعة انفتاح المجتمع و"تنويره" (الذى يُفهم حرفيا أحيانا مثل حالة الإسكان الحديث)(*) أمرا طبيعيا ومشروعا.. على أساس ضرورة التعرف على السلوك المتخلف فى كل دوائر الحياة وتحليله حتى يمكن إصلاحه واستبداله بسلوك مبنى على التنظيم الذاتى وقيم الجدية والاجتهاد والمسئولية والاعتدال التى تصاحبه.

كانت محاولة تحديد الخط الفاصل بين الدولة والمبادرة الخاصة فى تحديث المجتمع أحد العناصر الأساسية المثيرة للاهتمام فى برنامج الجماعة. وترى الجماعى أن على الدولة أن تخترق المجتمع وتفتحه وتفرض عليه الانضباط والنظام بحيث يتحقق إدماج السكان فى المجتمع على مستويات الاقتصاد والتعليم والجيش. وبمجرد أن تنجح فى إخضاع السكان للانضباط الأساسى والتعليم، الأمر الذى سيمكنهم من المشاركة فى المجتمع، تتولى المبادرة الخاصة إدماج السكان فى المجتمع عن طريق المؤسسات السياسية والمشروعات الاقتصادية. ويجب أن يضمن هذا التوازن الدقيق بين المؤسسات الخاصة والعامة تأهيل السكان للبيئة الاجتماعية على نحو يضمن ترتيب وعقلنة المجتمع. غير أن نطاق البرنامج يتجاوز بكثير مجالات الحياة القديمة. كما انتقدت الجماعة المؤسسات الليبرالية القائمة بعنف لأنها لا تعمل وفقا لمعاييرها ولأنها فشلت فى إنجاز مهمة إدماج السكان وعقلنتهم، ورأت الجماعة أنها أصبحت تشكل عقبة أمام تطور المجتمع بسبب تشبعها بالمعايير والعادات العتيقة السابقة للعصر وقيم الوصاية والتسلط الآفلة التى أنتجت سلوكا غير اقتصادى.

ولتحقيق فعالية الإصلاح فى مجالات الحياة المختلفة هذه. بُنيت هذه المجالات على هيئة هرم من المستويات، لكل مستوى نظمه ووظائفه التى تفرض القيم والنماذج التى تؤدى للتقدم. وتتكون قمة الهرم من المؤسسات السياسية المركزية والسياسيين الليبراليين. فهم المطالبون بنشر القيم الليبرالية بين السكان، وأن يكونوا نماذج تحتذى للسلوك الليبرالى الحديث. ويحتل الفلاحون قاعدة الهرم ، فهم الذين سيدمَجون فى نظام القيم الجديد عن طريق بناء قرى نموذجية. وكما

(*) يشير المؤلف إلى اهتمام الجماعة بتصميم صحى لبيوت الريف بحيث يدخلها الضوء (المترجم).

وضعت الجماعة قواعد محددة للبرلمانيين والأحزاب السياسية تتعلق بتقنية النقاش وصياغة القوانين، وضعت قواعد أخرى على مستوى أدنى للفلاحين، تتعلق بإرشادهم فى أمور الصحة العامة وقيمة الملكية وقواعد النظام الأساسية.

• المؤثرات الفكرية:

لم يتضح على وجه الدقة من هم المفكرون الذين أثروا على العضوين الأكثر بروزا فى جماعة النهضة القومية، وهما مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور. وبصفة عامة يمكن أن نلمس تأثير جون ستيوارت مل John Stuart Mill وفيلسوف المنفعة جرمى بنتام Jeremy Bentham. ولكن ربما كان علم اجتماع إميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨ - ١٩١٧) الذى كان يدرَّس فى جامعة فؤاد الأول منذ عام ١٩٢٥ له تأثير مباشر. ولابد أن مريت بطرس غالى قد اتصل بأفكار دوركايم إما فى مصر أو فى فرنسا حيث درس علم السياسة والقانون الدولى[١٤]. ومن المحتمل أن كلاهما قد أخذ عن دوركايم رفض العوامل البيولوجية والفردية والجغرافية [١٥] كمحددات للمجتمع، لصالح مدخل وظيفى سوسيولوجى يرتبط فيه كل جانب من جوانب المجتمع بكلٍّ أكبر منه [١٦]. ويحتمل أنهما أخذا عنه أيضا تصور المؤسسات الوسيطة التى يجب أن ينتظم فيها المواطنون، ليمنحوا حياتهم معنى ولمنع الدولة من سحق المبادرة الخاصة، برغم أن هذه أيضا عقيدة ليبرالية عامة [١٧]. وقد حوَّل مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور تصور الوعى الجماعى conscience collective الذى يعتبر حاسما عند دوركايم فى حفظ تماسك المجتمع[١٨] إلى مفهوم "الوعى القومى"، الذى كان ارتباطه بالأخلاق والالتزامات الأخلاقية أحد التيمات المركزية فى برنامج الإصلاح الليبرالى، ولاشك إذن أن المصلحَين المصريين يتفقان تماما مع دوركايم فى قوله بأن تناقص السلطة الجماعية هو أحد مصادر الفوضى الأخلاقية والاجتماعية التى تميز المجتمعات الحديثة، وأن الصراع الطبقى وعدم الاستقرار الاجتماعى يعكسان جزئيا انهيار السلطة الأخلاقية التقليدية.. حيث تدل مثل هذه الظواهر على فشل المجتمعات فى إقامة ضوابط تنظيمية جديدة تحل محل السلطة التقليدية التى قوضها التمايز الاجتماعى. وبالتالى يتميز العصر الحديث بفوضى أخلاقية واجتماعية مزمنة بسبب فشل المجتمعات بوجه عام فى إقامة هذه القوى التنظيمية الجديدة [١٩].

سوف تفحص الأقسام التالية المنطق الداخلى لبرنامج جماعة النهضة الوطنية لتحقيق الإصلاح الليبرالى. وسوف نرى أولا كيف اعتبرت الجماعة البرلمان نموذجا للسياسة وتجسيدا للنظام العقلانى. وسوف تصف ثانيا الخطوط الفاصلة بين الدولة والمبادرة الخاصة، ثم مهمة الدولة فى فرض الانضباط الاجتماعى وبعد ذلك ستصف طريقة خلق هوية قومية ووعى قومى. وينتهى

الفصل ببرنامج الجماعة لتحقيق الإصلاح الاجتماعى. ومن الأهداف المهمة لهذا الفصل تتبع تطور هذا التيار الفكرى السياسى الليبرالى من نهاية الثلاثينات إلى نهاية الأربعينات. لذلك ركزت على أعمال مريت بطرس غالى، الذى كان كتابه "سياسة الغد" أول مقال سياسى ليبرالى، والذى راجع آراءه تدريجيا، خصوصا فيما يتعلق بدور الدولة[٢٠].

٣ - برنامج الإصلاح السياسى

• البرلمان كنموذج للحداثة:

يُعد كتاب مريت بطرس غالى "سياسة الغد" الصادر عام ١٩٣٨، وكتاب "الأداة الحكومية: نظام جديد وحياة جديدة"، الذى كتبه بالاشتراك مع إبراهيم بيومى مدكور، أهم كتابين لجماعة النهضة القومية عن المؤسسات السياسية. ويعتبر الكتاب الثانى مكملا للأول وتوسيعا له. وقد وُزِّع أولا فى طبعة محدودة على السياسيين عام ١٩٤٣، ولم يمكن نشره إلا فى عام ١٩٤٥ حين رُفعت الرقابة على النشر، فأصدرته دار الفصول. ويقدم كلا الكتابين مفهوما للبرلمان كنموذج للسلوك الحديث.

يصف مريت غالى فى "سياسة الغد" ما يعتقد أنه مشكلة مصر السياسية الرئيسية، وهى أن المؤسسات العامة كالدستور والإدارة الحكومية والمحاكم لا يمكن أن تعيش بغير مساندة من روح الجماعات التى أقيمت هذه المؤسسات من أجلها، ولا يمكن أن تؤدى وظيفتها إلا بتعاون هذه الجماعات ومشاركتها الفعلية [٢١]. ويحاول الكتاب أن يشرح الفجوة بينهما بالإشارة إلى أنها مؤسسات مفروضة على الجماعة لأنها مأخوذة من أوربا الغربية وتفتقر إلى جذور أهلية. ولكن هذا لا يعنى أن المؤسسات الغربية فى حد ذاتها ليست عالمية. فغربتها فى مصر راجعة إلى أن مصر لم تكن متقدمة مثل أوربا حين فُرضت: "وبما أن التطور التاريخى الذى حول الأحكام المطلقة إلى النظام الديمقراطى لم يكن على وجهه الكامل فى مصر، أصبح هذا النظام نظاما غريبا بيننا ومنقولا إلى وسط لم يستعد له، لم تتوفر فيه العناصر اللازمة لتغذيته". ويمكن التغلب على هذا التفاوت بخلق "رأى عام سياسى" وبمنح المصريين "تربية سياسية واجتماعية صحيحة" [٢٢]. فلا يمكن أن تصبح الأمة متحضرة إلا بنضوج الرأى العام السليم وحسن الإدراك والتربية القومية. ويؤمن مريت غالى بأن الرأى العام الناضج والتربية القومية، مع قوة النظام الاجتماعى وثباته وتوفر الثروة وتنوع المرافق الاقتصادية، تشكل جميعا أسس المجتمعات الديمقراطية الحديثة مثل بريطانيا العظمى

وفرنسا[٢٣]. أما مصر فتفتقر إلى مثل هذه الأسس، وهو نقص يرجع جزئيا إلى قصور أداء النظام البرلماني.

وينتقد مريت غالى بحدة الأحزاب السياسية المصرية لفشلها فى إدماج السكان فى النظام البرلمانى وفى رفع وعيها السياسى، ويتهمها بأنها "ضعيفة" و"قليلة الخبرة فى الأمور العملية والديمقراطية". ويقول أنه باستثناء حزب الوفد "لا نستطيع أن نتحدث عن أحزاب مصرية حقيقية، فلا تُعرف لها نظرية معينة في دعائم الوطنية، ولا فكرة ثابتة فى أساليب الحكم، ولا خطط واضحة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى". فبدلا من ذلك يقوم النظام السياسى فى مصر على "سياسة الأشخاص والأغراض" [٢٤].

وتنعكس لا مبدئية الأحزاب السياسية المصرية أيضا فى اختيار مرشحين سياسيين غير مؤهلين، يُختارون عادة من الأقارب والأصدقاء، وتستخدم كلمة "المجاملة" فى المؤسسات الحكومية لتدل على هذه الظاهرة. فهذه الكلمة التى تعنى حرفيا الأدب واللطف والدماثة تتضمن الافتقار إلى المبادئ والاستعداد للرشوة والفساد. ويعتبر المؤلفان "المجاملة" خطيرة بحيث أنها "تكاد تقضى على كل شيء فى حياتنا العامة والخاصة" [٢٥]. وهى تعنى فى مجال السياسة الحزبية أن اختيار المرشحين (للانتخابات) يكون اعتباطيا غير قائم على معايير واضحة مثل الكفاءة والشخصية والخبرة.. ذلك أن التقاليد والمؤسسات القديمة استمرت واكتسبت شكلا خارجيا جديدا وغرست نفسها داخل إطار دستور ١٩٢٣ وفى جوانب أخرى كثيرة من الحياة الحاضرة، لتقوض صفتها ووظيفتها الحديثة. وتقوم صيرورة الفساد عند المؤلفين على الدمج بين العصبية (أى العلاقات التى تقوم على القبلية) والحزبية (أى العلاقات التى تقوم على نظام تعدد الأحزاب الحديث). ويترتب على تغلغل المواقف القديمة وقيم الوصاية والتبعية فى الأشكال الجديدة تآكل الإجراءات العقلانية الديمقراطية الحديثة. فمثلا غالبا ما تحوِّل روابط الدم القوية والمصالح الخاصة مناظرات المرشحين فى الانتخابات إلى صدامات عنيفة، وتتحول المؤتمرات الجماهيرية إلى استعراض للقوة البدنية، ويتحقق الفوز فى الانتخابات بوسائل التهديد، بدلا من سيادة العقل وتوفير إمكانية الاختيار العقلانى بين خيارات مختلفة [٢٦]، ويسود التطرف والإسراف والغلو حين يكون الاعتدال مطلوبا. ويدعم الإسراف فى شكل الهدايا والحشود الضخمة والاستهلاك المنافى للذوق المداهنة والوعود الخيالية بغير نية فى احترامها أو وضعها فى الحسبان[٢٧]. ويقول مريت غالى أن هذا الافتقار للروح العامة وعدم التقيد بالمبادئ المجردة يؤثر أيضا على الإدارة الحكومية التى تخضع لأهداف السياسيين الشخصية، بحيث تبدو كما لو كانت "ملكا للأحزاب السياسية". ولا توجد إجراءات وقواعد واضحة لاختيار وتعيين الموظفين العموميين، ولا يبدو أن أحدا يشعر بالمسئولية الاجتماعية. ولا

تقدم الإدارة الحكومية أية خدمات خلال الانتخابات، لأن "الأمور العامة والأعمال الإدارية ظل للسياسة الحزبية". وأصبح الجمهور مقتنعا بأن الحق لا قيمة له في ذاته، وأن "كل ما يعتد به هو الوساطة الشخصية والجاه العظيم". ويستخلص مريت غالي من ذلك أن "الاستبداد وعدم الاستقرار في الشئون الإدارية هما من العوامل التي تبطئ بتربية الأمة السياسية وتعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي" (٢٨).

وفي مقابل هذا النظام الليبرالي الفاسد يضع مريت غالي وإبراهيم بيومي مدكور نظاما سياسيا يقوم على ملامح واضحة محددة. فتنفصل مهمات الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتتحدد بوضوح، ويعتلي البرلمان القمة كأعلى مؤسسة منضبطة وضابطة. وتعتمد السياسة على الجدال العقلاني والسلوك الحديث. وفي هذا النظام يجب على عضو البرلمان بوصفه أداة المجتمع المركزية والمعبر عن إرادة السكان ألا يكتفي بإرشاد الناس وتعليمهم الإجراءات القومية والسلوك الأخلاقي (٢٩)، بل يجب أيضا أن يكون نموذجا للسلوك: "فيسهر على مصالح العامة دون أن يُدعى إليها ويرفض المطامع الشخصية مهما كان مصدرها، وينشر ألوية العدالة والسلام في دائرته، كما يدعو إلى تحقيق ذلك في البلاد كلها تحت قبة البرلمان" (٣٠). ويجب على البرلمان بالإضافة لوظيفته الأخلاقية أن يستخدم صلاحياته في الإشراف والرقابة على السلطة التنفيذية والبيروقراطية.

ويتطلب قيام البرلمان بوظيفته كنموذج وأداة للتحديث أن يكتسب المكانة والسلطة التي لمثله في الديمقراطيات الأوربية الغربية. فتركيز السلطة في يد البرلمان بوصفه المؤسسة الوحيدة التي تمثل السكان هو الإصلاح المركزي الذي يتوقف عليه مجمل برنامج مريت غالي وإبراهيم بيومي مدكور، وهذا بدوره يتطلب مبدأ المسئولية الوزارية مقترنا بالتخلص من غموض العلاقة بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية الذي يسيء الملك استخدامه لمصلحته الخاصة (٣١). ويدين المؤلفان هؤلاء الذين يدعمون سلطة الملك بأنهم متأثرون بالماضي وحريصون على أن يحتفظوا ببعض "الأشكال والتقاليد وإن لم تتفق مع النظام الجديد [الدستوري]". ويصرح المصلحان بأن هذا الوضع يعد مثلا ممتازا يوضح كيف أن "سلطان الماضي لم يقف عند الأشكال والتقاليد، بل جاوزها إلى المبادئ والنصوص الدستورية التي كان الأصل فيها أن تثور على هذا الماضي وتحرره من قيوده" (٣٢). ويرفض المؤلفان تعبيرا عن ثقتهما في الديمقراطية "الأسلحة القوية عادة في إنكار [حقوق] الأغلبية وعدم التسليم بها [وهي] ما يعلَن من أن الرأي العام لم ينضج بعد" (٣٣)، ويؤكدان أن أمية الناخبين لا تكفي بحد ذاتها سببا للحط من قدر الديمقراطية، وأن انتهاك الديمقراطية كان دائما خطأ الساسة الذين يتمثل واجبهم في الدفاع عنها.

ومع ذلك لن تستطيع الإصلاحات القانونية وحدها أن تحدث تغييرا عظيما، لأن بقاء النظام البرلماني كنموذج عقلاني للسياسة يعتمد قبل كل شيء على إصلاح الأحزاب السياسية نفسها.

فيقرر مريت غالى فى "سياسة الغد" أنه "لا أمل فى أن تسير [الأمة] إلى الأمام ما لم يكن سيرها على ضوء البرامج المستوفاة فى الأمور الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، ويجب أن يكون هذا العمل من صنع الأحزاب السياسية" (٣٤). وعلى ذلك يجب أن تحل المبادئ والقواعد الواضحة محل الانتهازية والمحسوبية. فالحزبية هى الوسيلة العقلانية الوحيدة لتصريف النشاط السياسى، حيث يستطيع المنتمون إلى حركات مختلفة أن ينظموا أنفسهم حول المبادئ والبرامج السياسية المشتركة التى يجب أن تتوجه نحو الإصلاح والنهضة. ولا غنى عن المرونة والتكيف "وفقا لاحتياجات الأمة" فى تحقيق هذه الأهداف. وبهذا المعنى يجب أن تكون الحزبية مدرسة يتشكل فيها الوعى العام وتُبحث المشاكل.

وتتضح حداثة مريت غالى وإبراهيم بيومى مدكور فى تناولهما لنموذج الرجل السياسى. فعندهما "لا توجد وسيلة للشفاء سوى الخبرة" (٣٥)، وبالتالى يجب أن تكون الخبرة معيارا مهما فى اختيار مرشحى الأحزاب السياسية فى الانتخابات. ويدعيان أن الخبرة تحرر المرشحين من التأثيرات الخارجية من قبيل التقاليد أو الوصاية، وتمكنهم من التوصل إلى قرارات أكثر عملية وحيادا، تكون بالتالى متفقة مع الصالح العام. ويجب أن تُستحدث إجراءات لتحديد مؤهلات المرشحين: "ما الترشيح إلا شهادة وتزكية، شهادة أمام محكمة الرأى العام لتأييد مرشح ومساعدته على كسب قضيته الانتخابية، وتزكية من زعيم أو حزب سياسى لمن يعرض خدماته على الشعب ويعلن حسن استعداده لها"(٣٦).

والانتخابات هى أهم وسائل غرس المثل الديمقراطية فى الشعب. ويستخدم المؤلفان كلمة "المدرسة" مجازا، كما فعلا عند تناول الأحزاب السياسية، لشرح هذه العملية: "الانتخابات هى مدرسة الشعب ووسيلة تربية الرأى العام"، وهى البرهان النهائى على عقلانية النظام البرلمانى. ويرى المؤلفان أن الاحترام المتبادل بين المرشحين وشعورهم بالكرامة الشخصية والاستقلال صفات ضرورية لعمل الديمقراطية، وأن الانتخابات الحرة النزيهة وحدها هى التى تستطيع أن تمنح المواطنين الشعور بحصولهم على حقوق متساوية، وبأنهم يختارون السياسة التى تنفذ. كذلك فإن الانتخابات تقوى الشعور القومى، فهى استعراض للنزعة القومية وتمثل "حجا إلى كعبة الأمة" - بعبارات المؤلفين (٣٧). وبالتالى ليس انتهاك العملية الانتخابية مجرد جريمة موجهة لحزب معين فحسب، ولكن جريمة فى حق فضيلة وأخلاق ومقومات الأمة (٣٨).

• تحديد مجالى النفوذ العام والخاص:

بعد تأسيس الوظيفة المركزية للنظام البرلمانى كنموذج يتجه المصلحان إلى تحديد الخطوط الفاصلة بين الحكومة والمجتمع المدنى وتعيين المهمات الخاصة التى يجب أن تضطلع بها الحكومة فى

المجتمع. وعند هذا المفصل بالذات تنكشف التوترات الكبرى فى البرنـامج الليـبرالى، برغـم صفتـه الليبرالية وتشديده على خلق مواطنة ناضجة وحكومـة مسـئولة. فـإذا كـان المشـروع يعتـبر إقامـة مجتمـع مدنـى حقيقـى وجماعـة أخلاقيـة جديـدة نقطتـاه الأساسيتان، وإذا كـان الانضبـاط الذاتـى والمسئولية هما قاعدة النظام الأخلاقى الجديد، إلا أن دور الدولة إزاء المواطن المسئول بقى غامضـا فى أغلب كتابات أعضاء الجماعة. فبينما طالبوا الدولة بتنفيذ الإصلاحات من أجـل إقامـة المجتمـع المدنى إدراكا منهم لتخلف المجتمع المصرى اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، حاولوا فى ذات الوقـت أن يحاصروها ويحدوا من نطاق نشاطاتها.

وقد ظهر هذا المأزق قبل ذلك فى الفكر الليبرالى الاقتصادى فى تقرير بنك مصر عن الصناعة لعام ١٩٢٩. فالصناعة لم تكن تريد أن تقع تحت سيطرة الدولـة بالكـامل برغـم اعتمادهـا عليهـا بالنسبة للحماية الجمركية والائتمان [٣٩]. وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ زاد هذا المـأزق حـدة نظـرا لتوسع سلطة الدولة ونمو مشكلات مصر الاجتماعية والاقتصادية. فنـادت الجماعـات الراديكاليـة مثل مصر الفتاة بتدخل الدولة بنبرات كانت تزداد ارتفاعـا، وأصبـح نقدهـا للسياسـة الاقتصاديـة النخبوية أكثر شراسة.

ويقفز المأزق الليبرالى إلى المقدمة فى "سياسة الغد"، حين يتساءل مريت غالى عن المهمات التى يمكن أن تتولاها الحكومة. فهو يدافع عن البديهية الليبرالية القائلة بأن الدولة يجب أن تُقصر دورها على تشجيع مبادرات الأفراد والجماعات الخاصة، بينما يبدو أنه يدرك فى ذات الوقـت ضـرورة "تدخـل الحكومـة فـى كـل مظاهـر الحيـاة الوطنيـة – لا سـيما إذا لحظنـا تعقـد الأعمـال الجديـدة المفروضة على الأمة وقلة مرافقها الاقتصادية وضعف الإقـدام لـدى أغلـب أفرادهـا علـى الشـئون العامة" [٤٠]. وهو يرفض تدخل الدولة لسببين، أولهما أنه "من تلك الأوهام الشائعة... أن الحكومة إذا ما أجادت فى تصرفاتها وأصلحت طرائقها إصلاحا تاما تصبح قادرة على أن تعالج جميع نتـائج الفقر الاقتصادى التى تواجهنا اليوم" [٤١]. وثانيهما أنه من أنصار الرأى القـائل بـأن مطلـب إعـادة توزيع الدخل الذى أصبح أحد أهم دواعـى تدخـل الدولـة غـير قـابل للتطبيـق إلا فـى أوربـا، لأن "ثروة تلك البلاد تكفى لضمان المستوى المعقول للمعيشة لجميع السكان". وهو ما لا ينطبق علـى الأوضاع المصرية: "فليست مصاعبنا الاقتصادية إلا نتيجة لقلة المرافق الوطنيـة وعجزهـا عـن سـد احتياجات الأمة"، وبالتالى "لم يكن لمسألة التوزيع إلا أثر ضئيل فى إيجـاد تلـك المصـاعب". ويقـرر مريت غالى، مسلّما بتحليل كبـار المـلاك الإجمـالى لأسـباب أزمـة مصـر، أن "المشـكلة الاقتصاديـة المصرية هى مع خطورتها فى غاية البساطة، إذ تنشأ عن مجـرد المقارنـة بـين ازدحـام السـكان وقلـة المرافق الاقتصادية" [٤٢]. والحال أن كبار ممثلى المصالح الصناعيـة والزراعيـة كـانوا قـد تخلـوا قبـل

ذلك بكثير عن الدفاع عن اقتصاديات دعه يعمل (*). إلا أن مريت غالى ظل ينادى، متمسكا بليبرالية القرن التاسع عشر، بأن الاقتصاد حكر على المجتمع المدنى، و"لا نقترح إلا فى النادر القليل تدابير تستند إلى تدخل الحكومة فى دولاب الاقتصاد، ولا سيما فى قانون العرض والطلب، أو إذا اقترحنا هذا التدخل فبغاية الحذر والتعقل. ونتجنب على الأخص الاقتراحات غير المحكمة أو السابقة لأوانها تماما" (٤٣).

وبناء على هذه المقدمات ينقسم كتاب "سياسة الغد" إلى قسمين، أولهما عن مشكلات مصر العامة التى ينوى مريت غالى جذب اهتمام الجمهور إليها، مدعيا أن المبادرة الخاصة سوف تحلها. وفيه يصف ما ظلت الطبقات الحاكمة والبريطانيون يعتبرونه منذ مطلع القرن قلب مشكلة مصر الاقتصادية: التباين بين معدل نمو السكان ومحدودية موارد مصر الاقتصادية، خصوصا فى الزراعة. ويوضح الكتاب تراجع متوسط الإنتاج ومتوسط المساحة المنزرعة (بالنسبة للفرد) بسبب زيادة السكان التى يضاعف أثرها تدهور التربة وانتشار أمراض القطن والافتقار إلى نظام للصرف، ويشير علاوة على ذلك إلى انخفاض مستوى معيشة السكان منذ بداية القرن باستمرار، الأمر الذى أدى إلى تدهور صفاتهم العقلية والروحية، حيث "يبدو الاستهلاك المصرى ضئيلا إلى درجة لا تُصور" بالمقارنة بمتوسط استهلاك المواد الغذائية الأساسية فى البلاد الأخرى (٤٤)، فضلا عن الأمراض، كالبلهارسيا التى أصابت ٧٠٪ من مجمل السكان، فزادتهم ضعفا. ويقترح الكتاب حلا يتمثل فى زيادة إنتاج الغذاء وتحسين الإنتاجية وتشجيع توسُّع نظم الرى والصرف وتحسين تقنيات تربية الحيوان.

والغريب أن مريت غالى، وهو عضو الطبقة البرجوازية والمصلح الحداثى، يهمل قضية التصنيع فى الثلاثينات، ويحذر صراحة من الآمال المبالغ فيها التى يضعها البعض على الصناعة، لأنه يخشى من انعدام إمكانية التصدير بسبب المنافسة الدولية، وبالتالى لن تعوض الحكومة الخسارة الحاصلة فى دخلها بسبب تقلص استيراد المنسوجات. إلا أنه مع ذلك يدرك وجود تناقض أساسى بين انخفاض الإنتاج الزراعى ومستوى معيشة السكان وبين السوق المحلى الضيق للغاية أمام المنتجات الصناعية المصرية. ومع ذلك تتضح خصائص فكره فى هذه المرحلة فى أنه لم يستخلص من هذا الوضع أية نتيجة سوى أن "النهوض بالمرافق الزراعية هو عقدة المشاكل المصرية" (٤٥)، ولم يضطر المصلحان الليبراليان إلى إعادة النظر فى سياسة عدم التدخل هذه، بشأن هذه الرابطة الحرجة بين الزراعة والصناعة إلا فى النصف الثانى من الأربعينات. ففى "سياسة الغد"، كان مريت غالى

(*) Laissez-faire, Laissez-passer: شعار الليبرالية المتطرفة ، ومضمونه عدم فرض أى قيود على حركة رأس المال (المترجم).

مكتفيا باقتراح قائمة من الصناعات لتطويرها، وهى البناء والأغذية وصناعات القطن والبترول والفوسفات والحديد(٤٦)، ولم ير للدولة دورا فى أى من هذه القطاعات الاقتصادية، تفاؤلا منه بقدرة المبادرة الخاصة على تطويرها.

وإذا كان واجب الدولة فى هذا النموذج الليبرالى للتطور أن تكتفى بالقطاعات غير الاقتصادية فى المجتمع، فإن هذا لا يعنى أن تكتفى بالحفاظ على القانون والنظام. ذلك أن أحد الاختلافات المهمة للجماعة عن جيل السياسيين الليبراليين السابق، هو تكليفها للدولة بأن تلعب دورا فى خلق مواطنة مسئولة، كشرط مسبق للتطور الاقتصادى والاستقرار السياسى. فتتسع مجالات اهتمام الدولة إلى "الشئون الاجتماعية والثقافية مثل التربية القومية وإنماء الروح الوطنية التى قد تزيد أهمية وخطورة فى الواقع على المسائل الأخرى [الاقتصادية] وإن كانت لا تلفت الأنظار ولا تستوجب الاهتمام أحيانا" (٤٧). وتأكيدا لذلك، يجب على الحكومة أن تسعى إلى مشاركة الجمهور لها، فبذلك "تساعد على تكوين الروح القومية بين الجمهور" وتدع الموظفين يتفرغون لمهماتهم. وحين يطبق برنامج الإصلاح الحكومى، يكون هدف برنامج الإصلاح الليبرالى قد تحقق، فـ "يقدم كل فرد واجبه الوطنى عن طيب خاطر ودون حاجة إلى وازع أو رقيب" (٤٨). وعلى ذلك تنبع أهمية التدخل الحكومى من ضرورته لإقامة مجتمع ليبرالى منتظم ذاتيا.

• ***الانضباط الاجتماعى:***

أفرد مريت غالى ثلاثة مجالات لدور الدولة: الصحة العامة والتعليم العام والسكن. والمجال الأخير هو الأكثر إثارة للانتباه، لأن الصحة والتعليم كانا بالفعل محل اهتمام العناصر الأكثر وعيا فى جيل الليبراليين الأكبر سنا منذ نهاية الثلاثينات، وخصوصا التعليم(٤٩). ومع ذلك تختلف أهداف مريت غالى فى شأنهما عن الجيل السابق، فهو يُعنى بالصحة والتعليم كسبيلين يؤديان إلى "التقدم الاجتماعى" وحفز "الروح القومية" عند كل السكان – وخصوصا الطبقات الدنيا بالطبع – وهى المهمة التى أصبحت عندهما مسئولية الحكومة الأولى. ففى مجتمع وظيفى تعتمد فيه كل الأطراف على بعضها البعض، يجب أن تُدمج هذه الطبقات الأدنى فى المجتمع، بإدماج مجالات الحياة الخاصة هذه، وأن "تتحضر". فعلى التعليم أن يفتح أذهان السكان لمفاهيم سياسية معينة ويدمجهم عقليا فى المجتمع، كما تُعد الصحة شرطا مسبقا للتطور الاقتصادى والاجتماعى. أما السكن فهو وسيلة لتربية السكان على التصورات الأساسية للسلوك الحداثى إلى جانب توفير المأوى. ويمكن أن تستخدم هذه المجالات معا لتحقيق إدماج السكان اقتصاديا واجتماعيا فى الإطار الليبرالى البرجوازى.

ويُعد القسم الذى يتناول السكن فى كتاب "سياسة الغد" أكثر أقسامه إثارة وجدة، ففى مقدمته تتلاقى مجمل أهداف البرنامج الليبرالى. فالسكن بوصفه رأس الحربة فى تحقيق أهداف الحكومة التمدينية "هو أحد المشكلات ذات الأولوية التى يجب أن تجذب انتباه سلطات الدولة وتتلقى رعايتها". ويعدد مريت غالى - مؤكدا بالبنط الأسود - أسس سياسة السكن الليبرالية كالآتى: ١ - "السكن عنصر أساسى فى معيشة الإنسان وعلامة حقيقية على ثروة السكان ورخائهم". وهو بالإضافة إلى ذلك: ٢ - "رمز لا يخدع لمستوى معيشة الشعب الاجتماعى ودرجة حضارته القومية". وفوق ذلك: ٣ - "يُعتبر إصلاح شئون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومى فى صفوف الأمة عامة وعند أهل الريف بوجه خاص". والأكثر من ذلك: ٤ - "أن الدار إذا ما عزت على المرء وكانت موضع اهتمامه وفخره ساعدته على إدراك النظام الاجتماعى واحترام حقوق إخوانه ومواطنيه". وبذلك: يُوجِد السكن "فى نفسه الروح القومية". وأخيرا: ٦ - "لا ريب أن الأمة المصرية تخطو خطوة واسعة فى سبيل الرقى والثبات الاجتماعى لو تمكنت من تجديد أحوال المعيشة المنزلية فى المدن والقرى مع مراعاة شروط الصحة والراحة فيها"(٥٠).

فعند مريت غالى تعكس ظروف السكن السائدة تأخر المجتمع المصرى التقليدى. فطبيعة السكن المغلقة تحول دون مشاركة الفلاحين فى مجتمع حداثى وتَحوُّلهم إلى مواطنين حداثيين بتأثير جهود التحضُّر التى تقوم بها الدولة: "تتكون ألوف القرى والغرب التى تعيش فيها أغلبية الشعب العظمى من منازل ضيقة، واطئة، مبنية بالطين، وأحيانا باللَّبن بغير لياسة ولا دهان، خالية من الأثاث، محجوبة عن أشعة الشمس المنيرة المطهِّرة. ويخصص جزء من المنزل على ضيقه للبهائم فينام الفلاح وأسرته بالقرب منها ومن روثها. وتتلاصق المنازل بعضها إلى جانب بعض بدون نظام ولا تخطيط ولا مرافق" (٥١). ولا يقتصر نقد مريت غالى على الريف، بل يمتد إلى إدانة ظروف السكن فى الأحياء الفقيرة فى المدن الكبرى وعواصم المديريات والمراكز الصناعية (٥٢).

وكالعادة لا تُعتبر الإدارة الحكومية "خير أداة للقيام بالعمل الإنشائى الذى أضحى ضروريا لرفع مستوى المعيشة المنزلية فى المدن والقرى"، فتُسند مهمة تخطيط وتنفيذ برنامج إعادة البناء إلى "أداة مستقلة"، هى "المعهد الوطنى للبناء والتجديد" الذى يجب أن يتمتع باستقلال عن الإدارة الحكومية يماثل استقلال مصلحة السكك الحديدية، فتشرف عليه لجنة من ممثلى الوزارات وملاك الأراضى والشركات والجمهور. وبذلك "يستقل" - بتعبير مريت غالى - المعهد وخطته عن "تقلب السياسة"، كما يضمن تشكيله أعلى مستوى للكفاءة، حيث أنه "لا يلزمه عدد كبير من غير الفنيين". ويكشف مريت غالى طبيعته كمهندس اجتماعى حداثى حين يؤكد على أن "الصفحة

البيضاء التى يخلقها الحريق" تشكل أفضل فرصة لتنفيذ خطط المعهد؛ فيقول أن على المعهد أن ينتهز فرصة احتراق بعض القرى كل عام، ليتولى "إنشائها على طراز حديث يتفق وحاجة التقدم الاجتماعى فى بلادنا". وتقدِّم مشروعات استصلاح الأراضى فرصة مماثلة (٥٣).

ويتضح مدى اتساع سلطة مؤسسة شبه حكومية مثل المعهد الوطنى للبناء والتحديد فى التدخل فى أدق تفاصيل حياة القرية اليومية من عرض مريت غالى للقرية الحداثية التى يجرى تصميمها بهدف التحكم والنظام. فالقرية النموذجية - حتى تتجنب التصميم الممل القائم على شبكة المربعات - يجب أن تتجمع حول ميدان صغير "تتفرع منه شبكة الشوارع والمنازل". ويجب أن يكون هذا الميدان "مركز الحياة فى القرية أو العزبة"، باحتوائه على الخدمات العامة الأساسية مثل طلمبة الماء النقى ومغسل عام لغسل الأثواب والخرق المختلطة وحوض لسقى الماشية. وبهذا يؤدى الميدان دوره كمكان "لمواصلة الإرشاد الاجتماعى ومراقبة النظافة والنظام [وهى أمور] من شانها أن توجِد فى سكان تلك القرية المجددة شيئا من شعور الفخر بقريتهم ومنازلهم وتحمّلهم على الاهتمام بنظافتها ونظامها". ويهدف هذا الإشراف إلى المساعدة على "إنماء الروح القومية والشعور بالواجب الاجتماعى". ولذلك لا ينتهى عمل المعهد بانتهاء بناء القرية، إذ يجب أن تشمل واجباته مراقبة المعيشة المنزلية والحياة الاجتماعية، بل يهتم أيضا "بأثاث المنازل القروية ويسهِّل على أهالى الريف الحصول عليه وعلى الأدوات المنزلية اللازمة لهم". ويجب أن يطبَّق ذات المنهج على الأحياء الصناعية. فعلى الشركات الصناعية، بعد تشجيعها على بناء وحدات سكنية للعمال، أن تنشئ "عزب المصانع" وفقا للقواعد الحديثة، بحيث تشمل مغسلا عاما وصيدلية وساحة للرياضة، وأن تكون على مثال الضواحى، وتخطَّط وفقا لنموذج "المدن الحديقية". وبذلك، يقول مريت غالى، "نتجنب عزل أهل العمل وزحامهم فى الأحياء الخاصة بهم، مما يولّد عندهم الشعور بالتفريق بين طبقات الأمة، ويحملهم على عدم الرضا بالنظام الاجتماعى"(٥٤).

• تربية الشعور القومى:

إلى هنا، رأينا كيفية عمل برنامج مريت غالى الإصلاحى بدءا من مستوى تحديد المفاهيم المجرد إلى مستوى التنفيذ التفصيلى الدقيق. ورأينا كيفية تقسيم مجالات النفوذ بين الدولة والقطاع الخاص بترك الحقل الاقتصادى للمبادرة الخاصة ومنح الدولة المسئولية عن تحضر السكان، وكيف أوكِلت بعض القطاعات مثل السكن إلى الدولة، وكيف سُمح لمؤسسات شبه حكومية بالتدخل بدرجة كبيرة فى حياة الفقراء اليومية فى الريف والمدينة، بهدف إخراجهم إلى العراء وإدماجهم فى الحياة القومية. وتكتمل مهمة الدولة فى إدماج السكان بتأسيس الإجماع القومى واكتساب السكان "للشعور القومى" الذى يُعد أحد المكونات الرئيسية للرأى العام الناضج، والسلوك

الديمقراطى أيضا. ويؤكد مريت غالى أن الشعور القومى "يعتمد على اتحاد ملايين الأشخاص فى روح واحدة وغايات مشتركة فيلتف حوله [أى الشعور القومى] الأفراد والأسر والطبقات والطوائف وتكوّن كتلة متحدة وجسما واحدا؛ فتتحول الجماهير من كبكبة غير منتظمة إلى مجموعة ذات نظام خاص"(٥٥).

ويشير مريت غالى إلى أن مشكلة مصر هى عدم تطور مفهوم وحيد للأمة وعدم مشاركة قطاع واسع من السكان فى مثل هذا المفهوم الذى يعد أساس الشعور القومى. فحتى بعد ثورة ١٩١٩ "لم تنتشر الروح الوطنية انتشارا كاملا بين جميع طبقات الشعب وأفراده". وبصفة خاصة لا يشارك أهل الريف فى الحياة الوطنية للبلاد، "ولا ينتفعون بما قد يبعثه الشعور القومى فى القلوب من النشاط والحماس، وكأن لا وجود لهم فى الواقع من ناحية الحياة القومية الصحيحة. أما حق التصويت السياسى المعترف به للجميع فإنه لم يفد كثيرا حتى اليوم فى تربية عقلية الشعب... وفى الحقيقة لا تساعد كثرة الأميين على نشر الأفكار الوطنية بين أهل الريف... وانخفاض مستوى معيشتهم وفقرهم وسوء حالهم الصحية تدعهم غير قادرين على الاهتمام بالشئون العامة". كذلك لا يساعد ضعف الروح العسكرية ولا الافتقار إلى روح الخدمة بين أعضاء الطبقات المتعلمة على نشر الشعور القومى"(٥٦).

ويشارك بذات القدر فى تدمير تطور الشعور القومى التباعد الشديد بين مفاهيم الوطنية المختلفة عند الإنتليجنسيا المصرية، بدرجة قد "تمس دعامة المستقبل القومى". وبصفة خاصة يهدد هذا التباعد المؤسسات الليبرالية "مع انتشار التعليم، لأنه سينقل هذا التباين إلى الأمة جمعاء، ويمتد الاختلاف الموجود بين المثقفين إلى دائرة أوسع هى دائرة الشعب بأسره". ويُدين مريت غالى كل الأيديولوجيات السياسية القائمة لأنها تهدد تأسيس الشعور القومى ويرى أن خللها الأساسى يتمثل فى أحادية الجانب والانتقائية، لأنها تركز على جانب واحد من جوانب تاريخ وشخصية مصر على حساب الكل (٥٧).

لم تكن هذه المرة الأولى أو الأخيرة فى تاريخ مصر السياسى والثقافى التى يتجه فيها البحث عن حل للصراعات الأيديولوجية إلى تكليف "مؤرخ قادر كفء" بإعادة كتابة التاريخ الوطنى وتقديمه إلى القارئ فى "قالب واضح دقيق" (٥٨). وها هو مريت غالى يقرر، انسجاما مع المنحى الموضوعى العلمى لجماعة النهضة القومية، أنه "يجب علينا [إذن] أن نحدد العوامل المختلفة التى تؤثر فى الشعور القومى، وأن نرسم فى جلاء الغاية التى يرمى إليها". وللوهلة الأولى سوف يبدو الأمر وكأن مريت غالى يتراجع إلى التقليد التأريخى عند الجيل السابق، والذى يجعل المؤرخ يعرِّف الخصائص الأساسية للمصريين باعتبار أنها متجسدة فى الشخصية المصرية الخالدة. ولكنه فى واقع الأمر لا يتراجع على نحو بسيط. إلى هذه التصورات المستهلكة لأنه واع تماما بحاجة الليبرالية الملحة

إلى صياغة تفسير شامل للعلاقات التاريخية بين مصر وأوربا الغربية بحيث يقدم بديلا مقنعا للنزعتين الوطنية والإسلامية عند مصر الفتاة والإخوان المسلمين. فيتجه، على العكس، إلى تفسير العلاقة المعقدة بأوربا الغربية و"خطر فقدان العزيمة الروحية والقومية" بحالة الانحطاط المادى والأدبى فى مصر خلال الغزو الأجنبى فى بداية القرن التاسع عشر. ومع أنه يقر بأن تبنى الفكر الغربى بشكل غير نقدى قد "صرفنا إلى حد ما عن ماض لا نستطيع تجاهله"، فإن يرى أن النفوذ الأوربى ليس ضارا بحد ذاته، وإنما ترجع قوة تأثيره فى بداية الاحتكاك بالغرب إلى ضعف أحوال مصر. ويقارن ذلك بحالة "الجسم السقيم الذى لا يستطيع أن يتعرض للشمس والهواء والحركة لأن تأثيرها قد يضره، فى حين أنها تفيد حياته ونموه فى الأحوال العادية". وبالتالى يستنتج أنه "يجب إذن مساعدة الأمة وتشجيعها على إدراك الفكرة الوطنية بأكملها كى تصبح قادرة على الانتفاع بالثقافة الأجنبية وتقبل أثرها بغير خطر ولا خوف من زوال أوصافها القومية أو ضعفها... أما المقاومة العمياء لكل ما يجيئنا من الخارج، فلا ننال منها شيئا سوى الاعتراف بعجزنا والانقطاع عن سير العالم وحركته" (٥٩).

وفى انسجام كامل مع نزعته العقلية ومع كوزموبوليتانية النخبة المصرية، جاء تعريف مريت غالى لشخصية مصر الوطنية عرضا وكان فاقدا لأى جوهر، وتتضح غرابة ذلك إذا أخذنا فى الاعتبار أن المقصود بهذا التعريف تعبئة السكان ووضع بديل لأيديولوجيات الحركات ذات النزعات القومية والإسلامية فبرغم تأكيده على وجود الأمة المصرية كما تتمثل فى التاريخ واللغة والدين والأدب، وبرغم تصريحه بأننا "لا نعترف فى جوهر شعورنا الوطنى بالأنتماء إلى شرق أو غرب"، فإن مصر تتميز عنده بأنها منفتحة، وهدفها هو:

أن تعمل دائما على أن تكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى نقطة اتصال ومزج للمدنيات التى لها صلة بشواطئ البحر الأبيض المتوسط. ورسالتها إلى العالم أن تذكر موقعها الفريد وتجدُّ فى تقريب البلاد وربط الشعوب، وتبذل كل ما فى وسعها لدوام التبادل الثقافى والفكرى بين أوربا وآسيا وافريقية (٦٠).

٤- برنامج الإصلاح الاجتماعى والاقتصادي

• نظام اجتماعى جديد:

لاشك أن أطروحة الإصلاح الزراعى هى أشهر أقسام برنامج جماعة النهضة القومية الإصلاحى. فحين صاغت الجماعة برنامجها الإصلاحى الإجمالى عام ١٩٤٥ كانت الأوضاع السياسية والاجتماعية المتدهورة قد أوضحت لأغلب الليبراليين استحالة قصر الإصلاحات على

"تحضر المجتمع عن طريق تقديم نماذج تحتذى للسلوك ومراقبة الطبقات الأدنى وغرس الشعور القومى. فالآن يجب أن يشمل الإصلاح البناء الاجتماعى للمجتمع إذا أريد تحقيق المثال الليبرالى للمجتمع المنظم ذاتيا. وقد جرت العادة على دراسة خطة الإصلاح الزراعى للجماعة على حدة، أو بالمقارنة مع خطط الإصلاح الزراعى الأخرى[٦١]، إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالموقف الحداثى الذى ميَّز مواقف معظم أعضاء الجماعة، وخصوصا موقف مريت غالى. فمن حيث المعنى يتبدى هذا الموقف فى فكرة ضرورة تغيير العلاقات السائدة فى الريف طبقا "للحاجات الجديدة للأمة"، بنفس طريقة تغيير الدستور أو قانون العقوبات للوفاء بهذه الحاجات. فالمجتمع المصرى لا يستجيب لمعايير التطور (الكونية / الغربية) وبالتالى يجب أن نجعله "أكثر انسجاما مع روح العصر ومتطلباته"[٦٢]. ولا ترمى هذه العبارة إلى نزع الشرعية عن النظام الحاكم، لأن الجماعة تعتقد أن المؤسسات الليبرالية ستقام عن طريق مدها داخل السياق القائم، ولكنها تسجل بالفعل المرة الأولى التى اتهم فيها الليبراليون النظام الاجتماعى وطالبوا بإصلاحه وناشدوا الدولة أن تقوم بمسئوليتها فى "تحقيق العدالة الاجتماعية" [٦٣]. كذلك تؤدى هذه العبارة، عن غير قصد، إلى تفاقم التوتر الأساسى فى برنامج الإصلاح الليبرالى بين نموذج النظام الأخلاقى الذى يقوم على المبادرة الخاصة والإجراءات الديمقراطية العقلانية وبين الدولة كمؤسسة تنظيمية وتدخلية. فمع النمو المتواصل لسلطة الدولة يتجه تنفيذ النموذج الليبرالى للديمقراطية البرلمانية واللعب الحر لقوى السوق إلى التقهقر أكثر فأكثر نحو المستقبل.

لقد أعلن كتاب مريت غالى : "الإصلاح الزراعى: الملكية، الإيجار، العمل" [٦٤] الذى نشر عام ١٩٤٥ ضرورة إصلاح البنية الاجتماعية – الاقتصادية الزراعية. وتعبر أفكار الكتاب عن مجمل أعضاء الجماعة، حيث أنهم ناقشوه مناقشة مستفيضة واعتنقوا ما ورد به. وهذه مسألة فى غاية الأهمية، لأن غالبية أعضاء الجماعة ينتمون إلى طبقة كبار الملاك التى اعتبرها الكتاب العقبة الأساسية أمام التقدم، حيث أدانهم الكتاب لضعف سيطرتهم على المناطق الريفية وتراجعهم عن أداء "رسالتهم التى هى واجب كل مالك أرض فى البقاء بين أهله والمشاركة فى حياتهم وثقافتهم"[٦٥]. لقد أصبحوا مُلاكا غائبين يتعاملون مع أرضهم كمجرد نوع من أنواع الاستثمار وفقدوا اهتمامهم بالمجتمع الريفى ذاته، وبالتالى فإنهم لا يساهمون فى تحضر السكان، بل أصبحوا عقبة أمام تقدم سكان الريف اجتماعيا، بالحيلولة دون استفادتهم من إجراءات التحضر التى تقوم بها الدولة. كذلك فإن وجودهم ذاته يمنع تطور الطبقات الاجتماعية الأخرى: "إن ملكية الأرض الكبيرة هى شكل للملكية لا يستجيب لظروفنا الخاصة، فالعزبة الكبيرة الواحدة تجرد مئات الأسر الريفية من حقها فى الاستقلال الاقتصادى والاستقرار الاجتماعى" [٦٦]. ويتطلب الأمر إقامة بنية

اجتماعية ريفية جديدة تستطيع أن تحفظ النظام الاجتماعى وتسمح بإدماج السكان فى مجتمع ليبرالى جديد. وترى الجماعة أن تحقيق ذلك يعتمد على تكوين طبقة وسطى ريفية جديدة تكون بمثابة "العمود الفقرى" للمجتمع وتدعم مبادئ الديمقراطية الأساسية.

ويربط الكتاب صراحة بين التفاوت فى مستوى المعيشة والفقر والتطور الاقتصادى وبين التطور المشوه لملكية الأرض، الذى يتتبعه مريت غالى خلال نصف القرن السابق على صدور الكتاب، والذى يمكن تلخيصه كالأتى:

١-استقرت ملكية الأرض الكبيرة (أكثر من خمسين فدانا) [٦٧]، بين عامى ١٨٩٦، و١٩٤٢ حول رقم ٢,١٦٢,٠٠٠ فدان (أى ٣٧٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية).

٢-وخلال نفس الفترة تضاعفت المساحة الكلية لملكية الأرض الصغيرة (أقل من خمسة أفدنة) من ٩٩٣,٠٠٠ إلى ١,٩٢٩,٠٠٠ فدان، أى من ٢٠٪ إلى ٣٣٪ من مجمل مساحة الأراضى الزراعية.

٣-كانت النتائج أسوأ من ذلك، لأن مساحة ملكية الأرض الصغيرة التى تقل عن فدان واحد ازدادت من ٣٦٤,٠٠٠ فدان عام ١٨٩٦ إلى ٧٢٤,٠٠٠ فدان عام ١٩٤٢، كما زاد عدد الفلاحين المالكين لهذه الرقع الصغيرة فى ذات الفترة من ٧٨٢,٠٠٠ فلاح إلى ١,٧٧٩,٠٠٠ فلاح.

٤-انكمشت ملكية الأرض المتوسطة (٥-٥٠ فدانا) قليلا فى هذه الفترة، من ١,٨١٦,٠٠٠ إلى ١,٧٦٥,٠٠٠ فدان.

٥-زاد الضغط على الأرض بسبب نمو السكان من ٩,٥٠٧,٠٠٠ نسمة عام ١٨٩٦ إلى ١٧,٨٢٧,٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٢، بينما كانت الزيادة فى مساحة الأرض الزراعية قليلة؛ من ٥,٠٠٠,٠٠٠ فدان إلى ٥,٨٥٨,٠٠٠ فدان[٦٨].

ومن خلال هذه الأرقام يستنتج مريت غالى أن الفقر قد تزايد بدرجة تنذر بالخطر، على أساس أنه اعتبر كل قطع الأرض التى تقل عن ثلاثة أفدنة عاجزة اقتصاديا عن إعالة أسرة من ستة أفراد. وكان الضغط الشديد على الأرض لصالح كبار الملاك، حيث رفعوا الإيجارات إلى مستويات غير مسبوقة، بينما اضطر سكان الريف المتزايدون ممن لا يملكون أرضا إلى بيع عملهم مقابل أجر زهيد.

وربما كان التطور الأكثر أهمية فى الفكر الليبرالى هو الربط المباشر الذى أقامه مريت غالى بين الإصلاح الزراعى والتطور الصناعى، والذى لم يستطع أن يتبينه حين كتب "سياسة الغد". فهو

يدرك الآن ضرورة تكامل الصناعة والزراعة وتكيفهما معا لتحقيق تطور اقتصادى واجتماعى متوازن. وبالتالى تهدف الإصلاحات عموما إلى الحد من ملكية الأرض الكبيرة وحفز انتقال رأس المال من الزراعة إلى الصناعة وخلق فرص عمل فى الصناعة لاستيعاب فائض سكان الريف وضمان إيجارات وأجور معقولة بتقليل الضغط على الأرض. ويقرر مريت غالى أن تدخل الحكومة ضرورى لتحقيق أى من هذه الأهداف(٦٩).

ويبقى التساؤل عن الإجراءات التى يجب أن تتخذها الحكومة وما إذا كان المجتمع المدنى سيظل محتفظا بقدر من الاستقلال الذاتى. وهناك تساؤل آخر لا يقل أهمية عن وضع كبار الملاك، لأنهم يشكلون الطبقة الحاكمة فى مصر برغم وصمهم بأنهم عقبة فى وجه النمو. ويجيب مريت غالى مؤكدا على خصوصية الشخصية المصرية وضرورة إتباع مدخل عملى (٧٠). فالإصلاح الزراعى يجب أن يأخذ فى الاعتبار أن "الأرض تلعب دورا مهما فى الحفاظ على النظام الاجتماعى وتعزيز وترقية النهضة القومية فى كل جوانبها" (٧٢). وبالتالى يناشد مريت غالى شعور الطبقات المالكة للأرض بالمسئولية الاجتماعية: "على جيلنا أن ينشغل بذلك ويضحى بنفسه احتراما للأمة وتنفيذا لواجباتنا" (٧٣). وفوق ذلك يحبذ التعاون بين الحكومة والمبادرة الخاصة ممثلة فى شركات استصلاح الأراضى (٧٤). كما يجب أن تكون الإصلاحات تدرجية، فهو يتصور تحولا اجتماعيا ينفّذ خلال فترة زمنية طويلة تكفى كمهلة تتكيف خلالها الطبقة الحاكمة وتصلح نفسها وفقا لخطوط النموذج البرجوازى الذى وضعته لها الجماعة. فبدلا من أن تكون طبقة كبار الملاك عبئا اقتصاديا لتبذيرها وإسرافها، وعبئا اجتماعيا بذات القدر بإعاقة أداء الديمقراطية البرلمانية، أمامها أحد خيارين: إما أن يصبح كبار الملاك مستثمرين زراعيين حقيقيين، يتولون رفع كفاءة وإنتاجية الزراعة، وإما أن يستثمروا أموالهم فى الصناعة ويتحولوا إلى برجوازية صناعية (٧٥).

إلا أن الجماعة برغم جرأتها الشديدة فيما أوردته من حجج، تقدمت بإصلاحات طفيفة للغاية. ففيما يخص إعادة توزيع الأرض تتلخص الإصلاحات فى الآتى:

١ -ستوفر برامج استصلاح الأراضى الحكومية ٧٥٠,٠٠٠ فدان بحلول عام ١٩٧٠، منها ١٥٠,٠٠٠ فدان مستصلحة بالفعل وجاهزة للتوزيع و٣٠٠,٠٠٠ تستصلح سنويا.

٢ -١٠٠,٠٠٠ فدان تمتلكها شركات استصلاح الأراضى يجب أن توزع على الفلاحين.

٣ -٥٠,٠٠٠ فدان سيوفرها إلغاء الوقت الأهلى.

ويبلغ مجموع ذلك ١,٠٥٠,٠٠٠ فدان يمكن أن توزع على ٣٥٠,٠٠٠ من صغار الحائزين لمساحات تقل عن خمسة أفدنة. ويعنى ذلك أن "يحصل مليون إلى مليون ونصف المليون من سكان الريف (تتكون العائلة من خمسة أفراد) على الاستقلال الاقتصادى والمعايير الضرورية للاستقرار

الاجتماعى لتكوين طبقة متماسكة من صغار الفلاحين"[٧٦].

على أية حال، كان الإجراء الأكثر أهمية وإثارة للخلاف هو توزيع أراضى العزب الكبيرة. فقد اقترح مريت غالى وضع حد أقصى للملكية يبلغ مائة فدان. ولما كان يعتبر المصادرة "تدبيرا عنيفا" جدا، فإنه أسند تحقيق الهدف إلى الوسائل الطبيعية، أى قوانين الميراث... فكل من يملك أكثر من مائة فدان لا يُسمح له بشراء الأرض، وبذلك يعمل الميراث على تقسيم العزب الكبيرة بمرور الوقت. كما ستشجع الضرائب التصاعدية كبار الملاك على بيع أراضيهم واستثمار أموالهم فى الصناعة. ويستند كل ذلك إلى مقدمة منطقية تقول "إننا نريد إصلاحا وتحويلاً وليس ثورة واستبدالا [للنظام]".

وإذا كانت قوانين الميراث ستستخدم فى شأن كبار الملاك لتنفيذ الإصلاح الزراعى، فيجب تحييد آثارها بالنسبة لصغار الملاك نظرا لميلهم لتفتيت حيازاتهم. فهناك ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان، تصل إلى خمس مساحة الأراضى الزراعية، مفتتة بالفعل إلى ملكيات تقل عن ثلاثة أفدنة وبالتالى يدعو مريت غالى الدولة إلى إقناع المزارعين ببيع هذه المساحات غير الاقتصادية أو تجميع الحيازات الصغيرة إذا كانت مفتتة فى قطع متباعدة، كما يدعوها إلى شراء أنصبة الورثة الذين تقل حيازاتهم الموروثة عن ثلاثة أفدنة، وإنشاء صندوق لهذا الغرض، ومطالبة الورثة الكثيرين الذين سيفقدون الأرض بالاستقرار فى الأراضى المستصلحة حديثا [٧٨]. ويؤكد مريت غالى أن هذه الإجراءات تخدم الصالح العام، لأن "واجب الحكومة فى الاهتمام بالمجتمع هو توفير أرض زراعية لأكبر عدد ممكن من المزارعين"[٧٩].

وربما كان الإجراء الحاسم، والذى ربما كان أكثر الإصلاحات الليبرالية أهمية، هو وضع حد أقصى للإيجارات و[حد أدنى لـ] الأجور، لأنه يحد بشكل فعال من سلطة كبار الملاك على سكان الريف. فلا يجب أن يتجاوز إيجار الأرض ضعف ضريبتها، ويجب أن تحدد الأجور بنسبة من الإنتاج[٨٠]. ويقترح مريت غالى أن يمنع القانون تأجير أكثر من عشرة أفدنة لشخص واحد لمواجهة تغيب كبار الملاك واستخدام الوسطاء بتأجير مساحات كبيرة لهم ليعيدوا تأجيرها إلى حائزين صغار[٨١]. كما يجب ألا تقل مدة الإيجار عن ثلاث سنوات لتمكين الحائز من التخطيط وتحسين خصوبة التربة [٨٢]. ويقدر مريت غالى المدة التى تحتاجها الإصلاحات حتى تؤتى ثمارها بخمسة وعشرين عاما، ستزيد أثناءها الحيازات الصغيرة بنسبة ١٢٠٪ وتنقص الحيازات الكبيرة إلى النصف وتظل الحيازات التى تقل عن ثلاثة أفدنة على حالها [٨٣]. غير أن الأثر الأخطر هو تكوين طبقة وسطى جديدة وتشجيع الصناعة التى سيفتح لها هذا الإجراء سوقا جديدة.

• نفوذ جماعة النهضة القومية:

يعد برنامج جماعة النهضة القومية بالدرجة الأولى محاولة من جانب قطاع صغير من الطبقة الحاكمة لتغيير المجتمع من أعلى عن طريق توسيع قنوات الديمقراطية الليبرالية القائمة حتى تدمج المجتمع وتتم السيطرة عليه من خلالها. واستخدمت الجماعة لغة خطاب القانون الوضعى وحكم القانون العقلانى. فالتغيير سينفذ بطريقة منظمة من خلال البرلمان وباستخدام الخطاب العقلانى القائم على الحجج والحجج المضادة. وتكمن راديكالية الجماعة فى إدراكها أن إيجاد المجتمع الليبرالى يتطلب إصلاح المجتمع المصرى إصلاحا شاملا. ولذلك رفضت النمط السياسى القديم القائم على الوصاية والموالاة. وإذا كان مريت غالى (وغيره) قد دعم الجماعة القبطية وتقاليدها، فإنه شجب تماما خطاب الأصالة وعواقبه الاجتماعية والسياسية الضمنية المحافظة.

وتمكن نقطة ضعف الجماعة فى تعويلها على قيام النخبة الحاكمة بتحويل نفسها. واضطرت بسبب عجزها عن تأسيس حزبها السياسى الخاص واستخدام الضغط السياسى. إلى الاعتماد على سلطة حججها فى إقناع كبار الملاك ورجال الصناعة بضرورة تغيير المجتمع، بينما كان هؤلاء يلهثون خلف خطاب الأصالة ويتطلعون إلى وسائل سلطوية لاحتواء صعود الطبقات الجديدة. وفى هذا الصدد أهملت الجماعة مسائل مهمة. فمن ناحية أهمل برنامجها تماما صعود النقابات العمالية المستقلة، ولم تشارك فى أى وقت فى عملية تجذر الحركة الوطنية التى تلت الحرب العالمية الثانية. لدرجة أن مريت غالى اعتبر عام ١٩٤٦ الذى شهد أعنف صدام بين النظام والحركة الوطنية الراديكالية عاما ضائعا، لأنه شد الانتباه إلى المسألة الوطنية على حساب الإصلاح الداخلى[٨٤]. فالجماعة لا تربط هاتين القضيتين ببعضهما، لأن الاستعمار لم يكن له عندها مضمون سلبى من الناحية الاقتصادية. إذ اقتفى أعضاؤها خطى الجيل الليبرالى السابق فى الإيمان بالأهمية الحاسمة للاستثمارات الأجنبية فى تغيير المجتمع المصرى. وعلى أية حال، كان من شأن فشل الإصلاح الليبرالى اتجاه السياسة المصرية المتزايد إلى التجذر وإبراز ضعف الإصلاح الليبرالى العقلانى بأشد الوضوح.

وتتطلب أية محاولة لتحديد مدى نفوذ جماعة النهضة القومية البدء بالتمييز بين نفوذها العملى فى مختلف المجالات السياسية من خلال ممارسات أعضائها وأنصارها، وبين نفوذ البرنامج الليبرالى ككل فى الفكر السياسى آنذاك. ففى الناحية العملية لم تتمتع الجماعة بنفوذ كبير فى صفوف النخبة قبل عام ١٩٥٢، بدليل ردود الفعل السلبية تجاه اقتراحاتها بشأن الإصلاح الزراعى. ففى عام ١٩٤٤ قدم محمد خطاب قانونا للإصلاح الزراعى شديد الشبه بقانون مريت غالى الذى صيغ بعد ذلك بعام. فقد عارضته الحكومة برغم موافقة لجنة الشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عليه

في البداية، وصوتت غالبية أعضاء المجلس لصالح إعادته إلى لجنة الشئون الزراعية. وفي ١٦ يونية ١٩٤٧ رفض المجلس الاقتراح بقانون نهائيا [٨٥]. حينئذ قدم إبراهيم بيومى مدكور اقتراحا آخر بقانون للإصلاح الزراعي في ٢٣ فبراير ١٩٤٨. يحتذى مباشرة كتيب مريت غالى، الذى أيد المشروع في مجلة الفصول، ولكن هذا الاقتراح رُفض بدوره [٨٦].

كان نفوذ الجماعة أكبر من ناحية أفكارها الليبرالية العامة التى تتمحور حول الإصلاح البرلماني. وربما كان تأثيرها في هذا الشأن أكبر من الظن الشائع. فكما قررنا من قبل كانت جماعة النهضة القومية جزءا من حركة إصلاحية أكبر يقوم برنامجها المشترك على النزعة القومية الإدماجية وخطاب عقلنة المجتمع المصرى. وتمتد تيارات هذه الحركة من التيار الليبرالى إلى أقصى اليسار، وربما كان التأثير الأعظم للجماعة منصبا على المثقفين الذين وقفوا بين هذين التطرفين. فإذا كانت الشخصيات والجماعات الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية تفتقر إلى منظمة رسمية، فإنهم بالمقابل تمتعوا بنفوذ ملموس في الصحافة التى كانوا ممثلين فيها بشكل جيد، فجريدة المصرى برئاسة أحمد أبو الفتح كانت أحد مصادر اقتراحات الإصلاح الليبرالى، وكذلك مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية. وينتمى أيضا إلى هذه الحركة الطليعة الوفدية - الجناح اليسارى للوفد - وجريدة الوفد المصرى، برغم اتجاهها سياسيا إلى اليسار[٨٨].

وقُدِّر لجماعة النهضة القومية أن تتمتع بنفوذ معتبر على هذا الاتجاه بمجمله من خلال مجلتها الشهرية "الفصول"، التى أصبحت مجلة شعبية فى الأربعينات والخمسينات، وقضى عديد من الصحفيين الذين اشتهروا لاحقا مدة تلمذتهم في "الفصول". حيث تعرضوا للتأثير الليبرالى لمحمد زكى عبد القادر رئيس تحريرها، ومنهم صناع الرأى فى "روز اليوسف"، مثل أحمد بهاء الدين وفتحى غانم وعادل ثابت. وتبنت "روز اليوسف" عديدا من التصورات الديمقراطية للنزعة الليبرالية الإصلاحية، وكان لها - مثل جماعة النهضة القومية - تاريخ طويل فى النضال من أجل الاستقلال عن الأحزاب التقليدية في الثلاثينات[٨٩]. إلا أنها، على عكس الجماعة، نجحت فى أن تصبح قوة مرهوبة الجانب بذاتها، وكان أكثر جذرية منها بمراحل. فبمجرد تعيين إحسان عبد القدوس رئيسا للتحرير والتحاق أحمد بهاء الدين وفتحى غانم بهيئة التحرير أصبحت "روز اليوسف" أحد القوى الشديدة التأثير، المنافحة عن الإصلاح الليبرالى، فى الخمسينات، فدافعت - ومعها جريدة المصرى والمثقفين الليبراليين والاشتراكيين - الديمقراطيين مثل وحيد رأفت - عن دستور ١٩٢٣ والحقوق الليبرالية ضد الديكتاتورية العسكرية خلال أزمة مارس ١٩٥٤. فقط بعد هزيمتهم ونجاح سياسة ناصر الخارجية المستقلة بعد عام ١٩٥٥، أصبح حلول برنامج آخر محل برنامج الإصلاح الليبرالى أمراً ممكنا.

هوامش الفصل الثانى

١- Ernest Gellner, Nations and Nationalism (Oxford: Basil Blackwell, 1983).

٢- لم أستطع أن أتتبع تواريخ ميلاد ووفاة بعض من ذكرتهم فى هذه الدراسة – المؤلف.

٣- للإلمام بمشاركة مريت بطرس غالى فى الشئون القبطية أنظر الورقة التى قدمها Donald Malcolm Reid بعنوان Archaeology, Social Reform and Modern Identity Among the Copts. فى مؤتمر "La Réforme Sociale en Egypte" الذى عقد بالقاهرة فى المدة من ١٠ إلى ١٣ ديسمبر ١٩٩٢.

٤- محمد زكى عبد القادر، أقدام على الطريق (القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٧) ١٠٤.

٥- نفسه، ١٧٥، ٢٢٦-٢٧.

٦- نفسه، ٢٥٠.

٧- نفسه، ٣٢٠-٢٤.

٨- نفسه، ٣٣٤ – ٣٥.

٩- نفسه، ٣٥٦-٥٧.

١٠- رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٦، ٥٠.

١١- نفسه، ٧٥.

١٢- نفسه، ٦٥ – ٦٩. وقد أصدرت دار الفصول الكتب الآتية : مريت بطرس غالى، الإصلاح الزراعى: الملكية، الإيجار، العمل (القاهرة ١٩٤٥)؛ مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور، الأداة الحكومية : نظام جديد، حياة جديدة (القاهرة ١٩٤٩)؛ سناء لقانى، أرصدة إسترلينية (القاهرة ١٩٤٩)؛ وحيد رأفت، مصر والنظام الدولى (القاهرة ١٩٤٩)؛ وديع فرج، مصر والاتفاقات الدولية (القاهرة ١٩٤٩).

١٣- رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، ٥٠.

١٤- خطاب من السيدة جرترود بطرس غالى إلى المؤلف مؤرخ ٣٠ يناير ١٩٩٣.

١٥- Ernest Wallwork, Durkheim: Morality and Milieu (Cambridge MA: Harvard University Press, 1972) 31.

١٦- Robert E. Nisbet, The Sociology of Emile Durkheim (London: Heinemann Educational, 1975) 16-17, 32 and 67.

١٧- Ibid., 135; Wallwork, Durkheim, 116.

١٨- Wallwork, Durkheim, 37-38.

١٩- Ibid., 83.

٢٠- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى (القاهرة، مطبعة الرسالة ١٩٣٨). وفى عام ١٩٤٤ أعادت دار نشر مكتبة النهضة المصرية طباعة "سياسة الغد" بغير تعديلات، برغم أن مريت غالى لم يذكر فيه الإصلاح الزراعى الذى اقتنع بضرورته بعد ذلك بسنة واحدة. وقد ترجم العمل إلى الإنجليزية فيما بعد: Mirrit Boutros Ghali, The Policy of Tomorrow, trans. Ismail R. El Farouqui (Washington D.C., American Council of Learned Societies, 1953). وقد استخدمت الترجمة الإنجليزية فى هذا الفصل. [هذه الترجمة تحتوى على نصوص الأصل العربى – المترجم].

٢١- نفسه، ١١.

٢٢- نفسه، ١٤.
٢٣- نفسه، ١٧.
٢٤- نفسه، ١٤-١٥.
٢٥- مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور، الأداة الحكومية: نظام جديد، حياة جديدة (القاهرة، دار الفصول ١٩٤٥) ٦٦.
٢٦- نفسه، ٦٩.
٢٧- نفسه، ٧٠-٧٣.
٢٨- مريت بطرس غالى، سياسة الغ، ٢٠-٢٢.
٢٩- مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور، الأداة الحكومية، ٧٤.
٣٠- نفسه، ٤٨.
٣١- نفسه، ٣٤.
٣٢- نفسه، ٣٦.
٣٣- نفسه، ٣٦-٣٧.
٣٤- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، ١٥.
٣٥- مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور، الأداة الحكومية، ٨٢. (أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م).
٣٦- نفسه، ٦٦.
٣٧- نفسه، ٦٢-٦٣.
٣٨- نفسه، ٧٤.
٣٩- Roger Owen, "The Ideology of Economic Nationalism in its Egyptian Context", in: Intellectual life in the Arab East, 1890-1939, ed. M.R. Buheiry (Beirut: American University of Beirut Press, 1981) 6.
٤٠- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، ٢٧.
٤١- نفسه، ٧٣ – ٧٤.
٤٢- نفسه، ٧٣.
٤٣- نفسه، ٧٤ – ٧٥.
٤٤- نفسه، ٥٧.
٤٥- نفسه، ٩٣.
٤٦- نفسه، ٩٤ – ٩٥.
٤٧- نفسه، ٢٧.
٤٨- نفسه، ٢٨.
٤٩- طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر [عن الترجمة الإنجليزية].
٥٠- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، ١٠٠. أنظر أيضا: Michel Foucault, Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977, ed. Colin Gordon (New York: Pantheon Books, 1988) 103-106.
٥١- مريت بطرس غالى، سياسة الغد، ١٠١.
٥٢- نفس المصدر والصفحة.
٥٣- نفسه، ١٠٣.

٥٤- نفسه، ١٠٧-١٠.

٥٥- نفسه، ١٤١.

٥٦- نفسه، ١٤٣ - ٤٦ - التشديد في الأصل.

٥٧- نفسه، ١٥١ [بتصرف يسير - المترجم].

٥٨- نفسه، ١٥٠.

٥٩- نفسه، ١٥٠ - ٥٤.

٦٠- نفسه، ١٥٧ - ٥٨.

٦١- Gabriel Baer, "Egyptian Attitudes Towards Land Reform 1922-1955", .The Middle East in Transition, Studies in Contemporary History, ed. Laqueur (London: RKP, 1958) 92.

٦٢- مريت بطرس غالي، الإصلاح الزراعي: الملكية، الإيجار، العمل (القاهرة، دار الفصول ١٩٤٥)٣.

٦٣- نفسه، ٧٢.

٦٤- نفسه، ٣. وقد نشرته دار الفصول، وهي دار نشر جماعة النهضة القومية، وأعيد نشره بالفرنسية في : L'Egypte Contemporaine. Merrit Ghali Bey, Un Programme de Reforme Agraire Pour L'Egypte", L'Egypte Contemporaine 38 (January-February 1947) 3-66..

٦٥- نفسه، ٤.

٦٦- نفسه، ٥٧.

٦٧- الفدان يعادل ٠,٤٢ هكتارا.

٦٨- نفسه، ٧-٩.

٦٩- نفسه، ٧٢-٧٣.

٧٠- نفسه، ١٤.

٧١- نفسه، ١٥.

٧٢- نفسه، ٢٢.

٧٣- نفسه، ١٣.

٧٤- نفسه، ٢٩.

٧٥- نفسه، ٥٨.

٧٦- نفسه، ٣٣.

٧٧- نفسه، ٧٠.

٧٨- نفسه، ٥١ - ٥٢.

٧٩- نفسه، ٥٨.

٨٠- نفسه، ٨٠، ٨٣.

٨١- نفسه، ٧٤.

٨٢- نفسه، ٧٥.

٨٣- نفسه، ٩١.

٨٤- طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة، دار الشروق ١٩٨٢) ١٨٤.

٨٥- Baer, "Attitudes", 91.

٨٦- رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، ١٠٦-١٠٩. وللإطلاع على الاقتراح بقانون أنظر : ٢٢١ - ٤٧. وبالنسبة لتأييد مريت غالى للاقتراح، أنظر : "الإصلاح الزراعى"، الفصول ٤٤ (فبراير ١٩٤٨) ٢٦ - ٢٨.

٨٧- أنظر الفصل الخامس.

٨٨- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥- ١٩٥٢ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩١).

٨٩- للإطلاع على وصف للصراع بين الوفد وروز اليوسف، أنظر: فاطمة اليوسف، ذكريات (القاهرة، كتاب روز اليوسف ١٩٥٣) ١٥٥-٢١٦.

الفصل الثالث

معضلات الاشتراكية

فكر راشد البراوى السياسى

١ - مــــدخل

يصعب أن تجد مفكرا سياسيا فردا يضارع راشد البراوى فى تأثيره على تطور الفكر السياسى فى مصر فـى العقـد الممتـد مـن ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥، فقـد أصبـح خـلال تلـك الفـترة أحـد كبـار المتحدثين باسم الطبقة الوسطى التى كفرت بسرعة شديدة آنذاك بالوضع السياسى - الاقتصـادى القائم وتطلعت إلى تحقيق قطيعة مع الماضى مع تجنب السير فى طريق الجناح اليمينـى السـلطوى أو الاندراج فى ثورة الجناح اليسارى الشيوعى. فقد عبّر راشد البراوى عن إحساسها بالإحبـاط مـن النظام القائم الذى انتج الامتيازات والفوارق الشاسـعة فـى الدخـل ونقـص فـرص العمـل وتزايـد الصراع الطبقى بعد الحرب العالمية الثانية. أما إصلاحـات جماعـة النهضـة القوميـة فكـانت بالنسبة للطبقة الوسطى محدودة ومعتدلة للغاية برغم نواياها الحسنة، وفى افضل الأحوال تحتاج إلى عمليـة تحول طويلة المدى. وفوق ذلك أوضحت هزيمة مشروعات الإصلاح الزراعى التى اقترحتها جماعـة النهضة القومية ومحمد خطاب عدم مرونة الطبقات المالكة للأرض وعدم رغبتهـا فـى إقامـة مجتمـع أكثر ائتلافا. وبالمقابل احتوى تحليل راشد البراوى وبرنامجـه الإصلاحـى علـى بديـل أكـثر عقلانيـة وإغراء بالنسبة للطبقات الوسطى من برنامج الإصلاح التدريجى للبرجوازية العليا التى ينتمى إليهـا مريت غالى. فالجماعة كانت تفضـل إصلاحات أخلاقية وتحضُّرية تؤدى إلى إقامـة مجتمـع ديمقراطـى برجوازى منتظم ذاتيا يهدف فى النهاية إلى حفـز المبـادرة الخاصـة. بينمـا قـدم البـراوى مقترحـات إصلاحية واضحة ومحددة قابلة للتنفيذ فى مدى زمنى محدود وتضمن تحولا كاملا للمجتمـع يحقـق المصالح المباشرة للطبقة الوسطى. وبهذا المعنى قدم برنامج راشد البراوى الإصلاحى بديلا للمنهـج السياسى الشيوعى الذى يوكل دور الطليعة إلى الطبقات العاملة فى تحالفها مع الطبقات الوسـطى. وأخيرا كان فكر البراوى السياسى مختلفا عن خطاب الأصالة فى الثلاثينات، حيث أهمل تماما كل القضايا الثقافية وحلّل المجتمع بمصطلحات عقلانية. على أية حال يختلف فكر البـراوى عـن سـلامة موسى، فهو لم يشر إلى نظريات الارتقاء البيولوجى والداروينية الاجتماعيـة واسـتبدل بهـا الـتركيز الضيق على الاقتصاد بوصفه العامل المحدِّد للتـاريخ والارتقـاء، لتجـد فيـه التكنوقراطيـة فيمـا بعـد استباقا مبكرا للنظام الناصرى وأول المتحدثين باسمها فى الأربعينات وأكثرهم أهمية.

كان الشغل الشاغل فى كتابات البراوى السياسية هو الدولة ودورها كأداة للتغيير. وزاد مـن

تعاظم مكانة الدولة عنده إدانته الاشتراكية للرأسمالية بوصفها نظاما غير عقلانى يعوق التقدم التاريخى، خصوصا فى طورها الاستعمارى. وبالنسبة للقطاع الأوسع من السكان، ممن أفزعهم كل من إرهاب الإخوان المسلمين فى الأربعينات والطابع التمردى للحركة الشيوعية، فقد جذبتهم فكرة الثورة من أعلى، وبصفة خاصة العقلنة التكنوقراطية من خلال تخطيط الاقتصاد، وكذلك النظر إلى السياسة كـ"إدارة". ومع ذلك لم يكن مجرد تقديم الدولة كوسيلة سلطوية للتغيير هو الذى جذب الانتباه لكتابات البراوى. وإنما ترجع شعبية هذه الكتابات وقابليتها للاستخدام السياسى إلى استخدامها لقاموس الحداثة الاشتراكية المتطرفة الذى عبر به البراوى عن إيمانه المطلق بالقوة التقدمية للعلم والخبرة والكفاءة وفاعلية الأرقام وقابلية الحساب الإحصائى. فكان راشد البراوى واحدا من أوائل المصريين الذين صاغوا أيديولوجية التحديث الاشتراكى التى أصبحت مكونا رئيسيا فى خطاب الحداثة السلطوى، الذى قُدِّر له أن يهزم خطاب الحداثة الديمقراطى. فقد أدخلت أعماله قاموس مذهب الحداثة السلطوى فى خطاب الحداثة المصرى، أو، على الأقل أثرته بالكثير من مفردات هذا القاموس. فالعديد من الكلمات العربية التى شكلت هذا الخطاب، مثل الإشراف والتنسيق والتوجيه أو التخطيط، كانت إما منقولة عن أعمال راشد البراوى أو مستوحاة منها.

وتوضح سيرة راشد البراوى ذاتها الأهمية التى اكتسبتها نظرية التحديث الاشتراكى داخل خطاب الحداثة. فبفضل مشاركته فى الأربعينات، كمؤرخ واقتصادى ومصلح، فى تأسيس ونشر أيديولوجية التحول الحداثى العقلانى تم تكليفه بصياغة قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سبتمبر ١٩٥٢ بعد ثورة يوليو مباشرة. ومنذ هذه اللحظة امتزجت سيرته كصانع للرأى العام بحياته فى المؤسسات "الثورية" الجديدة التى أقامها النظام العسكرى، مثل المجلس الدائم للإنتاج القومى والبنك الصناعى. كانت هذه المؤسسات بمثابة رموز لعهد الثورة الجديد، وتطبيق لأيديولوجية التحديث التى استمد منها النظام جانبا كبيرا من شرعيته. وكان البراوى إلى حد كبير تجسيدا لهذه السياسة الجديدة حتى إلقاء القبض عليه عام ١٩٥٨، سواء بالدعاية لأيديولوجيتها فى مقالاته وكتبه وكتيباته أو بتطبيقها مستخدما موقعه البارز فى هذه المؤسسات الجديدة، أو بإضفاء الشرعية على النظام الجديد بوضع سياساته فى إطار تحليله الحداثى التطورى للتاريخ. فقد اقتنع البراوى بأن الثورة وإجراءات النظام الجديد حتمية وقدرية بالإضافة إلى ضرورتها تاريخيا، ولذلك قدمها كتجسيد لمسيرة العلم والتقدم عبر التاريخ، وادعى أن إجراءات الثورة قد أوصلت المجتمع المصرى إلى مرحلة تاريخية أعلى بعقلنتها المتزايدة للمجتمع. وفى هذا الصدد يمثل كتاب "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" اتجاها سينسج على منواله مؤرخو النظام فيما بعد، كما سنرى

فى الفصل السابع.

إلا أن حماس راشد البراوى للتحول الدولتى لا يمنع وجود تناقض أو توتر كبير فى أعماله، مماثل للتوتر الذى شهدناه فى البرنامج الإصلاحى لجماعة النهضة القومية. وإذا كان راشد البراوى لم يعان بوصفه اشتراكيا من إشكالية تعارض العدالة الاجتماعية وتدخل الدولة مع النزعة الفردية والحقوق الفردية والحرية، فإن عمله تضمن توترا آخر بين المذهب التكنوقراطى السلطوى والاشتراكية الليبرالية الديمقراطية. ويرجع هذا التوتر إلى بنية خطاب التحديث الذى يحتوى فى سياق النضال القومى ضد كل من السراى والبريطانيين على النزعتين الديمقراطية والسلطوية، اللذان أمكن، على أية حال، تجنب الاختيار بينهما إلى أن قامت الثورة.

ويهدف هذا الفصل إلى تحليل فكر راشد البراوى قبل الثورة. وبعد مناقشة موجزة لحياته وكتاباته وتأثيره حتى عام ١٩٥١ سوف يتناول القسم الأول مصادر أفكار راشد البراوى وتناقضاتها الداخلية. والافتراض الأساسى هنا هو أن أفكاره مشتقة من الاشتراكية الأوربية [أى اشتراكية الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية – المترجم]، ويرجع استقرار راشد البراوى فى نهاية المطاف على خيار تطبيق الاشتراكية بالطريقة السلطوية إلى نفاذ صبره على النظام السائد وضيقه من حدوده الاجتماعية – الاقتصادية التى أعاقت التغيير الديمقراطى، غير أن هذا التوجه الديمقراطى كان موجودا دائما بشكل مضمر فى فكره السياسى. وسوف ينصب القسم الثانى من الفصل أساسا على فكر راشد البراوى نفسه ويكشف عن المفاهيم السلطوية الكامنة فيه والمصطلحات السلطوية التى تعبر عنها.

• حياة راشد البراوى وكتاباته وتأثيره حتى عام ١٩٥١:

وُلد راشد البراوى يوم السابع من مارس عام ١٩٠٧ فى عائلة تنتمى للطبقة الوسطى الدنيا بميت غمر، إحدى المدن الكبيرة فى الدلتا. وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية للمعلمين وتخرج منها معلما للمرحلة الابتدائية عام ١٩٢٧، وتنقل فى عمله كمدرس من طنطا عام ١٩٣٣ إلى الزقازيق عام ١٩٣٤. ودفعه سخطه على تواضع مركزه الاجتماعى كمدرس ابتدائى إلى تعلم اللغة الإنجليزية فى "المجلس البريطانى" British Council بالقاهرة، واستطاع بفعل ارتفاع دخله من الدروس الخصوصية أن يسافر كل صيف إلى إنجلترا، حيث التحق بالدراسات الصيفية بجامعة لندن وحصل منها على درجة البكالوريوس فى التاريخ عام ١٩٣٦[٢]، وكان قد عُين خلال العام السابق مدرسا للغة الإنجليزية فى مدرسة الخديوى إسماعيل المتميزة فى القاهرة. وفى عام ١٩٤٠ حصل البراوى على درجة الماجستير فى التاريخ من جامعة لندن، وتولى عام ١٩٤٢

وظيفة مُحاضر فى جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول آنذاك)، وبدأ عمله كمؤرخ اقتصادى، وربما يرجع ذلك جزئيا إلى سعيه للحلول محل أساتذة الاقتصاد الأجانب مع تمصير الجامعة. وفى عام ١٩٤٤ كتب راشد البراوى رسالته عن "حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين"[٣]، وهو موضوع مثير للدهشة بالنسبة لشخص كان يهتم بالدرجة الأولى بالسياسات المعاصرة والتنمية الاقتصادية.

وبمجرد استكمال هذه الرسالة انتقل البراوى إلى كلية التجارة، وبدأ يحاضر بها عام ١٩٤٨. وكانت أحوال كلية التجارة آنذاك – بعد الحرب العالمية الثانية – مضطربة بشكل دائم بسبب الصدام بين الطلبة الشيوعيين والطلبة المنتمين للإخوان المسلمين. وعبرت مجلة الكلية عن التوجه الاشتراكى الذى قُدر له أن يصبح معلما بارزا فى الفكر السياسى بعد الحرب العالمية الثانية، فطالبت المجلة بالإصلاح الاجتماعى، وحاولت أن تربط المشكلات الاجتماعية بالاقتصاد[٤]. وفى هذا المناخ السياسى أصبح البراوى كاتبا اجتماعيا وداعية معروفا للأفكار الاشتراكية، فساهم بترجماته لكلاسيكيات الفكر الاشتراكى والكتابة عن تاريخ المذهب الاشتراكى وتطبيق الأفكار الاشتراكية على الأوضاع المصرية فى خطاب الحداثة الراديكالية الصاعد. وكان راشد البراوى رائدا فى عديد من هذه المجالات؛ فإلى جانب كتابة تاريخ اقتصادى لمصر بعنوان التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث[٥]، ترجم كتاب لينين "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"[٦]، وكتاب ماركس "رأس المال"[٧]، و"الاقتصاد السياسى" لليونتيف[٨]، و"كتابات مختارة" لفريدريك إنجلز"[٩]، وكتاب الفرد بونيه، بعنوان "الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط"[١٠]، كذلك نشر كتابين عن المذهب الاشتراكى، أحدهما بالاشتراك مع أحمد نظمى عبد الحميد، زميله بكلية التجارة، بعنوان "النظام الاشتراكى: عرض وتحليل ونقد"[١١]، والأخر هو "النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية"[١٢]. وفوق ذلك كتب أول كتاب مصرى عن التخطيط الاقتصادى، هو "مشروعات السنوات الخمس من الناحتين النظرية والتطبيقية"[١٣].

واستطاع راشد البراوى أن يواصل عمله فى المناخ السياسى الاستقطابى القمعى الذى ساد الأربعينات وأوائل الخمسينات، ويدافع عن إصلاحات داخلية سياسية واقتصادية فى كتابيه : "مشكلاتنا الاجتماعية: الفقر – الفلاح – التأميم – العمال"[١٤]، و"آراء حرة"[١٥]. الأمر الذى يشهد على قدرته على الاحتفاظ بمسافة تفصله عن السياسات الحزبية وتجنُّب العمل مع أى زمرة سياسية بعينها، برغم أنه اجتذب بالفعل انتباه البوليس بسبب الاجتماعات السياسية بالكلية [١٦]. وربما ساهم أيضا فى مناعة وضعه ميله "للموضوعية"، الذى كان يلائم تصوره التكنوقراطى الفوقى عن السياسة. وبحلول نهاية الأربعينات أصبح راشد البراوى أبرز دعاة برنامج الإصلاح

الاشتراكي الديمقراطي، وخبيرا معترفا به في الاشتراكية غير الثورية. ومن بين كتاباته الأخرى التي ساهمت في شهرته كتاباته عن السلام العالمي[١٧] التي أتاحت له شرح نظريته في التاريخ والتطورات الدولية[١٨]. وفي بداية الخمسينات زادت شهرته بدرجة جعلت جريدة الزمان الملكية تعينه كمحرر منتظم فيها، على الأرجح في إطار جهودها لاكتساب صورة أكثر عصرية بعد فساد علاقاتها بمؤيدي خطاب الأصالة.

٢ - المؤثرات الثقافية والخلفية النظرية

• تأثير الاشتراكية البريطانية:

تتطلب محاولة فهم فكر راشد البراوي البدء بفك التشابك بين مكوناته الرئيسية وتتبع مصادر كل منها. ولما كانت الاشتراكية البريطانية هي المؤثر الأعظم على فكر البراوي، يمكن أن نسمح لأنفسنا بتقديم الخطوط العريضة لتاريخها ومختلف تياراتها بإيجاز. كانت الاشتراكية البريطانية منذ تأسيسها يسودها مبدآن متمايزان متعارضان. وإذا نظرنا إلى وضعها في زمن البراوي نستطيع أن نميز بين تيارين فكريين فيها، قام أولهما على التنظيم والكفاءة وآمن أنصاره بأن الإشراف والتحكم مطلوبان للمجتمع حتى يتم تنظيمه بشكل صحيح وعلى أساس علمي، مع التخلص من كل تبديد ومن كل العيوب التي سادت الحياة الاقتصادية والسياسية البريطانية. أما التيار الثاني فقام على مُثُل الحرية والإنجاز الفردي والاجتماعي والتجديد الأخلاقي، ولا يفترض هذا التيار أن صعود سلطة عامة تحكمية أمر ضروري لتحقيق هذه المثل، بل يرى لهذه السلطة عواقب سلبية، بل ربما كانت أسوأ من الظلم الذي تعالجه [١٩].

وقد وقع راشد البراوي أثناء فترات إقامته في بريطانيا العظمى في الثلاثينات تحت تأثير كلا التيارين: التقليد الاستبدادي متمثلا في الزوجين سيدني وبياتريس وب Sidney & Beatrice Webb، والتقليد الديمقراطي عن طريق هارولد لاسكي Harold Laski أساسا. وكان للتقليد الوبِّي Webbian التأثير الأكبر على البراوي[٢٠]، الذي ربط هذا التقليد بصعود دولة الرفاهية welfare state، برغم إطلاعه التام على التقليد الديمقراطي لحزب العمال والمجتمع البريطاني. وسوف يتناول هذا الفصل أيضا اثنين من المفكرين كان لهما أثر مباشر على فكر راشد البراوي. فقد استمد البراوي معظم تحليلاته التاريخية ومفاهيمه من ماركس، بينما قدم له لينين نظرية عن الاستعمار. ويهدف القسم الأول من الفصل إلى وصف تأثير هذه التيارات الرئيسية الأربعة على البراوي، بينما سيتناول القسم الثاني طريقة البراوي في تطبيق هذه الأفكار على الأوضاع المصرية.

• المذهب الاشتراكى السلطوى:

أشار عدد من الباحثين إلى أن صيغة الزوجين وب تعتبر صيغة غير تقليدية للاشتراكية البريطانية لأنها لا تنحدر من تقاليد المذهب البروتستانتى المنشق على الكنيسة، وتستلهم بدلا منه الروح العلمية لمذهب جيرمى بنتام Jeremy Bentham النفعى ومذهب أوجست كومت Auguste Comte الوضعى[٢١]. ويتمثل المبدأ النفعى عند بنتام فى الفكرة القائلة بأن كل نشاط يهدف إلى الوصول إلى أقصى سعادة فردية واجتماعية، ويجب أيضا أن يهدف إلى ذلك، وأن المنفعة تشكل القوة الدافعة للعقلانية. وهو مفهوم يزيح مفهوم "المصالح الشريرة" الذى يقدمه الوضع السائد فى القانون العام والكنيسة والهيئات والأعراف المحلية والامتيازات الأرستقراطية[٢٢]. فبرغم أن هذه النظرية كانت مرتبطة أصلا بالنزعة الفردية فإن أوجست كومت شق طريقا للجمعية الفابية يجمع بين العقلانية والجماعية.

ارتبطت شعبية الوضعية فى إنجلترا باتحاد "دين الإنسانية" مع تمجيد العلم بوصفه المرحلة النهائية فى تطور الفكر البشرى ضد اللاهوت والميتافيزيقا[٢٣]. وزادت جاذبيتها بفعل الفكرة القائلة بأن التحول إلى المرحلة الوضعية يجب أن تديره صفوة من علماء الاجتماع الذين يُفترض فيهم أن "يعيدوا إنشاء" النظام الاجتماعى للتوصل إلى مرحلة علمية صناعية أعلى، وهى فكرة عززها مفهوم هربرت سبنسر Herbert Spencer عن المجتمع بوصفه "كائنا عضويا اجتماعيا". فقد استلهم الزوجان وب صيغتهما للتطور الاجتماعى من تفسير سبنسر التطورى للتاريخ، الذى يعتبر التاريخ صيرورة للتمايز والتكامل المتزايدين. ولكن رفضهما لتحيز سبنسر لشعار دعه يعمل[*] وتأسيس التقدم على النزعة الفردية المتطرفة أدى بهما للقول بأن التطور يتطلب تنسيقا وسيطرة جماعية لضمان "التكيف الوظيفى"، وأن العلم والإدارة هما وسيلتا التحكم فى هذه العملية. واستخدما لصالح أهدافهما الجماعية مفهوم سبنسر عن المجتمع بوصفه "آلة هائلة"، و"شديدة التعقيد لها عجلات ودواليب مسننة وأجزاء مختلفة متعاونة". ومن مؤشرات هذا التطور الأخرى إحلال إدارة لا شخصية محل المستثمرين الأفراد وإقامة "تنظيم هرمى يتمتع بأجور عالية"[٢٤].

فالاشتراكية لا تقتضى عند الزوجين وب أكثر من التحول من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة. وأصبحت الاشتراكية عندهما تعنى – بعد قبول التأميم كأداة لإقامتها – "تحرير الأرض ورأس المال الصناعى من ملكية الفرد والطبقة وتحويلها إلى الجماعة للصالح العام" [٢٥]. ويتمثل التبرير العقلى الأساسى للملكية المشتركة لوسائل الإنتاج فى الإيمان بأن الدولة أقدر بكثير من

(*) Laissez fairee – Laissez Passer: شعار الليبرالية المتطرفة ، ومضمونه عدم فرض أى قيود على حركة رأس المال (المترجم).

المبادرة الشخصية على إحداث التطور. فهي تستطيع عن طريق إقامة مؤسسات تقنية متخصصة "للإدارة العلمية" تكون تحت تصرفها أن توجه المجتمع وتقوده، "كجيش إنتاج ضخم". وتعتبر الكفاءة الدافع الأساسي لبرنامج الرفاهية الاجتماعية الذى طرحه الزوجان وب، فلم تكن الأحوال المزرية لحياة الطبقات العاملة هي التى شدت انتباه الفابيين، وإنما "السقوط والانحلال الاجتماعيين" اللذان قوضا إنتاجية بريطانيا العظمى الصناعية وهددا وضعها الدولى. وبصرف النظر عن الدوافع، كان برنامج الحد الأدنى الوطنى الذى طرحاه فى بداية هذا القرن من بين أسس دولة الرفاهية البريطانية. فقد أصبحت المطالبة بحد أدنى من التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعى وبحد أدنى للأجور المنهاج السياسى لحزب العمال البريطانى [٢٦].

يتضح من ذلك أن الفلسفة السياسية العقلانوية للزوجين وب، التى تتطلع للكفاءة أولا، سلبية من حيث أثرها على الديمقراطية. فالتصور الهيجلى للدولة كتجسيد وحيد للعقلانية لا يكاد يضع حدودا لتوسعها، وبالتالى آمن الزوجان وب بأنه " لم تعد الحكومة المثلى هى الحكومة التى تحكم أقل ما يمكن، ولكن التى تستطيع أن تدير أكثر، بأمان وبصورة مفيدة" [٢٧]. ويتألف تحديث الحياة العامة من عقلنة "بنى ووظائف" الدولة وتبنى المناهج الأكفأ. كذلك فإن تنصيب الدولة "كخبير بلا مصالح خاصة" ومحايد يُخضع السياسة تماما لآراء الخبراء وعلماء الاجتماع الذين سيتخذون القرارات بشأن القضايا السياسية الرئيسية، بينما يصبح دور البرلمان ثانويا، ليكون مجرد مؤسسة من بين مؤسسات عديدة تحتضن الآراء السياسية للخبراء [٢٨]. كذلك فإن المطابقة بين مصالح الدولة ومصالح الأفراد وإنكار حقوق المواطنين الطبيعية الأصيلة يطيح بـ[مشروعية – م] أى شكل من أشكال مقاومة الدولة [٢٩]، وأخيرا، يفضى المدخل العلموى التكنوقراطى للزوجين وب إلى تفادى أى تصوير لدور الطبقة العاملة على أنها محرك التاريخ.. فقد رفضا الحركة النقابية بوصفها عقبة أمام عقلنة المجتمع، سواء بسبب صلاحياتها كممثل "لمصالح طبقية ضيقة"، أو لكونها حركة تقوض الخضوع والنظام [٣٠].

وقد أخذ راشد البراوى معظم الجانب الدولتى من خطابه الحداثى من اشتراكية الزوجين وب والفابيين. فتشبعت كتاباته بمعايير الكفاءة، والنزعة العقلانية الأداتية، والجماعية، والعداء للرأسمالية، والتحمس للتصنيع، والتكنوقراطية المجسدة فى "الخبير". وفى هذا الإطار تحتل ثلاثة موضوعات أهمية متميزة فى تدعيم ميول الاشتراكية الاستبدادية الشاملة فى فكر البراوى. أولها نظرية سيدنى وب عن "الريع"، التى تقوم على النقد النفعى الريكاردى – البنتامى للوضع المتميز لطبقة ملاك الأرض البريطانيين، الذين سُموا "الطبقة العاطلة". وترجع هذه النظرية من حيث الجوهر إلى هجوم مالتوس فى القرن التاسع عشر على الطريقة التى تربح بها الطبقات المالكة

للأرض من الضغط المتزايد للسكان على المقدار المحدود من الأراضى الزراعية المتاحة. وتشكل نظرية الريع "حجر الزاوية للاقتصاد الجماعى" عند الزوجين وب، لأنها تعتبر كل دخل يزيد عن حد معين، سواء من الأرض أو العمل أو رأس المال أو المهارة (التعليم) "ريعا"، وبالتالى دخلا غير مبرر. وبرغم أن الطبقة العاطلة ظلت هى العدو الأساسى عند الزوجين وب، فإن نظريتهما انطوت ضمنا على القول بأن كل الطبقات تشارك إلى هذا الحد أو ذاك فى نظام الاستغلال. وبالتالى نسخت هذه النظرية نظرية ماركس عن الصراع الطبقى والاستقطاب المزدوج للطبقات، ووفرت أيضا المشروعية لتوسع الدولة بوصفها مؤسسة التنسيق المحايدة الوحيدة، والتى اكتسبت الآن سلطة هائلة فى فرض الضرائب[٣١]. وقد راقت هذه النظرية لعديد من المصلحين المصريين فطبقوها على مصر فى الأربعينات. فاستعان مريت غالى بنظرية ريكاردو عن الريع فى نقد ملكية الأرض الكبيرة فى مصر حين كتب برنامج الإصلاح الزراعى. وكذلك فعل راشد البراوى، غير أنه، بتبنى ما قام به الفابيون من مد نظرية الريع الريكاردية لتشمل كل أقسام المجتمع الاقتصادية، وضع أساس برنامج إصلاحى عام تكون فيه الدولة عامل التحديث.

أما دائرة الاهتمام الثانية التى تأثر فيها البراوى تأثرا عظيما بالزوجين وب فهى موقفه الملتبس من الماركسية. لم يكن البراوى ماركسيا برغم قيامه بترجمة كتاب "رأس المال" لماركس، وكان احترامه لماركس يتصل أساسا بمفهومه الجدلى للتاريخ، حيث يحل طور أعلى أكثر تقدما محل كل طور أسبق من أطوار التاريخ [٣٢]. كما قبل التصور المادى والاقتصادى للتاريخ الذى يعكس فيه البناء الفوقى ظروف المجتمع الاقتصادية وتحدد فيه علاقات الإنتاج طبيعة المجتمع [٣٣]. غير أنه رفض التصور القائل بأن التناقض بين قوى وعلاقات الإنتاج لابد أن يصل إلى توازن جديد من خلال الثورة العنيفة بالضرورة. فقد آمن وفقا للمذهب الفابى بأن الدولة تستطيع أن تجرى إصلاحات للالتفاف حول الثورة. وتمتعت الإنتليجنسيا والخبراء والطبقات الوسطى عنده بأهمية تساوى أهمية الطبقة العاملة بالنسبة للمجتمع، فهى تمثل قوى العقلانية فى مواجهة نزعة الطبقة العاطلة غير العقلانية. كذلك رفض البراوى مفهوم القيمة - العمل الماركسى واعتمد بدلا منه المذهب الكلاسيكى القائل بأن تفاعل العرض والطلب هو الذى يحدد سعر المنتجات وربحها، لا قيمة العمل[٣٤].

أما التأثير الثالث والأكثر أهمية للزوجين وب على البراوى فهو مذهبهما الاشتراكى العقلانى الجماعى الذى تطور إلى مفهوم الاقتصاد المخطط. فعندما تزايدت خيبة أملهما فى إمكانية إصلاح الرأسمالية من خلال البرلمان خلال أزمة الثلاثينات الاقتصادية استدارا إلى الاتحاد السوفيتى الذى رأوا فيه حضارة جديدة تماما، وبدت لهم خطة السنوات الخمس التى طُبقت أول مرة عام ١٩٢٨

نموذجا للمجتمع العقلانى التكنوقراطى الذى دافعوا عنه طويلا. ففى عام ١٩٣٥، بعد زيارتها للاتحاد السوفيتى فى أوائل الثلاثينات، نشرا واحدا من أشمل التقارير التى كانت متاحة فى الغرب آنذاك عن الاتحاد السوفيتى، وهو كتاب : "الشيوعية السوفيتية: حضارة جديدة"[٣٥]. وزاد من اهتمام البراوى بالاتحاد السوفيتى، والمجتمع المخطط خصوصا، ذلك السيل من الكتب التى صدرت فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة، وعبرت عن الإعجاب بالاتحاد السوفيتى. وقد استخدم راشد البراوى ما ورد فى هذه الكتب من معلومات فى كتابه عن الاقتصاد المخطط، فقدم بذلك مساهمة هامة محكمة فى تقديم الاتحاد السوفيتى كنموذج بديل للتنمية[٣٦].

• المذهب الاشتراكى الديمقراطى:

وإذا كان مفهوم البراوى عن الحداثة، القائم على الكفاءة والنظام تحت مظلة الدولة باعتبارها عامل التغيير والسلطة، قد تأثر كثيرا بتكنوقراطية الزوجين وب، فإن تعددية هارولد لاسكى (١٨٩٣ - ١٩٥٠) كبحت هذا الميل عنده واستوعبته، حتى ثورة يوليو. ذلك أن البراوى استقى من عمل لاسكى الأصيل "قواعد السياسة" A Grammar of Politics [٣٧] مفاهيم أكثر أخلاقية ومبدئية للاشتراكية، تميل فيها العقلانية للتوازن مع هدف تحقيق الإمكانيات البشرية.

وتظهر عدة جوانب من فكر هارولد لاسكى فى كتابات راشد البراوى قبل ثورة يوليو. ففى مقالاته المعنونة "آراء حرة"[٣٨]، يبدو البراوى كما لو كان يقف على النقيض من النزعة الدولتية للزوجين وب، فينحاز إلى قدر كبير من اللامركزية وإلى تقوية الجماعات الخاصة، وخصوصا الجمعيات الاقتصادية مثل النقابات العمالية والمهنية، وآمن - محتذيا لاسكى - بأن المجتمع يجب أن يكون فيدراليا وتعدديا وغير هرمى. غير أنه لم يصل فى ذلك على أية حال إلى حد الدفاع عن توزيع السلطة الاقتصادية، ولم ترتبط "الديمقراطية الاقتصادية" عنده - على خلاف لاسكى - بتركيز السلطة فى النقابات العمالية[٣٩]، وإنما اتحدت مع سياسة الرفاهية الاجتماعية التى تتولاها الدولة. ومن جهة أخرى اتفق البراوى مع لاسكى فى الاعتقاد بأن الإنسان يجب أن يفعل ما يعتبره صحيحا من الناحية الأخلاقية[٤٠].

وإذا كان كتاب "قواعد السياسة" يعتبر الدولة المؤسسة الوحيدة القادرة على تلطيف عدم المساواة الاجتماعية وإلغائها، ويصفها بالتالى بأنها "حجر أساس البناء الاجتماعى" و"عامل التنسيق فى الجماعة"، فإن مبادئ هارولد لاسكى الأساسية إنما تتمثل فى تأكيد كيان الفرد الذى تنتهك الرأسمالية حقوقه الأساسية [٤١]، وأن مهمة الدولة هى الدفاع عن هذه الحقوق وإنماؤها. وبالتالى

يرى لاسكى أن "الدولة ليست غاية فى حد ذاتها، وإنما وسيلة لغاية هى إثراء الحياة البشرية. فنحن، بعبارة أخرى، رعايا للدولة ولكن ليس من أجلها ولكن من أجلنا نحن.. وبالتالى يكون على السلطة أن تسعى إلى أوسع توزيع ممكن لهذه السعادة"(٤٢). وبالنسبة للبراوى، لم يزوده مبدأ حقوق الإنسان الأساسية بوسيلة لنقد الدولة المصرية والنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى ساندته قبل عام ١٩٥٢ فحسب، بل ساعده أيضا فى صياغة برنامجه الإصلاحى الخاص فى نهاية الأربعينات، حيث مكّنه من تجاوز حدود ليبرالية الجيل السابق، ووضع أساس أقوى للإصلاح الجماعى الديمقراطى بالمقارنة بما قدمه الليبراليون الجدد من أمثال مريت بطرس غالى.

• دولـــة الرفاهيـــة:

لم يقتصر تأثر راشد البراوى بالاشتراكية البريطانية على الجدالات النظرية، بل كان شديد الاهتمام أيضا بنتائجها العملية حين أُتيح لحزب العمال أن يطبق أفكاره بعد انتصاره الانتخابى عام ١٩٤٥ ويضع أسس دولة الرفاهية [دولة الضمان الاجتماعى – م]. فاهتم البراوى بالموضوعين الشهيرين آنذاك: خطة بفردج Beveridge وبرنامج التأميمات الذى وضعه الحزب. ذلك أن البراوى كان قد درس فى مدرسة لندن الاقتصادية فى الثلاثينات، حين كان وليم بفردج يتولى إدارتها. ولاشك أن معرفته الشخصية بالمعهد الذى أسسه سيدنى وب قد حفز اهتمامه بالضمان الاجتماعى والخدمات المشتركة، أو ما يسمى بخطة بفردج التى كتبها مدير المعهد عام ١٩٤٢. وفيها وضع بفردج إطار الضمان الاجتماعى كأساس لدولة الرفاهية المقبلة. وكان بفردج نموذجا نقيا للموظف التكنوقراطى اللا سياسى الذى يؤمن، مثل الزوجين وب، بأن "المصلحة الوطنية" يجب أن تعلو على المصالح الفردية والفئوية، وينفر أيضا من مبادئ الصراع الاجتماعى والديمقراطية المباشرة، ويغلب على مفهومه عن الحكومة الإيمان بالصفوة العادلة الخيِّرة المتعلمة(٤٣). ولم يكن مصدر إلهامه الأساسى هو الاتحاد السوفيتى، وإنما سياسة الصفقة الجديدة (النيوديل) New Deal التى اتبعها روزفلت، فوضع فى عام ١٩٣٤ تصوره الخاص لصفقة مشابهة، تتضمن سيطرة الحكومة على الائتمان، والملكية العامة للصناعات الثقيلة، وسياسة سكانية قومية، بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادى لضمان أقصى تشغيل للعمالة. وقد اعترف فى محاضرة ألقاها فى نفس العام، بعنوان "طوبويتى"، بأنه يفضل مجتمعا يستبدل بالبرلمانات والديكتاتوريات مديرين متنورين محترفين يصححون البيئة النفسية والمادية من خلال التعليم والإسكان والنقل وتخطيط المدن(٤٤). أما بالنسبة للبراوى، فقد مثلت خطة بفردج والضمان الاجتماعى الشامل للمرض والعاطلين والمسنين ذروة الحضارة، وعززت فكرته عن الدولة كعامل للتغيير والسلام الاجتماعى، وخصوصا بسبب شعبية الخطة الجارفة فى بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الثانية، وطريقة تنفيذها، والأفكار

التى توجهها. لقد حظيت خطة بفردج بمكانة كبيرة عند كل المصلحين الاجتماعيين فى مصر آنذاك [٤٥]، وبمكانة أكبر عند البراوى بالذات، حيث لخص بأمانة النقاط الرئيسية فى برنامج حزب العمال للضمان الاجتماعى، الذى طبقته حكومته بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥١[٤٦].

ويستند حماس راشد البراوى للدولة كعامل للتغيير والضبط الاجتماعى إلى مصدر آخر، ربما كان أكثر أهمية، هو برنامج التأميمات الذى وضعه حزب العمال. كان التأميم هو الموضوع المحورى فى انتخابات ١٩٤٥، وبطبيعة الحال كانت الكفاءة أحد الأسباب الرئيسية التى استُخدمت لتبرير تأميم الصناعات القديمة "التى خذلت الأمة"، مثل مناجم الفحم والسكك الحديدية. وفى غير هذه الحالات، فى حالة بنك إنجلترا والتلغراف واللاسلكى، استند التأميم إلى فكرة التخطيط، على أساس أن هذه المؤسسات يجب أن تُدمج فى سياسة استثمار وإعادة بناء قومية جديدة[٤٧]. وفى كل هذه الحالات تقريبا وضع حزب العمال نموذجا يوفق بين العمل ورأس المال corporate، وحدَّ تماما من المقرطة الداخلية [فى المؤسسات المؤمَّمة – م][٤٨]. وفى بلد كمصر يسيطر فيه الأجانب أو كبار الملاك "الطفيليين" والاحتكارات على الاقتصاد سيطرة تامة، كان وقع هذه الإجراءات مهولا. وبالنسبة للقوى السياسية الأكثر راديكالية أضفى هذا البرنامج الشرعية على تأميم الشركات الأجنبية، واعتبرت إنكار حكومة حزب العمال البريطانى لحق الحكومة الإيرانية فى تأميم صناعة البترول نفاقا فاضحا. فوق ذلك، لم يكن من شأن البنية غير الديمقراطية للشركات المؤممة شد أزر خطاب الحداثة الديمقراطية، الذى كان التقليد الديمقراطى فيه ضعيفا أصلا.

• نظرية الاستعمار عند لينين:

من هنا نصل إلى المؤثر الفكرى الرابع والأخير فى فكر راشد البراوى، وهو كتاب لينين : "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"، الذى ترجمه البراوى عام ١٩٤٥ [٤٩]. فبينما زود الزوجان وب البراوى ببناء نظرى للتمرد على النظام القائم وبنموذج بديل للتطور يعتمد على الدولة، وفر له كتاب لينين الصغير ما كان يفتقده، وهو نظرية عن الاستعمار. ومما زاد جاذبية نظرية لينين عند البراوى تدعيمها لخطاب الحداثة فى مواجهة خطاب الأصالة، لأنها تزود أتباعها بتفسير أكثر "عقلانية" لنهب مصر من الفكرة ذات النزعة الثقافية القائلة بأن الاستعمار يهدم هوية مصر. وبالتالى لا يُعتبر الشرق والغرب متنافران، وإنما ينتميان إلى إنسانية عالمية واحدة، كما يسمح هذا العمل بتفسير الفوارق المهمة فى اللحاق بالحداثة بمصطلحات اقتصادية. فبالنسبة للحداثيين من أمثال البراوى يوفر كتاب لينين نظرية ذات رؤية سلبية للتدخل الاقتصادى الغربى فى مصر، مع الإبقاء فى ذات الوقت على النماذج الأوروبية الأخرى فيما يتعلق بالتاريخ والاقتباس من الغرب

والتطور والفن. ولم يظهر الأثر الكامل للتحليل اللينيني للاستعمار والتحليل الماركسى الاجتماعى والتاريخى فى أعمال راشد البراوى إلا عندما نشر كتابه: "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر"، فقبل ذلك كان أثر هذه الأفكار ضعيفا وغامضا، ومتوارٍ فى كتبه النظرية.

لاشك أن كتاب "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" كان أكثر الكتب تأثيرا على صعود الحركة الوطنية الراديكالية وصعود الميل العلمانى الاقتصادوى فيها، والذى كان راشد البراوى من شخصياته القيادية. فبرغم تحليله التاريخى الناقص عند إصداره عام ١٩١٧[٥٠]، فإنه زوّد الطبقات الوسطى المعلمنة والإنتليجنسيا المصرية بتفسير مقنع لتاريخ التدخل الغربى فى مصر، يتشابه بغرابة مع واقع الحياة اليومية. ففى مصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، التى لم تعد تنخدع بالأحزاب السياسية الحاكمة والنظام الاقتصادى القائم، منح كتاب "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية" أساسا نظريا للميل المتزايد للتوحيد بين الرأسمالية والاستعمار، وإرجاع تأخر الاقتصاد المصرى إلى سيادة الشركات الأجنبية فى مصر. وبدت مصر، باعتبارها أحد البلاد التى تتميز بأعلى نسب للاستثمار الأجنبى فى العالم، وكأنها تقدم إثباتا نموذجيا لنظرية لينين عن الطور الاستعمارى الرأسمالى الاحتكارى، الذى يندمج فيه الرأسمال البنكى مع الرأسمال الصناعى لتكوين "رأس المال المالى". لقد كان تاريخ مصر محكوما إلى حد كبير بتحركات رأسمال البلاد الأوربية الغربية، وأدى تصدير "فائض" رأس المال إلى الإفلاس والاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ (*). والأهم من ذلك أن اقتصاد الأربعينات ظهرت عليه بشكل متزايد أعراض الاحتكار والاندماج بين الشركات. وفقا للحالة النموذجية فى وصف لينين، وهى الاندماج بين رأس المال البنكى والصناعى. وبصفة خاصة اتفقت نظرية لينين عن انحطاط وتعفن الرأسمالية مع النزعة العقلانية اليسارية عند الراديكاليين المصريين. ويصف لينين الطبيعة المنحطة للاستعمار فى الفصل الثامن من كتابه كالآتى:

> الاحتكار الرأسمالى... ككل احتكار، يولد حتما الميل إلى الركود والتعفن. فبقدر نجاح الاحتكارات فى فرض أسعارها، ولو لزمن محدود، تزول لدرجة معينة بواعث التقدم التقنى، وبالتالى كل تقدم آخر وكل حركة إلى الأمام، ومن ثم تظهر الإمكانية الاقتصادية لإعاقة التقدم التقنى بصورة مصطنعة"[٥١].

وفوق ذلك تفرز الرأسمالية الاحتكارية طبقة من "حملة الأسهم" (أو الريعيين)، أى أناس يعيشون على "قص الكوبونات"، ولا يضطلعون بأى جانب من عملية الإنتاج أيا كان، فمهنتهم هى الفراغ. ويرتب لينين على ذلك أن "الدولة الريعية هى دولة الرأسمالية الطفيلية المتعفنة" [٥٢]. وقد

(*) يشار هنا إلى ديون الخديو إسماعيل ، باعتبارها من جانب أوربا عملية تصدير لرأس المال الفائض (المترجم).

واصل راشد البراوى واقتصاديون آخرون من جيله التشديد على هذه الفكرة التى تعتبر الرأسمال الاحتكارى قوة رجعية. فمثلا أدان على الجريتلى الاندماج التجارى فى مقال بعنوان "The Structure of Modern Industry in Egypt" (بنية الصناعة الحديثة فى مصر) على أساس أنه "يعوق المزيد من التصنيع ويعارض مصالح الشعب"، كما يقرر أنه يؤدى لجمود البنية الصناعية و"يؤخر تبنى التقنيات الجديدة، حتى لا تقلل قيمة الاستثمارات القائمة". ويواصل الجريتلى مؤكدا أن "فى ظروف مصر الخاصة تزداد الاتهامات ضد الاحتكار قوة، كما تصبح مساوئ الاستغلال فاضحة، بسبب الفقر الغالب واللا مساواة البشعة فى الثروة"[٥٣].

٣ - تفسير راشد البراوى للتاريخ

• تفتح قوى التاريخ وإعاقتها:

سيحلل هذا القسم الحيرة بين شكلى المذهب الاشتراكى، السلطوى والديمقراطى، فى فكر البراوى السياسى. ومن المسلم به أن البراوى بنى خطابا سلطويا قويا لمذهب الحداثة فى نظريته عن التاريخ، حيث اعتبره عملية عقلنة وتحكم مستمرة ومتزايدة. وكانت العناصر الأساسية للتقدم عنده هى التطور العلمى والنمو الاقتصادى وتزايد التحكم والتنظيم، وعبّر عن هذا التزايد فى العقلنة والتحكم بكلمات تدل على التقدم مثل الإشراف والتنسيق والتوجيه أو التخطيط، فهى تشكل المكونات الأساسية لخطابه الحداثى السلطوى الذى أخذه عن المذهب الاشتراكى السلطوى. غير أن خطابه يحوى أيضا تيارا يعادل الميل السلطوى، وكلاهما يندرج فى نظريته عن التاريخ وفى برنامج الإصلاحى.

كان البراوى أول من أدخل فى مصر المفهوم العلمى عن التاريخ، القائم على فكرة وجود "قوانين" تاريخية كونية محايدة تملى على كل بلد تطوره داخل تاريخ العالم. وكان من شأن قوانين التطور التاريخى الاقتصادية أن جعلت مسألة الحفاظ على الهوية غير ذات موضوع، لأن الشكل الوحيد للهوية الذى يستحق الكفاح للوصول إليه هو الهوية الكونية للحداثة. وغالبا ما يتم تعريف هذا المفهوم باستخدام مصطلحات تقنية واقتصادية. وقد آمن البراوى بأن قوانين التاريخ التى لا تقهر سوف تؤدى فى النهاية إلى هوية كونية حديثة واحدة، يجب أن تكون عالمية ومرنة وبراجماتية برغم تمايزاتها القومية، وإن أى محاولة لمقاومة هذه الصيرورة الطبيعية محاولة رجعية بالضرورة.

إلى حد كبير استمد البراوى مفهومه العام عن التاريخ من التاريخ الأوروبى الغربى، ومن الإيمان المتفائل بالتطور الذى يتضمنه الفكر الماركسى والاشتراكى، فاعتبر التاريخ عملية من التطور المستمر، وتكشُّف جدلى للإمكانيات الإنسانية، بمعنى أن كل مرحلة من مراحل التاريخ

تتجاوزها مرحلة أعلى. فالإقطاع تلتـه الرأسمالية، التى تلتها بدورها، بعد تمرغها فى حضيض الرأسمالية الاحتكارية، المرحلة الاشتراكية. وكان محرك التاريخ فى هذا السيناريو الحداثى التطورى هو التغير التقنى، الذى وصل إلى أعلى مراحله، مؤقتا، فى الرأسمالية الصناعية (٥٤). ومن الناحية الثقافية واكب هذا التطور الاقتصادى بروز أشكال جديدة أعلى للحضارة مع النهضة والتنوير، اللذان يشكلان حدَّين تاريخيين فاصلين عظيمين، وعلامتين على التحول إلى مراحل تقدمية أعلى فى صيرورة تحرر الإنسانية من ظلامية الكنيسة وأصفاد القنانة. وردد البراوى الأسطورة العامة للتنوير، فقال أنها سلاح البرجوازية ضد الحكم المطلق وامتيازات الأرستقراطية وسلطة الكنيسة(٥٥)، وأن الاشتراكيين قد ورثوا النزعة العقلانية وطبقوها فى شكل الاقتصاد المخطط عندما فشلت البرجوازية فى تطوير المجتمع.

اقتبس البراوى أيضا مفهوما حاسما آخر من التفسير الماركسى للتاريخ، وهو أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل التاريخ يحدث عندما تتحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، أو، بكلمات أخرى، حين يتجاوز نمو قوى الإنتاج حدود علاقات الإنتاج. وتنعكس حتمية التطور الاقتصادى فى مفهوم الصراع الدائم بين الطبقات، وبين القوى المؤيدة للتقدم والتطور والقوى التى تقاوم التغيير وتحقُّق التاريخ. ونتيجة هذا الصراع مُقدَّرة سلفا لأن التاريخ يتطور دائما إلى مرحلة أعلى. وبالنسبة للبراوى يعنى هذا أن اشتراكية الدولة ستسود فى النهاية، ولا يبقى سوى السؤال عن كيفية حدوث هذا التحول، هل بثورة شيوعية أم سيهندسه خبراء على نحو ديمقراطى بدرجة أو بأخرى وفقا للنموذج الاشتراكى البريطانى.

ويميز البراوى بين ثلاثة مستويات فى تاريخ العالم، ظهر فيها الصدام بين قوى التقدم والرجعية منذ صعود الرأسمالية فى القرن الثامن عشر. أولها المستوى الاقتصادى حيث تتعارض الرأسمالية المطلقة العنان التى تطورت إلى رأسمال احتكارى فى القرن التاسع عشر مع القوى الديمقراطية التى حاولت تقييدها وتحويلها لمصلحة الخير العام. وعلى المستوى الأيديولوجى يدور الصراع بين قوى النظام والتحكم والتوجيه والعقلانية وقوى الفوضى والاضطراب. أما المستوى الثالث للصراع فيتشكل من صراع القوى الرجعية التى تدعم النزعة القومية مع القوى التقدمية التى تؤيد مبادئ النزعة الدولية أو الأممية international.

ويؤكد هذا التقسيم الثلاثى ميول راشد البراوى الأممية والعالمية. وهو يرى أن النزعة الأممية قد نشأت فى زمن الثورة الفرنسية، التى كانت علامة على خطوة عظمى للأمام فى تقدم الإنسانية، ويدعى أن مبادئ "الحرية الإخاء، المساواة" لا تنطبق فقط على الأمم، كل على حدة، ولكن على المجتمع الدولى أيضا، مؤكدا أن هذه المبادئ يجب أن تنظم العلاقات بين الأمم :

"فالتعاون الدولى إذن إيمان بأن للجنس البشرى غاية هى التقدم والحرية، وعلى كل شعب أن يساهم بما يملك من جهد وقوة فى سبيل إدراكها"[٥٦]. كما أن التطور الاقتصادى، وخصوصا التصنيع والتطور الذى لا يقهر لوسائل الاتصال، سوف يجعل البشرية كلها تتقارب: فهى قد "[قربت البعيد ووحدت الصفوف وألفت القلوب وأوجدت فى العالم رأيا عاما وثقافة عامة ومبادئ عامة]. والحق، أننا فى أشد الحاجة وأمسها إلى تكوين هذا الرأى العام الذى يبحث المسائل والمصالح المشتركة"[٥٧].

وعلى خلاف العقيدة الماركسية أصر البراوى على أن الحروب، لا صراع الطبقات، هى مصدر التحولات العظمى فى التاريخ من مرحلة لأخرى، مشيرا إلى دور الحروب النابوليونية فى نشر مبادئ الثورة الفرنسية فى بقية أوربا. كما آدعى أن الحربين العالميتين تمثلان مراحل مهمة فى تاريخ العالم، حيث شهدتا حل التناقضات الرئيسية للرأسمالية. غير أن محاولات تجاوز حدود الرأسمالية لم تكن جميعا ناجحة. فالفاشية الإيطالية والنازية الألمانية كانتا عند البراوى محاولتين للهرب من فوضى الرأسمالية، وفشلتا بسبب حكمهما الخاطئ على قوى التاريخ. ويفسر البراوى فشل هذه النظم السياسية فى البقاء، برغم تسيد الدولة وتنظيم المجتمع وفقا لخطوط عقلانية وانتشار التعليم وتوجيه الاقتصاد، بإيمان النازيين والفاشيين بقدرة الاستعمار على حل مشكلات السكان، وبتبجيلهم للحرب كتعبير كامل عن الإرادة القومية، وكذلك اعتمادهم على الديكتاتورية والنزعة القومية المتعصبة والعرقية كوسائل للتغلب على المشكلات الاجتماعية - الاقتصادية التى ابتليت بها الأمم الرأسمالية: "أصبحت القومية نوعا من فلسفة للحياة، أو دين مقدس: فبُجّلت الدولة ورُفعت إلى أعلى مكان ... أصبحت الدولة هدفا فى حد ذاتها"[٥٨].

• أهمية الثورة الروسية:

آمن راشد البراوى بأن الاتحاد السوفيتى كان أنجح من ألمانيا وإيطاليا فى تسخير قوى التاريخ للتغلب على التناقضات الرئيسية للعالم الرأسمالى، وكان يمثل بالنسبة له نموذجا يحتذى لبقية العالم من نواح عديدة[٥٩]. وجدير بالاهتمام أن البراوى استخلص قواعد عامة من النموذج السوفيتى. حيث اعتبر بنيته المتأخرة فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين [قبل الثورة البلشفية] شبيهة ببنية العديد من المستعمرات وأشباه المستعمرات الأخرى. وفوق ذلك أضفى البراوى قيمة عالمية على الحلول التى صاغها الاتحاد السوفيتى. فإذا كان الاتحاد السوفيتى رائد تطبيق التخطيط الاقتصادى، وكانت حكومة حزب العمال فى بريطانيا العظمى تتبع نفس المبادئ، ولكن فى ظل قاعدة رأسمالية وديمقراطية، يكون على مصر حتما بوصفها شبه مستعمرة أن تتطلع إلى التخطيط لحل مشكلاتها.

ونجد نظرية التأخر عند البراوى فى تحليله لأصول الثورة الروسية. وهـو يؤكـد بصفـة خاصـة على الدور السلبى للطبقات الحاكمة:

لم يقف الأمر بالطبقات الحاكمة [فى روسيا] عند حد إبقاء الفلاحين فـى حالـة مـن الخضـوع الدائم والتأخر الثقافى والحرمان من كافة الحقوق السياسية، ولكنهم نظراً لأن صالح الأعيـان يقوم على العمل الرخيص والحالات القريبة من العبودية فى القرى، عملوا على عرقلـة تقـدم القوى الإنتاجية للزراعة، ووضعوا العقبات فى سبيل استخدام أساليب أكثر رقيا وتقدما[٦٠].

وقال البراوى أن الاستثمارات الغربيـة الرأسمالية زادت البنيـة الاقتصادية - الاجتماعيـة سوءا. فالاستثمار الأجنبى الذى تم تشجيعه على أساس تميزه بالخبرة الفنية لم يكن قادرا علـى حفـز تطـور حقيقى للبلاد لأنه كان قد دخل بالفعل مرحلة رأس المـال المالى الطفيلية، فأعاد تصدير الأربـاح وزاد العمال فقرا على فقرهم، ولم تنم التجارة بـين الريـف والمدن بشـكل كـاف، وظلت روسيا القيصرية من الناحية الأساسية بلدا مُصـدِّرا للمـواد الخام ومستوردا للمنتجـات الصناعيـة برغـم التصنيع السريع.

ويعتبر البراوى غياب صعود البرجوازيـة أو تـأخره علامـة أخـرى علـى التـأخر. ولم تظهـر البرجوازية على المسرح التاريخى فى روسيا قبل نهاية القرن التاسع عشر، وظلت سلطتها السياسية بعد ذلك محدودة للغاية بسبب سيادة الأرستقراطية الإقطاعيـة المالكـة لـلأرض، وحكـم القيصـر المطلق، وظلامية الكنيسة الأرثوذوكسية. أما المستثمرون الأجانب فتحالفوا مع القيصر واعتمـدوا بشدة على الدولة الروسية وعارضوا الليبرالية فزادوا من إضعاف البرجوازية المحلية [٦١]. ففى عـام ١٩٠٥ حين احتفلت البرجوازية الروسية بأول انتصار حصلت عليـه بـانتزاع أول دسـتور ليـبرالى من الحكومة، وقف الرأسمال الأجنبى إلى جانب معارضيها:

رأى رأس المـال الأجنبـى أن مـن صالحـه تـأييد القيصريـة وأنصارهـا فـى كبـت الآراء الحـرة (هكذا[٦٢]) وتحطيم النظام الدستورى، خوفا من أن انتقال الحكـم إلى أيـدى ممثلـى الشـعب، وبخاصة ممثلى الطبقة الوسطى الوطنية، قد يؤثـر فـى المصـالح الأجنبيـة، ويحـول دون أن تظـل الروسيا مصدر أرباح عالية لأرباب الأموال الأجانب[٦٣].

ويقول البراوى أن الطبقات الوسطى قد أدركت بعد فشل التجربـة الليبراليـة أنهـا يجـب أن توجـه نضالها ضد كل من القيصر والرأسمـال الأجنبى، إلا أن ضعفهـا حـال دون إتبـاع الثـورة الروسـية للنموذج التاريخى للثورات البرجوازية فى إنجلترا وفرنسا، وحلت الحـرب العالميـة الأولى تناقضـات الرأسمالية المتأخرة فى روسيا من خلال التغيير الثورى.

ويظهر البراوى فى وصفه للثورة الروسية كمدافع مخلص عن جهود الدولة فى دعم المركزية،

ويقدم الحكام الشيوعيين الجدد كتجسيد للحداثة، ويمتدح صلابة عزمهم على تنوير المجتمع في كل جوانبه: "[لقد] وضعوا نصب عينيهم هدفا واحدا واضحا وهو قطع الصلة بالماضي بما انطوى عليه من فلسفة سياسية، وأنظمة اقتصادية، وأوضاع اجتماعية، وقيم معنوية وأدبية، وتقاليد ترجع إلى القرون الخالية"(٦٤). وعلى سبيل المثال يتضح تأييد البراوى الكامل للميول المركزية للدولة في إدانته للفترة القصيرة التي سيطر فيها العمال على الصناعة بعد الثورة مباشرة، فيصفها، مقتفيا الزوجين وب، بهدف توضيح الطريقة التي يمكن بها للمصالح الأنانية أن تجعل العمال عاجزين عن الوفاء باحتياجات المجتمع ككل، وكيف أدى إشرافهم على الإنتاج إلى التعسف وانهيار الانضباط، وأن الصناعات التي سيطر عليها العمال عجزت عن تحقيق التنسيق والتخطيط وتوفير النظام. وبالمثل انحدر إنتاج الفلاحين بعد اقتسامهم لأملاك الكولاك (*)، وبالتالي حُرمت المدن من الطعام وانهار الاقتصاد إلى درجة التوقف (٦٥). ويتضح من هذا الوصف أن عناصر التقدم الحاسمة، وهي الإشراف والتنسيق والنظام، بالإضافة للتوجيه – بمعنى التخطيط – تؤدى إلى الفوضى حين تقع في أيدٍ غير مناسبة. وبالنسبة للبراوى كانت الدولة مجبرة في هذه الظروف على تأميم الصناعات، لأن "التأهيل [أي التأميم]"، إلى جانب إدارة احتكارات الأجانب، "كفيل كذلك بتعويد العمال النظام وطاعة الأوامر وتنفيذ القواعد التي ترسمها الدولة لتنظيم الصناعة"(٦٦). أيضا كان التحكم، وهو شرط مسبق للتخطيط، ضروريا في الزراعة (التجميع) والأعمال البنكية والتجارة الأجنبية (التأميم).

غير أن البراوى يدخر طاقته في المديح للفترة التالية لعام ١٩٢٨، حين طُبقت خطط السنوات الخمس، وهي الفترة المعروفة باسم "الاشتراكية في بلد واحد"، حين جرت عقلنة الإنتاج والمجتمع وفقا لأفضل وصفات الزوجين وب في تنظيم المجتمع، باعتباره "آلة هائلة" لها "عجلات ودواليب مسننة وأجزاء مختلفة متعاونة". فحل الإنتاج في خدمة التعاونيات محل الربح كحافز رئيسي، وتخلصت الحياة من الجوانب السلبية للحياة الرأسمالية، خصوصا في طورها الاحتكاري، والتي يذكر منها البراوى التبديد والإسراف واللا مساواة والتأخر [أي التخلف – م] (٦٧). فقد أمّنت الجوسبلان(*) تخطيط الاقتصاد السوفيتي والتنسيق بين إنتاج مختلف البضائع، وتنظيم الإنتاج، مما أدى إلى تحقيق توازن الاستهلاك مع الإنتاج. ويدعى البراوى أن الرأسمالية التي تقوم على الفوضى والقرارات الشخصية قد حل محلها خطة نظمت الإنتاج مثل "سلسلة واحدة متصلة الحلقات"(٦٨)،

(*) الكولاك هم كبار ملاك الأرض في روسيا قبل الثورة (المترجم).

(*) الجوسبلان هي خطة الدولة التنموية، وهي أيضا المؤسسة التي كانت تضع خطط التنمية الخمسية، في الاتحاد السوفيتي (المترجم).

وتم توجيه الجهد الجماعى الجديد للتصنيع، وفى قلبه الصناعة الثقيلة، باعتبار أن التصنيـع هـو قـوة التحديث الرئيسية وتجسيد الاشتراكية. صار الإنتاج الآن قائما على المهارة والعلم والبحـث، كمـا توطد السلام الاجتماعى بسبب ضمان حد أدنى للدخل ومستوى الرعاية الصحية.

وقال البراوى أن إعادة التنظيم الاقتصادى المذكورة انعكسـت فى تحـول سياسـى مـواز لهـا، فأصبحت الديمقراطية الاقتصادية، "بمعنى أن الجماعة كلهـا تشـترك فـى إدارة التنظيـم الاقتصـادى ولصالح أعضائها جميعا"، المبدأ الرئيسى للتنظيم السياسى، وبالتالى يشترك كل الأفراد القادرين فـى الإنتاج وفى الإشراف عليه وتوجيهه (٦٩). ولا تطبـق مبـادئ التخطيـط علـى الاقتصـاد والسياسـة وحدهما، فيجرى أيضا تخطيط وتوجيـه الثقافة والمجتمـع. ونجحـت الخطـط الخمسـية الأولى نجاحـا هـائلا فـاق كـل التوقعـات (٧٠). واتسـاقا مـع المثـل العليـا للاشـتراكية الحكوميـة يـورد الـبراوى إحصائيات شاملة ليثبت تفوق المجتمع السوفيتى المخطط.

• أصول تخلف مصر:

كان البراوى بالاشتراك مع زميله فـى كليـة التجارة محمـد حمـزة عليـش أول مـن كتبـوا مـن المصريين تاريخـا اقتصاديـا شـاملا لمصـر، فـى كتابهمـا "التطـور الاقتصـادى فـى مصـر فـى العصـر الحديث"(٧١)، المنشور عام ١٩٤٤. فالكتب السابقة عن الموضـوع كتبهـا أجـانب مثـل كروشـلى Crouchley (٧٢) وفرانسوا شارلرو François Charles-Roux(٧٣) ممن كانوا يعملون فـى الحكومـة المصرية أو يرتبطون بالشـركات الأجنبيـة فـى مصـر. ولم تكـن دراسـاتهم أيضـا تعنـى بالنظريـة أو التفسير. وكان المصرى الوحيد الآخر الذى كتب فى التاريخ الاقتصادى هـو محمـد فهمـى لهيطـة، الزميل الأكبر لراشد البراوى، ذو نزعة ملكية، فحـرر كتبـا فـى مـدح الملـك فـؤاد الأول(٧٤)، ولم يعكف على أبحاث أكثر جرأة إلا عندما انتهت المَلَكية (٧٥). وفى مجال التاريخ كان المـؤرخ المحـافظ محمد شفيق غربال يهيمن على الدراسات التاريخية الرسمية التى أخرجتها الجامعة (٧٦). وقـد شـجع غربال على الجريتلى على إنجاز بحث تاريخى فى تاريخ مصر الاقتصادى خلال فترة محمد على (٧٧)، ولكنه كتب بنفسه سيرة صغيرة الحجم عن محمد على، امتدحه فيها هو وعائلته، نُشـرت فـى ذات الوقت الذى نشرت فيه دراسة راشـد الـبراوى(٧٨). أمـا المحاولـة الأخـرى الوحيـدة لكتابـة تـاريخ اقتصادى وفقا للتفسير الماركسى فصدرت عن أعضاء فى الحركة الشيوعية مثل أحمد رشدى صالح (أنظر الفصل الرابع).

كان كتاب التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث محاولة من جانب الـبراوى لتطبيـق نظرياته العامة عن التطور على مصر، التى تشكل أيضـا أسـاس اقتراحاتـه التـى عرضهـا فـى فصـل

بعنوان "بعض مشكلات الغد"، الذى أضافه للطبعة الثانية التى نُشرت عام ١٩٤٥ (٧٩). وقد وسع البراوى هذه الأفكار فى أعماله اللاحقة التى كتبها فى أواخر الأربعينات، مع الإشارة لمصدرى أفكاره الأساسيين، وهما الزوجين وب وهارولد لاسكى. ويصرح البراوى فى مقدمة كتابه عن تاريخ مصر الاقتصادى بأن الاقتصاد هو مفتاح نهضة مصر ويهتم بتحليل أسباب استمرار انتشار الفقر والمرض والجهل فى بلاده.

لم يكن توسع الغرب واختراقه للبلاد غير الغربية مدانا فى حد ذاته فى نموذج راشد البراوى الكونى الغربى للتاريخ. وفى واقع الأمر وصف البراوى الوضع الاقتصادى قبل احتلال فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ بأنه مؤسف وراكد ويضاهى وضع أوربا فى العصور الوسطى. فقد تسبب نظام الالتزام فى تأخير التطور الاقتصادى، وأعاقت الفوضى السياسية لأمراء المماليك التجارة، بينما كانت القرى مكتفية ذاتيا ومستقلة. وفى ضوء هذه الظروف يعتبر البراوى الحملة الفرنسية "نقطة تحول فى التاريخ المصرى على المستوى السياسى والاجتماعى والاقتصادى" (٨٠)، فقد أخضعت مصر للمرة الأولى لدولة غربية متنورة، الأمر الذى يشكل حافز نهضتها فى القرن التاسع عشر. فبعدها حاول محمد على (١٨٠٥-١٨٤٨) - الذى يعتبره البراوى مؤسس مصر الحديثة - تقليد الطريقة التى مسح بها علماء الحملة الفرنسية أوضاع مصر ووضعوا خطط تطويرها. غير أن دفاع البراوى عن محمد على يوضح أيضا موقفه المزدوج من أوربا الغربية. فمع أنه يسلم بضرورة تعلُّم البلاد غير الغربية المتأخرة من أوربا حتى تتطور، فإنه يؤكد أن هذه البلاد لا تستطيع أن تقتفى مراحل التطور الأوربية. وبالتالى رفض نقد الرحالة الأجانب لنظام محمد على الاحتكارى، واعتبره نقدا يخدم مصالحهم الخاصة. فلما كانت إنجلترا وفرنسا قد اجتازتا بالفعل الثورة الصناعية عند أربعينات القرن الماضى، فإن تطبيق رأسمالية "دعه يعمل" على مصر لن يكون فى صالح أحد سوى الأمم الأوربية المتطورة. أما نظام الاحتكار فقد مكّن الدولة من إقامة صناعة مصرية ومد الطرق وتطوير التجارة (٨١).

ويؤمن راشد البراوى بأن ما قام به محمد على من تغيير لمصر تحت سيطرة الدولة ثبتت صحته حين أصبحت الدولة عاجزة عن الدفاع عن المصالح المصرية ضد القوى الأجنبية بعد فرض نظام التجارة الحرة عام ١٩٤٠، فقد أصبح الخديويون مثقلون بديون متزايدة برغم النمو الملحوظ للاقتصاد الذى يظهر فى التوسع الكبير فى إنتاج القطن ومد السكك الحديدية وارتفاع مستوى معيشة الفلاحين. ولاشك أن راشد البراوى فى إدانته لمضاربة الغرب المالية بمصر ليس رائدا، بل مقتفيا إلى حد كبير للكتابة التاريخية القومية فى أوائل هذا القرن، واعتبر حفر قناة السويس، مثل هؤلاء القوميين الأوائل، "أعظم كارثة حلت بهذا البلد"، لأنه أدى إلى الاحتلال البريطانى

لمصر[٨٢]. وبالمثل يدعى البراوى أن المحاكم المختلطة قد أقيمت أساسا لحماية أرباح الأجانب الفاحشة. كذلك ليست إدانته لدفع مصر للتخصص فى الإنتاج الزراعى، والقطن أساسا، جديدة. ويقول البراوى أن الاحتلال البريطانى كان النتيجة المنطقية لهذه التطورات الاقتصادية.

إن أصالة راشد البراوى إنما تكمن أساسا فى وصفه الدقيق لهذه التطورات وفى استنتاجاته. فهو يدين دفع مصر للتخصص فى إنتاج القطن لأنه يرى أنها قد فقدت فرصة حاسمة للتصنيع فى نهاية القرن التاسع عشر، وهى فرصة هائلة بقدر هول الفارق بين أن تكون مصر دولة متطورة غنية تقارن بالبلدان الأوربية وأن تكون دولة متأخرة. وبالتالى بقيت مصر واقفة فى منتصف المسافة بين مرحلتى تطور تاريخيتين، بل وانتكست من عدة نواح، كالصناعة. ويقول البراوى أن هذا كان نتيجة لسياسة مقصودة من جانب بريطانيا، التى حالت دون تطور مصر اقتصاديا باستخدام التعريفة الجمركية وأدوات سياسية واقتصادية أخرى، وبالتالى تشوهت بنية مصر الاقتصادية والاجتماعية. فلم يقتصر الأمر على تركز توزيع البشر والمال فى مجال الزراعة، بل ركدت الزراعة أيضا وانتكست من بعض النواحي بسبب التوسع في زراعة القطن على حساب القمح، لدرجة جعلت مصر تستورد المواد الغذائية[٨٣]. كما أحبط الاستثمار الصناعى عمدا بحيث أفلست الصناعات القائمة، وبالتالى كان النمو الصناعى فى فترة معينة بالسالب، وفقدت مصر مهاراتها التقنية[٨٤]. كذلك تقلص التعليم وأعيد توجيهه بهدف تدريب أفراد يصلحون لتولى الوظائف العامة، وظلت القرى متخلفة اجتماعيا واقتصاديا، وزاد هذا الوضع سوءا بسبب عجز استصلاح الأراضى عن مواكبة نمو السكان. أما القطاعات التى جرى تطويرها فكانت تديرها البنوك وشركات الاستثمار والبيوت التجارية وشركات المرافق العامة، الأجنبية جميعا. ومن ذلك يستنتج البراوى أن السياسة البريطانية أعادت تشكيل مصر لمصلحتها الخاصة بتطوير بعض القطاعات الاقتصادية وتثبيط قطاعات أخرى، لتجعل مصر تعتمد كليا على إنتاج القطن والاستثمار الأجنبى[٨٥].

وعند منعطف القرن كانت البنية الاقتصادية التى أقيمت فى مصر تشبه فى قول البراوى الوضع فى روسيا فى ذات الفترة، وهو يربطها بكتاب لينين : "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية". غير أن البراوى أغفل التعرض للفوارق الطبقية المتزايدة فى مصر وتطور العلاقات بين الطبقات المحلية السائدة، وهى الأعيان والبريطانيين، ويذكر فقط، وبشكل عابر، خلق ملكية الأرض الكبيرة وإفقار الفلاحين. ويدعى البراوى، اتساقا مع تصوره لدور الحرب كعامل تغيير، أن الحرب العالمية الأولى كانت علامة على تغير نحو الأفضل، يتمثل فى طبع تقرير لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٨ وتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠. كذلك يعتبر الإصلاح الجمركى عام ١٩٣٠ نقطة

تحول حقيقية لأنه مكّن الدولة من تشجيع الصناعة بشكل فعال وجعل النهضة الاقتصادية فى حيز الإمكان [٨٦]. غير أن الاعتماد المفرط على تصدير القطن حد من إمكانيات حدوث تطور حقيقى. واتضح ذلك فى أزمة الثلاثينات الاقتصادية العالمية التى أصابت مصر بضربة شديدة. كذلك كان إنهاء حقوق الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧ حافزا آخر للتطور الاقتصادي لم تتحقق إمكانياته إلا جزئيا. أما الضرائب فلم يطرأ عليها تعديل يذكر، وبقى عبؤها الأساسى واقعا على كاهل الفقير.

ويرى البراوى أن الحرب العالمية الثانية كانت فرصة حاسمة لتطوير إمكانيات مصر، فمثلما حدث فى الحرب العالمية الأولى، توسعت الصناعات توسعا هائلا وزادت نسبة السكان العاملين بالصناعة ونمت سيطرة الدولة. كذلك بينت الحرب بوضوح لا مزيد عليه عجز النظام السياسى القائم عن الوفاء بمتطلبات هذا الوضع. فينتقد البراوى الحكومة لعدم كبحها لجماح التضخم ولإهمالها مسألة تنظيم توزيع الاحتياجات الأساسية على الفقراء، ولتركها للأرباح تنفلت لحساب الأغنياء. ويعبر البراوى فى الفصل المضاف بعنوان "بعض مشكلات الغد" عن اعتقاده فى ضرورة إحداث تغييرات إذا أريد للنظام أن يستمر، ويحذر من "أن التحول من الحرب إلى السلام يتطلب بغير شك انتباها لعدم حدوث أخطاء يصعب إصلاحها ولا يبدو ولو للحظة أن المسئولين يدركون هذا"[٨٧]. وعلى ذلك يتطلب الأمر إصلاحات أساسية إذا أراد النظام أن ينجح فى إتمام التحول إلى طور تاريخى أعلى.

٤ - برنامج راشد البراوى فى الإصلاح الاجتماعى

• مـدخل:

أصبح راشد البراوى بعد الحرب العالمية الثانية مصلحا اجتماعيا معروفا وشارك فى مناقشات كبرى عن الإصلاح. وفى هذه الفترة تحكم البراوى فى راديكاليته التى عبر عنها فى كتبه الأميل للطابع النظرى، واستطاع أن يكتب فى صحف أكثر احتراما مثل الأهرام ومجلة الفصول الأسبوعية، بفضل التزامه بحدود القانون والامتناع عن الدعوة إلى الإطاحة بالنظام، بغض النظر عن أفكاره الخاصة عن مدى قدرة السراى على تنفيذ الإصلاح.

كان برنامج البراوى يقوم على مفهوم الدولة كعامل للتغيير. فالدولة، بمصطلحات الحداثة، عليها أن تجعل مصر "أكثر توافقا مع روح العصر". والحال أن المذهب الدولتى فى حد ذاته نظرية سياسية محايدة لا يتضمن بالضرورة الإطاحة بالنظام القائم، بل ويجوز تماما من الناحية النظرية أن

ينفذه النظام الملكي ذاته، كما حدث في بروسيا، حيث أعيد تنظيم بنية البلاد الاقتصادية مع الاحتفاظ بالقاعدة الاجتماعية التي تستند إليها طبقة ملاك الأرض[٨٨]. غير أن إمكانية تفسير أطروحات البراوى بهذه الطريقة أمر مشكوك فيه لأن مركز الثقل في نظريته يتجه نحو ضرورة الثورة الجذرية.

ويتأكد الطابع العقلاني لبرنامج البراوى الإصلاحي بخلوه من أية نظرية عن هوية مصر كأمة، وهو الموضوع الذي استعبد الجيل السابق الذي ساند خطاب الأصالة. وكانت المرة الوحيدة التي أشار فيها البراوى إلى سمة قومية، تتعلق بالإسلام. غير أن إشارته كانت بمعنى سلبي، كتحذير من إضفاء أية أهمية اجتماعية أو سياسية عليه [٨٩]. كذلك لم يقدم البراوى أبدا أي تحليل للسمات والبنى الاجتماعية كأمور يجب الإبقاء عليها، على غرار العائلة الممتدة التي آمنت مصر الفتاة بأنها جزء أساسي من نهضة مصر [٩٠]، ولا يظهر الطابع القومي لبرنامجه إلا في القول بأن الإصلاحات هي في الأساس طرق عقلانية لمواجهة الاستعمار. وفي مفهومه المادّوى materialistic التطورى للتاريخ يقتصر تجسيد المسار التقدمي للتاريخ على توالي مراحل أعلى من النظم والمنظمات الاقتصادية. ولما كانت مصر مازالت في مرحلة متأخرة، يكون على الإصلاحات أن تزيل كل السمات التي أعاقت التاريخ، ولهذا السبب احتل التصنيع تلك الأهمية الكبرى في برنامج البراوى الإصلاحي.

• الإصلاح الزراعي:

تنبه البراوى مثل أعضاء جماعة النهضة القومية إلى أن البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي تشكل العقبة الأساسية أمام التحديث، حيث حالت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في الريف دون مشاركة الطبقات الريفية الدنيا في المجتمع، وحرمتهم من التعليم والخدمة الصحية والفرص الاقتصادية. ففي الريف كانت المصائب الكلاسيكية الثلاث في ذلك الوقت، وهي الجهل والفقر والمرض، أكثر بروزا منها في أي مكان آخر. وقدم البراوى في الفصل المضاف لكتابه : "التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث"، برنامجا قصيرا للإصلاح الزراعي يشكل – مع برنامج مريت بطرس غالي – أوائل الكتابات التي أثارت القضية في مصر [٩١]. وفيه يقدم البراوى إحصائيات تكاد تتطابق مع الإحصائيات التي أوردها مريت غالي، وكلاهما يستند إلى إحصائيات وزارة الزراعة في الأربعينات [٩٢].

مساحة الأرض المملوكة	عدد الملاك	مجموع المساحة المملوكة
أقل من فدان	١,٨٦٥,٧٠٢	٧٢٤,١٥٦
١–٥ أفدنة	٥٧٠,٤٤٩	١,١٧١,٣٢١
٥–١٠ أفدنة	٧٥,٦٢٢	٥٧٣,٠٣٨
١٠–٢٠ فدانا	٤١,٤٥٥	٥٥٨,٧٩٠
٢٠–٣٠ فدانا	١١,٩٠٧	٢٧٧,٦٥٤
٣٠–٥٠ فدانا	٩,١٧٩	٣٥٦,٥٢٨
أكثر من ٥٠ فدانا	١٢,١٣٢	٢,١٦٨,٥١٤

غير أن البراوى توصل من هذه الأرقام إلى استنتاجات مختلفة عما توصل إليه مريت غالى. فقد كانت إحصائياته أكثر مأسوية بكثير بسبب إضافة عدد الملاك لها، إذ كشفت بذلك، بالإضافة إلى فقر الريف، عن التفاوت الهائل فى الثروة: فنحو ٠,٨٪ من الملاك يملكون نصف الأرض. ويستنتج البراوى من ذلك استحالة استمرار وضع اللا مساواة هذا حالما يصبح الفلاحون أكثر تعليما ووعيا بهذا الوضع الشنيع، ويناقش بحذر اقتراحات الإصلاح المختلفة، ولكن يبدو أنه كان منحازا لمصادرة الأراضى التى تزيد عن مائة فدان للفرد. وبالنسبة للباقى يقترح إجراءات مساعدة، هي فرض حد أدنى لملكية الأرض وتشجيع التعاونيات الزراعية واستصلاح الأراضى ... إلى آخره.

وقد تعرض البراوى للإصلاح الزراعى مرة ثانية عام ١٩٤٨، فى كتيب صغير بعنوان: "مشكلاتنا الاجتماعية: الفقر، الفلاح، التأميم، العمال"[٩٣]، قدم فيه برنامجه فى الإصلاح الزراعى بتفصيل أكبر، وربطه بجوانب أخرى من برنامجه الإصلاحي الكلى. وفى هذه المرة يجهر البراوى صراحة بانحيازه إلى الإصلاح الزراعى، ويضع حدا أقصى لملكية الأرض قدره ٥٠ فدانا للفرد، ومصادرة ما يزيد على ذلك. وبعد عرض إحصائيات لعام ١٩٤٤، أجرى البراوى الحساب البسيط الآتى لطريقة توزيع الأرض: هناك ١٢,١٣٢ مالكا يملكون إجمالا ٢,٤٣٠,٠٨٤ فدانا [هكذا الرقم فى الأصل – المترجم]، سيجرد كل منهم من الملكية التى تزيد على ٥٠ فدانا. وبطرح ١٢,١٣٢ × ٥٠ = ٦٠٦,٦٠٠ من ٢,٤٣٠,٠٨٤، يتبقى ١,٨٢٣,٤٨٤ فدانا متاحا للتوزيع، يضاف إليهم ٣٠٠ ألف فدان ستستصلح على مدى السنوات الخمس التالية، وأراضى وزارة الأوقاف التى تبلغ ١٨٠ ألف فدان. وبالتالى يمكن توزيع مساحة إجمالية قدرها ٢,٣٠٣,٤٨٤ فدانا، وهو ما يساوى تقريبا نصف مساحة الأراضى الزراعية فى مصر، ومقدارها

٥,٨٧٣,٢٠٦ أفدنة. ويجب أن توزع هذه الأراضى على ثلاثة أرباع مليون شخص من الفئتين الأفقر من ملاك الأرض، خصوصا الذين يملكون أقل من فدانين [٩٤].

ولا يوضح البراوى بدقة كيفية إجراء هذا التوزيع، ولا لماذا اختار رقم ثلاثة أرباع المليون من أفقر ملاك الأراضى لتمليك كل منهم أربعة أفدنة، برغم أنه يسلم بأن عدد من يملكون أقل من فدان يصل وحده إلى ١,٧٩٢,٥٣٠ فردا. ولكن بصرف النظر عن هذا، كان برنامج البراوى فى الإصلاح الزراعى راديكاليا بالمقارنة مع اقتراحات مريت بطرس غالى. فخطته تعنى توزيع ما يزيد على مليونى فدان خلال سنوات قليلة، بينما لا تحدد خطة مريت غالى جديا مساحة الأرض المتاحة للتوزيع على الفئات الأفقر من ملاك الأرض ولا تضع جدولا زمنيا، ولم يكن موقفها محددا تجاه أى جزء من أراضى الإصلاح عدا استصلاح الأراضى، الذى يوفر ما يزيد قليلا على مليون فدان، ويحتاج إلى عقود من الزمن لتنفيذه.

وعلى غرار اقتراحات الزوجين وب الإصلاحية، لم يكن دافع راشد البراوى لاقتراح الإصلاح الزراعى هو العدالة الاجتماعية، برغم الأهمية الأكيدة لقضية الإصلاح الاجتماعى. فبدلا من ذلك يبدو أن البراوى يستلهم مُثُل تحديث المجتمع، وهو ما يتضح من تكراره الدائم لمقولتى الكفاءة واقتصاديات الحجم الكبير، والتى تحتل مكانة مركزية فى عمله. فهو يؤكد مثلا على أهمية مأسسة الخبرة فى لجان فى وزارة الزراعة، وينسب القيمة العقلانية للخبرة إلى الأسس الموضوعية التى يقوم عليها قرار مبنى على إحصائيات محايدة. وبنفس اللهجة كان التحسين التقنى هو المبرر العقلانى للإصلاح الزراعى، فقد آمن البراوى بأن مخاطر تفتت الأرض الزراعية وعدم كفاءة القطع الصغيرة اقتصاديا، سوف تتغلب عليها التعاونيات بتجميع قطع الأرض الصغيرة فى تعاونيات زراعية كبيرة وفقا للنموذج السوفيتى الروسى (وأسقط مطلب تأميم الأرض ليكون إصلاحه مقبولا من جانب الطبقات الوسطى). فالمساحات ذات الخمسة أفدنة، بعد ضمها معا لتكوين مساحات تبلغ الواحدة منها ألف فدان سوف يتم التعامل معها كوحدة واحدة، الأمر الذى سيسمح باستخدام أحدث الآلات وأكثر أشكال التنظيم كفاءة، كما فى المصنع، وستوفر لها الدولة المساكن والمستشفيات والمدارس. كذلك يعتبر البراوى المزرعة التعاونية فرصة ممتازة لإكساب أعضائها خبرة فى الإجراءات الديمقراطية، لأنهم سيحملون على عاتقهم مسئولية الإدارة واختيار مجلس إدارتهم، ويضيف أنه "إذا كان الفلاح لا يهتم بالتدقيق فى اختيار عضو النواب أو الشيوخ، فإنه سيدقق كثيرا فى اختيار أقرب الناس اتصالا بحياته اليومية والعادية"[٩٥].

وفى عام ١٩٥١ عاد البراوى مرة أخرى لمسألة الإصلاح الزراعى، والغريب أنه لم يقدم فى تلك المرة اقتراحه الخاص، وإنما ذكر اقتراحات مريت غالى الأقل راديكالية بكثير[٩٦]. وفى ذلك الوقت كان الإصلاح الزراعى قد جذب اهتمام الأمم المتحدة وحكومة حزب العمال، وساهم

وصف دورين وارينر Doreen Warriner المثير لفقر مصر في كتابها: "الأرض والفقر في الشرق الأوسط" [٩٧]، مساهمة كبيرة في وضع الإصلاح الزراعي على جدول الأعمال السياسي للبلدان الغربية، خصوصا خلال الحرب الباردة. وكانت أطروحتها الرئيسية – مثل أطروحات جميع المصريين ذوى التوجه الإصلاحي – أن مصر قد أصبحت بلدا يعاني من الانفجار السكاني، حيث بدأ نمو السكان بعد الحرب العالمية الأولى يفوق نمو الإنتاج الزراعي. ففي الفترة من ١٩٢٤ أو ١٩٢٨ إلى ١٩٤٠ كان الإنتاج الزراعي يلاحق بالكاد زيادة السكان، ثم بدأ الإنتاج الزراعي للفرد في التدني. كما تراجع مستوى المعيشة خلال أزمة الثلاثينات بسبب هبوط قيمة المنتجات الزراعية وتزايد تكلفة المعيشة.

وتوصلت دورين وارينر باستخدام أرقام كليلاند W. Cleland [٩٨]، إلى أن الحفاظ على الحجم الجارى للإنتاج لا يحتاج إلا خُمس قوة العمل المتوفرة، فيمكن أن نقتطع مليوني عامل زراعي وخمسة ملايين من سكان الريف دون أن يتراجع الإنتاج، فإذا أُدخلت الميكنة، سيستطيع عشر فلاحي مصر القيام بذات العمل. ويزداد وضوح الفقر في الريف بفضل عدم المساواة في توزيع الأرض، وهو ما يتضح من خلال مجموعة من الإحصائيات. وتصف دورين وارينر كيف أن هبوط الدخل الحقيقي للفرد وتزايد تكاليف المعيشة وبؤس السكن أدى إلى نقص التغذية والمرض وجعل حياة الفلاح "جحيما لا يطاق" و"دركا أخلاقيا" [٩٩].

وتشبه حلول دورين وارينر الحلول التي طرحها البراوى: استصلاح الأراضي والتصنيع، وقبل ذلك الإصلاح الزراعي. لأن تدعيم السوق الداخلي، وهو شرط أساسي للتصنيع، يعتمد على الإصلاح الزراعي: "من وجهة نظر الحكومة فإن القيام بإصلاح ملكية الأرض أسهل في مصر منه في أي بلد آخر ... ولكن ما من بلد يفوق مصر في العقبات السياسية، فباشواتها، وهم لوردات قطن ورجال أعمال يسيطرون على ثروات كبيرة، يضعون البلاد في قبضتهم ويعارضون تماما أى أجراء يمكن أن يرفع مستوى المزارعين" [١٠٠]. ولاشك أن كتاب دورين وارينر بتأثيره الواسع النطاق، والذى يشترك مع البراوى في الأصول الفكرية، قد دعم في مصر وبلاد أخرى الذهنية الأيديولوجية العقلانية التي دافعت عن الإصلاح الزراعي في الأربعينات والخمسينات.

• *التخطيط والتحديث:*

يحتل التخطيط مكانة محورية في فلسفة راشد البراوى. فقد آمن بأنه، إلى جانب كونه أداة لإدماج السكان في بنية سياسية واقتصادية جديدة، يعد الوسيلة الوحيدة لضمان الاستقلال عن الاستعمار، وبالتالى تحقيق التطور الاقتصادى. كما أنه، بعيدا عن هذه الاعتبارات السياسية، يمتلك قيمة أيديولوجية عالية، ليس فقط لأنه يشكل مع التصنيع طريقة لتوليد الثروة والحصول على

الاستقلال، ولكن لأنه يشكل أيضا العمود الفقرى لأيديولوجية التحديث:

الصناعة من أكبر الدوافع على التخلص من الآراء والنظم العتيقة، وتحمل فى طياتها عناصر الجرأة والعمل على مسايرة التقدم، وتقضى على أمراض اجتماعية خطيرة منها المحسوبية والرشوة وفساد الإدارة والإسراف والخمول، بل إنها لتحفزنا إلى إصدار التشريعات الاجتماعية لرفع مستوى الطبقات، والقيام بالإصلاحات اللازمة فى النواحى الاجتماعية وغيرها(١٠١).

وكما أوضحنا سابقا، يعطى البراوى الدولة دورا مركزيا فى حفز التصنيع والتحديث، ويرى أن عليها أن توفر للصناعة الائتمان الضرورى وتحميها من المنافسة الأجنبية وتحفز التصدير والتعدين وتنسق بين المشروعات المختلفة، وتبنى أيضا البنية التحتية الضرورية. وسوف تقوم بذلك لجان خاصة تقدم النصح للحكومة بشأن الإجراءات السياسية، وترسم الخطط الخمسية. ويتمثل الوضع النموذجى فى إشراف الحكومة الدائم على التصنيع، وحفز الصناعات الأكثر أهمية والتأكد من أنها تطبق أكثر التقنيات تقدما. وعلى الدولة أيضا أن تمصِّر الصناعات الأجنبية، بفرض معدل أسرع فى تمصير مجالس الإدارة والكوادر التقنية والعمالة، وبعدم مد الامتيازات، وتشجيع المصريين على شراء الأسهم الأجنبية (١٠٢).

ويعتبر البراوى التأميم وسيلة أخرى أساسية لتحقيق الإشراف على الصناعات الأساسية وعقلنة الاقتصاد، ويورد أمثلة تدعم رأيه، مثل تأميم بنك إنجلترا وصناعات الحديد والصلب البريطانية. وهو يعتبر التأميم مرحلة جديدة للتقدم الاقتصادى تتجاوز الطور الاحتكارى للرأسمالية، وذلك لعدة أسباب، أولها أنه يلغى المنافسة بين الشركات، وبالتالى يُسقط الحرب التى تنتهى إليها المنافسة، وثانيها أنه يسخر الإنتاج للحاجات الوطنية بدلا من الحاجات الخاصة، وثالثها أنه يضمن استخدام أحدث التقنيات، كما أنه، رابعا، يتيح التخلص من الأزمات الاقتصادية الدورية، لأن الدولة ستحل بذلك تناقضات الرأسمالية. وأخيرا سيؤمن التأميم سيادة البلاد. ويختتم البراوى حججه بملاحظة تحذيرية تقول أن الاحتكاريين وكبار ملاك الأرض وأصحاب المصالح المالية وكبار الصناعيين هم الذين تحالفوا مع النازيين الألمان (١٠٣).

أما على مستوى السياسات اليومية الأكثر عملية، فيوبخ البراوى الحكومة باستمرار على عدم إتباع سياسة قائمة على التخطيط، ويوضح، كمثال، كيف أن الحكومة أقرت عام ١٩٤٦ خطة خمسية تستثمر ٢٦,٢ مليون جنيه مصرى فى البنية التحتية والصحة والإسكان، ولم تنفق الأموال المخصصة فى هذه المشروعات. ويُرجع البراوى فشلها إلى الافتقار إلى التنسيق والتخطيط الداخلى، فهى لم تضع أهدافا واضحة ولم تحدد وسائل تحقيقها، لأن الخطة لم تقم على دراسة

شاملة[١٠٤]. أما مشروع البراوى المدلل، فهو توسيع صلاحيات البنك الصناعى، الذى أسس عام ١٩٤٧ لحفز التصنيع على نطاق واسع، ولكن بغير الإمكانيات المالية الكافية. فقد آمن البراوى بأن البنك الصناعى، كمؤسسة شبه حكومية، هو أهم أداة لتنفيذ سياسة صناعية مستقلة، لأن بنك مصر كان تحالفه مع المصالح الاستعمارية الأجنبية وثيقا، وبالتالى لا يستطيع أن يضطلع بهذه المهمة وكان على البراوى أن يغير كل هذا حينما دخل مواقع السلطة بعد ثورة يوليو.

٥- برنامج راشد البراوى فى الإصلاح السياسى

• الديمقراطية والحداثة:

نشر راشد البراوى كتيبه المشهور "آراء حرة" قبل الانتخابات العامة الأخيرة فى مصر، التى أجريت فى ديسمبر ١٩٤٩. وكانت مصر قد مَّرت وقت نشره بسلسلة طويلة من الأزمات؛ ففى شئونها الخارجية لم يحدث أى تقدم فى مفاوضاتها من أجل الاستقلال. وفى الداخل فقدت أحزاب الأقلية، مثل الأحرار الدستوريين والسعديين، التى حكمت مصر منذ إقالة حكومة الوفد عام ١٩٤٤، ولاء السكان، وقررت بالتالى أن تنقذ النظام القديم بالسماح لحزب الوفد بالفوز فى الانتخابات العامة، وهو الحزب الذى يمثل عند كل المثقفين المؤيدين للحركة الوطنية العريضة والمنزعجين من الوضع المنذر بالثورة الفرصة الأخيرة للتغيير الديمقراطى الشرعى.

كتب البراوى "آراء حرة" بنية تنبيه الوفد إلى ضرورة إقامة دولة الرفاهية إذا أراد النجاة من الثورة، أما من الناحية الفكرية فكان الكتيب قائما على أفكار هارولد لاسكى الأساسية الواردة فى كتاب "قواعد السياسة"، مع تكييفها مع الوضع القائم فى مصر عام ١٩٤٩. فالكتيب يؤكد على حقوق المواطنين فى علاقتهم بالدولة، ويعين حدود مسئولية الدولة أمام مواطنيها. ويفصح هذا العمل – ومعه المقالات التى نشرت آنذاك، خصوصا تلك المنشورة فى الفصول والأهرام[١٠٥]– عن التأثير المضمر للتيار الديمقراطى فى الاشتراكية البريطانية على البراوى. غير أن هذا التأثير كثيرا ما كانت تكبحه مباشرة نزعتا الحداثة والعقلنة اللتان تنتميان إلى النزعة السلطوية فى حزب العمال.

يبدأ البراوى كتيبه بوضع تعريف للديمقراطية، والغريب أن العناصر الثلاثة التى يعتبرها مبادئ الديمقراطية الأساسية أميل لأن تشكل تعريفا للحداثة لا للديمقراطية. فالعنصر الأول، المقدم على الجميع، هو ضمان السعادة، التى تعتبر بنفس القدر علامة على التقدم وعلى المعيشة الطيبة حقا. فمثلا يعتبر البراوى العلاج فى المستشفيات علامة على التقدم لأنه يعبر عن اهتمام الدولة بمواطنيها. ولنفس الأسباب يطرح البراوى الضمان الاجتماعى والتعليم الإجبارى والمنافع العامة

كأفكار عامة، وليس كسياسات عينية لها برنامج محدد.

أما السـمة الثانيـة للديمقراطيـة فهـى المسـاواة بين كـل المواطنين، التـى يعرفهـا باسـتخدام مصطلحات الاشتراكية الديمقراطية، أى المساواة المضمونة فى الفرص. أيضا طُرح هـذا المصطلح كتجريد يعبر عن أحد جوانب الحداثة ويرمى إلى القضاء على القيم والتقاليد القائمة.. فمثلا ينطبق مبدأ المساواة فى الفرص على الجنسين. ويشدد البراوى فى تناول هذا المبدأ على مضمونه الإنتاجى إلى جانب العدالـة والحقـوق الأساسـية. فالعمل الأنثوى ضـرورى لبنـاء أمـة مسـتقلة. وفـى كـل الأحوال تتجه القوة الدافعة للحجج الأساسية ضد التقاليد التى يرفضها البراوى علـى أسـاس أنهـا رجعية ومعيقة للتقدم، ومن الأمثلة التى يقدمها البراوى للنظم التقليدية نظام الالـتزام الـذى حلـت محله أدوات أكثر تطورا فى اقتطـاع الضرائـب والإدارة [١٠٦]. ويـرى البراوى بنفـس اللهجـة أن الإصلاح يجب أن يطبق على مجالات أخرى من مجالات الحياة : "تلك كـانت تقـاليد اقتضـت سـنة التطور أن تزول، فهل يراد بنا العودة إليها. إن من أكبر الأخطاء أن نحارب كـل رأى جديـد تحـت ستار التقـاليد، بينمـا الواجـب أن ينـاقش علـى أسـاس مـن العلـم والرغبـة فـى الكشـف عـن الحقيقة" [١٠٧]. وعلى هذا النحو تخترق المساواة، كشىء مجرد، المقولات التقليدية.

وأخيرا، تمثل الحرية المفهوم الأساسى الثالث للديمقراطية عند البراوى. وهو يعرف الحريـة فـى مفهومها المجرد بأنها حرية العمل والحركة والتعبير والسماح للمرء بتكوين حزب سياسـى وطباعـة ما يشاء. غير أن هذه الحريـة تتحـدد بتبعيتهـا لمصلحـة الجماعـة والسـعادة العامـة والرفاهيـة [١٠٨]. والمنفعة الاجتماعية الجماعية هـى معيـار تقريـر الحـدود التى لا يجب أن تتجاوزهـا الحريـة. ومـن الواضح أن عناصر الديمقراطية الثلاثة هذه تتأسس جميعا على حق المواطنين فى قيام مجتمع حديـث، يتمتعون فيه بالحرية فى مطالبة الدولة بتبرير سياساتها وشرح أهدافها. وهى ليست حقوقا ثابتة ولا خالدة، فهى تتغير مع الزمن وتقبل التكيف مع أوضاع جديدة، فيجب أن تُعـدل "وفقـا لمقتضيـات الزمان"، ولكنها حين تحوز القبول العام، يجـب أن ندافـع عنهـا حتـى نقيـم نظامـا عقلانيـا قانونيـا. ويقول البراوى أن الغرض من هذه الحقوق هو تحقيق السعادة [١٠٨].

ومن ثم فتصور راشد البراوى للديمقراطية مشروط فـى مجملـه. فهـو يعتـبر المناقشـة العقلانيـة وسيلة مهمة لتربية الناس على المواقف الحديثة، ويعتـبر الحقـوق الأسـاسـية ضـرورة لوضـع حـدود للقمع (فهو يدافع مثلا عـن حريـة الصحافـة، ويسـمح بحريـة تنظيـم الأحـزاب السياسـية، ويعتـبر الفصل بين السلطات مسـألة أساسية، وبالتالى يؤمن بـأن تحويـل السـلطة إلى البرلمـان بجعـل الـوزراء مسئولين أمامه مسألة حيوية) [١١٠]. ومع ذلك يجعل البراوى الديمقراطية مشروطة بـالتقدم المـادى. وتزداد هذه الفكرة الأصلية بروزا بفعل أفكـار أخـرى، وهـى تزايـد أهميـة دور الدولـة، وتطبيـق مشروعات على نطاق واسع مثل الإصلاح الزراعى وبرنامج التصنيع الواسع النطاق، وإقامة دولـة

الرفاهية أيضا. وفي ضوء ذلك يدافع البراوى عن الحق فى التعليم الذى قال بـه لاسكى، كشـرط ضرورى لتحويـل أى شـخص إلى "عضـو نـافع فـى الجماعـة"، ومواطـن واع سياسـيا وديمقراطى النزعة. فالتعليم سيخلق "رأيا عاما متنورا ومستنيرا"، غير أن الغرض من توفيره، وهو إقامـة "أكبر دعامة من دعامات الهدوء والاستقرار"، إنما يُخضع الديمقراطية والحرية إلى مفهوم الحداثة الجماعى الذى يقول به البراوى (١١١).

ولعل أكثر فصول الكتيب كشفا عن أفكار البراوى هو الفصل المخصص للنظـام الحزبـى فـى مصر، خصوصا عند مقارنته بأفكـار مريـت غـالى فـى الموضـوع. فكلاهمـا ينتقـد النظـام البرلمانى المصرى لأنه غير عقلانى، نظرا لأن السياسات الحزبية لا تقوم علـى برامـج سياسـية تمنـح المواطـن فرصة القيام باختيار عقلانى. غير أنهما يختلفان فى تعريف السياسة والغرض مـن النظـام السياسـى القائم على البرامج. فيعتقد مريت غالى أن إنقاذ النظـام البرلمـانى سـيتحقق إذا أقيمـت الانتخابـات علـى أسـاس البـرامج السياسـية والمناقشـات العقلانيـة بـين الأحـزاب (١١٢). أمـا البـراوى فيعـرِّف السياسة، مقتفيا هارولد لاسكى، بأنها وسيلة "لخلق الظروف التى تجعل كل فرد يبرز أسمى ما لديـه من قوى ومواهب لتحقيق الخير العام أو السعادة المشتركة للجميع". وعلـى السياسـة الليبراليـة أن تتجه إلى الإصلاح إذا أرادت أن تبقى وتنجح. وعليها أيضا أن توضـح ما هى الطبقات والطوائـف المختلفة الموجودة فى المجتمع وما هى المصالح المختلفة التى تمثلها. وبنـاء علـى القـول بـأن الشـعب يختار بطريقة عقلانية، وأن الأحزاب السياسية عقلانية أيضـا، يـرى البـراوى أن هـذه هـى الطريقـة الوحيدة لتحقيق التقدم، ويقارن – مستخدما المجاز الذى يعتبر المجتمـع كائنـا عضويـا – الأحـزاب السياسية بالأجسام الحية التى يجب أن تنمو وتتكيف مع ضرورات العصر إذا أرادت الحياة(١١٣).

ويتمثل الحل الذى يطرحه البراوى فى تحويل التنظيمات السياسية القائمة إلى أحزاب سياسـية حقيقية، لها لجنة تصمم البرامج، وجهاز تنفيذى يديرها بشكل يومى وفـروع إقليميـة مشـكَّلة مـن أعضاء يدفعون اشتراكات. ويجب أن تُعلن قوائم مرشحى الحـزب للبرلمـان، وأن تُجـرى مناقشـات منتظمة حول القضايا الوطنية الكبرى. فبذلك وحده ستتمكن الأحـزاب مـن التعبيـر عـن المشـاعر السائدة فى البلد وتحقق التقدم. وجديـر بالاهتمـام أن البـراوى شـرح نظريتـه فـى التعـدد الحزبـى والتقدم فى الفصول؛ المجلة الشهرية لجماعة النهضة القومية. ففى مقالـه فيهـا يقـدم حـزب العمـال البريطانى كأهم نموذج للحزب الديمقراطى الناجح فى التكيف مع الأزمنة المختلفة، ويقول أن فـوز الحزب فى انتخابات عام ١٩٤٥ يرجع إلى امتلاكه لبرنامج تقدمى يقـوم علـى أفكـار سـدنى وب عن الحد القومى الأدنى، الذى تتمثل مفاهيمه الأساسية فـى التـأميم وقيـام الدولـة بتنظيـم الإنتـاج والإصلاح الضريبى، الذى يستند إلى نظرية "الريع"، وخصوصا فكرة "امتصاص الثروة الفائضـة". ويدعى بالإضافة إلى ذلك أن خطة بفردج تشكل القسم الآخر من البرنامج الذى ساهم فى تحقيـق

الانتصار الانتخابى لحزب العمال. ويقول البراوى أن ديمومة التقدم فى النظام الديمقراطى العقلانى تتضح من إعلان الحزب التورى Tory أنه لن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء ولن يلغى أغلبية الإصلاحات إذا فاز فى الانتخابات التالية، ويضيف إن الإمكانية الواقعية لخسارة حزب العمال للانتخابات تضمن أن الديمقراطية يمكن أن تحقق كلا من الاستقرار والتقدم (١١٤).

الخـــــلاصة

مساهمة راشد البراوى فى خطاب الحداثة

أصبح راشد البراوى خلال النصف الثانى من الأربعينات واحدا من كبار ممثلى خطاب الحداثة، ودخلت من خلال أعماله مفاهيم جديدة تبرز الفكرة القائلة بأن مصر يجب أن تصبح جزءا من العالم الحديث وأنها تستطيع أن تحقق ذلك. وأكد على كونية المفاهيم الغربية من حيث الأساس. والحال أن هذه المفاهيم برغم صياغتها بمصطلحات تكنوقراطية محايدة، تقوم على مفهوم علمانى غربى للتاريخ، يعكس الإيمان بالتقدم المستمر، الذى تعبر عنه كفاءة العلم، والسيطرة المتزايدة دوما على الطبيعة والناس، وقوة النمو الاقتصادى. ويكمن تماسك هذه الأيديولوجيا البديلة فى تحليلها للمجتمع كوحدة اقتصادية خصوصا. وتَحِل مصطلحات الكفاءة والعقلانية محل مصطلحات الهوية والثقافة فى تحليل السياسة، كما يتضمن خطاب الحداثة، كالعادة، إدانة للتبديد والإسراف والتأخر، وتمجيدا للتنظيم والتنسيق والتوازن والإشراف، وقبلها جميعا: التخطيط (ويسميه البراوى التوجيه)، الذى يتضمن كلا من السيطرة والتوجيه. وكما سنرى لاحقا، وجد صعود التكنوقراطية فى الخمسينات، كأحد الاتجاهات السائدة فى أيديولوجيا الحداثة، تعبيرا عنه فى إدخال مصطلح الترشيد الذى يتضمن معنى الإرشاد بشكل أقوى من مصطلح التوجيه الذى يشبهه.

وقد اكتسبت هذه الكلمات قيمتها من قيام البراوى بربطها بمصائب مصر الثلاث، وهى الفقر والمرض والجهل. فالحجة الأساسية التى تتخلل جميع أعماله هى أن الدولة المستقلة القوية وحدها هى التى تستطيع أن تطبق سياسة التخطيط وتقضى على هذه المصائب التى جعلت من مصر بلدا متأخرا. وزادت قوة جاذبية أيديولوجية برنامج التحديث الدولتى، بفعل قدرتها على إدماج السكان فى دولة الرفاهية التى تمثل مرحلة أعلى فى التاريخ، يجب أن تحل محل المرحلة التاريخية الرأسمالية الاستعمارية المتعفنة التى ترتبط بها المصائب الثلاث.

هوامش الفصل الثالث

١- راشد البراوى: حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).

٢- تم الحصول على المعلومات البيليوجرافية من سجلات جامعة القاهرة ومن حوار أجرى مع صلاح الدين نامق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.

٣- نشرتها عام ١٩٤٨ مكتبة النهضة المصرية التى نشرت معظم كتابات راشد البراوى.

٤- كانت مجلة "الاقتصاد والاجتماع" المجلة الرسمية لكلية التجارة، وكتب فيها، إلى جانب راشد البراوى وغيره من الاقتصاديين الإصلاحيين الشباب مثل عبد الرازق حسن، شخصيات أكبر مكانة مثل محمد فهمى لهيطة. أنظر هذه المقالات عن الإصلاح فى العددين ١١ و١٢ من "الاقتصاد والاجتماع"، ١٩٤٥.

٥- بالاشتراك مع محمد حمزة عليش (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥).

٦- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥).

٧- الجزأين الأول والثانى (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧). (استكمل البراوى عمله بترجمة الجزء الثالث الذى صدر أيضا عن مكتبة النهضة المصرية – المترجم).

٨- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦).

٩- بعنوان : التفسير الاشتراكى للتاريخ، مختارات من فريدريك إنجلز، ترجمة وتقديم راشد البراوى (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧).

١٠- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠). وعنوانه الأصلى: A. Bonné, State and Economics in the Middle East. A Society in Transition.

١١- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦).

١٢- ١٩٥١؛ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦).

١٣- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).

١٤- بالاشتراك مع على دلاور (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨).

١٥- (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).

١٦- حوار شخصى مع صلاح الدين نامق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.

١٧- نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥). وكذلك : الطريق إلى السلام، بحث فى تنظيم العلاقات الدولية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).

١٨- مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥)؛ الكتلة الإسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢)؛ حرب البترول فى الشرق الأوسط (تحرير راشد البراوى)، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨)؛ دراسات فى شئون واقتصاديات الشرق الأوسط (تحرير راشد البراوى)، (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١).

١٩- W.H. Greenleaf, "Laski and British Socialism", History of Political Thought 2 (1981): 577.

٢٠- يعتقد لويس عوض أن هارولد لاسكى والماركسية هما القوتان اللتان آثرتا فى راشد البراوى: "يصعب تحديد ماذا أراد راشد البراوى، الداعية الاقتصادى، فبينما ترجم رأس المال، دافع عن هارولد لاسكى ودولة الرفاهية": Lois Awad, "Cultural Intellectual Development in Egypt since 1952", Egypt Since the Revolution, ed. P.J. Vatikiotis (London, George Allen and Unwin, 1968): 154

٢١- E.J. Hobsbawm, Laboring Men, Studies in the History of Labour (London: Weiden feld and Nicolson, 1964): 252-55. And Peter Wittig, Der Englische Weg zum Sozialismus. Die Fabier und ihre Bendeutung für die Labour Party und die Englische Politik (Berlin: Duncker und Humbolt, 1982): 252. See also Peter Beiharz, Labour's Utopias. Bolshevism, Fabianism, Social Democracy (London: Routledge, 1992): 51-92.

٢٢- W.H. Green leaf, The British Political Tradition, vol. I (London: Menthuen, 1983): 248 and 252.

٢٣- Cited in Wittig, Weg 90.

٢٤- Ibid., 166.

٢٥- Ibid., 141.

٢٦- Ibid., 215-19.

٢٧- Ibid., 161.

٢٨- Ibid., 277.

٢٩- Ibid., 202.

٣٠- Ibid., 176.

٣١- للإطلاع على تحليل لنظريتى الريع، الريكاردية والفابية، أنظر: Ibid., 135-38؛ وكذلك: A.M. Briar, Fabian Socialism and English Politics 1884-1918 (Cambridge: Cambridge University press, 1966) 29-47.

٣٢- أنظر المقدمة التى كتبها راشد البراوى لترجمته للجزء الأول من رأس المال. وللإطلاع على ترجمة إنجليزية لهذه المقدمة، ومعلومات أخرى عن ترجمات رأس المال إلى العربية، أنظر: Stefen Wild, "Das Kapital in Arabischer Übersetzung", Festgabe für H. Wehr (Weisbaden: Otto Harrassawitz, 1969). وللإطلاع على تحليل راشد البراوى للماركسية، أنظر: البراوى، نظام ٢٢-٤٩.

٣٣- نفسه، ١٠٣.

٣٤- نفسه، ١٢٢.

٣٥- Sidney and Beatrice Webb, Soviet Communism: A New Civilization (London, New York: Longmans, 1935).

٣٦- يشير راشد البراوى فى كتابه "مشروعات السنوات الخمس" إلى الأعمال الآتية عن الاتحاد السوفيتى: Maurice Dobb, Soviet Planning and Labour in Peace and War (1942); Christopher Hill, Lenin and the Russian Revolution (1947); ومجموعة مقالات، فى كتاب: G.D.H. Cole, ed., Our Soviet Alley (1945).

٣٧- (London: George Allen and Unwin, 1925).

٣٨- البراوى ، آراء حرة. وتتناول فقرة "الديمقراطية والحداثة" من هذا الفصل محتوى هذا الكتيب وعلاقته بكتاب لاسكى.

٣٩- Laski, Grammar 55-56.

٤٠- Ibid., 23-47.

٤١- Ibid., 72 and 82.

٤٢- Ibid., 88.

٤٣- José Harris. William Beveridge. A Biography (Oxford: Clarendon press, 1977) 374-15. ؛ أنظر أيضا: Harriet Jones, "Beveridge's Trojan Horse", History Today (1992): 44-49.

٤٤- Jones, op. cit., 326-28.

٤٥- مقابلة شخصية مع عبد الرازق حسن في ٢ أكتوبر ١٩٨٩. (وقد نُشرت ترجمة كاملة لخطة بفردج في مجلة الشئون الاجتماعية الحكومية آنذاك - المترجم).

٤٦- البراوى، نظام ١٤٧-٨١.

٤٧- K.O. Morgan, Labour in Power, 1945-51 (Oxford: Clarendon Press, 1984) 95.

٤٨- Ibid., 97-108.

٤٩- ف. أ. لينين، الاستعمار أعلى مراحل الراسمالية.

٥٠- للإطلاع على نقد لنظرية لينين عن الاستعمار، أنظر: B. Warrden, "About-Turn: Lenin's Imperialism", Imperialism Pioneer of Capitalism, Chapter Three (London: Verso, 1980) 48-83.

٥١- نقلا بتصرف عن الترجمة العربية الصادرة في موسكو: لينين، المختارات في ثلاثة مجلدات، المجلد١، الجزء٢ (موسكو : دار التقدم، ١٩٧٦) ٤٠٤ - المترجم.

٥٢- نفسه، ٤٠٧ (بتصرف) - المترجم.

٥٣- A.A. EL-Gritly, "The Structure of Modern Industry in Egypt", L'Egypte Contemporaine 38 (1948) 525-27.

٥٤- البراوى، نظام ٢٢-٧٤.

٥٥- البراوى، تفسير ١-١٨؛ البراوى، طريق ٩-١١، ٢٨-٢٩.

٥٦- البراوى، طريق ٧٩.

٥٧- نفسه ٨٠. (يلاحظ أن الجزء الواقع بين القوسين المربعين نقلـه البراوى عن حسين كامل سليم: تاريخ أوربا الاقتصادى في القرن التاسع عشر، ص٢٥٢ - م).

٥٨- للإطلاع على تحليل راشد البراوى، أنظر : البراوى، نحو ١٤١-٥٧، بالإضافة إلى : البراوى، طريق ١٠٨-٩، ١٦٢-٩.

٥٩- البراوى، مشروعات ١١.

٦٠- نفسه ٢٨. (هنا ينقل البراوى عن: H. Johnson, The Socialist Sixth of the World, P. 92 : المترجم).

٦١- نفسه ٢٩-٥٩.

٦٢- جدير بالذكر أن البراوى كتب كتيبا بنفس العنوان: "آراء حرة"، عام ١٩٤٩.

٦٣- البراوى، مشروعات ٦٠.

٦٤- نفسه ٦٤.

٦٥- نفسه ٨٤-٩٦.

٦٦- نفسه ١٠٦.

٦٧- نفسه ١٩٩.

٦٨- نفسه ١٩٦.

٦٩- نفسه ٧٢-٧٣.

٧٠- نفسه ٢٢٨-٥٦.

٧١- يعتبر المؤرخ الاقتصادى المصرى على بركـات كتـاب "التطور الاقتصـادى فى مصـر فى العصـر الحديث" واحدا من أوائل الأعمال التحليلية الاقتصادية التاريخية [فى مصر]: علـى بركـات، "فـى الطريق إلى مدرسـة اجتماعية فى كتابة تاريخ مصر الحديث"، كتاب الفكر ٥ (١٩٨٥) ٥٨.

٧٢- A. E. Crouchley, The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and public Debt (Cairo. Government press. 1936); A.E. Crouchley. The Economic Development in Modern Egypt (London: 1938). ؛ وقـد ظلـت أعمـال كروشلى تحتل مكانتــها الريــادية إلى أن نُـشرت أطروحة على الجريتلى عام ١٩٤٨: A.A. El-Gritly. "The Structure of Modern Industry in Egypt", L'Egypte Contemporaine 38 (1948): 363-582

٧٣- Fançois Charles-Roux. La Production du Coton en Egypte (Paris: Colin. 1908).

٧٤- كان محمد فهمى لهيطة واحدا من أوائل الأساتذة المصريين فى كلية التجارة، وبدأ نشر كتاباته عـام ١٩٢٢. وأهم أعماله التى كتبها فى المدة مـن عـام ١٩٤٥ إلى عـام ١٩٥٢: تـاريخ فـؤاد الأول الاقتصادى، مصر فى طريق التوجيه الكامل، ثلاثة أجـزاء نشـرتها مكتبـة النهضـة المصريـة عـامى ١٩٤٥ و١٩٤٦.

٧٥- محمد فهمى لهيطة، النظام النقدى بـين الرأسمالية والاشـتراكية، جـزءان (القـاهرة : مكتبـة النهضـة المصرية، ١٩٥٠).

٧٦- للإطلاع على تحليل لأعمال شفيق غربال، أنظر: Youssef M. Choueri. "Mohammad Ali and the Sphinx: Shafiq Ghurbal's Histories of Egypt". Arab History and the Nation State. A Study in Modern Arabic Historiography 1820-1980, Chapter Four (London: Routledge, 1989) 65-114.

٧٧- على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القـرن التاسـع عشـر (القـاهرة : دار المعارف بمصر، ١٩٥٢).

٧٨- شفيق غربال، محمد على الكبير (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٤٤).

٧٩- راشد البراوى ومحمد حمزة عليـش، "بعض مشـكلات الغـد"، الفصـل الأخير مـن كتـاب التطـور الاقتصادى فى مصـر فـى العصـر الحديـث (١٩٤٤؛ القـاهرة: مكتبـة النهضـة المصريـة، ١٩٤٥) ٢٨٩ - ٣٠٩.

٨٠- البراوى، تطور ٢٤.

٨١- نفسه ٢٩-٦٣.

٨٢- نفسه ٨٣.

٨٣- نفسه ١٠٦-١٢٧.

٨٤- نفسه ١٤٨-٩.

٨٥- نفسه ١٧٣-٩. وهناك تشابه ملحوظ بين نظرية التخلف عنـد راشـد البـراوى ونظريـات مدرسـة التبعية. أنظر: : Bjorn Hettne. Development Theory and Three Worlds (Burnt Mill: Longman, 1990) 82-87.

٨٦- نفسه ٢٤٢.

٨٧- نفسه ٢٨٩ [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية - م].

٨٨- Barrington Moore Jr.. "Revolution from Above and Fascism", Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World, Chapter Eight (Boston: Beacon Press, 1967) 433-52.

٨٩- البراوى، كتلة.

٩٠- أنظر فقرتا "خطاب الأصالة" و"الراديكالية السياسية لمصر الفتاة" فى القسم الرابع من الفصل الأول.

٩١- البراوى، تطور ٢٨٩ - ٢٩٦؛ Gabriel Beer, "Egyptian Attitudes Towards Land Contemporary reform, 1922-1955", The Middle East in Transition. Studies in History, ed. W. Laqueur (London: R.K.P., 1958) 93.

٩٢- البراوى، نفسه ٢٩٠.

٩٣- (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨).

٩٤- البراوى، مشكلاتنا ٣٠-٣١. وترجع جميع الاختلافات بين أرقام إحصائيات عام ١٩٤٠ والأرقام الواردة فى كتيب "مشكلاتنا"، إلى أن الأخيرة تستند إلى الإحصاء القومى لعام ١٩٤٤.

٩٥- نفسه ٣٢-٣٨؛ البراوى، مشروعات ٤٤٨ - ٥٢.

٩٦- Rashed El-Barawy, "The Agrarian Problem in Egypt", Middle Eastern Affairs 2 (1951): 65-84.

٩٧- Doreen Warriner, Land and Poverty in the Middle East (London, New York: Royal Institute of foreign Affairs, 1948).

٩٨- W. Cleland, "A Population Plan for Egypt", L'Egypte Contemporaine 30 (May 1939) 941-484.

٩٩- Warriner, Land 39.

١٠٠- Ibid., 48-49.

١٠١- البراوى، تطور ٢٩٧.

١٠٢- البراوى، مشروعات ٤٥٢ - ٤.

١٠٣- البراوى، مشكلاتنا ٤٨-٥٦.

١٠٤- راشد البراوى، "مشروع السنوات الخمس المصرى، هل كان خدعة وخرافة؟"، الأهرام ٢٢ سبتمبر ١٩٥٠.

١٠٥- راشد البراوى، "هذا صوت الشعب فاستمعوا إليه"، الأهرام ١١ يناير ١٩٥٠.

١٠٦- البراوى، آراء ١١.

١٠٧- نفسه ١١-١٢.

١٠٨- نفسه ١٢-١٣.

١٠٩- نفسه ١٥.

١١٠- نفسه ٤٠-٤٤.

١١١- نفسه ٢٣.

١١٢- أنظر الفقرة المعنونة "البرلمان كنموذج للحداثة" فى القسم الثالث من الفصل الثانى.

١١٣- نفسه ٤٥-٤٧.

١١٤- راشد البراوى، "الحزب المسيطر على أقدار بريطانيا وخططه فى تطبيق الاشتراكية". الفصول ٧٨ (مارس ١٩٥١): ٢٤-٢٩.

الفصل الرابع

نحو ثورة وطنية ديمقراطية

الحركة الشيوعية بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠

١- مـــدخل

بعد فشل الموجة الأولى للحركة الشيوعية المصرية فـى نهاية العشرينات، بدأت تنشط مرة أخرى فى النصف الثانى من الثلاثينات وأصبحت أحد أنشط قوى مذهب الحداثة وأكبر معارض لخطاب الأصالة. ولأنها ظلت حركة صغيرة عدديا وعاجزة تماما عن التحول لحركة جماهيرية، تمثّل تأثيرها الأعظم فى نشر مفهوم معين لمذهب الحداثة. وتمثل إسهامها الرئيسى فى الفكر السياسى فى مصر فى تزويد الحركة الوطنية للمرة الأولى بأيديولوجيا متماسكة تربط بين العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما منحتها، عن طريق الربط بين الاستعمار والعلاقات الطبقية المحلية، دَفعة راديكالية ووجهت نضالها من أجل التحرر الوطنى إلى كل من البريطانيين والطبقات الداخلية الحاكمة التى اعتُبرت متحالفة مع المصالح الأجنبية الاستعمارية. وزادت جاذبية الأيديولوجيا الشيوعية بفعل تصورها الغائى للتاريخ، الذى يقول بأن التاريخ يتحرك وفقا لنمط ديالكتيكى نحو مرحلة أعلى يمكن فيها التوصل إلى الاستقلال وتحقيق الذات. وستحل هذه المرحلة "الحديثة" محل مراحل التاريخ الأدنى المتأخرة التى ارتبطت بالإقطاع وسيادة الاستعمار. وتشكل الطبقة العاملة فى هذا المفهوم للتاريخ طليعة الحركة الوطنية، وستنجح، بالتحالف مع طبقات ثورية أخرى، فى دفع تاريخ مصر الوطنى إلى مرحلة أعلى من مراحل التطور. وبسبب هذه الأيديولوجيا كانت الحركة الشيوعية الأكثر حماسا لخلق مؤسسات مستقلة، والأشد معارضة للنظام السياسى التقليدى القائم على الوصاية والموالاة.

ومثل كل الشركاء الآخرين فى خطاب الحداثة احتوت الحركة الشيوعية على ميلين أيديولوجيين متصارعين، هما الميل الديمقراطى والميل السلطوى، اللذان ارتبطا خصوصا بفكرتها عن وسائل التوصل إلى إقامة مجتمع حديث. وكان مفهوم الجبهة الوطنية الذى يقوم على فكرة الثورة الوطنية الديمقراطية محوريا فى المساهمة الشيوعية فى خطاب الحداثة الديمقراطى. فبرغم عدم ديمقراطية تنظيم الحركة الشيوعية المصرية، وبرغم شدة غموض مفهومها عن الجبهة الوطنية، إلا أن هذا المفهوم احتوى على عناصر ديمقراطية كثيرة أفادت فى توسيع المجتمع المدنى فى مصر. فقد اتجه هذا المفهوم إلى توسيع الحقوق الديمقراطية وإقامة منظمات مستقلة مبنية على "مبادئ" سياسية واضحة، وتدعيم البرلمان وتكوين ائتلافات مع أحزاب وطبقات أخرى، وخصوصا ضم

"البرجوازية الوطنية" كقوة تقدمية. وبذلك شجع مفهوم الجبهة الوطنية إدماج السكان في مكان سياسي واقتصادى ديمقراطى أكثر انفتاحا. وسوف نطلق على ذلك مسمى "برنامج الحد الأدنى" للجبهة الوطنية، الذى كان عميق الأثر على تحليل الحركة الشيوعية للوضع السياسى والاقتصادى والثقافى المصرى. فمنه استمدت نظرتها لحركة تاريخ مصر والمرحلة التى يمر بها، ودور الطبقات الزراعية التى اعتُبرت "إقطاعية"، والطبقة الصناعية "الاحتكارية"، واعتبار الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظمتين "فاشيتين"، وأيضا ضرورة الثورة البرجوازية الديمقراطية. ويشكل هذا كله "نموذج" paradigm الجبهة. وفوق ذلك عادة ما كانت الثورة على مرحلتين – أى الثورة البرجوازية ثم الاشتراكية البروليتارية بعد ذلك – تعتبر جزءا من برنامج الحد الأدنى ونموذج الجبهة.

أما الميل السلطوى فى الحركة الشيوعية، والذى سنسميه "برنامج الحد الأقصى" الذى يرتبط عادة باستراتيجية "الثورة على مرحلة واحدة"، فيتجسد فى فكرتى "ديكتاتورية البروليتاريا" و"طبقة ضد طبقة"، وكلاهما يعتبر أن مرحلة الثورة البرجوازية قد انقضت. واستند الميل السلطوى إلى نقاط كثيرة فى برنامج "التحديث" العام للحركة الشيوعية – بالإضافة إلى هذه الاستراتيجية التى استبعدت أى تدعيم للحقوق البرجوازية الديمقراطية – مثل التصنيع المركزى والتجميع الزراعى وتأييد التخطيط وغلبة القطاع العام. وفى النصف الأخير من الخمسينات سوف تندفع الحركة الشيوعية إلى أحضان الديكتاتورية بفعل تلك العناصر الحداثية التى تدعم برنامجا دولتيا للتحديث، بالإضافة إلى التصور الغائى للتاريخ. وزاد هذا الميل السلطوى قوة بفعل مفهوم الطليعة والنخبة التى تعرف "قوانين التاريخ".

وقد وُجد كلا الميلين الديمقراطى والسلطوى فى الحركة الشيوعية جنبا إلى جنب، فأضفيا على شخصيتها طابع الغموض العميق. ولما كانت الحركة تتكون من جماعات كثرة مختلفة، فقد اتخذت الاختلافات الشخصية والسياسية شكل التشديد على أحد الميلين أو الآخر داخل الحركة ككل. وعموما ساد برنامج الحد الأدنى من نهاية الثلاثينات وحتى عام ١٩٤٧، فبعدها زاد رواج برنامج الحد الأقصى، وأصبح الاتجاه الأكثر سلطوية محسوسا. وبرغم نفوذ برنامج الحد الأقصى، ظل برنامج الحد الأدنى سائدا أغلب الوقت، ولم يبرز الاتجاه الأكثر سلطوية إلا فى أوقات الأزمات.

ولشرح سبب غلبة برنامج الحد الأدنى على الحركة الشيوعية المصرية سوف يضع هذا الفصل الميلين الرئيسيين للحركة الشيوعية داخل الإطار الأكبر لاستراتيجية الكومنترن(*) فى

(*) الكومنترن : هو الأممية الشيوعية (منظمة عالمية من الأحزاب الشيوعية) التى أسسها الحزب البلشفى بعد وصوله إلى السلطة فى روسيا القيصرية وإقامة الاتحاد السوفيتى. وقد أسسها فى مواجهة الأممية

الثلاثينات. كذلك سيصف الفصل ظروف مصر الداخلية التى أدت إلى مفهوم الجبهة، والطريقة التى طُبقت بها العناصر الأساسية فى خطاب الكومنترن وعُدّلت لتناسب حالة مصر لتشكل نموذج الجبهة. وسيقدم الفصل تعليلا لفشل استراتيجية الجبهة فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ورد الفعل السلطوى على هذا الفشل، والذى تجسد فى صعود الحزب الشيوعى المصرى بقيادة فؤاد مرسى. وأخيرا سيناقش الفصل باختصار وجهات النظر الشيوعية والاشتراكية المنشقة.

٢-الكومنترن والجبهتين الشعبية والمتحدة

• *برنامج "الحد الأدنى" وبرنامج "الحد الأقصى":*

كان الميل الديمقراطى فى الحركة الشيوعية الدولية، أو "برنامج الحد الأدنى" مأخوذا عن مؤتمر الكومنترن السابع والأخير الذى عُقد عام ١٩٣٥، وقبله كانت اليد العليا لبرنامج الحد الأقصى. ويرتبط الفارق بينهما إلى حد كبير بموقف الحركة الشيوعية من البرجوازية. وكانت الحركة الشيوعية المصرية فى موجتها الثانية شديدة التأثر باستراتيجية الكومنترن برغم أنها لم تكن عضوا به. وقد توفرت العناصر الفكرية للجبهة الوطنية ونموذج "الجبهة" عن طريق الجبهة الشعبية فى فرنسا والجبهة المتحدة فى الصين.

أقر الكومنترن فى مؤتمراته السبعة التى عقدت بين عامى ١٩١٩ و١٩٣٥ سياسات مختلفة تجاه البرجوازية (الوطنية) فدعا خلال مؤتمره الأول إلى سياسة أكثر تسامحا، ولكنه أيد موقفا أكثر تشددا من البرجوازية الوطنية فى أطروحات مؤتمره الرابع (١٩٢٢)، تتفق مع موقف الشيوعى الهندى م. ن. روى M. N. Roy النقدى من البرجوازية الوطنية، والذى صرح بأن "الطبقات الحاكمة فى المستعمرات وشبه المستعمرات لا تستطيع ولا تريد أن تقود الكفاح ضد الاستعمار كلما اتخذ هذا الكفاح شكل حركة جماهيرية ثورية"[1]. وللمرة الأولى نُصح "بروليتاريى المستعمرات الشباب" بالنضال من أجل بناء وكسب موقع مستقل داخل "الجبهة المتحدة المعادية للاستعمار"، والتحول إلى قوة قائدة فيها. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية ضمن "مهمتين مزدوجتين" للأحزاب الشيوعية، أولاهما "النضال من أجل تحقيق أكثر الحلول راديكالية لمهمات الثورة البرجوازية الديمقراطية التى ترمى إلى الظفر بالاستقلال السياسى"، وثانيهما "تنظيم الجماهير العمالية والفلاحية للنضال من أجل مصالحها الطبقية الخاصة، والقيام أثناء ذلك باستغلال كل

الثانية التى كان ينتمى إليها وأدانها لينين قبل الاستيلاء على السلطة لتحالف أحزابها الاشتراكية كلّ مع برجوازيته القومية فى الحرب العالمية الأولى (المترجم).

التناقضات فى المعسكر الوطنى البرجوازى – الديمقراطى" [٢].

وأسفر المؤتمر السادس للكومنترن (١٩٢٨) عن مزيد من التشدد تجاه أى تحالف مع منظمات سياسية أو طبقات أخرى، فى كل من أوربا والمناطق المستعمرة التابعة. ودشن هذا المؤتمر فى أوربا ما يسمى بتكتيكات الحقبة الثالثة، التى تقع ضمن برنامج الحد الأقصى. فقد رؤى أن الاقتصاد العالمى قد دخل، بعد حقبتى الثورة العالمية (١٩١٩–١٩٢٣) وتثبيت الرأسمالية (١٩٢٣ – ١٩٢٨)، حقبة ثالثة تتميز بتأزم الرأسمالية، وبالتالى تجذر الجماهير. وتتلخص النتيجة السياسية الطبيعية لهذا التشخيص فى ثلاثة شعارات: "طبقة ضد طبقة"، وتسمية الاشتراكيين الديمقراطيين بـ"الاشتراكيين الفاشيين"، و"الجبهة المتحدة من أسفل"، وتعنى إقامة جبهة متحدة من العمال الاشتراكيين والشيوعيين بغير توقيع اتفاقيات تحالف مع القادة الاشتراكيين. وقد أسفرت هذه السياسة – سياسة مواجهة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية – عن نتائج كارثية فى تطور التاريخ الأوربى. ففى ألمانيا سهلت هذه السياسة صعود هتلر إلى السلطة فى يناير ١٩٣٣[٣]، وفى فرنسا تراجع نفوذ الحزب الشيوعى الفرنسى PCF وأصبح حزبا هامشيا. أما فى البلدان التابعة فضعفت الحركة الشيوعية بسبب رفضها للحركة الوطنية.

• الجبهة الشعبية فى فرنسا:

ساعدت عدة عوامل على تغير سياسة الكومنترن خلال المؤتمر السابع الذى عُقد فى يوليو ١٩٣٥، وتبنى "برنامج الحد الأدنى". فقد ارتفعت الأصوات داخل الكومنترن ذاته تندد بتكتيكات الحقبة الثالثة لصالح إقامة تحالف مع الاشتراكيين الديمقراطيين. وقد لعب جورجى ديمتروف Georgi Dimitrov الشيوعى البلغارى[*] بطل محاكمة الرايخستاج، والذى أصبح عضوا فى الأمانة السياسية للجنة التنفيذية للكومنترن عام ١٩٣٤، دورا مهما فى إحداث هذا التغير. فقد اعترض فى يوليو عام ١٩٣٤ على "التقييم الجزافى للاشتراكية الديمقراطية كاشتراكية فاشية"، ووصفها بأنها "الركيزة الاجتماعية الرئيسية للبرجوازية" ودعا بدلا من ذلك إلى إقامة "جبهة متحدة من أعلى ومن أسفل"[٤].

وفى ذات الوقت عجلت تطورات فرنسا السياسية التغير. ففى ٦ فبراير ١٩٣٤ انتهت مسيرة يمينية بصدام دموى مع الشرطة أسفر عن ١٥ قتيلا، واعتبر اليسار هذا الحدث تهديدا مباشرا للجمهورية وعلامة على نمو النزعة الفاشية فى فرنسا. وفى ضوء ذلك أُخضع النضال من أجل الثورة الاشتراكية تدريجيا للدفاع عن الديمقراطية وإقامة أكبر تكتل شعبى ممكن ضد الخطر

(*) ديمتروف ومحاكمة الريخستاج.

الفاشستي. وفي ٢٧ يوليو ١٩٣٤ وقع الحزبان الاشتراكي والشيوعي اتفاقا للعمل المشترك ضد الفاشية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية، وفي أكتوبر اقترح أعضاء الحزب الشيوعي الفرنسي في لجنة التنسيق برنامجا يهدف إلى إقامة "جبهة واسعة"، تمتد إلى "نقابات العمال والجماهير المنتمية إلى تعاونيات الفلاحين والحرفيين وصغار التجار وعناصر أخرى من الطبقات الوسطى".

وفيما بعد دُعيت البرجوازية أيضا للانضمام للجبهة[٥]. وفي ١١ يناير ١٩٣٦ وقعت ثلاثة أحزاب، هي الاشتراكي والراديكالي والشيوعي. اتفاقا لدخول الانتخابات على أساس برنامج الجبهة الشعبية، بعد موافقة مؤتمر الكومنترن السابع الذى عقد في يوليو ١٩٣٥ على استراتيجية هذه الجبهة. وحققت أحزاب الجبهة الشعبية نجاحا ساحقا خلال الانتخابات البرلمانية التى أُجريت في مايو ١٩٣٦ وتشكلت للمرة الأولى في تاريخ فرنسا حكومة يرأسها اشتراكي، هو ليون بلوم Leon Blum، في يونية ١٩٣٦، واستمرت حتى عام ١٩٣٧. ودعم الحزب الشيوعي الفرنسي الحكومة ولكنه لم يشترك فيها.

لم يكن الأمر الوحيد الجدير بالملاحظة في الجبهة الشعبية هو تعبير الحزب الشيوعي الفرنسي عن رغبته في التحالف مع الاشتراكيين، بل أيضا إدخال البرجوازية الصغيرة في شكل "الحزب الراديكالي" ضمن الاستراتيجية الواسعة ضد الفاشية، حيث أدرك الكومنترن أن الطبقات الوسطى قابلة للتأثر بالدعاية الفاشية وبالتالي يجب كسبها إلى الجانب الديمقراطي الجمهوري[٦]. ومن حيث المبدأ كان مسموحا لكل القوى بالانضمام للجبهة بقدر معاداتها للفاشية: "يفتح النضال من أجل السلام أوسع الفرص للأحزاب الشيوعية لإقامة أوسع جبهة متحدة، ويجب جذب كل المهتمين بحفظ السلام إلى هذه الجبهة"[٧].

وهناك تغير مهم آخر في الموقف الشيوعي أثر على الحركة الشيوعية المصرية، وهو ما يسميه جوليان جاكسون Julian Jackson "إعادة الاستحواذ على رموز الثورة" [٨]. ففي فترة الجبهة الشعبية اعتبر الحزب الشيوعي الفرنسي نشيد المارسييز والشارة المثلثة الألوان و١٤ يوليو [*] جزءا من التراث الوطني الذى يشارك فيه الحزب ويدافع عنه ضد الفاشية، وكان قبل ذلك يعتبر هذه الرموز شوفينية. وكان هذا التحول وسيلة جديدة لإدماج الحزب الشيوعي الفرنسي في المجتمع الفرنسي[٩].

والأهم من ذلك أيضا صياغة برنامج الجبهة الشعبية. فقد كان بلا لبس برنامجا للحد الأدنى، صاغه سبعة ممن شاركوا في مظاهرة يوليو ١٩٣٥، الذين كانوا منظمين في "لجنة التجمع

(*) كلها من رموز الثورة الفرنسية العظمى عام ١٧٨٩ (المترجم).

الشعبى". احتفظ كل حزب باستقلاله، ولكنهم وافقوا على برنـامج مشـترك يضمـن: أ) الحريـات السياسية وحل الروابط الفاشية وإصلاح الصحافة؛ ب) السلام من خلال عصبة الأمـم واتفاقيـات الأمن الجماعى؛ جـ) إنهاء الساسة الانكماشية التى اتبعتها الحكومات السابقة وتنفيـذ المشـروعات العامة. أما العدو الرأسمالى الرئيسى فقد أعيد تعريفه على أضيق نطاق، فـاقتصر علـى المائتى أسـرة التى تمتلك بنوك البلاد الكبرى واحتكاراتهـا، كمـا انتهـت المزايـدات علـى الثـورة الاشـتراكية أو خفت صوتها [١٠].

• الجبهة المتحدة فى الصين:

إذا كان الشيـوعيون المصريون المتحدثـون بالفرنسـية فـى الثلاثينـات والأربعينـات قـد أخـذوا فكرة الجبهة الشعبية الواسعة المضادة للفاشية عن الحـزب الشـيوعى الفرنسـى، فـإنهم تبنـوا فكـرة الجبهة المتحدة الواسعة المعادية للاستعمار نقلا عن الحـزب الشـيوعى الصينـى. فقـد أثـرت الثـورة الصينية على الشيوعية المصرية تأثيرا كبيرا منذ أوائل الأربعينات وحتى أواخر الخمسينات. وكانت علاقة الشيوعية الصينية الشديدة التقلـب بالبرجوازيـة الوطنيـة هـى التـى شـدت انتبـاه الشـيوعية المصريـة وأثـرت بشـكل ملحـوظ علـى موقفهـا المـزدوج تجـاه حـزب الوفـد بعـد الحـرب العالميـة الثانية[١١]. وكانت مذبحة عمال شانجهاى على يد شـيانج كـاى تشـيك (*) فـى إبريـل ١٩٢٧ قـد حظيت باهتمام بارز فى النقاشات التى دارت حول طبيعة البرجوازية الوطنية، الأمر الذى انعكـس على سياسات الكومنترن. ففى ذات الوقت الـذى أُقـرت فيـه اسـتراتيجية "الفاشـية الاشـتراكية"، و"طبقة ضد طبقة" فـى أوربـا أعـدت اللجنـة التنفيذيـة للكومنـترن مسـودة تقريـر تنـص علـى أن البرجوازية الوطنية فى المناطق المستعمرة "قد عبرت بالفعل إلى معسكر الثورة المضادة الصريحـة، أو فـى طريقهـا إلى ذلـك"، وبالتـالى يجـب علـى منظمـات العمـال والفلاحـين أن "تتحـرر مـن نفـوذ البرجوازية الوطنية" [١٢]. وبعد "خيانة" شـيانج كـاى تشـيك استُبعدت "كتلـة الطبقـات الأربـع" (طبقات العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية)، وحل محلها "كتلة الطبقـات الثلاث" (أى الطبقات الاجتماعية السابقة عدا البرجوازية الوطنية) [١٣].

وفى وقت ظهور الحركة الشيوعية المصرية الثانية أقـرت سياسـة جديـدة لأشـباه المسـتعمرات دعمت برنامج الحد الأدنى داخل الحركة الشيوعية المصرية، دون أن تستبعد الموقف المـزدوج مـن البرجوازية. فإلى جانب الموافقة على الجبهة الشـعبية نـادى مؤتمـر الكومنـترن السـابع عـام ١٩٣٥ بتكوين "جبهة متحدة مضادة للاستعمار". ويتضح اهتمام الشيوعيين المصريين بالجبهة المتحـدة مـن

(*) قائد حزب الكومنتانج البرجوازى ورئيس الجمهورية الصينية قبل الثورة الشيوعية (المترجم).

قيام منظمات شيوعية مختلفة بترجمة كتيب ماوتسى تونج : "عن الديمقراطية الجديدة"، الذى يشرح أفكاره عن الثورة البرجوازية [١٤]. ووُزعت هذه الترجمات فى كراسات مطبوعة بالرونيو، ولم تُنشر علنا إلا فى عام ١٩٥٧، خلال ما يسمى حقبة باندونج، عن طريق دار النديم الشيوعية[١٥]. ونُشرت معه سلسلة كاملة من الكتب عن الصين، منها كتاب "الصين الشعبية"، وهو تاريخ مثير للاهتمام للصين كتبه محمد عودة[١٦]. وتمتع وصف ماوتسى تونج للصين بأنها مجتمع شبه كولونيالى شبه إقطاعى بأهمية خاصة فى التنظير المصرى للمرحلة التاريخية التى تمر بها مصر. فقد ادعى ماوتسى تونج على أساس هذا الوصف أن على الصين أن تمر بالمرحلة الأولى للعملية الثورية، وهى مرحلة الثورة الديمقراطية، برغم أن تغير الظروف قد عدَّل الشكل الكلاسيكى لهذه الثورة.

برغم أن هذه الثورة فى بلد مستعمر أو شبه مستعمر مازالت أساسا ثورة برجوازية – ديمقراطية فى طبيعتها الاجتماعية خلال المرحلة أو الخطوة الأولى، وبرغم أن مهمتها الموضوعية هى تمهيد الطريق لتطور الرأسمالية، فإنها لم تعد ثورة من النوع القديم، أى ثورة تقودها البرجوازية بهدف إقامة مجتمع رأسمالى ودولة تحت حكم ديكتاتورية البرجوازية، وإنما أصبحت تنتمى إلى النوع الجديد للثورة التى تقودها البروليتاريا وتهدف فى المرحلة الأولى إلى إقامة مجتمع ديمقراطى جديد ودولة تحت حكم الديكتاتورية المشتركة لكل الطبقات الثورية [١٧].

ويرى ماوتسى تونج، مقتفيا ستالين، أن الثورة البرجوازية الديمقراطية من "النوع القديم" أصبحت مستحيلة منذ ثورة أكتوبر وصعود البروليتاريا الصينية. ولم يكن هذا الطريق "مغلقا" فقط بسبب حتمية سقوط الرأسمالية وصعود الاشتراكية، ولكن أيضا بسبب الاستعمار اليابانى الذى لم يسمح بإقامة مجتمع رأسمالى ناضج فى مستعمرة أو شبه مستعمرة لأنه استعمار تابع من "رأسمالية محتضرة". وهناك عقبة أخرى، هى ازدواج موقف البرجوازية من التحرر الوطنى والتغيير الاجتماعى. فالبرجوازية الصينية برغم "ثوريتها فى أوقات معينة ولدرجة معينة لأن الصين بلد مستعمر وشبه مستعمر ضحية للعدوان"، لها فى قول ماو طبيعة أخرى أيضا:

فلأن البرجوازية الوطنية الصينية طبقة برجوازية فى بلد مستعمر وشبه مستعمر، وبالتالى لأنها ضعيفة اقتصاديا وسياسيا، فإنها.. تميل إلى التصالح مع أعداء الثورة. وحتى إذا شاركت فى الثورة، فإنها لا ترغب فى قطع علاقتها مع الاستعمار بالكامل، كما أنها شديدة الارتباط باستغلال المناطق الريفية من خلال ريع الأرض؛ وعلى ذلك فإنها لا ترغب ولا تستطيع أن تطيح بالاستعمار، والقوى الإقطاعية من باب أولى، إطاحة تامة. وبالتالى لا يمكن حل أى من

مشكلتي أو مهمتي ثورة الصين البرجوازية - الديمقراطية أو إنجازاهـا عـن طريـق البرجوازيـة الوطنية[١٨].

واستنتج ماو من هذه التطـورات أن البروليتاريـا والإنتليجنسـيا وقطاعـات أخـرى مـن البرجوازيـة الصغيرة تشكل بلا جدال العمود الفقرى للنضال ضد الغـزو اليابـانى ومـن أجـل الثـورة المقبلـة : "بغير العمال والفلاحين وقطاعات من البرجوازية الصغيرة لا يمكنكـم أن تخطـو خطـوة واحـدة إلى الأمام. وإذا جرؤ أى إنسان على استبعادهم سوف يتعرض هو ذاته للسحق"[١٩].

٣ - الحركة الشيوعية المصرية ونموذج الجبهة

• الموجة الثانية للحركة الشيوعية المصرية(*)

بدأت الحركة الشيوعية المصرية الثانيـة فـى النصـف الثـانى مـن الثلاثينـات بعـد حـل الحـزب الشيوعى المصرى [على يد الوفد عام ١٩٢٤ - م]. وكانت الحركة الثانيـة فـى بدايتهـا منحصـرة في الأجانب والمتمصرين، وتقوم أساسا على أفراد يتحدثـون بالفرنسـية ويهـود مقيمـين فـى مصـر ويدرسون فى مدرسة الليسيه الفرنسية، حيث تأثروا بعدد من المدرسـين المتعـاطفين مـع الشـيوعية. وفى أواخر عام ١٩٢٨ تكونت مجموعة تسمى ليز إسايست (جماعة المحاولين Les Essayistes)، أصبح الشاعر جورج حنـين (١٩١٤- ١٩٧٣) ألمع أعضائهـا وارتبـط بهـا الشـاعر أنـور كـامل ورمسيس يونان والمصوران كامل التلمسانى وفؤاد كامل. وأصدرت الجماعة مجلة باسم آن ايفـور (محاولة Un Effort)، وكانت لها روابط قوية بحركة أندريه بريتون André Breton السريالية. وبعد قيام جورج حنين بتأسيس جماعة مستقلة تسمى آرت إيه ليبرتيه (الفن والحريـة Art et Liberté)، ساهمت الجماعة فى إصدار مجلة تصدر بالفرنسية تسمى دون كيشوت Don Quichotte، سـاهم فيها أيضا كل من هنرى وراؤول كوريل Henri & Raoul Curiel، اللـذان أصبحـا مـن القـادة الشيوعيين فيما بعد. وأخيرا فى عام ١٩٤٠ أصدرت هذه الجماعة أول مجلة اشتراكية عربية اسمها "التطور". وقد لعبت الجماعـة المتحلقـة حـول جـورج حنـين دورا ثانويـا فـى النصـف الثـانى مـن الأربعينات، برغم تميزها بمستوى عال من الإبداع فى الأدب والفـن أساسـا، ولكنهـا أيضـا كـانت منبرا لنقد الميول السلطوية الستالينية الحداثية فـى الحركـة الشـيوعية المصريـة نظـرا لميلهـا إلى اتجاه الأقلية فى الحركة الشيوعية [العالمية] (الاتجاه المتأثر بالتروتسكية)[٢٠].

(*) تُعرف فى الأدبيات اليسارية الحديثة باسم الحركة الشيوعية الثانية، وسنستخدم هذا المسمى مـن الآن فصاعدا (المترجم).

وهناك مصدر آخر للحركة الثانية، هو ليج باسيفيست (الرابطة السلمية Ligue Pacifiste)، وهى منظمة أقامها السويسرى بول جاكو دى كومب Paul Jocot Descombes عام ١٩٣٤، وتنتسب إلى التجمع العالمى من أجل السلام. وهو تنظيم يقتدى بالجبهة الشعبية فى فرنسا. وقد ضمت هذه المنظمة جميع اليهود الذين أصبحوا فيما بعد قادة للحركة الشيوعية، تقريبا. ولما كانت الرابطة قد أهملت الوضع المصرى الداخلى فإنها حصرت اهتمامها فى التطورات السياسية الدولية وغزو إيطاليا للحبشة. ورفضاً لهذا التوجه أسس راءول كورييل ومارسيل إسرائيل Marcel Israel وهليل شفارتز Hillel Schwartz عام ١٩٣٩ جماعة مستقلة أكثر اهتماما بمصر، هى ديموكراتيك يونيون (الاتحاد الديمقراطى Democratic Union). وخلال الحرب انقسمت هذه المجموعة بدورها إلى ما سوف يصبح لاحقا ثلاثة تنظيمات شيوعية منفصلة، لعبت دورا مهما فى الحركة الشيوعية، هى الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو) بقيادة هنرى كورييل، وإيسكرا(*) بقيادة هليل شفارتز، وجماعة أصغر سُميت تحرير الشعب بقيادة مارسيل إسرائيل. وفى نفس هذه الفترة تكونت منظمة رابعة عُرفت باسم الفجر الجديد، لأنها أصدرت مجلة بهذا الاسم، وكان يرأسها ثلاثة يهود هم أحمد صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك(٢١).

وتدل هذه الغلبة لليهود ممن كانوا يحملون غالبا جوازات سفر أجنبية وينحدرون من أصول كوزموبوليتانية [متعددة القوميات] ثرية على التوجه الإدماجى للحركة (٢٢)(*). أما الأقليات التى تمتعت بدعم الأحزاب السياسية التقليدية، فلم تكن ممثلة بقوة فى الحركة الشيوعية. فمثلا لم يلتحق من الأقباط بالحركة الشيوعية إلا عدد قليل، منهم جورج حنين ورمسيس يونان وفوزى جرجس وأنور عبد الملك(٢٣). وبرغم أن اليهود سوف ينشطون فيما بعد فى التنظيمات الشيوعية الأكثر راديكالية مثل صوت المعارضة، إلا أن هذه الطائفة ككل تبنت من بين برامج الحد الأدنى للكومنترن أكثرها إدماجية، وهو أمر ربما لا يثير الدهشة، فقد أبدوا استعدادهم لبناء مجتمع يُدمج جميع عناصره بقدر إيمانهم بان مجتمعا كهذا سيوفر مكانا للأقليات، برغم ما كان لهم فى الماضى من صلات بالمصالح الأجنبية.

ومع ذلك أصبحت النزعة الوطنية مشكلة منذ البداية ذاتها، بحيث شكل الموقف منها أحد التباينات الرئيسية بين المنظمات الشيوعية المختلفة. أما "حمتو" فقد أقرت النزعة الوطنية

(*) إيسكرا كلمة روسية تعنى الشرارة، وتشير إلى جريدة حزب العمال الاشتراكى الديمقراطى الروسى (الذى سُمى فيما بعد الحزب الشيوعى السوفيتى). (المترجم).

(*) التوجه الإدماجى هو عكس التوجه الانفصالى، أى التوجه النابع من الرغبة فى الاندماج داخل المجتمع المصرى، لا الخروج منه على نمط الحركة الصهيونية (المترجم).

كأيديولوجيا وكمبدأ تنظيمى أيضا. فقد أدرك هنرى كورييل فى السجن أن الحركة الشيوعية لن يكون لها مستقبل فى مصر إذا لم تمصَّر بالكامل. ولما كان قد أقر مبدأ التمصير بالإضافة إلى مبدأ التعميل (البلترة، أى العمل على تحقيق غلبة العمال فى عضوية التنظيمات الشيوعية – م)، فقد أنشأ فى عزبة أبيه مدرسة للكادر، وجنّد عناصر من المثقفين المصريين. كما جذب قادة النقابات العمالية للحركة الشيوعية. أما منظمة إيسكرا فقد رفضت التمصير واعتبرته شعارا "شوفينيا"، وكان أغلب أعضائها ينتمون إما إلى المجتمع الأجنبى أو إلى الإنتليجنسيا المصرية، مثل شهدى عطية الشافعى وأنور عبد الملك. ولما كانت منظمة تتميز بارتفاع مستواها الثقافى، انصب تركيزها على إدارة النقاشات وتكوين معرفة ماركسية نظرية بدلا من تنظيم العمال المصريين، كانت أشهر مؤسساتها دار الأبحاث العلمية التى نظمت حلقات دراسية ومحاضرات ولعبت دورا مهما فى جذب المثقفين المصريين للماركسية وفى نشر الأفكار الماركسية. واتخذت مجموعة الفجر الجديد موقفا وسطا، فحدَّت من عدد الأجانب ليقتصر على المؤسسين الأصليين الثلاثة ونشرت الأفكار الماركسية من خلال مطبوعاتها إلى جانب تنظيم حركة النقابات العمالية على أساس مستقل.

كانت الجرائد والمواد المطبوعة الأخرى هى الوسيط الأكثر شيوعا لنشر الأفكار. ونظرا لصعوبة الحصول على رخصة لإصدار جريدة يسارية لجأ الشيوعيون غالبا إلى تأجير جريدة قائمة وتحويلها تدريجيا، مثل حالة جريدة أم درمان، التى كانت جريدة سودانية تماما ثم أصبحت لسان حال حمتو. واستطاع أحمد رشدى صالح أن يصدر مجلة الفجر الجديد بسبب ارتباطه الوثيق بحائز رخصتها. وبالمثل لم تكن منظمة إيسكرا تملك رسميا جريدة الجماهير المعبرة عنها، بل كانت الرخصة ملكا لأحد المتعاطفين معها. وإلى جانب هذه الصحف الكبيرة التى تراوح توزيعها بين بضعة آلاف و ٣٠ ألف نسخة صدرت نشرات عديدة ذات توزيع محدود بالإضافة إلى نشرات داخلية توزع داخل التنظيمات.

كما أفادت ترجمة الأدبيات الماركسية الكلاسيكية فى نشر الأفكار اليسارية، وبُذل فى البداية جهد ضخم فى ترجمتها عن الفرنسية والإنجليزية. وكانت سلسلة الكتب الخضراء التى نشرتها حمتو مصدرا مهما لنشر ترجمات لينين وستالين Stalin [٢٤]. أما دار الفجر التى تنتسب لمنظمة تحرير الشعب فركزت اهتمامها على ترجمة الأدبيات الماركسية الشعبية التى يسهل على الجمهور العام فهمها، وترجم مالك هذه الدار، مصطفى منيب، أغلب الأعمال بنفسه [٢٥]. وقامت دار الفجر أيضا برفع مستوى الوعى بحركات تحرر أخرى، فنشرت كتيبين عن الحركتين الوطنيتين فى الهند وإندونيسيا [٢٦]، وشنت بقلم سلامة موسى هجمة قوية على مراقبة المطبوعات الصحفية فى مصر، ونظام الرخُص الذى حد من إصدار جرائد وصحف مستقلة[٢٧].

إلا أن نشر أدبيات سياسية يسارية عن مصر ذاتها كان الوسيلة الأولى لتأسيس خطاب حداثى يسارى، وتميزت فى هذا الجانب مجموعة الفجر الجديد، حيث أصدرت دار النشر التابعة لها، دار القرن العشرين، سلسلة من الكتب عن تاريخ مصر[٢٨]، والمسألة الزراعية[٢٩]، والاقتصاد السياسى [٣٠]، والثقافة [٣١]، وحاولت الجماعة فى هذه الأعمال أن تطبق المفاهيم الماركسية على المجتمع المصرى وتشكل خطابا ماركسيا مصريا[٣٢]. ولم تنتج إيسكرا أية دراسات تطبق النظرية الماركسية على الواقع المصرى، رغم مستواها الثقافى المرتفع، واشتراطها توفر نصاب محدد من المعرفة الماركسية فى عضويتها.

أما مساهمة إيسكرا الكبرى فى دعم الخطاب الماركسى فهى بيانها، وعنوانه "أهدافنا الوطنية"، بقلم شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى، والذى ربما كان المحاولة الأكثر إحكاما لتكييف برنامج الكومنترن للجبهة الشعبية/ المتحدة ليتفق مع حالة مصر، فكان هذا البيان يعكس أفكار الحركة الشيوعية بأكملها فى ذلك الوقت[٣٣].

• نقد خطاب الأصالة:

ربما كان مذهب الحداثة اليسارى أهم تيار سياسى فى مصر فى الأربعينات والخمسينات، حيث أصبح خطابا سائدا آنذاك برغم القلة النسبية للأنصار الذين جندتهم الحركة الشيوعية المصرية. فقد نجح الشيوعيون فى الأربعينات عن طريق الاتصال بالحركة الوطنية فى انتزاع قطاعات كبرى من الحركة الوطنية من تأثير خطاب الأصالة ونفوذ النزعة الليبرالية المحافظة وإدماجها فى خطاب التحرر الوطنى الراديكالى.

ويشكل نقد الحركة الشيوعية للأيديولوجيا المحافظة أحد إسهاماتها الكبرى فى خطاب الحداثة، حيث قدمت له أفكار الوعى والوعى الزائف والأيديولوجيا بطريقة أكثر تماسكا، ومنحته محتوى جديدا قويا بربط الأيديولوجيا بالمصالح الطبقية، بدلا من اعتبارها بشكل مبسط تعبيرا عن التقاليد التى يمكن التغلب عليها بالخطاب العقلانى والتطور الاقتصادى. وقد أصبح النقد الأيديولوجى سلاحا معتبرا فى ترسانة الهجمة الحداثية على كل من الخطاب الليبرالى المحافظ وخطاب الأصالة، حيث اعتبرهما وسائل تُستخدم عمدا لتضليل المجتمع وحرفه عن التوجه إلى التحرر الوطنى والطبقى.

ويقدم أبو سيف يوسف (ولد عام ١٩٢٠) أفضل مثال على النقد السياسى الثقافى للجيل الأقدم، فى كتابه "حول الفلسفة الماركسية: رد على العقاد". وينتمى العقاد إلى نفس جيل محمد حسين هيكل، وقدم مثله مساهمة مهمة فى خطاب الأصالة، بكتابة سلسلته الشهيرة عن الصحابة.

ويبدأ أبو سيف يوسف هجومه بنقد دور عباس العقاد السياسى، الذى كان وطنيا وفديا ذات يوم، ولكنه "يا للأسف – تنكب عن طريق الحرية" [٣٤]. وينطلق خط الهجوم الثانى من القول بأن "أخلاق الطبقة السيدة [كذا] تسود فى كل مجتمع طبقى"، مؤكدا أن الأخلاق أداة فى أيدى الطبقة الحاكمة تمكنها من تصوير النظام الاجتماعى القائم كما لو كان نظاما طبيعيا، وبذلك تدافع عن مصالحها، لينتهى إلى ربط خطاب الأصالة بالمحافظة على البنية الاجتماعية – الاقتصادية فى مصر [٣٥]: "هنالك نرى الطبقة السيدة تبكى وتتوجع لضعف الأخلاق وانهيارها، ويشرع الكتاب الذين يخدمون مصالح البرجوازية أقلامهم لتمثيل دور 'المثاليين' المنزهين"[٣٦].

ويتضح المجال الواسع الذى يشمله نقد أبو سيف يوسف حين يربط خطاب الأصالة بمصر الفتاة والإخوان المسلمين، اللذان يعتبرهما منظمتين "فاشيتين" اتساقا مع طرحه، تتحملان لكونهما حركتين جماهيريتين مسئولية ثقيلة فى الدفاع عن النظام الرأسمالى القائم، وتضللان الشعب – كما يؤكد – عن طريق الدين والادعاءات المسرحية بدلا من تقديم تحليل للمجتمع. ويتضح إدراك أبو سيف يوسف للأثر القوى للمعركة الفكرية بين الحداثة والنزعة التقليدية الجديدة فى دفاعه عن العلم:

> على أننا نعود فنكرر أن قولنا بأن التغيرات الأخلاقية إنما تقضى بوجودها فى الغالب لتغيرات اقتصادية لا يعنى أبدا أن للمبادئ والأفكار دورا سلبيا فى تطور المجتمع، بل على العكس من ذلك: عندما تبدأ التحولات الاقتصادية بالفعل، فإن هذه المثل الأخلاقية – عن العدالة والمساواة الخ – تعود لتقوم بعملية الدفع والتوجيه، وتسرع بإحداث التطور المطلوب.
>
> نستخلص من هذا أن حل المشكلات الأخلاقية مرتبط أوثق الارتباط بحل المشكلات الاجتماعية والسياسية. فإن تنظيم الحياة الواقعية تنظيما يقوم على العقل والعلم هو الشرط لكل تجديد روحى وأخلاقى [٣٧].

وهكذا يكتب، متمسكا بالتراث الكلاسيكى للتنوير والعقلانية، أنه كلما فهم المرء "تطور الوضع الإنسانى واكتشف قوانين الطبيعة كلما كان أقدر على فهم الوضع الاجتماعى وعلى تحرير نفسه"[٣٨]. ويضع فى المقابل سلبية الدين والإيمان بالقوى غير العقلانية، التى تدعم فى نهاية المطاف السيادة الأجنبية والقهر.

• المحاولات الأولى فى الكتابة التاريخية الماركسية:

من العناصر الأساسية فى الخطاب الحداثى الجديد القائم على "العلم" بناء قراءة بديلة للتاريخ المصرى تقوم على مفهوم خطى، يتكشف فيه التاريخ تدريجيا فى سلسلة من أشكال متتابعة للتطور، كل منها أكثر تقدما مما سبقه، وتحدد هذه الأشكال عناصر يمكن التعرف عليها علميا،

وبالتالى التحكم فيها. ويضع أحمد رشدى صالح فى مقدمة كتابه: "كرومر فى مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث"[39]، إطارا لمهمة المؤرخ اليسارى عند كتابة تاريخ قومى. ويعد برنامجه القاعدة التى قام عليها تقليد طويل من الكتابة التاريخية اليسارية المصرية التى ازدهرت فى الخمسينات والستينات[40]. وتبدأ المقدمة بنقد التفكير الشيوعى السائد، فتتهمه بأنه مستعار ويصعب تطبيقه على تاريخ مصر الذى اتبع مساره الخاص: "لن يوجد هذا التراث [المصرى الحر عند الفكر اليسارى المصرى] ماداموا مكتفين بترجمة الأفكار ونقل الآراء الصادرة فى بلاد تختلف وضعيتها عن وضعيتنا وتختلف درجة نضج طبقاتها عن نضج طبقاتنا"[41].

وتكشف طريقة قيام أحمد رشدى صالح بكتابة أول تاريخ شيوعى لمصر عن الفراغ الأيديولوجى الذى كان الشيوعيون المصريون غارقين فيه، فقد اضطر بسبب الافتقار إلى تقليد محلى فى الكتابة التاريخية المادية إلى البحث عن أدبيات أجنبية عن الموضوع، ووجدها فى الأدبيات البريطانية المعادية للاستعمار التى كُتبت فى بداية القرن، وهى كتاب ولفرد سكاون بلنت Wilfred Scawen Blunt عن ثورة عرابى وكتاب تيودور روثشتين Theodore Rothstein: "خراب مصر، سجل مالى وإدارى" [42]، بالإضافة إلى كتاب إلينور بارنز Elinor Burns: "الاستعمار البريطانى فى مصر" [43]، الذى ترجمته ونشرته دار الفجر الجديد [44]. وقد استخدم أحمد رشدى صالح هذه الكتب كنماذج للكتابة واستمد منها المادة الضرورية، أما نظرية لينين عن الاستعمار فكانت مؤثرا آخر ذا طابع نظرى أعمق.

ومن الطبيعى أن يجعل رشدى صالح فكرة الكتاب الرئيسية تدور حول التأكيد على أن الرأسمالية العالمية، فى شكل الاستعمار، هى التى رسمت تاريخ مصر فى القرن التاسع عشر، وأن يخصص جانبا كبيرا لمسألة استدانة سعيد باشا والخديوى إسماعيل. أما تحليله لثورة عرابى، فإنه يعتبرها كفاحا طبقيا قام به الإقطاعيون ضد الاحتلال الأجنبى المتمثل فى نظام المراقبة الثنائية، كما اعتبر البرلمان ساحة للصراع الطبقى. أما الرأسمال الاحتكارى – وخصوصا رأس المال المالى – فكانا الموضوعين الرئيسيين للنصف الأول من الكتاب، واستند فيهما خصوصا إلى كتابى "خراب مصر" و"الاستعمار البريطانى"[45]. ويصف أحمد رشدى صالح فى النصف الأخير من الكتاب كيف جرى تغيير مصر تدريجيا لتتناسب أوضاعها مع المصالح الرأسمالية البريطانية، وذلك فى عهد اللورد كرومر (١٨٨٢ – ١٩٠٧) الذى شجع الاستثمار الأجنبى فى إنتاج القطن والبنية التحتية وصناعة البناء، وفى ذات الوقت ضمن تحطيم الصناعة المصرية تخصيص السوق لتصدير منتجات بريطانيا الصناعية.

وبرغم هذا الاستغلال الذى حدث فى عهد كرومر لم يكن تقييم أحمد رشدى صالح

للاستعمار البريطانى سلبيا بشكل مطلق، لأن مذهب الحداثة اليسارى يشارك مذهب الحداثة الليبرالى فى فكرة مركزية، وهى أن البريطانيين قد ساهموا فى تطور مصر بشدها إلى التيار الرئيسى للتاريخ العالمى، وأنهوا بذلك تاريخا طويلا من الركود والانحطاط. فيعترف أحمد رشدى صالح بأن "الإصلاحات العمرانية والانتعاش المادى والتقدم الشكلى [كانت] ذات فوائد إيجابية لا ننكرها فى تطور مصر ... لتأخذ مكانها المتقدم نوعا بالنسبة للبلاد المجاورة، التى لم يكن من نصيبها أن يتفاعل كيانها الاقتصادى والاجتماعى مع الرأسمالية الأجنبية المتطورة" (٤٦). وعلى ذلك يرى أحمد رشدى صالح أن الاستعمار أدمج مصر فى الرأسمالية العالمية، وأنهى "عزلتها الإقطاعية" و"اعتمادها على ذاتها". والأهم من ذلك أنه استدعى نقيضه الخاص بطريقة جدلية صحيحة، حيث أنتج برجوازية وطنية وتسبب فى صعود الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل فى بداية هذا القرن.

ولاشك أن كتاب كرومر فى مصر بوصفه أول تحليل ماركسى مصرى عمل مرموق لعمقه وجدته. ففيه يبين أحمد رشدى صالح، معتمدا فى تحليله على تقارير كرومر السنوية، كيف كان المندوب السامى عاجزا عن احتواء القوى التى أوجدتها سياسته ذاتها. فمن نتائج هذه السياسة صعود البرجوازية المحلية ونشأة طبقة عاملة وإدخال أفكار جديدة، وكل ذلك وضع مصر على مسار التحرر الوطنى. لقد نجح أحمد رشدى صالح فى كتابه "كرومر فى مصر" فى مزج الفكر الماركسى بالحركة الوطنية، وأنجز إحدى المهمات التى وضعتها جماعة الفجر الجديد على عاتقها، وهى تكييف الفكر الماركسى بما يتناسب مع الظروف المحلية. وبرغم أن هذا الكتاب لم يرضخ لنظرية المراحل الغاشمة التى عانت منها المؤلفات ذات النزعة المادية التى كُتبت فيما بعد، فإنه احتوى على نفس الفكرة القائلة بالتكشف التدريجى للتاريخ نحو مستقبل مجيد.

• الإقطاع والمسألة الزراعية :

بمعنى ما، يلتقط عمل أحمد صادق سعد، "مشكلة الفلاح"(٤٧)، الخيط من حيث تركه أحمد رشدى صالح، حيث أنه يصف تاريخ العلاقات الزراعية من بداية هذا القرن إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. ويعتبر هذا العمل الدراسة الماركسية الواسعة الوحيدة فى الأربعينات لأحوال الريف، وهو أمر مثير للدهشة حين يأخذ المرء فى الاعتبار أحوال الفلاحين الشنيعة وإمكانياتهم الثورية. غير أن كتاب صادق سعد يوضح لماذا أهمل الشيوعيون فى مصر، باستثناءات قليلة، مشكلة الفلاح، ويرجع هذا الإهمال، بصرف النظر عن مشكلة صعوبة تنظيم الفلاحين فى بلد يتحكم فيه الإقطاعيون والدولة تحكما تاما، إلى أسباب أيديولوجية. ذلك أن كتاب "مشكلة الفلاح" مشبّع بموقف حداثى مطلق. فهو يعكس القاعدة المدينية للمثقفين الشيوعيين المصريين

ويمجد بالتالى المدينة وحياة المدينة باعتبارها خلاصة الحضارة ومستودع القيم الحديثة، كما يعتبر الطبقة العاملة، وليس الفلاحين، رائد الحداثة:

في المدن صناعة وتجارة قد توفران للمتعطل فرصا للعمل بينما لا تتوفر هذه الفرص فى الريف على الإطلاق. وبالتبعية نشطت فى المدن حركة فكرية وسياسية واجتماعية تساعد الفرد على إنماء وعيه والمطالبة بحقوقه والاشتراك فى الحياة العامة اشتراكا فعليا، فى حين أدى ضعف التجارة وانعدام الصناعة فى الريف إلى ركوده الذى لا يقطعه إلا النزاع بين العائلات من وقت لآخر، والمشادات بين الملاك والمستأجرين(٤٨).

وتوفر المدن لسكانها التسلية بفعل "نشاطها" و"حركتها"، أما الفلاح فيأوى إلى مخدعه بعد غروب الشمس بقليل. ويزداد ضيق أفق الفلاح بفعل تبعيته للمرابين وكبار ملاك الأرض ويقل اعتماده على نفسه (٤٩). لقد كتب كتاب "مشكلة الفلاح" ليقدم تفسيرا لمنع الفلاح من المشاركة فى المجتمع وإبقائه فى حالة تأخر مطلق، وهو يقترح أيضا وسائل لإدماجه فى المجتمع وجعله واعيا اجتماعيا وسياسيا عن طريق تغيير شامل للمجتمع الزراعى.

وفى سياق أوسع يعكس هذا الكتاب سياسة جماعة الفجر الجديد فى دعم الثورة البرجوازية الوطنية واستراتيجية الجبهة. ويتضح ذلك فى تعليق أحمد صادق سعد على كتاب مريت بطرس غالى: الإصلاح الزراعى، واقتراحات محمد خطاب الإصلاحية فى مجلس الشيوخ، فقد اعتبرها "تعبيرا صادقا عن قلق بعض المثقفين من الطبقة الوسطى بيننا إزاء المأزق الظاهر"، ولكنه اعتبرها بالمقابل محدودة للغاية، لينتهى إلى التأكيد على أن هدف "المثقفين الأحرار" (يقصد اليساريين) هو تأييد هذه الآراء وتطويرها إلى "مستوً أعلى وأكمل". ويعتقد أحمد صادق سعد أن ما ينقص هذه الاقتراحات هو وضع المسألة الزراعية ضمن أفق نظرى أوسع يأخذ فى الاعتبار سياق المسألة الزراعية السياسى والاقتصادى(٥٠)، ويضيف أن المصلحين الليبراليين "لا يدركون أن المجتمع المصرى لا تنعدم فيه استقامة الحوائط فقط بل أن أسسه مريضة واهنة، سيدفع بها هذا الوهن وذلك الضعف إلى الخراب والدمار الوشيك"(٥١).

ويتمثل التجديد والتوسيع النظرى الذى يعرضه أحمد صادق سعد فى وضع التطور الاقتصادى والاجتماعى الزراعى داخل سياق التدخل الرأسمالى والاستعمارى فى مصر، ويتمثل زعمه الأساسى فى أن الاستعمار قد كرّس تخلف الزراعة ومنع النهضة الاقتصادية والديمقراطية المصرية، وأن المصدر الرئيسى لتأخر الزراعة هو احتكار كبار ملاك الأرض الذين اكتسبوا هذا الوضع الاحتكارى منذ عهد محمد على. ويرى صادق سعد، مستخدما نظرية ريكادو عن الريع ونقده لـ "الطبقة العاطلة"، أن كبار ملاك الأرض "طبقة طفيلية" قادرة على زيادة دخلها بغير

مشاركة فى تطور البلاد الاقتصادى[٥٢].

وبرغم أن جماعة الفجر الجديد انفردت بالقيام بدراسة واسعة للمسألة الزراعية، إلا أن المنظمات الشيوعية جميعها أقرت طاقم المصطلحات ذاته فى وصف البنية الزراعية. فقد وصفت مجموعتى الفجر الجديد وإيسكرا العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية الزراعية المصرية بأنها "إقطاعية"، وقد عرَّف صادق سعد الإقطاعية تعريفا فضفاضا بأنها "نظام اقتصادى متأخر زال عن الوجود فى معظم البلاد ولم تبق آثار منها إلا فى البلاد التى لم تنهض نهضة كافية، مما أخر حياة هذه البلاد الاقتصادية تأخيرا عاما"[٥٣]. ويدعم مصطلح الإقطاع، اتساقا مع نموذج الجبهة، أسس الاعتقاد بأن مصر يجب أن تمر أولا بطور رأسمالى ديمقراطى، كما يتضمن المصطلح أن ملكية الأرض الكبيرة أحد أكبر أعداء الحركة الوطنية:

ملكية الأرض الكبيرة هى إحدى بقايا الإقطاع والقضاء على سلطتها شرط مسبق للاستقلال التام، لأن معظم الناس الذين يتعاونون مع الاستعمار ينتمون للطبقة الإقطاعية ... وهم أكثر الناس خوفا من الحركة الشعبية وأكثرهم رغبة فى بقاء الاستعمار [٥٤].

ولما كانت اقتراحات الإصلاح الشيوعية قد وُضعت بحيث تلائم تشجيع الرأسمالية، كمرحلة نحو الاشتراكية، فإنها كانت أكثر راديكالية من برنامج مريت بطرس غالى. وكانت الإصلاحات الزراعية التى اقترحتها جماعتا الفجر الجديد وإيسكرا تنصب أساسا على تحويل الاقتصاد الفلاحى الصغير إلى اقتصاد حديث كبير يقوم على تطبيق أحدث التقنيات والآلات الزراعية. وهى إصلاحات حداثية مثل إصلاح راشد البراوى الزراعى، تتبع نموذجى نظام الكولخوز(*) فى الاتحاد السوفيتى والزراعة الواسعة فى الولايات المتحدة، اللذان يعتبران عند المنظمتين أشكالا "علمية" ولا تقوم على الاستغلال أو الاستغلال - الذاتى اللذان يُجبر عليهما الفلاح المصرى. أما الهدف النهائى للإصلاح الزراعى فهو كسر شوكة الإقطاعيين الرجعيين الذين هيمنوا على السياسة المصرية، وتكوين شريحة وسطى من المزارعين [٥٥].

كانت جماعة الفجر الجديد هى المنظمة الوحيدة التى وضعت علنا حدا أقصى للملكية الأرض يبلغ ٥٠ فدانا، واعتقدت أن المستفيدين من توزيع الأراضى الزائدة عن هذا الحد سيبلغ مليونى فلاح، ولن يحصل كبار الملاك على تعويض عن الأراضى المصادرة، حيث اعتُبر أن الدخل المحصَّل من خمسين فدانا - ما يصل إلى حوالى ألف جنيه مصرى سنويا - كافيا لتعيش عليه أسرة. ويجب أن يطبق النظام التعاونى للحد من عدم كفاءة الحيازة الصغيرة، ويتم توفير حوالى ألف فدان لكل

(*) الكولخوز: المزرعة التعاونية الواسعة فى الاتحاد السوفيتى (المترجم).

تعاونية : "تتكون من مجموعة من صغار ومتوسطى الحائزين من الفلاحين يخضعون لنظام تقنى واحد يحدده مجلس إدارة زراعى منتخب"(٥٦). وتشدد إيسكرا، اتساقا مع برنامج الحد الأدنى، على عدم ثورية إصلاحها الزراعى، فتشير إلى أن فرنسا وبلدانا رأسمالية أخرى قد طبقت نفس الإجراءات(٥٧).

• الرأسمالية الاحتكارية والبرجوازية الصناعية:

كان من شأن التحليل الشيوعى للرأسمالية والبرجوازية الصناعية، فى مجمله، تعزيز نموذج الجبهة ومفهوم الثورة البرجوازية الديمقراطية، فقد اعتنقت جماعة الفجر الجديد، فى تكييفها لخط الكومنترن مع أوضاع مصر، الرأى القائل بأن مصر قد شهدت تطورا فى القطاع الصناعى يميز البلدان غير المتطورة يتكون من ثلاثة عناصر، أولها أن رأس المال المالى أصبح يسود رأس المال الصناعى منذ إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠، وثانيها أن رأس المال والمصالح المالية المحلية قد أُدمجت تدريجيا فى الرأسمالية الاحتكارية العالمية خلال الثلاثينات، الأمر الذى انعكس فى موقفها الرجعى من الحركة الوطنية (٥٨). أما العنصر الثالث فهو أن المصالح المحلية، الزراعية والصناعية/ المالية، تجد تمثيلها السياسى فى الحكومات الائتلافية بين حزب الأحرار الدستوريين الذى يمثل المصالح الإقطاعية والحزب السعدى الذى يدافع عن مصالح البرجوازية الصناعية/ المالية.

لقد ساهمت الحركة الشيوعية مساهمة كبيرة فى نشر المفاهيم الأساسية لكتاب لينين: "الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية"، وعززت بذلك الفكرة القائلة بأن الرأسمالية نظام اقتصادى "طفيلى". فقد وجد أحمد صادق سعد أن عُشر الاستثمارات الأجنبية فقط اتجه للصناعة، واستُثمر الباقى فى بنوك الرهن العقارى والنقل والزراعة والبترول (٥٩). كما حافظت الاحتكارات والتكتلات التجارية وحماية الحكومة للصناعة المحلية على ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية بشكل مصطنع. ويعتبر أنور كامل اتفاق السكر والحماية الجمركية للنسيج الأمثلة الرئيسية على الاستغلال(٦٠)، كما اعُتبرت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا وسيلة عسكرية لحماية هذه المصالح المتشابكة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاحتجاج الحركة الشيوعية العنيف على محاولة إسماعيل صدقى للإبقاء على التحالف العسكرى مع البلدان الرأسمالية الغربية عام ١٩٤٦.

كانت السياسة الصناعية لجماعة الفجر الجديد وإيسكرا لينة للغاية بالمقارنة مع نقدهما القاسى للائتلاف المثلث المضاد للتطور، حيث اتجهت هذه السياسة، اتساقا مع برنامج الحد الأدنى للجبهة، إلى كسب البرجوازية الوطنية، وهى فئة لم يتم قط تعريفها أو التعرف عليها بوضوح. كانت إيسكرا التى تجنبت بقدر الإمكان استخدام مصطلح الرأسمالية الاحتكارية حريصة على تقديم برنامجها بشأن التصنيع كبرنامج متعارف عليه نُفِّذ أيضا فى بلدان رأسمالية، وفعلت نفس

الشيء بالنسبة لبرنامجها الزراعى. كما أشارت المنظمتان إلى أن تأميم الشركات الأجنبية مثـل قنـاة السويس والسكك الحديدية والتزام امتيازات الغاز والكهرباء لا يعنى إلغاء المبـادرة الخاصـة. وفـى ضوء ذلك كان الأمر الحاسم هو شكل الحكومة الذى سيسود، فقد أكد بيان إيسـكرا أن "النظـام الرأسمـالى فـى مصـر يستطيع أن يلعب دورا كبـيرا فـى نهضتهـا [الاقتصاديـة] بشـرط أن توجهـه وتشرف عليه حكومة ديمقراطية صحيحة"(٦١).

وتبرُز النوعية الحداثية لبرنامج الحركة الشيوعية الاقتصادى بأوضح شكل فى الدعاية للصناعة الثقيلة. فقد اعتبرت الحركة تأسيس الصناعة الثقيلة شرطا أوليـا مطلقـا للنهضـة الاقتصاديـة، فهـى وحدها "التى يمكن أن تحررنا حقا من الاستعمار ومن ارتباط اقتصادنا بـه"(٦٢). وأسـندت إيسـكرا للدولة مهمة وضع برنامج صناعى شامل يقيم التـوازن بـين الصناعـات الثقيلـة (مثـل الكيماويـات والتعدين والحديد والصلب) والصناعات الخفيفة مثل المنسـوجات وصناعـة الأحذيـة، كمـا آمنـت جماعة الفجر الجديد بأن على الدولة أن تطـور سياسـة صناعيـة تعيـد هيكلـة الاحتكـارات القائمـة وتصلحهـا لصـالح المجتمـع ككـل (٦٣)، وأن تشـجع الصناعـات المتوسـطة والصغـيرة بحمايتهـا مـن الشركات الاحتكارية الكبيرة (٦٤). وبشكل أكثر تحديدا نادت جماعة الفجر الجديـد بإعـادة تنظيـم البنك الصناعى المنشأ حديثا ليكون هيئة تتولى تنفيذ السياسة الصناعية الوطنية (٦٥).

ولم تعترض المنظمات الشيوعية على الاسـتثمار الأجنبى بشـرط تـولى الدولـة السـيطرة علـى الاقتصـاد وتحديد الشروط. بل أن جماعة الفجر الجديد اعتبرت الاستثمار الأجنبى ضـرورة، فحـذّر أحمد صادق سعد من شعار "الجلاء الاقتصادى" الذى رفعته مجموعات أكثر راديكالية، على أساس أن مصر تفتقر إلى الوسائل المالية لتطوير صناعتها وتوسيع البنية التحتية على نفقتها(٦٦). وحين زار وفد تجارى بريطانى مصر فى ديسمبر ١٩٤٥ حدد أحمد صادق سعد شـروط التعـاقدات التجاريـة مع بلدان رأسمالية كالآتى: أ) حل مسألة الأرصدة الإسترلينية؛ ب) استقلال الجنيـه المصـرى؛ جـ) تأميم البنك الأهلى الذى يجب أن يتحول إلى بنـك مركـزى(٦٧). وفـى المرحلـة التفاؤليـة للحركـة الشيوعية وصلت إيسكرا إلى حد الموافقة على الحصول على أموال للتنمية من البنك الدولى (٦٨).

٤- الثورة الوطنية البرجوازية ونموذج الجبهة

• مقرطـــة المجتمع:

كان مطلب المقرطة democratization من المكونات الجوهرية لنموذج الجبهة، فهى فى واقـع الأمر مرادف من الناحيـة النظريـة للحركـة الوطنيـة التـى كـانت الحركـة الشـيوعية تعتـبر نفسـها طليعتها. ذلك أن الديمقراطية كانت وثيقة الارتبـاط بالاسـتقلال. فـتزداد درجـة الاسـتقلال بقـدر

زيادة حقوق الشعب الديمقراطية، لأن الشعب يشكل حاجزا أمام الاختراق الأجنبي. كما يعتبر التاريخ القومي، اتساقا مع التصور الغائي للتاريخ، عملية مستمرة من نمو الحركة الوطنية والتوسع الديمقراطي الذي يصاحبها. وكان معنى ذلك في الطور الجديد للحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٥ هو ضرورة إقامة جبهة من كل القوى التقدمية لتطبق البرنامج الوطني الراديكالي.

أما حكومات الأقلية فقد اعتبرت "السلاح المصري الذي اتخذه الاستعمار للقضاء على ثمار الجهاد الوطني بإيقاف الدستور في عام ١٩٢٨ وبفرض ديكتاتورية مقنعة تحت ستار دستور زائف كما حدث في عام ١٩٣٠" [٦٩]. وتضع جماعة الفجر الجديد المسألة على الوجه الآتي: "الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوفر الديمقراطية" [٧٠]. وعبّر بيان إيسكرا عن نفس المشاعر:

الاستقلال الحقيقي معناه حكومة ديمقراطية تستند إلى الشعب وتحرص كل الحرص على أن يكون هذا الاستقلال وسيلة للارتفاع بمستوى المعيشة للجماهير وزيادة تقدمها ورفاهيتها.

فإذا لم تستند الحكومة فعلا إلى الشعب على أساس برنامج ديمقراطي يتسع نطاقه باستمرار.. فمعنى هذا انفصالها عن الشعب وفقدانها لثقته واستحالة بقائها في الحكم إلا بالاستناد إلى قوى خارجية وبذا يُفتح الباب على مصراعيه للمؤامرات والمكائد الاستعمارية" [٧١].

وبصفة عامة دافعت المنظمات الشيوعية المصرية في هذه الفترة عن الحقوق الديمقراطية وزيادة سلطة المجلس التشريعي على حساب الهيئة التنفيذية [٧٢]. وقد تبين تقييم كان يُعتبر نموذجيا آنذاك أن الديمقراطية البرلمانية تسير في خط تاريخي نحو التقدم:

غير أن علاقتنا ببريطانيا العظمى قد تغيرت في الواقع خلال الستين سنة التي استغلنا فيها الاحتلال الأجنبي.. وأهم هذا التغيير إذا أن الاستعمار البريطاني لم يعد يحكمنا حكما مباشرا ولم يعد يفرض أحكامه علينا فرضا استبداديا لا استئناف فيه ولا مقاومة. فلنا الآن برلمان بمجلسيه نستطيع عن طريقه أن نفضح مقاصد الرجعية والاستعمار البريطاني. بل نستطيع به – في بعض الأحيان القليلة – تحسين حالتنا الداخلية – إلى حد ما.. ولا شك أن حصول مصر على دستور ديمقراطي يعد انتصارا على الاستعمار الأجنبي بشكل رئيسي لأنه كان العقبة الأساسية التي تقاوم هذا الاستعمار وتعارضه [٧٣].

وإذا كانت الحركة الوطنية الراديكالية قد اتفقت، على أية حال، مع الوفد في إدانة أحزاب الأقلية، إلا أنها اعتبرت المفهوم الوفدي عند الديمقراطية بالغ الضيق: "إنه لخطأ فاحش أن نتصور أن النظام الديمقراطي في الحكم إنما يقتصر على مجرد قيام نظام برلماني. فالنظام البرلماني وحده ديمقراطية مبتورة ناقصة أن لم تصحبها ديمقراطية في كافة ألوان الحياة" [٧٤].

وبهذه الطريقـة تم الربـط بين كـل مـن الاسـتقلال والديمقراطيـة وإدمـاج جماعـات أكـبر مـن السكان. وظلت جماعة الفجر الجديـد تعتقـد حتى عـام ١٩٤٦ أن المنظمـات الجديـدة مثـل لجنـة العمال للتحرر الوطنى واللجنة الوطنية للطلبة والعمال يمكـن أن تندمـج فـى النظـام البرلمـانى(٧٥)، ورأت أن النظام البرلمانى القائم برغم قصوراته هو الوسيلة الوحيدة لزيادة نصيب العمـال: "جهـاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه، عن طريـق الكفاح السياسى والحزبى، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعنى إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسـية كمـا هى وإخضاع الشعب بالقوة"(٧٦). ويترتب على ذلك القول بأن الحركة الشعبية تستطيع من خلال الإصلاح أن تصبح القوة السائدة(٧٧). وبرغم هذه الطموحات أثبتت منـاورة إدمـاج أقسـام أكـبر من السكان أنها أكثر صعوبة بكثير من المتوقع، وكان ذلك جزئيا بسبب اعتماد الحركة الشـيوعية على الوفد.

• *الوفد والجبهة الوطنية:*

كانت علاقة المجموعات الشيوعية المختلفة بالوفد حافلة بـالغموض والتناقضـات بسـبب عـدم تحديد نوعية مفهوم البرجوازية الوطنية. فمن جهة ظلت الحركة الشيوعية تـرى فـى الوفـد الحـزب التقليدى الوحيد الذى يدعم الديمقراطية ويستطيع أن يعطى القوى الاجتماعية والسياسية العديـدة فرصة المشاركة السياسية وإعلان مطالبها. فقد ظـل الوفـد هـو الحـزب الجماهيرى الوحيـد الـذى يستطيع أن يفوز فى انتخابات حرة، وبالتالى كان عرضة للضغط الشعبى. وكان مأمولا أن يسـاهم دعـم الوفـد وإقامـة حكومـة وفديـة فـى الظروف الجديـدة بعـد الحـرب فـى تدشـين ثـورة وطنيـة ديمقراطية. ومن جهة أخرى كانت الحركة الشيوعية واعية تماما بـتزايد دور الجنـاح المحـافظ داخـل الوفد، وكذلك دور طبقة كبار ملاك الأرض الرجعية، فى نظرهم، ممثلة بفؤاد سراج الدين، الـذى كان تنامى سلطته مقياسا لرغبة الوفد فى التوصـل إلى مسـاومة تفاوضيـة مـع البريطـانيين والحفـاظ على سيادة الفلسفة الاجتماعية المحافظة التى تقوم على الانسجام [بين الطبقات — م] والوصاية.

وكان الغموض واضحا فى موقف جماعة الفجر الجديد، التى كانت أكثر رغبة فى العمـل مـع حزب الوفد ومن داخله لأنها كـانت تـرى أن الوقـت ليسـت مناسـبا بعـد لإقامـة حـزب شـيوعى مستقل. واستهدفت استراتيجيتها تقوية الجناح اليسارى للوفـد، المسـمى الطليعـة الوفديـة، بقيـادة محمد مندور، رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى ثم جريدة صوت الأمة. وكـانت تـأمل عـن طريـق ذلك فى ربط الوفد بالحركة الوطنية الراديكالية، وأيضا فى إيجاد طريق لإدمـاج الحركـة الشـيوعية فى حركة وطنية تاريخية أوسع لتحول برنامجها من الداخل(٧٨).

ويحتل الموقف من الوفد الصدارة فى مقال كتبه محمد أمين (الاسم الحركى لريمون دويك) فى مجلة الفجر الجديد فى يوليو ١٩٤٥، أى قبل بضعة شهور من نهوض الحركة الوطنية. وفيه يكرر القول بأن الوفد يساهم فى الحركة الوطنية عن طريق ربط الاستقلال بالحقوق الديمقراطية [٧٩]. إلا أنه ينتقد فى ذات الوقت قيادة الوفد التى "لا تمثل تمثيلا حقيقيا صادقا بين الطبقات والطوائف ونخص بالذكر طبقة العمال والفلاحين الإجراء وطائفة طليعة الديمقراطيين من المثقفين المصريين". كما يضم الوفد عديدا من الشخصيات القيادية التى لا يمكن أن تُعتبر ديمقراطية. ويستنتج ريمون دويك من ذلك أن مصالح الوطن "تتطلب ديمقراطية أكثر من التى يقدمها الوفد"، ويرى أن وعى السكان المتزايد سيؤدى على المدى الطويل إلى تكوين الأحزاب العمالية والشعبية.

ومن الناحية العملية كانت مساندة الجماعة للوفد عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ تستند إلى موقفه السياسى المباشر من حكومتى الأقلية برئاسة محمود فهمى النقراشى وإسماعيل صدقى. فالجماعة ظلت تساند الوفد طالما ظل يطالب بانتخابات جدية ويرفض معاهدة ١٩٣٦، أما حين طالب بالاشتراك فى الوفد الذى شكله إسماعيل صدقى للتفاوض مع البريطانيين، انتقدته الجماعة نقدا شديدا[٨٠]، كذلك تقلصت مساندة الوفد تدريجيا مع تزايد مؤيدى نقد "الرأسمالية الوطنية"[٨١].

وتكشف إيسكرا عن موقف مزدوج مشابه تجاه الوفد، ففى "أهدافنا الوطنية" يوصف الوفد بأنه "أقل الأحزاب الحالية تهادنا مع المستعمر وأكثرها استنادا إلى الشعب"[٨٢]. ولكن الوفد لم يعد تجسيدا للحركة الوطنية، فقد أوصلته الحركة الوطنية – كما تقول إيسكرا – للسلطة عام ١٩٢٤، وفى عام ١٩٤٢ جعلت الظروف الدولية مصطفى النحاس رئيسا للوزراء، وفى عام ١٩٣٦ ضمن العاملان معا انتصار الوفد الانتخابى. إلا أن الوفد خيب آمال الشعب فى كل مرة وصل فيها إلى المسئولية الحكومية، وترتب على ذلك ظهور صدع بين الوفد والشعب، وأتاح الاتساع المتزايد لهذا الصدع الفرصة للاستعمار ليستخدم أحزاب الأقلية لأغراضه. وترى إيسكرا بناء على ذلك أن الاستقلال الحقيقى لا يمكن تحقيقه إلا بحكومة ديمقراطية تستند دائما إلى الشعب[٨٣]. وتختلف الاستنتاجات المستخلصة من هذا التحليل عن استنتاجات مجموعة الفجر الجديد، فقد حافظت إيسكرا على مسافة أبعد عن الوفد ككل برغم إدراجها للوفد فى استراتيجية الجبهة الوطنية وتعاونها مع الطليعة الوفدية فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة عام ١٩٤٦.

وأخيرا، لم تكن استراتيجية حمتو بشأن الجبهة واضحة أيضا فيما يتعلق بالوفد. فيصف هنرى كورييل فى مذكراته الوفد بأن قوة ديمقراطية صمدت للفاشية. ويوصف موقف حمتو من الجبهة عموما بأنه "خط وطنى ديمقراطى"، وتعرّف سلمى بوتمان هذا الخط بأنه:

يعنى أساسا أنه يدعم التحرر الوطنى من الاحتلال وتدشين نظام ديمقراطى حقيقى... وكانت

فكرة كوريل هى تأسـيس جبهـة متحـدة يكـون مركزهـا الطبقـة العاملـة، غـير أن أنصارهـا يشـملون أعضاء المنظمات الاشتراكية - الديمقراطية والإصلاحية. وكان يأمل بهـذه الطريقـة في جذب متعاطفين من البرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية[٨٤].

كما أكد جول بنين Joel Beinin وزخارى لوكمان Zachary Lockman ذلـك، حيـث قـالا أنـه "وفقا لحمتو، كانت المهمة المباشرة للشيوعيين في مصر هى تنظيم جبهة وطنية عريضة من العمـال و'طبقات وطنية أخرى' [تشمل البرجوازية الوطنية]"[٨٥].

• الجبهة الوطنية الديمقراطية فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦:

كانت كل المنظمات الشيوعية، برغم غموض علاقاتهـا بـالوفد، تضـع برامـج متشـابهة تؤيـد مفهوم الجبهة الوطنية، الذى تتمثل فكرته المركزية في أن تشكل الطبقة العاملة والمثقفين التقدميـين طليعة الحركة الوطنية. وأكدت مجلة الضمير التى كانت مجلة جماعة الفجر الجديد الموجهـة للعمـال أن:

> العمال وطنيون قبل كل شيء لأنهم يفهمون معنى الوطنية الحقيقية ولذلك تجدهم دائمـا فـى طليعة الحركات التحريرية، يبذلون جهودا جبارة من أجل حرية بلادهـم واسـتقلالها مـن نـير الاستعمار الأجنبى[٨٦].

وأكدت أيضا على استقلال العمال عن المنظمات السياسية التقليدية :

> إن العمال لم يقبلوا تدخل السلطات والمتسيسـين فـى نشـاطهم النقـابى فحـاربوا كـل محاولـة لوضعهم تحت لواء هيئة من الهيئات السياسية التى لا تكون منهم وتحت رقابتهم المتواصلة ... فالطبقات العاملة ترفض أن يقودها غيرها فى معركة التحرير القومى ولا تثـق إلا فـى نفسـها لقيادة تلك المعركة[٨٧].

وأصدرت جماعة الفجر الجديد يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٥، وهـو اليـوم التـالى لرفـع الأحكـام العرفيـة، برنامج قطاع العمال بها، المسمى "لجنة العمال للتحرر الوطنى"، شرحت فيه مفهومها عـن تحـالف الطبقة العاملة مع الطبقات الشعبية في جبهة وطنية عريضة تحت القيادة السياسـية للطبقـة العاملـة. وطالب البرنامج بالجلاء الكامل لكل القـوات البريطانيـة عـن مصـر وتحريـر اقتصادهـا مـن النفـوذ الأجنبى وتوزيع الأرض، مـع إجـراءات أخـرى لزيـادة نصيـب الفلاحـين، وإصلاحـات فـى مجـالى الصحة والتعليـم، وتـأميم جميع الاحتكـارات، وتنميـة الاقتصـاد الوطنـى، وإصلاحـات ديمقراطيـة داخلية مثل توسيع حق الاقـتراع ليشـمل النسـاء، وإلغـاء سـلطة الملـك فـى حـل البرلمـان، وإلغـاء البوليس السياسى، وتوسيع الحقوق المدنية[٨٨].

وعرضت حدتو برنامجها قبل ذلك بثلاثة أيام. وتمثلت استراتيجية حمتو فى تشكيل "جبهة الهيئات الشعبية"، فأعلنت في جريدتها أم درمان أنه في ذلك اليوم "تألفت فى مصر جبهة من عدد كبير من الهيئات الشعبية احتفظت فيها كل هيئة بذاتها واتفقت على وجهة نظر واحدة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية لوادى النيل"، ومن بينها اتحاد خريجى الجامعة واتحاد الفنون والهندسة التطبيقية وأصدقاء الفجر الجديد. وكان البرنامج المشترك "يطالب بالحقوق الوطنية والجلاء عسكريا وسياسيا واقتصاديا عن مصر والسودان"[٨٩]. وفى ذات الشهر أصدرت إيسكرا "أهدافنا الوطنية" الذى قام على ذات الشعار، واعتبرت "العمال والفلاحين والطلبة والمثقفين" قاعدة الحركة الوطنية[٩٠]. ويتحقق الاستقلال السياسى والاقتصادى والعسكرى بالجلاء الفورى ومصادرة الأسهم البريطانية فى الشركات الاحتكارية كتعويض عن دين بريطانيا لمصر [أى الأرصدة الإسترلينية – م] وتحرير الجيش والشرطة والثقافة من الاستعمار. كما طالبت إيسكرا بعقد اتفاق دولى بشأن قناة السويس بحيث تستعيد مصر سيادتها على القناة وإلغاء بقية الامتيازات الأجنبية وتوقيع معاهدات مع القوى العظمى، وبالنضال المشترك لمصر والسودان ضد الاستعمار، ودعم الجامعة العربية ومساندة وحدة العرب واليهود في فلسطين[٩١].

وفى خريف عام ١٩٤٥ شكل الطلبة الذين ينتمون لحمتو وإيسكرا والطليعة الوفدية ومنظمات يسارية أخرى لجانا طلابية أصبحت فيما بعد اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة. وفى نفس الوقت نظمت المنظمات الشيوعية نشاط النقابات، فنظمت جماعة الفكر الجديد ولجنة العمال للتحرر الوطنى وحمتو وإيسكرا مؤتمر نقابات القطاع الخاص. واندمجت حركتا العمال والطلبة فى جبهة واسعة للطلبة والعمال حين قمعت الحكومة اتحاد عمال نسيج شبرا الخيمة واحتلت بالقوات العسكرية شبرا الخيمة. واندلعت شرارة هذا التحالف بفعل المذكرة التى قدمتها الحكومة المصرية لبريطانيا تقترح فيها التفاوض بشأن معاهدة ١٩٣٦ على أساس استمرار التحالف العسكرى بين البلدين. ففى ٩ فبراير ١٩٤٦ عقدت لجان الطلبة مؤتمرا عاما بجامعة القاهرة أقرت فيه قرارات تطالب بإيقاف المفاوضات مع بريطانيا وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وجلاء القوات البريطانية فورا عن مصر والسودان. وتحركت مسيرة طلابية نحو قصر عابدين فحاول البوليس إغلاق الطريق بفتح كوبرى عباس، فجرُح كثير من المشاركين فى المسيرة.

ووصلت راديكالية الطلبة وإضرابات شبرا الخيمة إلى الذروة يومى ١٨ و١٩ فبراير حين تشكلت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، التى مُثلت فيها النقابات التى تهمين عليها حدتو وإيسكرا تمثيلا قويا. ودعت اللجنة للإضراب العام يوم ٢١ فبراير، الذى اعتُبر "يوم الجلاء"، واحتشد فى ذلك اليوم ما بين أربعين ومائة ألف فى ميدان الأوبرا بالقاهرة. وأسفر القمع

البريطانى عن ٢٣ قتيلا و١٢١ جريحا. ودُعى إلى إضراب عام جديد فى ٤ مارس، ولكنه كان أقل تأثيرا من الأول. وكانت النتيجة المباشرة للمظاهرات حلول إسماعيل صدقى محل النقراشى فى رئاسة الوزارة. وواصل صدقى تشكيل وفد للتفاوض مع البريطانيين، وفى ١١ يوليو حظر نشاط مجمل الحركة اليسارية المصرية، وأصبحت كل منظمات اليسار منحلة قانونا، مثل دار الأبحاث العلمية التابعة لإيسكرا ولجنة نشر ودار نشر الثقافة الحديثة التابعتين لجماعة الفجر الجديد، وكذلك دار نشر القرن العشرين. وأُوقفت صحف عديدة مثل الوفد المصرى جريدة الطليعة الوفدية، وأم درمان جريدة حمتو، والفجر الجديد والضمير، مجلتا جماعة الفجر الجديد [٩٢].

• اعتبار الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظمتين فاشيتين:

كانت النتيجة المباشرة لاصطدام الحركة الوطنية الراديكالية بالحكومة تعزيز بعض العناصر المحورية فى نموذج الجبهة، من بينها الفكرة التى تذهب إلى أن الإخوان المسلمين ومصر الفتاة منظمتان فاشيتان. والحال أنه ما من قضية أسفرت عن عواقب تاريخية فى خطورة عواقب المواجهة بين الحركة الشيوعية والإخوان المسلمين فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦. ويرجع الصراع بينهما إلى تنافسهما على الهيمنة على الحركة الوطنية. وفى هذه المناورة جرب الإخوان المسلمون عدة تكتيكات تتراوح بين مقاطعة اللجان والمطالبة بإعادة الانتخابات، وفى النهاية انسحبوا بعد ٢١ فبراير من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وأنشأوا مع مصر الفتاة تنظيما منفصلا سُمى "اللجنة القومية"، سانده إسماعيل صدقى وأدانته الحركة الشيوعية بوصفه تنظيما فاشيا.

لم يكن وصف مؤيدى خطاب الأصالة بأنهم "فاشيون" مسألة عابرة أو سطحية، فهو يرتبط مباشرة بالنظرة الحداثية للحركة الشيوعية ويشكل جزءا مكملا لها. ذلك أن الحركة الشيوعية كانت تتقيد حرفيا بالفكرة القائلة بأن الدين لا مكان له فى السياسة، وتؤمن بأن الدين يشوش القضايا ويعبئ الشعب على أسس غير عقلانية، مما يؤدى إلى الارتباك السياسى. وجرت العادة على اتهام أيديولوجية الإخوان المسلمين بالغموض. فقد رفض الإخوان وضع برنامج سياسى واضح. وكان بناؤهم التنظيمى استبداديا هرميا، ورفضوا حقوق الأقليات الليبرالية الأساسية والحقوق المتساوية للنساء والرجال، كما أدانوا النظام البرلمانى. وكان ذلك كله ينتهك البرنامج العقلانى على نحو ما قدمته الحركة الشيوعية ضمن نموذجها للجبهة. ومن هذه الزاوية كان من السهل اعتبار الإخوان المسلمين قوة رجعية فى المجتمع المصرى تحاول أن تدعم الثقافة التقليدية والبنى الاجتماعية – الاقتصادية التى آمنت الحركة الشيوعية بضرورة محوها لإقامة مجتمع حديث.

وفى عام ١٩٤٧ أصدرت "حدتو"، خليفة حمتو (أنظر لاحقا) كتاب "الإخوان المسلمون فى

الميزان"، بقلم محمد حسن أحمد، وهو عبارة عن هجوم مرير على الإخوان المسلمين. ومع أن هذا التحليل متطرف نوعا، فإن الملاحظات الأخرى التى أوردتها إيسكرا فى "أهدافنا الوطنية" والمقالات المكتوبة فى الفجر الجديد تؤكد نفس الموقف العام تجاه الإخوان المسلمين ومصر الفتاة، وتضعه ضمن المفهوم الحداثى الشامل للتاريخ والمجتمع الذى طرحته الحركة الشيوعية والذى يتميز بالارتباط الوثيق بين العقلانية والعلمانية. وتكونت الصورة الشائعة للإخوان المسلمين، عن طريق المقارنة مع تاريخ أوربا فى ثلاثينات القرن، حول فكرة رئيسية تقول بأنهم يخلقون وعيا زائفا.

ويرجع تشبيه الإخوان ومصر الفتاة بألمانيا النازية إلى القول بأنهما يخدمان مصالح الرأسمالية الاحتكارية مثل هتلر. واعتُبرت الحماية التى أسبغها على ماهر وعزيز المصرى على مصر الفتاة فى الثلاثينات أول اتصال بين دوائر الحكومة والمنظمات الفاشية[٩٤]، وصُورت علاقة اللجنة القومية بإسماعيل صدقى على أنها امتداد مباشر لهذه العلاقات[٩٥]، وقيل أن الطبقات الحاكمة قد نجحت، كما حدث فى ألمانيا، فى اجتذاب مثقفين من الطبقات الوسطى لـ "تخدير الشعب وصرفه عن التفكير فى الواقع"[٩٦]، وأن الفاشية نجحت بالتالى من الاستفادة من اليأس الغالب فى أوقات الأزمات كما حدث فى أوربا فى الثلاثينات، وأنه قد تم استخدام استراتيجيتين، هما الخداع وغرس الوعى الزائف، فى الحصول على الأنصار وتشويش الملكات العقلانية للشعب، فتحول انتباه السكان من المطالبة بأجور أعلى ومستويات معيشة أفضل إلى القضايا العنصرية فى ألمانيا والقضايا الدينية فى مصر. ومما يؤكد الطابع الرجعى لأيديولوجية الإخوان أنهم يقدمون "برنامجا شاملا مفصلا فى الرجوع الروحى والفكرى إلى القرن الوسطى"[٩٧].

وكتب محمد حسن أحمد أن الخطأ الأساسى فى فكر الإخوان السياسى هو الخلط بين القضايا السياسية والدينية، وأن استراتيجية الخداع الأساسية عند الإخوان تكمن بالتالى فى التركيز على قضايا أخلاقية مثل اختلاط الجنسين والدعارة والفساد وفسق الصحافة الليبرالية، وهى قضايا يعتبرها محمد حسن أحمد أعراضا لأزمة المجتمع الرأسمالى وليست مشكلات قائمة بذاتها[٩٨]. ويؤدى الافتقار المطلق إلى التحليل الواضح للمجتمع، مع الفلسفة المبنية على الدين، إلى تناقضات عديدة وسياسات كارثية. ذلك أن هذه الأيديولوجيا تحافظ على تماسك البنية الاجتماعية – الاقتصادية بسبب قيام معاييرها الرئيسية على الدين والتضامن الإسلامى: "فهى تعتبر أن صاحب الشركة ما دام مسلما يجب على الإخوان تأييده ومساعدته"[٩٩]، وتهدد بالمقابل وحدة الحركة بتمييزها الدينى ضد الأقباط واليهود. ويضيف الكاتب داحضا إدانة الإخوان للاستعمار البريطانى، فيقول أن الإدانة ليست موجهة للاستعمار بحد ذاته، ولكن للاستعمار المسيحى[١٠٠]. وفوق ذلك ينصب هجوم الإخوان على المجتمع الغربى على الصفات التى تُعتبر عناصر حضارية

تقدمية، وهى العلم والقانون والفن والثقافة. وينتهى محمد حسن أحمد إلى أن أيديولوجيـة الإخـوان المسلمين، بالتالى، لا تستبعد أبدا المساومة مع الاستعمار البريطانى، وأن هذا التخمين يدعمه تحالف الإخوان مع "الطبقات شبه الإقطاعية" والرأسمالية الاحتكارية المحلية والأجنبية.

وأخيرا يستند وصف الإخوان المسلمين ومصـر الفتـاة بالفاشية على سـلطوية أيديولوجيتهـم وبنيتهم التنظيمية، فيرى الكاتب أن الإخوان المسلمين يعبدون قيادتهم مثل الفاشين، حيث يُطلب من الأعضاء الإيمان المطلق بالقيادة والرغبة فى التضحية بأنفسهم فى الجهاد، كما لا يتسع التنظيم للمناقشة والنقد، ناهيك عن المعارضة، أما القائد فلا يمكن أن يكون محـل مسـاءلة(١٠١). وتنعكس هذه الأيديولوجيا السلطوية المعادية للديمقراطية فى مطالبة الإخوان المسلمين بإلغاء دستور ١٩٢٣ وإدانة النظام البرلمانى: "بـدلا مـن إصـلاح أداة الحكم بإشـراك الشـعب فيهـا، وبـدلا مـن توسيع الحريات وتحقيق أهداف الشعب من ملبس وغذاء وحرية واستقلال"(١٠٢).

ويلخص "أهدافنا القومية" النقد الحداثى للإخوان المسلمين، فيصفهم بأنهم خطر على الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، وتهديد لوضع الأقليـات، الأمـر الـذى يوفـر للاستعمار ذريعـة للتدخـل، وخطر على النضال الدولى، خصوصا بالنظر إلى الهند، التى يمكن أن تغرق فى الفوضـى إذا حـدث انشقاق إسلامى – هندوسى. والأكثر أهمية من ذلك القول بأن المد الإسلامى، من حيـث التوجـه الدولى، سوف يؤدى إلى فقدان التعاطف الدولى مع الحركة الوطنية (١٠٣).

٥- الأزمة الداخلية وتغير التوجه الأيديولوجى

• مـــــدخل:

أسفر الفشل فى تحقيق الثورة الديمقراطية عن عواقب وخيمـة علـى الحركـة الشـيوعية، وعـن تحول تنظيمى وأيديولوجى، حيث انتهى الطور المتفائل للحركة وبدأت فترة التأمل والنقـد الذاتـى. وتمثلت أعراض الأزمة الأيديولوجية فى التصلب الأيديولوجى عمومـا وتزايـد نفـوذ برنـامج الحـد الأقصى. وبالإضافة للمؤثرات الداخلية، كان هناك بعض التأثير النـاتج عـن بداية الحـرب البـاردة والعودة إلى استراتيجية مأخوذة عن الفـترة التـى سبقت الجبهـة الشـعبية، برغـم اسـتقلال موقـف الحركة الشيوعية المصرية وتوجهها المبكـر نحـو الصـين. وبالتـالى أصبحـت الحركـة الشيوعية أقـل ليبرالية وتسامحا وأكثر تصلبا، أيديولوجيا وتنظيميا على حد سواء، وبدأ الميل للانتقال مـن الموقـف الأكثر ليبرالية فى خطاب الجبهتين الشعبية والمتحـدة وثورتـه علـى مرحلتـين إلى تبنـى الثورة علـى مرحلة واحدة. ومع هذا التحول أصبحت الحركة الشيوعية أكثر انعزالا وحرصا وسلطوية، مؤقتا، ففقدت بذلك طبيعتها السابقة المنفتحة نسبيا.

• الوحـدة والانشقاق والتجـذر:

كانت النتيجة التى استخلصتها تنظيمات شيوعية عديدة من فشل انتفاضة عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ هو حتمية توحيد قواها وتنظيم نفسها بشكل غير قانونى. فبعد اندماج عدة جماعات أصغر مع إيسكرا أو حمتو، منها جماعة تحرير الشعب، اندمجت المنظمتان الكبيرتان وكونتا "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى"، واسمها المختصر "حدتو"، فى مايو ١٩٤٧. وجمع هذا التنظيم الشيوعى الجديد ٧٠٠ عضو من حمتو، معظمهم من العمال المصريين ومعهم عدد قليل من المثقفين، و ٩٠٠ عضو من إيسكرا، معظمهم من الطلبة والمثقفين، منهم نسبة عالية من الأجانب، وغالبا من اليهود. وتكونت اللجنة المركزية من أحد عشر عضوا، منهم خمسة من حدتو (منهم هنرى كورييل وسيد سليمان رفاعى ومحمد شطا) وخمسة من إيسكرا (منهم هليل شوارتز وشهدى عطية الشافعى وعبد المعبود الجبيلى) وعضو من جماعة تحرير الشعب. وورثت حدتو مع الاندماج جريدة إيسكرا الناجحة للغاية: الجماهير.

وتمثلت مصادر الاحتكاك والانشقاق، منذ البداية، فى اختلاف الثقافة السياسية للمنظمتين الأساسيتين وعدم تماثل تركيب وأشكال العضوية والتقاليد التنظيمية التى توطدت فى السنوات السابقة. فعلى سبيل المثال اعتبر أعضاء حمتو من الطبقة العاملة أعضاء إيسكرا (سابقا) طبقة أعلى تنهمك فحسب فى مناقشات نظرية ولا تشارك فى نضال حقيقى. أما أعضاء إيسكرا فقد اعتبروا الأعضاء القادمين من حمتو متخلفين من الناحية النظرية. كذلك كان الشعور العام بسيادة الأجانب، واليهود خصوصا، على الحركة من القضايا التى قوضت الوحدة. فبعد قبول خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، اعتُبر وجود الأعضاء الشيوعيين اليهود فى الحركة أمرا محرجا. كذلك وجه البعض النقد لهيكل الحزب/ الجبهة العريضة الذى أسس هنرى كورييل حمتو على أساسه. وأخيرا ثارت المعارضة ضد الطريقة غير الديمقراطية التى أقيمت بها حدتو ولجنتها المركزية.

أدت هذه الاحتكاكات إلى اتجاه الفكر الشيوعى إلى الراديكالية وإلى عهد الأزمة الأيديولوجية. وفى البداية لم يكن يبدو أن هذه الاحتكاكات قد أثرت على الخط العام للثورة الوطنية الديمقراطية والجبهة الوطنية الذى اتبعته الحركة منذ عام ١٩٤٤. ففى ٧ يوليو نادت حدتو بالنضال ضد الاستعمار الذى لن ينجح إلا "باتحادكم عمالا وفلاحين وطلبة وصغار موظفين فى كتلة جبارة تحت قيادة جبهة وطنية مخلصة". وفى ٢١ سبتمبر تم التأكيد بوضوح على أن الجبهة تتضمن الوفد: "إن التحالف بين الحركة العمالية وطليعتها الواعية وبين الوفد شرط أساسى لاستعادة حريات الشعب المسلوبة. والكفاح المشترك للعمال والجماهير الوفدية فى المدن والقرى هو الطريق الوحيد لتحطيم القيود التى تخنق حرياتنا" (١٠٤). ونادت حدتو فى أغسطس بإقامة

"الجبهة الوطنية الشعبية"، وقدمت لها برنامجا بدا شديد الشبه بالبرامج التى نشرتها قبل ذلك بسنة[١٠٥]. وتعلقت التغيرات الأيديولوجية أساسا بالبنية الداخلية للمنظمة، إلا أنها، إذا مُدت على استقامتها للسياسة الخارجية للحركة الشيوعية، يمكن أن تتضمن نتائج تمس استراتيجية الجبهة.

ويرجع أصل المناقشة إلى الفترة السابقة على الوحدة. ففى إبريل ١٩٤٧ أصدرت إيسكرا، أو الطليعة الموحدة كما كانت تسمى آنذاك، جريدة الجماهير، وضمت هيئة التحرير الكثير من مثقفيها المصريين البارزين، فكان شهدى عطية الشافعى (١٩١٢ - ١٩٦٠) محررها السياسى، وعمل أنور عبد الملك (وُلد عام ١٩٢٨) فى هيئة تحرير الشئون الخارجية بها، بينما شارك سعد زهران فى صفحة الطلبة[١٠٦]. وشارك كل هؤلاء المثقفين فى انتفاضة ١٩٤٥-١٩٤٦ واستخلصوا نفس الدرس من التجربة: أن الحركة الشيوعية يجب أن يُعاد تنظيمها وفقا لخطوط الحزب البلشفى الكلاسيكى، وأن تنتقل قيادتها إلى أيد مصرية. وبدأ شهدى عطية الشافعى فى ٢١ إبريل ١٩٤٧ حملته الأولى لإعادة تنظيم الحركة الشيوعية فى مقاله الافتتاحى بعنوان "يريد الشعب حزبا.. من نوع جديد"، يفسر فيه هذا الاتجاه ويدعى أنه قد ظهرت قيادة جديدة للطبقة العاملة:

> وقد تجلى هذا رائعا يوم الجلاء، يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، فقد كان هذا اليوم إيذانا بفجر جديد، إيذانا بأن العمال المصريين سيتولون بأنفسهم قيادة النضال من أجل الحرية والاستقلال، ولهذا فزع الاستعمار فزعا شديدا ... وفى يوم أول مايو من كل عام يحدد كافة عمال العالم برنامجهم للعام الجديد، فليكن برنامج العمال المصريين هذا العام ضم صفوفهم بعد تطهيرها وتوحيد كلمتهم تحت قيادة حزب من نوع جديد، حزب يمثلهم أصدق تمثيل، حزب يلتف حوله ملايين الفلاحين والطلبة والمثقفين، حزب يقود الكفاح، كفاحا لا يلين.. ويسير بالملايين سيرا لا هوادة فيه نحو الحرية والديمقراطية والاستقلال[١٠٧].

يتضح من ذلك اختلاف اتجاه ومصطلحات شهدى عطية الشافعى عما ورد فى "أهدافنا الوطنية"، وهو البيان الليبرالى لإيسكرا الذى شارك شهدى فى كتابته. فسوف يصبح الحزب الجديد الذى سيوحد جميع المنظمات الشيوعية طليعة الحركة الوطنية، وسيلعب، متحالفا مع الوفد، دورا مهيمنا[١٠٨]. أما اعتراضات جماعة الفجر الجديد على أساس أن الوقت المناسب لإقامة حزب شيوعى لم يحن بعد بسبب قلة عدد العمال وغلبة الحركة الوطنية، فقد رُفض فى مقال بعنوان : "نعم! يريد الشعب حزبا من نوع جديد".

ويبدو أن الوحدة بين الطليعة الموحدة (إيسكرا وآخرين) وحمتو فى يوليو ١٩٤٧ قد خيبت

آمال الجماعة التى تحلقت حول شهدى عطية الشافعى، لأنها تمت بتسرع وأُنجزت تحت الضغط وأقيمت بغير برنامج واستراتيجية واضحة. وفوق ذلك مثلت الوحدة تهديدا مباشرا لمجموعة جريدة الجماهير التى كان عليها أن تفصل نصف هيئة تحريرها لتخلى مكانهم لأعضاء حمتو، ويبدو أن شهدى عطية الشافعى ذاته كان ضحية لهذه السياسة. وحين فقد أيضا عضويته باللجنة المركزية خلال عملية إعادة التنظيم شرع فى التمرد على حدتو، وجند أعضاء انشق بهم وكوّن "التكتل الثورى". ويرى هنرى كورييل أن تكوين التكتل الثورى كان بسبب قرار تقسيم فلسطين فى ديسمبر ١٩٤٧[١٠٩].

وبرغم أن انشقاق التكتل الثورى قد بدأ قبل توزيع ورقة هنرى كورييل الشهيرة، "خط القوات الوطنية الديمقراطية"، فى اللجنة المركزية فى بداية عام ١٩٤٨، إلا أن هذه الوثيقة استُخدمت كذريعة للهجوم المباشر على القيادة القديمة وأيديولوجيتها وتنظيمها للحركة الشيوعية. فقد أعاد هنرى كورييل فى ورقة العمل هذه التأكيد على الاستراتيجية التى كانت متبعة منذ عام ١٩٤٤:

> إن ظروف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد خلقت واقعا جديدا جذب إلى العمل الثورى فى مصر قوى طبقية غير عمالية.. بمعنى أن الطبقة العاملة ليست الطبقة الثورية الوحيدة فى مصر وإنما هناك قوات ثورية أخرى. وأنه مع الاعتراف بقيادة الطبقة العاملة يجب أن يكون الحزب حزبا لكل الجماهير الثورية – فى إطار المرحلة – حزبا لمصر كلها، أى أن الشعب كله يجب أن يشعر أن الحزب ملك له وليس للعمال وحدهم[١١٠].

وتمثل رد فعل شهدى عطية الشافعى فى كتابة تقرير يقع فى سبعين صفحة بعنوان : "تلك هى المنظمة الشيوعية التى نريد أن نقيمها"، ونقد حدتو لأن نظرتها برجوازية ولأنها مكونة من المثقفين والطلبة والبرجوازيين الصغار. ولما كانت حدتو قد عرّفت نفسها كحركة للقوى الوطنية الديمقراطية فقد اتُهمت بأنها "قادرة بشكل فريد على إضعاف الصراع الطبقى بتشتيت قواها المناضلة فى مجالات عمله مختلفة"[١١١]. كما طالب التقرير بمشاركة أكبر للعمال وإنهاء التنظيم الفئوى [الذى ينظم كل فئة :العمال، الطلبة... الخ، كل على حدة – م] وجعل الخلايا وحدة التنظيم الأساسية[١١٢]. وقد ترك التكتل الثورى حدتو، ولكن لا يبدو أنه لعب دورا آخر ذا أهمية، ومع إعلان الأحكام العرفية فى مايو ١٩٤٨ تم القبض على معظم أعضائه، وعلى شهدى عطية الشافعى شخصيا فى نهاية عام ١٩٤٨، وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات[١١٣].

دشنت معارضة شهدى عطية الشافعى للجنة المركزية مرحلة من التحلل العام، فتكونت أجنحة منشقة معارضة عديدة فى الشهور التالية قبل انهيار مايو، الذى شهد قمع الحركة الشيوعية ككل مرة أخرى. وانقسمت اللجنة المركزية ذاتها إلى جناحين، أحدهما من أتباع محمد عبد المنعم

الجبيلى (واسمه الحركى عادل) وسُمى العادليون، والآخر من أتبـاع هـنرى كوريـيل، وأسمـى نفسـه اليونسيون، نسبة إلى يونس، الاسم الحركى لهنرى كورييل. وطالب العادليون مثل التكتـل الثـورى بأن تكون حدتو حزبا عماليا. أما أكثر الجماعات تطرفا آنذاك فكـانت "صـوت المعارضـة" و"نحـو منظمة بلشفية"، فرفعت الأولى شعار مائة بالمائة عمال فى التنظيم، اسـتنادا إلى المقارنـة بـين تـاريخ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الروسى[*] والأحـداث التـى مـرت بهـا الحركـة الشـيوعية المصريـة، وآمن أعضاؤها، استنادا إلى كتاب لينين: "مهمات الاشتراكيين الديمقراطيين الـروس"، بـأن تـاريخ مصر قد بلغ المرحلة التى يجب أن يتكرر فيها الانقسام التاريخى بين البلاشـفة والمناشفة [١١٥]، لأن العلاقات بين الرأسماليين المصريين والاستعمار لا تسمح بمزيد من تطور الرأسمالية، وبالتـالى تتطلـب المرحلة التى بلغها تاريخ مصر ثورة اشتراكية (أى الثورة على مرحلة واحدة وتطبيـق برنـامج الحـد الأقصى):

> لقد توصلت الرأسمالية المصرية الناشئة إلى اتفاق مع الاسـتعمار... ويسـمح لها هـذا الاتفـاق بالنمو مع الارتباط بالاحتكار الاستعمارى، وأخذ هذا الارتباط شـكله النهـائى عـام ١٩٣٦ حين أصبحت الرأسمالية المصريـة مرتبطـة بالاسـتعمار. وبذلـك فقـدت الرأسماليـة المصريـة إلى الأبد أى ادعاء بأنها قوة ثورية ضد الاستعمار وخانت القضية الوطنية وأصبحـت جـزءا مـن معسكر الثورة المضادة. لذلك يجب أن تكون الثورة الوطنية موجهة ضد الرأسماليـة المصريـة. وهناك تناقض رئيسى بين مصالح الرأسماليـة العالميـة ومصـالح البروليتاريـا المصريـة، لأن الأولى تمنع الطبقة العاملة من تحقيق هدفها الاشتراكى ... إن الطبقة العاملة هى الطبقة الوحيـدة التـى تملك ... القدرة على قيادة الطبقات الأخرى ضد الاستعمار ... ومن أجل الاشتراكية [١١٦].

ومن شأن هذا التصور أن ينهى استراتيجية التحالف مع الوفد فى جبهة وطنية ديمقراطية. بالإضافـة إلى ذلك عانت حدتو من خسائر ثقيلة بسبب فرض الأحكـام العرفيـة فـى مـايو ١٩٤٨ واعتقـال كثير من أعضائها. ويبدو أن جماعة الفجر الجديد التـى أصبـح اسمهـا طليعـة العمـال تجـاوزت هـذه المرحلة بشكل أفضل كثيرا، بلا انقسامات وباعتقالات أقل بسبب سرية تنظيمها.

• الحزب الشيوعى المصرى:

حقق التيار المتجه إلى الراديكالية الأيديولوجية توازنه بتأسيس الحزب الشـيوعى المصـرى عـام ١٩٥٠. ولم يصبح هذا الحزب، برغم اسمه، التنظيـم الشـيوعى الوحيـد فـى مصـر. ويرجـع تـأخر

(*) هو الحزب الماركسى فى روسيـا القيصرية الذى انشق على نفسـه إلى جناحين، المناشـفة والبلاشـفة (أى الأقلية والأغلبية) وكان الأخير بقيادة لينين، والذى نجح فيما بعـد فـى قيـادة الثـورة وتحـول اسمـه إلى الحزب الشيوعى السوفيتى (المترجم).

تأسيسه إلى أن مؤسسَيه، فؤاد مرسى (١٩٢٥ - ١٩٩٠) وإسماعيل صبرى عبد الله (ولد عام ١٩٢٤) كانا يدرسان فى فرنسا أثناء المد الوطنى فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦، وأثناء قرار تقسيم فلسطين. ولذلك كان تأسيس الحزب بمثابة بداية جديدة متحررة من نشوة وخداع المد الوطنى لعام ١٩٤٦، واستطاع واقعيا أن يستفيد من الشعور بعدم الرضا الذى ولّدته حدتو فى نفوس أعضائها. فقد استجاب الحزب لمطالب الوضوح والنظام عند أعضاء المنظمات السابقة، بتخطيط برنامج واضح وإقامة منظمة شيوعية كلاسيكية كطليعة للطبقة العاملة. كما نجح فى تجنب وصمة حدتو وإيسكرا كمنظمات إباحية يسودها اليهود باستبعاد عضوية النساء واليهود فى السنوات الأولى. وأخيرا وطد الاعتراف الرسمى به من جانب الحزب الشيوعى الفرنسى وضعه كوريث للمنظمات الشيوعية الأسبق [١١٧]، فانضم إلى مؤسسيه بعد عودتهما إلى مصر عام ١٩٤٩ أعضاء مهمون فى حدتو، مثل مصطفى طيبة وسعد زهران وداود عزيز [١١٨].

كتب فؤاد مرسى، قبل تأسيس الحزب فى يناير ١٩٥٠، تحليلا تاريخيا وسياسيا للمجتمع المصرى قامت عليه استراتيجية الحزب. ويعد هذا العمل، وعنوانه "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر" [١١٩]، أحد الوثائق النادرة التى تتيح بفضل طولها وعمقها التعمق فى دراسة الفكر الشيوعى فى مصر فى أواخر الأربعينات، ويمكن بمقارنته مع المقالات الشيوعية المبكرة تكوين فكرة عن التحول الأيديولوجى فى الخطاب الشيوعى الثورى بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٠. كذلك تطرح هذه الوثيقة بعض المشكلات فى تحليلها لمجمل أيديولوجية الحركة الشيوعية. وقد صُمم "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر" كوثيقة داخلية لتؤثر على الأتباع الماركسيين، ولذلك لم يكن ينوى مطلقا أن يخفى مرجعيته الماركسية والستالينية واللينينية.

ومع ذلك تظل الوثيقة علامة على تحول مهم فى الخطاب الشيوعى، حتى حين نأخذ اختلاف غرضها عن غرض الوثائق الأقدم فى الاعتبار. ويكمن الفارق الرئيسى بينها وبين المقالات الشيوعية لعامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ فى خلوها التام من المساومة. فقد اتسم كتيب "أهدافنا الوطنية" ومقالات "الفجر الجديد" بالتفاؤل والإيمان بأن النظام البرلمانى يمكن أن يتلاءم مع القوى الاجتماعية الجديدة. ويستند هذا الافتراض إلى الفكرة القائلة بأن البرجوازية الوطنية تستطيع أن تحقق ثورة وطنية ديمقراطية. أما فى تحليل فؤاد مرسى فقد اختفى هذا المفهوم تماما وأصبحت الحداثة ضرورة تاريخية للثورة الاشتراكية، وتجسدت العقلانية فى التكشف الحتموى deterministic للتاريخ باتجاه هدفه. وأينما ذُكرت الثورة الوطنية الديمقراطية اعتُبرت صراحة خطوة فى اتجاه الثورة الاشتراكية، وتنحصر قيمة الديمقراطية فى كونها وسيلة تتيح نمو القوى التى ستطيح بها. ولم تطرح الوثيقة أية مطالب سياسية عملية، ولم تقدم اقتراحات سياسية، لأنها اعتبرت

الإصلاح بلا معنى فى بيئة اعتبرتها معادية للإصلاح.

ويعد "تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر" عملا بارزا بسبب صرامة منطقه، وأيضا بسبب موقفه المتحذلق نوعا ما، لأن فؤاد مرسى، برغم أنه سيصبح فيما بعد أحد القادة الشيوعيين المهمين، لم يكن قد تجاوز الخامسة والعشرين من عمره حين كتبه. وكان تحليله أقرب للترتيب والنقل منه للتجديد، وتضمن اقتباسات عديدة من لينين وستالين لتدعيم أطروحاته الأساسية. وقد انطلق فؤاد مرسى فى تحليله التاريخى للرأسمالية المصرية من الأحداث الوطنية المصرية التى تعتبر نقاط تحول: ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ وحركة ١٩٤٥ - ١٩٤٦، التى أصبحت مدمجة الآن فى التاريخ ذى النزعة الوطنية. وتهدف الوثيقة من ذلك - مثل كل التحليلات الشيوعية السابقة واللاحقة - إلى تحديد المرحلة التاريخية التى تمر بها مصر بشكل "علمى"، وبالتالى تحديد الاستراتيجية الثورية للحركة الشيوعية. ويتمثل محور الوثيقة فى التساؤل عما إذا كانت مصر لا زالت تستطيع أن تمر بخبرة ثورة برجوازية ديمقراطية، أم أن هذا الطور قد تم تجاوزه بالفعل.

ويبدأ تحليل فؤاد مرسى مثل كل التحليلات الشيوعية من المقدمة القائلة بأن مصر ما زالت "شبه إقطاعية". وهو يقرر أن وضع مصر كشبه مستعمرة يرجع إلى عدم قدرتها على تطوير وسائل الإنتاج بقدر كاف فى القرن التاسع عشر، وعدم قدرتها على قطع صلتها تماما بماضيها الإقطاعى، ويقرر أن التوسع الأوربى والاحتكاكات الأوربية قد قوضت بالفعل البناء الإقطاعى للمجتمع، إلا أن هذه القوى ذاتها استوعبته ومنعت البرجوازية من أخذ السلطة من كبار الملاك الإقطاعيين خلال ثورة عرابى ١٨٨١-١٨٨٢. ويستمد فؤاد مرسى تحليله لهذا الحدث من الثورات الأوربية البرجوازية الكلاسيكية فى القرن التاسع عشر، فهو يرى أنه قد وُجد آنذاك تحالف عريض من التجار الأثرياء والعلماء والمثقفين والفلاحين وقف ضد التدخل الأجنبى والضرائب المرتفعة، ودعم المطالب البرجوازية الديمقراطية التى تتمثل فى دستور ديمقراطى واستقلال سياسى. وتكونت جبهة مضادة كرد فعل لهذا التحالف تشكلت من ملاك الأرض الإقطاعيين والخديوى والبريطانيين، وتمكنت من قمع الثورة الديمقراطية. ويواصل فؤاد مرسى قائلا:

> لم تقف الرجعية عند حد القضاء على الثورة، بل أن سيطرة الاستعمار على البلاد جعلت المقام الأول لرجال الإقطاع، وأصبح تاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر هو تاريخ انتصار الاتجاهات الإقطاعية وتعطيل حركات التجديد، تاريخ الاعتماد الكلى على الزراعة وقتل الصناعة، تاريخ تأييد الحكام ضد الشعب، لهذا ألغى الاستعمار الدستور والبرلمان ووضع مالية البلاد تحت سيطرته[١٢١].

ولم تهدم ثورة ١٩١٩ مرحلة "العبودية الاقتصادية" هذه إلا جزئيا. غير أن فؤاد مرسى يتناقض مع نفسه في تحليل هذه الفترة. فمن جهة يذكر أن البرجوازية قد أكملت خلال ثورة ١٩١٩ تطورها الذى كان قد أُوقف وانتزعت السلطة من الطبقات الإقطاعية، ويؤكد من جهة أخرى على فشل "الثورة البرجوازية الديمقراطية التحررية"(١٢٢). فيقول فؤاد مرسى – بعد ثلاثين سنة من قيام ثورة ١٩١٩ – أن مصر ما زال يسودها كبار ملاك الأرض الإقطاعيين الذين يملكون الجانب الأكبر من الأرض، بينما تملك المصالح الرأسمالية الأجنبية غالبية الشركات الصناعية والتجارية. ويُرجع فؤاد مرسى تطور الأمور على هذا النحو إلى صعود الطبقة العاملة التى هددت البرجوازية، التى تحالف جزء منها مع الطبقات الإقطاعية وواصل سياسة التهادن مع الاستعمار، مثلما حدث في الصين خلال الطور الثانى لثورتها بين عامى ١٩٢٧ و١٩٣٧. ولم يواصل الكفاح ضد الاستعمار سوى الوفد الذى يمثل بعض أقسام البرجوازية والبرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة(١٢٣).

ويشرح فؤاد مرسى كيف غيرت الحرب العالمية الثانية هذا الوضع تماما، حيث رسمت الخطوط الفاصلة بين المعسكرين المتعارضين بشكل أكثر وضوحا.. فقد توسعت الصناعة، وأصبحت البرجوازية الصغيرة "كيانا مستقلا" برغم انحدار ثروتها ومكانتها، وزاد التضخم، بينما أصبحت الطبقة العاملة قوة قائمة بذاتها. وأصبح على البرجوازية أن تتخذ إجراءات عنيفة للدفاع عن مصالحها. ويقول فؤاد مرسي أن البرجوازية تخلت عن الكفاح الوطنى، كما اتضح في عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦، وتولت الطبقة العاملة قيادة الحركة الوطنية، ويدعى – مشيرا إلى السياسات اليائسة لحكومة النقراشى في عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨ – أن البرجوازية قد أقامت جهازا للدولة لبث الرعب في صفوف الطبقة العاملة دفاعا عن مصالحها، وأن "البرجوازية الكبيرة" قد تولت القيادة داخل الوفد بدلا من الطبقات الليبرالية الوسطى، وقمعت أية مطالب ديمقراطية. ويقول فؤاد مرسى أنه لم يندهش من صعود جماعات "فاشية" مثل الإخوان المسلمين في هذه الظروف(١٢٤)، كما يرى أن إعلان الحرب على إسرائيل كان لتحويل الانتباه عن المشكلات الحقيقية.

أما بالنسبة للمسألة ذات الأهمية القصوى، وهى العلاقات والتحالفات الطبقية بعد الحرب العالمية الثانية، فيذكر فؤاد مرسى ثلاثة تطورات: يتعلق الأول بدور البرجوازية، حيث خانت "مهمتها التاريخية" التى تتمثل فى تطبيق الديمقراطية وقيادة البلاد إلى الاستقلال الوطنى وتطويرها اقتصاديا، كما استسلمت للمعسكر الاستعمارى – في إطار رؤيته للعالم التى تقسمه إلى معسكرين، "معسكر ديمقراطى وسلمى يقوده الاتحاد السوفيتى" و"معسكر استعمارى للحروب

الاستعمارية تقوده الولايات المتحدة"[١٢٥]. أما التطور الثانى فهو صعود الطبقة العاملة، "الطبقة الثورية الوحيدة" القادرة على الكفاح ضد الإقطاع والاستعمار. وأخيرا يصف فؤاد مرسى الطبقات الوسطى، متبعا انعدام الثقة الكلاسيكى فى هذه الطبقات، بأنها تتأرجح بين حركة العمال والبرجوازية، وتختار الأخيرة غالبا. ويستخلص فؤاد مرسى من هذه التطورات نتيجة واضحة، وهى أنه لن يستطيع أن يقود الثورة سوى حزب شيوعى، حيث سينظم الطبقة العاملة ويعزل البرجوازية ويكسب البرجوازية الصغيرة [١٢٦].

وينتقد فؤاد مرسى فى القسم الثانى من الوثيقة الخط السياسى لحدتو ويعتبره انتهازيا يمينيا، والخط السياسى لصوت المعارضة ويعتبره انتهازية يسارية. أما الخط الأول فيهاجمه لأنه يرى أن كل الطبقات الديمقراطية الوطنية تمتلك إمكانيات ثورية ويُدخلها ضمن الكفاح الوطنى، بينما يرى هو بالمقابل أن الثورة البروليتارية وحدها هى التى ستقيم مجتمعا اشتراكيا، ويشعر أيضا أن سياسة حدتو تؤدى إلى حصر التركيز فى الكفاح المضاد للاستعمار وإهمال العدو الداخلى والثورة البروليتارية التى تمثل الهدف النهائى للكفاح. كما يرى أن الانتهازية اليمينية ركزت جهودها على إقامة "جبهة وطنية"، وبالتالى أهملت قضية إقامة حزب شيوعى مصرى وتحقيق ديكتاتورية البروليتاريا. ويرى أيضا أن منظمة "الفجر الجديد" وجهت جانبا كبيرا جدا من نشاطها إلى الوفد[١٢٧]. ويحتقر فؤاد مرسى بصفة خاصة إيمان اليمين بالديمقراطية وإمكانية الضغط على الحكومة لإلغاء الأحكام العرفية، ويرفض الطريق البرلمانى لأنه يعنى الحصول على الأغلبية، ويتساءل "متى كان كسب الأغلبية (البرلمانية) الشغل الشاغل للشيوعيين؟". ولا يقل نقده لإيمان بعض المنظمات بثورية الفلاحين قسوة، ويرى أن استراتيجية تطبيق الثورة الرأسمالية أولا فى الريف من خلال الميكنة الحديثة متناقض تماما مع الماركسية [١٢٨].

ويعتبر فؤاد مرسى جميع هذه الانحرافات علامات على عدم ثقة الشيوعيين بالقدرات الثورية للطبقة العاملة، ويصرح، متفقا مع مبادئ الحزب البلشفى، بإيمانه بالقوة الثورية للعمال وبقدرتهم، برغم قلة عددهم نسبيا، على أن يصبحوا القوة الثورية القائدة حين يقودهم حزب شيوعى يوسع آفاق وعيهم ويدلهم على الطريق. ومع ذلك لم يتخل فؤاد مرسى تماما عن الثورة على مرحلتين، وإن كان يضغطهما إلى الحد الأدنى. فعلى أساس ملاحظات ستالين عن ثورة ١٩٠٥ فى روسيا بيَّن فؤاد مرسى انحيازه للمرور أولا بمرحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية لتحطيم بقايا الإقطاع:

> على هذا الأساس ننادى اليوم بضرورة الثورة البرجوازية الديمقراطية الوطنية، بضرورة تصفية بقايا الإقطاع، بوصفها ثورة لازمة للثورة البروليتارية، فهى ثورة برجوازية فى مضمونها، بروليتارية فى طرق كفاحها، لأن البروليتاريا هى التى تقودها متحالفة مع الفلاحين فى ذات الوقت الذى تعزل فيه البرجوازية عن القيادة [١٢٩].

وبرغم أن هذا الكلام يردد مفهوم تصور ماوتسى تونج عن الثورة الديمقراطية الوطنية، إلا أن الأمر يبدو كما لو أن مفهوم التحالف قد انكمش إلى حدود الاستراتيجية التى سبقت مرحلة الجبهة فى أوربا والصين، أى استراتيجية "طبقة ضد طبقة".

• الشيوعيون المنشقون:

إلى جانب الفرق التى انفصلت عن منظمات شيوعية أكبر، وُجدت مجموعات أصغر وأفراد وقفوا على هامش هذه المنظمات الأكبر وظلوا فى معظمهم مستقلين. وقد دخل عديد من هؤلاء الأفراد الحركة الشيوعية خلال الثلاثينات، أى قبل تنظيمها بشكل دقيق وقبل محاولات فرض انضباط معين على الفكر والسلوك. ومن بين هؤلاء عبد المغنى سعيد وأنور كامل. وتكمن أهمية عملهما فى قدرته على تسليط ضوء مختلف على التيار الرئيسى للفكر السياسى الشيوعى وخطاب الحداثة اليسارى، ولهذا السبب يمكن أن تُستخدم حالتهما كحالة مغايرة كاشفة.

كان أنور كامل (١٩١٣ - ١٩٩١) كما رأينا عضوا بالجماعة السريالية فى الحركة اليسارية المصرية فى الثلاثينات، فقد انضم عام ١٩٣٩ إلى جماعة جورج حنين من الرسامين والشعراء السرياليين، وهى جماعة الفن والحرية، وكتب فى مجلتها Un effort، وفى عام ١٩٤٠ رأس تحرير مجلة التطور، وهى أول مجلة عربية اشتراكية - تحررية، وفى عام ١٩٤٢كون مع أعضاء عديدين من هذه الجماعة الجبهة الاشتراكية التى نظمت الحملة الانتخابية لرمسيس يونان فى الانتخابات البرلمانية التى جرت بعد ذلك بعامين. ويتمثل الإسهام الأكبر لأنور كامل فى الفكر الاشتراكى فى كتيباته المعنونة: "مشاكل العمال فى مصر" (١٩٤١)[١٣٠]، "الصهيونية" (١٩٤٤)[١٣١]، "لا طبقات ...!" (١٩٤٥)[١٣٢] و"أفيون الشعب" (١٩٤٨)[١٣٣].

وتكمن أهمية كتيب "لا طبقات" فى طابعه المباشر وشجبه الصريح للبناء الطبقى للمجتمع المصرى. فالكتيب بطابعه المباشر لم تثقله الاعتبارات النظرية أو الاستراتيجية السياسية التى عانت منها وثائق شيوعية كثيرة فى تلك الفترة. أما "أفيون الشعب" فهو كتيب أكثر طموحا وإثارة للانتباه بسبب خروجه على أعراف الحركة الشيوعية المصرية. ففى مقابل معظم الكتيبات الشيوعية التى اصطبغت بالشمولية برغم مناصرتها للحقوق الليبرالية تميز هذا الكتيب بنزعة شديدة الفردية، تجعله شبه فوضوى. وهو يعد من حيث نقده للستالينية امتدادا لحركة جورج حنين السريالية ونموذجا لمذهب الحداثة التحررى المتطرف الذى نادرا ما وجد فى مصر أنصارا بين أعضاء الحركة الشيوعية بعد عام ١٩٤٥. وشعار أنور كامل هو "التطور الدائم والتغير المستمر" وكتيبه موجه ضد "الأصنام" التى، فيما يقول، تعوق التحرر الفردى وتسد الطريق أمام تقدم الإنسانية المستمر. وينتقد أنور كامل فى حملته المقدسة على الأعراف، المحافظة واليسارية على حد

سواء، كـل العقـائد الحداثيـة الأكـثر سـلطوية والمقدسـة عنـد الحركـة اليسـارية المصريـة بعـد عـام ١٩٤٦. فهو يحذر من أن الاستغلال لن ينتهي بإلغاء الملكية الخاصة، "بل ويشتد حتى يبلـغ أرقاما فلكية لا تحلم بها الرأسمالية نفسها، وتبقى المساواة بعد ذلك حلما من الأحلام، يداعب الجفون ولا يرى نور الواقع"(١٣٤). كما يرى أن الملكية العامة لا تضمن الإدارة الجيدة وإنهاء "فوضى الإنتاج" التي كانت تعد السمة الرئيسية للرأسمالية آنذاك. وهو ينتقد الاشتراكيين لأنهم يعبدون الدولة، ويعتبر مفهومهم : "الدولة فوق الجميع" مساويا لشعار مصر الفتاة "مصر فـوق الجميع"، ويؤكد على خلاف العقيدة الشيوعية أن الدولة وسلطتها هـي التي تـؤدي إلى الاسـتغلال المتزايد وخلق فوارق "لا تصدَّق" بين الدخول.

ووجه أنور كامل سهام نقده بصفة خاصة لانتشار الشيوعية السوفيتية التي يسـميها "الدين" الجديد القادم من موسكو، فكان من أوائـل مـن نقـدوا الشـيوعية السـوفيتية آنـذاك وأشـاروا إلى نقائصها. وهو يعترف بأن الاتحاد السوفيتي قد قطع شوطا عظيما في تطوير نفسه على مدى نصف القرن السابق، ولكنه يدعي أن هذا الإنجاز كان مقابل ثمن هائل، يتضمن حكـم الإرهـاب والرقابة على النشر وقمع الحقوق الديمقراطية وتوسع الاسـتعمار الروسـي بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة في إيران وأوربا الشرقية، وقال أن قبول الاتحاد السوفيتي لخطة تقسـيم فلسـطين يؤكـد عـدم ملاءمته كنموذج(١٣٥).

أما عبد المغني سعيد (وُلـد عـام ١٩١٥) فيعـد مـن نـواح عديـدة نقيضـا لأنـور كـامل. ففي الثلاثينات كان عبد المغني سعيد اشتراكيا، وشارك في مجلة التطور، كما كـان صديقـا للمصـور السريالي فؤاد كامل الذي صمم غلاف كتابه "العالم بين حربين"، ولكنه ترك المجلة بسبب أخلاقها التحررية، وبسبب اعتقاده بأن مضمونها لا ديني أو حتى معادٍ للدين(١٣٦).

وكان عبد المغني سعيد أحـد الاشـتراكيين المصريـين القلائـل الذيـن صدمهـم ونفَّرهـم الطـابع الكوزموبوليتاني للحركة الشيوعية في الثلاثينات وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية. وهو يذكر بلهجة حادة أحد لقاءاته الأولى مع مجموعة من الشيوعيين، اصطدم فيه مع إحـدى عضواتهـا التي أهانته. ولم ينفرد عبد المغني سعيد بهذا الشعور بالنفور، فقد شاركه فـي ذلـك خـالد محيي الديـن، أحد الضباط الأحرار، الذي نفر من عضوية منظمـة إيسـكرا عـام ١٩٤٧ بسـبب هجومهـا على الدين. ولم يرغب خالد محيي الدين في الاتصال مرة أخرى بالحركة الشـيوعية إلا بعـد أن أكـد لـه أحمد فؤاد، الذي تولى الاتصالات بين الضباط الأحرار وحدتو، موقف حدتو المحايد من الدين(١٣٧).

إلا أن التكوين الأيديولوجي الفريد لعبد المغني سعيد لم يكن يسمح بمثل هذا الحل، فقد حاول بنشاط أن يدمج الإسلام بالاشتراكية العقلانية في تكوين واحـد، فكـان بذلـك، ربمـا، المثـل الأول

لهذه الظاهرة التى ستصبح شائعة فى نهاية الأربعينات وأوائل الخمسينات[138]. وكان مدفوعا أساسا بنزعة وطنية عميقة منعته من قبول المذهب العقلانى الشيوعى الذى كان يعتبر الوطنية جزءا من النضال العالمى ضد الاستعمار والرأسمال الاحتكارى. وفى كتاب "العالم بين حربين"، الذى قدم فيه عرضا جيد التوثيق للتاريخ الدولى الحديث، حاول أن يبرهن على أن الظروف المحلية والنزعة الوطنية فى الاتحاد السوفيتى هما اللذان أقاما الشيوعية [139]. وقد اعتبر النزعة الأممية الشيوعية وسيلة لتسخير الحركات القومية لمصلحة الاتحاد السوفيتى، ولذلك دافع عن موقف البقاء على الحياد خلال الحرب [140]. غير أن نظرته الحداثية منعته أيضا من اعتناق أفكار الإخوان المسلمين، حيث اعتبر حركتهم غير راغبة فى التوافق مع العالم الحديث واختباره. ونظرا لأنه درس الاقتصاد فى كلية التجارة فى المدة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٨، كان شغوفا بالنظم الاقتصادية الأحدث وبالترشيد (التخطيط) الاقتصادى، الذى كتب عنه أحد الكتب الأولى عن الموضوع فى مصر[141].

الخلاصة

تتمثل المساهمة الرئيسية للحركة الشيوعية فى الفكر السياسى المصرى فى إدخال نقد راديكالى عقلانى للوضع السياسى والاجتماعى – الاقتصادى القائم وتقديم بديل واضح. غير أنه لم يُتفق على وسائل إنجاز الحداثة. ففى البداية بدا أن "نموذج الجبهة" بعد تكييفه مع الأوضاع المصرية يوفر نموذجا واضحا وتفسيرا كافيا للا مساواة والظلم فى المجتمع ووسيلة لتغييره بالتحالف مع البرجوازية الوطنية. وظل هذا النموذج سائدا فى عهد استراتيجية الجبهة عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦، ولكن برنامج الحزب الشيوعى المصرى تحداه بعد ذلك.

وبحلول مطلع الخمسينات تبلورت النماذج الأيديولوجية الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية، وانتهى الأمر إلى الانقسام حول الأمور الاستراتيجية بين منظمتين مصريتين منفصلتين. فبعد الأزمة الأيديولوجية لعامى ١٩٤٧ و١٩٤٨ تغلب برنامج الحد الأدنى مرة أخرى داخل صفوف حدتو، بينما أقام الحزب الشيوعى المصرى استراتيجيته على برنامج الحد الأقصى بشكل أكبر. وظهرت نتائج هذا الانقسام فى موقف كل طرف تجاه حكومة الوفد حين وصلت إلى الحكم عام ١٩٥٠ وتجاه حكومة الضباط بعد انقلاب يوليو ١٩٥٢. فبينما دعمت حدتو وطليعة العمال الوفد والضباط الأحرار. كان موقف الحزب الشيوعى المصرى أكثر نقدية بكثير.

وترتب على الانقسام أيضا تجذر الموقف تجاه الحركة الإسلامية، فقد أدانت كل المنظمات الشيوعية خطاب الأصالة كشكل للوعى الزائف ووسيلة لإضفاء الغموض على علاقات السلطة

والحفاظ على سلامة البنى الاجتماعية القائمة ونظم الوصاية. ولذلك كانت العلاقات التـى قـامت مع أقسام محددة من الإخوان المسلمين متوترة وهشـة دائمـا. وأدى الاسـتقطاب بـين الخطـابين إلى مزيد من تدمير فرص التحول الديمقراطى إلى مجتمع مدنى.

وأخيرا أوضح الفصل أن بعض المثقفين "المنشقين" حاولوا أن يهربوا من الخيارات الضيقة التي فرضها الخطابان عليهم. فسلك أنور كامل سبيلا أكثر فوضوية في مواجهة البلشفة التـى انحـدرت من الاشتراكية المصرية المبكرة، بينما حاول عبد المغني سعيد أن يصيغ خطابا سلطويا حداثيا يكـون في ذات الوقت خطاب أصالة. أما خالد محيي الدين الذى نَفَر مثـل عبـد المغنـى سـعيد مـن النغمـة المعادية للدين في بعض المنظمات الشـيوعية فقـد انجـذب مـن جهـة أخـرى إلى جانبهـا الديمقراطـى العقلانى الثورى.



هوامش الفصل الرابع

١- J.P. Haithox, Communism and Nationalism in India : M.N. Roy and the Comintern Policy 1920-1939 (Princeton : Princeton University Press, 1971) 32.

٢- Fernando Claudin. The Communist Movement : From Comintern to Cominform (London: Peregrin Books, 1975) 267.

٣- E.H. Carr. Twilight of the Comintern 1930-1935 (New York; Pantheon Books, 1982) 45-103.

٤- Ibid., 128-29. وحول نفس الحقبة أنظر أيضا: Jonathan Haslam, "The Comintern and the Origins of the Popular Front, 1934-1935", Historical Journal 22 (1979) 677-83.

٥- Carr, Twilight 197.

٦- Julian Jackson, The Popular Front in France Defending Democracy, 1934-1938 (Cambridge: Cambridge University Press, 1988) 37.

٧- Claudin, Communist 185.

٨- Jackson, Front 40.

٩- Irwin M. Wall. French Communism in the Era of Stalin: The Quest of Unity and Integration. 1945-1962 (Westport CT: Green Wood Press, 1983) 16. وانظر أيضا: E.J. Hobsbawm, Nations and Nationalism Since 1980: Program. Myth. Reality (Cambridge: Cambridge University Press, 1992) 145-50.

١٠- Jackson. Front 47-49.

١١- Stuat Shram, Mau Tse-Tung (Harmondsworth: Penguin Books. 1967) 74, 80-81 and 86. وأنظر أيضا: Stuart Shram, The Political Thought of Mau Tse-Tung (Harmondsworth: Penguin Books, 1969) 40-47.

١٢- Haithox, Communism 108.

١٣- Schram, Mau Tes-Tung 111.

١٤- Mau Tse-Tung, "On New Democracy", (January 1940) Selected Works of Man Tse-Tung, Vol. II (Peking: Foreign Language Press, 1965) 339-84. ؛ ترجم ريمون اسطنبولي Raymond Stambouli كتيب "On New Democracy" من الفرنسية إلى العربية لتنظيم حتو (الحركة المصرية للتحرر الوطني)، أنظر: Gilles Perault, Un Homme à part (Paris: Bernard Barautt. 1984) 178. ؛ وقد نادى تنظيم الفجر الجديد لفترة قصيرة بديمقراطية الشعب لتأثره بكتيب ماو: "عن الديمقراطية الجديدة"، وترجمه أيضا. أنظر: رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ٣١١. ويقول مصطفى طيبة أن الحزب الشيوعي المصرى الذى أسس عام ١٩٥٠ كان متأثرا أيضا بالثورة الصينية. أنظر : مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٦٥، رؤية داخلية (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٠) ٦٠.

١٥- ماوتسى تونج، الديمقراطية الجديدة، ترجمة يوسف أحمد (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٧).

١٦- محمد عوده، الصين الشعبية (القاهرة : دار النديم، ١٩٥٥).

١٧- Mau Tse- Tung, Works 344. (التشديد من عند المؤلف).

١٨- Ibid., 349. (التشديد من عند المؤلف).

١٩- Ibid., 356.

٢٠- توجد سيرة قصيرة لجورج حنين كتبها ألكساندريان: Alexandrian, Georges Henein (Paris: Edition Seghera, 1981). ؛ وللإطلاع على نشاط جـورج حنـين السياسـى المبكـر أنظـر الصفحات: 37-10

٢١- المؤلفات التى تضم أكثر الروايات شمولا عن التاريخ التنظيمى للحُركة الشيوعية المصرية فى هذه الفترة هى: رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦) ١١٩ - ٢٠٥؛ Tarik Y. Ismail & Rifaat El-Said, The Communist Movement in Egypt 1920-1988 (Syracuse, N.Y. : Syracuse University Press, 1990) 32-54; Selma Botman, The Rise of Egyptian Communism, 1939-1970 (Syracuse N.Y., Syracuse University Press, 1988) 6-16; ؛ طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣) ٧٥-٩١.

٢٢- Gurdun Krämer, The Jews in Modern Egypt 1914-1952 (London: I.B. Taurus, 1989) 172-82.

٢٣- B.L. Carter, The Copts in Egyptian Politics (Beckenham: Croom Helm, 1986) 110-13.

٢٤- رفعت السعيد، تاريخ ٣٥٥ - ٥٦. وهو يورد قائمة بالكتب التى ترجمتها حدتو - ولكن هذه القائمة ليست صحيحة قطعا لأن بعض هذه الكتب كان راشد البراوى قد ترجمه بالفعل مثل رأس المال، وكذلك البيان الشيوعى الذى ترجمه القائد الشيوعى السورى خالد بكداش.

٢٥- يبدو أن أغلبية الكتب منتحلة كليا أو جزئيا، حيث أن اسم المؤلف غير مذكور، مثل كتيب تقدم الإنسان الذى ترجمه مصطفى منيب. ويقدم هذا الكتاب نموذجا للتفكير التاريخى فى ذلك الوقت، فيرى أن التاريخ الإنسانى قد بدأ بالعبودية وتقدم عبر الإقطاع والرأسمالية نحو الاشتراكية. وقد ترجم مصطفى منيب أيضا: "الرفيق ستالين"، و"الزواج والأسرة فى الاتحاد السوفيتى"، و"الماركسية والحرب".

٢٦- بالمر، الهند، ترجمة مصطفى منيب (القاهرة: دار الفجر، ١٩٤٦)؛ عبد المنعم الغزالى، إندونيسيا المجاهدة (القاهرة : دار الفجر، بدون تاريخ).

٢٧- سلامة موسى، حرية العقل فى مصر (القاهرة : دار الفجر [١٩٤٥]).

٢٨- أحمد رشدى صالح، كرومر فى مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).

٢٩- أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).

٣٠- أحمد صادق سعد، مأساة التموين (القاهرة : دار القرن العشرين، ١٩٤٥).

٣١- أبو سيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد (القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦).

٣٢- أحمد رشدى صالح، كرومر ١٠.

٣٣- شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلى، أهدافنا الوطنية (القاهرة : مطبعة الرسالة، أكتوبر ١٩٤٥).

٣٤- أبو سيف يوسف، حول الفلسفة ٤.

٣٥- نفسه ٢٦.

٣٦- نفسه ٢٦.

٣٧- نفسه ٣٠. (التشديد من عند المؤلف).

٣٨- نفسه ١٩ [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م].

٣٩- (القاهرة : دار القرن العشرين، ١٩٤٥).

٤٠- أنظر تحليلا للتأريخ المصرى فى الخمسينات فى الفصل السابع، فقرة : "فى تحقيق الرسالة التاريخية".

٤١- أحمد رشدى صالح، كرومر ١٠.

٤٢- Theodore Rothestein, Egypt's' Ruin: A Financial and Administrative Record (London: Clifford Inn, 1970).

٤٣- Elinor Burns, British Imperialism in Egypt (London: The Labour Research Department 1928, Colonial Series No. V).

٤٤- إلينور بيرنز، الاستعمار البريطانى فى مصر (القاهرة : دار القرن العشرين، ١٩٤٦).

٤٥- أحمد رشدى صالح، كرومر ٢٦-٣٥.

٤٦- نفسه ٦٠.

٤٧- أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح.

٤٨- نفسه ١٣-١٤.

٤٩- نفسه ١٤.

٥٠- أحمد صادق سعد، "الإصلاح الزراعى بقلم مريت غالى"، الفجر الجديد، العدد ٧ (١٦ أغسطس ١٩٤٥)، أعيد نشره فى : أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٧٦): ١٦١-١٦٤. أنظر أيضا: أحمد صادق سعد، "ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ"، الفجر الجديد، العدد ٥ (١٦ يوليو ١٩٤٥). أعيد نشره فى : أحمد صادق سعد، صفحات ١٥٧-١٦٠.

٥١- أحمد صادق سعد، مشكلة ٢٠.

٥٢- نفسه ٢٧-٤٤.

٥٣- نفسه ٤٧.

٥٤- نفسه ٥٥ [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م].

٥٥- أهدافنا ٥٥-٥٨.

٥٦- أحمد صادق سعد، مشكلة ٦٧-٦٨.

٥٧- أهدافنا ٥٨.

٥٨- أحمد صادق سعد، "تطور مصر الرأسمالى ١٩١٩ – ١٩٤٥"، الفجر الجديد، العدد ١٣ (١٦ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره فى : أحمد صادق سعد، صفحات ١٧٦-١٨٢.

٥٩- أحمد صادق سعد، "يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط"، الفجر الجديد، العدد ١٢ (١ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره فى : أحمد صادق سعد، صفحات ١٧١ – ٧٥.

٦٠- أنور كامل ولطف الله سليمان، أخرجوا من السودان (القاهرة: مطبعة الدهماء، مايو ١٩٤٧).

٦١- أهدافنا ٥٢.

٦٢- أحمد صادق سعد، "يجب أن نحمى صغار المنتجين"، الفجر الجديد، العدد ١٨ (٢٢ يناير ١٩٤٦). أعيد نشره فى : أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٩ – ١٩٤.

٦٣- سعد مكاوى، "مصر والسياسة الصناعية"، الفجر الجديد، العدد الأول (١٦ مايو ١٩٤٥). نقلا عن : رفعت السعيد، الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ – ١٩٤٨ (القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٧٧) ١٢٨.

٦٤- أحمد صادق سعد، "فى التموين"، الفجر الجديد، العدد الأول (١٦ مايو ١٩٤٥)، نقلا عن: رفعت السعيد، الصحافة ١٢٨.

٦٥- أحمد صادق سعد، "يجب أن نحمى صغار المنتجين"، الفجر الجديد، العدد ١٨ (٢٢ يناير ١٩٤٦). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٩-١٩٤.

٦٦- "جلاء اقتصادى أم ديمقراطية"، الفجر الجديد، العدد ٣٨ (١٢ يونية ١٩٤٦)، نقلا عن : أحمد صادق سعد، صفحات ٢١٠-٢١٥؛ أحمد صادق سعد، "يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط"، الفجر الجديد، العد ١٢ (١ نوفمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٧١-١٧٥.

٦٧- أحمد صادق سعد، "حول البعثة التجارية البريطانية"، الفجر الجديد، رقم ١٥ (١٦ ديسمبر ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٥-١٨٨.

٦٨- أهدافنا ٥٠.

٦٩- نفسه ٤٦.

٧٠- أحمد صادق سعد، "في قضايا التحرر الوطنى والديمقراطية : تعديل المعاهدة المصرية الإنجليزية"، الفجر الجديد، العدد ٦ (١ أغسطس ١٩٤٥). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ٦٢-٦٥.

٧١- أهدافنا ٤٨.

٧٢- أحمد صادق سعد، "التحرر من الاستعمار البريطاني والمفاوضات الحالية"، الفجر الجديد، العدد ٢٦ (٢٠ مارس ١٩٤٦). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٠٦-١٠٩.

٧٣- أحمد صادق سعد، "دور الجماهير في الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية"، الفجر الجديد، العدد ٢٩ (١٠ إبريل ١٩٤٦)، أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١١٨-١٢٢.

٧٤- أهدافنا ٦١.

٧٥- أحمد صادق سعد، "لماذا نطالب بإجراء انتخابات"، الفجر الجديد، العدد ٢٥ (١٣ مارس ١٩٤٦)، أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٠٠-١٠٥.

٧٦- ٧٦- أحمد صادق سعد، "هل نلغى الأحزاب"، الفجر الجديد، العدد ٢٠ (٦ فبراير ١٩٤٦)، أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ٨٤-٨٨.

٧٧- أحمد صادق سعد، "حول مقال يجب أن نقبل الراسمال الأجنبى بشروط"، الفجر الجديد، العدد ١٤ (١١ ديسمبر ١٩٤٦). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٨٣-١٨٤.

٧٨- أحمد صادق سعد، "حول مقالة الدكتور مندور"، الفجر الجديد، العدد ٣٨ (١٢ يونية ١٩٤٦). أعيد نشره في : أحمد صادق سعد، صفحات ١٣٤-١٣٧.

٧٩- ريمون دويك، "الديمقراطية المصرية بين أنصارها وأعدائها"، الفجر الجديد، العدد ٥ (١٦ يوليو ١٩٤٥). ورد في رفعت السعيد، الصحافة ١٣٤.

٨٠- Jean Pierre Th 1945-
1946)", Passion d'Orient (Paris: Editions Karthala, 1992) 77-78.

٨١- أحمد صادق سعد، "الشعب ضمان انتصار حركتنا الوطنية"، الفجر الجديد، العدد ٢٢ (٢٠ فبراير ١٩٤٦). أعيد نشره في. أحمد صادق سعد، صفحات ٩٠-٩٢.

٨٢- أهدافنا ٤٧.

٨٣- نفسه ٤٨.

٨٤- Botman, Rise 47.

٨٥- Joel Beinin and Zachary Lockman, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class 1882-1954 (London: I.B.

Taurus, 1988) 329.

٨٦- محمود العسكرى، "وطنية العمال"، الضمير (٧ نوفمبر ١٩٤٥). ورد فى : رفعت السعيد، الصحافة ١٥٩.

٨٧- يوسف درويش، "الشعب يرسم أهدافه وينظم صفوفه"، الضمير (٢٤ أكتوبر ١٩٤٥). ورد فى : رفعت السعيد، الصحافة ١٦٢.

٨٨- Beinin and Lockman, Workers 337. ؛ رفعت السعيد، تاريخ ٣٠٧-٧.

٨٩- رفعت السعيد، تاريخ ٢٧٢-٣.

٩٠- أهدافنا ٤٤.

٩١- نفسه ٤١-٤٢.

٩٢- Beinin and Lockman, Workers 340-44.

٩٣- محمد حسن أحمد، الإخوان المسلمون فى الميزان (القارة: د. ت.، د. ن.).

٩٤- أبو سيف يوسف، "المثقفون المصريون فى مهب الفاشية"، الفجر الجديد، العدد ٢٧ (٢٧ مارس ١٩٤٦) : مجموعة أوراق صلاح عيسى.

٩٥- أحمد رشدى صالح، "الوحدة الوطنية هى الهدف - لجان أم جبهة وطنية وحيدة؟"، الفجر الجديد، العدد ٢٤ (٦ مارس ١٩٤٦) : مجموعة أوراق صلاح عيسى.

٩٦- أبو سيف يوسف، "المثقفون".

٩٧- نفسه.

٩٨- محمد حسن أحمد، الإخوان ١٣-٢١.

٩٩- نفسه ٤٣.

١٠٠- نفسه ٣٠-٣٥.

١٠١- نفسه ٢٣-٣٠.

١٠٢- نفسه ٥٠-٥١.

١٠٣- أهدافنا ٣٤.

١٠٤- ورد فى : Ismael and al-Said, Communist 60. (أيضا: رفعت السعيد، تاريخ ٣٩٧: المترجم).

١٠٥- رفعت السعيد، تاريخ ٢٧٧-٢٧٨.

١٠٦- رفعت السعيد، الصحافة ١٦٩-١٧٠. وللإطلاع على بداية هذه الفترة راجع مذكرات سعد زهران وتحليله السياسى للسياسة المصرية فى : سعد زهران، فى أصول السياسة المصرية: مقال تحليلى نقدى فى التاريخ السياسى (القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٨٥) ١٠٦-١٢٢.

١٠٧- محمود حمدى (شهدى عطية الشافعى)، "يريد الشعب حزبا... من نوع جديد"، الجماهير، ٢١ إبريل ١٩٤٧. نقلا عن : رفعت السعيد، الصحافة ١٠٩.

١٠٨- رفعت السعيد، الصحافة ١٩٢-٣.

١٠٩- Henri Curiel, "Pour une Lutte Conséquante Pour L'unité des Communistes Egyptiens" (Henri Curiel Papers, 1953). ؛ أما ورقة هنرى كوريل التى تتناول تطورات هذه الفترة، وعنوانها "Avant Propos" فلم تأت على ذكريات الانشقاقية بأى شكل: (Henri Curiel papers 1951). وقد حصلت على صورة ضوئية من هذه الأوراق من يوسف حزان.

١١٠- Ismael and El - Said, Communist 61. ؛ الاقتباس من مقابلة لرفعت السعيد مع هنرى كوريل فى باريس فى ٢ إبريل ١٩٧٣. ويبدو أنه لا توجد نسخة أصلية لـ "خط القوات الوطنية الديمقراطية"، ويعتقد رفعت السعيد أن هذه الورقة لم توجد أصلا: مقابلة شخصية مع رفعت السعيد

فى أمستردام فى ٢٢ يناير ١٩٩٢. (ومع ذلك أنظر هذا النص بالعربية فى: رفعت السعيد، تـاريخ ٤١٥-٦ !!- المترجم).

١١١- نقلا عن : .Botman, Communism 93

١١٢- للإطلاع على رواية رفعت السعيد لهذا الحدث، أنظر: رفعت السعيد، تاريخ ٤١٣-٢٠.

١١٣- صلاح عيسى، "اغتيال شهدى عطية الشافعى: عبد النـاصر والشيوعيون: شـهر العسل وسـنوات الصدام"، المقال الأول، مجلة اليسار، العدد ٦ (أغسطس ١٩٩٠) ١٧.

١١٤- رفعت السعيد، تاريخ ٤٢٠-٢١.

١١٥- نفسه ٤٢٢-٢٣.

١١٦- نقلا عن : .Botman, Communism 97

١١٧- صلاح عيسى، "طبت حيا وميتا يا رفيق خالد"، اليسار، العدد ٨ (أغسطس ١٩٩٠) ٣٣-٣٥.

١١٨- للإطلا ع على رواية مثيرة للاهتمام عن أسباب انتقال ولاء أحد أعضاء حدتو المصريين المهمين إلى الحزب الشيوعى المصرى، راجع مذكرات مصطفى طيبة السياسية: الحركة ٣٣-٥٤.

١١٩- لحسن الحظ تولى نشر هذه الوثيقة الطويلة التى كانت مفقودة داود عزيز، صديق فؤاد مرسى، ونشرها بعد وفاته: فؤاد مرسى، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر (القاهرة: كتابات المصرى الجديد، ١٩٩٠).

١٢٠- نفسه ١٧-٢٦.

١٢١- نفسه ٢٤.

١٢٢- نفسه ٣٠.

١٢٣- نفسه ٣١.

١٢٤- نفسه ٤٢-٤.

١٢٥- نفسه ٥١.

١٢٦- نفسه ٥٧.

١٢٧- نفسه ٦٢-٩.

١٢٨- نفسه ٧٣-٩٥.

١٢٩- نفسه ١٠١.

١٣٠- أنور كامل، مشاكل العمال فى مصر (القاهرة : ١٩٤١).

١٣١- أنور كـامل، الصهيونيـة (القـاهرة : ١٩٤٤). ويـرى بشير السـباعى أن هـذا الكتيب عبارة عن تلخيص لكراس نشره الشيوعى البريطانى ريناب بعنوان معاداة السامية ومشكلة الصهيونية Anti-Semetism and the Problem of Zionism، الذى تُرجم ونُشر فى لبنان عام ١٩٤٣. ويستند هذا الكتاب بدوره إلى مقال كاوتسكى عن معاداة السامية: أنظر : بشير السـباعى، "حول ما يسمى بالتروتسكية المصرية بين عامى ١٩٣٨ و١٩٤٨" فى: تـاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى (القاهرة: دار شهدى، ١٩٤٧) ٤٠٥.

١٣٢- أنور كامل، لا طبقات...! (القاهرة : د. ن.، ١٩٤٥).

١٣٣- أنور كامل، أفيون الشعب (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٨).

١٣٤- نفسه ٢٠-٢١.

١٣٥- نفسه ٣١-٦٩.

١٣٦- راجع ذكريات عبد المغنى سعيد فى: أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن (القاهرة : كتاب الحرية، ١٩٨٥) ٥٥-٥٨.

١٣٧- خالد محيى الدين، والآن أتكلم (القاهرة : مركز الأهرام، ١٩٩٣) ٦٦.

١٣٨- ربما كان النموذج الأكبر شهرة للجمع بين الإسلام والنزعة الاشتراكية العقلانية هو كتاب خالد محمد خالد: من هنا نبدأ (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠). وقد ترجم إلى الإنجليزية: Khalid Mohammed Khalid, From Here We start, trans. Ismail R. el-Faruki (Washington D.C.: American Council of Learned Societies, 1953).

١٣٩- عبد المغنى سعيد، العالم بين حربين (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٤٧) ٤٤.

١٤٠- عبد المغنى سعيد، أسرار ٧٥-٧٨.

١٤١- عبد المغنى سعيد، نحو الرشد الاقتصادى: دراسة شاملة لنظريات الترشيد ووسائله (القاهرة: دار النيل للطباعة، ١٩٥٠).

الفصل الخامس

زوال خطاب الحداثة الديمقراطى

ثورة يوليو : ١٩٥٠-١٩٥٤

١ - مــــدخل

فى نهاية الأربعينات، كان يبدو أن مصر قد وصلت إلى مفترق الطرق بين المسارين السلطوى والديمقراطى. أما المسار الديمقراطى فقد عبَّده تطور المنظمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستقلة. فقد شكلت النقابات العمالية والمهنية والصحافة غير المرتبطة بالأحزاب التقليدية العمود الفقرى لصعود المجتمع المدنى الحديث. وكانت هذه المنظمات قد انبثقت منذ الثلاثينات واكتسبت قدرا كبيرا من الاستقلال عن تلك المنظمات الأخرى فى المجتمع المصرى التى ساندت نظاما للسيطرة مبنيا على الوصاية والموالاة والتوقير والطاعة. كما نما مذهب الحداثة والأفكار القائمة على العقلانية، التى تم التعبير عنها فى النقد الاجتماعى والثقافى والفكرى على حساب المذهب التقليدى، أو التقليدى الجديد، وخطاب الأصالة.

ولكن إلى جانب هذه الميول القوية تجاه المقرطة وُجدت قوى معادِلة مهمة، مشتقة جزئيا من مذهب الحداثة عند كل التيارات التى تناولتها الفصول السابقة تقريبا. فإذا كانت جماعة النهضة القومية تميل إلى الكفاءة البيروقراطية، فإن هذا الميل يصل إلى أقصى مداه فى "الاشتراكية الإدارية" عند راشد البراوى. أما الحركة الشيوعية فكان برنامجها لـ "الحد الأقصى" يدافع عن الحرب الطبقية ويرفض نظام التعددية الحزبية لأنه يعتبره فخا برجوازيا. وقد قوضت هذه الميول توسع المجتمع المدنى، وغالبا كانت قوتها تنمو حين يكون القمع فى قمة شراسته، لتخلق دائرة متنامية من العنف والقمع باسم الحداثة. وإذا كانت هذه الاتجاهات أقل تأثيرا فى عهد حكومات الأقلية والحكم القمعى الذى يدافع عن الوضع القائم، فإن أهميتها تزايدت مع بداية تصدع النظام القديم، وخصوصا بعد استيلاء الضباط الأحرار على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وخلال هذه المدة حقق مذهب الحداثة السيادة على السياسة المصرية، ولكن قضية نوع مذهب الحداثة الذى سيسود ظلت معلقة لفترة ما.

وسوف يتناول هذا الفصل الفكر السياسى فى أواخر العهد الملكى وبداية الثورة ذات القيادة العسكرية، وسيحاول أن يبرهن على أن الصحافة هى التى لعبت الدور الحاسم فى تقويض سلطة السراى. ذلك أن الدوريات الأسبوعية المهمة مثل روز اليوسف وجريدة المصرى اليومية لم

تكتف بنقد السراى، وإنما ساعدت بشكل فعال على الإطاحة بها، كما شاركت فى تجذير الحركة الوطنية التى طالبت بحلول نهاية الأربعينات بالكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى ورمزه المتمثل فى القاعدة العسكرية الضخمة على طول قناة السويس. وفى البداية أيدت هـذه القوى الليبرالية الراديكالية حكومة الوفد الأخيرة فى بداية حكمها عام ١٩٥٠، ولكنها تخلت بحلول نهاية عام ١٩٥١ عن أمل إصلاح المَلَكية بالطريق الديمقراطى ونادت بثورة مدعومة شعبيا أو بديكتاتورية مؤقتة. وقد لعب هذا المفهوم الأخير دورا حاسما بعد تولى الجيش السلطة مباشرة. ويفسر هذا الفصل لماذا انضم راشد البراوى وآخرون إلى جانب "الثورة". غير أن هذه الفترة كانت بالنسبة لمعظم المثقفين فترة تشوش، حيث توازنت الحجج المؤيدة والمعارضة للنظام فى غالب الأحيان، ولم يرغب سوى القليلين فى حل هـذه المعضلة التى اتخذت شكل معضلة للاختيار بين الإصلاح والديمقراطية. وإذا كان راشد البراوى من أوائل من اختاروا الإصلاح، واستخدم خطاب الحداثة السلطوية لخدمة النظام الجديد، فإن غالبية المنظمات والأفراد انقسموا على أنفسهم من حيث الموقف من النظام. فإذا نظرنا إلى جماعة النهضة القومية، مثلا، سنجد أن مريت بطرس غالى قد انضم فى مرحلة مبكرة للثورة على أساس أن برنامجها إصلاحى، بينما أصبح وحيد رأفت واحدا من أكثر معارضى النظام تماسكا واتساقا على أساس الطبيعة السلطوية للنظام. كما انقلبت حدتو ومنظمات شيوعية أخرى ضد النظام لأسباب معينة، لأنها آمنت باستحالة تنفيذ أهداف حركة الأربعينات الوطنية الراديكالية بغير الوسائل الديمقراطية.

٢ - نهاية النظام القديم ١٩٥٠-١٩٥٢

• توسع المجتمع المدنى:

من العوامل المهمة فى تطوير مجتمع مدنى وخلق بنى ديمقراطية توسيع الشبكات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة. وقد نشأت هذه الشبكات فى مصر فى نهاية الثلاثينات أثناء صعود مذهب الحداثة الجماعى Collective ذاته، وتوسعت تدريجيا لتشمل الجماعات المذكورة فى هذه الدراسة، التى تداخلت وساعدت بعضها البعض بحيث أصبحت قوية بما يكفى للمساعدة فى الإطاحة بالنظام القديم. ومن الأسباب الرئيسية لنمو قوة هذه الشبكات فى تلك الفترة بالذات أن مذهب الحداثة الشامل كان محصورا إلى حد كبير فى الجيل الذى ولد بين عامى ١٩٠٧ و١٩٢٠. وقد شهدت الأربعينات بداية حصول هذا الجيل على الوسائل والمراكز اللازمة ليصبح قوة قائمة بذاتها.

تشكلت إحدى هذه الشبكات التى ستلعب دورا بالغ الأهمية فى توسيع المجتمع المدنى

والدفاع عنه حول جريدة المصرى التى صدرت عام ١٩٣٧ لتكون أول جريدة يومية يصدرها مصريون حقا وفعلا. وفى العقد التالى نمت لتصبح أكبر صحيفة يومية مصرية. ولأنها جريدة رأسمالية، فإنها كانت تعتمد على جمهور تزداد مشاعره التهابا، واستطاعت لذلك أن تتبع مسارا مستقلا (١). وبعد تولى أحمد أبو الفتح رئاسة تحريرها فى يوليو ١٩٤٦ أخذت الجريدة موقفا أكثر نقدية من حكومات الأقلية وميول الحكم المطلق عند السراى أولاً، ثم من الوفد أيضا. كذلك يتضح موقف الجريدة الليبرالى، الميال قليلا لليسار، والوطنى، من نقدها لكل عروض الأحلاف العسكرية، وميلها لتأييد التأميم، وتعليقاتها على الإضرابات والقضايا الاجتماعية الأخرى، فكانت تعليقات محايدة، بل متعاطفة أحيانا (٢).

امتدت الشبكة التى تشكلت حول "المصرى" إلى أعلى نحو المجتمع المدنى الذى أسسته البرجوازية الثرية فى العشرينات الثلاثينات، وإلى أسفل نحو المجتمع المدنى الذى كان يتشكل تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية. أما الاتصالات مع الأول فقد حافظت عليها الجريدة من خلال محمود أبو الفتح (وُلد عام ١٨٩٤)، أكبر الأخوين أبو الفتح، الذى أصبح أحد الرؤساء الأوائل لنقابة الصحفيين التى أنشئت فى أول الأمر عام ١٩٤١ كنقابة للعاملين واجترأت على وضع أخلاق مهنية وممارسة رقابة ذاتية (٣)، ثم أصبحت أكثر استقلالا مع نزع الشرعية عن السراى، الذى لعبت فيه الصحافة دورا مهما. أما الأخ الأصغر، أحمد أبو الفتح (وُلد عام ١٩١٧) فقد أقام علاقات ممتازة مع الدوائر الإصلاحية، وأصبح عضوا فى الجناح اليسارى للوفد: الطليعة الوفدية. ووفر له وضعه كرئيس لتحرير صحيفة يومية محترمة وقوية وسائل لمساندة زملائه الثلاثة فى الطليعة الوفدية، وهم محمد مندور (١٩٠٧ – ١٩٦٥) وعزيز فهمى (١٩٠٩–١٩٥٢) ومصطفى موسى، حين ألقى إسماعيل صدقى القبض عليهم وأغلق جريدتهم: الوفد المصرى مع بقية صحف اليسار. كما امتدت شبكة المصرى تجاه اليسار أكثر من ذلك بفعل الروابط القوية بين الطليعة الوفدية وجماعة الفجر الجديد الشيوعية التى كانت شديدة القرب من الوفد. ففى عام ١٩٤٧ أنشأت الطليعة الوفدية مع مجموعة الفجر الجديد مجلة أسبوعية مشتركة اسمها رابطة الشباب(٤). كما شملت الشبكة أيضا، من خلال جماعة الفجر الجديد، حركة النقابات العمالية المستقلة. يضاف إلى ذلك أن أحمد أبو الفتح أقام علاقة وثيقة مع جمال عبد الناصر(٥).

وكانت مجلة روز اليوسف الأسبوعية مركزا لعنقود آخر من الشبكات كان شديد الأهمية، حيث شكلت نظامها الخاص من الشبكات برغم روابطها العديدة مع المصرى وجماعات إصلاحية أخرى. وكانت روز اليوسف، التى أسستها الممثلة فاطمة اليوسف عام ١٩٢٤، قد مرت مثل كل المنظمات الحداثية بتجربة الصدام المؤلم مع القيادة الوفدية، حين بدأت فى اتخاذ مسار مستقل عام

١٩٣٥[٦]. غير أن قطع الوفد لعلاقته بروز اليوسف رسميا كان نعمة فى ثوب نقمة، لأنه مكّنها من ركوب موجة الحداثة. وقد تأكدت هذه السياسة رسميا فى أغسطس عام ١٩٤٥ حين عينت فاطمة اليوسف ابنها إحسان عبد القدوس (١٩١٩-١٩٩٠) رئيسا للتحرير وعمره ستة وعشرون عاما. وقد تولى هذا المنصب بعد إلقاء القبض عليه بسبب مقال نقد فيه البريطانيين[٧]. وخلال السنوات التالية نجحت روز اليوسف فى أن تكون العضو السياسى والثقافى الأكثر إبداعية وأصالة، فيما أظن، فى الجيل الحداثى، حيث نجحت فى تمثيل كل تناقضات الجيل الحداثى بفعل طابعها الساخر غير الدوجمائى، الذى يبرز بأوضح شكل فى كاريكاتير عبد السميع الذى كان مرحا غالبا. وقد نتج هذا الطابع جزئيا عن المناخ الليبرالى فى هيئة التحرير، أو "الأسرة"، الذى جذب كل المصلحين، من سيد قطب عضو الإخوان المسلمين[*] إلى الماركسى محمود أمين العالم، كما نتج جزئيا عن قيام المجلة بالتعبير عن معضلات المصلحين الحداثيين، خصوصا فى مقالات إحسان عبد القدوس الطويلة التى وضعت بصمتها على المجلة. أما ميول إحسان عبد القدوس الشعبوية الحيوية فقد أكملتها ووازنتها تحليلات اشتراكية - ديمقراطية أكثر مبدئية حين التحق صحفيون ذوى موهبة متميزة مثل أحمد بهاء الدين (وُلد عام ١٩٢٧) وفتحى غانم بهيئة التحرير ككاتبى أعمدة فى عامى ١٩٥٢ و١٩٥٥ على التوالى. ويعكس موقفهما الرصين الأكثر صرامة من الناحية الفكرية، بلا شك، تلمذتهما السابقة فى مجلة الفصول، حين كانا متأثرين سياسيا بجماعة النهضة القومية متمثلة فى شخص محمد زكى عبد القادر. وأصبحت روز اليوسف ركنا أساسيا للمجتمع المدنى من خلال هذه الصلات الليبرالية بالإضافة إلى اتصالاتها اليسارية.

وإلى جانب هاتين المؤسستين اعتنقت شبكات ومؤسسات أخرى عديدة مبدأ الإصلاح الحداثى وأيدته. فالجامعات أصبحت بشكل متزايد مراكز للنزعة الإصلاحية كلما حصل الجيل الأصغر على مناصب تمكن أعضائه من التمتع بالحرية فى توليد أفكارهم. ومن مؤشرات قوة هذه الدوائر وأفرادها تعيين راشد البراوى فى يوليو عام ١٩٥١ كأهم كاتب عمود صحفى فى الصحيفة اليومية المَلَكية: الزمان، كما شارك قبل ذلك بالكتابة فى الأهرام، حيث أيد محمد زكى عبد القادر نداءاته الإصلاحية. ويتضح من مقالات راشد البراوى فى المصرى بعد الثورة أنه حافظ أيضا على علاقات جيدة مع أحمد أبو الفتح والطليعة الوفدية، بالإضافة إلى علاقته الوثيقة، مثل

(*) من المشكوك فيه أن سيد قطب كان وقت كتابته فى روز اليوسف (١٩٥٢) عضوا فى الإخوان برغم الصلة الوثيقة بهم، وكان آنذاك ذو ميول اشتراكية دولتية قوية فى إطار التيار الإسلامى. راجع دراسة المترجم عن سيد قطب: سيد قطب والأصولية الإسلامية (القاهرة: دار طيبة ، القاهرة، ١٩٩٥) ١٧٤-١٨٠ (المترجم).

أحمد أبو الفتح، بجمال عبد الناصر، وهى صلة ترجع لتعيينه فى الكلية الحربية لتدريس علم الاقتصاد[٨].

إلا أن أوضح مؤشر على قوة خطاب الحداثة هو اختراقه لحصون خطاب الأصالة، الذى يعتبر عدوه ومنافسه الرئيسى على اجتذاب الجيل الجديد. ففى نهاية الأربعينات ظهرت مساحة رمادية بين هذين الخطابين، ويعد تغيير مصر الفتاة لاسمها إلى الحزب الاشتراكى المصرى فى أكتوبر ١٩٤٩ أكثر انعكاسات هذا التطور أهمية. وقد ظل الحزب الاشتراكى المصرى برغم هذا التغير الظاهر يعتنق الكثير من أفكاره السابقة، وحاول أن "يؤصل" مفاهيم خطاب الحداثة بإنكار أصلها المادى والعلمانى والغربى[٩]. وترتب على اتساع خطاب الحداثة تقارب ملموس بين العدوين القديمين، الليبرالى واليسارى، وظهر اتجاه مماثل عند الإخوان، تمثل فى وجود توجه اشتراكى ملحوظ بعد اغتيال حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩، حيث بدأ البعض فى استخدام الاصطلاحات الحداثية، وسعوا لبناء روابط أقوى مع الدوائر الإصلاحية العلمانية[١٠].

وأخيرا وصل التوجه الإصلاحى إلى أحزاب الأقلية بحلول نهاية الأربعينات. غير أن التوجه الإصلاحى لم يتخذ هناك شكلا تنظيميا موازيا للطليعة الوفدية. ولذلك أدى السخط المتصاعد على النظام القائم إلى قيام بعض أفراد الجيل الأصغر بإعلان تأييدهم للإصلاح الحداثى، التكنوقراطى غالبا، بشكل فردى. وأفضل مثل على هذا النوع من الإصلاحيين سيد مرعى، الذى كان عضوا صغيرا بالحزب السعدى، وانضم بعد ذلك إلى الثورة [١١]. ولا حاجة للقول بأن أيا من هؤلاء الأفراد أو أتباع التوجه الحداثى داخل خطاب الأصالة لم يكن ديمقراطيا.

• انتشار مفهوم " النظام القديم":

أدى الانتصار الانتخابى للوفد إلى منح الفرصة للتيارات الحداثية لتمارس السلطة وتنشر خطابها. ومن الطبيعى أن الطليعة الوفدية، تدعمها جريدة المصرى كانت الأكثر تفاؤلا وإيمانا بأن فرصة الإصلاح قد حانت أخيرا، خصوصا مع انتخاب عدد من أعضائها البارزين فى البرلمان للمرة الأولى، وهم أحمد أبو الفتح وعزيز فهمى ومحمد مندور. وأصبحت الطليعة الوفدية قوة يحسب حسابها فى منظمات الوفد المركزية برغم تمثيلها بأقل من حجمها فى المستويات العليا للتنظيم الحزبى وحرمان أعضائها، على يد قيادة الحزب المحافظة، من حيازة حقائب وزارية. كذلك تطلعت الحركة الشيوعية إلى التغيير نحو الأفضل بمجرد إعلان انتصار حزب الوفد، وكلفت حدتو وطليعة العمال (جماعة الفجر الجديد سابقا) أعضائهما بالتصويت للوفد، تمسكا بتقاليد الجبهة ومفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية. فقد توقعت الحركة الشيوعية أن تتمكن فى ظل المناخ السياسى الليبرالى الأكثر مواتاة الذى يُفترض أن حكومة الوفد ستوفره من البرء من آثار قمع

حكومات الأقلية، وأن تستعيد بالتالى نفوذها فـى مختلف المؤسسـات السياسـية والاجتماعية. أما الاشتراكيون من أمثال راشد البراوى فقد اعتبروا انتصار الوفد الانتخابى - كما رأينا مـن قبـل - الفرصة الأخيرة لتنفيذ تحول منظم إلى دولـة الرفاهيـة والقيـام بإصلاح دولتـى(١٢). وأخيرا سـعى الليبراليون من أمثال محمد زكى عبد القادر إلى دخول البرلمان، برغم أنهم فقـدوا الأمـل فـى قـدرة الوفد على تحويل المجتمع، لأنهم آمنوا بأن البرلمـان تحـت حمايـة الوفـد يمكـن أن يوفـر للإصلاحيـين الفرصة لإنفاذ أفكارهم(١٣).

إلا أن هذه الآمال تحطمت سريعا، فقد أوضح الوفد جيـدا، بمجـرد انتصـاره تقريبـا، أنـه لـن يسعى إلى أية إصلاحات دستورية ولا لجعل السلطة التنفيذية تتراجع لصالح السلطة التشريعية، بـل حـاول علـى العكـس أن يسـترضى السـراى بالتسـليم بامتيازاتهـا الدسـتورية والإذعـــان لمطالبهـا السياسية. وبالتالى اتحد الوفد مع السراى التى أصبح الحداثيون فى مصر يعتبرونهـا بشـكل مـتزايد فاسدة ومتعفنة ورمزا لكل ما يمقتونه. كذلك أهمل الوفد الإجـراءات الإصلاحيـة مثـل الإصـلاح الزراعى والضريبى وبرامج التصنيـع الطموحـة، وهـو موقـف ربمـا كـان أكـثر أهميـة مـن الموقـف السراى، لأنه كشف أن أغلبية الوزراء الإصلاحيين الوفديين إما منعدمى الكفاءة، وإما حيل بينهـم وبين تنفيذ أية إصلاحات بفعل التحايل السياسى الذى مارسه الجناح اليمينى التقليدى بقيادة فـؤاد سراج الدين(١٤). كذلك انهارت نداءات التماسك الحزبـى الداخلى بسـبب تـأجيل إصـلاح بنيـة الحزب وإبقاء نظام الوصاية القديم القائم على الاصطفاء.

وكانت المفارقة الساخرة أن الوعد الوحيد الذى حاول الوفد أن يحافظ عليه، وهو خلق مناخ ليبرالى نسبيا، كان هو العنصر الذى ساهم مساهمة كبرى فى تفاقم عواقب هذه القصورات. فقـد أطلقت الحكومة حرية الصحافة بعد الانتخابات مباشرة، وألغت قانون الأحكـام العرفيـة فـى مـايو ١٩٥٠، وأطلقت سراح السجناء السياسيين الذين ألقى القبض عليهم فى عهد حكومات الأقلية، وبالتالى توفرت للمجتمع المدنـى فرصـة توسـيع نشـاطاته توسيعا هـائلا. غـير أن هـذه النشـاطات اتجهت لسوء حظ الوفد ضد الحكومة بشكل متزايد، وعبرت الصحافـة المتحـررة مـن الرقابـة عـن انعدام الرضا المتزايد عن سياساتها.

وهناك قضية معينة ساهمت بشكل خاص فى فكرة اعتبار النظام السائد "نظامـا قديمـا"، هـى فضيحة الأسلحة الفاسدة التى قادت روز اليوسف الحملة عليها. فقد نشر إحسـان عبـد القـدوس سلسـلة مـن المقـالات فـى روز اليوسـف بـدأت بمقـال عنوانـه "مجرمـى حـرب فلسـطين يجـب أن يحاكموا"، فى ٢٠ يوليو ١٩٤٩، واستمرت السلسلة حتى القبض عليه فى يونية ١٩٥٠، واتهـم فى هذه المقالات كبار ضباط الجيش المصرى بجلب أسـلحة فاسـدة لحرب فلسـطين(١٥). ولم تكـن

المقالات تشير فقط إلى أن الأسلحة الفاسدة قد أدت إلى الهزيمة، بل كانت تعنى أيضا أن السـراى، بوصفها المسئول الرئيسى، عاجزة وفاسدة وغليظـة القلب ولا تصلـح للحكـم. وتـأكدت صـورة انحطاط مجمل النظام السياسى والاقتصادى حين ساعد الوفد السراى على إخفاء ما حدث. وبذلك نجحت روز اليوسف فى توصيل أفكار الحداثة الرئيسية بطريقة أكثر عينيـة وتأثيرا مـن أطروحـات المثقفين الدارسين الأميل للكتابة النظرية والأكاديمية مثل راشد البراوى. ولاشك أن صورة إحسـان عبد القدوس كصحفى مثالى شاب مقدام عززت تأثير هذه الرسالة[١٦].

كـانت النتيجـة المباشـرة لـتزايد نقـد السـراى أن أصبحـت حريـة الصحافـة إحـدى القضايـا الرئيسـية فى المعركة القائمة بين المدافعين الإصلاحيين عن المجتمع المدنى والقوى السياسية المحافظـة. فضغطت السـراى باستمرار على الوفد ليمنع كل نقد للملك وليقر قوانين تحرم النشر بلا إذن عـن أى أمر مرتبط بالسـراى، خصوصا حين أصبحت فضائح حياة الملك الخاصة موضوعا للنشر بشكل متزايد. وبلغت أهمية هذه القضية أنها كادت أن تتسبب فى انشقاق داخل مجلس الـوزراء، حيـث احتج وزير الخارجية محمد صلاح الدين فى يوليو ١٩٥١ على مشروعات قوانين جديدة ترمى إلى تقييد الصحافة، كما انقسمت الهيئة البرلمانية الوفدية حول هذه القضية فى ديسمبر. وفى المناسبتين لعبت الطليعة الوفدية دورا حاسما فى منع إقرار هذه القوانين[١٧].

وفى ذات الوقت أدى نـزع الشـرعية الكـامل عـن السـراى إلى تزايـد قـوة خطـاب الحداثـة وصعود المؤسسات التى تؤيده. فقد نمت قوة أجهـزة الحداثيـين الصحفيـة وأصبحـت قـوة مرهوبـة الجانب فى توجيه الرأى العام وتحويله ضد السراى والوفد. وكانت الدوريات التى قـادت الهجـوم الحداثى على النظام القديم هى صحيفة الملايين اليومية ومجلـة الكـاتب الأسـبوعية، وهمـا دوريتـان شـيوعيتان، وجريـدة المصـرى، وعددهـا الأسـبوعى المسـمى الجمهـور المصـرى، وروز اليوسـف، والدعوة، مجلة الإخوان المسلمين الأسبوعية، بالإضافة إلى مجلة الاشتراكى، مجلة الحزب الاشـتراكى المصرى.

• محاولات جديدة لتكوين جبهة:

كـان فشـل حكومـة الوفـد فـى الاسـتجابة لمطـالب الحركـة الوطنيـة الراديكاليـة بقطـع كـل المفاوضـات مع البريطانيين وبدء الكفاح المسلح هـو الـذى وحـد قـوى الحداثـة تنظيميـا فـى نهايـة المطاف. ويدل الشكل التنظيمى لهذه الجهود، وهو الجبهة، على تزايد نفوذ الحركة الشيوعية. كما كشف الجدل حول طبيعة الجبهة اختلاف المواقف من هذا المفهوم وتفسيراته.

ففى ٤ إبريل ١٩٥١ نظمت حدتو مظاهرة فـى كليـة الحقـوق بجامعـة القـاهرة (فـؤاد الأول

آنذاك) للاحتجاج على مفاوضات الوفد مع البريطانيين التى طالت كثيرا. وكان من المشاركين المهمين فيها سلامة موسى والمؤرخ محمد السربونى وزكى مراد. أحد قادة حدتو. وطالب "الميثاق الوطنى" الذى أقرته بقطع المفاوضات وبالكفاح المسلح ضد البريطانيين. وكان من الموقعين عليه احسان عبد القدوس وفتحى الرملى رئيس تحرير جريدة حدتو: الملايين.

واقتنص أحمد حسين. زعيم الحزب الاشتراكى المصرى محاولة التوحيد المبكرة هذه. ونادى فى ٢٧ مايو فى جريدة الملايين بتشكيل "جبهة شعبية قومية" [١٨]. على أن تتكون من الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى والحزب الوطنى (جناح فتحى رضوان) و"لجان تقدمية أخرى". واعتبر أن "هذه الهيئات الأربعة تهدف كلها إلى إخراج الإنجليز من مصر والسودان. وتهدف كلها إلى القضاء على الفساد فى مصر وإلى محاربة الطغيان وإقرار القواعد الدستورية والديمقراطية". كما أنها "باتت تؤمن بوجوب القضاء على الفوارق بين طبقات المجتمع". وأنهى نداءه بترديد الفكرة المركزية للحركة اليسارية التى تقول أن "الإقطاعيين فى مصر هم أحلاف المستعمر وهم يحكمون هذا الحكم الفاسد المزرى الذى يجعلنا سبة العالمين. وقد وجب التخلص فورا من هذا المستعمر وأذنابه وحلفائه" [١٩]. وقد أدى نداء أحمد حسين لإقامة جبهة إلى رد فورى من جانب محمود العسكرى. أحد قادة طليعة العمال. احتج فيه على استيلاء حركة يمينية سابقا على الاستراتيجية اليسارية. ودافع بالمقابل عن "جبهة شعبية". عبارة عن:

> تحالف شعبى يجب أن يتم على أسس شعبية... وليس على أساس فرض شخصيات براقة تربت فى أحضان المدرسة السياسية الاستعمارية. حتى وإن كانت تحمل فى يدها شعارات براقة وجملا طنانة بهدف ركوب التيار الشعبى الوطنى المتصاعد [٢٠].

وبهذا الموقف مسّ الجدل الاختلافات النظرية الأساسية داخل الحركة الشيوعية. والتى تتصل بتحليل المرحلة التاريخية التى توجد فيها مصر تحت حكم الوفد. فإذا كان الحزب الاشتراكى المصرى والحزب الوطنى لا يهتمان بمثل هذه الأمور. مكتفين ببساطة بتبنى أجزاء من البرنامج الحداثى. كانت استراتيجية التيارات المختلفة داخل الحركة الشيوعية مرهونة بنتائج هذه الجدالات النظرية. فأكدت حدتو مجددا. فى ردها اللاذع السريع على طليعة العمال. تمسكها باستراتيجيتها القديمة لبرنامج الحد الأدنى كما عرّفه هنرى كوريل، ورفضت استخدام مصطلح "الجبهة الشعبية". ونشرت. استكمالا للنقاش. مقالا فى الملايين. عنوانه "الجبهة الديمقراطية لا الجبهة الشعبية". ذكرت فيه:

> الذين يدعون اليوم لقيام جبهة شعبية فى مصر مهرجون لأنهم لا يعرفون الأسس التى تقوم عليها هذه الجبهة الشعبية ... الجبهة الشعبية هى جبهة من أحزاب تمثل العمال والفلاحين

والمثقفين فهل يوجد فى مصر أحزاب يمكنها أن تدعى أنها تمثل هذه الطبقات الاجتماعية تمثيلا حقيقيا لا تمثيلا هزليا؟... ليست المسألة مزايدات أيها الحمقى إنما المسألة هى إدراك القيادة الواعية لواجباتها السياسية فى المراحل المختلفة التى يجتازها الكفاح الوطنى ضد الاستعمار، والمزايدات التهريجية هى التى يمكن أن تنادى بجبهة شعبية لا يمكن تحقيقها الآن.. الجبهة الوطنية إذن هي واجب من واجبات الساعة، واجب يجب الإسراع فى القيام به، وحشد كل القوى لمصارعة الاستعمار وصنائع الاستعمار [٢١].

وفى العدد التالى اعتذرت حدتو لأحمد حسين وفتحى رضوان وأوضحت لقرائها أن الحزبين، الاشتراكى المصرى والوطنى (الجديد) كانا معا فى معسكرات الاعتقال أثناء حرب فلسطين. ونُشر خطاب موجه للجريدة من أحد الأعضاء يعيد التأكيد على مفهوم الجبهة الوطنية العريضة:

للجبهة الشعبية مدلول محدد فالأصل فيها أولا قيام الطبقة العاملة بقيادة كافة الحركات الجماهيرية المكافحة بجميع مراتبها وصورها. ذلك لأنه بدون قيادة الطبقة العاملة سيظل كفاح تلك الحركات مائعا ضائعا وتلقائيا.. فإذا كانت الطبقة العاملة فى مصر لم تزل فى دورها الجنينى وإذا لم تكن قد ارتبطت قياديا ببقية القوى المكافحة كانت الدعوة إلى الجبهة الشعبية دعوة مضللة سيئة القصد تهدف أولا إلى تمييع الصراع الحقيقى وثانيا إلى إخضاع سلطة الطبقة العاملة لسلطان الجبهة الشعبية المزعومة وما تتضمنه من عناصر قلقة غير متآذرة ولا.. متجانسة [٢٢].

استمرت محاولات تشكيل جبهة من مختلف أقسام الحركة الوطنية برغم هذا الجدل الداخلى حول الاستراتيجية، وبالتالى زاد الضغط على الوفد ليقطع علاقته بالقصر ويطبق برنامج الجبهة الوطنية الواسعة. ففى ١١ يوليو نظم الحزب الاشتراكى المصرى مظاهرة أخرى، كانت هذه المرة فى ذكرى ضرب الأسطول البريطانى للإسكندرية عام ١٨٨٢. وفشلت محاولة حكومة الوفد فى حظر المظاهرة، لأن مجلس الدولة اعتبر قرار الحظر غير دستورى. وشارك فى المظاهرة، بالإضافة للحزب الاشتراكى المصرى، حدتو وبعض ممثلى الإخوان المسلمين. وأخيرا كانت مسيرة ٢٦ أغسطس دليلا على مدى قوة الجبهة وتماسكها خلال ذلك الصيف. فقد شكلت لجنة لقيادة الجبهة من أحمد حسين وفتحى رضوان ويوسف حلمى، تتولى تنفيذ البرنامج المشترك الذى طالب بـ: أ) إلغاء المعاهدة الإنجليزية – المصرية لعام ١٩٣٦؛ ب) وقف كل العلاقات مع المؤسسات العسكرية البريطانية رسميا. وأيدت هذه المطالب كل المؤسسات التى تنتمى إلى المجتمع المدنى، تقريبا، وسارت النقابات العمالية بقيادة الحركة الشيوعية إلى قصر عابدين تدعيما للمطالب الوطنية [٢٣].

• فشل ثورة الجماهير:

فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ أفسحت حكومة الوفد الطريق أخيرا لضغط الحركة الوطنية، وألغت من طرف واحد المعاهدة الإنجليزية – المصرية، واتفاقية الحكم المشترك للسودان. وتعتبر هذه الخطوة انتصارا هائلا لأجهزة الصحافة الإصلاحية التى أيدتها، لأنها فتحت الطريق للكفاح المسلح الذى كان أحد أهم مطالب الحركة الوطنية منذ فشل توسط الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. فكتب إحسان عبد القدوس بعد هذا الحدث بيوم واحد: "إن المراسيم بمشروعات قوانين... إنما هى تعبير صادق عن الثورة التى أفرغنا العمر فى المناداة بها... والحكومة التى تضع هذه المراسيم موضع التنفيذ العملى: هى حكومة الثورة... ونحن جميعا معها، يدا واحدة فى التضحية والجهاد، ما دامت قد فتحت لنا أبواب الكفاح والجهاد"[٢٤]. كما عبَّر ممثلون آخرون لحركة الطبقة الوسطى الإصلاحية، مثل أحمد أبو الفتح وراشد البراوى، عن ارتياحهم بتعبيرات مشابهة [٢٥]. وفى حرارة الأسابيع الأولى كانت مكاتب روز اليوسف والمصرى بمثابة مراكز للتجنيد وتنظيم كفاح حرب العصابات ضد القوات البريطانية على طول قناة السويس.

غير أن الاصطدام كان حتميا، لأن حكومة الوفد لم تكن تنوى أن تعبئ السكان ضد البريطانيين فى وقت تستطيع فيه المنظمات الثورية أن تحول اتجاه مقاتلى العصابات للهجوم على المؤسسة المتصدعة. وكانت حدتو أول من فطن إلى هذا الخداع، فأعلنت فى نهاية أكتوبر: "لقد انخدع الشعب من موقف الحكومة، من خطب فؤاد سراج الدين وتصريحات صلاح الدين.. لقد انخدع واعتقد أن حكومة الوفد ستقود بصدر رحب الكفاح الثورى للشعب المصرى". وتواصل الملايين كلامها، بشكل يكشف عن التخلى عن الأمل فى تكوين جبهة مع الوفد واستخدام إمكانياته فى تنفيذ الثورة البرجوازية، فقالت:

> إننا نؤمن تماما أن الكفاح المسلح للشعب المصرى هو الطريق الوحيد للتحرر ولكننا لا نؤمن أن هذا الكفاح المسلح سيتم عن طريق القيادة الوفدية أو أية حكومة مماثلة لحكومات العهد الغابر. إننا نؤمن أن الكفاح الشعبى المسلح سيتم عن طريق قيادة مخلصة يثق بها الشعب ويخاف منها الاستعمار الأنجلو – أمريكى والحكومات الموالية له[٢٦].

ثم تبنى إحسان عبد القدوس هذه الفكرة، فكتب مقالا فى ديسمبر بعنوان "الحكومة معنا.. أم علينا"، قال فيه:

> منذ أن أُلغيت المعاهدة وأعلنت حالة العداء بين مصر وبريطانيا وأنا أصرخ مطالبا بأن يتحمل الشعب وحده المسئولية كلها ومطالبة الحكومة بأن تفسح الطريق للشعب ليتحمل المسئولية.. فهل تحمل الشعب المسئولية ؟ وهل أفسحت الحكومة له الطريق وشجعته على

المضى فيه؟.. أين الثورة المسلحة التى تشمل مصر كلها ويجند فيها شبابها وأموالها ومرافقها؟.. وأين زعيم الثورة[٢٧].

وختم إحسان المقال آسفاً: "أخشى أن أقول أن الحكومة تخشى تحرك الشعب أكثر مما يخشاه الإنجليز خصوصا إذا كان شعبا مسلحاً !!".

كان لفشل الكفاح المسلح آثاره السيئة، ليس فقط على حكومة الوفد ولكن أيضا الحركات الإصلاحية، لأنه كشف نقاط ضعفها. فقد اتضح الآن أن التشققات القديمة بين خطابى الحداثة والأصالة ما زالت على حالها، فالاصطلاحات الحداثية الحديثة اكتفت بإخفائها، ولم يتم تجاوزها أبدا. فإذا كان الوفد وفقا لنموذج الجبهة هو الحليف الطبيعى للحركة الشيوعية، فإنه من جهة أخرى العدو المطلق للأحزاب الراديكالية السلطوية. فحين طلب الحزب الاشتراكى من حكومة الوفد التنحى انتهت الجبهة وأعيد فتح الصراع القديم[٢٨]. وبالنسبة للحركة الشيوعية كان كفاح القناة أيضا انتكاسة لها. فقد أخفقت محاولات تكوين اتحاد عام لنقابات عمال مصر، الذى كان من المقرر إعلانه يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢، بسبب قيام الغوغاء بحرق القاهرة قبل هذا الموعد بيوم واحد[٢٩]، وفشلت أيضا محاولات إنشاء "اللجان الوطنية" خلال كفاح قناة السويس.

• *البحث عن ديكتاتورية صالحة:*

كان حرق ونهب القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ تجربة أعادت المصلحين الحداثيين إلى رشدهم. فقد أدت إعادة العمل بقانون الأحكام العرفية ومراقبة المطبوعات وإقالة حكومة الوفد إلى انتهاء صعود هذه المؤسسات التى حضت على الإصلاح وساندت التحول الديمقراطى، وساد شعور بأن الثورة قد ضاعت. وكان رد الفعل المباشر من جانب الخطاب الحداثى الوطنى السائد على العنف الجماعى والتحطيم الجماهيرى متوقعا. فقد اتفق كل المعلقين على أن الحدث كان نتيجة مؤامرة رجعية خططت لها السفارة البريطانية ونفذها القصر أو تعامى عنها. فالبراوى اعتبر البريطانيين مسئولين بشكل غير مباشر، على أساس أن "الاستعمار هو الجو الخانق الذى تتولد فيه السموم، والبيئة الفاسدة التى تعيش فيها الجراثيم السامة"[٣٠]. أما إحسان عبد القدوس فرأى أن البريطانيون قد أشعلوا النار عامدين لزرع الفتنة[٣١]، ولام الوفد على الكارثة لأنه فقد زمام السيطرة على الثورة التى ساعد فى التحريض عليها دون أن يؤمن بالشعب. وكان من المعتقد بصفة خاصة أن فؤاد سراج الدين قد لعب دورا خفيا فى الأمر برمته.

كان الفكر السياسى للممثلين الراديكاليين للطبقات الوسطى معقدا للغاية فى الشهور السبعة السابقة على الثورة. وإذا كانت حمى الثورة قد جرفتهم فى تلك اللحظة، فإنهم من جانب آخر

ظلوا ميالين لتفضيل تحول أكثر انضباطا إلى المجتمع الحديث. وتسبب المناخ السياسي البالغ الهشاشة في جعل تناول معضلة التعارض بين الميلين الديمقراطي والسلطوي أكثر صعوبة. فقد ظل راشد البراوي، برغم ترحيبه بكفاح القناة خلال الأشهر السابقة، ينادي بإصلاح سلمي على أساس عمله النظري السابق، مدعيا أن "الدعوة الحقيقية إلى الإصلاح دعوة هادئة قوية، هادئة في أسلوبها وقوية في إخلاصها وهدفها، فهي تقوم على الإقناع والاقتناع، بالحجة والبرهان، اقتناع من جانب الداعين، ثم قيامهم بإقناع عامة الشعب وأهل الحكم"(٣٢). وتقوم نظريته عن الإصلاح التدريجي على الفكرة الشمولية القائلة بأن المجتمع يجب أن يكون كيانا عضويا: "إن المجتمع، بمعنييه القومي والعالمي، جسم حي قابل للتحول والنمو، كأي كائن عضوي آخر". ورأى أن هذه العلاقة العضوية يجب أن تستعاد من خلال إقامة ديمقراطية حقيقية. وأن المنظمات السياسية تستطيع عن طريق إقرار "العقلية الجديدة" أن تستعيد الاتصال بالشعب وتشركه في العملية السياسية(٣٣).

ويبدو أن هذا التحول الديمقراطي لا يتناقض مع "الثورة من أعلى" التي دعا إليها راشد البراوي منذ نهاية الأربعينات. فهو يرى أن الصلة العضوية بالمجتمع من شأنها أن تحاصر الفوضى والإرهاب اللذان يصاحبان عادة أغلب الثورات، ويذكّر قرائه بأن مصر قد شهدت خلال حكم محمد على مثل هذه الثورة، حيث شهدت "في عصر الحاكم المستنير محمد علي ثورة ضخمة مماثلة أخرجت البلاد من ظلمات العصور الوسطى إلى نور العصر الحديث". ويحدد البراوي خصائص مثل هذا الحاكم، فيصف الدول من قبيل دولة محمد على بأنها "الدولة المستنيرة، القوية البصر، والبعيدة النظر، تستطيع أن تعرف روح العصر وأن تتبين مطالب الجماعة فيه، فتعمد إلى القيام بمختلف ألوان الإصلاحات، تمشيا مع هذه الروح، وإشباعا لتلك المطالب". ويقرر أن من عوامل نجاح هذا النوع من الثورات "أن يشجع دعاة الإصلاح غير المغرضين على مواصلة دعوتهم بشرط أن يتقدموا دائما بالعلاج العملي الممكن، وأن يشجع الناس على التعبير عن أهدافهم ومطالبهم بطريقة سليمة هادئة"(٣٤).

وفي ضوء ذلك لا غرابة في أن يرحب راشد البراوي وآخرون من مثقفي الطبقة الوسطى الراديكاليين بوزارة على ماهر الذي تولى منصبه في ٢٧ يناير ١٩٥٢. فمع أنه كان ينتمي إلى الحرس القديم من السياسيين، وأنه حاول أن يقيم دولة مَلَكية نقابية (على النمط الفاشستي – م) في مصر للمرة الأولى في نهاية الثلاثينات(٣٥)، إلا أنه كان مقبولا في هذه الظروف لأنه أصبح أكثر استقلالا، ولأنه كان مصلحا، حتى وإن كان إصلاحه من النوع المحافظ. وهناك اعتبار آخر مهم، وهو حصوله على المشروعية بنيل التأييد الإجماعي للبرلمان الوفدي الذي لم يحله الملك. يضاف إلى ذلك أن على ماهر قد اعتُبر سدا واقيا ممكنا من الفوضى: "لن تستطيع الأمة أن تصل إلى

أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما لم توحد جهودها وتركز على العمل المنتج الذى لا يقطعه الاضطراب ولا يتسم بعدم الثبات"[٣٦]. كما رحب بإجراءات على ماهر الاقتصادية لتخفيض سعر الجاز وتقويض سلطة الاحتكارات على أساس أنها الخطوة الأولى فى اتجاه الإصلاح.

وذهب إحسان عبد القدوس إلى أبعد من ذلك فى مدح على ماهر، حيث اعتبره السياسى النظيف النزيه الوحيد[٣٧]، وروّج، مثل راشد البراوى، للأمل فى أن ينفذ على ماهر الإصلاحات التى تحد من الفوارق بين الطبقات، فالخطر الأكبر فى نظره على رفاهية البلاد لا يكمن فى الشيوعيين ولا الاشتراكيين، وإنما فى الإقطاعيين. كما كتب معبرا بأقصى الوضوح عن الحنين لحاكم مستنير، مؤكدا أن إصلاح مصر يتطلب بالضرورة ديكتاتورية مؤقتة، يتطلب "ديكتاتورا للشعب لا على الشعب، وديكتاتورا للحرية لا على الحرية، وديكتاتورا يدفعها إلى الأمام ولا يشدها إلى الخلف"[٣٨].

وقد تزايد الجدل حول الإصلاح تعقيدا وغموضا فى ذلك الوقت بسبب تحرك المصلحين اليمينيين أيضا تحت راية الديكتاتورية، مع إعطائها وجهة أخرى. فبعد سقوط حكومة الوفد اختلط الإصلاح بمفهوم "التطهير"، بمعنى تطهير الحياة العامة من الفساد، وبرزت قضية منح الأولوية للتطهير أو للتحرير[٣٩]. وفى هذا الجدل تبنى أعداء الوفد موقف أولوية التطهير، واستخدموه بشكل انتقائى بهدف الثأر من الوفد، بينما تبنى الاشتراكيون والشيوعيون الرأى القائل بأن التطهير مستحيل بغير التحرر مسبقا من الاستعمار، وأن فساد الوفد ليس سوى جانب من فساد النظام السياسى المصرى المتقادم، الذى يحتاج إلى إصلاح وإعادة تنظيم كاملين بأسلوب عقلانى حداثى.

كانت هذه القضية بعيدة ونائمة خلال المدة التى حافظ فيها على ماهر على صلته بالوفد. ولكنها أصبحت قضية حادة حين خلفه نجيب الهلالى فى أول مارس وحل البرلمان وأعلن تبنيه سياسة التطهير رسميا. وكانت وزارة الهلالى، التى استمرت حتى ٢٩ يونية، تمثل خطر قيام ديكتاتورية يمينية إصلاحية سلطوية فى ظل المَلَكية. ويكشف رد فعل الإصلاحيين اليساريين عليها بشكل أكبر عن الشروط التى يقبلون قيام الديكتاتورية على أساسها. فالحاكم الذى يقبلون به يجب أن يكون فى المقام الأول مستقلا تماما عن القصر، على خلاف الهلالى الذى كان بيدقا فى يد الملك. فبعد يومين من تولى الهلالى لرئاسة الوزارة، هجا إحسان عبد القدوس سياسته القائمة على منح الأولوية للتطهير ومحاربة الفساد، واعتبرها ذريعة لجذب الانتباه بعيدا عن الاحتلال البريطانى[٤٠]. وقد سلّم إحسان عبد القدوس، بلا شك، بضرورة التطهير، ولكنه رأى أن يُترك للمحاكم[٤١]، وأكد أن تنفيذ برنامج التطهير بغير تفويض من البرلمان مخالف للدستور[٤٢]. ويتمثل

الشرط الثانى فى القائد الحقيقى فى قدرته على الاحتفاظ بصلة قوية بالشعب، لأن ذلك وحده هو الكفيل بمنحه القوة الكافية لقيادة الحركة الوطنية: "الرجل القوى لا يملك الشعور القومى بالأحكام العرفية، بل يملكه بالإقناع، وبثقته، وبإيمانه بقدرته..". فهو يرى أن العمل بالاتفاق مع الرأى العام الثورى هو الشرط المسبق للقيادة الحقيقية(٤٣).

لقد عززت فترة حكم الهلالى قناعة إحسان عبد القدوس ومصلحين راديكاليين آخرين بأن أزمة مصر السياسية لن تحلها إلا ديكتاتورية يسارية إصلاحية: "لو كان هناك أمل فى أن يقوم فى مصر - فى هذه الظروف - حاكم كريم على نفسه بلا دستور، لكنت أول من يطالب الهلالى باشا أن يحكم بلا دستور، وأن يؤجل الانتخابات، وأن يكون ديكتاتورا صالحا"(٤٤). وتوضح ردود الفعل الليبرالية هذه على حكومة الهلالى أن معضلة الاختيار بين الديمقراطية والديكتاتورية كانت تزداد تعقيدا كلما تعمقت الأزمة وتباعد الحل. وترجع الأزمة أساسا إلى ضعف الإصلاحيين أنفسهم وفشلهم فى تطوير مجتمع مدنى أقوى، بحيث يشكل قوة تكفى لتفكيك ميول السراى الاستبدادية وإقامة بنية أكثر ديمقراطية. لقد بيَّن الإصلاحيون قدرتهم على دفع النظام القديم إلى حافة الهاوية، ولكن بغير قدرة على الحلول محله. وبالتالى كانوا محصورين بين تفضيل حل ديمقراطى شامل، وهو ما بدا مستبعدا طالما ظلت القوى المحافظة سائدة داخل الوفد، وبين الديكتاتورية التى يفرضها القصر الفاقد للشرعية، والذى يعتبر فى نظرهم متنافرا بالكامل مع المفهوم الحديث الشامل عن الأمة. فكان الحل الذى سعوا إليه، والذى كان بإمكانهم أن يبرروه بسهولة فى ضوء الميل اللا ديمقراطى الذى يخترق كل التيارات العلمانية، هو "الديكتاتورية الصالحة"، التى يُفترض أن تكون مؤقتة. فالنظام الديكتاتورى عليه أن ينفذ الإصلاحات من أعلى، ثم ينسحب ويسلم البلاد بعد تحديثها إلى نظام سياسى عقلانى وديمقراطى بحق، تهمين عليه فيما يُفترض الطبقات الوسطى.

وتشهد أمثلة كثيرة على أن المفترض فى هذه الديكتاتورية هو أن تكون مؤقتة، وأنها، كمفهوم، لا تقوض بالتالى الطابع الديمقراطى للتيارات الإصلاحية والليبرالية والاشتراكية فى الطبقات الوسطى. فعلى سبيل المثال اقترح إحسان عبد القدوس حلا إصلاحيا ديمقراطيا بديلا للأزمة، يتميز باقترانه مع الإصلاح الاجتماعى، وهو اتخاذ إجراءات مختلفة بشأن الانتخابات العامة. فيقترح، فى ضوء غلبة تسلط عائلات كبار الملاك اقتصاديا واجتماعيا فى مناطقهم، منعهم من الترشيح فى دوائرهم، وأكد، مقدما مثلا نموذجيا للنقد الإصلاحى، أن هذا الاقتراح:

يحتاج فى تنفيذه والإقدام عليه... إلى رجل يؤمن إيمانا قاطعا بان الديمقراطية والحياة النيابية معناهما حكم الشعب بالشعب، وليس معناهما حكم الشعب فى ظل نظام عائلى أشبه بنظام

القبائل: وتسخير مصالحه في خدمة ملاك الأرض.. رجل يؤمن بأن حرية الانتخابات لا تعني تحرر الناخب من تدخل الحكومة والبوليس فحسب. بل تحرره أولا من سيطرة الأسياد عليه وتحرره من حاجته المادية التي تستعبده وتذله وتغتصب صوته[٤٥].

ويُفترض أن تؤدى هذه الإجراءات إلى صعود نواب من الطبقة الوسطى الحديثة. التي يصفها بأنها "طبقة مثقفة واعية كادحة لا يحول بينها وبين مقاعد النواب حتى اليوم إلا نفوذ العائلات"[٤٦].

وفي مرة أخرى أكد إحسان عبد القدوس. انطلاقا من الفكرة المركزية في النقد الليبرالي لنظام مصر السياسي منذ عام ١٩٢٣، أن مشاكل مصر لا ترجع إلى دستور ١٩٢٣ في حد ذاته. كما يردد أنصار خطاب الأصالة. وإنما ترجع إلى أن مصر لم تعرف ديمقراطية حقيقية. وقد دعم هذه الأطروحة بالإشارة إلى إعمال قوانين الطوارئ خلال الجانب الأعظم من السنوات الإثنتي عشرة الأخيرة[٤٧]. ونستطيع أن نجد نفس أسلوب النقاش في مقالات راشد البراوى في الزمان. فهو يعارض اقتراحات اليمين بإلغاء نظام التعددية الحزبية مؤكدا الحاجة إلى المسئولية والإجراءات الديمقراطية، ويقترح بالمقابل تدعيم النظام البرلماني بإيجاد أحزاب سياسية جديدة. بل ويمكن هو نفسه أن ينشئ حزبا سياسيا:

في هذه الحالة لا بد من توافر شروط وظروف إذا كنت أرجو له النجاح والاكتساح .. فمن الضروري أن يكون هذا الحزب وليد العصر. بمعنى أن يكون مرآة لامعة تنعكس عليها المطالب والأهداف التي تجيش في نفوس فريق من الجماعة. ومن الطبيعي أن يمثل هذا الفريق الأغلبية بمعناها الصحيح[٤٨].

وقد ظل راشد البراوى مخلصا للمطالب الحداثية القائلة بأن مثل هذا الحزب يجب أن يكون له برنامج واضح. وأن تقوم عضويته وتأييده على الاقتناع وليس الصداقة أو أية أسباب أخرى غير- عقلانية للولاء. ولا تقل الاعتبارات الدولية أهمية عن ذلك:

إننا دولة اتخذت لنفسها النظام النيابي، وأعلنت أنها من أشد أنصار الديمقراطية. فماذا يقول العالم عنا حين نقدم على إجراء يناقض المبدأ الديمقراطي من أساسه؟ ... وكيف يعطف العالم على مطلبنا بشأن الحرية والاستقلال، وهما من أكبر دعائم الديمقراطية الدولية. إذا كنا لا نحرص على الديمقراطية في الداخل.

فالبراوى لا يقبل تعطيل الديمقراطية ولو مؤقتا، لأنه "دعوة تهزم الغرض منها" كما بينت التجربتين الديكتاتوريتين في عهدى إسماعيل صدقي ومحمد محمود في العشرينات والثلاثينات[٤٩]. وهو يرحب بإجراء انتخابات جديدة إذا رُفعت الأحكام العرفية، وقد ظل إلى ما قبل الانقلاب العسكري بشهر واحد يردد نظرية الحاجة إلى أحزاب سياسية تعمل كهيئات عضوية عن طريق

برامج ومبادئ ووسائل تتأقلم مع "روح العصر"[٥٠].

وعلى ذلك كانت حكومة الهلالى بمثابة الدافع الذى جعل حداثيين عديدين ينادون بنوع مختلف من الثورة. وقد كتب أحمد أبو الفتح فى مذكراته أنه قد شعر فى ذلك الوقت باليأس وفقدان كل أمل فى مستقبل أفضل، إلا إذا انتزع الجيش السلطة. وكانت المعارضة الواسعة لحكومة الهلالى سببا فى تقديم الضباط الأحرار لموعد الانقلاب الذى خططوا له إلى شهر فبراير. ويتضح من منشور لهم يعكس تعاونهم مع حدتو فى ذلك الوقت أنهم التزموا تماما بالتحليل السائد، الذى يعتبر حكومة الهلالى، ومحاولتها لاستبدال التطهير بالتحرير، مؤامرة "أنجلو - أمريكية"[٥١]. وفى نهاية المطاف استغل الضباط الأحرار فجوة حكومة حسين سرى (٢-٢٢ يوليو) والتهديد بإعادة نجيب الهلالى، واستولوا على السلطة.

٣ - ثــورة يوليــو ١٩٥٢

• *هل أتت الديكتاتورية الصالحة أخيرا؟*

أجبر استيلاء الجيش على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصلحين الليبراليين على أن يواجهوا فكرة الديكتاتورية الصالحة واقعيا للمرة الأولى. وقد رحبوا بطرد الملك فاروق فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ وإلغاء الألقاب، وغير ذلك من الإجراءات الرمزية التى كانت علامات موت النظام القديم، باعتبارها بشير "العهد الجديد". فقد حققت هذه الإجراءات آمال جميع التيارات السياسية الحداثية فى قيام الديكتاتورية الصالحة التى نادوا بها منذ حريق القاهرة. كذلك فإن استيلاء الجيش على السلطة مؤقتا يقدم فرصة لإجراء تطهير محايد والقيام بالإصلاحات الاجتماعية الضرورية لتحويل مصر إلى بلد حديث. ولكن من جهة أخرى اتضح لهم فى مرحلة مبكرة أن مسار الأحداث يشير إلى مسار أقل ليبرالية. وقد كان الحكم الذى أصدره مجلس الدولة فى قضية الوصاية على العرش فى ٣١ يوليو لصالح "الشرعية الثورية"، وضد إعادة انعقاد البرلمان (الوفدى) السابق علامة شؤم. كذلك فإن طريقة على ماهر (الذى أصبح أول رئيس للوزراء بعد استيلاء الجيش على السلطة) فى تنفيذ التطهير، ومعارضته للإصلاحات الاجتماعية لم تكن تدعو إلى التفاؤل بمستقبل التحول الديمقراطى الإصلاحى. وزادت آمالهم فى التحول السلمى إلى الديمقراطية تراجعا مع إلقاء القبض على الشخصيات السياسية القيادية فى سبتمبر، مثل فؤاد سراج الدين وإبراهيم عبد الهادى، برغم أنها لم تكن بالشخصيات المحبوبة عند الإصلاحيين.

وقد ولّدت هذه الأحداث فى مجموعها نوعين من ردود الأفعال. فمن جهة اعتبر الليبراليون أن طرد الملك يمثل إتماما لثورتهم الليبرالية التى طال انتظارها، والتى يجب أن تؤدى فى نهاية

المطاف إلى تحويل مركز السلطة من السلطة التنفيذية إلى التشريعية، الذى كان فى نظرهم شرطا يعتقدون أنه كان المقصد الأصلى لدستور ١٩٢٣، غير أن الملك كان يعصف به. ولكنهم كانوا أقل اهتماما بالجانب الاجتماعى للثورة، برغم اعتقادهم بحتمية وضرورة انهيار طبقة كبار الملاك تدريجيا. أما هؤلاء الذى كانوا يأملون فى ثورة اجتماعية كجزء أساسى من الثورة السياسية، فقد اعتبروا أن القضاء على كبار الملاك – "الطبقة الإقطاعية" – وإحلال الطبقات الوسطى محلها شرطا مسبقا للثورة الناجحة في نظرهم. وبين هذين الموقعين المتطرفين وُجدت توليفات عديدة ممكنة. وكانت مدة الديكتاتورية الصالحة موضوعا آخر للخلاف بين الطرفين. فبينما اعتقد الليبراليون أن الثورة قد انتهت فى ٢٦ يوليو، تمسك المنحازون للتطرف الآخر باستحالة العودة إلى الديمقراطية إلا بعد تنفيذ الثورة الاجتماعية، وهى مهمة من شأنها أن تستغرق بضع سنوات.

• يوم البراوى:

كان راشد البراوى ينتمى بوضوح إلى الفئة الثانية، التى كانت تنتظر ثورة اجتماعية وسياسية فى ذات الوقت. وفى ٤ أغسطس كتب مقالا فى الزمان عبر فيه عن أفكاره للمرة الأولى بعد رفع الرقابة عن الصحف. كان الملك فاروق آنذاك قد طُرد من البلاد بالفعل، وأُعلن قيام العهد الجديد. ومع ذلك ظلت مؤسسة السراى سليمة، ولم يكن من المتوقع أن تُتخذ إجراءات اجتماعية قاسية فى ظل رئاسة على ماهر للوزارة. وفى هذه الظروف أصبح راشد البراوى من أشد المدافعين عن قيام ثورة اجتماعية فى حدود "الثورة من أعلى"، فحث القادة العسكريين فى هذا المقال على انتهاز الفرصة وتحقيق ثورة اجتماعية:

> لا أظن أننى أكون مسرفا فى الاستنتاج أو مغاليا فى التفاؤل إذا قلت أن العهد الجديد الذى هو وليد إرادة الشعب، يستهدف بناء جديدا للمجتمع على أساس متين ودعامة سليمة من العدالة الاجتماعية. بحيث تزول مظاهر البذخ والفساد بالقضاء على أسبابها. وبحيث تتوافر الأموال اللازمة لتنفيذ مختلف مشروعات الإصلاح.

ثم رفض صراحة تطبيق الضريبة التصاعدية للحد من عدد ملاك الأرض الذين يملكون ما يفوق مساحة معينة، لأن هذا الإجراء يُبقى على كبار الملاك الذين يعتبرهم أعداء للتقدم:

> ننتقل الآن إلى الاقتراح الأخير الخاص بتحديد الملكية الزراعية. وهنا نلاحظ أن أكبر عامل فى إفساد هذا البلد وأعظم عقبة فى وجه الإصلاحات الصحيحة وأشد قوة تفسد النظام الحزبى والبرلمانى، إنما هو تلك الطبقة الإقطاعية ذات الممتلكات الضخمة من الأرض. فهى التى عارضت طويلا الضريبة العامة، وهى التى جعلت ضريبة التركات اسما على غير مسمى،

وهي التي قاومت تكوين النقابات الزراعية، وهي التي حاربت نشر التعليم، وأكثر من هذا فهي التي تسيطر على الريف، فتفسد الانتخابات وتفرض سلطانها على الهيئات السياسية وتلعب بأداة الحكم من تشريعية وتنفيذية، طبقا لأهوائها، وخدمة لأغراضها الذاتية ومصالحها الخاصة.

واختتم مقاله قائلا أنهم جميعا "[طبقة] ... من الملاك الغائبين... لا تعاني جهدا حقيقيا في جمع المال"، ويتضمن المقال ككل مطلب القضاء عليهم كطبقة[٥٢].

أحدث المقال أثرا فوريا، فاتصل أحمد حمروش (أحد الضباط الأحرار من الرتب الدنيا وعضو حدتو) براشد البراوي، ودعاه لحضور اجتماع لمجلس قيادة الثورة، وأعطاه فرصة شرح آرائه في الإصلاح الزراعي، حيث واجه معارضة متصلبة من جانب بعض الضباط بالمجلس، وعبد الجليل العمري وزير الاقتصاد، وعلى ماهر الذى سيتهمه لاحقا بالشيوعية. غير أنه حصل على تأييد ناصر، زميله في كلية أركان الحرب، وخالد محيي الدين، تلميذه السابق بكلية التجارة، الذى كان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الإثنا عشر آنذاك ومتعاطفا مع اليسار. وجدير بالذكر أنه نال أيضا تأييد عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، الذى اعتبر الإصلاح الزراعي وسيلة أخرى يواصل بها ثأره من الوفد. ومع أن الإصلاح الزراعي لم يكن أبدا من القضايا المطروحة في منشورات الضباط الأحرار، فإنهم وافقوا على ضرورته في النهاية، ووضعوا حدا أقصى للملكية يبلغ مائتي فدان[٥٣].

ولم يكن راشد البراوي هو المصلح الوحيد الذى دخل وسط الهرج وحاول أن يؤثر على السياسة الاجتماعية – الاقتصادية للنظام الجديد. ففي منتصف أغسطس أصدر مريت بطرس غالي "تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية"، قدم فيه للجيش برنامجا أكثر محافظة بكثير ليتولى تنفيذه. ففيه يرى مريت غالي أن الاقتصاد المصري يعاني من "اختلال التوازن"، الذى يمنع حل مشكلات الجهل والفقر والمرض الأزلية. وهو يُرجع اختلال التوازن، أو الأزمة، إلى الفارق المتزايد بين نمو الموارد ونمو السكان، وفقا للتحليل الاجتماعي الليبرالي الكلاسيكي. فكل من الإنتاج الزراعي والصناعي لا يلاحق زيادة السكان، مما أدى إلى نمو الواردات والحدار استهلاك الفرد من المنسوجات والأغذية والخدمات مثل الصحة والتعليم[٥٤].

وجدير بالذكر أن توصيات مريت غالي، بالإضافة إلى ما تكشف عنه من انعدام تأثر بالنفوذ المتنامي لخطاب الحداثة اليساري، تبين أيضا عدم حساسيته تجاه الظروف السياسية المتغيرة بعد طرد الملك. فمع اعترافه بالحاجة إلى توزيع أكثر مساواة للدخول، أنكر أن هذا بمقدوره أن يحل مشكلة مصر الاقتصادية الأساسية، التى عرَّفها بأنها زيادة الإنتاج. وذكر، محيلا إلى كتابه "الإصلاح

الزراعى: الملكية، الإيجار، العمل"، أن دعم الوضع الاجتماعى للفلاح وزيادة الإيجار (كذا.. غالبا يقصد تخفيضها – م) وخلق سوق داخلى، وإن كانت من الآثار المهمة للإصلاح الزراعى، فإنها لا تكفى فى نهاية المطاف لإصلاح آثار "اختلال التوازن" (٥٥). فالأهم من ذلك كثيرا زيادة الإنتاج ومحاربة "الركود" فى كل من الصناعة والزراعة، الأمر الذى لن يحققه نقل مهمات جديدة إلى الدولة، وإنما التركيز على رفع الكفاءة واستخدام موارد مصر بطريقة أفضل. وبالتالى رأى أن الإصلاح الزراعى يجب أن يقتصر على نفس الاقتراحات التى كتبها قبل سبع سنوات(٥٦).

وقد اختير راشد البراوى من بين المصلحَين الكبيرين ليتولى وضع مشروع قانون الإصلاح الزراعى، ونشرت المصرى الاقتراح الجديد فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢. وفى البداية عارض الوفد الاقتراح بشدة، برغم الحد الأقصى المرتفع الذى يبلغ ٢٠٠ فدان لملكية الفرد الواحد، ولم يذعن إلا بعد أن دبر أحمد أبو الفتح لقاء بين فؤاد سراج الدين وراشد البراوى، وبعد جدل طويل داخل الحزب، فأدرج مشروع الإصلاح الزراعى فى برنامجه الثانى الذى صدر فى ٢٣ سبتمبر (٥٧).

وتعد التعيينات التى صدرت فى تلك الفترة مؤشرا رئيسيا على نفوذ الإصلاحيين الحداثيين داخل النظام الجديد. فقد أصبح مريت غالى وزيرا للشئون القروية، بينما تولى شريكه إبراهيم بيومى مدكور وزارة التعمير والإسكان فى تعديل وزارى فى الخامس من سبتمبر. وبعد ذلك بيوم واحد أقيلت وزارة على ماهر وحلت محلها وزارة محمد نجيب التى تشكلت فى المقام الأول من رجال الانشقاق الشاب للحزب الوطنى (بقيادة فتحى رضوان – م)، فقد تولى فتحى رضوان منصب وزير دولة، وأصبح نور الدين طراف وزيرا للصحة، وعُين العضوين السابقين فى جماعة النهضة القومية، مريت غالى وإبراهيم بيومى مدكور، فى المجلس الدائم للخدمات، وهو أحد مؤسستين أقامتهما الثورة. أما راشد البراوى فقد أصبح المتحدث باسم المؤسسة الأخرى: المجلس الدائم للإنتاج، ورئيسا للبنك الصناعى. وخلال السنوات التالية أصبح البراوى من أهم مخططى السياسة وداعية مذهب الحداثة لصالح النظام.

• فى تأييد الثورة الاجتماعية:

لم تقتصر جهود راشد البراوى فى تحقيق الثورة الاجتماعية على قانون الإصلاح الزراعى، فقد استخدم أيضا مواهبه الصحفية لدفع "الثورة" إلى الأمام. ففى مقاله الذى نشره يوم إقالة وزارة على ماهر حث النظام الجديد على مواصلة الثورة والتمسك بها، ونادى بضرورة وجود مرحلة ثورية بعد تحقيق الشرط الأول للثورة، وهو طرد الملك، يتم فيها تحقيق التحول الشامل. لقد كان الوضع ملائما تماما لفكرة البراوى عن الثورة من أعلى؛ بيد أن الإصلاح الزراعى ليس

أكثر من بداية، لأن الثورات الإصلاحية فيما يقول "لا تؤمن بالتدابير الجزئية أو الحلـول الفاترة". كما أن "العلاجات السطحية تجعل الأمور أسوأ بدلا من تحسينها". وواصل المقال مدافعا عن المزيد من الإصلاحات التي "يمكن أن تؤدى إلى نهاية الاستبداد الإقطاعي، والفـوارق الطبقيـة الفاحشـة، وكذا غياب العلاقات بين العمل ورأس المال". ومع أنه يشجع قراءه على الثقة في الجيـش "لأنهـم أبناء الشعب"، فإنه يطالب الجيش أيضا بتوضيح أهداف الثورة(٥٨). وبعد صدور قـانون الإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر بثلاثة أيام، تناول البراوى مرة أخرى فكرة طبيعة الثورة، مفاخرا هذه المـرة بأنه كان أول من أسمى استيلاء الجيش على السلطة "الثورة الكبرى"، التي تقف على قدم المسـاواة مع الثورات العالمية الأخرى مثل الثورات الإنجليزية والفرنسية والروسية. وهو يؤسس هذا التقييـم على "الأحداث الحاسمة" التي جرت بين يومى ٢٣ و٢٦ يوليـو، والتـي أدت إلى تصحيـح الوضـع الاقتصادى والسياسي والاجتماعي(٥٩).

وكان اتجاه رد فعل إحسان عبد القدوس يشبه كثيرا مثيله عنـد الـبراوى، فقـد هتـف لبدايـة العهد الجديد، وحث الجيش على استكمال الثورة. وتمثل رد فعله الفورى في اعتبـار الثـورة إثباتـا لمفهومه عن الديكتاتورية الصالحة، وأهمية وجود "رجال فـوق القـانون" (٦٠). فقـد دخلـت مصـر "عهدا جديدا" مع طرد الملك، ولكنه يحذر من عدم كفاية هذا الطرد بحد ذاته: "عندما تخلصنا مـن الماضي، لم نتخلص من شخص الملك، بل تخلصنا من نظام معين؛ وتخلصنا مـن أسلوب ممقـوت مـن أساليب الحكم، وتخلصنا من عقلية مظلمة ظالمة من عقليات الحكم.." (٦١).

وعبرت الكتب السياسية بدورها في هذه الفترة عن حماسها للثـورة الاجتماعيـة. وهنـا أيضـا تفوق راشد البراوى على معاصريه، ففي كتابه "حقيقة الانقلاب الأخير في مصر"، الذى صدر في أكتوبر ١٩٥٢، قدم تحليله الكلاسيكي لثورة يوليو أشهر تفسير للانقلاب العسكرى بوصفه ثـورة اجتماعية (٦٢). وفيه استجمع البراوى معرفته الواسعة بتاريخ العالم وبالاشتراكية لتدعيـم أطروحتـه الرئيسية القائلة بأن الثورة كانت "تستند إلى منطق التاريخ"، وأنها ثورة لصالح الطبقـات الوسـطى الصاعدة. وادعى أن الثورة بناء على ذلك تشكل علامـة علـى دخـول مرحلـة جديـدة مـن تـاريخ مصر، على غرار ثورة ١٩١٩ التي دشنت مرحلـة تاريخيـة أسبق وأدنـى. فمـن خـلال الانقـلاب العسـكرى دخلـت مصـر أخيرا عصـر الحداثـة، وهـو تحـول لـن يكتمـل بغـير تغيير اجتمـاعي – اقتصـادى: "الشـيء الثـابت... أنهـا كـانت ثـورة شـاملة علـى الأوضـاع السـائدة مـن اقتصاديـة واجتماعية وسياسية، بقصد تغييرها وإحلال غيرها مما هـو أكثر اتفاقا مع روح العصـر وأهـداف الجماعة"(٦٣).

ويرى البراوى في تحليله أن الثورة قادرة على تحقيق هذه الأهداف لأن القائمين بها قد نجحوا

فى انتزاع قيادة الحركة الوطنية من الطبقات الوسطى القديمة التى فقدت القدرة على القيادة منذ الثلاثينات حين فقدت إحساسها برسالتها مع تحولها إلى مجموعة من الاحتكاريين[٦٤]. أما الطبقة الوسطى الجديدة التى استولت على "شعلة التقدم المضيئة"، فتتكون من موظفى الحكومة الصغار والمتوسطين ومعظم الطبقات المهنية والطلبة، وعدد كبير من التجار والحرفيين الصغار والمتوسطين. وهى الطبقة التى يعتبرها البراوى "ذات طابع ثورى"، ويقول أن برنامجها العام "ضد الاستعمار، والحكم المطلق والاحتكار والإقطاع والفساد والرشوة"، ولذلك دخلت فى جبهة مع الطبقات العاملة: "وهكذا أصبحت القوة الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الجديدة... وقد ألفت نفسها أمام تحالف وثيق، لتماثل الهدف والمصلحة، بين الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع والرأسمالية الاحتكارية، وصار لزاما أن يكون الكفاح الشعبى موجها إلى هذه القوى الأربع"[٦٥].

لقد آمن راشد البراوى بأن الثورة ليست سوى امتداد لهذه الحركة، وأنها ستحقق مطالب الجبهة الشعبية كما يفهمها بقيادة الطبقة الوسطى. وتكمن البراعة الملحوظة فى هذا التحليل فى قيامه بتحويل تحليل الحركة الشيوعية للجبهة وتكييفه بالكامل ليصبح تحليلا لصالح الطبقات الوسطى. فمنح منصب الطبقة الثورية القائدة للطبقات الوسطى، لا العاملة. بذلك كان البراوى أول من أضفى الشرعية على ثورة يوليو بمصطلحات الخطاب الحداثى اليسارى، وهى تقنية كان لها فى السنوات العشرين التالية تاريخا طويلا وناجحا.

وسوف نجد نفس هذا التحليل لثورة يوليو كتحول اجتماعى – وهو من العلامات المميزة لمذهب الحداثة – فى العمل الكلاسيكى الآخر لهذه الفترة، وهو كتاب أحمد بهاء الدين: فاروق ملكا[٦٦]. ولاشك أن موقف أحمد بهاء الدين من الثورة كان أكثر نقدية بمراحل. فمثلا كان يتشكك كثيرا فى آثار الإصلاح الزراعى، ورأى أنه لا يستحق أن يسمى ثورة. كذلك لم يكن منشغلا بمسيرة التاريخ كسلسلة من نظم الهيمنة الطبقية المختلفة. فالطابع الاجتماعى لهذا الكتاب يقع فى مكان آخر، هو الدفاع الأخلاقى عن الدماثة وقيم الطبقات الوسطى. فالكتاب يتهم النظام القديم بالفساد وانعدام المسئولية والقمعية، ويتهمه أيضا بالنخبوية والوصاية والموالاة والنفاق أخلاقيا، ويصف طريقة إدارة الملك فاروق للبلاد، بوصفه المالك الأكبر للأرض الذى يقف فوق قمة هذا الجهاز الإقطاعى، بأنه أدارها كعزبة يملكها، منكرا على رعاياه حقوق المواطنة[٦٧]. ويدعى أحمد بهاء الدين أن نهاية هذا الحكم قد أسفرت عن بداية ظهور المجتمع المدنى الذى يعلو فيه حكم القانون، ولا تعرقَل فيه حرية الصحافة، وتسوده الحوارات العقلانية. ومن هذه الناحية يكون أحمد بهاء الدين قد جمع بين ليبرالية جماعة النهضة القومية وبين الاشتراكية البريطانية التى

كان معجبا بها مثل راشد البراوى.

وهناك نموذج ثالث لتحليل بارز لثورة يوليو، كُتب فى أوائل عهد الثورة. وهو كتاب عبد المغنى سعيد: "آن لهذا الشعب أن يفهم"[٦٨]. والمؤلف ليس ليبراليا بأى حال من الأحوال، وإنما يعتبر منتميا لـ "المنطقة الرمادية" الواقعة بين خطابى الحداثة والأصالة. وعلى غرار البراوى، يبدأ عبد المغنى سعيد تحليله للانقلاب العسكرى بتفسير جذوره التاريخية، فيقسم تاريخ مصر الحديث إلى أربع مراحل، أولها ثورة عرابى، التى سادتها الزعامة العسكرية، ثم المرحلة الثانية التى امتدت من بداية القرن إلى ثورة ١٩١٩، وتميزت بالزعامة الأدبية. بينما قادت الزعامة القانونية المرحلة الثالثة التى امتدت من ثورة ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٦. وأخيرا اضطلع الجيل الجديد بقيادة الحركة الوطنية بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا.

وعلى ذات النمط الحداثى، يرى عبد المغنى سعيد أن كل هذه الأجيال كانت تحاول أن تنجز أهداف الحركة الوطنية. ويكمن الفارق بينه وبين الكاتبين الآخرين فى أنه لا يكتفى بتحديد أهداف الحركة الوطنية، بمصطلحات علمانية، بأنها إقامة المجتمع الحديث الذى يقوم على اقتصاد كفء، وبنية اجتماعية أكثر مساواة، أو إقامة مجتمع مدنى يقوم على حكم القانون: فالمجتمع المصرى عنده يجب أن يتسم أيضا بالأصالة، التى سيستمدها من التراث الإسلامى. ذلك أن تغريب مختلف أجيال القيادات السياسية هو بالضبط الذى حال بينهم وبين تحرير البلاد. فجيل "الزعامة الأدبية" قصر كفاحه من أجل الاستقلال على الحملات الصحفية والحصول على دعم فرنسا للكفاح الوطنى ضد البريطانيين[٦٩]، بينما أعاقت "الزعامة القانونية" نفسها باقتصارها فى وسائل التحرر الوطنى على الإجراءات القانونية الغربية. ولم يقتصر أثر النظام البرلمانى على تحديد منهج الجيل الثالث فى الكفاح الوطنى بالوسائل القانونية السلمية، كالمفاوضات [٧٠]، وإنما أوقف أيضا كل اقتراحات الإصلاح الاجتماعى[٧١].

وينطبق هذا أيضا على الجيل الجديد، الذى لا يعتبره عبد المغنى سعيد بديلا، لأنه، بعد انكشاف أوهامه بفعل تجربته الخاصة مع الحركة اليسارية فى مصر منذ نهاية الثلاثينات، أصبح يؤمن بأن الجيل الجديد قد فشل بدوره فى الاضطلاع بتنفيذ أهداف الحركة الوطنية. فهو يمثل فجرا كاذبا برغم انتباهه لـ"روح العصر"، لأنه أخذ نزعته الوطنية الحداثية عن الغرب، وبالتالى عجز عن تكوين "الشخصية المصرية"، التى تعتبر شرطا مسبقا للتحرر الوطنى[٧٢].

ويتمثل الحل الذى يحض عبد المغنى سعيد الحكام العسكريين على تبنيه فى مزج عناصر من خطابى الحداثة والأصالة. فهو يتمسك بالقول بأن النهضة المصرية لن تتحقق إلا على أساس وعى إسلامى جديد يحقق الانسجام بين الثقافتين الغربية والعربية، باستبعاد أخلاق الفساد والنفاق

والجشع الغربية مع قبول "الأوضاع" و"النظم" الغربية الحديثة. وسوف يعتنق هذه الثقافة "الطبقة الوسطى الجديدة" من التقنيين والمديرين الذين يتبعون سياسة تمزج الترشيد الاشتراكي بالقيم الثقافية الأصيلة التي "تتفق مع ظروف البلاد"، ومع "عقليتنا"(٧٣). وعلى الدولة أن تفرض هذه الاشتراكية الإسلامية وتلغى النظام البرلماني وتحل الأحزاب السياسية(٧٤). وفي ضوء هذه الأفكار لا يندهش المرء من الدور المهم الذي لعبه عبد المغنى سعيد في إقامة الدولة النقابية corporatist(*).. فقد كان مسئولا، كخبير عمالي، عن تطبيق قوانين العمل الجديدة التي استمالت الحركة النقابية العمالية إلى جانب النظام خلال أزمة مارس.

• هل التطهير مع الديمقراطية أم عليها؟

إذا كان المثقفون الليبراليون قد استحسنوا كثيرا الجانب الاجتماعي للانقلاب العسكري، فإن حماسهم للديكتاتورية الصالحة في جانبها السياسي كان أقل بكثير. كانت قضية التطهير قد استعادت أهميتها. وإذا كانت إدانة التطهير سهلة في عهد الحكومات الملكية الأخيرة، فإنها أصبحت معضلة أكبر بكثير مع تغير الظروف بعد ٢٣ يوليو، لأن الليبراليين أدركوا أن الإصلاح يحتاج إلى درجة ما من الحكم السلطوي، وفي ذات الوقت كان معظم الإصلاحيين منزعجين من المخاطر التي يمكن أن تترتب على مثل هذا الحكم.

أيد الليبراليون الذين آمنوا بالدور المصلح للجيش إجراءاته في الإصلاح السياسي، لأنهم اعتبروها جزءا من الإصلاح الشامل الكامل للمجتمع الذي تتطلبه الظروف. فإحسان عبد القدوس الذي كان وثيق الصلة بالجيش، بحيث أقنع رجاله بتعيين علي ماهر رئيسا للوزراء(٧٥)، أعلن الحيازه بشدة لتطهير الأحزاب السياسية في بداية عهد الانقلاب، لأن تطهير الحرس القديم الذي ينتمي للطبقة الفاسدة من شأنه أن يمنح الفرصة "للطبقة الواعية المثقفة" لتتولى قيادة الأحزاب التقليدية وتحولها إلى أحزاب حديثة قائمة على برامج حديثة تقبل التغيير والإصلاح. ورأى أن التغيير مرهون بإقرار الأحزاب لهذه الإصلاحات السياسية، فبغيرها ستتحول الإصلاحات الاجتماعية إلى حبر على ورق بمجرد إجراء الانتخابات وعودة الوفد بغير إصلاحه إلى السلطة. وأوضح إحسان عبد القدوس أنه "ليس معنى هذا أني لا أطالب بالدستور.. ولكني أريد أن ننتهي من مهمة بدأت ولم تتم..". ولخص عن غير قصد، وهو مازال مستبشرا بالمستقبل، مأزق الليبراليين: "لنتذكر أن الدستور لم يعزل الملك، وإنما عزله الشعب الذي عبر الجيش عن إرادته.."(٧٦).

(*) الكوربوراتية هي المذهب الذي يعتبر التجمعات المهنية من نوع الطوائف والنقابات بمثابة البنية الأساسية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويعتبر أساس بنية الدولة الفاشستية (المترجم).

علق إحسان عبد القدوس آماله جميعا على أن تقوم الأحزاب السياسية القديمة، والوفد خصوصا، بتطهير نفسها. فبذلك فقط يمكن أن تبدأ النهضة ويبدأ العهد الجديد. غير أن تخلص الوفد من غالبية أعضاء هيئته البرلمانية وانتخاب قيادة جديدة يتطلب أن يعترف بفساده وأن يتبنى "الوعى الجديد". وبغير ذلك تكون العودة إلى الحكومة المدنية مستبعدة: "الجيش ... لم يخلص مصر من فاروق ليسلمها لفؤاد سراج الدين وعثمان محرم". كذلك اعتبر إحسان عبد القدوس كلام الوفديين القدامى عن انتهاك الدستور نفاقا: "لا مجال اليوم للحديث عن الدستور.. فباسم الدستور ارتكب الوفد جميع أخطائه"[٧٧].

ومع ذلك بدأ إحسان عبد القدوس فى التشكك فى مسار الأحداث حين حشد على ماهر كبار ملاك الأرض ضد مشروعات الإصلاح الزراعى[٧٨]، ولم يعد واضحا من الذى يحكم ومن يتحمل المسئولية. والأهم من ذلك أن مشروع التطهير الذاتى ظهر فشله، لأن الأحزاب السياسية لم ترغب فى طرد قادتها القدامى. وأدى به ذلك فى نهاية أغسطس إلى أن يطلب من الإصلاحيين يانسا أخذ زمام المبادرة، وإلا أخذه الجيش [٧٩]. وحين تم إصدار قانون الإصلاح الزراعى وسقطت وزارة على ماهر صفق إحسان لهذه التطورات، ولكنه أكد على عدم كفاية الإصلاحات الاجتماعية بحد ذاتها، لأن الإصلاح السياسى هو الذى سيدعم سلطة الطبقات الوسطى الجديدة بشكل أسرع وأكثر فعالية فى إقناع الجيش بالعودة إلى الثكنات [٨٠].

وفى نفس الوقت وصل صبر إصلاحيين آخرين على الجيش إلى منتهاه، وضجوا مطالبين بعودة الحكم البرلمانى. ويعد الصحفى الشاب آنذاك أحمد بهاء الدين نموذجا لهؤلاء المصلحين الذين يفضلون ثورة سياسية واجتماعية ديمقراطية. فلم تكد تمر أيام على الانقلاب حتى نبه الجيش إلى أن الدستور يشكل الضمانة الوحيدة ضد سوء استخدام السلطة، ووصفه بأنه "الواحة الظليلة الخضراء التى يحمينا ظلها من شر التقلبات"، ودافع عن الدستور قائلا أنه يقدم برلمانا وقيدا على السلطات وحقوقا مدنية وحرية الصحافة [٨١]. ويقدم مثلا نموذجيا للتفسير الليبرالى للتاريخ، حين يقرر أن التاريخ أدى بشكل حتمى إلى الانتصار النهائى للدستور على الملك: "[بعد سقوط وزارة على ماهر الأولى فى نهاية فبراير ١٩٥٢] أصبحت التناقضات بين الشعب ومصالح الملك كبيرة للغاية، والشعور به عميقا جدا بحيث أصبح من المستحيل أن يعيش الاثنان سويا بعد هذا اليوم. فإما أن يذهب الدستور أو يذهب الملك. وذهب الملك"[٨٢].

وخلال الشهور التالية أدرك أحمد بهاء الدين أن الدستور ربما لا يكون هو المنتصر فى النهاية، وظهر ذلك فى شكه فى طبيعة التطهير الواقعى، حيث أصبح مقتنعا بأن الذين يروجون للتطهير و"الشرعية الثورية" يشبهون نجيب الهلالى والمصلحين السابقين تحت الحكم الملكى.. فهم أيضا آخر

من يهتم باستعادة الديمقراطية[٨٣]. وعبر أيضا عن إدانته الصريحة لقانون تنظيم الأحزاب واعتبره رجعيا لأنه ترك لوزير الداخلية تحديد الفاسدين والأحزاب التى يُسمح ببقائها، متناقضا بذلك مع المبادئ الليبرالية، بدلا من ترك القرار للشعب[٨٤]. ولم يكن تنديده بمؤيدى نظام الحزب الواحد أقل شراسة، وأكد مشيرا لمثال تركيا أن ثلاثين عاما من حكم أتاتورك قد أفقرت البلاد تماما[٨٥].

وشارك أحمد أبو الفتح فى هذا القلق على الحصاد الديمقراطى للديكتاتورية الصالحة. غير أن تورطه مع الجيش كان أكبر على خلاف أحمد بهاء الدين، لأنه لعب، مستعينا بقدراته الثلاثية، كرئيس تحرير المصرى أكبر جرائد مصر، وكعضو فى الطليعة الوفدية، وكصديق مقرب لجمال عبد الناصر، دورا معقدا ومحفوفا بأشد المخاطر فى التوفيق بين الجيش والحرس القديم والرأى العام. وكانت مخاوفه إزاء نوايا الجيش قد ظهرت للمرة الأولى حين حكم مجلس الدولة لصالح "الشرعية الثورية"[٨٦]، وأكد نداء التطهير شكوكه، فأصبح ينظر بعين الريبة إلى أى توسع فى سلطة الجيش، وأى علامة على تزايد نفوذه واستمراره فى السلطة، مثل إصدار مجلة التحرير الخاصة به.

دشنت المصرى حملتها ضد التطهير والمطالبة بعودة الحياة النيابية فورا بمقال لإبراهيم طلعت فى ١٦ أغسطس، حاول فيه أن يكسب الجيش إلى جانبه بمدحه على طرد الملك وفتح مستقبل جديد، وتوجيه اللوم لناصحيه لأنهم يضللون الأمة ويسعون لتحقيق أهدافهم السياسية الخاصة غير الديمقراطية. فاتهمهم بـ"صناعة الرأى العام ونشر الشائعات الكاذبة... بأن الحياة البرلمانية لا تناسب الأحوال الحاضرة"، وحذّر من المطالبة بديكتاتورية عادلة "حتى تنتهى الأحزاب من تطهير نفسها"[٨٧]. وواصل أحمد أبو الفتح الحملة بعد أسبوع، فأعلن إخلاص الجيش وأكد على وعده بالانسحاب من السياسة وإجراء الانتخابات فى فبراير[٨٨].

وحلت نقطة التحول يوم ٧ سبتمبر، بعد إلقاء القبض على أربعة وستين سياسيا بارزا من الحرس القديم. ففى سلسلة من المقالات بعنوان "إلى أين؟" أعلن أحمد أبو الفتح صراحة أنه ينوى أن يُطلع الجمهور على شكوكه الخطيرة تجاه تحول الأحداث. فأعلن اعتقاده بأن تنفيذ التطهير بالذات كان ضارا بالإجراءات الديمقراطية، وحمّل على ماهر مسئولية تدشين هذه السياسة ولام الوفد على قبولها، وكتب أنه كان على الوفد بدلا من المضى بغير اقتناع فى سياسة سممت العلاقات داخل الحزب أن يقاوم التدخل الخارجى بإصلاح بنائه المعادى للديمقراطية، وبعد ذلك كان يمكن أن تجرى انتخابات داخلية لتشكيل قيادة جديدة[٨٩].

وحين واصل أحمد أبو الفتح سلسلة مقالاته بعد يومين كان على ماهر قد نُحى وحل محله محمد نجيب رئيسا للوزراء، وعُين مجلس جديد للوزراء. وبعد ذلك صدر قانون إعادة تنظيم

الأحزاب، الذى دفع أحمد أبو الفتح إلى التصميم على مقاومة التطهير، فأدان اتجاه الجيش إلى تنفيذ ثورة إصلاحية، معارضا بذلك السلطات المتزايدة التى منحها العسكريون لأنفسهم، ومجمل فكرة الثورة من أعلى. وأعلن بدلا من ذلك أن الشعب يجب أن يستعيد سيادته(٩٠). وأخيرا أعلن فى مقاله الثالث، أخر مقالات السلسلة، أنه يعارض عن قناعة تدخل الجيش فى السياسة، على أساس أن بنيته الهرمية المعادية للديمقراطية تنزع عنه صلاحيته كأداة سياسية(٩١). لقد أوضحت هذه المقالات أن أحمد أبو الفتح قد انحاز إلى الوفد ضد النظام الذى حاول أن يفرض على الحزب قيادة جديدة، كان أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت أبرز المرشحين لها(٩٢). وفى المقالات التالية استمر أحمد أبو الفتح على موقفه المطالب بالعودة للديمقراطية فورا، ورفض فكرة ضرورية الفترة الانتقالية، التى يفترض أن تحقق درجة أعلى من الاستقرار تسبق إقامة النظام البرلمانى من جديد(٩٣).

ومن دلائل الصراع داخل الليبراليين نشر مقال راشد البراوى الذى انحاز فيه للثورة الإصلاحية فى المصرى فى نفس اليوم الذى نُشر فيه رفض أحمد أبو الفتح الحاسم للنظام العسكرى. وفيه كان البراوى يتظاهر بأنه مازال يؤمن بالوعود الديمقراطية التى قدمها الجيش، ولكنه أعلن فى ٢٦ سبتمبر تأييده لفكرة حتمية وجود فترة قمعية، وأكد مستشهدا بمثال الثورة الفرنسية أن الثورة المصرية يجب أن تمر بمرحلة توجيه "الطعنة القاتلة" للنظام الإقطاعى والاستبدادى. وأن كلتا الثورتين نبعتا من الشعب وخدمتا مصالحه ضد "العناصر الرجعية المعادية". ويمكن أن تقام ديمقراطية حقيقية، ولكن فقط بعد أن تمر مصر بهذا الطور العنيف. وبناء على ذلك ناشد البراوى المثقفين المصريين أن يظلوا على إيمانهم بالثورة وأن يساعدوها بالدعم والتوجيه (٩٥). غير أن كتاب "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" بيَّن أنه يؤمن بأن العودة إلى الديمقراطية ضرورية: "إن إعادة الحياة الدستورية من أكبر أهداف الثورة .. ولماذا؟ لأنها الكفيلة بكفاح الأعداء فى الداخل والخارج والسير قدما بعملية الإصلاح"(٩٦).

• البرنامج الليبرالى:

عندما اتُخذت إجراءات متزايدة الشدة لقمع المجتمع التعددى فى نهاية عام ١٩٥٢ اتفق الليبراليون على برنامج مشترك برغم اختلافاتهم حول استراتيجية لثورة. واستند هذا البرنامج المشترك على مساومتين، أولاهما بين أنصار تحقيق الجيش لثورة اجتماعية وسياسية قبل عودته إلى الثكنات (أى برنامج الحد الأقصى الليبرالى)، وأنصار العودة الفورية إلى النظام البرلمانى (برنامج

الحد الأدنى الليبرالى(*). أما المساومة الثانية فكانت مع الحقيقة الواقعة، والقائلة بأنه من المسلم به أن الجيش لن يعود إلى الثكنات بغير أن يحتفظ ببعض النفوذ.

وليس من الغريب أن روز اليوسف كانت أول من أفصح عن هاتين المساومتين (٩٧). ويتألف الحل المقترح من إدماج الجيش فى نظام برلمانى، بتشجيع العسكريين على الاستقالة من الجيش وإقامة حزب سياسى لهم يشارك فى انتخابات حرة. كان الأساس الفكرى لهذه الخطة أن الجيش قد أصبح "أداة" الحركة الوطنية، وأن أيا من الأحزاب السياسية القائمة لا يمثل العهد الجديد، وبالتالى يستطيع العسكريون بتحويل أنفسهم إلى حزب سياسى أن يدافعوا عن المبادئ التى قاموا من أجلها (٩٨).

وترجع جاذبية هذه الفكرة أيضا إلى توفيرها لدور سياسى مهم للمثقفين وممثلى الطبقات الوسطى الذين اعتبروا أنفسهم الورثة الشرعيين للثورة: "شكل الدولة لن يتضح ولن يتحدد... إلا إذا تمثل العهد الجديد فى حزب جديد يضم الفلاحين والعمال وأصحاب الرأى. ويعبر عن مبادئ الحركة وآرائها وأهدافها" (٩٩). ويشترط فى الفترة الانتقالية أن يوضع دستور جديد، وأن تتم تهيئة السكان للانتخابات الجديدة فى جو يشمل ضمان حرية الصحافة والحريات المدنية الأخرى. وظلت هذه المساومة الليبرالية تمثل البرنامج المشترك لمعظم التيارات الليبرالية حتى أزمة مارس ١٩٥٤. وترتب على هذا البرنامج رفض إلغاء نظام تعدد الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ وإقامة هيئة التحرير كحزب سياسى وحيد، والقمع المتزايد للصحافة والرأى الحر، والتحرش بمعارضى النظام وإلقاء القبض عليهم.

كانت الشبكات التى أقيمت فى تلك الفترة أداة لمواصلة الضغط على الحكومة ومقاومة القمع، كما كانت تعبيرا عن الأمل الليبرالى فى تحقيق المقرطة واللبرلة. ومن أبرز مظاهر التضامن الليبرالى مساهمة كل من إحسان عبد القدوس وأحمد أبو الفتح فى الدورية التى يصدرها الآخر. وبرغم إعادة الرقابة على الصحف فى أكتوبر وفرت الشبكة الليبرالية، عن طريق حشد الليبراليين ضد النظام، جبهة مشتركة ضد كل من النظام ومجموعة "أخبار اليوم"، التى تعتبر المؤسسة المهمة الأخرى فى تشكيل الرأى العام، والتى أيدت بالمقابل قمع النظام للوفد وإلغاء النظام البرلمانى. غير أن هذه الشبكات لم تقتصر على الليبراليين، حيث اشترك معهم الشيوعيون فى أغلب الأحوال فى شبكة واحدة. فمثلا نشر عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم سلسلة مقالاتهما الشهيرة عن الثقافة المصرية الحديثة فى المصرى عام ١٩٥٤ (١٠٠)، كما تزايد تشجيع روز اليوسف لمشاركة

(*) اعتقد أنه من وجهة النظر الليبرالية يمكن اعتبار الطرف الأول ممثلا للحد الأدنى، والثانى ممثلا للحد الأقصى للمطالب الليبرالية (المترجم).

المثقفين اليساريين والشيوعيين على الكتابة فيها. وبالمقابل كتب ليبراليون مثل أحمد أبو الفتح وأحمد بهاء الدين في مجلة حدتو الشهرية "الغد"[١٠١]، كنوع من الاحتجاج على إجراءات النظام القمعية. ومن ناحية أخرى أكثر عملية دافع المحامون الليبراليون عن الشيوعيين الذين قُدموا للمحاكمة. وتشكلت شبكة مثمرة أخرى تجمع بين الماركسيين والليبراليين من الصحفيِّين الليبراليين أحمد بهاء الدين وعادل ثابت والوفدي محمد مندور والاقتصادي الماركسي عبد الرازق حسن والمؤرخ الاشتراكي الشاب محمد أنيس. وأصدر هذا التجمع قبل حظره في يناير ١٩٥٣ كتابين في سلسلته المسماة "كتاب المواطن"، تضمن أولهما دفاعا حارا عن التعددية السياسية بقلم محمد مندور[١٠٢]، وقدم ثانيهما نقدا قاسيا لسياسة الحكومة الاقتصادية المحافظة، بقلم عبد الرازق حسن[١٠٣]. وإذا كانت قيمة هذا النوع من المقاومة للعسكريين محض رمزية من الناحية السياسية، فلا شك أن حجب معظم المثقفين الحداثيين للشرعية عن النظام الجديد كان له أثره.

• التحليل الشيوعي للضباط الأحرار:

لم تكن علاقات الضباط الأحرار مع الحركة الشيوعية أقل تعقيدا من علاقتهم مع الليبراليين. كانت حدتو المنظمة الشيوعية الوحيدة التي جندت أعضاء من صفوف الجيش وأقامت قسما عسكريا خاصا، انضم عديد من أعضائه إلى الضباط الأحرار، أهمهم أحمد حمروش ويوسف صديق، الذي كان أيضا عضوا بمجلس قيادة الثورة. أما أحمد فؤاد، القاضي الذي قام بدور الوسيط بين القسم العسكري في حدتو والضباط الأحرار، فقد توصل إلى أن يصبح أحد أهم مستشاري جمال عبد الناصر، وانحاز إلى العسكريين حين فسدت علاقتهم بحدتو في يناير ١٩٥٣[١٠٤].

وقبل الانقلاب ساعد أحمد فؤاد وخالد محيي الدين الضباط الأحرار في كتابة وطباعة وتوزيع منشوراتهم، فأضفيا عليها نكهة يسارية واضحة [١٠٥]، كما أبلغ الضباط حدتو بالانقلاب قبل وقوعه، مثلما فعلوا مع الإخوان المسلمين وبعض الليبراليين. وتفسر هذه العلاقات الجيدة السابقة بين حدتو والضباط الأحرار جزئيا استقبال حدتو الحار للعسكريين بعد الانقلاب مباشرة. وبالمثل يمكن أن نعزو رفض الحزب الشيوعي المصري للانقلاب بعد وقوعه بأيام إلى انعدام العلاقة مع العسكريين.

ومع ذلك كانت العوامل الأيديولوجية حاسمة في تحديد مواقف المنظمات الشيوعية من الضباط الأحرار. فاستراتيجية حدتو التي تقوم على فكرة الجبهة الوطنية الديمقراطية الواسعة أتاحت لها إمكانية صياغة موقف أكثر مرونة تجاه الضباط الأحرار، على عكس موقف الحزب

الشيوعى المصرى الستالينى الأكثر عقائدية، الذى يؤكد على احتكار البروليتاريا لدور الطليعة. فبغير استراتيجية الجبهة لم يكن بمقدور حدتو أن تقيم ولو مجرد اتصال بالضباط الأحرار. يضاف إلى ذلك أن الدور الذى تضعه حدتو على كاهل الطبقات الوسطى هو العامل الأيديولوجى الأساسى فى تحليل حدتو للانقلاب العسكرى. ولما كان من المتفق عليه عموما فى الخطاب الحداثى لتلك الفترة أن ضباط الجيش ينتمون إلى الطبقات الوسطى، وأن الانقلاب يدل على تغير جذرى عن النظام السابق، يكون على الحركة الشيوعية أن تنكب على دراسة هذه المسألة وأثر التركيب الاجتماعى لمجلس قيادة الثورة على الثورة الوطنية الديمقراطية. وكانت هذه المهمة ملحة للغاية لأن البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة يحتلان مكانا بارزا فى التحليل الماركسى، باعتبارهما قوتين تتمتعان بأهمية حاسمة فى التاريخ الثورى، وفى نفس الوقت مترددتين. فانشغل التحليل الماركسى المصرى للثورة والضباط فى السنوات التالية بتحديد ما إذا كانت البرجوازية الصغيرة تشكل عاملا ثوريا كجزء من قوى التحالف ضد الاستعمار، أم تشكل جزءا من التحالف – المضاد للبرجوازية الكبيرة وكبار الملاك الإقطاعيين مع الاستعمار.

وبالنسبة للحزب الشيوعى المصرى تقررت طبيعة الانقلاب العسكرى فى إضراب كفر الدوار يوم ١٢ أغسطس، الذى أدى إلى قمع حركة العمال وشنق العاملين خميس والبقرى فى ٧ سبتمبر. وكانت شكوك الحزب فى طبيعة القادة العسكريين قد ثارت منذ موقف طرد الملك، الذى اعتبره الحزب موقفا مترددا لأنه كان يريد اقتياده للمحاكمة وشنقه، وكذلك موقف إقامة مجلس الوصاية. ولذا أدان الحزب القادة العسكريين بسرعة بعد أحداث كفر الدوار واعتبرهم "فاشيين"[١٠٦]. أما طليعة العمال فكان حادث كفر الدوار يمثل بالنسبة لها نقطة تحول أيضا، برغم أنها كانت أكثر مرونة بكثير.

وبالمقابل احتفظت حدتو بعلاقات جيدة مع الضباط حتى بداية عام ١٩٥٣، برغم أنها أصدرت منشورا يوم ٢٣ يوليو طالبت فيه بالآتى: أ) استئناف الكفاح المسلح فورا على طول قناة السويس ؛ ب) عودة برلمان الوفد المنحل وتشكيل حكومة تستند إلى جبهة وطنية موحدة تتكون من كل القوى السياسية الوطنية ؛ جـ) إطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين فورا[١٠٧].

وخلال هذه الفترة كانت حدتو تؤمن بأن الضباط ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة التى تناصر التحول الثورى وتعارض تحالف المصالح الإقطاعية والمالية المحلية مع الاستعمار. غير أن هذا الموقف أخذ يتغير تحت ضغط سياسة الضباط غير الديمقراطية، حيث انتهى شهر العسل بسبب اعتقال أحمد حمروش مؤقتا فى يناير ١٩٥٣، واستقالة يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة، وإغلاق "الملايين" و "الواجب" و"الكاتب" ومنابر الحركة الشيوعية الأخرى. ولا يقل عن هذه الإجراءات فى

الأهمية إقامة مجلس قيادة الثورة لعلاقات ممتازة مع السفير الأمريكى جيفرسون كافرى، الذى أوضح أن الولايات المتحدة تفضل الديكتاتورية العسكرية على العودة إلى الديمقراطية التى تحمل معها خطر زيادة انتشار الشيوعية(١٠٨).

تجلت بداية المواجهة فى المنشورات التى وصفت الضباط الأحرار بأنهم "أعوانه [الاستعمار] وأذنابه داخل الجيش"، و"أعداء الشعب" (١٠٩). وعدد منشور آخر نقاط الاعتراض الرئيسية على النظام فى إطار نقد لمحمد نجيب:

لقد كشف نجيب القناع عن وجهه الفاشى بتخليه عن ارتباطاته أمام الشعب. فقد تعهد بحماية الدستور ثم أسقطه، وأعلن عن إعادة الحياة النيابية فألغاها، وأعلن عن احترام الحريات فأعدم خميس والبقرى واعتقل الأحرار، وأعلن احترامه للأحزاب السياسية ثم حلها، وأعلن تنكره للحزب الواحد ففرض هيئة التحرير(١١٠).

وانتهى المنشور بتشبيه الجيش بأحزاب الأقلية الأخرى التى ترجع للعهد الملكى ونادى بأن "نعمل جميعا على تحطيمه وإسقاطه كما أسقطنا قبله أعداء الشعب، أعداء الدستور، صدقى والنقراشى وعبد الهادى وفاروق.. إلى الأمام نحو الجبهة المتحدة".

وفى يناير ١٩٥٣ نشرت "الطليعة"، وهى نشرة داخلية موجهة لكوادر حدتو، تحليلا طبقيا لوضع الضباط الأحرار وآثاره على الديمقراطية والثورة الوطنية. ومن الطريف أن نرى مدى اختلاف هذا التحليل عن التحليل الذى قدمه راشد البراوى قبل شهور فى كتابه: "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر"، وعن تحليل الليبراليين الذين استخدموا نفس المصطلحات. فبينما وصف الليبراليون الراديكاليون الضباط بأنهم يمثلون "الطبقة الوسطى الجديدة" وطليعة التاريخ، اعتبرت حدتو حركتهم انفجارا للحركة الشعبية "فى اضعف نقطة فى استحكامات كتلة أعداء الشعب"، ولها نقاط ضعفها "التى تستفيد منها مؤامرات الاستعمار الأمريكى الإنجليزى للانتقال بحركة الجيش من حركة ذات طابع شعبى إلى ديكتاتورية عسكرية معادية للشعب". ويُرجع التحليل هذا الضعف فى المحل الأول إلى طبيعة الضباط الطبقية:

تتألف [اللجنة القيادية لحركة الجيش] من عدد من الضباط الشبان الذين ينتمون إلى الطبقة البرجوازية الصغيرة أو ما يسمى بالطبقة المتوسطة... أما المسألة الرئيسية فى هذا الموضوع فهى الطبيعة الطبقية للبرجوازية الصغيرة التى تنتسب إليها هذه القيادة.. البرجوازية الصغيرة فى مصر كبلد مستعمر هى من الناحية العامة طبقة ثورية تتعارض مصالحها الاقتصادية مع مصالح الاستعمار – ولكنها من ناحية ثانية بوضعها المتوسط بين الطبقتين الأساسيتين فى المجتمع... العمال والرأسماليين، لا يمكن أن تكون لها طريقة مستقلة فى التفكير وبالتالى ليس

لها موقف مستقل عن هاتين الطبقتين، فهى تارة تتأثر بمواقف الطبقة العاملة وأحزابها، أى بمواقفنا، وتارة أخرى تتأثر بمواقف الأحزاب البرجوازية والطبقات العليا فى المجتمع.

ويرتب الكاتب على هذا التحليل الاستنتاجات التالية بشأن استراتيجية جديدة للجبهة:

أن المعركة الحالية ليست فى جوهرها معركة بين الشعب والجيش، أى أنها ليست معركة بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة، ولا بين الشعب وفئة من فئات هذه الطبقة ممثلة فى اللجنة القيادية لحركة الجيش، ولكنها فى جوهرها معركة من أجل عزل هذه اللجنة عن نفوذ الاستعمار وأحزاب البرجوازية الكبيرة.. فهى معركة بين الطبقة العاملة وحلفائها من جماهير البرجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة وفى الجيش من ناحية وبين الاستعمار الأمريكى والإنجليزى ووكلائه من كبار الملاك الذين لم يقض عليهم بعد، والاحتكاريين والأحزاب والأجهزة التى تستند عليها هذه الكتلة من ناحية أخرى[111].

حاولت حدتو فى شهرى مارس وإبريل أن تقيم جبهة وطنية ديمقراطية مع الوفد. وتمثل أحد أنشطتها فى تنظيم حملة من أجل "الميثاق الوطنى"، الذى صاغته فى خمسة مطالب، تتعلق بإعادة دستور ١٩٢٣ فورا ورفض الأحلاف العسكرية[112]. وأكد بيان الجبهة الوطنية الديمقراطية الذى صدر فيما بعد هذه النقاط التى تبناها الحزب بالاشتراك مع الوفد[113]. وجدير بالذكر أن الجبهة أعلنت مساندتها لمصطفى النحاس، الذى أصبح مرة أخرى رمز الحركة الوطنية[114]. كان تأثير الجبهة على مجرى الأحداث ضعيفا، وقد ظلت قائمة حتى نوفمبر ١٩٥٣ حين تم اعتقال غالبية أعضائها مع كل أعضاء لجنة حدتو المركزية تقريبا.

وبحلول ذلك الوقت كانت حدتو ذاتها تعانى من أزمة أيديولوجية عميقة أدت إلى عدة انشقاقات، وقع أولها فى يناير ١٩٥٣ بعد موجة الاعتقالات الأولى. حيث شكل عدد صغير من أعضائها تنظيم "وحدة الشيوعيين"، بينما انضم آخرون للحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال. وفى ٢٨ يونية أدى صراع انشقاقى آخر إلى انقسام اللجنة المركزية لحدتو وقيام سيد سليمان رفاعى بتأسيس تنظيم "حدتو – التيار الثورى"[115]. كان هذا الانفصال الأخير، مثله مثل الانقسام السابق عام ١٩٤٨، ناشئا عن المعضلة الأصلية داخل الحركة الشيوعية المصرية، وهى ازدواج برنامجيها للحد الأدنى والحد الأقصى. فقد أقرت حدتو، منذ أن قادها هنرى كورييل، برنامج الحد الأدنى كسياسة رسمية لها، غير أنها واجهت دائما فى عهود القمع الشديد ميلا لتبنى برنامج بلشفى متشدد. وفى عام ١٩٥٣ تكرر هذا الوضع: فبعد قيام النظام العسكرى بقمع كل الأنشطة السياسية العلنية تشكل جناح داخل حدتو يدافع عن تغيير الاستراتيجية كلية. فشجبت حدتو – التيار الثورى فى عديد من إصداراتها عام ١٩٥٣ التأييد المشروط للنظام العسكرى

الذى انتهجته حدتو مـن قبـل، ووصفـت الضبـاط بـأنهم "العصابـة العسـكرية خادمـة البرجوازية الكبيرة وحارسة مصالح الاستعمار وكبار الملاك والاحتكاريين".

ولم تكتف هذه الفرقة المنشقة بإدانة الضباط وسياسة حدتو تجاه النظام الجديد، وإنمـا انتقـدت مجمل الاستراتيجية التى اتبعتها حدتو خلال السنوات السـابقة، ونسبت وورطة الحركـة الشـيوعية المصرية إلى موقف الحركة من البرجوازية، وادعت أن حدتو، بتركيزها على تشكيل جبهـة وطنيـة، تبنت التفكير البرجوازى وأقرت "كفاحا إصلاحيا قانونيا فى الغالب"، وأكدت بالمقابل خطـأ هـذه الاستراتيجية لأنهـا مماثلـة لـ "الاتجاه المنبعث مـن بـين صفـوف الفئـات الوسـطى مـن البرجوازيـة المتوسطة، ويدافع هذا الاتجاه بصفة أساسية عن شعار إعادة الحيـاة البرلمانية وحكومـة برجوازيـة.. وهذه الجماعات من البرجوازية المصرية.. المتهادنة مع أعداء الشعب تخشى الثورة.. وحينما تدافـع عن البرلمان البرجوازى فهى تحاول بدعوتها هذه الابتعاد بالشعب عن السير فى طريق الثـورة، عـن السير خلف الطبقة العاملـة وطليعتهـا الثوريـة". وبـدلا مـن ذلـك تقـترح حدتـو - التيـار الثـورى اسـتراتيجية الثـورة علـى مرحلـة واحـدة، بوصفهـا اسـتراتيجية لا تعمـل "علـى دعـم السـلطات البرجوازية" وإنما تهدف إلى المساعدة "على التعجيل بسلطة نظـام شـعبى بزعامـة الطبقـة العاملـة". فأتت إدانة كافة الإجراءات الديمقراطية والائتلافات مع القوى المتذبذبـة المعاديـة للاستعمار بمثابـة المسـمار الأخـير فـى نعـش اسـتراتيجية الثـورة الوطنيـة الديمقراطيـة. وعـلاوة علـى ذلـك فـإن الاسـتراتيجية الثوريـة الحقيقيـة لـن يضطلـع بهـا سـوى العمـال والفلاحـين، كمـا سـتقوم هـذه الاستراتيجية على أسـاس الثـورة المسـلحة ضـد النظـام، مـع ضـرورة تأسيس لجـان ثوريـة لتنظيـم الجماهير تتبع هذه السياسة[١١٦].

وإذا كانت حدتو لم تتبن استراتيجية الثورة على مرحلة واحدة فإنهـا لم تفلـت مـن تأثـير نقـد مساندتها السابقة للضباط فى هذه الظروف. وبالتالى كان على الحزب أن يراجـع آرائـه، وهـو مـا قام به فى كتيب كُتب فى ذكرى خميس والبقرى، وصدر بعد عام واحد من إعدامهما بعنوان "٧ سبتمبر خميس لم يمت".. كتبه زكى مراد، أحد الأعضاء المتبقين فى اللجنة المركزية لحدتو. اعـترفت قيادة حدتو فى المقدمة بخطأ سياستها السابقة: "تقرر السكرتارية المركزية فى مناسبة ذكرى خميس والبقرى أن موقفنا السياسى... خاطئ...". وبناء على ذلك سألت القيادة نفسها سؤالا: "لماذا لم نتحرك ونحرك الطبقة [العاملة] ضد قاتلى خميس منذ اللحظة الأولى"، وأجابت كالتالى:

لأننا نحن الطليعة اتخذنا موقفـا خاطئـا مـن انقـلاب الضبـاط، موقفـا لا يعتمـد علـى التحليـل الطبقى السـليم وعلى الماركسية اللينينية، لقد أدى بنا التحليل الخاطئ لانقلاب ٢٣ يوليو إلى موقف سياسى خاطئ - موقف التأييد المشروط - وأدى بنا إلى الانعزال عـن طبقتنـا العاملـة

والعجز عن فهم تحركاتها إذ ذاك الفهم السليم. لقد انخدعت الطليعة، انخدعت حدتو بذلك التحليل الانتهازى اليمينى، وكانت النتيجة أنها: أولا لم تعرف أن تحركات العمال على نطاق القطر إذ ذاك بالإسكندرية وكفر الدوار والمحلة والقاهرة إنما كانت بداية لمد ثورى واسع، بداية لتقدم الحركة الشعبية والحركة الوطنية بوجه عام... وأنها ثانيا يوم أقيم مجلس الشنق العسكرى ليشنق العمال الأبطال ويسجنهم فى كفر الدوار والإسكندرية لم تهتم بتحريك العمال والرأى العام فى كل مكان ضد هذه المذابح وتركنا المسألة تمر، بل أخطر من ذلك لقد دعونا العمال إلى النظام وعدم اللجوء إلى سلاح الإضراب... إننا نعترف اليوم بالصراحة التى يعلمها لنا قادة عمال العالم لينين وستالين ورفاقهما العظماء أننا نتحمل مسئوليتنا كاملة ونعتبر هذه الإدانة لأخطائنا معيارا لجديتنا فى الكفاح فى طليعة العمال والشعب من أجل التحرر الوطنى والديمقراطية والاشتراكية والسلام[١١٧].

وفى يناير ١٩٥٤ انتهى زكى مراد إلى استنتاج أن الضباط قد شكّلوا تحالفا مع الاستعمار. وجدير بالذكر أن هذا الموقف اقتضى فى ذات الوقت إعادة النظر فى طبيعتهم الطبقية: "نحن نعترف بأننا أخطأنا فى تحليل حركة الجيش ووصفها بأنها تمثل البرجوازية الصغيرة.. إن الأيام أثبتت خطأ هذا التحليل، فحركة الجيش تقف مع البرجوازية الكبيرة وتتخذ موقف الخيانة الصريحة"[١١٨]. وفى نهاية عام ١٩٥٣ وخلال أزمة مارس كانت الحركة الشيوعية معادية تماما للنظام الذى وصفته عموما بأنه "فاشستى"، ونأت تماما عن النظام الجديد على أساس أن الجيش أداة للبرجوازية، وليس حركة سياسية أصيلة للطبقة الوسطى قائمة بذاتها.

٤ - أزمة مارس ١٩٥٤

• الجولة الأخيرة:

كانت أزمة مارس آخر جولات الصراع الأيديولوجى بين النظام ومعارضيه الديمقراطيين الحداثيين، فى حدود الشكل الذى اتخذه منذ يوليو ١٩٥٢. فبالنسبة للمعارضين كانت الأزمة بمثابة الأمل الأخير فى استعادة نظام تعدد الأحزاب وإعادة الضباط إلى الثكنات وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية. ولا يعنى هذا أن الكفاح من أجل الديمقراطية قد مات بعد أزمة مارس، ولكنه اتخذ شكلا مختلفا تماما، لأنه لم يعد من الممكن تجاهل الحدود التى وضعتها الثورة بفرض نظام الحزب الواحد. ويتمثل السبب المباشر لأزمة مارس فى الصراع بين محمد نجيب، الذى كان قد أصبح رئيسا للجمهورية فى يونية ١٩٥٣، وبين مجلس قيادة الثورة بقيادة عبد الناصر.

وأسفر الصراع عن طرد محمد نجيب فى ٢٥ فبراير ثم إعادة تنصيبه بعد يومين، بسبب

المظاهرات الهائلة التى انطلقت فى الشوارع تؤيد محمد نجيب وعودة الديمقراطية، فأجبرت الجيش على إعادة النظر فى قراره السابق. وخلال الأسبوع التالى أجبر مجلس قيادة الثورة على تقديم مزيد من التنازلات لنجيب. الأمر الذى أفضى إلى إصدار تصريح ٥ مارس الشهير، الذى نص على وجوب انتخاب جمعية تأسيسية فى ٢٣ يوليو، كخطوة أولى نحو عودة نظام تعدد الأحزاب[١١٩].

وفجَّر إيقاف الرقابة على الصحف، الذى واكب هذه الأحداث، انفجار عاصفة من النقد للضباط، الذى كانوا يحتمون بالرقابة منذ تطبيقها فى أكتوبر ١٩٥٢. واحتلت المصرى منتصرة موقع القيادة فى جبهة الهجوم على النظام، بجمع أقصى ما يمكن من تأييد لهذا الاتجاه. فنشرت فى ٧ مارس حديثا مع خالد محيى الدين، أحد أنصار مذهب الحداثة الديمقراطية فى مجلس قيادة الثورة، والذى لعب دورا مهما فى إصدار تصريح مارس. وجاء فى هذا الحديث أن نهاية الرقابة على الصحف "خطوة مفيدة فى نمو الحياة الديمقراطية"، وأضاف "إننى أؤمن بشىء واحد، الحياة النيابية الديمقراطية". وأيد أحمد أبو الفتح تصريح مارس بحماس فى افتتاحيته، وفسره تفسيرا ليبراليا بقدر الإمكان، وأعلن أن الخامس من مارس يجب أن يصبح عيدا وطنيا، وذكر النقاط الرئيسية للتصريح، مؤكدا من خلالها على البرنامج الليبرالى، وهو الحرية الكاملة للصحافة وانتخاب جمعية تأسيسية (لا تعيينها) وعودة الأحزاب السياسية ومشاركة الضباط فى السياسة كمدنيين فحسب، ووحدة الشعب مع الضباط ضد الاستعمار ودفاعا عن الديمقراطية، وكذلك الطابع غير السياسى لمهمة الضباط بوصفهم مدافعين عن الأمة[١٢٠].

وإلى جانب هذه المواعظ الموجهة للضباط عبر وحيد رأفت عن المشاعر المعادية التى كان يكنها الليبراليون بلا شك لحكم الضباط، فكتب مقالا مدمرا بالمصرى، قال فيه أنه يعتبر السنة ونصف السنة الأخيرة مضيعة للوقت، على أساس أن الخطوة التى اتُخذت فى تصريح مارس كان يجب اتخاذها فور طرد الملك فاروق فى ٢٦ يوليو: "لو جرت الأمور منذ البداية فى مجراها الطبيعى لكانت دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع الدستور الجديد هى الخطوة التالية مباشرة لنجاح حركة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢"، وأكد أن السيادة يجب أن تعود للشعب، وأن "العهد الجديد" لن يبدأ بالفعل إلا بعد انتخاب الجمعية التأسيسية. وناشد وحيد رأفت، بما يشكل إهانة للضباط، الليبراليين الذين افترض أنهم قد انتصروا بالفعل، لا أن يعبروا عن امتنانهم للضباط، ولكن أن يصفحوا عن أخطائهم واعتدائهم من أجل تحقيق وحدة وطنية جديدة[١٢١]. وبعد أيام افصح أحمد أبو الفتح عن ذات المشاعر: "فى اعتقادى أن حركة الجيش لن تؤتى ثمارها ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة إلا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة"[١٢٢].

لم يقتصر هذا القول بأن الأحداث قد اتخذت مسارا خاطئا على الليبراليين من أمثال وحيد رأفت الذى كان يمثل المذهب الليبرالى لجماعة النهضة القومية. ففى خطاب مفتوح لمحمد نجيب دافع يسارى مثل يوسف صديق - العضو السابق بمجلس قيادة الثورة وعضو حدتو - عن العودة إلى الماضى للسير فى طريق مختلف، وقدّم فيه موقف حدتو الجديد، الذى أصبح يعتبر قرار تطبيق "الشرعية الثورية" والتراجع عن دعوة البرلمان الوفدى المنحل خطأ، فحث يوسف صديق على العودة إلى تلك اللحظة من الزمن لأنه "بعد أن تبين لنا بوضوح أننا قد ضللنا طريقنا فلا يكون هناك تصحيح للوضع سوى أن نعود إلى حيث أشكل علينا الأمر فنصحح طريقنا". وهذا يعنى إما استدعاء البرلمان الوفدى أو تكوين حكومة ائتلافية يكون وحيد رأفت دون سواه رئيسها [١٢٣]. وكان خالد محيى الدين قد كرر قبل ذلك أفكار حدتو الرئيسية عن الديمقراطية، فرفض حجج الصحف الموالية للنظام التى قالت أن الشعب غير مؤهل لحكم نفسه، لأن عودة الديمقراطية ستؤدى إلى نجاح الإقطاع والاستعمار مرة أخرى فى التلاعب بالأصوات، وطرح بالمقابل أن الاستعمار والإقطاع لن يتمكنا من ممارسة سلطاتهما السابقة بعد طرد الملك وتطبيق الإصلاح الزراعى. وتستند فكرته فى واقع الأمر إلى القول بأن الديمقراطية شرط مسبق للتحرر، وأن إنهاء الهيمنة الاستعمارية مستحيل بغير درجة أعلى من مشاركة الشعب فى الحكم[١٢٤]. وكان خالد محيى الدين شخصيا مؤيدا بشدة لفكرة قيام الضباط بتكوين حزب سياسى، بحيث يشاركون به فى الانتخابات المقبلة.. لقد كان يريد أن يدافع عن الثورة ولكن فى إطار ديمقراطى[١٢٥]، ويرى بالمقابل أن مجلس قيادة الثورة يتجه إلى الاعتماد على "الخبراء" بدلا من الاستناد لثقة الشعب[١٢٦].

واتخذ إحسان عبد القدوس موقفا مشابها، ولكنه كان أكثر حرصا على إدماج الضباط فى البنية الديمقراطية الجديدة، بوصفهم جزءا من الطبقة الوسطى الحاكمة الجديدة، و"منفذى" الثورة. فقد أنكر أن للضباط طبيعة خاصة، واعتبرهم امتدادا للحركة الوطنية التى قادها الوفد. ومع ذلك هاجم إحسان عبد القدوس بدوره الضباط بشراسة فى مقاله الشهير: "الجمعية السرية التى تحكم مصر" فاستعرض العام ونصف العام السابق منتقدا الضباط لعدم قيامهم بتأسيس حزب سياسى يدافع عن مبادئ الثورة فى انتخابات حرة. فقد حافظوا على سمة الكتمان وابتعدوا بذلك عن الشعب، وأصبحوا معزولين، يهملون النصيحة ولجأوا للإرهاب بإقامة محكمة الثورة[١٢٧]. وفى مقاله الأخير الذى كتبه بعد اختبائه، قارن الضباط بحكومات الأقلية فى الملكى[١٢٨].

وفى الممارسة دار الصراع ضد الديكتاتورية على عدة جبهات. فخلال أزمة مارس كانت حملة المصرى تهدف، فى أحد جوانبها الأساسية، إلى ضمان تشكيل الجمعية التأسيسية بالانتخاب

حقا وفعلا، لا بالتعيين، فأعضاؤها "يجب أن يكونوا ممثلين للشعب"- على حد تعبير الافتتاحية في بداية الحملة[١٢٩]. ومن القضايا الأخرى إلغاء قانون الأحكام العرفية فورا والإفراج عن المسجونين السياسيين[١٣٠]. وكثيرا ما طُرح مطلب إجراء انتخابات برلمانية مباشرة، على أساس أن تشكيل البرلمان بسرعة يؤدى للإسراع بتنظيم القوى الموازنة لقوة الضباط. ويستطيع البرلمان أن يتخذ القرارات بشأن الدستور الجديد بشكل أفضل من الجمعية التأسيسية الأكثر محدودية. والطليعة بالتالى[١٣١]. وكان طرح كل هذه القضايا مصحوبا بالتفسير الليبرالى لتاريخ مصر، القائل بأن الشعب هو الذى أسقط النظام، وبمقتضاه تفقد الحجج المؤيدة للرعاية الأبوية وتعطيل الحريات المدنية مؤقتا مشروعيتها ومبرراتها[١٣٢].

وفى نهاية المطاف عجزت القوى الليبرالية عن ترجيح كفتها. ففى ٢٥ مارس رفع مجلس قيادة الثورة الحظر عن الأحزاب السياسية وأعلن موافقته على انتخاب جمعية تأسيسية، بل ذهب إلى حد إعلان أنه سيحل نفسه فى ٢٤ يوليو وينهى الثورة. وبهذه الحيلة استعاد مجلس قيادة الثورة زمام المبادرة، بالربط بين الثورة واستمرار الحكم العسكرى من ناحية، وبين الديمقراطية والعودة إلى النظام القديم من ناحية أخرى، والاختيار. ودعمت مظاهرات مؤيدة لمجلس قيادة الثورة الخيار الأول، ولعبت النقابات العمالية دورا مهما فى الهجوم المضاد بإعلانها الإضراب العام يوم ٢٧ مارس. وكان النظام العسكرى قد اجتذب النقابات إلى صفه بتوفير ضمان العمل للعمال. كذلك ساهم حياد الإخوان المسلمين مساهمة مهمة فى نجاح الضباط النهائى. وأخيرا برهنت هيئة التحرير على قيمتها كتنظيم سياسى بقيامها فى هذه اللحظات الحاسمة بتعبئة مؤيدى النظام وتنظيم العنف الجماهيرى[١٣٣].

وفى أجواء الهجمة المرتدة التى أعقبت الانتفاضة الديمقراطية تم حظر جريدة المصرى وإغلاقها، كما اعتُقل إحسان عبد القدوس فى السجن لمدة شهر. وفى الشهور التالية تم إدماج المنظمات التى قاومت الضباط - مثل نقابة الصحفيين - فى الدولة النقابية corporatist تدريجيا.

الخلاصة

هناك عدة أسباب تفسر فشل مذهب الحداثة الليبرالى فى توطيد وضعه فى تلك الفترة، وبالتالى فرض الديكتاتورية العسكرية. وتعرض أغلبية الدراسات الصدام بين الضباط ومعارضيهم كصراع عادى على السلطة كسبه الضباط بسبب تفوقهم التنظيمى وذكاء عبد الناصر[١٣٤]. وثمة دراسات أخرى تُرجع توقف التطور الديمقراطى الذى كان متاحا إلى ضعف المجتمع المدنى، وخصوصا النقابات العمالية[١٣٥]. وكلا الرأيين صحيح إلى درجة معينة. غير أنه من الواضح أن الأسباب الأيديولوجية لعبت دورا مهما فى مسار الأحداث.

فانتصار الضباط وثيق الصلة بالانقسامات الأيديولوجية الرئيسية فى السياسة المصرية آنذاك. فهو أولا يرتبط بالانقسام بين الميلين الديمقراطى والسلطوى فى خطاب الحداثة. ومن الواضح أن المثقفين الذين أيدوا خطاب الحداثة السلطوى كانوا ميالين لمساندة النظام. وقد ينتمى هذا النوع إلى منظمات تجمع بين خطاب الأصالة وخطاب الحداثة السلطوى، مثل أعضاء الحزب الوطنى أو الحزب الاشتراكى المصرى، كفتحى رضوان ونور الدين طراف، اللذان عملا فى مجلس الوزراء المدنى التابع للضباط. وقد يحتفظ باستقلاله الفردى، مثل عبد المغنى سعيد الذى لم ينتسب لأية منظمة سياسية. وينتمى إلى هذه الفئة أيضا الأفراد الذين يؤيدون خطابا حداثيا سلطويا خالصا، مثل راشد البراوى، أو، ولو لوهلة، مريت بطرس غالى.

ولا تكمن قيمة هؤلاء المثقفين المؤيدين فى خبرتهم التقنية التى توظف فى تنفيذ الإصلاحات فحسب، ولكن أيضا فى قدرتهم على تزويد النظام بقاموس وأفكار تتضمن مذهب الحداثة السلطوى وتؤيده. فالمثقفون من أمثال البراوى قدموا للنظام نموذج مذهب الحداثة السلطوى، وأكسبوه عقلانية تاريخية، وأضفوا الشرعية على الوسائل السلطوية فى تطبيق سياساته. وبعد عام ١٩٥٥ زودوه أيضا بسياسة متماسكة مأخوذة عن الحركة الوطنية الراديكالية. ولا يعنى هذا أن الظروف والقوى الدولية والداخلية لم تؤثر فى الأحداث، وإنما يعنى أن هؤلاء المثقفين زودوا النظام بوسيلة لتفسير هذه الظروف وصياغة سياساته واكتساب حس باتجاه حركتهم والشعور بالاحترام الذاتى. فالظروف لا تترجَم آليا إلى سياسة معينة، وإنما بمصفاة الوسائط التى تفسرها.

أما العامل الثانى الذى ساهم فى صعود مذهب الحداثة السلطوى فكان الانقسام الحاصل بين خطابى الحداثة والأصالة. ذلك أن تأييد الإخوان المسلمين للنظام العسكرى فى اللحظات العصيبة خلال أزمة مارس ضاعَف انهيار مذهب الحداثة الديمقراطى. كما أدى هذا الانقسام بعد ذلك إلى سقوط الإخوان المسلمين فى أكتوبر ١٩٥٤. حيث وفرت محاولة اغتيال فاشلة لعبد الناصر الذريعة لقمع الإخوان المسلمين على أيدى النظام. ثم امتلك النظام حيزا كافيا للمناورة وإقامة هيمنته الأيديولوجية الخاصة فور نجاحه فى قمع كل معارضيه وتوقيع معاهدة من شأنها إنهاء الاحتلال البريطانى عام ١٩٥٦. وبحلول ذلك الوقت كانت بعض عناصر مذهب الحداثة السلطوى الحاسمة قد بدأت عملها بالفعل، مثل التخطيط، واقتربت من مرحلة الإثمار، وهى العناصر التى صاغها وطبقها نفس المثقفين الذين ساندوا النظام فى صراعه مع المعارضة الديمقراطية.

✧

هوامش الفصل الخامس

١- سهير اسكندر، جريدة المصرى والقضية الوطنية (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦) ص ص ٣٢-٣٣.

٢- سهير اسكندر، الصحافة المصرية والقضية، الوطنية ١٩٤٦-١٩٥٤ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢) صفحات ٧٨-٨٣، ١٣٤-١٣٧، ١٤٨-١٥٢، ١٦١-١٦٤، ١٧٧-١٧٨، ١٨٥-١٨٨، ١٩٢-١٩٦، ٢٠٦-٢١٦، ٢٣١-٢٣٩، ٢٤٩-٢٥١، ٢٦٤، ٢٧٢-٢٧٥.

٣- Robert Bianchi, Unruly Corporatism: Associational Life in Twentieth-Century Egypt (New York, Oxford: Oxford University Press, 1989) 75.

٤- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية، ١٩٤٥-١٩٥٢(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١) ص٦١.

٥- أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر (القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩١).

٦- للإطلاع على رواية للصراع بين الوفد وروز اليوسف، أنظر: فاطمة اليوسف، ذكريات (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٣) ص ص ١٥٥-٢١٦.

٧- أميرة أبو الفتوح، إحسان عبد القدوس يتذكر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢) ص ص ٧٠-٧٤.

٨- لقاء شخصى مع صلاح الدين نامق فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩.

٩- James P. Jankowski, Egypt's Young Rebels: "Young Egypt" 1933-1952 (Stanford: Hoover Institution Press, 1975) 108-109.

١٠- Joel Beinin, "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East", The Islamic Impulse, ed. Barbara Freger Stowasser (Washington D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1987) 96-100.

١١- سيد مرعى، أوراق سياسية، جزءان (القاهرة: المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨).

١٢- راشد البراوى، "هذا صوت الشعب فاستمعوا إليه"، الأهرام، ١١ يناير، ١٩٥٠؛ راشد البراوى، آراء حرة، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩).

١٣- محمد زكى عبد القادر، مذكرات... وذكريات (القاهرة: د.ن.، د.ت.) ١١٤.

١٤- Joel Gordan, "The False Hopes of 1950: The Wafd Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order", International Journal of Middle East Studies 21 (1989): 198-214.

١٥- أميرة أبو الفتوح، إحسان، ٩٧-١٠٨.

١٦- كانت هذه بصفة خاصة الصورة التى طرح بها أحمد بهاء الدين القضية كلها فى كتابه: فاروق ملكا (القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢) ٨٥-١٠١. وقد أظهرت الدراسات الأخيرة أن هذه الصورة مبالغ فيها كثيرا. أنظر: عبد المنعم الدسوقى الجميعى، الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

١٧- إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة، ٦٩-٨٦.

١٨- رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣) ٧٧-٨.

١٩- ورد فى: رفعت السعيد، الصحافة اليسارية، ١٩٤-٥.

٢٠- ورد فى نفس المرجع، ١٩٦.
٢١- ورد فى نفس المرجع، ١٩٧.
٢٢- ورد فى نفس المرجع، ١٩٩. أنظر أيضـا: طـارق البشـرى، الحركـة السياسية فـى مصـر ١٩٤٥-١٩٥٢ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣) ٤٢٨-٣٢.
٢٣- طارق البشرى، نفسه، ٣٥٢-٦.
٢٤- إحسان عبد القدوس، روز اليوسف، عدد ١٢١٧ (٩ أكتوبر ١٩٥١). ورد نصه فى: أميرة أبو الفتوح، إحسان، ١٢٩-٣٠.
٢٥- أنظر على سبيل المثال: راشد البراوى، "رد هادئ على أتشيسون"، الزمان ١٩ أكتوبر ١٩٥١.
٢٦- ورد فى: رفعت السعيد، الصحافة، ١٥٧-٨.
٢٧- إحسان عبد القدوس، "الحكومة معنا أم علينا"، روز اليوسف، العدد ١٢٢٥ (٤ ديسمبر ١٩٥١). ورد فى: أميرة أبو الفتوح، إحسان، ١٣٤.
٢٨- طارق البشرى، الحركة، ٤٣٨.
٢٩- Joel Beinin and Zachary Lockman. Workers on The Nile: Nationalism. Communism . Islam. and the Egyptian Working Class. 1882-1954 (London: I.B. Taurus. 1988) 409-12.
٣٠- راشد البراوى، "الاستعمار هو المسئول"، الزمان ٢٧ يناير ١٩٥٢.
٣١- إحسان عبد القدوس. "الرجل الوحيد الذى يجب أن يؤمـن ببراءة الشعب"، روز اليوسـف. العدد ١٢٣٤ (٤ فبراير ١٩٥٢) ٣.
٣٢- راشد البراوى "الدعوة الحقيقية إلى الإصلاح. أهدافها وحدودها"، الزمان (١ أغسطس ١٩٥١).
٣٣- راشد البراوى، "مشروعات يجب أن تخرج إلى حيز التنفيذ"، الزمان (٦ أغسطس ١٩٥١).
٣٤- راشد البراوى، "الإصلاح والتطور فى الدول المستنيرة"، الزمان (٢٣ أغسطس ١٩٥١).
٣٥- Bianchi. Corporatism 72-3.
٣٦- راشد البراوى، "الاستعمار.. هو المسئول"، الزمان (٢٧ يناير ١٩٥٢).
٣٧- إحسان عبد القدوس، "الرجل الوحيد الذى يجب أن يؤمـن ببراءة الشعب"، روز اليوسـف. العدد ١٢٣٤ (٤ فبراير ١٩٥٢) ص٣.
٣٨- إحسان عبد القدوس، "أن مصر فى حاجـة إلى ديكتـاتور.. فهـل هـو علـى مـاهر؟"، روز اليوسـف. العدد ١٢٣٥ (١١ فبراير ١٩٥٢) ٣.
٣٩- للإطلاع على مناقشة لهذه القضية، أنظر: Joel Gordon. "The Myth of the Savior: Egypt's 'Just Tyrants' on the eve of the Revolution. January-July 1952". Journal of the American Research Center in Egypt, 16 (1989) 223-8.
٤٠- إحسان عبد القدوس، "ليس الفسـاد حكومـة الوفـد وحدهـا!!"، روز اليوسـف. العـدد ١٢٣٨ (٣ مارس ١٩٥٢) ٣.
٤١- إحسان عبد القدوس. "الرجل الذى لا يستطيع أن يكـون بطـلا شعبيا لا يسـتحق أن يكـون رئيسـا للوزارة"، روز اليوسف، العدد ١٢٤١ (٢٤ مارس ١٩٥٢) ٣.
٤٢- إحسان عبد القدوس، "باسم مـن يتـولى الهلالى باشا التطهير والتحرير ؟!"، روز اليوسـف، العـدد ١٢٤٢ (٣١ مارس ١٩٥٢) ٣.
٤٣- إحسان عبد القدوس، "الرجل القـوى هـو الـذى يحكـم بـلا أحكـام عرفيـة"، روز اليوسـف. العـدد ١٢٣٩ (١٠ مارس ١٩٥٢) ٣.

٤٤- إحسان عبد القدوس، "أيـن معالم الطريـق" وإلى أين المصير؟!"، روز اليوسـف، العـدد ١٢٤٣ (٦ إبريل ١٩٥٢) ٣.

٤٥- إحسان عبد القدوس، "من يعلق الجرس فى رقبة القط الكبير!!"، روز اليوسف، العدد ١٢٥٣ (١٦ يونية ١٩٥٢) ٣.

٤٦- نفسه.

٤٧- إحسان عبد القدوس، "حماية الحكومة .. وحماية الشعب"، روز اليوسف، العـدد ١٢٥٥ (٣٠ يونيـة ١٩٥٢) ٦-٧.

٤٨- راشد البراوى، "لو أنشأت حزبا سياسيا"، الزمان (٢٣ مارس ١٩٥٢).

٤٩- راشد البراوى، "دعوة خطيرة يجب القضاء عليها"، الزمان (٥ إبريل ١٩٥٢).

٥٠- راشد البراوى، "الأحزاب السياسية كائنات حية"، الزمان (١٢ يونية ١٩٥٢).

٥١- للإطلاع على بعض منشورات الضباط الأحرار (معاد نشرها)، أنظر: خالد محيى الدين، والآن أتكلم (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢) ٩١. وللإطلاع على أكثر الروايات تفصيلا عن منشورات الضباط الأحرار، أنظر: كمال الدين رفعت، مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤ (القاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٧٨).

٥٢- ورد مقال راشد البراوى فى: عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس (القاهرة، مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٧) ٢٢٩-٣١.

٥٣- لقاء مع راشد البراوى فى: المرجع السابق، ٣٢٥-٧.

٥٤- مريت بطرس غالى، تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية (القاهرة، د.ن.، ١٩٥٢) ٥-١٧.

٥٥- نفسه، ٢٣-٥.

٥٦- نفسه، ٤٤-٥٣.

٥٧- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٥٧.

٥٨- راشد البراوى، "شروط أولية لنجاح الإصلاح"، المصرى (٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.

٥٩- راشد البراوى، "هذه الثورة الإصلاحية .. من هم أعداؤها الحقيقيون ؟"، المصرى (١٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٨.

٦٠- إحسان عبـد القدوس، ملحق خاص عن الانقلاب، روز اليوسف، العدد ١٢٥٩ (٢٨ يوليـو ١٩٥٢) ٢-٣.

٦١- إحسان عبد القدوس، "الدستور لم يعزل الملك ولم يطهـر الأحزاب"، روز اليوسـف، العدد ١٢٦٠ (٤ أغسطس ١٩٥٢) ص٣.

٦٢- Rashed El-Barawy, The Military Coup in Egypt. An Analytical Study (Cairo: The Renaissance Bookshop, 1952). وقد صدرت هذه الترجمة الإنجليزيـة فـى شـهر ديسـمبر، أما الطبعة الأولى للأصل العربى فقد صدرت عـن نفس دار النشـر (النهضـة) فـى أكتوبـر ١٩٥٢، بينما ظهرت الطبعة الثانية فى ديسمبر.

٦٣- راشد البراوى، حقيقة، ص ١٧ (من الأصل العربى -المترجم). التشديد من عند المؤلف.

٦٤- نفسه، ٦٨.

٦٥- نفسه، ٧٠، ٧٨.

٦٦- أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢).

٦٧- نفسه، ٤٨.

٦٨- عبد المغنى سعيد، آن لهذا الشعب أن يفهم ! (القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٥٢).

٦٩- نفسه، ٢٧.

٧٠- نفسه، ٣١.

٧١- نفسه، ٣٥-٧.

٧٢- نفسه، ٤٧.

٧٣- نفسه، ٥٣-٦٢. (إعادة ترجمة عن الإنجليزية - م).

٧٤- نفسه، ٧٨-٩.

٧٥- أنظر رواية إحسان عبد القدوس لهذا الحدث في: روز اليوسف، العدد ١٢٦٤ (٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٣، ٣٠.

٧٦- إحسان عبد القدوس، "الدستور لم يعزل الملك ولم يطهر الأحزاب"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٠ (٤ أغسطس ١٩٥٢) ٣.

٧٧- إحسان عبد القدوس، "فاروق لم يكن الوحيد الذى تقرر أن نتخلص منه"، روز اليوسف، العدد ١٢٦١ (١١ أغسطس ١٩٥٢) ٣.

٧٨- إحسان عبد القدوس، "من الذى يحكم: الجيش أم على ماهر؟"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٢ (١٨ أغسطس ١٩٥٢) ٣.

٧٩- إحسان عبد القدوس، "الجيش ينتظر الشعب والشعب ينتظر الجيش"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٣ (٢٥ أغسطس ١٩٥٢) ٣.

٨٠- إحسان عبد القدوس، "متى يعود الدستور، ومتى تجرى الانتخابات ؟!"، روز اليوسف، العدد ١٢١٦ (١٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٣.

٨١- أحمد بهاء الدين، "فى ظل الدستور"، روز اليوسف، العدد ١٢٥٩ (٢٨ يوليو ١٩٥٢) ٩.

٨٢- أحمد بهاء الدين، "الدستور بين العرش والشعب"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٠ (٤ أغسطس ١٩٥٢)، ٢٢-٣.

٨٣- أحمد بهاء الدين، "العسكريون.. والمدنيون"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٥ (٨ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.

٨٤- أحمد بهاء الدين، "هذا القانون.. رجعى"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٨ (٢٩ سبتمبر ١٩٥٢) ٥.

٨٥- أحمد بهاء الدين، "الحزب الواحد"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٩ (٦ أكتوبر ١٩٥٢) ٥.

٨٦- أحمد أبو الفتح، عبد الناصر، ١٣٠-٥.

٨٧- إبراهيم طلعت، "فلسفة الانقلاب (١): كيف نبنى الدولة"، المصرى (١٦ أغسطس ١٩٥٢). ونشر الجزءان الآخران يومى ١٧ و ٢٠ أغسطس.

٨٨- أحمد أبو الفتح، "مبادئ الجيش"، المصرى (٢٢ أغسطس ١٩٥٢).

٨٩- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصرى (٧ سبتمبر ١٩٥٢).

٩٠- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصرى (٩ سبتمبر ١٩٥٢).

٩١- أحمد أبو الفتح، "إلى أين؟"، المصرى (١٢ سبتمبر ١٩٥٢).

٩٢- Joel Gordon, Nasser's Blessed Movement: Egypt's Free Officers and the July Revolution (New York, Oxford: Oxford University Press, 1992) 71.

٩٣- أحمد أبو الفتح، "إلى أين.. الدستور!!"، روز اليوسف، العدد ١٢٧٧ (١ ديسمبر ١٩٥٢) ٣.

٩٤- راشد البراوى، "هذه الثورة الإصلاحية.. من هم أعداؤها الحقيقيون؟"، المصرى (١٢ سبتمبر ١٩٥٢) ٨.

٩٥- راشد البراوى، "حماية الثورة"، المصرى (٢٦ سبتمبر ١٩٥٢) ٥. انظر أيضا: راشد البراوى، "كتابنا وحركة التحرير"، المصرى (٤ أكتوبر ١٩٥٢).

٩٦- راشد البراوى، حقيقة، ٢١٥.

٩٧- إحسان عبد القدوس، "غدا لن تستقر إلا إذا تحررنا من عقلية العبيد"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٧ (٢٤ سبتمبر ١٩٥٢) ٣. وكذلك: إحسان عبد القدوس، "متى يعود الدستور ومتى تجرى الانتخابات"، روز اليوسف، العدد ١٢٦٦ (١٥ سبتمبر ١٩٥٢) ٣.

٩٨- إحسان عبد القدوس، "كيف نريد أن نحكم مصر"، روز اليوسف، (فى ١٣، ٢٠، ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢)، ٣.

٩٩- إحسان عبد القدوس، "رؤوس المسائل اولا ثم التفاصيل"، روز اليوسف، العدد ٢٧٥ (١٧ نوفمبر ١٩٥٢) ٥.

١٠٠- عبد العظيم أنيس، "ومن أجل أدب واقعى أيضا"، المصرى (١٧ يناير ١٩٥٤) ؛ عبد العظيم أنيس، "مأساة الزمن عند توفيق الحكيم"، المصرى (٢٤ يناير ١٩٥٤) ؛ عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، "عبقريات العقاد"، المصرى (٧ مارس ١٩٥٤)؛ عبد العظيم أنيس، "الأدب والحرية"، المصرى (٢١ مارس ١٩٥٤).

وقد جُمعت هذه المقالات بعد ذلك مع مقالات أخرى سبق نشرها فى أماكن أخرى، لتشكل فى مجموعها أحد أهم المساهمات الماركسية النظرية فى الأدب المصرى: عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، فى الثقافة المصرية (القاهرة: دار الفكر الجديد، ١٩٥٥؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨).

١٠١- أحمد أبو الفتح، "حرية فى كل البلاد"، الغد، العدد الأول (مايو ١٩٥٣) ٢٠-٢؛ أحمد بهاء الدين، "إمبراطورية زفتى"، الغد، العدد الأول (مايو ١٩٥٣) ٣٥-٤٥.

١٠٢- محمد مندور، الديمقراطية السياسية (القاهرة. كتاب المواطن، ١٩٥٣). ومن الطريف أن محمد مندور قد ترجم عن الفرنسية تأريخا لإعلان حقوق الإنسان: تاريخ إعلان حقوق الإنسان (القاهرة: نشر العصبة العربية، ١٩٥٠).

١٠٣- عبد الرازق حسن، أزمتنا الاقتصادية (القاهرة: كتاب المواطن، ١٩٥٣).

١٠٤- بالنسبة للعلاقات بين الحركة الشيوعية والضباط الأحرار، أنظر: Selma Botman, "Egyptian Communists and the Free Officers: 1950-54", Middle Eastern Studies 22 (1986): 350-66.

١٠٥- للإطلاع على أفضل رواية لهذا الحدث، أنظر: خالد محيى الدين، والآن أتكلم، ٧٨-٩٦.

١٠٦- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٧٧؛ Selma Botman, The Rise of Egyptian Communism in Egypt, 1939-1970 (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1988) 123.

١٠٧- عبد العظيم رمضان، عبد الناصر، ٨٩.

١٠٨- Mohammad Abd-el Wahab Sayed Ahmad, Nasser and American Foreign Policy 1952-1956 (Cairo: The American University in Cairo Press, 1989) 51-70.

١٠٩- ورد فى: رفعت السعيد، منظمات، ١٠٦-٧.

١١٠- ورد فى نفس المرجع، ١٠٧.

١١١- ورد فى نفس المرجع، ١١٠-١١.

١١٢- رفعت السعيد، منظمات، ١٤٩-١٥٠.

١١٣- نفسه، ١٥٢-٤.

١١٤- نفسه، ١٥٥.

١١٥- للإطلاع على رواية كاملة للصراع الداخلى فى حدتو، أنظر، رفعت السعيد، منظمات، ١١٢؛ ١٣٧؛ ١٩٩-٢٠٥.

١١٦- الكادر (النشرة الداخلية لحدتو – التيار الثورى)، العدد ٥ (نوفمبر ١٩٥٣). ورد فى: المرجع السابق، ١٩٦-٢٠٢.

١١٧- ٧ سبتمبر خميس لم يمت. ورد فى المرجع السابق، ١١٣، ١١٦-٧.

١١٨- تقرير داخلي كتبه زكي مراد بعنوان: "عن حركة الجيش نقد ذاتى لتحليل حركة الضباط وموقفنا منه". ورد في المرجع السابق، ١٣٧.

١١٩- Gordon. Movement 127-43.

١٢٠- أحمد أبو الفتح، "خطوة موفقة.."، المصرى (٧ مارس ١٩٥٤).

١٢١- وحيد رأفت، "العهد الجديد"، المصرى (٨ مارس ١٩٥٤).

١٢٢- أحمد أبو الفتح، "سيادة الشعب"، المصرى (١٥ مارس ١٩٥٤).

١٢٣- خطاب مفتوح لرئيس الجمهورية محمد نجيب. كتبه يوسف صديق ونشر فى: المصرى (٢٤ مارس ١٩٥٤).

١٢٤- حديث مع خالد محيى الدين، منشور فى الصفحة الأولى من جريدة المصرى (١١ مارس ١٩٥٤).

١٢٥- خالد محيى الدين، والآن، ٢٨٩-٩٤؛ ٢٥١-٦١.

١٢٦- خالد محيى الدين، "أسطورة الكفاءات فى مصر"، روز اليوسف العدد ١٣٤٤ (١٥ مارس ١٩٥٤)، ٨.

١٢٧- إحسان عبد القدوس، "الجمعية السرية التى تحكم مصر!!"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٥ (٢٢ مارس ١٩٥٤)، ٣-٥.

١٢٨- إحسان عبد القدوس، "مصير الثورة.. ومصير رجال الثورة!!؟"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٦ (٢٩ مارس ١٩٥٤) ٣-٥.

١٢٩- "كلمة المصرى"، المصرى (٩ مارس ١٩٥٤).

١٣٠- أحمد أبو الفتح، "حكم الشعب"، المصرى (٩ إبريل ١٩٥٤)؛ "صيحة.. لص!!"، المصرى (٢١ مارس ١٩٥٤).

١٣١- إحسان عبد القدوس، "برلمان.. لا جمعية تأسيسية"، المصرى (١٦ مارس ١٩٥٤).

١٣٢- "كلمة المصرى"، المصرى (١١ مارس ١٩٥٤).

١٣٣- Gordon, Movements, 134-36.

١٣٤- هذه هى أطروحة Gordon الرئيسية في دراسته: Movements. وهناك دراسات لا تشير إلى أية إمكانية لوجود خيار ديمقراطى فى تلك الفترة. أنظر: Bianchi: Corporatism.

١٣٥- هذه هى الأطروحة الرئيسية لـ Beinin and Lockman, Workers.

الفصل السادس

هيمنة مذهب الحداثة السلطوية

تغير اتجاه الليبراليين ١٩٥٥-١٩٥٨

١- مـــدخل

شهدت مصر في النصف الثاني من الخمسينات انقلابا كاملا في وضع حكومتها، حيث تحول نظامها من نظام تحيط به الشبهات إلى أحد النظم الأكثر شعبية في تاريخ مصر، وأصبح ناصر قائدا كاريزميا لا يبارى في العالم العربي. ولكن كيف استطاع هذا النظام الذى كان يفتقر تماما للشعبية والشرعية خلال أزمة مارس أن يحصل على هذا العدد الهائل من الأنصار في هذا الوقت القصير؟ نستطيع عن طريق التركيز على المثقفين الذين تناولتهم هذه الدراسة أن نجد الإجابة في نجاح النظام في تأسيس هيمنة خطاب الحداثة السلطوية، بوسائل شتى وعلى مستويات مختلفة. وكانت هذه العملية في غاية التعقيد، انتهت في بعض الحالات إلى مساومة، وفي حالات أخرى إلى استسلام كامل من جانب المعارضين. وإذا كان خطاب الحداثة الديمقراطية لم يُمح بالكامل أبدا فإنه دُفع إلى موقف الدفاع. وفي الظروف السياسية التي تغيرت بعد عام ١٩٥٥ فقد قاموسه تدريجيا علاقته بالواقع وفاعليته في معارضة الخطاب السلطوي السائد، الذى أصبح أكثر قدرة باستمرار على تحديد شروط الحوار. وقد ساهمت ثلاثة عوامل في تشييد سيادة مذهب الحداثة السلطوية:

فأولا، كان صعود خطاب الحداثة السلطوية مدعوما إلى حد بعيد بمحض قوة النظام، وقمع معارضيه وتهديدهم. فبمجرد أن نجح النظام الجديد في توطيد سلطته على نحو حاسم بعد أزمة مارس اتضح أن شروط الحوار قد تعرضت لتغير عنيف، فقد أعيدت الرقابة على الصحف، وكذلك الأحكام العرفية، فأصبحت أبواب الحوار مغلقة بإحكام، واستُبعد تماما اقتراح نظام تعدد الأحزاب. وربما كان الأمر الأكثر أهمية في تاريخ مصر على المدى الطويل هو القضاء على الإخوان المسلمين بالكامل تقريبا في أكتوبر ١٩٥٤. فبذلك نجح النظام، ليس في إزالة أشرس منافسيه من المسرح السياسي فقط، ولكن أيضا في قمع خطاب الأصالة كخطاب بديل، حتى السبعينات. وقد استخدم النظام الإسلام كعنصر في إضفاء الشرعية، ولكنه أخضعه لخطاب الحداثة السلطوية ووضعه في خدمته.

ومع ذلك لا تكفي السلطة بحد ذاتها في تفسير شعبية النظام، لأن هيمنة أى خطاب كان لا تقوم على القمع وحده، بل يجب أن يتم اجتذاب السكان بطريقة ما على أساس إرادى ولو جزئيا،

وهو ما لا يتحقق إلا إذا طبقت الحكومة سياسة تتمتع بتأييد شعبى. وكانت السياسة الخارجية، من بين الوسائل التى استخدمتها حكومة ناصر لاكتساب الشرعية، هى الوسيلة الأكثر إثارة بما لا يقاس. فمنذ بداية عام ١٩٥٥، غير النظام تدريجيا اتجاه سياسته بعيدا عن الولايات المتحدة، ونحو الحياد والعداء للاستعمار، بدءا برفض حلف بغداد فى بداية ذلك العام، ثم دور عبد الناصر البارز فى مؤتمر باندونج فى إبريل، وصفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر، وأزمة قناة السويس فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٦، وانتهاء بالوحدة مع سوريا فى فبراير ١٩٥٨. ذلك أن هذه الأعمال الكبرى، بالإضافة إلى تحقيقها لاستقلال مصر السياسى، دفعت بها للعب دور قيادى على مسرح المنطقة والمسرحين العربى والدولى أيضا. وبتحقيق مطالب الحركة الوطنية الراديكالية بهذه الطريقة الدرامية سحب النظام البساط من تحت أقدام خصومه، معارضيه الليبراليين السابقين. وتمكن بذلك أيضا، على المستوى الأيديولوجى، من امتلاك قاموس الحركة الوطنية الراديكالية الذى أصبح عندئذ مندمجا فى خطاب الحداثة السلطوية الذى يخصه، الأمر الذى دعم شرعية النظام. أما الحجج الديمقراطية عن الوسائل التى يجب أن تُستخدم فى وضع وإقرار السياسة الخارجية، فقد أصبحت، ويا للعجب، ضعيفة وطفولية، إن لم تكن خيانية فى تلك الظروف، التى غلب عليها الطابع الدرامى، حيث كانت مصر تحارب فى ظلها لتنتزع تحررها من أنياب المعارضة الغربية. وبذلك تعوض تنفيذ برنامج السياسة الخارجية الوطنى الراديكالى بشكل سلطوى العقيدة المركزية لمذهب الحداثة الديمقراطى، والقائلة باستحالة تحقيق الاستقلال والتطور الاقتصادى والمساواة الاجتماعية بغير الوسائل الديمقراطية.

مع ذلك لم يتعد دور سياسة النظام الجديد الخارجية الناجحة مساعدته على إقامة شرعيته، فقد دعمت خطاب الحداثة السلطوية، ولكن لم تكن هى التى دعمت عقائده الأيديولوجية المركزية، التى تصل إلى الجزم باستحالة تحقيق الإصلاح والتقدم إلا عن طريق النزعة الدولتية السلطوية. ويعبر تتابع الأحداث التى أدت إلى أزمة قناة السويس بشكل رمزى ونموذجى عن المكانة السامية لمذهب الحداثة السلطوية، وتبعية السياسة الخارجية له. فالدور المركزى فى هذه الدراما كان من نصيب الولايات المتحدة وبريطانيا حين قامتا برفض تحويل السد العالى، وهو أحد المشروعات الحداثية المحورية للنظام الجديد. حيث انتقم النظام بتأميم القناة التى كانت تعتبر رمزا للاستعمار الأجنبى ليستخدم عائدها فى تحديث البلاد. وفى هذه العملية اختلطت مصطلحات الحركة الوطنية الراديكالية بخطابة النظام العسكرى بشأن التحديث.

وفى الممارسة ترجم مذهب الحداثة السلطوى نفسه إلى توسيع الجهاز البيروقراطى الذى احتل مكان الشبكة غير الرسمية من الأحزاب السياسية التقليدية والشبكات الحداثية الديمقراطية لمعارضيه

الليبراليين. وكان قاموس ومنطق التخطيط هما واسطة العقد الأيديولوجية في مذهب الحداثة التكنوقراطي الجديد. ويتجسد قاموس التخطيط، كما أوضحت الفصول السابقة، في مصطلحات التوجيه والترشيد والتخطيط، التي تتضمن بقوة معاني الإشراف والتوجيه والسيطرة السلطوية. فقد انتشرت هذه المصطلحات، التي نشأت في البداية في المؤسسات الاقتصادية الأولى التي أقامتها الدولة عامي١٩٥٢ و١٩٥٣، وتخللت قطاعات أخرى في الحياة العامة، وبدأت، بعدما اقتبستها الصحافة، تغتصب الخطاب السياسي وتسيطر على التصور الكلّي عن المجتمع المصري وتحديثه. وبذلك احتلت العقلانية الاقتصادية الوظيفية الجديدة، التي تتحدث عن وسائل تؤدي لغايات، محل عقلانية مذهب الحداثة الديمقراطي. فأصبحت العقلانية الاقتصادية هي العقلانية السائدة، وأصبحت الدولة تجسيدها. لقد لعب هذا الشكل من أشكال العقلانية، الذي يمثل قلب مذهب الحداثة السلطوية، دورا في غاية الأهمية في المظهر الأيديولوجي للنظام الجديد، وذلك قبل وقت طويل من تأميم قناة السويس والأصول الاقتصادية البريطانية والفرنسية التي منحت الدولة ذريعة لاستكمال دور المخطط الأعلى. لقد كان توسع الدولة إلى حد كبير مدفوعا بمذهب الحداثة السلطوي الذي قامت عليه الدولة ومشتقا منه.

كان العامل الثالث الذي قوّى خطاب النزعة السلطوية هو تغير مفهوم وضع مصر في العالم، أي الأفكار التي طورها المثقفون عن بنية مصر الاقتصادية والاجتماعية، ومكانها الجغرافي والأيديولوجي في الماضي والحاضر والمستقبل. ذلك أن مؤتمر باندونج وتبني سياسة عدم الانحياز لم يدشنا تغير السياسة المصرية وحدها، ولكن أيضا عملية إعادة تنظيم أيديولوجي في المكان والزمان. وكما جر مفهوم التخطيط إلى فكرة قابلية المجتمع للتشكيل حفز تغير اتجاه مصر إلى الشرق فكرة أن مصر تدخل مرحلة جديدة في تاريخها. فالتخطيط وعقلانية الدولة والتصنيع وصعود المجتمع الجديد القائم على طبقات جديدة تتقبل العقلانية الجديدة، والسياسة الخارجية الجديدة التي تضع مصر في صف الأمم الصاعدة، خصوصا الشرق الشيوعي العقلاني، كل ذلك جعل المثقفين المصريين يشعرون بأن مصر على وشك أن تصبح جزءا من حضارة جديدة. كذلك ساهمت السياسة الخارجية الناجحة وسلطة الدولة المكتسبة حديثا ووهم حصول مصر على الاستقلال التام في دعم الفكرة القائلة بأن المستقبل مجيد بالتأكيد، وأن مصر تستطيع أن تتفوق تفوقا عظيما على الغرب في الكفاءة الاقتصادية والثروة والمساواة الاجتماعية والإنجاز الفكري. وقد دعم هذا التفاؤل مذهب الحداثة السلطوية لأنه شدد على خصوصية مصر في مواجهة الغرب وجعل عالمية القيم ومعايير مذهب الحداثة الديمقراطية بالية. فأصبح مؤيدو نظام التعدد الحزبي البرلماني المخلصون يعتبرونه ظاهرة أوربية خاصة لا تقبل التطبيق في البلاد غير الأوربية، التي

تمتلك مسارا تاريخيا خاصا للتطور. وقد كبحت العناصر العالمية التى تحتويها الاشتراكية الميل النسبوى فى الفكر السياسى المصرى بعد باندونج إلى حد ما، ولكنها عززته من ناحية أخرى بادعاء تفوق الاشتراكية على مذهب الحداثة الديمقراطية.

وسوف تستكمل الفقرات التالية صورة صعود مذهب الحداثة السلطوية وتأسيسه التدريجى، عن طريق تتبع الخطوط المختلفة للتطور الأيديولوجى. سيتتبع القسم الأول صعود خطاب التخطيط وسيصف القسم الثانى تغير اتجاه الليبراليين، بتحليل المقالات المنشورة فى روز اليوسف من عام ١٩٥٤ إلى نهاية عام ١٩٥٨.

٢-التخطيط

- *أصول التخطيط*: ١٩٥٢-١٩٥٦:

يرى معظم خبراء الاقتصاد المصرى أن تخطيط الاقتصاد لم يبدأ بشكل جدى إلا بعد أزمة السويس، حين صادرت الدولة معظم الأصول الفرنسية والبريطانية، وحصلت بذلك على حصة تقدر بـ ١٢٪ من الناتج القومى الإجمالى. فحينئذ فقط أغريت الدولة برسم خطط قطاعية استعدادا للخطة الخمسية الأولى التى سوف تبدأ عام ١٩٥٨[١]. وربما كان هذا صحيحا، ولكنه لا يعنى أن التخطيط لم يكن قد تأسس قبل ذلك، ولو فى شكله الأكثر تواضعا، وهو تدخل الدولة فى الاقتصاد بشكل متزايد. والأهم من ذلك أنه يبدو أن التخطيط كأيديولوجيا كان قد احتل بالفعل موقعا مهما فى الخطاب السياسى قبل ١٩٥٦. فالتخطيط كأيديولوجيا كان طليعة الممارسة، وكان بالتالى مستعدا لوضعه موضع التنفيذ حين تسنح الفرصة. ولكن الفارق فى أن النظام كان ما زال آنذاك يؤمن بالتعاون مع القطاع الخاص الرأسمالى الأجنبى والمحلى. وكان المقصود بتخطيط الدولة حث القطاع الخاص على زيادة استثماراته التى اضمحلت منذ عام ١٩٥٠، بالإضافة إلى تكليف الدولة بتنفيذ المشروعات التى لا يقدر عليها القطاع الخاص، مثل إقامة البنية التحتية والصناعات الثقيلة. ومع ذلك كانت هذه الأهداف الدولتية الأكثر تواضعا مدفوعة أيضا بالأيديولوجيا. ومهدت المشروعات الكبيرة عالية المقام مثل إقامة مجمع الحديد والصلب فى حلوان وبناء السد العالى ومديرية التحرير لسيطرة الدولة الشاملة فى المستقبل وانعكس ذلك فى حسن استقبال هذه المشروعات وفى انتشار خطاب التخطيط فى الصحافة.

وفى الفترة الانتقالية كان راشد البراوى الشخصية الأكثر ارتباطا بالتخطيط. فقد أصبح بمعنى ما تجسيدا للسياسة الجديدة فى مراحلها المبكرة، برغم أنه من المستحيل التحقق بدقة من مدى نفوذه داخل هيئات الدولة. وكان النظام قد قرر فى أكتوبر ١٩٥٢ إقامة المجلس الدائم لتنمية

الإنتاج القومى وعيَّن رجل الأعمال حسين فهمى رئيسا له، تعبيرا عن سياسة التعاون مع البرجوازية المصرية. وكان إبراهيم بيومى مدكور وعلى الجريتلى من أعضائه المتخصصين، وكان خالد محيى الدين همزة الوصل مع مجلس قيادة الثورة. واتساقا مع التركيز الجديد على البحث العلمى والعقلانية كان على المجلس أن يقوم بمسح شامل للاقتصاد القومى، ووضع الأولويات وتحديد مجالات الاستثمار الخاص وتقديم النصيحة للرأسمال الخاص والتعاون معه فى تحقيق الأهداف التى وضعها.. وذلك كله فى غضون عام واحد. ومُنح المجلس درجة عالية من الاستقلالية، وميزانية لتنفيذ خططه إذا لم تتم إحالتها إلى الوزارات.

كان رد الفعل المباشر على إقامة هذا المجلس حماسيا، واتضحت عواقبه السياسية والأيديولوجية المهمة منذ البداية [٢]، فقد وصف محمد نجيب مهماته عند افتتاحه، بلغة الخطابة العسكرية المبكرة للثورة، بأنها جزء من "معركة الإصلاح"، مؤكدا الحاجة إلى "خطة للإصلاح والنهوض"، ومناديا بـ"التضحية" فى سبيل التطور الاقتصادى. وادعى بروح حداثية حقة أن المجلس من شأنه أن يساعد على تخطيط الإنتاج على "أساس وطنى وعلمى واقتصادى"[٣]. وأكد حسين فهمى فى خطبة الافتتاح دور المجلس المعاون مستخدما مصطلحات "التنسيق" و"التنظيم" الأكثر حيادية فى تحديد مهماته [٤].

وفى السنوات التالية كان المجلس بعيدا عن الأضواء مؤقتا لانشغاله أساسا بإنجاز المسح الاقتصادى. وكانت أهم توصياته فى تلك الفترة إعادة تنظيم البنك الصناعى الذى أنشئ عام ١٩٤٩، والذى لم يكن قد لعب الدور المنوط به. وتولى راشد البراوى رئاسة البنك فى أول نوفمبر ١٩٥٣، فكان البنك أول مؤسسة يخلقها النظام لتعزيز الأيديولوجيا التكنوقراطية عن الإنتاج والتخطيط الفعال. وكان موقف الصحافة من تعيين راشد البراوى شديد التحمس، فنشرت المصرى مقالا بعنوان "رسالة البنك الصناعى" طالبت فيها بسياسة صناعية فعالة وتوسيع الائتمان الصناعى[٥].

وقيل أنه يجب أن يتم استثمار ٦٠ مليون جنيه مصرى فى الصناعة سنويا، وأن الدولة يجب أن تعيد تحديد العلاقة بين البنك المركزى والبنك الصناعى لتوسيع تسهيلاته الائتمانية. ومن جهة أخرى أعلنت المصرى بوضوح أن رسالة البنك الصناعى هى على وجه التحديد تشجيع الصناعات الصغيرة وتطبيق سياسة تؤدى إلى جذب مدخرات الطبقات المتوسطة والدنيا إلى الصناعة[٦]. وفى نفس الشهر أقيم المجلس الدائم للخدمات الاجتماعية. وهو الملحق الاجتماعى لمجلس الإنتاج، وفيه بدأ عزيز صدقى، وزير الصناعة فيما بعد، حياته العملية[٧].

وعلى ذلك كان المسرح قد أعد فى عام ١٩٥٤، عام هزيمة المعارضة الديمقراطية على يد

النظام، لصعود خطاب بديل أقيمت له مؤسسات وعُين فيها بعض من رواد أنصاره. وفي تلك السنة بالذات قدمت صحف أخبار اليوم الأكثر يمينية تغطية واسعة لسياسات النظام الاقتصادية، فأجرت حديثا مع حسين فهمي، رئيس مجلس الإنتاج، وهو في طريقه إلى الهند للتعرف على تطورها الصناعي، ونقلت عنه قوله أن "مصر ستكون بلدا صناعيا"(٨)، ثم غطت رحلة أعضاء مجلس الإنتاج إلى الاتحاد السوفيتي، التي صرحوا أثناءها أن مصر سوف تُدخل خطط السنوات الخمسية في المستقبل القريب(٩). كذلك أبرزت هذه السنة الطقوس المعتادة للاقتصاد المخطط: توقيع العقود ووضع أحجار الأساس وافتتاح المصانع الجديدة. فكان كبار المسئولين، وأحيانا ناصر ذاته، يتصدرون المسرح في هذه الطقوس التي حظيت بأكبر اهتمام، فأصبحت ظواهر تتناولها الصحف يوميا. وينطبق ذلك على معظم الصناعات المهمة التي شارك البنك الصناعي في تأسيسها وتمويلها. وعلى سبيل المثال قوبل توقيع عقد إنشاء شركة مجمع الحديد والصلب بحلوان مع شركة الصلب الألمانية بترحيب حار بوصفه انتصارا اقتصاديا للثورة. فنظرا لشيوع اعتبار هذا المجمع حجر الزاوية في الاقتصاد المتكامل، والمستقل بالتالي، فقد اعتُبر تدشينه المعادل الصناعي للعهد الجديد، مثلما دشن السد العالي العهد الجديد في الزراعة. وهناك صناعات أخرى أقيمت، مثل صناعة المطاط والملح ومجمع الأسمدة، كانت أقل نجومية، ولكنها اعتُبرت صناعات أساسية لأنها ستقلل الواردات.

وأفضى تزايد تدخل الدولة إلى الدعاية للتصنيع، ودعم المصالح الرأسمالية الخاصة الأجنبية والمحلية، كما أدى إلى تحويل الانتباه من الشركات الخاصة إلى الدولة وإنجازاتها الاقتصادية. وازداد وضوح هذا التحول عندما ردت المصالح الخاصة باستجابة ضعيفة على حملة التصنيع التي ساندها النظام. فلم يستجب الرأسمال الأجنبي ولا المحلي لمبادرات الدولة برغم إلغاء القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٧ الذي كان يشترط مساهمة المصريين في الشركات بحد أدنى ٥١٪، واتخاذ تدابير تشجيعية أخرى، كالنص على ترحيل الأرباح والإعفاءات الضريبية، بل وصل الأمر في الواقع إلى حد سحب المستثمرين لاستثماراتهم. ففي عام ١٩٥٦ كان إجمالي الاستثمارات الخاصة يمثل نحو ثلث مستواها عام ١٩٥٠، وكانت الأرباح توزع على حملة الأسهم بدلا من إعادة استثمارها. وعلى سبيل المثال وزعت شركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج ٧٨٪ من أرباحها عام ١٩٥٢، نقصت إلى ٦٢٪ عام ١٩٥٤، ولكنها ارتفعت إلى ٧٧٪ عام ١٩٥٦ و٧٩٪ عام ١٩٥٧ و٨١٪ عام ١٩٥٨. وبينما ركد حجم الاستثمار الصناعي الخاص عند رقم ٣٠ مليون جنيه مصري منذ بداية الخمسينات، ارتفع في مجال العقارات المدينية من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ إلى ٥٩ مليونا عام ١٩٥٨(١١).

انعكست خيبة أمل الدولة في المبادرة الخاصة ونجاح الأخيرة في خداعها في اتجاه البنك الصناعي تدريجيا إلى التدخل في نشاط القطاع الخاص، وفي حماس مديره لتنظيم الشركات على أساس أفكاره الاشتراكية. وتعد شركة الملح المصرية التي ساهم البنك الصناعي في تمويلها وإقامتها في مارس ١٩٥٥ نموذجا للبنية الجديدة التي يشجعها البنك. فقد تشكلت الشركة الجديدة من اندماج عدة شركات صغيرة كانت تتنافس فيما بينها، ولم تكن تملك رأسمالا للتطوير، وعاشت على استغلال عمالها. ويفخر البراوي بأن الشركة الجديدة، بالمقابل، أصبحت قادرة على الحصول على آلات جديدة عن طريق الاقتراض من البنك الصناعي، كما أصبحت شركة كفؤة تدر أرباحا وتتمكن من دفع أجور معقولة لعمالها، بل وأصبحت قادرة على تصدير إنتاجها. وقد أكد البراوي على خاصية مهمة لهذه "الصفقة الجديدة" (*) ، وهي ملكية البنك الصناعي للنسبة الغالبة من الأسهم، وهي ٥١٪، وهو ما غيّر موقفها الاقتصادي: "إن الشركة العامة [للملح المصري] بحكم طبيعة تكوينها تنظر إلى المسألة من مستوى أعلى من المصلحة الذاتية، أي أن الذي يعنيها في المقام الأول 'الملح المصري' بوصفه عنصرا من عناصر الاقتصاد القومي"[١٢]. وأصبحت مشاركة البنك الصناعي بأغلبية الأسهم قاعدة في معظم المشروعات الكبيرة التي شارك فيها، مثل حالة مصنع الخزف والصيني الذي تولى إداراته وإعادة تنظيمه[١٣]، ومع ذلك كان البنك الصناعي حريصا في كل مشروعاته على التأكيد على مشاركة رأس المال الخاص، وبلغت نسبة رأس المال التي يملكها المواطنون في مجمع الحديد والصلب بحلوان ٦٠٪[١٥].

وفي عام ١٩٥٥ اتُخذت خطوة أخرى مهمة في اتجاه مأسسة التخطيط، حيث أصدر المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي تقريره الأخير الذي قدم للدولة جردا كاملا للاقتصاد المصري ووسائل التحكم فيه [١٦]، فحل محله بعد استيفاء الغرض منه "لجنة التخطيط القومي" التي شكلت حديثا وعُهد إليها بـ "وضع مشروع خطة قومية شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية" [١٧]، ومن الناحية الأيديولوجية أوضح راشد البراوي بتفصيل أكبر سياسة النظام الاقتصادية. فمن واقع سلطته كمتحدث باسم مجلس الإنتاج ومدير للبنك الصناعي جسّد الميل إلى التحديث الدولتي في كتاب "الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية"[١٨]. وفيه قسم سياسة الثورة إلى ثلاث مقولات، معبرا عن الأمل الذي تباطأ تحقيقه في تكوين الطبقة الوسطى المستقلة التي ستكون حاملة لواء الثورة (مقابل الطبقة المأجورة). والمقولة الأولى هي "الديمقراطية الاقتصادية"، ويقصد بها البراوي تشجيع الطبقات الوسطى في القطاع الخاص. فباستثناء الإصلاح الزراعي الذي كان

(*) New Deal، وهو تعبير ذو شهرة خاصة لأنه أُطلق أولا على مشروع روزفلت للتدخل الحكومي الجزئي في الاقتصاد الأمريكي أثناء الكساد الكبير – المترجم.

أثره قد امتد آنذاك إلى ١٠٠ ألف شخص كانت كل الإجراءات تهدف إلى تعزيز وضع الطبقات الوسطى، وأهمها تخفيض الحد الأدنى لسعر السهم إلى جنيهين مصريين، لأنه يفتح مختلف مصادر الاستثمار أمام الطبقة الوسطى، بالإضافة إلى إقامة روابط قوية بين هذه الطبقة والدولة التى ستعتمد على مدخراتها فى إقامة الصناعات الثقيلة. وتهدف المقولة الثانية، وهى "تعبئة فائض القيمة"، التى تعنى فى الممارسة إدخال الضريبة التصاعدية على الدخل والتركات، إلى ذات الهدف. فهى تدعم الطبقات الوسطى بتقليل الفوارق الطبقية من جهة وزيادة دخل الدولة وسلطتها من جهة أخرى. أما المقولة الثالثة لسياسة الدولة، وهى "التوجيه الاقتصادى"، فتهدف إلى تبرير التدخل المتزايد للدولة بصفة عامة. وكانت المصطلحات الأساسية فى هذا القسم هى "تنظيم" الموارد المحدودة و"الإشراف" و"الرقابة" و"التنسيق" بين الجهود المشتركة لمنع "الفوضى" و"الإسراف"[١٩].

وليس الأمر المثير للانتباه فى هذا الكتاب هو استخدام هذا القاموس بحد ذاته، لأنه كان قد صار "طبيعة ثانية" لراشد البراوى، وإنما هو اكتساب هذا القاموس لوضع شبه رسمى وإدماجه فى السياسة الرسمية. لقد أُجبر راشد البراوى على تقديم تنازلات ملموسة، خصوصا فيما يتعلق بقبول برنامج المساعدات الأمريكى المسمى النقطة الرابعة[٢٠]، الذى اعتبره اليسار عموما شكلا من أشكال الاستعمار. ومع ذلك فمن الواضح أن التخطيط والدولتة كانا فى صعود. وأقام راشد البراوى مركز بحوث فى البنك الصناعى لتعزيز الميل إلى تسخير العلم فى خدمة الاقتصاد وادعاءات الدولة بموضوعيتها وكفاءتها، وعين عبد الرازق حسن رئيسا له. ولعب الأخير فى تلك الفترة دورا فائق الأهمية، ليس فى مركز البحوث فقط، ولكن أيضا فى نشر مفهوم التخطيط بوصفه محررا للمجلة المهنية التابعة للجمعية الوطنية للاقتصاديين المصريين، وهى مجلة الاقتصاد والمحاسبة[٢١]. فقد هاجم فيها سياسة النظام لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأكد على الارتباط الحتمى بين التخطيط الدولتى والتصنيع والاستقلال الاقتصادى والتنمية الاقتصادية والرخاء، وهى المفاهيم التى أصبحت "ماركة مسجلة" فى فترة أواخر الخمسينات[٢٢].

وقد وضع البنك الصناعى هذه الصيغة موضع التنفيذ بتوسيع نشاطه توسيعا هائلا بدءا من عام ١٩٥٥ وبتنفيذ السياسة التى رسمها مجلس الإنتاج فى العامين السابقين. وكان المقصود من التقارير السنوية التى كان يكتبها البراوى وتُنشر كتقليد ثابت فى الصحف المصرية فى مارس وإبريل أن تكون قنوات دعاية لـ"الفلسفة الجديدة للدولة"، وأحداث توازن مع انزعاج على الشمسى الذى كان حينئذ مديرا للبنك الأهلى، والذى حذر من الانتهاكات الدولتية فى تقريره السنوى[٢٣]. ففى أول تقرير سنوى كُتب تحت إدارته، فى إبريل ١٩٥٥، قال أنه يفخر بإعلان أن

حجم النشاط الإجمالى (أى القروض والإعانات المالية والأسهم) يكاد يساوى إجمالى حجم النشاط فى الفترة السابقة منذ إنشاء البنك عام ١٩٤٩، حيث وصل إلى ١,٧١١,٤٠١ جنيه مصرى عام ١٩٥٤، بالمقارنة بإجمالى يقدر بـ١,٨٢٢,٤٣١ جنيه مصرى على مدى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٣، كما يعدد المشروعات التى بدأ البنك الصناعى يشارك فيها، مثل شركة الملح المصرية ومجمع الحديد والصلب، تطبيقا للفكرة القائلة بأن "من الضرورى أن تقدم الدولة القدوة بلعب دور إيجابى، عن طريق التصنيع وفقا لخطة مرسومة حتى يكون التصريح [بإقامة صناعة] قائما على مسح لملاءمة الصناعة والطلب المتوقع وفرص النجاح". وذكر فى تقريره أن مشاركة البنك الصناعى بالأسهم فى هذه الشركات ارتفعت من ٥٠ ألف جنيه عام ١٩٥٣ إلى ٥٩٨ ألف جنيه عام ١٩٥٤. وهناك مؤشر آخر على التوجه الجديد للبنك، يتمثل فى التحول من القروض قصيرة الأجل إلى القروض متوسطة وطويلة الأجل، التى زادت نسبتها من ٢٦,٥٪ عام ١٩٥٣ إلى ٥٩,٩٪ عام ١٩٥٤[٢٤].

واستمر هذا الاتجاه فى السنوات التالية، حيث وصل مجموع الائتمان والتسليف وخطابات الضمان عام ١٩٥٥ إلى ١,٨٤٤,٧٧٧ جنيه مصرى بزيادة نسبتها ٧٧٪ بالمقارنة بالسنة السابقة، كما ارتفع مقدار المشاركة المباشرة فى ذات الفترة من ٥٩٨ ألف جنيه إلى ٨٥٧ ألف جنيه، وانخفضت نسبة الائتمان المقدم لصناعة النسيج التقليدية من ٥٦,٦٪ عام ١٩٥٣ إلى ٢٣,٥٪ عام ١٩٥٥ [٢٥] [التقرير السنوى لعام ١٩٥٥]. غير أن عام ١٩٥٧ هو الذى شهد القفزة الكبرى، حيث وصل إجمالى الائتمان والتسليف وخطابات الضمان إلى ٣,١ مليون جنيه مصرى، ووصل عدد المؤسسات التى استفادت من هذه الأنشطة إلى ٥٩ مؤسسة برأسمال إسمى إجمالى قدره ٢٩ مليون جنيه مصرى، مقابل ٥٣ مؤسسة عام ١٩٥٦ برأسمال إسمى إجمالى يصل إلى خمسة ملايين جنيه مصرى. وذهبت أغلبية القروض إلى شركات مساهمة، بمتوسط ٥٠ ألف جنيه للقرض أو أكثر. وكانت الصناعات التى اعتبرت أساسية على رأس الصناعات المستفيدة من البنك، خصوصا الصناعات المعدنية والميكانيكية التى فاق نصيبها الإجمالى مليون جنيه، أو نسبة ٤٠,٧٪ من مجموع القروض والائتمانات التى ضمنها البنك. كذلك انعكس تزايد أهمية البنك الصناعى فى القروض التى رغبت الحكومة فى ضمانها. فبينما كان ضمان الدولة لقروض البنك الصناعى من البنك الأهلى يبلغ مليونا وحيدا من الجنيهات فى ديسمبر ١٩٥٣، ارتفع فى مارس ١٩٥٥ إلى ٥ مليون جنيه، ليصل إلى ٧ ملايين جنيه بحلول نهاية عام ١٩٥٦[٢٦].

بحلول ذلك الوقت كان خطاب التخطيط قد أصبح مُمأسسا بالكامل وسائغا. فنص الدستور الجديد الذى صدر فى يناير ١٩٥٦ فى المادة السابعة على "تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطط

مرسومة تراعي فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة". كما نصت المادة التاسعة على أن "أساس استخدام رأس المال أن يكون لخدمة الاقتصاد القومي وتحقيق الخير العام"[٢٧]. وتُرجمت هذه النوايا إلى سياسة مع إعادة التنظيم الكبرى لمجلس الوزراء في يونية ١٩٥٦، حيث انقسمت وزارة التجارة والصناعة بإقامة وزارة جديدة للصناعة يرأسها عزيز صدقي، "قيصر الصناعة" فيما بعد. كذلك انعكست السمة التكنوقراطية للنظام في إنشاء منصب وزير الدولة للتخطيط وتعيين سيد مرعي وزيرا للزراعة والإصلاح الزراعي ومصطفى خليل وزيرا للمواصلات. وكان عبد المنعم القيسوني قد عُين قبل ذلك وزيرا للمالية في أغسطس ١٩٥٦.

وقد جسد هؤلاء الوزراء الشباب النشطين مذهب الحداثة الخاص بالنظام الجديد. فقد عززوا خطاب التحول التكنوقراطي بحيوية ساعدت على توطيد أركان النظام بقدر ما بررت توسع وزاراتهم الخاصة. فساهم القيسوني مساهمة كبيرة في حملة التصنيع، برغم أنه كان وزيرا محافظا للمالية، بوسائل منها توفير الائتمان للبنك الصناعي وتعبئة موارد أخرى لهذا الغرض. فأذاع في مارس ١٩٥٦ أن الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس لتستثمر جانبا من أرباحها في المشروعات الإنتاجية في مصر[٢٨]. ويوضح حديث ناصر عن هذا الموضوع في ١٨ يونية الأولوية القصوى الممنوحة للتصنيع. وكالعادة حيت الأخبار إعادة تنظيم مجلس الوزراء بعد أحد عشر يوما، بوصفه رمزا لدخول مصر المرحلة التاريخية الجديدة.. حيث خطا النظام خطوة كبرى لتجاوز الماضي وبناء مستقبل جديد، بالتقليل من مكانة وزارة التجارة التي ترتبط باعتماد مصر على تصدير القطن وبالاستعمار وتعفن النظام القديم، وإقامة وزارة الصناعة بما يتضمن معاني الاستقلال والتنمية وإقامة مجتمع جديد حديث[٢٩].

وكان من أثر استقرار الاتجاه إلى التصنيع والتخطيط القطاعي تزايد نفوذ مصطلح التخطيط أساسا، ومصطلح الترشيد بدرجة أقل، بما يتضمنانه من دلالات أقوى بكثير على التحكم والسلطة بالمقارنة بمصطلح التوجيه. ومما يدل على سحر هذين المصطلحين تقديم عزيز صدقي كخبير كتب رسالته للدكتوراه عن التخطيط. وكان صدقي ذاته بارعا في توظيف قاموس التخطيط ومضامينه التحديثية.. ففي أول حديث معه بعد توليه الوزارة قال أن مصر في حاجة إلى ثورة صناعية، وأن سياسة الحكومة يجب أن تؤمّن تغير الريف عن طريق التصنيع. وبعد التأكيد على حتمية التخطيط واصل قائلا: أنه "من الضرورة تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية وفقا لبرنامج محدد له أهداف واضحة". واعتبر مصطلحا الإرشاد والإشراف الدولتين، وهما من المصطلحات المألوفة في نزعة التخطيط، عنصرين أساسيين للتخطيط طويل المدى. أما من الناحية التاريخية فقد أضفى عزيز

صدقى المشروعية على الحجة الحداثية السلطوية القائل بأن مصر تدخل الآن مرحلة البناء بعد أن مرت بمرحلة الاستقرار، والأخيرة كناية مهذبة عن مرحلة قمع المعارضة الديمقراطية (٣٠).

٣ - فى دعم النظام

- **تغير رؤية روز اليوسف للنظام:**

لم تكن تغطية الصحافة اليمينية الواسعة لسياسات النظام الاقتصادية هى الانعكاس الوحيد لتنامى شعبية النظام. ذلك أن مجموعة الصحفيين المتحلقة حول روز اليوسف، التى أكدت استقلالها أثناء وبعد ثورة يوليو كما رأينا، وصلت بدورها إلى اتخاذ موقف مختلف من النظام. وهنا يجب أن نفسر هذا التغير فى الرؤية فى إطار مجمل الأيديولوجيا الحداثية التى ساندوها، والتى تتمحور حول مبادئ العقلانية والعلمانية والوطنية والتقدم. ويعنى هذا، من الناحية السياسية أولا، أنهم شعروا بضرورة إقامة هذه المبادئ الأيديولوجية المثيرة للجدل على مبادئ علمانية معرَّفة بشكل واضح، وأن يصب العمل بها فى مصلحة الاستقلال السياسى والاقتصادى. ومن الناحية الاقتصادية اقتضت الأيديولوجيا الحداثية درجة أعلى من تدخل الدولة التى يُفترض فيها أن تتصرف ككيان عقلانى يحاصر القوى الاقتصادية اللا عقلانية للمنافسة اللا أخلاقية والاستغلال وإسراف الرأسمالية. أما من الناحية الاجتماعية فإن المبادئ الحداثية تتجسد فى الطبقات الوسطى التى اعتُبرت القوة الأكثر تقدمية فى تاريخ مصر، والتى تمثل فى نظر القوانين التاريخية المرحلة التالية فى التاريخ التى يجب أن يسودها العلم والعقلانية وحكم القانون والعلمانية.

كانت المبادئ الحداثية متطابقة من نواح كثيرة مع أيديولوجية الحركة الشيوعية المصرية. وخصوصا حدتو التى تمثل الجناح الذى أيد برنامج الحد الأدنى. فكلاهما استخدم خطاب الأربعينات الحداثى الوطنى الديمقراطى الراديكالى. ولكن بينما اعتبر إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وفتحى غانم الطبقات الوسطى بمثابة الطليعة فى الجبهة التقدمية للبرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين، واصل الشيوعيون القول بأن العمال هم الطليعة. فليس غريبا إذن أن نجد العديد من أعضاء هذا الجناح مثل محمود أمين العالم وأنور عبد الملك يكتبون فى روز اليوسف فور تغير سياسة النظام الخارجية وبدء الشعور بنتائج برنامجه الصناعى. ولذلك كانت روز اليوسف تعكس سير المفاوضات المستمرة المصحوبة بالتكيف والنقد التى شكلت جزءا من صراع هاتين المجموعتين مع الدولة على السيادة على الخطاب الراديكالى الوطنى.

• "المثقف هو مهندس العقل البشرى": المناظرة حول الثقافة الوطنية:

ثمة علامة أخرى على تغير علاقة إنتليجنسيا الطبقة الوسطى بالنظام، هى اعتمادها المتزايد عليه فى تنفيذ جدول أعمالها الثقافى. وقد انعكس ذلك بوضوح فى المناظرة حول "الشخصية المصرية" التى ساهم فيها إحسان عبد القدوس بسلسلة من المقالات فى روز اليوسف، التى تتيح لنا فرصة نادرة لرؤية مزاج تغير الاتجاه الذى ساد بعد أزمة مارس مباشرة، وكذلك معاينة الغموض الأصلى فى فكر إحسان عبد القدوس الذى كان يتراوح بين مذهب الحداثة والنزعة الشعبوية. ففى المقال الأول يشرح إحسان القضية ويعرِّف "شخصية المجموع" بأنها تتكون من الثقافة المصرية ككل؛ بيوتها وعلاقاتها الاجتماعية وتقاليدها ونظم العقيدة والموسيقى والفن. ويرى إحسان عبد القدوس أن هذه الشخصية فى أزمة، حيث تحللت أو أصبحت مائعة حائرة، ولذلك فقدت خصائصها التى تميزها وتماسكها، وحلت النزعة الفردية محل التضامن. وهو يعزو هذه الأزمة إلى بضعة عصور من السيطرة الاستعمارية التى فصلت الفكر عن المشاعر. فبينما اتبعت العقول النماذج الغربية فى الفكر والعادات قاومتها مشاعر المصريين، وأسفر ذلك عن اغتراب واسع الانتشار. وهو يرى أن هناك طريقين لمواجهة الاغتراب، هما الدين والعلم. أما الدين فقد فشل لأنه اعتمد اعتمادا كاملا على العواطف، ولم يستجب التعليم الدينى للمعايير الحديثة. ويبرهن بالتالى على أن الحل الوحيد يتمثل فى العلم والمذهب العقلانى. وكان إحسان عبد القدوس يظن فيما مضى أن الجامعة تشكل نواة يمكن أن تُنتج شخصية مصرية جديدة وتقاليد ومعايير مشتركة جديدة، ولكنه لم يعد يؤمن بهذا الرأى، لأن الجامعة فشلت فى وظيفتها التحديثية، فقد استمر تحجُّب النساء ولم يختلط الجنسان[٣١].

ويستكمل إحسان المناقشة فى ذات الاتجاه فى مقال ثان مكررا أنه يرغب فى تكوين شخصية جديدة تماما. ويورد كمثلين حالتى تركيا تحت حكم أتاتورك والهند أثناء قيادة غاندى لحزب المؤتمر. وهو مفتون بصفة خاصة بالتجربة التركية، ومولع بهذا النوع من برامج التغريب الجذرى لإنتاج شخصية جديدة. ولكنه يقول أن هذا البرنامج قد يستغرق عقودا حتى يتغلغل بين السكان. وعلى أية حال فهو يرى أن هذا التحول الكامل مشكوك فى حدوثه فى الأوضاع المصرية، فقد أغلقت الأرستقراطية هذا الطريق فى الماضى حين تشبهت تماما بالثقافة الاستعمارية السائدة. فهو يؤكد أن الأرستقراطية المصرية تبنت الثقافة التركية أولا ثم الثقافة الغربية الرفيعة، وبالتالى لم تمتلك أبدا أوراق اعتماد وطنية وتصرفت كمخلب قط للاستعمار. أما الطبقة الأصيلة حقا عند إحسان عبد القدوس فهى طبقة الفلاحين، فهى الوحيدة التى لم "تلوثها" التأثيرات الغربية وحافظت على

سلامة تقاليد عمرها ألف عام، ولكنها لهذا السبب عاجزة عن قيادة مصر إلى العالم الحديث. وبين هاتين الثقافتين تقف الطبقات الوسطى – الموضوع الحقيقى لسلسلة مقالات إحسان عبد القدوس. فلأنها ممزقة بين الحداثة والتقاليد، وبين العقلانية والعواطف، وبوصفها الطبقة الأكثر نشاطا وتقدما، فضلا عن كونها الأكثر ابتلاء بالأزمات، فإن أزمتها، فيما يقول، تؤثر على المجتمع ككل(٣٢).

ويقدم إحسان عبد القدوس لقرائه فى المقال الثالث حله الرومانسى الشعبوى، وفيه يكون الفلاحون مصدر الشخصية الأصيلة بينما تتولى الطبقة الوسطى مهمة تحويل التقاليد القديمة لتشكل شخصية حديثة:

المهم: أن نتخذ من تقاليد الفلاح المصرى أساسا فى كل بحث لخلق الشخصية المصرية الحديثة، لأنها التقاليد الوحيدة التى تحتفظ بشخصية مميزة ظلت ثابتة قوية أمام جميع المدنيات الغربية.

ونحن لن نستطيع أن نبنى شيئاً حديثا إلا إذا أقمناه على التراث القديم.. التراث الذى يحمل حكمة الجدود وتجاربهم وجهادهم وعزهم (٣٣).

وإذا كان هذا المقطع يمكن أن يتضمن عودة إلى الأصالة وارتدادا إلى النزعة التقليدية، فإنه مع ذلك يؤكد أيضا على رسالة الطبقات الوسطى ويحوى الكثير من العناصر الحداثية، منها مثلا الحاجة إلى أيديولوجيا و"نموذج"، والتأكيد على العلمانية، فضلا عن الحاجة إلى دولة قوية لفرض هذه العناصر الضرورية للاستقرار. وبالتالى لا يتضمن البحث عن "شخصية وطنية" بالضرورة الاحتجاب عن العالم، فالنهضة وفقا لرأى إحسان تتشكل بالتوفيق بين الأفكار الأممية والأفكار التى تنمو فى بلد المرء. وهو يقول أن الأيديولوجيات الأممية يجب أن تتأقلم وتدخل فى خدمة المصالح الوطنية التى تحددها الظروف الخاصة. وإذا كانت الثقافة الفلاحية مصدر الثقافة الوطنية، فإن الطبقات الوسطى هى التى ستتولى بناء الثقافة المشتركة للمجتمع داخل سياق دولى(٣٤).

أما أحمد بهاء الدين فقد صاغ مهمات الطبقات الوسطى بمصطلحات سياسية أكثر حداثة وتحديدا بكثير داخل نموذج الجبهة الوطنية وتحالفها الطبقى. وتقوم قضيته الخلافية الرئيسية على القول بأن انهيار سلطة "الطبقة الإقطاعية" وضعف الطبقة الصناعية والبروليتاريا يجعل من الطبقات الوسطى الفئة الاجتماعية الوحيدة القادرة على قيادة مصر إلى التحرر والتقدم. وتتمثل المجموعة الأكثر ثورية فى أعضائها المتنورين الأكثر تلهفا على قبول الأفكار الجديدة، من المفكرين والطلبة والأساتذة ورجال المهن الحرة: "إذا كان الإقطاعيون هم معقل الرجعية... فإن هذه الجماعة تشكل مركز التجديد والمقاومة"(٣٥). وتتمثل مهمة هذه الجماعة فى نشر الأفكار وتعزيز الوعى الوطنى،

وعليها أيضا أن تدافع عن الحرية والعدالة الاجتماعية وتعمل على حماية استقلال الرأسمال الوطني. وحين تتولى هذه الجماعة مسئوليتها فسوف تنور طبقات الجبهة الأخرى وتقود مصر إلى التقدم والتنمية[٣٥].

وعلى غرار إحسان عبد القدوس، يتضمن تولى الطبقات الوسطى دور الطليعة في الحركة الوطنية، عند أحمد بهاء الدين، هيمنتها الثقافية أيضا، كما يفرض مهمة تعريف ماذا تكون مصر. ولما كانت ميول أحمد بهاء الدين أكثر أممية من إحسان، فقد اضطر إلى موازنة النزعة الوطنية الثقافية المصرية مع تعاطفاته الأممية القوية واحترامه للنماذج السياسية الدولية، وخصوصا حزب العمل البريطاني الذى كتب عنه مقالات عديدة. وتتمثل مساهمته الكبرى في الجانب الأول في كتابه عن تاريخ مصر: "أيام لها تاريخ"[٣٦]. بينما كانت مساهمته في الجدل حول "الشخصية المصرية" سلبية أساسا، حيث كان يدعو إلى حماية الشخصية المصرية. ومن الملفت للنظر أنه اتجه إلى الدولة ليوكل إليها تطبيق هذه الإجراءات، وقارن مهمتها في حماية الثقافة الوطنية بإجراءاتها الاقتصادية الحمائية. وكان منزعجا بصفة خاصة من الثقافة الغربية الهابطة، من قبيل مجلة ريدرز ديجست Reader's Digest والكتب الرخيصة التي تُترجم إلى العربية وتتلقى فيما يدعى دعما ضخما. وقارن استيراد هذه المطبوعات بالممارسات اليابانية لإغراق الأسواق، وطالب الدولة باتخاذ إجراءات لحماية "العقل الوطني" من هذا الهجوم، ودافع عن اتباع سياسة حمائية ثقافية قائلا أن: "المواطن الذى يرتدى حلة بريطانية مصنوعة من قماش أمريكي يدفع فيها بضعة جنيهات لا يترتب على سلوكه عواقب وخيمة ... أما المواطن الذى يكتسب عقلا بريطانيا أو أمريكيا فيكون قد ضاع إلى الأبد". وخلص من ذلك إلى أنه، وإن كان من واجب الليبراليين أن يساندوا حرية الصحافة ويشجعوا الترجمات، فإن النفوذ الثقافي الغربي لابد أن يكون محكوما ومشروطا:

> لقد قلت أننا فعلا في حاجة إلى ترجمة الآثار الأجنبية ما أمكن، وإلى التعرف على الثقافة الغربية على أوسع نطاق.. بشرط أن يكون العقل الذى يختار مصريا.. واليد الذى تترجمه مصرية.. نحن لا نريد إلا أن يعرف المصريون عن عرابى قدر ما يعرفوا من نابليون وعن الكفاح من أجل الدستور في مصر قدر ما يعرفوا عن تحرر العبيد في أمريكا. نحن نريد فقط أن نحافظ على تفسيرنا المصرى للعالم[٣٧].

كان لهذا الجدل حول الثقافة الوطنية جذور عميقة بين [أجنحة] التحالف الوطنى، وكان يعكس محاولاتهم للتحكم في الخطاب الحداثى الوطني. فاستأنف بعض الشيوعيين مثل محمود أمين العالم القضية بعد أكثر من عام على صفحات روز اليوسف، فطالب بتعبيرات أقوى بإصدار "تشريع جديد.. تشريع يحمى كياننا الوطني من هجوم خاطف تنوى أن تشنه علينا المؤسسات الصحفية الأمريكية". ويرجع اهتمامه إلى وجود ثلاث دوريات أسبوعية لم يذكر أسماءها ورابعة شهرية

ستترجم أيضا إلى العربية:

إذا تُرجمت [الصحف الأمريكية] إلى اللغة العربية كانت عبئا ثقيلا على وجداننا الوطنى الحديث... إن الموافقة على مبدأ ترجمة المجلات الأمريكية وصدورها بلغتنا العربية يعنى إدخال عامل غير وطنى فى تاريخنا القومى الحديث. يعنى أن تفقد صحافتنا وظيفتها الأساسية كمؤسسة اجتماعية تعبر عن الرأى العام المصرى"[٣٨].

غير أن محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس رفضا فى كتاباتهما النظرية التصور المركزى لخطاب الأصالة، وهو وجود هوة بين "العقلية الغربية" و"العقلية الشرقية"، وقررا جازمَين أنه لا توجد سوى عقلية إنسانية واحدة، وأنه حيثما تجلت فوارق وطنية فإنها تقوم على الظروف الاجتماعية التى أنتجها الاستعمار، وقالا أن "ممارستنا الاجتماعية"، نظرا لأن الاستعمار قد أعاق التطور الثقافى المصرى مثلما أعاق تطورها الاقتصادى، تقوم على "موقف معين من الاستعمار ومحاولة جاهدة دائبة للتحرر منه، فى أشكاله المختلفة، الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية". ولن تتمكن "الشخصية الثقافية المصرية" الحقيقية من الوجود إلا إذا اندمجت فى الكفاح الوطنى وساندته [٣٩].

كانت جميع وجهات النظر هذه عن الثقافة المصرية والنهضة المصرية حداثية من حيث الجوهر. فسواء كانت تعيد العزف على الوتر الأسطورى "للتراث الثقافى" المصرى، أو تطلعت إلى الطبقات الوسطى، أو إلى ممارسة الكفاح الثورى الوطنى، فإنها كانت تسعى إلى خلق "شخصية مصرية" جديدة تماما، يُفترض أنها تقطع روابطها مع الماضى المقترن بالنظام القديم وثقافته الكوزموبوليتانية العالمية. غير أن العنصر المشترك الذى يتمثل فى الإشارة إلى الظروف المصرية الخاصة جرَّد هذا المفهوم من عالميته، وعبَّد بذلك الطريق لتمثله من جانب السياسات الوطنية للدولة. وعندما بدأت الدولة فى تنفيذ السياسات المصاحبة للبرنامج الوطنى الراديكالى فى السياسة الخارجية والاقتصاد، تزايد تآكل استقلال هذا المفهوم عن الدولة بفعل الاندماج الوثيق بين الثقافة والاقتصاد والسياسة. وتزايد الاتجاه للاندماج فى الدولة قوة بفعل تطلع جميع أنصار مفهوم "الشخصية المصرية" الجديدة للدولة لكى تفرض سيادة الطبقات الوسطى، أو سيادة أيديولوجيا معينة، على الطبقات الأخرى، أو لتدافع عن البلاد ضد الاختراق الثقافى الأجنبى. وفى النصف الثانى من الخمسينات أصبح مصطلح تخطيط الثقافة لا يقل شيوعا عن مصطلح تخطيط الاقتصاد. فالآن أصبحت الثقافة شيئا قابلا للتخطيط والتدريب. أو كما يقرر محمد عودة، تعبيرا عن الصبغة التكنوقراطية المتزايدة للخطاب الوطنى، يكون "المثقفون هم مهندسو الروح الإنسانية ورسالتهم هى تخليص الروح الإنسانى من القيود لتنطلق كل مواهبها وإمكانياتها الكامنة ولتعبئ جميعها فى سبيل بناء الحياة"[٤٠].

٤-مجتمع يقوم على المبادئ

- **سياسة خارجية تقوم على المبادئ الحداثية:**

يمكن تفسير موالاة روز اليوسف للنظام بصدد السياسة الخارجية بمثل تفسيرنا لموقفها الثقافى، أى بتنفيذ النظام لبرنامج الأربعينات الحداثى العام، الذى يشكل فيه الاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى شرطا مسبقا للتطور، كما تسوده العقلانية والعلمانية. وفى مجال السياسة الخارجية أدى هذا البرنامج إلى نزعة الحياد الذى صار سياسة مصر منذ عهد حكومة الوفد الأخيرة. وكانت هذه النزعة موجهة فى المقام الأول ضد الأحلاف العسكرية مع الغرب التى اعتُبرت خرقا للسيادة الوطنية، وبالتالى قيدا على الاستقلال الوطنى. ومن الناحية الاقتصادية تزايد ارتباط نزعة الحياد بفكرة أن الدولة النامية يجب أن تتخذ لنفسها مسارا منفصلا مستقلا عن الرأسمالية والشيوعية، وأن تكون لديها بنية اقتصادية واجتماعية تتفق مع ظروفها الخاصة. ويجب أن تتجه التحالفات المضادة باستمرار للتحالف مع الدول المستقلة التى انفصلت تماما عن الغرب والاستعمار، وأن تقوم فوق ذلك على مبادئ علمانية. وبالإجمال وجهت نزعة الحياد توجه مصر الخارجى نحو البلدان التى اعتُبرت شبيهة بمصر فى مراحل تطورها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. وادعت هذه النزعة فى شكلها المتطرف، واتساقا مع التصور التاريخى العام عن مراحل التطور أن هذه البلدان تشكل طليعة حركة التحرر الوطنى، وأنها قد دخلت مستوى جديدا، أعلى، من مستويات الحضارة.

وترتب على هذه النظرة الحداثية تطلع الشيوعيين والجناح اليسارى لليبراليين إلى الهند ويوغوسلافيا وإندونيسيا والصين، قبل أن تباشر الحكومة سياسة الحياد الخارجية (عام ١٩٥٥) بزمن طويل. وكان ثمة اهتمام خاص بالهند تحت حكم نهرو، الذى نال لوقت طويل المديح مقابل التشهير بقادة مصر السياسيين الضعفاء. وتم تقديم نظرة نهرو العلمانية وسياسته الخارجية المستقلة وبرنامجه الصناعى الموجه مركزيا كنموذج لكى تحتذيه مصر. كان نهرو بالنسبة لأحمد بهاء الدين وأمثاله بمثابة التجسيد للمزيج الصحيح من التغريب والوطنية. وعلى النقيض كانت باكستان تحت حكم رئيس وزرائها محمد على جناح تُعتبر المثال الأسوأ، لأنه لم يكتف بتوقيع معاهدة عسكرية مع الولايات المتحدة ضد الهند والصين والاتحاد السوفيتى، بل حاول أيضا إغراء مصر بالانضمام إلى الحلف الإسلامى الذى كان راشد البراوى قد وصفه من قبل عام ١٩٥٤ بأنه محاولة لجر مصر إلى تبنى سياسة خارجية تقوم على "التعصب" الدينى[٤١]. وحصلت باكستان مع تركيا، "الخائنة" الأخرى للجبهة المعادية للاستعمار، على لقب "الدولتين الأكثر رجعية فى المنطقة" [٤٢]. ذلك أن

تركيا بعد انتخاباتها الحرة عام ١٩٥٠ سارت فى عكس اتجاه مصر، ففكت اقتصادها الدولتى المنظم مركزيا ودخلت حلف الناتو عام ١٩٥٤، وحلف بغداد فى فبراير ١٩٥٥، وبالتالى اعتُبرت العدو الأكبر - غير العربى وغير الغربى - لمصر والمبادئ الحداثية للحركة الوطنية الراديكالية. وقيل أن تركيا قد باعت استقلالها انطلاقا من خوف مبالغ فيه من الاتحاد السوفيتى، وأنها وضعت أقدار تطورها الاقتصادى فى أيدى الاستعمار الأمريكى لتعود بلدا زراعيا متخلفا. والخلاصة كما كتبها إحسان عبد القدوس: أن تركيا كانت تفقد "شخصيتها"(٤٣). وبالمثل وُصفت سياسة باكستان الدينية بأنها تقوم على "المعجزات الدينية والدولارات الأمريكية"(٤٤).

كانت هذه المبادئ ذاتها تقع فى قلب رؤى روز اليوسف لنزعة الوحدة العربية. وكان مؤدى هذه الرؤى، التى كانت تخالف الكثير من التيارات السياسية الأخرى، أن الوحدة العربية ليست هدفا بحد ذاتها، ولا لزوم لها إلا بقدر ما تدعم المبادئ الحداثية. وانعكس هذا التصور فى سلسلة مقالات كتبها إحسان عبد القدوس عام ١٩٥٣ بعنوان "مصر أولاً"، حين كانت مصر غارقة فى مشكلاتها الداخلية. وفيها حذر من الانجراف فى عواطف التضامن العربى، ساخرا من "الحكمة العربية"(٤٥)، ونقد الحجة العروبية الرئيسية القائلة بأن الاستعمار هو الذى فرض تقسيم العالم العربى، قائلا أن التقسيم له جذور تاريخية أعمق بكثير، وُجدت قبل الهيمنة الاستعمارية أصلا. أما الصفات المشتركة للعالم العربى كاللغة والدين والتقاليد الاجتماعية والثقافة فلا تكفى لإقامة سياسة مشتركة، على أساس أن المصلحة المشتركة هى الأساس الوحيد لسياسات كهذه. ولا يعنى هذا أن البلاد العربية لا يجب أن تشترك فى هدف واحد، فإحسان يرحب، على العكس، بالتعاون بقدر ما يقوم على مصالح مشتركة - ولكن من الواضح أنه لم يكن يؤمن حقيقة بوجود مصالح مشتركة(٤٦). وعندما هوجم بسبب هذه الآراء أشار إلى الهند كنموذج لبلد تقوم وحدته على المصالح المشتركة، بدلا من الدين أو اللغة المشتركة(٤٧).

كان أحمد بهاء الدين متفقا مع إحسان عبد القدوس فى أن الدين واللغة لا يكفيان بحد ذاتهما كأساس للسياسة الخارجية، ولكنه أشار بالتأكيد إلى عنصر آخر يوفر أسبابا للوحدة، هو التجربة التاريخية المشتركة للبلاد العربية، فكلها عانت من الحكم العثمانى التركى بالإضافة إلى الهيمنة الأوروبية، وازدادت اندماجا خلال مقاومتها للقمع الأجنبى، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أشار إلى أن صيرورة الاندماج المستمرة هذه فى مصلحة مصر، حيث ستتمكن من أن تكون مركز العالم العربى على أساس وضعها الأكثر تقدما فى العلم والثقافة، يضاف إلى ذلك أن البلاد العربية تقدم لمصر سوقا لمنتجاتها الصناعية الجديدة(٤٨).

• وضع المبادئ موضع التطبيق:

اعتبر صحفيو روز اليوسف سياسة الحكومة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٨ تنفيذا لبرنامج الأربعينات الوطنى الراديكالى، ومن هنا كانت هذه الفترة بالنسبة لهم فترة انتعاش. لقد آمنوا بأن مصر قد وجدت مكانها الصحيح من العالم، وبأن مبادئ البرنامج الوطنى الراديكالى تضمن للبلاد مستقبلا مجيدا.

ففى يناير ١٩٥٥ قدم إحسان عبد القدوس تقييما لأهداف الثورة التى كانت ما تزال مختلطة، فمال ميزانه لصالح الجانب الإيجابى برغم التحفظات الملموسة. لقد ظهرت نتائج الإصلاح الزراعى، ولكن "لا يزال الريف المصرى حتى اليوم يعيش تحت سلطة الأسر الكبيرة وأبناء البيوتات"، وإن كانت تتهاوى. ومن ناحية أخرى تضاءل نفوذ رأس المال فى المجتمع، "ليس [كـ]نتيجة لنظام قائم مستقر... [وإنما] نتيجة إيمانهم [قادة الثورة] بضرورة قيام التوازن بين نفوذ رأس المال ونفوذ الشعب". ويعد قانون العمل دليلا على سياسة الحكومة الأكثر إنصافا، فهو نوع من التشريع يكون مستحيلا إذا كان رأس المال يهيمن عليها. ويعثر إحسان على نفس الاهتمام بالشعب فى برنامج التصنيع الحكومى، بالإضافة إلى السد العالى ومديرية التحرير(٤٩).

كان هذا التأييد المقيد للنظام علامة على نقطة تحول فى تطور الفكر الاشتراكى الليبرالى. ففى الشهور الأولى من عام ١٩٥٥ تغير اتجاه هذا الفكر بشكل درامى حين رفض النظام حلف بغداد وتزايد وضوح سياسته المستقلة تجاه الولايات المتحدة(٥٠). وكان دور ناصر البارز فى مؤتمر باندونج نقطة تحول جذرى فى الموقف الناقد السابق من توقيع النظام على المعاهدة الأنجلو - مصرية فى أكتوبر ١٩٥٤. ووصف إحسان عبد القدوس الذى رافق الوفد المصرى إلى إندونيسيا اتصالات ناصر بنهرو وشواين لاى وسوكارنو بألوان زاهية، وحيا بحماس وحرارة تبنى ناصر لـ"لحياد الإيجابى" (٥١). كذلك رحب أحمد بهاء الدين بتأييد ناصر لقرارات المؤتمر بوصفه الخطوة الأولى نحو قيادة مصر الحقة لتحرر الشعوب الأفرو - آسيوية بالاشتراك مع الهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا (٥٢). كذلك اعتُبر تأييد الاتحاد السوفيتى للحياد الإيجابى وقبوله لنزعة قومية غير شيوعية فتحا جديدا فى العلاقات بين الاتحاد السوفيتى والبلدان الأفرو - آسيوية المستقلة البازغة(٥٣). وأخيرا اعتُبرت صفقة الأسلحة التشكيلية التى أُنهيت فى سبتمبر تأكيدا لعهد التعاون الجديد. فكان هذا التغير فى سياسات النظام الخارجية سياسيا وعسكريا واقتصاديا (حيث أن التجارة مع الشرق كانت قد سبقت العلاقات السياسية) علامة على تحول اتجاه مصر إلى الشرق واستقلالها المتنامى عن الغرب(٥٤).

وأدرك إحسان عبد القدوس بوضوح العلاقة بين سياسة النظام الخارجية وبرنامجه الاقتصادى

والسياسى المحلى. فصرح بأن السد العالى والإصلاح الزراعى وتنازل الملك فاروق عن العرش وصفقة الأسلحة التشكيلية أجزاء من ذات الكفاح من أجل الاستقلال، فهى تؤدى معا إلى نهاية بلايا مصر الثلاث: الجهل والفقر والمرض. كانت باندونج علامة على خطوة كبرى فى هذه الصيرورة لأن ناصر أكد هناك "شخصية مصر الدولية"(٥٥). وفى هذه الفترة لحقت روز اليوسف بحملة الصنيع أيضا، فادعت أن "الامتحان الحقيقى لمصر ولجيلنا هذا هو تحقيق التصنيع"(٥٦).

لم ينعكس تأييد التوجه الجديد للنظام فى تغير موقف صحفيا روز اليوسف البارزين فقط، فقد اتضح أيضا فى إعادة تأسيس التحالف القديم بين مثقفى الطبقة الوسطى ومثقفى الحركة الشيوعية، حيث مُنح مثقفوها مساحة فى المجلة الأسبوعية لإعلان تأييدهم لسياسات النظام. وكان لإسهامهم فى روز اليوسف وظيفتان، هما إقناع الحركة الشيوعية بتغيير سياساتها تجاه النظام، وتقديم تفسير لسياسات النظام أكثر يسارية مما يبرره واقع الحال. وكان المقصود بهذه المقالات التعبير بشكل غير مباشر وتلميحا عن النية الشيوعية فى إقامة "جبهة وطنية" مع النظام على أساس برنامج الأربعينات الوطنى الراديكالى، وهى سياسة أيدتها روز اليوسف بالكامل طالما ظلت الحركة الشيوعية فى موقع تابع.

مدح محمود أمين العالم فى المقالات التى ظهرت فى نهاية عام ١٩٥٥ وفى عام ١٩٥٦ سياسة الحكومة بشأن الحياد، ورفض دخول الأحلاف العسكرية، وتوسيع التجارة مع الكتلة الشرقية. وقال أن النظام يدعم السلام العالمى، وهو تعبير كان يمثل آنذاك ختم الموافقة الشيوعى الشائع(٥٧). وشدد محمود العالم فى جميع مقالاته على ارتباط الاستقلال السياسى بالاستقلال الاقتصادى فى البرنامج الوطنى الراديكالى، والذى لخصه بعد توقيع صفقة الأسلحة التشيكية كالآتى: "إذا كانت الأسلحة ستجعلنا أقوياء فى مواجهة التهديد المسلح... فإن الصناعة الثقيلة ستجعلنا أشداء فى مواجهة الضغط الاقتصادى والتطويق السياسى". وادعى بالمقابل أن برنامج الولايات المتحدة الأمريكية، المسمى النقطة الرابعة، إنما يشير بتركيزه على الزراعة إلى نواياها الاستعمارية فى الإبقاء على تأخر مصر (٥٨). ولنفس الغرض كتب أنور عبد الملك مقالاته عن مبادئ مؤتمر باندونج وسياسة الاتحاد السوفيتى(٥٩).

وإذا كان المدح الشيوعى والليبرالى لناصر يكتفى بالنمو فى مجمل الفترة من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٥٨، فإن أزمة السويس كانت علامة على مرحلة أخرى فى اندماج المثقفين المتزايد فى مذهب الحداثة السلطوى. فبعد تأميم قناة السويس فى ٢٦ يوليو مباشرة هتف إحسان عبد القدوس قائلا: "اثنان وعشرون مليونا مصريا اجتمعوا فى قلب رجل واحد، وعقل واحد، وإرادة واحدة.. وأطلق عليهم اسم: جمال عبد الناصر". وتستبعد هذه الوحدة أية محاولة لشق صفوف

الأمة أو وجود خونة كما حدث في إيران أو في مصر قبل الثورة. وأعلن أنه ليس في مصر أديناور أو شيانج كاى تشيك أو مندريس: "قبل الثورة كان يكفي أن تشير بريطانيا إلى أنها لا تثق في رئيس وزراء مصر، حتى يسقط ويتولى غيره... ولكن - بعد الثورة... الشعب أصبح هو وحده الذى يولى ويعزل... وإذا كان مستر إيدن يريد أن يتعامل مع مصر فهو مضطر أن يتعامل مع جمال عبد الناصر". وفي هذا المقال الحماسى إلى حد ما، وإن كان يدل على بعد النظر، تنبأ إحسان بأن إسرائيل ستلبى أمر قوى الاستعمار بعد أن تم قمع حلفائه في الداخل(٦٠).

كانت الوحدة مع سوريا في فبراير ١٩٥٨ ذروة هذه الفترة. فإذا كان تأميم قناة السويس قد استند إلى الدفاع عن مبادئ الثورة وتنفيذ البرنامج الوطنى الراديكالى على نطاق محلى ضد الاستعمار، فإن نفس الأمر ينطبق على الوحدة مع سوريا، ولكن على نطاق إقليمى. كان محمود أمين العالم قد سبق أن حيا بحماس تلك المادة من دستور ١٩٥٦ التى تنص على أن "مصر دولة عربية. والشعب المصرى جزء من الأمة العربية"(٦١). ورحب فتحى خليل، الصحفى الجديد في روز اليوسف الذى عُين عام ١٩٥٦ بسبب تعاطفه الصريح مع الناصرية، بالتقارب مع سوريا، حتى قبل تأميم قناة السويس، باعتباره "الخطوة الأولى ... الحجر الأول في سور منيع في وجه الاستعمار"، وأعلن متمسكا بالمزاج المتفائل لهذه الفترة أنه "ليس معجزة أن تتحد مصر وسوريا.. وأن تتحد بأسرع مما نتصور.. شعوبنا العربية كلها. فنحن في عصر تصنع فيه الشعوب المعجزات.. أما الاستعمار.. فقد فقد هذه الميزة منذ عرفت الشعوب.. معنى الوحدة"(٦٢).

في وصف أحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس لم تكن وحدة مصر وسوريا وتكوين الجمهورية المتحدة في فبراير ١٩٥٨ مجرد حدث سياسى هائل، وإنما كان التقاء بين شعبين وحكومتين على أساس برنامج مشترك يقوم على الحياد والتصنيع ومعاداة الاستعمار. ورغم شكوكهما بسبب سهولة تحقيقها، فقد اعتبراها انتصارا للعقل على المادة والعدالة على القهر والوحدة على التعدد، وباختصار اعتبراها تحققا للتاريخ. وفوق ذلك تحققت الوحدة على أساس المبادئ السياسية الحديثة، وليست على أساس أفكار غامضة عن الاشتراك في التقاليد أو اللغة أو الدين. وزادت حلاوة الانتصار بقدر فشل محاولات الهاشميين "الرجعية" السابقة في تحقيق الوحدة، فقد أثبتت الوحدة في ضوء هذا الفشل جدارة البرنامج الحداثى الوطنى الراديكالى(٦٣).

لا يعنى هذا كله أن المثقفين قد استسلموا تماما للنظام. فبرغم اكتمال سيادة النظام بنهاية عام ١٩٥٦ وأزمة قناة السويس، وتزايد تماسكها عام ١٩٥٨، فقد حقق النظام هذه السيادة على أساس مبادئ البرنامج الوطنى الراديكالى التى اعتبرها مثقفو الطبقة الوسطى مبادئهم الخاصة. ولكن هذا البرنامج لم يكن يقتصر على السياسة الخارجية.. ففى نهاية الأمر كان تحويل المجتمع من

الداخل هو هدف الحركة الوطنية الراديكالية. وسيتوقف تقييم السياسة الخارجية على برنامج النظام الحداثى الداخلى. غير أن هذا البرنامج كان يسنزلق فى اتجاهات تكنوقراطية ويولى أهمية كبرى للنزعة النسبوية (التى تنطلق من مبدأ أولوية الخصوصيات المحلية – م).

• "ديمقراطية موجهة" تقوم على الظروف الخاصة:

ترتب على تأييد السياستين الخارجية والاقتصادية للنظام، والوعى الجديد المصاحب له، نتائج مباشرة بالنسبة لمفهوم الديمقراطية الذى قُدر له فى نهاية المطاف أن يسود فى النصف الثانى من الخمسينات. فإذا كان الميل العام فى مجالى الاقتصاد والسياسة الخارجية يتجه نحو الاستقلال وشق طريق مستقل بين الرأسمالية والشيوعية، فإن نفس الشيء ينطبق على الديمقراطية. ويمكن تلمس هذا الاتجاه الجديد بدءا من مايو ١٩٥٥، حين ذكر إحسان عبد القدوس أن "المبدأ الديمقراطى هو مبدأ عالمى يصلح فى كل زمان ومكان... ولكن النظم الديمقراطية يجب أن تكون دائما نظما محلية تتلاءم مع طبيعة الشعب ومع ظروفه، ويجب أن تتطور دائما مع تطور طبيعة الشعب وتطور ظروفه". وأشار إلى أن الديمقراطية فى مصر(*) لم تنشأ عن "تجارب شعبية محلية"، وإنما فرضها الاستعمار. وتم تبرير رفض فكرة الصلاحية الكونية للديمقراطية والحقوق الديمقراطية الأساسية لصالح النسبية والأصالة بالقول، ضمنا، بأن الديمقراطية خدمت دائما المصالح الاستعمارية، وكان أداؤها لصالح الطبقات الرأسمالية التى تطابقت مصالحها مع مصالح الاستعمار. ويتأكد رفض إحسان لنظام التعدد الحزبى وتبنيه لمذهب الدولة النقابية corporatism بقبوله لنظام تمثيلى يقوم على المهن والطبقات، لا الأحزاب[٦٤].

وحين صدر الدستور الجديد فى يناير ١٩٥٦، بضماناته الاقتصادية والاجتماعية وبنيته الكوربوراتية (النقابية)، رحب به إحسان عبد القدوس بوصفه النتاج المنطقى للكفاح الوطنى الطويل من أجل الاستقلال والديمقراطية منذ ثورة عرابى، وبذلك أدمج الثورة فى تاريخ مصر الوطنى. فعلى خلاف دستور ١٩٢٣ الذى كان تحت رحمة التلاعب الاستعمارى، والذى منح الاستعمار الفرصة لمد سيطرته على البلاد بالوكالة، فإن الدستور الجديد يحميه الجيش بوصفه "الطليعة الواعية الثائرة المسلحة للشعب"[٦٥]. وجاء التأييد بناء على الفكرة القائلة بأن ديمقراطية شعوب الشرق الأوسط "نابعة من تاريخها وتراثها وأمانيها"[٦٦]، وأن "الديمقراطية السياسية لا تعيش ولا تتناسق بغير ديمقراطية اقتصادية توزع الثروة توزيعا عادلا"[٦٧].

ومع ذلك فسوف نخطئ الفهم إذا زعمنا أن هذا التنازل أمام مذهب الدولة النقابية عن طريق

(*) الإشارة هنا إلى الفترة المعروفة بالفترة الليبرالية فى مصر: ١٩٢٤–١٩٥٢ (المترجم).

التشديد على نسبية الديمقراطية وارتداء عباءة الأصالة يعنى أن مثقفى الطبقة الوسطى قد تنازلوا عن دورهم كطليعة للثورة. فقد احتفظ النظام بزمام المبادرة واكتسب شرعيته عن طريق تحقيق برنامج الحركة الوطنية. كما أن نهاية الفترة الانتقالية وقبول الدستور كوثيقة تقرر خطأ سياسيا كان من شأنه برغم كل شيء تزويد المثقفين للمرة الأولى بمعايير رسمية للحكم على النظام ومحاسبته، بنفس الطريقة التى مكّن بها إقرار مبادئ باندونج المثقفين من التوصل إلى تقدير سياسة النظام على أساس معايير محددة. فالاعتراف بناصر كـ"ديكتاتور صالح" لم يعن أن الاستبداد قد أصبح مقبولا، بل كان العكس هو الصحيح. لقد أدرك مثقفو الطبقة الوسطى بوضوح أن النظام كان يرمى إلى مساندة شريحة اجتماعية جديدة عن طريق إعادة تنظيم البناء الاجتماعى والاقتصادى. ومنحهم الدستور شرعية من شأنها أن تكفل لهم نفوذا معينا فى البرلمان الجديد الذى لن تدخله الأحزاب التقليدية القديمة بتكويناتها العتيقة. وإلى جانب ذلك فهو يمنحهم فرصة رفع صوتهم بوصفهم أصحاب الرأى وتوطيد علاقتهم بالنظام. ومع أنهم تخلوا عن مفهومهم السابق عن المجتمع المدنى بوصفه مفهوما عتيقا وغير واقعى فى الظروف القائمة فقد شعروا بأن بإمكانهم أن يضعوا شروطا ديمقراطية معينة مستقاة من فكرة المجتمع المدنى. وكان إيمانهم بهذا يكمن خلف قبولهم للتفسير الرسمى للتطور التاريخى للسنوات السابقة، والذى يقرر أن مصر تدخل الآن، بعد مرحلة الهدم التى أعقبتها مرحلة البناء، مرحلة "المجتمع الجديد". وأملوا فى أن يتسامح هذا المجتمع الجديد المستقر والموحد مع النقاش وقوة الحجة.

وتتضح هذه العلاقة الجديدة فى طريقة تأييد إحسان عبد القدوس لرئاسة ناصر للجمهورية فى يونية ١٩٥٦. فقد شدد، كما فعل فى بداية الثورة، على القاعدة الاجتماعية الحديثة للنظام، التى تتكون من تحالف الفلاحين والعمال والطبقات الوسطى بوصفها القوى التقدمية التى قادت الثورات المصرية. وقال أن الجيش قد اختار طوال الكفاح الوطنى الانضمام إلى الشعب، وأصبح ممثله، كما أصبح ناصر زعيمه. غير أن هذا الاعتراف بناصر "زعيما"، وليس كمجرد رئيس، تضمن فى ذات الوقت مسئوليات محددة تجاه الشعب: "والفارق... أن الرئيس يُعرف بمنصبه، والزعيم يعرف بمبادئه ". وكانت المبادئ التى يجب على ناصر أن يحترمها هى الحياد والقضاء على سلطة رأس المال والاشتراكية والوحدة العربية والديمقراطية. وبذلك منح إحسان عبد القدوس معانٍ جديدة للمصطلحات القديمة[٦٨].

ومع ذلك لم تكن تتوافر سوى إمكانية محدودة لتحقيق ما انتواه المثقفون الحداثيون من الحد من قوة السلطة التنفيذية وتوسيع قوة السلطة التشريعية، وذلك بسبب التغلغل التدريجى لخطاب الحداثة السلطوى فى خطابهم ذاته. فالخطاب الديمقراطى كان يتآكل تدريجيا بفعل الحجج

التكنوقراطية ومصطلحات الكفاءة والمنظمات السلطوية، وجميعها كان جزءا حداثيا متمما للنزعة النسبية (أى القول بخصوصية ونسبية الديمقراطية – م) التى كانت العدو الرئيسى للخطاب الحداثى الديمقراطى. فالأصالة وسلطان الهيراركية، بالإضافة إلى امتياز المعرفة والمهارة، كانت تزداد أهميتها كلما توسعت الدولة ذاتها وكلما زادت مناعة زعيمها واستعصى نقده. وحتى إذا أراد الحداثيون أن يعززوا سلطات البرلمان فى مواجهة سلطات الرئيس، فسيكون عليهم أن يتكتلوا وينتظموا فى حزب من الكوادر ليشكلوا ثقلا موازنا، بالإضافة إلى حماية الثورة.

وعندما أجريت الانتخابات البرلمانية فى يونية ١٩٥٧، طغت مبادئ الكفاءة التكنوقراطية والحماسة الثورية على الفكر السياسى بسبب أزمة السويس. وطبق إحسان عبد القدوس هذه المبادئ فى البداية على الاتحاد القومى، الحزب الجديد الذى تقوده الدولة، فيجب أن يقوم فى رأيه على أيديولوجيا محكمة تدافع عن الثورة. وعلق أمله على جيل جديد يكون قادرا على تبنى وعى سياسى جديد. فالنظام والثورة ستزداد أقدامهما رسوخا عن طريق الكتب المدرسية الجديدة وإقامة "مدارس سياسية شعبية" يتم فيها تعليم مبادئ الثورة. وبالمثل تقام مدرسة لكبار الموظفين تؤهلهم لمهماتهم وتعزز العقلية الثورية[٦٩].

ويعنى تطبيق هذه المبادئ على البرلمان وجوب دعم سلطته وتنظيم أعضائه لمساندة الثورة وما ورائها من أفكار وتكوين ثقل موازن لسلطة الرئيس. لقد آمن إحسان عبد القدوس بأن الوقت قد حان، بعد خمس سنوات نُفذت فيها الثورة الاجتماعية بالقوة من أعلى، لتفويض السلطة للبرلمان الذى يجب أن يصبح مؤسسة مسئولة. فالآن وقد "تحققت لمصر ديمقراطية من نوع خاص.. وديمقراطية ليست مستوردة، ولا نظرية، إنما هى نظام يستمد خطوطه من صميم طبيعة الشعب المصرى ومن طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بمصر"، ما من سبب يجعل البرلمان عاجزا عن تولى المسئولية[٧٠]. وآمن إحسان عبد القدوس بأن مهمة البرلمان الأولى هى النقاش حول مبادئ الثورة. فيمكن تفسير مفهوم الحياد الإيجابى فى مجال السياسة الخارجية بطرق مختلفة، مثلما حدث فى حالة إدخال "الاقتصاد الموجه" مثلا. فالآن لم يعد الخطر يأتى من الإقطاع والاستعمار، وإنما من الأعضاء المنتخبين الذين يفتقرون إلى مفهوم واضح لأهداف الثورة، وبالتالى فإن النقاش الحر فى حدود مبادئ الثورة يجب أن يهدف لتصحيح أفكارهم. ولخص إحسان عبد القدوس مفهوم "الديمقراطية الموجهة" كالآتى: "أصبحت هذه التيارات مظهرا من مظاهر الديمقراطية، مادامت لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للثورة"[٧١]، وبدأ بتطبيق هذا المبدأ بنفسه، فناقش مبدأ الاشتراكية التعاونية. ولما كان لا يؤيد اشتراكية الدولة فقد دافع عن تصفية ملكية الدولة الجديدة ونقلها إلى الأفراد، لتنشأ بذلك الاشتراكية التعاونية. وقال – مستخدما

المصطلحات الحداثية النموذجية للطبقة الوسطى - أن الدخل والربح يجب أن ينتجا عن العمل وحده، وأن التخطيط عليه أن يتأكد من تحقيق ذلك بطريقة منظمة[٧٢].

وربما كانت مقالات أحمد بهاء الدين مثلا أوضح على مدى تغلغل التخطيط ومفاهيم الاقتصاد الموجه فى القاموس السياسى. كان أحمد بهاء الدين أكثر وعيا بمخاطر تغلغل هذه المفاهيم والجمع بين النزعتين النسبية والدولتية، وبالتالى أشار إلى المخاطر التى تواجهها الديمقراطية فى اقتصاد وديمقراطية واقعين تحت سيادة الدولة. وبرغم قبوله لفكرة الديمقراطية التى تتلاءم مع الظروف المحلية، فإنه نقد رافضى النموذج الغربى للديمقراطية رفضا تاما: "يجب أن يكون موقفنا منها موقفا حرا ناقدا هادئ الذهن.. وأن نمتحنها - كما نمتحن كل التجارب الديمقراطية - على ضوء ظروفنا والمصلحة التى نريدها.. ما دمنا نضع نصب أعيننا هدفا أساسيا: هو أن يحكم الشعب نفسه". كانت الديمقراطية عند أحمد بهاء الدين وسيلة وهدفا معا، وكان فى ذهنه أن الجانب الأول بصفة خاصة مهدد بالنسيان فى ظل صيرورة التحديث الدولتى التى تركز بشكل شبه كامل على التنمية الاقتصادية، ورأى أن الديمقراطية الحقة تقتضى تدريبا وفترة خبرة طويلة، ومن ثم يستحيل تحقيق الديمقراطية بوسائل غير ديمقراطية، لأن "الديمقراطية ليست بناء ماديا كالعمارة أو المصنع يمكن أن يقام خلف الأسوار ثم يزاح عنه الستار مرة واحدة".

وعلى خلاف المؤيدين المتحمسين للنزعة النسبية آمن أحمد بهاء الدين بأن الظروف التى أقيم فى ظلها النظام الديمقراطى فى مصر كانت سلبية: مجتمع تسوده طبقة تعتبره عزيتها الخاصة وأحزاب لا تهتم إلا بالوصول إلى السلطة بأى وسيلة كانت وفقر منتشر جعل قضية العدالة الاجتماعية إلزامية. وواصل فكرته قائلا أنه كان من الضرورى فى ظل هذا الوضع أن تتغلب العدالة الاجتماعية على حرمة الملكية الخاصة وأن يتطلب التصنيع قدرا معينا من الإكراه: "فمن أجل إرغام بعض الناس على التخلى عن امتيازاتهم، ومن أجل إرغام آخرين على توجيه استثماراتهم ... لا مفر من 'توجيه' الديمقراطية". وحذّر أحمد بهاء الدين من خطر تحويل التوجيه إلى وصاية.. وحاول أن يثبت أن الديمقراطية الموجهة تفترض مسبقا نفس القواعد التى تتبعها الديمقراطية الغربية، وهى خضوع الدولة والمواطنين معا للقانون. ومع ذلك فقد قال أيضا أن مبادئ الثورة يجب أن تكون أساس الديمقراطية، فبذلك وحده تصبح الديمقراطية ممكنة. وبالتالى فإن الديمقراطية تخضع فى النهاية للتطور الوطنى والوحدة الوطنية[٧٣].

ويقدم تحليل أحمد بهاء الدين للوحدة أوضح مثال لاختراق مذهب الحداثة السلطوى لخطاب الحداثة الديمقراطى. فمع ثنائه الوافر على إنجازات الحكومة، يسعى أحمد بهاء الدين فى ذات الوقت للتدليل على أن نجاح الجمهورية العربية المتحدة إنما يقاس بإنجاز البرنامج الوطنى الراديكالى:

"سوف يسأل العرب أنفسهم على الدوام وهم ينظرون إلينا: هل هناك إنتاج يرتفـع؟.. هـل هنـاك ديمقراطية تنمو؟.. هل هناك مساواة تزيد؟..". ولأنه نجح بمهارة فى دس معايير المجتمع المدنى داخل مفهوم التطور فقد أعطى تعريفا لـ"المجتمع التقدمي" بمصطلحات حداثيـة، بوصفـه مجتمعـا متحركـا ومتطورا باستمرار، بأنه مجتمع يشجع مشاركة السكان فى السياسـة، بمـا يـؤدى إلى انتقـال جهـاز الدولة من "الحكم" إلى "الخدمة". ويقوم المجتمع التقدمى، بعد ذلك، على الإيمان بالعقلانية، وبـأهم أشكالها وهو العلم. ومع ذلك فقد أصبح الآن يعتبر العقلانية والديمقراطية منفصلين، ولم يعد يعتقـد أنهما يعززان بعضهما البعض على نحو ما كان خطاب الأربعينات الحداثى الديمقراطي يطـرح. فلـم يعد أحمد بهاء الدين يعرّف الحداثة الكاملة بأنها انتشار الخطاب الديمقراطى بين مجمل السكان على جميع المستويات، ولكن بأنها انتشار التكنوقراطية على مجمل النطاق الاجتماعى:

> إننا نشترى من الخارج الآلات والمصانع التى هى لغـة العصـر الحديـث، ولكـن مجـرد امتـلاك الآلات والمصانع والمهندسين الذين يديرونها لا يكفـى، وإنمـا المهـم أن نمتلـك "الـروح" التـى خلقت وصنعت هذه الآلات، روح احترام العلم والخبرة، والأخـذ بـالمنهج العلمـى فـى كـل شىء... والتخلص من كل ما يعرقل بحث هذا العقل أو يبطل عمله.

وأهم المعايير التى تفرق بين الحضارة والبربرية هى المهارة والتنظيـم، أو، بكلمـات أخـرى، القـدرة على البناء والتطور. فيجب أن يمتد احترام العلم ليشـمل "كل فرع من فروع الحياة"[٧٤].

وقد أصبح هـذا الطـرح هـو النمـط الشـائع. فبعـد سـنة انتقـد فتحى غـانم المفهـوم الدولتـى للتخطيط مشيرا إلى تنامى التوترات بين تعـاظم سـلطة الدولـة والتدخـل المـتزايد فـى حيـاة الفـرد. فالدولة توجه الحياة الشخصية للفرد بشكل متزايد عن طريق تخطيط التعليم والعمل. ما زال فتحى غانم غير معترض على تزايد تدخل الدولة فى حد ذاته، فهو مباح فى رأيه طالما أقنعت الدولة الناس بضرورته، وهو ما لا يتحقـق إلا بالسـماح لهـم بدرجـة أكـبر مـن المشـاركة [٧٥].. وبذلـك تسـلل مذهب الدولة النقابية، الذى سيصبح المبدأ الطاغى، داخل خطاب الحداثة الديمقراطى.



هوامش الفصل السادس

١- هناك مجموعتين من الأفكار عن تطور الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة. ويمثل باتريك أوبريان وجهة نظر الأغلبية التى ترى أن حكام مصر الجدد لم تكن لديهم أيديولوجيا اقتصادية محددة. ويركز هذا الرأى على الاستمرارية مع الفترة السابقة للثورة. أنظر: Patrick O'Brien, The Revolution of Egypt's Economic System: From Private Enterprise to Socialism, 1952-1966 (London: Oxford University Press, 1966) 68-70 and 82-83.

ومن جهة أخرى يمثل روبرت مابرو وجهة نظر الأقلية التى تعتبر عام ١٩٥٢ نقطة تحول فى تاريخ مصر الاقتصادى. ويقول مابرو أنه برغم وجود قدر معين من الاستمرارية فإن "الثورة التزمت مبكرا بالتصنيع السريع وتعميق البنية الصناعية، وسادت محاولة تنفيذ هذا البرنامج فى هذه الفترة. وكان مجمع الحديد والصلب رمز هذا الالتزام، ومهد مجلس الإنتاج القومى الطريق للتخطيط وتدخل الدولة القوى فى الصناعة". ويرى مابرو "أنه قد تم السير فى طريق جديد يتضمن قدرا كبيرا من تدخل الدولة فى كل من الصناعة والزراعة. ونتجت الخطوات التالية - مثل التخطيط والتأميم - منطقيا عن هذا الالتزام المبكر. وهذا لا يعنى أن هذه الخطوات كانت محتومة، وإنما يعنى أننا نستطيع أن نميز، بنوع من الإدراك اللاحق، هدفا متماسكا يخترق مجمل الفترة". أنظر: Robert Mabro, The Egyptian Economy, 1952-1972 (Oxford: Clarendon press, 1974) 5. [التشديد من عند المؤلف].

٢- "قرارات مجلس الإنتاج القومى فى حالة الموافقة على قانون الشركات الجديد"، المصرى (٣ يناير ١٩٥٣). "أركان حرب الحكومة فى ميدان الإنتاج القومى"، المصور (٩ يناير ١٩٥٣). وللإطلاع على حماس الأهرام المبكر لسياسة الدولة الاقتصادية الجديدة فيما يتعلق بالمجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى، والصلب، والتخطيط، والتحكم العلمى فى الاقتصاد، أنظر: "بناء المجتمع المصرى"، الأهرام (١٨ سبتمبر ١٩٥٢)؛ "مرسوم بإنشاء مجلس لتنمية الإنتاج القومى"، الأهرام (٣ أكتوبر ١٩٥٢)؛ " بماذا نبدأ؟"، الأهرام (٦ يناير ١٩٥٣)؛ "البحث العلمى فى خدمة الثورة"، الأهرام (٢٤ يناير ١٩٥٣)؛ "التخطيط والتنسيق القومى"، الأهرام (٢٦ يناير ١٩٥٢). وللإطلاع على مقالات عن المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى فى الأهرام الاقتصادى، أنظر: "إنتاجنا"، الأهرام الاقتصادى، نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٣، ١-٥، ١٦-١٧.

٣- الأخبار، ٤ يناير ١٩٥٣.

٤- الأخبار، ٢٣ يناير ١٩٥٣.

٥- "رسالة البنك الصناعى"، المصرى (١ نوفمبر ١٩٥٣)٤.

٦- أحمد أبو إسماعيل، "تمويل الصناعة فى مصر يتطلب إنشاء بنك صناعى جديد"، المصرى (١٥ مارس ١٩٥٤).

٧- "كلمة المصرى"، المصرى (١٥ نوفمبر ١٩٥٣)٣.

٨- "ستكون مصر بلدا صناعيا"، أخبار اليوم (٣٠ يناير ١٩٥٤).

٩- الأخبار ٢٠ إبريل ١٩٥٤.

١٠- Mourad Magdi 1945- 1971 (Houndsmill: Macmillan, 1993) 75.

١١- John Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes (Princeton: Princeton University Press, 1993) 62.

١٢- "نجاح باهر لسياسة حكومة الثورة"، الأخبار (٢٤ مارس ١٩٥٥) ٣.

١٣- "الشركة العامة لإنتاج الحراريات والفخار"، الأخبار (١٣ سبتمبر ١٩٥٦).

١٤- الأخبار، ١٩ سبتمبر ١٩٥٦.

١٥- التقرير السنوى لشركة الحديد والصلب بحلوان، الأخبار، ١٦ مارس ١٩٥٦.

١٦- المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (القاهرة، د.ن.، ١٩٥٥).

١٧- Mabro, Economy 113.

١٨- راشد البراوى، الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥).

١٩- نفسه، ١٤٦.

٢٠- راشد البراوى، النقطة الرابعة فى الميزان (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣).

٢١- لقاء شخصى مع عبد الرازق حسن فى ٢ أكتوبر ١٩٨٩.

٢٢- عبد الرازق حسن، "اتفاقيات شركة كونورادا المتحدة للبحث عن البترول واستغلاله فى الصحراء الغربية"، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٧٥ (١٥ إبريل ١٩٥٤) ١٤-١٥؛ عبد الرازق حسن، "امتياز شركة كونورادا المتحدة للبترول"، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٧٦ (١ مايو ١٩٥٤) ١٤-١٨؛ عبد الرازق حسن، "أسواق الأوراق المالية والعوامل التى تتحكم فيها"، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٨٦ (١ يناير ١٩٥٥) ١١-١٣ و٢١؛ عبد الرازق حسن، "تحليل الدخل القومى المصرى من سنة ١٩٥٣"، الاقتصاد والمحاسبة، العدد ٨٧ (١ فبراير ١٩٥٥) ٢٦-٣٢.

٢٣- على الشمس، التقرير السنوى للبنك الأهلى، المصرى (٢٥ مارس ١٩٥٤).

٢٤- راشد البراوى، التقرير السنوى للبنك الصناعى ١٩٥٤؛ نشر فى الأخبار "١٤ إبريل ١٩٥٥) ٨-٩.

٢٥- The Industrial Bank: Report of the Sixth Ordinary General Meeting, 1955 (Cairo: 1956).

٢٦- The Industrial Bank: Report of the Seventh Ordinary General Meeting, 1957 (Cairo: 1958).

٢٧- The Industrial Bank: Report 1957: 28.

٢٨- الأخبار (٢٢ مارس ١٩٥٦)٤.

٢٩- "كلمة اليوم"، الأخبار (١ يوليو ١٩٥٦).

٣٠- مؤتمر صحفى لعزيز أباظة، الأخبار (٤ يوليو ١٩٥٦) ٧و٩.

٣١- إحسان عبد القدوس، "الشخصية المصرية التى ضاعت .. أين نجدها؟!"، روز اليوسف، العدد ١٣٥٠ (٢٦ إبريل ١٩٥٤)٣.

٣٢- إحسان عبد القدوس، "الشخصية المصرية"، روز اليوسف، العدد ١٣٦٦ (١٦ أغسطس ١٩٥٤) ٦-٧.

٣٣- إحسان عبد القدوس، "الذين لم يتلوثوا بمدنية الأتراك ولا بمدنية الإنجليز"، روز اليوسف، العدد ١٣٩٦ (١٤ مارس ١٩٥٥) ٦-٧.

٣٤- إحسان عبد القدوس، "هل أنت عالمى، أم أنت وطنى؟!"، روز اليوسف، العدد ١٣٩٥ (٧ مارس ١٩٥٥) ٦-٧.

٣٥- أحمد بهاء الدين، "الإقطاعيون.. والرأسماليون.. والمثقفون.. والعمال!"، روز اليوسف، العدد ١٣(١٧ مايو ١٩٥٤)٦.

٣٦- أحمد بهاء الدين، أيام لها تاريخ (القاهرة: كتاب روز اليوسف، ١٩٥٤)، ٣.

٣٧- أحمد بهاء الدين، "لهم الدنيا.. ولنا الآخرة"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٣ (٨ مارس ١٩٥٤) ١٩. [الجزء الأول من الاقتباس: "المواطن الذى ... ضاع إلى الأبد" لم أجده فى المقال المذكور ولم أستطع أن أستدل عليه فى مقال آخر، فأعدت ترجمته - المترجم]

٣٨- محمود أمين العالم، "صحافتنا الوطنية فى خطر"، روز اليوسف العدد ١٤٣١ (١٤ نوفمبر ١٩٥٥) ١٩.

٣٩- عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، فى الثقافة المصرية (القاهرة: دار الفكر ١٩٥٥، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨) ٢٨.

٤٠- محمد عودة، "ثورة تحتاج إليها مصر"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٤ (٢ يوليو ١٩٥٦)١٠-١١.

٤١- راشد البراوى، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (القاهرة مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢) ٧٠.

٤٢- عادل ثابت، "مؤامرات الدفاع.. فى الشرق الأوسط"، روز اليوسف، العدد ١٣٤٧ (٥ إبريل ١٩٥٥) ١٨، ١٩.

٤٣- المواطن المصرى، "وصية كمال أتاتورك لخلفائه"، روز اليوسف، العدد ١٤٥٤ (٢٣ إبريل ١٩٥٦)٣.

٤٤- "أين تقف باكستان؟" روز اليوسف، العدد ١٤٧٥ (١٧ سبتمبر ١٩٥٦) ١٦-١٧.

٤٥- إحسان عبد القدوس، "مازلت أقول.. مصر أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٢٥ (٢ نوفمبر ١٩٥٣)٣.

٤٦- إحسان عبد القدوس، "مصر أولا.. وأمريكا أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٢٦ (٩ نوفمبر ١٩٥٣) ٣.

٤٧- إحسان عبد القدوس، "من يمثل الشعوب العربية فى مؤتمر الشعوب"، روز اليوسف، العدد ١٣٣٣ (٢٨ ديسمبر ١٩٥٣) ٣.

٤٨- أحمد بهاء الدين، "(مصر وعرب) كلتاهما أولا"، روز اليوسف، العدد ١٣٣٥ (١١ يناير ١٩٥٤) ١٨-١٩.

٤٩- إحسان عبد القدوس، "حساب الأهداف لا حساب الحوادث" روز اليوسف، العدد ١٣٨٦ (٣ يناير ١٩٥٥) ٦-٧.

٥٠- أحمد بهاء الدين، "الاستقلال التام.. هو ما نريد"، روز اليوسف، العدد ١٣٨٩ (٢٤ يناير ١٩٥٥) ١٢-١٣.

٥١- إحسان عبد القدوس، "إحسان عبد القدوس يكتب من باندونج"، روز اليوسف، العدد ١٤٠٢ (٢٥ إبريل ١٩٥٥) ٦-٧.

٥٢- أحمد بهاء الدين، "هذا الصباح.. فى باندونج"، روز اليوسف، العدد ١٤٠١ (١٨ إبريل ١٩٥٥)٥.

٥٣- أحمد بهاء الدين، "عودة للحياد.."، روز اليوسف، العدد ١٤٠٧ (٣٠ مايو ١٩٥٥)٥.

٥٤- أحمد بهاء الدين، "احتكار السياسة"، روز اليوسف، العدد ١٤٢٦ (١٠ أكتوبر ١٩٥٥)٣.

٥٥- المواطن المصرى، "الرجل الذى بنى السد العالى"، روز اليوسف، العدد ١٤٣٥ (١٢ ديسمبر ١٩٥٥)٣.

٥٦- المواطن المصرى، "كيف نسحب الأرض من تحت إسرائيل؟!"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٤ (١٣ فبراير ١٩٥٦)٣.

٥٧- محمود أمين العالم، "مستر دالاس يتحدث عن السعادة"، روز اليوسف، العدد ١٤٢١ (٥ سبتمبر ١٩٥٥)٥.

٥٨- محمود أمين العالم، "لكى نحمى.. انتصارنا"، روز اليوسف العدد ١٤٢٧ (١٧ أكتوبر ١٩٥٥)٥.

٥٩- أنور عبد الملك، "ما هو التعايش السلمى؟"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٦ (١٦ يوليو ١٩٥٦) ٢٢-٢٣. وكانت المبادئ الخمسة التى يستند إليها كلاهما هى: الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية؛ عدم الاعتداء؛ عدم التدخل فى الشئون الداخلية؛ المساواة؛ التعايش السلمى.

٦٠- إحسان عبد القدوس، "هذا الرجل هو الشعب"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٨ (٣٠ يوليو ١٩٥٦)٣.

٦١- محمود أمين العالم، "وطنيتنا"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٢ (١٨ يونية ١٩٥٦) ٦-٧.

٦٢- فتحى خليل، "سوريا خطوة أولى"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٥ (٩ يوليو ١٩٥٦)٥.

٦٣- بالنسبة للوحدة مع سوريا أنظر المقالات التالية: أحمد بهاء الدين، "سوريا ومصر.. بشجاعة"، روز اليوسف، على ١٥٤٥ (٢٠ يناير ١٩٥٨) ٣-٤؛ أحمد بهاء الدين، "سلطة مركزية واحدة تنفذ الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٩٤٦ (٢٧ يناير ١٩٥٨) ٣ و٣٨؛ أحمد بهاء الدين، "مجتمع تقدمى.. للدولة المتحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٨-٩؛ أحمد بهاء الدين، "آثار ترتبت على مولد الجمهورية العربية المتحدة"، روز اليوسف العدد ١٥٥٣ (١٧ مارس ١٩٥٨) ٣-٤؛ إحسان عبد القدوس، "مشاكل"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٦ (٢٧ يناير ١٩٥٨) ٦-٧؛ إحسان عبد القدوس، "الذين يعارضون الوحدة.. بلباقة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٣-٥؛ فتحى خليل، "حماية الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (١٠ فبراير ١٩٥٨)١٠؛ فتحى غانم، "الذين يستفيدون من الوحدة"، روز اليوسف، العدد ١٩٥٨) ٨-٩؛ فتحى غانم، "فترة الانتقال"، روز اليوسف، العدد ١٥٥٣ (١٧ مارس ١٩٥٨) ٥.

٦٤- إحسان عبد القدوس، "النظم الديمقراطية.. صناعة محلية"، روز اليوسف، العدد ١٤٠٦ (٢٣ مايو ١٩٥٥) ٦-٧.

٦٥- المواطن المصرى، "الذين وقفوا مكان جمال عبد الناصر"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٠ (١٦ يناير ١٩٥٦)٣.

٦٦- المواطن المصرى، "الحقيقة التى يتجاهلها إيدن وأيزنهاور"، روز اليوسف، العدد ١٤٤٢ (٣٠ يناير ١٩٥٦)٢.

٦٧- المواطن المصرى، "الذين وقفوا مكان جمال عبد الناصر". -

٦٨- إحسان عبد القدوس، "بعد الجلاء.. كيف نحاسب جمال عبد الناصر؟"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٢ (١٨ يونية ١٩٥٦)٣-٤.

٦٩- إحسان عبد القدوس، "البحث عن زعيم جديد"، روز اليوسف، العدد ١٥١٦ (١ يوليو ١٩٥٧) ٦-٧.

٧٠- إحسان عبد القدوس، "خمس سنوات بلا ديمقراطية"، روز اليوسف، العدد ١٥١٩ (٢٢ يوليو ١٩٥٧) ٣.

٧١- إحسان عبد القدوس، "كى لا نخاف الديمقراطية"، روز اليوسف، العد ١٥٣٦ (١٨ يوليو ١٩٥٧) ٣-٥.

٧٢- إحسان عبد القدوس، "مجتمع اشتراكى تعاونى"، روز اليوسف، العدد ١٥٣٨ (٢ ديسمبر ١٩٥٧) ٣-٤.

٧٣- أحمد بهاء الدين، "كيف نوجه الديمقراطية؟"، روز اليوسف، العدد ١٥٣٨ (٢ ديسمبر ١٩٥٧) ٦-٧.

٧٤- أحمد بهاء الدين، "مجتمع تقدمى.. للدولة المتحدة"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٧ (٣ فبراير ١٩٥٨) ٨-٩. التشديد من عند المؤلف.

٧٥- فتحى غانم، "مسئولية الدولة، وحرية الفرد"، روز اليوسف، العدد ١٥٤٥ (٢٠ يناير ١٩٥٨) ٨.

الفصل السابع

نحـــو حضـارة جـديـدة

تغير اتجاه الشيوعيين ١٩٥٥-١٩٥٨

١- مـــدخل

كان تغير اتجاه الشيوعيين بشأن النظام العسكرى أصعب بكثير من تغير اتجاه الليبراليين والاشتراكيين الليبراليين. فقد كان من الصعب على الحركة الشيوعية، بسبب وقوعها فى شبكة أيديولوجية معقدة، أن تتكيف مع الظروف الجديدة فور اتخاذ النظام لمسار "تقدمى". وفوق ذلك كانت علاقتهم مع الحكومة تثقلها الاعتقالات الواسعة لأعضاء الحركة الشيوعية، الذين اعتاد النظام أن يعتقلهم فى أوقات التغييرات الفعالة. ومن جهة أخرى ساعد الاتحاد السوفيتى الحركة الشيوعية على الاتجاه إلى الاعتراف بالنظام بنظريته عن "الطريق اللا رأسمالى إلى الاشتراكية" التى تطورت تدريجيا بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى عام ١٩٥٦. وقد دعمت هذه التطورات أنصار برنامج الحد الأدنى للجبهة الوطنية، وهما حدتو وجماعة الفجر الجديد. أما الانشقاقات الستالينية، مثل الحزب الشيوعى المصرى و"حدتو - التيار الثورى"، فقد ضلت طريقها أيديولوجيا، حيث غمرت الأحداث هؤلاء المؤيدين لبرنامج الحد الأقصى والكفاح المسلح ضد النظام. ومن سخرية الأقدار أن انتصار برنامج الحد الأدنى كان إيذانا بنهايته فى نفس الوقت، لأن التغير التدريجى فى الاتجاه نحو الميل إلى النظام كان يعنى، كما حدث مع الليبراليين، تبنى العناصر المركزية من خطاب الحداثة السلطوية. وبرغم محاولات الحفاظ على وضع مستقل أيديولوجيا وفكريا، لم يستطع الشيوعيون أن يأملوا فى أكثر من دور الشريك الأصغر داخل الدولة النقابية الزعامية الجديدة. وانتهت الحركة الشيوعية أخيرا إلى الموافقة على العنصر الأساسى فى المذهب السلطوى، وهو أن برنامج الحركة الوطنية الراديكالية لا يمكن تنفيذه بغير الوسائل السلطوية.

كذلك تعقدت مسيرة تغير الاتجاه نحو النظام بمسألة توحيد الحركة الشيوعية تدريجيا. ففى فبراير ١٩٥٥ اندمجت حدتو مع انشقاقاتها لتكون الحزب الشيوعى المصرى الموحد، ثم اتحدت هذه المجموعة مع الحزب الشيوعى المصرى فى يوليو ١٩٥٧ وكونت الحزب الشيوعى المصرى المتحد. وأخيرا التحقت طليعة العمال بالحزب المتحد فى يناير ١٩٥٨، فتشكل منهما الحزب الشيوعى المصرى.

٢ - تغير الاتجاه

• بوادر التغير الأولى:

دلت المحاولات الأولى لتوحيد الحركة الشيوعية فى نهاية عام ١٩٥٣ على الانتصار الكامل لمؤيدى برنامج الحد الأقصى، حيث جرت بشروط "حدتو - التيار الثورى" والجماعات الراديكالية الأخرى التى سبق أن أدانت برنامج الحد الأدنى لحدتو بوصفه مصدر ضعف الحركة الشيوعية المصرية. فكانت شروط الوحدة إدانة النظام العسكرى إدانة كاملة وطرد هنرى كورييل، كما وُضع برنامج مبدئى بمصطلحات برنامج الحد الأقصى الراديكالى، وُصفت فيه مصر بأنها "شبه إقطاعية" و"شبه مستعمرة"، وقرر الخط السياسى أن "الطبقة العاملة المصرية تحت قيادة الحزب الشيوعى المصرى الموحد تكافح من أجل ثورة شعبية مسلحة تحرر بلادنا من الاستعمار الأنجلو - أمريكى". ونادى البرنامج، مسترشدا بخبرة الثورة الصينية، بجبهة متحدة لأربع طبقات ضد الإقطاع والاستعمار وإقامة "النوع الجديد من حكومات الشعب الديمقراطية على هذا الأساس"، وادعى أن الحكومات السابقة "لم تكن سوى أدوات فى أيدى المستعمرين" [١].

وتنص وثيقة أخرى كُتبت لتحديد التكتيكات التى يجب على الحزب الشيوعى الموحد إتباعها على الآتى: "نجح الاستعمار الأنجلو أمريكى فى فرض حكومة الديكتاتورية العسكرية". أما الإصلاح الزراعى فقد هونت هذه الوثيقة من قيمته ونادت بـ "جبهة ديمقراطية" تتكون من كل الشرائح الاجتماعية التقدمية فى المجتمع والأحزاب السياسية و"الشخصيات المعادية للديكتاتورية"، وانتهت إلى القول بأنه "لا يمكن كسب قضية الديمقراطية دون التطويح بالعصابة العسكرية القائمة وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية... تقيم نظاما جمهوريا برلمانيا وتنفذ برنامج الجبهة"[٢]. ولكن لم يتم قبول أيا من الوثيقتين لأنهما فقدتا معناهما بسبب مقاومة النظام لحلف بغداد وتأييده لمؤتمر باندونج وعقده لصفقة الأسلحة التشكيلية. وبرغم تنفيذ النظام للبرنامج الوطنى الراديكالى استغرق تغير الاتجاه للميل إلى النظام وقتا حتى يضرب بجذوره، وتباطأ عن الأحداث قرابة العام. فعند انعقاد مؤتمر باندونج كان معظم الشيوعيين فى السجون، وظلوا فيها حتى أزمة قناة السويس، أو حتى بعدها. ولزمن طويل ظلت الإصدارات الرسمية الخارجية للحزب الشيوعى المصرى الموحد تنتقد النظام بشدة. فمثلا ظل منشور صادر فى أول مايو ١٩٥٥ يسمى ثورة يوليو الانقلاب العسكرى، ويزعم أن الطبقة العاملة "هى أول الفئات الوطنية وعيا بحقيقة هذه المؤامرة الاستعمارية"[٣]. وحتى بعد صفقة الأسلحة التشيكية فى سبتمبر أدانت نشرة كفاح الشعب، النشرة الخارجية الرسمية للحزب الشيوعى المصرى الموحد، سياسة النظام الموالية لأمريكا،

واتهمته بتفضيل شروط البنك الدولى القاسية لتمويل السد العالى على عروض الاتحاد السوفيتى السخية[٤].

أثناء ذلك كان يجرى تحول ضخم داخل الحركة الشيوعية، يعكس تزايد جاذبية النظام لأعضائها، فجرت مناقشات ساخنة داخل وخارج جدران السجون بين أنصار برنامج الحد الأدنى وأنصار برنامج الحد الأقصى بشأن طبيعة النظام الحاكم. وظهرت آثار هذه المناقشات في تصريح صادر عن اللجنة المركزية في نوفمبر ١٩٥٥، أعيد فيه النظر في الإدانة الكاملة السابقة للنظام:

الذى ينبغي ذكره هنا ببساطة أن كفاحنا الحزبى كان يتميز باتجاه يسارى حاد في تحديد موقفنا من سياسة الديكتاتورية الخارجية. لم يكن موقفنا من باندونج ومن رفض الحلف العراقي – التركي إلا اتهاما للديكتاتورية بالمناورة والتآمر. وكنا نتغافل دائما عما في هذه السياسة من اتجاه إيجابي استقلالي. كنا نكتفي بالتحليل والكشف عن الأساس التآمرى، دون أن نضع هذه السياسة الخارجية موضع الاعتبار[٥].

وبرغم هذه الرغبة في أخذ المعالم الإيجابية لسياسة النظام الخارجية بعين الاعتبار لم يعلن التصريح عن تغير سياسى كبير. فبصفة عامة ظل النظام يُعتبر ممثلا لـ"الاحتكار المصرى المندمج المصالح مع الاستعمار العالمى عامة والأنجلو أمريكي على وجه خاص".

وقد تُرك لزكي مراد، الذى أصبح آنذاك عضوا باللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصرى الموحد، مهمة اختراق هذا الموقف. فقد وجد في سياسة النظام الخارجية الجديدة تأكيدا على رؤية حدتو الأصلية للضباط كجزء من الجبهة الوطنية. ورفض التصور القائل بأن مصر "نصف مستعمرة" "نصف إقطاعية"، واعترف بأن الحكومة تلعب دورا طليعيا في النضال من أجل تحرر مصر سياسيا وعسكريا واقتصاديا من الاستعمار[٦]، كما رأى في تأميم شركة السكر التى يملكها أحمد عبود، الذى اعتبره اليسار نموذج الاحتكار النقى، وفى القوانين الجديدة التى تحدد عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات، "دلالة واضحة على أن السيطرة القائمة لكبار الرأسماليين الأجانب والمصريين تواجه ضربات متزايدة يوما بعد يوم"، وهو ما يسرى أيضا على الإقطاع. غير أن النقطة الأكثر أهمية التى أثارها زكى مراد بالنسبة لهذا الموضوع هى تشديده على العلاقات بين سياستى النظام الخارجية والداخلية، لكى يضع أساسا للقول بالطبيعة التقدمية للنظام في مجمله:

كلنا يعرف أن الإقطاع في مصر قد تلقى ضربات شديدة منذ ٢٦ يوليو ١٩٥٢ بطرد الملك وقانون الإصلاح الزراعى وقوانين العمال الزراعيين في ٩ سبتمبر ثم مصادرة أملاك الأسرة المالكة في نوفمبر ١٩٥٣ ثم وضع القضاء على الإقطاع هدفا رئيسيا في الدستور.. كل هذه الضربات قد حطمت النظام الإقطاعي بشكله القديم الذى كان سائدا. وإذا كانت

بعض مظاهر هذا النظام تعيش فى مصر فإن هذا طبيعى لأن الكفاح ما زال مستمرا ولأن القضاء على كل آثار النظام الإقطاعى لا يمكن أن يتم دفعة واحدة.. وهكذا نرى أن الكفاح ضد الاستعمار كان متمشيا جنبا إلى جنب مع الكفاح ضد الإقطاع، وأن الشعب المصرى الذى سجل تلك الانتصارات العظيمة... قد سجل أيضا انتصارات هامة فى مجال الثورة الديمقراطية بالقضاء على رأس الإقطاع - الأسرة العلوية - وإضعاف الإقطاعيين بشكل عام. ولاشك أن القضاء على نظام الاستغلال الإقطاعى قد أصبح اليوم قريب المنال.

واختتم زكى مراد كلامه قائلا أن "المجتمع المصرى قد تغير تغيرا عميقا فبعد أن كان مجتمعا تابعا نصف إقطاعى أصبح اليوم مستقلا ديمقراطيا"[٧].

طالب هذا التحليل بقلب استراتيجية الحركة الشيوعية تجاه النظام بالكامل، وتوجيه النظام مرة أخرى للاندماج فى الجبهة الوطنية. ومع ذلك حذر زكى مراد من أنه:

ليس هناك ضمان أكيد لتطور بلادنا الديمقراطى وتدعيم استقلالنا الفتى وسياستنا السلمية مثل إقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية الشاملة. إن بناء هذه الجبهة التى تضم العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية بما فيها بل على رأسها حكومة عبد الناصر والنضال فى سبيل إبراز دور الطبقة العاملة القيادى تدريجيا على هذه الجبهة هو واجب ملح ويتطلب تركيز قوى حزبنا لتحقيقه. ويجب أن يكون واضحا أن حكومة عبد الناصر هى حليف لنا على هذه الجبهة وأن التحالف معها شرط أساسى لتقدم بلادنا.

وفى فبراير ١٩٥٦ أرسل زكى مراد، ومعه أعضاء آخرون من الحزب الشيوعى المصرى الموحد، خطابا من السجن، وصف فيه سياسات النظام بأنها "تتويج لنضالات شعبنا خلال سنوات عديدة". وكانت النقاط التى أوردها الخطاب صراحة تأييدا لذلك هى مؤتمر باندونج ودور عبد الناصر فى صياغة قراراته وتنفيذها وإدانة حلف بغداد وإصدار الدستور الجديد فى يناير، والذى ضمن لكل مواطن الحق فى العمل وفى التأمين الاجتماعى[٨].

وقبل ذلك كانت طليعة العمال قد غيرت سياساتها تجاه النظام. ففى يناير ١٩٥٥ أعلنت فى أحد كراساتها أنها سوف تؤيد النظام بمجرد أن يقطع روابطه مع "الاستعمار الأنجلو أمريكى" ويتبنى سياسة الحياد المستقلة[٩]. وكتبت بعد باندونج وبدء العلاقات الجديدة مع الكتلة الشرقية خطابا مفتوحا إلى رئيس الوزراء عبد الناصر أعلنت فيه تأييدها "للخطوات الجديدة" فى سياسة النظام الخارجية. غير أن الخطاب المفتوح تضمن فى ذات الوقت المطالبة بالحريات المدنية التى تقوم على حقوق الإنسان ونداء لبذل جهود أكبر لتحقيق الوحدة العربية[١٠]. وفى سبتمبر ١٩٥٥ صدر تحليل تاريخى للحركة الوطنية ظلت فيه طليعة العمال تعتبر مصر بلدا "شبه إقطاعى" و"شبه

مستعمر" يسوده الرأسمال الاحتكارى الأجنبى مع "حكومة ديكتاتورية لا تحقق مطالب الحركة الوطنية الجذرية"[١١].

•إعادة إدماج النظام فى الحركة الوطنية:

فى مارس ١٩٥٦ أصدر الحزب الموحد "خطة الحزب الشيوعى المصرى الموحد" وأعلن فيها تأييده للنظام رسميا[١٢]، وقدم فيها تقييما تفصيليا للنظام وعرضا عاما لأفكار الحزب عن الوضع السياسى والاقتصادى العام لمصر آنذاك. وتبدأ الوثيقة بقائمة بأربع قضايا استند إليها الانتقال من النظرة السلبية السابقة نحو النظام إلى نقيضها، وهى: أ) اتخاذ الحكومة لـ "مواقف سلامية واستقلالية إيجابية" ظهرت فى باندونج وفى معارضتها لحلف بغداد العدوانى"؛ ب) واتجاهها إلى "تنمية الصناعة الوطنية والثقيلة منها بشكل خاص"؛ جـ) توقيع اتفاق الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا وإقامة علاقات تجارية مع المعسكر الاشتراكى؛ وأخيرا؛ د) رغبتها فى الاتفاق على برامج للتبادل الثقافى مع المعسكر الاشتراكى. وبالنسبة للحزب الشيوعى المصرى الموحد فإن هذه النقاط الأربع تبرر القول بأن:

> حكومة عبد الناصر... تتخذ طريقها نحو التطور المستقل لبلادنا سياسيا واقتصاديا، الذى يعنى التحرر تدريجيا من السوق الاستعمارية، وإضعاف السيطرة السياسية للاستعمار وتدعيم الروابط الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية مع المعسكر الاشتراكى[١٣].

وكما تغير الموقف الشيوعى العام من البلدان المستقلة الناشئة فى العالم الثالث بعد باندونج، أصبحت الخطة الرسمية تعتبر النظام الناصرى جزءا من الكفاح العالمى من أجل الاستقلال الذى تقوم به "البرجوازيات الكبيرة الحاكمة فى الهند وإندونيسيا وبورما وسوريا ولبنان والسودان". وكان المفهوم المشترك عن برجوازيات هذه البلدان المختلفة أنها تدرك أن التصنيع هو الشرط المسبق المطلق للتطور الوطنى، وأنه بينما يعرقل "معسكر الاستعمار" التصنيع، وخصوصا إقامة الصناعة الثقيلة، ويحاول التركيز على تدعيم الزراعة، فإن المعسكر الاشتراكى يتوق إلى توفير المساعدة الاقتصادية والعسكرية بسعر معقول وتعزيز السلام العالمى[١٤]. وقد عزز زكى مراد الخطة الرسمية فى تقرير بعنوان "حول الطبيعة الطبقية لحكومة الضباط"[١٥]، كتبه فى يوليو ١٩٥٦. وتقم حجته الأساسية على أن حركة الضباط الأحرار هى "إحدى الهيئات السياسية لقسم من البرجوازية الوطنية فى مصر، هى بالتحديد هيئة تعبر عن مصالح الضباط المتوسطين والصغار، وتعارض سيطرة الاستعمار والإقطاع المطلقة على الجيش وعلى مصائر الضباط بالتالى"[١٦].

ويتفق كل من الخطة الرسمية وتقرير زكى مراد على تمتع البرجوازية الوطنية بطبيعة مزدوجة. فيقول زكى مراد:

فطبيعة البرجوازية الوطنية، تلك الطبيعة المزدوجة، واضحة أيضا فى هذا الجانب [جانب الضباط الأحرار] ... بل وبينهم شخصيات رجعية وذات ميل واضح للاستعمار. وهم فى الوقت الذى يعارضون فيه الاستعمار والإقطاع يخشون الجهر بالتحالف مع الشيوعيين والعمال والفلاحين ويترددون كثيرا فى ذلك(١٧).

فسَّرت الطبيعة المزدوجة للضباط تناقضات السياسة التى اتبعوها حتى ذلك الحين. فشرح زكى مراد فى تحليله التاريخى للنظام أن هذه الطبيعة المزدوجة تفسر الفارق بين المحتوى التقدمى للمنشورات التى أصدرها الضباط الأحرار قبل الثورة والعلاقات الوثيقة التى رحبوا بإقامتها مع الولايات المتحدة بعد ذلك، حين "خرجوا من صفوف البرجوازية الوطنية" (١٨). وانتهت فترة التبعية الكاملة للاستعمار الأمريكى هذه فى بداية عام ١٩٥٥ حين اتضح أن الأمريكان لن يعطوا أسلحة وسيواصلون إقامة حلف بغداد. وقال زكى مراد أن مقاومة الشعب المنظمة للضباط والأزمة الاقتصادية ونجاحات المعسكر الاشتراكى، أجبرت كلها الضباط على العودة إلى حظيرة الحركة الوطنية الراديكالية(١٩).

ويوضح زكى مراد أن طبيعة الضباط البرجوازية الوطنية كانت المصدر الدائم لتناقض سياسات النظام فى الفترات المختلفة. ففى الفترة الأولى بين يوليو ١٩٥٢ ويناير ١٩٥٣ اتخذوا إجراءات من قبيل طرد الملك فاروق والإصلاح الزراعى والإفراج عن السجناء السياسيين، وفى نفس الوقت قمعوا الحركة العمالية. وفى الفترة الثانية من يناير ١٩٥٣ إلى يناير ١٩٥٥ كان النظام مخدوعا تماما فى الأمريكان، ووقع معاهدة مع البريطانيين، وفى نفس الوقت أقام فى مصر النظام الجمهورى وصادر أملاك العائلة المالكة. ولم تبدأ سيادة الجوانب الإيجابية من حكم البرجوازية الوطنية فى السياسة الخارجية والاقتصادية والاجتماعية إلا فى الفترة الثالثة. ومع ذلك استمر العمل بالمعاهدة مع البريطانيين فى تلك الفترة واتُخذت إجراءات لتنشيط الاستثمار الأجنبى(٢٠). وقالت الخطة الرسمية، وفقا لنفس الاستنتاج، أن "كل هذه العوامل من شانها أن تجعل المواقف السلامية والاستقلالية لحكومة عبد الناصر مواقف جزئية قابلة للنكسة، قابلة للتراجع، بل وقابلة للمؤامرات الخفية من الاستعمار"(٢١). وانتهت إلى خلاصة متفائلة تقول بضرورة إقامة جبهة قادرة على الدخول فى تحالف مع النظام.

جبهة وطنية معادية للاستعمار، جبهة وطنية للسلام والاستقلال الوطنى... تضم كافة القوى الشعبية بزعامة الطبقة العاملة وحزبها، تضم الفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمثقفين الوطنيين

والبرجوازية الوطنية المتوسطة، جبهة يمكن أن تدخل فى اتفاقات وتعاون، بل تستطيع أن تفرض تحالفا بشروط مع الديكتاتورية العسكرية القائمة فى سبيل تدعيم السلام والاستقلال[٢٢].

وقد بُنيت استراتيجية الحزب الشيوعى المصرى الموحد أيضا على أساس الإدراك الواضح لضعف الجبهة الوطنية الديمقراطية البديلة. فقد اعتبرت الخطة الرسمية أن "توازن القوى" فى مجموعه ليس مواتيا لجبهة كهذه، لأن البرجوازية الصغيرة مترددة، ولأن البرجوازية الكبيرة كما يمثلها الوفد ضعيفة وخاضعة لقيادتها الرجعية. كذلك ليس الشيوعيون قادرون على مقاومة النظام: "فالشيوعيون لضعف ارتباطهم بالطبقة العاملة ولانقسامهم، لا يمكنهم أن يقيموا حكومة تحل محل حكومة عبد الناصر". ورأت الخطة الرسمية الجديدة أن دستور ١٩٥٦ يعبر عن علاقات القوى القائمة بين النظام والقوى السياسية والاجتماعية الأخرى، فهو يعكس "توازن القوى فى الداخل بين الديكتاتورية العسكرية والقوى الشعبية، فهو يتمثل فيه الجانب السلامى والاستقلالى للديكتاتورية، كما يتمثل فيه الشكل الديكتاتورى العسكرى الحاكم". لقد أعطى الدستور حقوقا جزئية محدودة للشعب وحد من نفوذ الإقطاع وبعض قطاعات رأس المال الاحتكارى[٢٣].

أصبحت الخطة الرسمية للحزب الموحد علنية فى مقال نُشر فى إبريل ١٩٥٦فى "صوت الفلاحين"، طالب بجبهة وطنية عريضة كخطوة فى اتجاه توحيد البلاد العربية ضد الاستعمار[٢٤]. كذلك حث بيان رسمى بعنوان "الاستعمار هو العدو الأول" على "تعبئة كافة القوى الوطنية، حشد وتجميع الملايين من العمال والفلاحين والطلبة والكتاب والفنانين والتجار وأصحاب المصانع، صغيرها ومتوسطها، بل وكبيرها أيضا لمقاومة الهجوم الاستعمارى"[٢٥].

أما تأييد طليعة لعمال للنظام فكان أقل مشروطية وحذرا من تأييد الحزب الشيوعى المصرى الموحد، برغم غموض موقفه بدوره من الطبيعة الوطنية البرجوازية للنظام. فأتى تحليل الطبيعة الطبقية للضباط معتمدا على مدى ولائهم لمبدأ الحياد الذى اعتبرته المنظمة وسيلة يستخدمها العديد من قادة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة مثل ناصر ونهرو وسوكارنو لتحرير بلادهم من سيادة الاستعمار، كما اعتبرته تناقضا داخل العالم الرأسمالى يجب أن تستغله الحركة الشيوعية مثلما فعلت فى الماضى فى عهد الجبهة الشعبية فى فرنسا عام ١٩٣٦ والجبهة المتحدة بين الشيوعيين الصينيين وشيانج كاى تشيك فى الكفاح ضد الغزو اليابانى. وانتهت طليعة العمال إلى الآتى:

نحن الشيوعيون المصريون – باعتبارنا الصف الأول فى حركة التحرر الوطنى – سوف نؤيد أى خطوة تتخذها الحكومة الحالية أو القادمة لدعم استقلالنا ولإضعاف تسلط الاستعمار على سياستنا واقتصادنا. وليس دعمنا للحكومة مجرد دعم سلبى، فهو لا يعنى أننا سنمتنع

عن مهاجمة الحكومة فى سياستها الخارجية فقط، ولكننا أيضا سننشر على أوسع نطاق السياسة الوطنية والسلمية التى تبنتها الحكومة مؤخرا، وسنجمع التوقيعات ونحث نقابات العمال والمنظمات الفاعلة الأخرى على اتخاذ قرارات تؤيد هذه السياسة. كذلك سنعمل بالاشتراك مع هيئة التحرير على الدعاية لهذا الخط السياسى وسنتعاون مع حكومة عبد الناصر ونساندها. وفوق ذلك سوف نساند الحكومة فى مواجهة الانقلابات العسكرية التى سيحاول الاستعمار أن يدبرها ضد الحكومة (٢٦).

أدى تغير موقف المنظمتين من النظام إلى الإفراج عن معظم أعضاء الحركة الشيوعية وإلى السماح بحرية أوسع فى التعبير. وكانت أهم نتيجة ملموسة لهذا التقارب بين الجانبين تأسيس جريدة "المساء" المسائية فى أكتوبر ١٩٥٦، التى رأس تحريرها خالد محيى الدين. وأصبحت المساء أهم أداة دعاية يسارية وأشد مؤيدى التخطيط الاقتصادى حماسا. كذلك أُنشئت فى ذات الفترة الليبرالية عدة دور نشر يسارية مثل دار الفكر ودار النديم(٢٧).

٣ - هيمنة النظام أيديولوجيا

• اكتساب الشرعية فى السويس:

استمر غموض النظرة إلى النظام باعتباره ممثلا للبرجوازية الوطنية عاملا ثابتا فى تحليل الشيوعيين للضباط. ولكن أهميته اضمحلت تدريجيا حين اكتسب النظام شرعيته خلال أزمة السويس وأصبح الخطاب السائد هو خطاب النزعة السلطوية، الأمر الذى أسفر عن نتائج هائلة بالنسبة للحركة الشيوعية. فقد فقدت الحركة سلطتها الأيديولوجية على الحركة الوطنية، وكذلك سلطتها السياسية [فى المناورة] بين بدائل الجبهة الوطنية الديمقراطية بسبب خفوت صوت أحزاب المعارضة الأخرى أو قمعها بالكامل، وبالتالى اضطر الحزب الشيوعى المصرى الموحد وطليعة العمال إلى السعى للتحالف مع الحكومة، وهو تحالف كانوا فيه الشريك الأصغر إلى حد بعيد. وأدى هذا الموقع التابع إلى فتح الطريق أمام اختراق خطاب الحداثة السلطوى لقطاعات الحركة الشيوعية التى ظلت تعارض هذا الميل السلطوى حتى ذلك الحين. فكلما زاد ارتباط الحركة الشيوعية بالنظام كلما قل احتمال إعلان المطالب الديمقراطية وقل الإصرار عليها. وحتى إذا تم إعلانها، فغالبا ما كان يُعاد تكييفها لتتناسب مع البنى السلطوية الجديدة. وأصبحت الدولة النقابية الجديدة تحدد قواعد اللعبة ومحتوى الخطاب الحداثى المهمين، كما حدث مع الليبراليين والاشتراكيين الليبراليين فى روز اليوسف.

كانت النتيجة المباشرة لأزمة السويس بالنسبة للشيوعيين هى قيامهم بدعم الحكومة بالكامل.

فأصدرت طليعة العمال نشرة خاصة بعنوان المقاومة الشعبية أعلنت فيها أن تكوين جبهة متحدة ضد الاستعمار له "أولوية وطنية تجب كل المصالح الجزئية"[٢٨]، وأعلن الحزب الشيوعى المصرى الموحد بصراحة أن الأزمة وسيلة لإثبات وطنية الحركة الشيوعية:

إن هذه المعركة لتقدم لنا نحن الشيوعيين المصريين - ولأبناء الحزب الشيوعى المصرى الموحد بالذات - فرصة ذهبية لإثبات جدارتنا، لا بقيادة العمال والفلاحين فحسب، بل بقيادة كل الوطنيين، قيادة مصر كلها فى زحفها المقدس لحماية استقلالها وتأمين انتصاراتها والتقدم نحو الديمقراطية ونحو الاشتراكية... وعلينا نحن أبناء الحزب الموحد أن نثبت أننا أخلص وأصلب الوطنيين فى الدفاع عن حرية شعبنا واستقلال وطننا[٢٩].

ويُفترض أن تتخذ هذه السياسة شكل "جبهة وطنية متحدة"، وهى تختلف عن الجبهات السابقة فى أنها موجهة ضد الاستعمار لا الحكومة، وهدفها تعبئة كل القوى الوطنية على نطاق واسع يمتد من أعضاء هيئة التحرير إلى أعضاء الوفد البائد والإخوان المسلمين، بالإضافة إلى المنظمات الشيوعية الأخرى. وإلى جانب توسيع الجبهة لتشمل المنظمات الوطنية القائمة، فإن الجبهة المتحدة تُعتبر فرصة للامتداد إلى أسفل نحو السكان بتشكيل لجان قاعدية. فدعا الحزب الموحد لتنظيم المدنيين فى كتائب مسلحة وإنشاء لجان فى القرى والمدن على غرار ما حدث أثناء الكفاح فى قناة السويس عام ١٩٥١. وكان المفترض أن هذه اللجان "هدفها حماية المكاسب الوطنية التى حققتها حكومة جمال عبد الناصر" بل و"حماية حكومة جمال عبد الناصر نفسها وتطوير وتحقيق مكاسب جديدة فى ميدان السياستين الداخلية والخارجية". وتتشكل عضويتها من "أوسع الجماهير الممكنة". ونصح الحزب أعضاءه بألا يسيطروا على هذه اللجان فى البداية، ولا يدعوا المتعاطفين مع الشيوعية يسيطرون عليها[٣٠].

ومع أن الجبهة المتحدة تبدو وكأنها فرصة جديدة لتعبئة السكان على نمط منظمات المقاومة القاعدية التى يمكن للشيوعيين أن يؤثروا عليها أو يصلوا للسيطرة عليها، فإنها تطلبت تنازلا عظيما لأنها شكلت الخطوة الأولى نحو قبول مذهب الحداثة السلطوى. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المطالب الديمقراطية للحزب الموحد:

إن السكرتارية المركزية [للحزب] تعتقد أنه من الخطأ البالغ فى هذه الظروف المناداة بشعار حرية تكوين الأحزاب القديمة، حتى ولو كان هذا الشعار ذو طابع دعائى فقط، لأن الأحزاب القديمة بوضعها التقليدى وبرامجها التقليدية متخلفة تماما عن التطورات الاجتماعية والسياسية الهامة التى حدثت فى بلادنا سواء منها الداخلية أو الخارجية. إن رجوع الأحزاب القديمة بكل ظروفها التى شرحناها كما هى عامل معطل لتطور الحركة الوطنية والديمقراطية لبلادنا[٣١].

هذا لا يعنى أن الحزب الموحد كان معاديـا لنظام تعدد الأحزاب من حيث المبدأ، فقد صرح، بالعكس، بوضوح بأنه سيطالب بالعودة إلى نظام تعدد الأحزاب فى وقت لاحق، "فى الوقت والظروف التى تنضج فيها الإمكانيات لخلق أحزاب جديدة تعبر عن مصالح فئاتها وطبقاتها ببرامج مناسبة وقيادات متطورة تتمشى مع الظروف الجديدة لبلادنـا" [٣٢]. ويكشف هذا التحليل عن انتهاء أوهام الشيوعيين بشأن إصلاح الأحزاب السياسية بعد الثورة، وأيضا عن الاتجاهات الحداثية المضمرة التى تفسر التصاقهم بالنظام.

ولم تتحقق الجبهة بشكلها النموذجى خلال أزمة قناة السويس إلا فى بورسعيد بعد احتلال القوات البريطانية والفرنسية لها وخروجها من تحت سلطة الحكومة المصرية المركزية بالكامل. وهناك نظمت "الجبهة المتحدة" مظاهرات واحتجاجات ضد الاحتلال الأجنبى[٣٣]، ووفقا للإستراتيجية المقررة سلفا اعتبرت "الانتصار"، نشرة الجبهة، عبد الناصر "زعيمنا"، وأعلنت أن:

استمرار جبهتنا المتحدة فى كفاحها، واستمرار تدعيمها هو الضمان الأول لتحقيق انتصارات جديدة... إن طريقنا طويل... وإن صمام الأمان الوحيد هو أن نلتف جميعا الشعب والحكومة والجيش حول أهدافنا التى لن نحيد عنها، وحول القائد جمال عبد الناصر رمز مقاومتنا الشعبية الظافرة.. وإلى الإمام[٣٤]...

حظر النظام تنظيم لجان المقاومة الشعبية، وذكرت كفاح الشعب، بعد رحيل المحتلين الأجانب، أن لجان المقاومة التى أُسست فى القاهرة كانت قليلة[٣٥]. ومع ذلك ظلت هذه اللجان أحد أكثر طرق الحزب الشيوعى المصرى الموحد أهمية لمحاولة تعبئة الشعب وإقامة قنوات نفوذه الخاصة، بالإضافة إلى إظهار تأييده للنظام. وحين أُعلن مبدأ أيزنهاور فى يناير ١٩٥٧ قدم الحزب الموحد نفس الاستراتيجية:

لاشك أن لجان المقاومة الشعبية التى انبثقت عن الكفاح الوطنى المسلح ضد الاستعمار هى أكثر الأشكال التنظيمية ملاءمة بالنسبة للجماهير لتنفيذ هذه المهمة. ويمكن أن يتم تنظيم المنظمات الجماهيرية الأخرى كالنقابات والاتحادات فى وحدة كاملة حولها، وبذلك يمكن توجيه الروح الوطنية الموحدة ضد مؤامرات الاستعمار[٣٦].

وادعى الحزب أن مصر يجب أن تشن حربا مستمرة على الولايات المتحدة لكى تحافظ على سياستها الاقتصادية المستقلة. ويتطلب ذلك تسليح الشعب وإقامة مراكز تدريب وتنظيم الميليشيات الشعبية. وهناك تبرير آخر لهذه الاستراتيجية، وهو اختيار المرشحين للانتخابات البرلمانية المؤجلة. فلجان المقاومة الشعبية تستطيع أن تتخلص من "العناصر الانتهازية والمترددة والخائنة... وتساعد على قطع رأس المؤامرات". وأخيرا، تستطيع هذه اللجان أن تساهم فى تعبئة

الشعب من أجل الوحدة التلقائية لمصر وسوريا ضد الاستعمار. وظلت الأعداد اللاحقة من النشرة تقدم حالة بورسعيد كنموذج تنظيمى وطنى للمقاومة الشعبية، وتشدد على وجوب انضمام كل المنظمات القائمة فى المجتمع للجان المقاومة الشعبية، وخصوصا النقابات المهنية والعمالية، بل وهيئة التحرير أيضا. ويجب أن تقام لجنة عليا تشرف على اللجان المحلية ولجان المناطق (٣٧).

• تصويت على الاستقلال والتنمية:

كانت أول انتخابات لمجلس الأمة فى يونية ١٩٥٧ المناسبة التالية لتطوير استراتيجية الجبهة المتحدة. وقد أدت هذه المناسبة إلى تثبيت تبعية الحركة لقيادة النظام بشكل حاسم. حل النظام هيئة التحرير وأقام بدلا منها الاتحاد القومى. ولكن هذا الحزب لم يكن يشبه لجان المقاومة الشعبية التى تصورتها الحركة الشيوعية. فمع أن إنشاء الاتحاد القومى كان علامة على تحول واضح للميل إلى الطبقة الوسطى التى حاباها النظام، ولكنه لم يكن بحال منظمة سياسية ترمى إلى تعبئة السكان. وكان الأمر الأكثر إحباطا للحركة الشيوعية هو منع كل السجناء السياسيين السابقين من المشاركة فى الانتخابات، كما سقط معظم المرشحين الشيوعيين الذين شاركوا فيها.

برغم هذه الإعاقات شاركت الحركة الشيوعية بحماس فى الانتخابات، لأن الانتخابات أصبحت شديدة الارتباط بمجمل برنامج التحديث الاجتماعى والاقتصادى. ولما كان النظام يبدو فى عين الشيوعيين مدافعا عن هذا البرنامج فى مواجهة التدخل الأجنبى، أصبح من شبه المستحيلات طرح مطالب ديمقراطية. ولما كان النظام فى أوج قوته، فإنه استطاع بسهولة أن يفرض خطاب الحداثة السلطوية الخاص به، ويحول الارتباط الوثيق الذى أقامته الحركة الشيوعية بين الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ضدها. وعبرت كفاح الشعب عن هذا المنطق، فأعلنت فى مارس أن الانتخابات القادمة ستكون أهم انتخابات تاريخ مصر البرلمانى، وادعت أنها تمثل "مجالا جماهيريا فسيحا لتوحيد كل القوات الوطنية فى جبهة متحدة حول برنامج معين"(٣٨). وسوف تتيح الانتخابات تعميق الثورة وتوظيف الوعى الوطنى ضد التهديد الأجنبى وأتباع الاستعمار فى الداخل، أو، كما جاء فى عدد تال من كفاح الشعب: "إن الانتخابات القادمة معركة ضد الاستعمار وستتبلور هذه المعركة فى استبعاد عملاء الاستعمار الرجعيين وفى انتخاب العناصر الوطنية لمجلس الأمة القادم حتى يأتى المجلس معبرا عن السياسة السلامية الاستقلالية التقدمية التى تنتهجها مصر" (٣٩).

وعبرت بعض المقالات التى نُشرت فى "المساء" بغرض إظهار تأييد المنظمات الشيوعية المختلفة للنظام عن نفس الموقف. فقال أبو سيف يوسف، عضو اللجنة المركزية لطليعة العمال،

صراحة، أن الانتخابات ليست منافسة بين أحزاب سياسية مختلفة تمثل الرأسمالية أو الإقطاع، ولا هي تتعلق بسياسة مجلس وزراء بعينه، وإنما يجب النظر إليها، فيما يقول، كتصويت على الثقة في الثورة أولا وقبل كل شيء، تصويت للاستقلال والسيادة الوطنية والسلام والوحدة العربية. كذلك فإن الانتخابات موجهة ضد العناصر الرجعية في الداخل(٤٠). وأكد عبد العظيم أنيس على نفس الخط السياسي، فرأى أن المطالبة بوجود معارضة أمر غير ضروري، أو حتى خياني، في هذه الظروف التي تهدد فيها الولايات المتحدة ومبدأ أيزنهاور مصر. وقال – متفقا لحد كبير مع بلاغة النظام الدعائية – أن أعضاء البرلمان يجب أن يراقبوا الحكومة، على أن تقوم الرقابة على فكرة "النقد الإيجابي"، وليس على "فكرة الهجوم" (٤١). ويجب إجبار كل مرشح على تقديم برنامج حتى يمكن استبعاد إمكانية اشتراك عناصر خائنة في الانتخابات(٤٢).

وربما كان تعليق فؤاد مرسي هو أهم تعليق نشر في المساء عن الانتخابات. لأن تأييده، بوصفه السكرتير العام للحزب الشيوعي المصري الذي اتحد قبل قليل مع الحزب الشيوعي المصري الموحد لتكوين الحزب الشيوعي المصري المتحد، كان يعني حدوث تحول مهم في سياسة الحزب السابقة التي كانت تنعت النظام بـ"الفاشية". وكانت مقالاته في المساء أوضح تعبير عن كيفية وضع المُثل الديمقراطية في خدمة التحديث السلطوي. قدم فؤاد مرسي لسلسلة مقالاته بإبراز التقدم الهائل التي حققته مصر:

إن في مصر اليوم نهضة شاملة تتمثل في تلك التغيرات الجوهرية التي تناولت – ولا تزال تتناول – تكويننا الاجتماعي وبنياننا الاقتصادي وتنظيمنا السياسي ووضعنا الدولي. وهي تغيرات متكاملة تعتبر في النهاية ثورة كاملة في أسلوب حياتنا تكشف عن قوة تلك الرغبة العميقة عندنا في التجديد وملاحقة ركب البشرية(٤٣).

ومع أنه انتقد الانتخابات الوشيكة، فإنه قارن بين الشكل القائم للديمقراطية المصرية والأشكال "التقليدية" للديمقراطية، كما تطورت بعد الثورة الفرنسية. فمع أن هذه الأشكال عرفت المعارضة غير أن ذلك لم يكن ضروريا دائما، لأن الديمقراطية، كما أدعي، "ليست هدفا في ذاتها، وإنما هي وسيلة لخوض معركة التقدم الاجتماعي". وعزز فؤاد مرسي هذا المفهوم الأداتي للديمقراطية بفلسفة نسبية عن الظروف الخاصة:

إن الديمقراطية تتحقق في كل بلد على حسب تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بحيث تتشكل في إطار معركته الأساسية التي يخوضها أبناؤه للتقدم عبر الأجيال. إن الديمقراطية تتحقق بمقدار مشاركة جموع الشعب في تحقيق المهمة التاريخية التي تواجه بلدا معينا في وقت معين(٤٤).

ويرى فؤاد مرسى أن الديمقراطية فى هذه المرحلة من تاريخ مصر قناة يعبر الفلاحون والعمال والمثقفون من خلالها عن رسالتهم التاريخية؛ "إنها حريته [الشعب] فى التعبير عن أهدافه التاريخية وتنظيم نفسه لتحقيقها"، إنها حرية الأغلبية لا الأقلية، ولا تتضمن بالضرورة انقسام الآراء ولا تعدد الأحزاب أو قيام المعارضة. فالديمقراطية فيما يقول تعنى حماية حكومة الأغلبية[٤٥]. قبل ذلك كانت الديمقراطية تحمى الاستعمار والاستبداد والإقطاع، أما الآن، فيما يقول، "فلأول مرة فى تاريخنا الحديث يتمتع الشعب المصرى بحرية التعبير عن أهدافه الوطنية وتنظيم نفسه داخليا لتحقيقها". وبالتالى انتهت الحاجة إلى المعارضة التى كانت قائمة فى الماضى حين كانت الديمقراطية تعمل لصالح الاستعمار[٤٦].

ولما كانت الحركة الشيوعية قد أصبحت متوحدة إلى هذا الحد مع الحكومة، فقد انقلبت على "حلفائها" الغامضين السابقين الذين كانت تحاول أن تنظمهم فى جبهة وطنية ديمقراطية. ووفقا لسياسة التخلص من "العناصر الانتهازية والمترددة والخائنة... والمساعدة فى قطع رأس المؤامرات"، وجهت الحركة انتباهها إلى الكشف عن هذه المؤامرات، واستهدفت الإخوان بوجه خاص. ففى مايو كشفت نشرة "كفاح الشعب" مؤامرة فى المنصورة شملت أعضاء فى الإخوان المسلمين والوفد والحزب الاشتراكى، أقاموا اتصالات مع الولايات المتحدة وكبار الملاك. ويتمثل تهديد نموذجى آخر للثورة فى المرشحين الذين لا يطرحون أى برنامج سياسى وتستند قاعدتهم الانتخابية على المال والعصبية، فهدفهم فيما قال الشيوعيون هو تقسيم صفوف الوطنيين وتدمير الثورة[٤٧].

وأوردت النشرة الداخلية الجديدة للحزب الشيوعى المصرى المتحد، والمسماة "حياة الحزب"، تقييما شاملا للانتخابات[٤٨]، وكان التحليل عبارة عن مقارنة بين أهداف الحركة الشيوعية وبين الحصيلة النهائية للانتخابات. فقد جرت المعركة، كما قال الحزب، حين كانت مصر "تنجز ثورتها الوطنية الديمقراطية وتناضل من أجل تصفية الاستعمار"، والغرض منها ليس "مجرد تكوين أى برلمان، وإنما انتخاب مجلس للأمة يكون برلمانا للثورة، مهمته صون الثورة لا التفريط فيها... والسير بها إلى الأمام" [٤٩]. وإلى حد كبير بدا أن الانتخابات قد حققت آمال الحزب.. ففيما يتعلق بالطبقات العاملة ذكر التقييم أن الانتخابات "أكدت وجودها الطبقى ومهمتها السياسية ودورها السياسى فى بلادنا".. ولكن لم يدخل البرلمان من أبنائها سوى عدد قليل بسبب ضعف تنظيم اتحاد نقابات العمال.. ولذلك "لا تدل النتيجة النهائية للمعركة على كل ما للطبقة العاملة من وزن سياسى فى بلادنا". وستكون مهمة الحركة الشيوعية فى المستقبل المساعدة فى تنظيم هذه المؤسسات، ورفع "هذا الوعى [السياسى] إلى مرتبة الوعى الاشتراكى". ومع ذلك انتهى التقرير إلى أن "الطبقة العاملة قد بدأت تحتل مكانتها السياسية فى بلادنا، وتشارك

بعزم فى توجيه مصائرها"[٥٠]. وينطبق نفس الأمر على الفلاحين، فقد قال عنهم التقرير أنه "لأول مرة يتحرر الفلاح من سيطرة الإقطاع ويذهب إلى صندوق الانتخاب ليختـار". ولكـن الفلاحـون فشلوا مع ذلك فى إسماع صوتهم بشكل مناسب بسبب ضعف تنظيمهم[٥١].

وقال التقرير أن البرجوازية الوطنية كانت الفائز الأكبر فـى الانتخابات فـى كـل مـن الريـف والمدن، يليها البرجوازية الصغيرة، وخصوصا المثقفين ورجال المهن الحـرة. وبيَّـن التقريـر أن هـاتين الطبقتين الاجتماعيتين تلعبان دورا مزدوج التوجـه فـى الثـورة الوطنيـة الديمقراطية. كمـا قـال أن نتائج الانتخابات ترجع جزئيا إلى تنظيم الاتحاد القومى:

لقد كانت معركة الانتخابات أعنف معركة سياسـية خضناهـا فـى السـنوات الأخـيرة، ولقـد وقفت البرجوازية فيها موقفا ارتجاليا متخبطا، موقفا تسوده الانعزالية والبعد عن الجماهير. إن النتيجة التى انتهت إليها الانتخابات نتيجة عظيمـة، ولكنهـا نتيجـة كـان يمكـن الوصـول إلى أعظم منها لو كانت البرجوازية قد أدركت تماما مسئولياتها داخل الجبهة الوطنية[٥٢].

وقال التقرير أن هذا الموقف قد نتج جزئيا عن الطبيعة الطبقية للبرجوازية الوطنية وعدم ثقتها فـى حلفائها فى الجبهــة الوطنيـة. وعلـق التقريـر علـى إجـراء منـع السـجناء السياسـين السـابقين مـن المشاركة قائلا أن:

البرجوازية الوطنية قد كشفت عن تخلف خطير فى إدراك طبيعة المعركة. والسبب فـى ذلـك كله هو حداثة عهــد البرجوازيـة الوطنيـة بالانتخابـات واسـتجابة أجـزاء منهـا إمـا لتخويـف الاستعمار وإما لتهديداته وانعزالها بالتالى عن جماهير الشعب[٥٣].

وبرغم الإجراءات التى اتخذت ضد الشيوعيين كان الاستنتاج الإجمالى للتقريـر إيجابيـا للغايـة فيمـا يتعلق بتحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية. أما عن الـتركيب الاجتمـاعى للبرلمـان فقـد ذكـر التقرير أنه "لاشك أن مجلس الأمة يعبر فى مجموعه عن الاتجاه الوطنى فى بلادنـا"[٥٤]. فبنـاء علـى منع العناصر الإقطاعية وممثلى الرأسمالية الاحتكارية من دخول البرلمان إلا فيما ندر، رأى التقرير أن مجلس الأمة "لا يمكن بتكوينه الحالى أن يكون فى يوم من الأيام أداة بأيدى الاستعمار أو الإقطـاع، أنه على العكس حرب عليهما"[٥٥].

فبالنسـبة للبرلمـان الوطنـى رأى التقريـر أن الانتخابـات قـد عـززت الجبهـة الوطنيـة. وكـانت الخلاصـة النهائية أن مصر قد دخلت عصرا جديدا للكفاح الوطنى، وادعى متناقضا مع نفسه بعض الشيء أن الانتخابات كانت منسجمة تماما مع التطور التاريخى للحركة الوطنيــة التى ترتبـط فيهـا الديمقراطية بالاستقلال ارتباطا لا ينفصم:

نحن نعلم أن مصر بسبيل إنجاز ثورتها التاريخية، ثورتها الوطنية الديمقراطية، ولقد أثبتت تجربتنا الثورية منذ عرابى أن ثورتنا المصرية تتكون من جانبين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، وهما الجانب الوطنى والجانب الديمقراطى، وها نحن نتأكد مرة أخرى من واقع تجربتنا أن ثورتنا تتحقق اليوم بجانبيها. إن كل نصر وطنى هو تدعيم لمكاسبنا الديمقراطية، وكل مكسب ديمقراطى هو تدعيم لانتصاراتنا الوطنية[٥٦].

٤ - مصر : حضارة جديدة

• **الثورة الاقتصادية:**

بالنسبة للحركة الشيوعية كان تزايد تحكم الحكومة فى الاقتصاد أحد أسباب التحول التدريجى فى موقفها من النظام، فقد اعتبرت إقامة صناعة ثقيلة ومشروعات عامة كبيرة مثل السد العالى إجراءات حاسمة لصالح الاستقلال الاقتصادى والتنمية الاقتصادية. وصفقت الحركة لكل الإجراءات التى وجهت الاقتصاد بعيدا عن الغرب مثل زيادة التجارة مع الكتلة الشرقية، بينما انتقدت سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية. ونسبت الحركة الشيوعية اختلاط سياسة الحكومة إلى أصولها البرجوازية الوطنية. وتلاشى غموض هذا التحليل مع تأميم قناة السويس ومصادرة الملكيات البريطانية والفرنسية فى مصر فى نوفمبر ١٩٥٦. ونشط مجمل الميل إلى التخطيط بقوة مع إقامة "المؤسسة الاقتصادية" فى يناير ١٩٥٧، التى استولت على معظم الملكيات البريطانية والفرنسية المصادرة، وإقامة مجلس التخطيط القومى ولجنة التخطيط القومى، وتأكد هذا الميل مع إعلان عزيز صدقى، وزير الصناعة، عن خطة صناعية خمسية فى إبريل ١٩٥٧ تقدر بمبلغ ١١٤ مليون جنيه مصرى، ستوفر منها الحكومة ٢٤ مليونا[٥٧].

وبنفس الطريقة تقريبا رأى الشيوعيون فى سياسة النظام الاقتصادية الداخلية تقدما ملموسا نحو مزيد من الاستقلال، حيث خضع عدد أكبر من قطاعات الاقتصاد للسيطرة المركزية. ولما كان الشيوعيون قد اعتبروا الاستقلال الاقتصادى شرطا للاستقلال السياسى، وربطوه بالدولة بوصفها المؤسسة القادرة على تنمية الاقتصاد لصالح البرجوازية الوطنية، وجدوا أنفسهم وقد خضعوا عفويا للدولة النقابية الجديدة الصاعدة. ومن الناحية الأيديولوجية اتخذ هذا الخضوع شكل عبادة التخطيط بوصفه التعبير الأسمى عن النزعة العقلانية. وبفعل السلطة المكتسبة حديثا على الاقتصاد، وخصوصا على قناة السويس والبنوك الأجنبية الضخمة مثل بنك باركليز، ظهرت للمرة الأولى فى تاريخ مصر فكرة أن مصر قد دخلت عصرا جديدا، عصرا حديثا تسوده النزعة العقلانية وتكون السلطة فيه فى خدمة الشعب. وكانت المساء، الصحيفة المسائية التى أنشئت فى ٦ أكتوبر

١٩٥٦ ورأس تحريرها خالد محيى الدين، أفضل من عبَّر عن هذا الشعور. أما عبد الـرازق حسـن، رئيس القسم الاقتصادى فيها، ورئيس قسم الأبحاث فى البنك الصناعى أيضا، فلم يدخر وسعا فى الإلحاح على مفهوم التخطيط بحيوية قصوى، وعبأ قائمة طويلة من الاقتصاديين وأيديولوجيى التخطيط غير المتخصصين للقيام بحملة كبيرة للترويج لمفهوم التخطيط فى كل أشكاله.

اعتبرت المساء التأميم أو "التمصير" شرطا مسبقا للتخطيط[٥٨]، وقالت أن تأميم قناة السويس كشف عن أن الاحتكارات، خصوصا الأجنبية منها، هى مصدر مشكلات مصر الاقتصادية، وادعت أنها تحكمت فى سوق رأس المال المصرى واستغلت ثروة مصر المعدنية ووضعت الصناعة المصرية فى قبضتها[٥٩]، كما ربطت بين التأميم وبين الكفاءة وزيادة إنتاجية الاقتصاد المصرى[٦٠].

صورت المساء إقامة المؤسسة الاقتصادية كخطوة إضافية نحو الاستقلال الاقتصادى: "تدخل الدولة يعنى بدء سياسة التخطيط العلمى للاقتصاد ووضع الأولوية للمشروعات حسب أهميتها الاقتصادية للغالبية العظمى من الشعب"[٦١].كما اعتبرت إقامتها تنفيذا لمواد الدستور التى نصت على وجوب قيام الاقتصاد القومى على الخطط المرسومة ووجوب تنظيمه[٦٢]. وتأكدت حيوية قضية التخطيط بإقامة المجلس الأعلى للتخطيط القومى برئاسة عبد الناصر، وأثير التساؤل حول مدى واقعية الأمل فى نجاح لجنة التخطيط القومى التى أقيمت قبل عام حين كان معظم الاقتصاد خارج نطاق سيطرتها [٦٣]. وتنبأت المساء بأن عصر "التخطيط الشامل" الجديد قد بدأ الآن، وستصبح فوضى الرأسمالية من ذكريات الماضى، وستصل الإنتاجية القومية والطاقة الفردية إلى الحد الأقصى[٦٤]. وسوف يجلب العصر الجديد التقدم والاستقلال، وسيقضى التخطيط فى ظل المجلس الأعلى للتخطيط القومى على نفوذ الاستعمار والرجعيين، وسيعاد تنظيم الاقتصاد للصالح العام[٦٥]. وسيحرر التخطيط الطاقة الوطنية المصرية الكامنة بتحطيم قبضة الاستعمار الذى أبقى مصر متخلفة[٦٦]، كما سيؤدى إلى "تنمية ثابتة دائمة"[٦٧].

أعطى إعلان الخطة الصناعية الخمسية دفعة هائلة للجدل حول التخطيط فى المساء. وطالب أغلب الكتاب بنصيب أكبر لرأسمال الدولة فى المشروعات المدرجة فى الخطة. وأبدوا تخوفهم من أن يؤدى كبر نصيب الرأسمال الخاص إلى زيادة سلطته، وطالبوا بإجراء دورة تأميم أخرى[٦٨]. واستخدم أنصار التخطيط الدولتى ما استجد من افتقار رأس المال الخاص للحماس للاستثمار كحجة لصالح قضيتهم[٦٩]، ووافقوا فى ضوء ذلك على التقرير السنوى للبنك الصناعى لعام ١٩٥٦، الذى رحب بزيادة نسبة الاستثمارات والقروض الموجهة للصناعة الكيماوية الثقيلة[٧٠]. وبالمقابل ندرت الأصوات التى ارتفعت للتحذير من تزايد تدخل الدولة ونمو البيروقراطية

المصاحب له[٧١]. وبالمثل قوبل توسيع سلطة البنك المركزى بترحيب حار[٧٢]. وبحلول النصف الثانى من عام ١٩٥٧ أصبحت الخطة الصناعية الخمسية أحد المبادئ المقدسة للثورة – "حجر أساس الاستقلال السياسى" – لا ينتقدها سوى "الرجعيين" [٧٣]، فقد أصبحت تعتبر الطريقة الوحيدة للحاق بالغرب، بل والتفوق عليه[٧٤]. وأثناء الوحدة مع سوريا اعتُبرت الخطة الطريقة المناسبة لدمج اقتصاد البلدين[٧٥].

كان الإيمان المطلق بالعلم من الجوانب فائقة الأهمية فى الفلسفة الحداثية التكنوقراطية الجديدة التى أسهم اليسار فى دعمها فى صحيفة المساء. وإذا كان سحر وضع أحجار الأساس وافتتاح المصانع يرمى إلى ترسيخ الأيديولوجيا الحداثية فى أذهان السكان، فإن إقامة المؤسسات والمجالس، خصوصا المجالس "الأعلى"، كانت ترمى إلى استهواء المثقفين. فبالنسبة لهم كانت قصور العلم هذه دليلا على دخول مصر إلى العصر الحديث. وهنا أيضا، مثل الصناعة الثقيلة، كان الاتحاد السوفيتى نموذجا يحتذى، حيث قيل أن تقدمه التكنولوجى السريع يرجع إلى قدرته على إنتاج العلماء بمعدل يفوق الولايات المتحدة بثلاثة أمثال. وأثبت إطلاق "سبوتنيك"، أول قمر صناعى، إلى مداره تفوق الاتحاد السوفيتى علميا[٧٦]. ويكمن جزء من جاذبية العلم فى أثر التنويم المغناطيسى الذى تحدثه الأرقام، خصوصا الأرقام التصاعدية. وحتى قبل اندلاع جنون الأرقام عندما بدأ العمل فى الخطة الصناعية الخمسية، كانت زيادة ميزانية المجلس الدائم لتنمية الاقتصاد القومى والبنك الصناعى قد اعتُبرت مؤشرات على التقدم المتوقع فى المستقبل[٧٧].

وساد الاعتقاد فى إمكانية إخضاع العلم والإنتاج العلمى للتخطيط، مثل الاقتصاد والثقافة. وكانت إقامة المركز القومى للبحوث والمجلس الأعلى – ولا بد من علوه – للعلوم، بمثابة الخطوات الأولى نحو "تخطيط البحث العلمى"[٧٨]. وإذا كان البحث العلمى موجودا بالفعل قبل الثورة، فإنه الآن فحسب سيصبح "العلم مرتبطا بالمجتمع بحيث يتمكن البحث العلمى من دفع المجتمع للأمام"[٧٩]. كذلك اعتُبر تخطيط البحث العلمى وسيلة لجذب الجامعات لدعم سياسات النظام[٨٠]. ووفقا لمقال طالب بخطة خمسية للعلم فإن استثمار ١٪ من الدخل القومى فى العلم سوف يؤدى لزيادة هذا الدخل بنسبة ١٠٪[٨١]. وادعى مقال آخر أن تحقيق أعلى كفاءة يتطلب تنظيم العلم فى مؤسسة واحدة هائلة على غرار الاتحاد السوفيتى [٨٢].

• تحقيق الرسالة التاريخية:

من الأسباب المهمة لتقبل الحركة الشيوعية للنظام ذلك المفهوم الشيوعى عن التاريخ الذى يقوم على النظرية الأيديولوجية عن المراحل التاريخية. فبعد أن بدأت الحركة الشيوعية تؤيد النظام

عام ١٩٥٦ أصدر بعض من أبرز مثقفيها عددا من الكتب، هي: "تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦" لشهدى عطية الشافعى [٨٣]، و"دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى" لفوزى جرجس (١٩١٤-١٩٨٦) [٨٤]، و"الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر" [٨٥] و"ثورة مصر القومية" لإبراهيم عامر (١٩٢٢-١٩٧٦) [٨٦]. وتمثل هذه الكتب ثورة فى الكتابة التاريخية المصرية: فالكتابة التاريخية التقليدية الأكاديمية، المحافظة غالبا، كان يكتبها آنذاك شفيق غربال وآخرين ممن تولوا مناصبهم خلال العهد الملكى، وكتبوا غالبا فى مدح الملك. أما الكتابات الشيوعية فكانت على العكس تحليلية للغاية، وتعبر بقوة عن الحركة الوطنية الراديكالية فى عقد الأربعينات. كما كانت، مثل كل الكتابات الماركسية فى التاريخ، عبارة عن شكل متكامل للكتابة التاريخية يجمع بين الاقتصاد والتشكيلة الطبقية ووضع مصر الدولى. ومع أنهم لم يحصلوا على اعتراف أكاديمى، فإنهم تأثيرهم كان هائلا على الجيل الأصغر من المؤرخين الأكاديميين مثل محمد أنيس، الذى سيدمج فيما بعد الكثير من مفاهيمهم فى كتابة المرجعى عن الثورة المصرية [٨٨].

عكست الكتابات التاريخية للشيوعيين المصريين فى النصف الأخير من الخمسينات المناظرة الشرسة التى احتدمت بين الشيوعيين المصريين حول طبيعة المجتمع المصرى، منذ صدور كتاب أحمد رشدى صالح: "كرومر فى مصر" [٨٩]. يضاف إلى ذلك أنها استأنفت المناظرة التى بدأها راشد البراوى فى كتابه "حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر" [٩٠] وأعماله السابقة عن الاقتصاد المصرى. وبرغم أن الحركة الشيوعية كانت قد رفضت كتابات البراوى فور صدورها، فإنها اقتربت فى دراساتها التاريخية فى الخمسينات بشدة من استنتاجاته غير الناضجة، والقائلة بأن الانقلاب كان فى حقيقته ثورة، الأمر الذى يشهد بحد ذاته على المدى الذى بلغته الحركة الشيوعية فى تقبل النظام.

وتتميز الكتابة التاريخية الماركسية المصرية بالجمع بين مذهب الحتمية الاقتصادية والنزعة الوطنية. وتتجلى الطبيعة الوطنية لهذه الأعمال فى تحليلاتها الغائية للتاريخ الذى يتحرك من حالة الاستعباد الكامل إلى حالة الاستقلال والتحرر الوطنى، التى تتحقق فيها مُثل الحركة الوطنية الراديكالية. وفى ذات الوقت قدم كتابا فوزى جرجس وشهدى عطية الشافعى التحليل الشيوعى الكلاسيكى للتاريخ الذى يتحرك من الإقطاع إلى الرأسمالية، وأخيرا إلى الاشتراكية. ويكمن اختلاف مفهوم تاريخ مصر عن التاريخ الأوروبى الذى يمثل مصدره فى أن التطور التاريخى لمصر قد شوهه تدخل الاستعمار الأوربى.

ويتمثل تشوه تاريخ مصر فى غياب البرجوازية (الوطنية) كحامل للتنوير والديمقراطية

والتطور الرأسمالي "الطبيعي". وكانت البرجوازية الأوربية في وجهة النظر هذه بمثابة نموذج البرجوازية، فاعتُبرت رائدة العلمانية والديمقراطية البرلمانية والتصنيع. أما العامل الأخر الذي اعتُبر مسئولا عن تطور مصر "غير الطبيعي"، فهو التشكيل الطبقي والدولة فيما قبل الحملة الفرنسية. فالدولة العثمانية التي قامت على النهب واستغلال الفلاحين، بالإضافة إلى موقفها السلبي من التجارة - أو في تصور إبراهيم عامر: الاستبداد الشرقي - حالت دون صعود طبقة رأسمالية مستقلة قادرة على قيادة البلاد نحو التطور. ولم تدخل مصر التاريخ الحديث حقا إلا بعد أن حطمت الحملة الفرنسية هذا التشكيل. وفي كل الأحوال أدى غياب الطبقة الرأسمالية البرجوازية المحلية بالاشتراك مع تدخل الاستعمار إلى سيطرة طبقة كبار الملاك والمصالح الاستعمارية الأجنبية. وسواء كانت مصر في نهاية القرن التاسع عشر "نصف إقطاعية، نصف مستعمرة" كما يردد فوزي جرجس، أو ظلت إقطاعية كما يعتقد شهدي عطية الشافعي، أو أصبحت رأسمالية كما يرى إبراهيم عامر، فإنها في كل الأحوال دُفعت في طريق غير طبيعي للتطور.

وادعت الكتابة التاريخية الماركسية أن الأهداف الوطنية ظلت دائما تنتظر تحققها. فيؤكد فوزي جرجس أن مصر احتفظت دائما، برغم قرون القهر والغزو، "بتقاليدها المصرية الأصيلة" التي غطت نزعتها القومية "بغلالة دينية رقيقة". وكانت الحملة الفرنسية "بمثابة الشرارة التي ألهبت شعبنا وكشفت عن الروح الثورية العارمة التي تكمن فيه"[٩١]. وكانت هذه الروح الثورية ديمقراطية، ووهبت نفسها كلية للاستقلال السياسي والاقتصادي والثقافي. ومع ذلك لم يكن نمو "الوعي" الثوري كافيا بسبب تشوه التطور الاقتصادي. وأدى "عدم نضج" الحركة الوطنية إلى فشلها في تحقيق الاستقلال والديمقراطية خلال عدة ثورات، مثل الانتفاضة التي قادها الشيخ عمر مكرم عام ١٨٠٥ وانتهت بتنصيب محمد علي، وثورة عرابي عامي ١٨٨١ و١٨٨٢، ومقاومة الحزب الوطني - الذي تأسس عام ١٩٠٧ - للبريطانيين وثورة ١٩١٩ التي قادها الوفد.

وفي بداية هذا القرن تطورت الحركة الوطنية برغم شكلها المشوه إلى حركة أوسع وأكثر راديكالية، ونما "الوعي" بوضع مصر الفعلي، وقد تبين المؤرخون الماركسيون ذلك، مثلا، في جذب محمد فريد، قائد الحزب الوطني، للانتباه لضرورة التصنيع والتعليم، بالإضافة إلى اهتمامه بحركة الطبقة العاملة الصاعدة[٩٢]. كذلك اعتبر انتشار "العقلية البرجوازية" بين قطاعات بعينها من كبار الملاك علامة على التقدم[٩٣]. وتمثل التعبير عن صعود قوة الحركة الوطنية في إعلان مطالب أكثر جرأة بالديمقراطية والاستقلال. فكلما زادت قوة الحركة الوطنية أصبح صوت المطالبة بالدستور أكثر تكرارا وقوة[٩٤]. وأخيرا، فيما كتب شهدي عطية الشافعي، تبدّى هذا الميل الناقد في صعود الوفد وانفجار ثورة ١٩١٩ التي شارك فيها العمال والفلاحون مشاركة كاملة للمرة الأولى[٩٥].

أما السمة المهمة الأخرى التى ميزت ثورة ١٩١٩ فى كتابات المؤرخين الماركسيين فهى صعود البرجوازية الوطنية. وادعوا أن قوة وضعف البرجوازية المصرية التى مثلها الوفد هى التى قررت مصير السياسات المصرية إلى عام ١٩٥٢. فانعكست قوتها فى مكاسب الثورة التى وُضعت فى القائمة التالية: أ) درجة أعلى من الاستقلال؛ ب) نهاية السلطة المطلقة لكبار الملاك والملك؛ جـ) الحد من سلطة الاستعمار؛ د) إقامة البرلمان؛ هـ) الوحدة الوطنية بين الأقباط والمسلمين؛ و) خلق شروط صالحة لتوسع الصناعة والتجارة المحلية؛ ز) التوسع فى التعليم والنهضة الثقافية [٩٦]. وتم تعديد مظاهر ضعف البرجوازية الوطنية كالتالى: أ) الاعتماد على وسائل المفاوضات "السلمية القانونية" مع البريطانيين بدلا من تعبئة الجماهير؛ ب) ما ترتب على ذلك من تهادن مع الاستعمار بدليل عقد معاهدة ١٩٣٦؛ جـ) استمرار سلطة الإقطاع الذى دافع عنه حزب الأحرار الدستوريين؛ د) فشل المصالح الصناعية الأهلية فى العمل بشكل مستقل عن المصالح الرأسمالية الأجنبية وتكوين احتكارات مشتركة معها فى نهاية المطاف.

ووصف فوزى جرجس كيف نجحت المصالح الإقطاعية والمالية والاستعمارية معا فى إعاقة عمل النظام البرلمانى بشكل سليم وأحبطت تحقيق أهداف الحركة الوطنية. وبسبب ذلك ظهرت المنظمات الفاشية وذات التوجه الفاشى، كمصر الفتاة والإخوان المسلمين[٩٧]. وقال شهدى عطية الشافعى أن الوفد بوصفه ممثل البرجوازية الوطنية كان عاجزا عن مواجهة هذه القوى.. لأن:

> هذه الطبقة التى قادت الحركة الوطنية كانت ضعيفة إذ ذاك اقتصاديا، ضعيفة سياسيا، غير واضحة فكريا، فهى لا تدرك قوانين التطور، وهى لا تستطيع استخدام هذه القوانين لدفع حركة الثورة إلى الأمام[٩٨].

وأرجع المؤرخون الماركسيون تجذر الحركة الوطنية بعد عام ١٩٣٦ إلى فشل الوفد، بالإضافة إلى التوسع الصناعى الهائل وما رافقه من نمو الطبقة العاملة، خصوصا أثناء الحرب العالمية الثانية. وأدى ذلك، مع تزايد الفوارق الاجتماعية فى المجتمع، إلى أن "بدأ الوعى الوطنى على أسس علمية واضحة يتسرب إلى صفوف المثقفين وإلى بعض أجزاء الطبقة العاملة المصرية"[٩٩].

وبرغم أن الحركة الجديدة لم تنجح فى شق الطريق لتحقيق ثورتها عام ١٩٤٦ فإن الحرب العالمية الثانية اعتُبرت نقطة تحول فى تاريخ الحركة الوطنية. فبعدها اكتسبت الحركة الوطنية محتوى واتجاها جديدين تماما، وهو ما تبنته ثورة يوليو ١٩٥٢. وفى هذه المرحلة الجديدة للحركة الوطنية ستتحقق التنمية الاقتصادية أخيرا، وكذلك "الوعى" الكامل.

وأتت التطورات الدولية لتقدم المزيد من البراهين وتدعم مجمل التصور التقدمى لتاريخ مصر الذى سانده المؤرخون الماركسيون. فقد أدى ميل مصر المتزايد إلى الاشتراكية وتزايد ارتباطها

بالكتلة الشرقية إلى الفكرة القائلة بأن مصر تبدأ حضارة جديدة. وإذا كان مؤيدو خطاب الأصالة اعتبروا اندماج مصر تدريجيا فى بيئتها الإسلامية أو العربية إثباتا لصحة منطلقات الحركة القومية الراديكالية فإن مؤيدى خطاب الحداثة استندوا إلى الروابط الأوثق بالكتلة الشرقية لإثبات صحة منطلقاتهم. ومن الناحية التاريخية كان التوازى بين قيام الاتحاد السوفيتى وصعود الحركات القومية فى العشرينات ثم بين انتصار الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية وتوسع الكتلة الشرقية وانتصار الحزب الشيوعى الصين عام ١٩٤٩، واستمرار عملية التحرر من الاستعمار.. اعتُبرت – أى هذه التوازيات – مكونات صعود الحضارة الجديدة. فكان مؤتمر باندونج و"التعايش السلمى" يعنيان بالنسبة لمؤرخ مثل شهدى عطية الشافعى المزيد من اندماج القوى غير – الرأسمالية وانكماش الاستعمار والرأسمالية وزوالهما نهائيا[١٠٠]. وحتى حين أعرب كل من فوزى جرجس وإبراهيم عامر عن شكوكهما فى ثورية النظام، فإنهما اعتقدا أن الروابط المتزايدة مع الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتى سوف تضمن "تعميق" الثورة. وادعيا أن قيام النظام الجديد أعلن نهاية الإقطاع وسلطة رأس المال الاحتكارى وأنه سينمى إمكانيات مصر الاقتصادية، خصوصا من خلال الصناعة الثقيلة. وفوق ذلك ستظهر طبقة عاملة ستتولى قيادة الحركة الوطنية وتحولها إلى ثورة اشتراكية. وفى ذات الوقت ستتولى قوانين الاقتصاد العالمية القيام بالباقى. فقد آمن المؤرخان، اعتمادا على ما ورد بكتاب لينين: "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، بأن الرأسمالية تستسلم، لأن الاستعمار، الذى يُعتبر جوهريا بالنسبة لوجود الرأسمالية، يعانى من هزيمة تلو الأخرى[١٠١]. وبالنسبة للوضع الداخلى يعنى هذا بالنسبة لهما انتصار خطاب الحداثة وهزيمة خطاب الأصالة، أو، على نحو ما يضع شهدى عطية الشافعى المسألة:

> أما الهيئات الأخرى، الدينية منها وغير الدينية، فلم يكن لها من الكفاءة ولا الوضوح السياسى، ولا حتى مجرد الإلمام البسيط بقوانين التطور، حتى تستطيع أن تقود المعركة الوطنية، وهى – لأميتها السياسية وتخلفها الذهنى – كثيرا ما كانت تقع فريسة سهلة لكبار رجال المال وكبار ملاك الأرض.. فهى بذلك عاجزة عن قيادة المعركة الوطنية ضد الاستعمار والإقطاع والاحتكار ![١٠٢].

• فلسفة لحضارة جديدة:

كان لبهجة فترة باندونج تأثيرا واسع الانتشار شمل كل قطاعات الإنتليجنسيا المصرية، ولكن لم يستطع سوى القليل من المثقفين التعبير عن الانتعاش الحداثى بعد باندونج بشكل واف كأنور عبد الملك[١٠٣]. فلم يكتف أنور عبد الملك فى أفكاره بتكرار أفكار البحث عن الحداثة التى وقعت فى قبضتها الحركة الوطنية الراديكالية، وإنما صاغها أيضا فى قالب مذهب الحداثة السلطوية

الذى أصبح سائدا فى النصف الثانى من الخمسينات. فقد جمعت فلسفة أنور عبد الملك الجديدة بين الإيمان الوضعى بالعلم وبالمسار الصاعد للتاريخ، وبالإصلاح الدولتى، والفكرة القائلة بأن مصر قد دخلت عصرا حضاريا عقلانيا جديدا حين اتجهت إلى الشرق. وعبر أنور عبد الملك عن هذه الأفكار جميعا بالخاصية الأبرز التى تميز فكره: تصور التقدم المتغلغل فى كل شىء.

فمن ناحية أولى يتصدر هذا التصور إيمان أنور عبد الملك بأن جيله أرقى من الجيل السابق. فهو يقر، انطلاقا من تصور التاريخ كخط تقدمى، بأن جيل سلامة موسى وتوفيق الحكيم وأحمد أمين وعلى عبد الرازق وسيد درويش كان له إسهامه فى تاريخ مصر ونهضة الثقافة الحديثة، ولكنه مع ذلك لم يكن يفهم المعنى الحقيقى لـ"التجديد". ووفقا لهذا النمط من التفكير وصف أنور عبد الملك المرحلة السابقة على الحركة القومية بأنها مرحلة وسيطة، مرحلة غير متحققة من تاريخ مصر.

أما جيله هو، فعلى العكس، ربط المدينة بالريف والعامل بالفلاح وأقام جبهة من العمال والفلاحين والبرجوازية الوطنية والمثقفين (١٠٤)، وقدم قدوة أخلاقية للأمة بإقامة الحياة على أساس القيم الإنسانية والعلم(١٠٥). ويستمد هذا الجيل قوته من المبادئ، لا من التهادن والتفاهم مع الاستعمار(١٠٦). وتتمثل النتائج العملية لهذه الفلسفة فى الحياد الإيجابى ومؤتمر باندونج والتصنيع والاقتصاد المستقل.

ومع ذلك تبقى ثلاث مشكلات، فيما يقول، تجعل مهمة "البناء" بالغة الضخامة فى المرحلة الجديدة من تاريخ مصر التى تلت باندونج. فأولا مازالت العقلية المصرية متأخرة بشكل طاغ، وثانيا لم تندمج البلاد تماما بعد فى بقية العالم غير الرأسمالى، وثالثا لم تكتمل بعد الفلسفة المصرية الخصوصية الجديدة التى يجب أن يقوم المجتمع الجديد على أساسها(١٠٧).

ويعزو أنور عبد الملك تأخر العقلية المصرية إلى الطبيعة الزراعية الغالبة لمصر، ويقول أن مصر مازالت تعيش عهد الركود الفكرى الذى تسود فيه العقلية الأسطورية(١٠٨). وفى موضع آخر يتكلم عن سيادة "العقلية الشرقية" فى هذه الفترة، وهى تتميز بأنها حالة من حالات العقل "عاجزة عن التفكير النقدى الإبداعى الخلاق، لا تملك إلا التنفيذ والإذعان والنقل". ومن السمات السلبية الأخرى للعقلية الشرقية" تقديسها للمكتوب... [وقيامها] على أساس تنمية الذاكرة والحفظ بالذاكرة، دون كل ما من شانه أن ينمى ملكة التفكير النقدى الإبداعى الخلاق"(١٠٩). ويرى أنور عبد الملك أن الاستعمار عزز العقلية الشرقية بإهمال تنفيذ سياسة للتعليم على نطاق واسع، و"ساعد الاستعمار على ذلك انتشار الخرافات والأباطيل والأساطير [الموروثة من العصور الوسطى]... والتى راحت تشكك الإنسان فى إرادته، وفى عقله، وفى قوته،

وفى عمله، وفى قدرته على السيطرة على قوى الطبيعة والمجتمع"[١١٠].

وفوق ذلك آمن أنور عبد الملك بأن الاستعمار قد دمَّر الخصائص الإيجابية للعقل المصرى بهدف "ضرب شخصية الشعوب الخاضعة فى الصميم، وطمس معالمها المميزة، وتعطيل كل ما من شأنه أن يساعد على تطويرها فى طريقها الخاص". لقد سعى الاستعمار إلى "تفتيت وتزييف وتمزيق الروح القومية – فى العقل والوجدان على السواء – بحيث يصبح الشعب المستعمَر وكأنه ضعيف الشخصية". وبالتالى أصبح "التراث القومى" لهذه البلدان التى خضعت للاستعمار "تراثا مبتورا متقطعا". وأضاف أخيرا أن الاستعمار فصل الثقافة القومية [المصرية] عن الشرق الذى كان يستطيع أن يغذيها [١١١].

أما النهضة التى يقترح أنور عبد الملك تأسيسها فهى انتقائية، تستعير من كل من الغرب والشرق، وتتأسس فى ذات الوقت على التراث القومى. ويُسند إلى الجيل الجديد من المثقفين مهمة بناء فلسفة تقوم على أساسها النهضة المنشودة:

إن غاية الفلسفة هى توعية الإنسان لكى يعمل فى الاتجاه الذى يؤدى شيئا فشيئا إلى رفع الوجود إلى مستوى الجوهر، أى رفع التاريخ والمجتمع إلى مستوى إنسانية الإنسان، وذلك بتمكينه من السيطرة على الطبيعة والسيطرة على عملية التطور الاجتماعى كذلك، بحيث يصبح الإنسان سيدا لمصيره، فيخرج من عصر ما قبل التاريخ الذى مازلنا نعيش فيه، ويدخل عصر التاريخ الواعى[١١٢].

ويمكن تحقيق ذلك بإتباع "الفلسفة العقلية العلمية" التى ترفع الحياة من مستوى العفوية إلى مستوى الوعى[١١٣]. ويستمد أنور عبد الملك الصورة الحداثية التى يستخدمها لوصف النهضة من القاموس الاقتصادى والمذهب الوضعى إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال يطالب، كشرط مسبق للنهضة، بإنتاج كتب توجيهية استراتيجية عليا فى مجلات السياسة والثقافة والاقتصاد تتناول المشكلات الملحة، وتحتل بذلك قمة هرم الثقافة القومية. وتهدف هذه الكتب التوجيهية العلمية إلى هدف واحد، هو الوصول إلى "الحقيقة الموضوعية" التى وصفها بأنها أقرب مدخل إلى "الواقع". وبالتالى فإن العلم يهدف إلى "أن يقترب أكثر فأكثر من تصوير هذا الواقع تصويرا أمينا دقيقا يحترم حقيقته الموضوعية، دون تلوينها بالاعتبارات الذاتية"[١١٤].

وعلى ذلك يزعم أنور عبد الملك أن المهمة الأولى للمثقفين المصريين فى هذه المرحلة الحضارية هى "تحرير العقلية المصرية من اتجاهها الأسطورى ودفعها نحو الاتجاه العلمى"[١١٥]. أما الهدف الثانى فهو تخليص الفكر والوجدان المصرى من نفوذ الاستعمار. وسوف يؤدى ذلك إلى:

إحياء التراث القومى الذى دفنه الاستعمار، كل ما فيه من عناصر صالحة تخدم مجتمعنا الجديد

[والتى تتضمن] البحث عن منابع الأدب والفنون الشعبية فى المدن والقـرى؛ وتحسس معالم الشخصية المصرية المعاصرة والتعبير عنها بكافة الوسائل المعروفة، ودراسة مشكلاتنا الخاصة بمنهج علمى وأسلوب مصرى ... مساهمة منا فى تقدم شعبنا و[فى] تراث حضارة الإنسانية المعاصرة(١١٦).

وبعد التخلص على هذا النحو من أزمة الفكر صرح أنور عبد الملك بأن علـى المصريـين أن يخلقـوا شخصية جديدة، بذات الطريقة التى يشيدون بها الصناعة الثقيلة ويـروون آلاف الأفدنـة(١١٧). وقال أن مصر تستطيع فى سعيها هذا، ويجب عليها، أن تستفيد من مزايا التقدم الحاصل فى بلـدان أخرى، حتى ولو كانت غربية. ذلك أن التمييز الحاسم فى مشروعه التنويرى لا يقوم على التفرقة بين الثقافتين المصرية والغربية، وإنما بين الثقافة الاستعمارية والتراث المصرى الشعبى. ولذلك يشـير إلى أهمية تعلم كيفية التمييز بين العناصر الرجعية وتلك التقدمية فـى الحضـارة الغربيـة(١١٨). ومـع ذلك فمن الواضح أن أطروحته موجهة فى مجملها ضد الغرب.

• الالتحاق بحضارة شرقية جديدة:

لم تقتصر فكرة الحضارة الجديدة على دخول عصر جديد من حيث الزمن والبنيـة الاجتماعيـة – الاقتصادية والأيديولوجيا، وإنما تضمنت أيضا تحولا فى الهويـة مـن الناحيـة الجغرافيـة. ذلـك أن مصر فى كفاحها الناجح من أجل الاستقلال لم تقم فحسب بقطع روابطها بالسـادة الاستعماريين، وإنما أقامت أيضا علاقات وروابط جديدة مع بلدان أخرى شرقية، اشتراكية فى أغلبهـا. وبالنسبة للمثقفين الحداثيين عززت هذه العلاقات الجديدة شعورهم المتفـائل بدخـول حضـارة جديـدة. ولمـا كانت هذه الظاهرة غير مقتصرة على الشيوعيين، حيث انتـاب المثقفـين اليسـاريين نفـس الشـعور، فسوف تشملهم هذه الفقرة. وكانت كتاباتهم تنشـرها عـادة فـى هـذه الفـترة دور نشـر يسـارية/ شيوعية مثل دار النديم ودار الفكر.

إذا كان الغرب قد ظل بالنسبة للكثير من الحداثيين العلمانيين المصريين نموذجا مهما للتشبه به فى رفض خطاب الأصالة الإسلامى فإن نموذج الحضارة الشرقى قد حل عندهم بعد مؤتمر باندونج محل النموذج الغربى كمصدر للإلهام. ولكن الشرق لم يعد فى هذا النموذج موطنا للنقاء الروحى، كما قال الجيل السابق من المثقفين المصريين، وإنما أصبح نموذجا للعقلانية الاشتراكية المتفوقـة التـى ورثها الشرق عن الغرب الآخذ فى الانحطاط. وستصل العقلانية فى الشرق إلى مرحلة أعلى لتحـل فى المستقبل محل الحضارة الغربية المنحطة العتيقة وتغزوها. وبذلـك لم يكـن التـأكيد علـى الأصالـة يستند إلى رفض العقلانية وإنكار كونية القيم الغربية، وإنمـا إلى التـأكيد علـى أنهـا قـد وصلـت إلى مرحلة أعلى فى الشرق. وهنا كانت النزعة الشرقية امتدادا لمشروع التنوير وإنكـارا لـه فـى ذات

الوقت. وهاجم المثقفون الحداثيون الغرب بالادعاء بأنهم ينفذون مبادئه الاشتراكية المتفوقة فى الشرق.

وأصبحت النزعة الكونية تتألف من القيم والسياسات العقلانية الشرقية التى تتحدى التقييم الرأسمالى الغربى. ومع ذلك أعادت هذه الفلسفة بعدة طرق خلق ذات الانقسام الحاد الذى أحدثه الجيل السابق أو الإخوان المسلمون. وزاد الشيوعيون هذا الانقسام حدة بنظريتهم عن الاستعمار.

كان مفهوم الحضارة الجديدة مفهوما مصطنعا فى مجمله. فالحضارة الجديدة كانت مثالا أكثر منها واقعا، بسبب المبالغة فى عموميتها. فقد خفض هذا المفهوم الفوارق بين البلدان إلى الحد الأدنى، وركز بالمقابل على التشابهات. ففى مجمل الأمر كانت علامات التقدم الأكثر تجريدا هى التى اعتُبرت جوهرية فى الجماعة المتخيلة حديثا. وعزز المفهوم الخطى للتاريخ هذا التجريد.. لأن كل البلدان التى تنتمى للحضارة الحديثة مرت، وفقا له، بذات مراحل التطور نحو "الحداثة". وأدى الاقتصار على استخدام مقولات بالغة التجريد فى التحليل مثل "الإقطاع" و"البرجوازية الوطنية"، و"التحرر الوطنى" إلى محو الاختلافات وتعزيز الشعور بالانتماء المشترك والتضامن. وعلى سبيل المثال كان من بين الطرق البارزة لخلق الشعور بالتضامن مع البلدان الشيوعية إغفال ذكر وجود الحزب الشيوعى أو التقليل من أهميته، أو تحويله ببساطة إلى قوة تحديث بلا خصائص. وإذا ذُكر القمع فى ظل النظم الشيوعية، كان يُعتبر هفوة مؤقتة وليس شيئا متأصلا فى النظام ذاته، وكان التشديد على العناصر الإيجابية فى الشرق يهدف أيضا إلى وصف نموذج مثالى لكى يحتذيه النظام، لا إلى تقديم صورة واقعية عن الشرق ذاته.

من جهة أخرى كان لابد من حماية تميز الهوية المصرية الوطنية داخل مذهب الحداثة، خصوصا فيما يتعلق بالشيوعية. وسهّل اعتراف الاتحاد السوفيتى بتعدد الطرق نحو الاشتراكية – أثناء المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى هناك – هذه المهمة على مثقفى اليسار المصرى. فبذلك تم الاعتراف داخل تجانسية الحضارة الجديدة بطرق وسرعات حركة مختلفة وفقا للقابليات السياسية والاقتصادية والثقافية ومستويات التطور. وكان الفارق العظيم يقوم بين الحضارة الجديدة والحضارة الغربية الغريبة، وتم تقديمه كتصادم بين الشرق الاشتراكى المتحضر المسالم النامى وبين الغرب الرأسمالى المتعفن العدوانى التنافسى المنحط الاستعمارى. فعلى خلاف المجتمع الشرقى الذى يقوم على التناغم الاجتماعى وعلى بنية اجتماعية متماسكة موحدة يملك المجتمع الغربى بنية اجتماعية فردية شقاقية. وفوق ذلك فإن الغرب ككل طفيلى يعيش على حساب بقية العالم، بينما كان الشرق نشيطا ومتواضعا، معتمدا على نفسه ورحيما.. الأمر الذى يتضح مثلا فى الفارق فى طبيعة النزعة الوطنية بين كلتا الحضارتين. فالنزعة الوطنية الغربية مؤسسة على القمع والعدوان،

أما النزعة الوطنية الشرقية فتحرّر وتخلّص(١١٩). وحين كانت صورة الشرق تتلوث بالانحرافات ويظهر للعيان جانبه القمعي المظلم كان ذلك يبرَّر بضرورته للدفاع عن النفس ضد العدوان الأجنبي، كما تتم الاستعانة بالنزعة النسبية والظروف الخاصة للحضارة الجديدة لمواجهة النزعة الكونية للادعاءات الغربية. ومع ذلك لم يكن الانقسام بين الحضارتين يُعتبر جوهريا ولا دائما. ففي نهاية المطاف كان ثمة إيمان بحتمية انتصار الاشتراكية أو بحتمية اتجاه العالم نحو نظام جماعي واحد(١٢٠). وكان المثقفون اليساريون المصريون يشيرون دائما إلى وجود نماذج إيجابية في الغرب لتأكيد ادعاءاتهم الكونية. فمثلا ترجمت دار النديم كتبا عديدة لهارولد لاسكي. ومن جهة أخرى كان هؤلاء الأفراد الاشتراكيين المبجلين للغاية كثيرا ما يؤكدون القاعدة القائلة بأن الغرب، ككل، متعفن.

وقد تبدى هذا الانقسام بين الشرق والغرب بصفة خاصة في قصص رحلات المثقفين المصريين حين بدأوا في "اكتشاف" الشرق عام ١٩٥٥. وقد انصب اهتمامهم أساسا على الاتحاد السوفيتي والصين والهند وأوربا الشرقية، ثم أفريقيا وبلدان أسيا الأخرى بدرجة أقل. وتقدم رواية أحمد بهاء الدين الرائعة عن رحلته إلى الاتحاد السوفيتي هذا البلد لمصر كتجسيد للعقلانية(١٢١).. وتلخص الرواية السمة العقلانية للاتحاد السوفيتي بعرض كيفية خضوع المصالح الفردية والمؤسسية للمبادئ:

> إن روسيا كلها لا تحكمها الوزارة التي يرأسها بولجانين، ولا الجيش الذى يقوده زوكوف، ولا الحزب الشيوعي الذى يتولى خروشتشوف منصب سكرتيره العام..
>
> إن روسيا تحكمها نظرية!
>
> وإذا استكثر أحد من الناس أن تكون هناك نظرية تفوق في قوتها الحزب والوزارة والجيش، فإنني أقول له أن هذه النظرية تصل هناك إلى مرتبة الدين، فلها ما للدين من قداسة تعلو فوق قداسة أي مخلوق(١٢٢).

يعبر أحمد بهاء الدين بهذه المقارنة بين الأيديولوجيا والدين عن افتتانه بسلطة الفكر والتجريدات في الاتحاد السوفيتي، ويخلص إلى أن النظرية تشبه الدين من حيث "سيطرته على كل مظاهر الحياة، ومن حيث أنه ينظم للإنسان هناك كل أنواع العلاقات، بل أنه يقدم له أخلاقا جديدة أيضا"(١٢٣). ومع أنه يدين الإرهاب تحت حكم ستالين فإنه يجعل الإدانة نسبية بالقول بأن "الحرية قد اتخذت، على مر العصور، أشكالا كثيرة.."، وأن "لكل نوع من الحرية منطقها الخاص بها"، ففي فرنسا الحرية فردية وفي روسيا الحرية جماعية(١٢٤). وواصل قائلا أن كل فرد في الاتحاد السوفيتي مسخر لتحقيق الفكرة العامة التي تمنح حياتهم هدفا. فحتى الفنان يخضع للهدف

المشترك: "كما أن الفلاح يزرع نوع المحصول الذى تتطلبه مصلحة البلاد العامة، فهو ليس حراً فى أن يزرع ما يشاء.. كذلك الكاتب عليه أن يكتب ما تدعو إليه حاجة البلاد، طبقا للخطة التى تقررها الهيئة المسئولة التى تدير دفة البلاد"(١٢٥). ووفقا لأحمد بها الدين تتبدى المؤشرات الأخرى للسمة العقلانية للاتحاد السوفيتى فى التوصل إلى الانسجام بين الماضى والحاضر، بواسطة النُصُب التذكارية والأوبرا والمسرح، فجميعها أبقى الماضى حيا، وبذلك كله "يذكون الروح الوطنية فى النفوس"(١٢٦). وفوق ذلك تتمتع النساء بحقوق مساوية للرجال وتؤدين أعمالا أقل مشقة منهم، بينما تتمتع الأقليات بحقوق متساوية مع الأغلبية وبقدر كبير من الحكم الذاتى(١٢٧).

كذلك عبر محمد مندور عن احترامه للاتحاد السوفيتى ورومانيا حين زارهما عام ١٩٥٦(١٢٨). وكانت رحلته، مثل رحلة أحمد بهاء الدين، تهدف إلى دحض الأساطير الشائعة عن البلدان الاشتراكية والتعبير عن احترامه للتنظيم الذى وجده هناك وافتتانه به. وكالعادة، انبهر محمد مندور للغاية بالمزارع الجماعية التى زارها(١٢٩)، وذكّره تزمت النظام بالوهابية والبروتستانتية(١٣٠)، ودحض وجود أية دلائل على قمع حرية الرأى بإعطاء أمثلة من تجارية الشخصية تبين وجود حرية بالفعل(١٣١). ولكن المهمة الأخطر كانت نقل السياسة الثقافية للبلدان الاشتراكية إلى النظام المصرى الجديد، والتشديد على الدور الذى يلعبه المثقف فى المؤسسات والوزارات الكثيرة التى ترتبط بالإنتاج الثقافى(١٣٢).

وحتى عبد المغنى سعيد الذى كان يحاول دائما أن يقيم توازنا بين عناصر خطابى الحداثة والأصالة أظهر بدوره تأثره العميق بالاتحاد السوفيتى حين زاره عام ١٩٥٨(١٣٣). فقد أثبت له الاتحاد السوفيتى إمكانية إقامة بلد مصنّع حديث يقوم على أكثر التقنيات الاقتصادية تقدما (التخطيط) وأكثر الأيديولوجيات تقدمية، ويحتفظ فى نفس الوقت بقيمه الثقافية الأصيلة، التى تظهر على سبيل المثال فى بنية الأسرة الروسية. فبينما حرص أحمد بهاء الدين ومحمد مندور على تفنيد الفكرة الشائعة فى الشرق الأوسط عن الشيوعية، بأنها تؤدى إلى الإباحية الجنسية وتحلل الأسرة، ابتهج عبد المغنى سعيد كثيرا حين وجد الأسرة السوفيتية تقليدية بالمعنى الإيجابى(١٣٤). وأرجع تفوق الاتحاد السوفيتى على المجتمع الغربى إلى التوازن بين نظامه الاقتصادى والسياسى الحديث وبين قيمه الثقافية الأصيلة التى لم يمسها نفاق وانحلال الغرب(١٣٥).

لقد أضافت سياسة الاتحاد السوفيتى منذ مؤتمر باندونج ودعمه لمصر خلال أزمة السويس الكثير إلى حسن سمعة الشيوعية، وقدمت إثباتا إضافيا للقول بأن مصر تدخل عصرا جديدا. فقد بدت سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية وكأنها تقوم، مثل سياسته الداخلية، على النزعة العقلانية، ووُصفت بالتالى بأنها "مبدئية". وكتب كتاب غير شيوعيين مثل إحسان عبد القدوس، على نفس

المنوال، أن مبادئ سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية "لا ترتبط بالشيوعية، ولكنها ترتبط بالتفكير الحر، وبالتحرر من الأنانية والأطماع الدولية، وبالإيمان بالإنسانية"[١٣٦]. واكتفى الشيوعيون من أمثال أنور عبد الملك بتشجيع هذه الفكرة، فقال هو في روز اليوسف أن قبول مبدأ التعايش السلمي يعزز الجانب الإيجابي لسياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية [١٣٧]. وشدد كامل زهيري على التقارب الأيديولوجي بين الاتحاد السوفيتي والبلدان العربية بعد اعتراف الاتحاد السوفيتي بشرعية المسارات المختلفة نحو الاشتراكية، وتزايد التوجه الاشتراكي للبلاد العربية[١٣٨]. ومع أن طليعة العمال وجهت بعض النقد لقمع الاتحاد السوفيتي للانتفاضة المجرية، فإنها سرعان ما أصدرت كتيبا دافعت فيه عن ذلك الإجراء باعتباره موجها ضد التدخل الاستعماري[١٣٩].

وتم تناول الصين بنفس الطريقة التي تستدعي فكرة فجر الحضارة الجديدة. وترجع عودة الاهتمام بالصين منذ باندونج جزئيا إلى علاقتها بالاتحاد السوفيتي تحديدا؛ أي مسألة احترام الاتحاد السوفيتي للمسارات الخاصة للبلدان الأخرى في تطورها نحو الحضارة الجديدة. ويعكس كتاب محمد عودة عن الصين، وعنوانه الصين الشعبية [١٤٠]هذا الشاغل. فمع أنه لم يكن شيوعيا فإنه أكد للقارئ المصري مجددا أن الاتحاد السوفيتي يحترم شخصية الصين المستقلة، مستشهدا بمقولة لينين: "إن الثورة لا تصدَّر ولا تُعار، وعلى كل مجتمع أن يبتدع ويحقق ثورة وفق ظروفه الخاصة" [١٤١]. ويعكس كتابه أيضا الاهتمام المستمر بدور البرجوازية الوطنية، فوصف المذبحة التي أقيمت للحزب الشيوعي في شانجهاي عام ١٩٢٧ بأنها تمثل خيانة "البرجوازية الكبيرة" و"الإقطاعيين" للتغيير الثوري. فالبرجوازية الصينية عند ماو كما يقول عودة "لم تخن الشعب والثورة الاجتماعية فقط، ولكنها خانت رسالة البرجوازية التاريخية في القضاء على الاستعمار والإقطاع وإقامة مجتمع رأسمالي وطني ديمقراطي مستنير"[١٤٢]. ولم يشر محمد عودة في أي موضع إلى الوضع في مصر بوضوح، ولكن المقارنة مع مصر مسألة سهلة. فإذا كان الوفد قد خان الثورة البرجوازية، فإن النظام الجديد سيعتبر تحقيقا لهذه الثورة، فيستطيع أن ينفذها بأخذ زمام المبادرة وجر البرجوازية الوطنية لتدعيم برنامج التصنيع.

وقد عكست مقالات كثيرة في روز اليوسف، التي انضم محمد عودة لهيئة تحريرها، ذلك الإيمان القاطع بالتشابه بين الصين ومصر من عدة أوجه. ومع أن إحسان عبد القدوس لم يبال صراحة بالمقارنة الضمنية التي عقدها محمد عودة[١٤٣]، فإنه أرسل أحد صحفييه ليكتب عن الوضع في الصين، وعززت التقارير المرسلة الفكرة القائلة بأن الصين ومصر يجب اعتبارهما برغم الاختلافات تجربتين حداثيتين متشابهتين، تحتلان موقعا بين القومية والاشتراكية. فقد ذكر محمد بيلي في تحقيقه الصحفي الأول أن "ما حدث في الصين لم يكن انقلابا شيوعيا كاملا"، وأن

الرأسمالية فى الصين تساعد فى بناء الاشتراكية؛ فما زال تسعون بالمائة من المتاجر مملوكة ملكية خاصة، كما يتم انتخاب ملاك المصانع فى البرلمان[١٤٤]. وأكد مقال آخر على قيام التعاون بين البرجوازية الوطنية والنظام فى تنفيذ الخطط الخمسية[١٤٥]. وأكد محمد عودة لاحقا هذا الرأى، فقال أن الصين شهدت "أول تجربة فى توجيه رأس المال واستئناسه ثم تحويله باقتناع الرأسماليين ورضائهم إلى الاشتراكية فى ظل تعايش وتعاون الطبقات"[١٤٦].

كذلك أدمج الفكر السياسى اليسارى النزعة العربية فى نفس النموذج الحداثى. وكانت الحركة الشيوعية منذ الحرب العالمية الثانية تقدر التكامل العربى تقديرا إيجابيا بقدر ما يتحقق عن طريق الشعوب ويؤدى إلى إصلاح اجتماعى – اقتصادى ويقاوم الاستعمار[١٤٧]. وأيد اليسار بناء على ذلك سياسة التعاون العربى بعد باندونج، وعززت أزمة قناة السويس المشاعر الوحدوية العربية عند الحركة الشيوعية واليسار عموما. ومع ذلك ظلت النزعة العربية بالنسبة لليسار فى عمومه استراتيجية ترمى لإنجاز أهداف محددة، ولم تكن أبداً هدفا قائماً بذاته. وقد عززت عملية التكامل المستمرة للعالم العربى، وتضامنه المتزايد ضد الاستعمار، الفكرة القائلة بأن مصر تدخل عصر الحداثة. وينطبق هذا بصفة خاصة على تحليل المؤرخ الشاب محمد أنيس للقومية العربية الذى نشر فى المساء بمناسبة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨. فعلى خلاف القوميين العرب لم يُطل محمد أنيس الكلام عن الحجج الثقافية واللغوية والاقتصادية بصدد الوحدة العربية، وإنما صورها بطريقة محايدة شعوريا وأكاديمية كعملية تحديث تاريخية حتمية. كما ذكر صراحة فى محاضرة لاحقة عاد فيها لهذا الموضوع ضرورة تجريد الوحدة العربية من قسماتها اللاعقلانية التى أقيمت على الشعارات السياسية البدائية ومشاعر التعاطف والتضامن الهوائية، لتحل محلها دراسات موضوعية علمية تبين قوانين التاريخ ومنطقه الداخلى[١٤٨]. بذلك ربط محمد أنيس النزعة العربية بالتقدم والمصير، حيث قُدِّر لهذه النزعة فيما يرى أن تهزم كل القوى التى تعوق رسالتها. ذلك أن جميع محاولات الإبقاء على تأخر الشرق العربى وانقسامه واستغلاله مقضى عليها بالفشل، سواء كانت محاولات الدولة العثمانية أولاً، أو بعد ذلك الاستعمار البريطانى والفرنسى والعدوان الإسرائيلى والاستعمار الأمريكى. كما شدد على الطابع الحتمى الموضوعى العلمى التقدمى للنزعة العربية، بربط صعودها وتفتحها بمراحل أعلى من التطور الاجتماعى – الاقتصادى، وبدرجات متزايدة من التكامل الاقتصادى للعالم العربى. ويؤكد صحة هذا المسار فى التطور فشل أشكال الوحدة العربية الأسبق، الأقل تطورا، والرجعية، مثل محاولات الهاشميين فى الأردن والعراق. أما التأكيد المطلق على الطبيعة التقدمية للنزعة العربية فيستند إلى طبيعتها العلمانية[١٤٩].

وفى مواجهة المسيرة التقدمية العامة للتاريخ التى تتحقق فيها الإمكانيات المصرية/ العربية

بدعم من السياق الأوسع للحضارة الجديدة، تقف القوى المضادة المتعفنة المتهاوية التى تحاول برغم ضعفها أن تحول دون ظهور هذه الحضارة الجديدة. وكان البرهان الأوضح على صحة هذا الرأى هو انهيار القوى الاستعمارية القديمة: بريطانيا العظمى وفرنسا، اللتان أدت أزمة قناة السويس إلى تقويض البقية الباقية من مصداقيتهما، وأسفرت عن إذلال مطلق للغرب وانتصار كامل للشرق. وفى السنوات التالية أججت قصص الرحلات إلى الغرب عمق الإحساس بأزمته الأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية. فمثلا وصف أحمد بهاء الدين فرنسا أثناء أزمة الجزائر عام ١٩٥٨ كبلد فقد اتجاهه، وانحدر من مستوى إمبراطورية قوية إلى مستوى بلد "على هامش الحياة". وظهر ضيق أفقها فى لا مبالاة مثقفيها وانعدام الحس فى ثقافة شبابها وإفلاس اقتصادها. وآمن أحمد بهاء الدين بأن فرنسا انحدرت، وهى تواجه الكارثة، من قمة كفاحها البطولى ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية إلى قاع الملل واليأس العام[١٥٠]. ورأى إحسان عبد القدوس أن استيلاء ديجول الظافر على السلطة ونهاية الجمهورية الرابعة يؤكد على تقادم نظام تعدد الأحزاب[١٥١].

غير أن الولايات المتحدة هى التى أصبحت بحلول النصف الثانى من الخمسينات العدو الأكبر للمثقفين المصريين اليساريين، وكانت تعتبر منذ نهاية الأربعينات وريث القوى الاستعمارية القديمة. وقد أصبحت الولايات المتحدة الخصم السياسى الرئيسى لمصر بفعل تدخلها المتزايد فى المنطقة، منذ إعلان مبدأ ترومان، وتأييدها لإسرائيل، ثم محاولاتها المستمرة لإقامة أحلاف عسكرية، وما تبع ذلك من رفض المساعدة فى تمويل سد أسوان العالى، وأخيرا إعلان مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧. وظهرت كتب كثيرة تشرح النوايا الاستعمارية الأمريكية، استمدت نموذجها الإجمالى من كتاب لينين عن الإمبريالية مباشرة. وقدمت وصفا للتقاليد الاستعمارية للولايات المتحدة منذ نهاية القرن الماضى[١٥٢].

ولكن العداء تجاه الولايات المتحدة لا يمكن أن يفسر بسياستها الخارجية وحدها. ومن الممكن أن نُرجع "الشيطنة" الكاملة للولايات على يد الكثير من المثقفين اليساريين المصريين إلى غرابتها بالنسبة لهم وبُعدها عن مصر، بالإضافة إلى أنها كانت ألد خصوم الاتحاد السوفيتى. وتتمثل الحالة القصوى لهذه الشيطنة فى كتاب فتحى خليل: "دفاع عن الثقافة العربية: الحرب الفكرية التى يديرها الاستعمار فى شرقنا العربى"[١٥٣]. وهو يشكل امتدادا مباشرا، ولكن أكثر حدة بكثير، للجدل بشأن الدفاع عن الثقافة الوطنية الذى دشنه أحمد بهاء الدين فقد اعتبر المؤسسات الأمريكية بالذات، مثل مؤسسة فرانكلين، "مراكز تصدير السموم الفكرية الأمريكية"[١٥٤].

وهو يعرض الثقافة الأمريكية كما لو كانت ثقافة مصطنعة بالكامل، تنتجها وتديرها الاحتكارات، وينسب لهوليود دور "مفتاح حرب الأفكار"، لأن العالم ينقلب فى الأفلام الأمريكية

رأسا على عقب: المجرمون يصبحون أبطالا، والجاذبية تكون من نصيب اللصوص والمقامرين، ونساؤها يثرن أسوأ الغرائز الحيوانية[١٥٥]. وكالمعتاد كان اللوم الموجه للولايات المتحدة هو قيام فلسفتها على البراجماتية وعدم مبدئيتها، الأمر الذى أدى إلى النزعة المغامرة والحرب ورفض الحقائق الموضوعية، مثل وجود النزعة القومية العربية[١٥٦]. ويحاول فتحى خليل فى كتابه الآخر: "أمريكا ١٩٥٨: ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب"[١٥٧]، أن يدحض الرأى القائل بأن الولايات المتحدة هى أرض الحرية وحقوق الإنسان، مؤكدا، بالعكس، أن "الحرب هى أوكسجين حياتها" [١٥٨]، فهى دائما محرك الاقتصاد الأمريكى.. وما زالت، لأن البطالة ترتفع.. يضاف إلى ذلك أنها وسيلة لتحويل الانتباه عن الطبيعة الطبقية للمجتمع الأمريكى[١٥٩]. وتم احتضان كل موضوع من شأنه إحراج ادعاءات الولايات المتحدة بأنها قائدة "العالم الحر"، وكان الموضوع المفضل عند المثقفين المصريين هو وضع السود المهين فى الولايات المتحدة. وكتب طاهر عبد الحكيم كتيبا بعنوان "اضطهاد الزنوج فى أمريكا"، يتناول تاريخ السود الأمريكيين من العبودية وحتى حركة التحرر الحديثة[١٦٠].



هوامش الفصل السابع

١- الخطوط الرئيسية لبرنامج الحزب الشيوعي المصرى الموحد، مذكورة في: رفعت السعيد: منظمات اليسار المصرى، ١٩٥٠-١٩٥٧ (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣) ٢٥٤-٢٥٦.

٢- مشروع تكتيك الحزب الشيوعي المصرى الموحد. ورد في: المرجع السابق، ٢٥٨-٢٦٠.

٣- ورد في: المرجع السابق، ٢٦٤.

٤- كفاح الشعب، العدد ٩ (ديسمبر ١٩٥٥)، (أرشيف هنرى كورييل بالمعهد الدولي للتاريخ الاجتماعي - أمستردام).

٥- ورد في: رفعت السعيد، منظمات ٢٦٦.

٦- زكي مراد، حول واجبنا إزاء مصر المستقلة. ورد في: رفع السعيد، منظمات ٢٦٩-٢٧٠.

٧- نفس المرجع والصفحة.

٨- ورد في: رفعت السعيد، منظمات ٢٧٣.

٩- بيان من طليعة العمال إلى الشعب المصرى (منشور، يناير - فبراير ١٩٥٥- مجموعة أوراق أبو سيف يوسف).

١٠- من طليعة العمال: خطاب مفتوح إلى رئيس الوزراء (منشور صدر بين إبريل وسبتمبر ١٩٥٥ - مجموعة أوراق أبو سيف يوسف).

١١- الحركة الوطنية في مرحلة الانتصار على الاستعمار والرجعية (منشور، سبتمبر ١٩٥٥ - مجموعة أوراق أبو سيف يوسف). [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية -م].

١٢- خطة الحزب الشيوعي المصرى الموحد (أرشيف هنرى كورييل - أمستردام).

١٣- نفسه، ص١.

١٤- نفس المصدر والصفحة.

١٥- زكي مراد، "حول الطبيعة الطبقية لحكومة الضباط"، الكادر، العدد ٢١ (مايو ١٩٥٧) ١-١٥: كُتب التقرير في يوليو ١٩٥٦ ولم يطبع في مجلة الكادر الداخلية للحزب الشيوعي المصرى الموحد إلا في مايو ١٩٥٧، كما جاء في الصفحة الأولى للعدد (أرشيف هنرى كورييل - أمستردام).

١٦- نفسه، ٢.

١٧- نفسه، ٥. أنظر أيضا: خطة.

١٨- زكي مراد، حول طبيعة، ٩.

١٩- نفسه، ١٠.

٢٠- نفسه، ١١-١٣.

٢١- خطة، ٢.

٢٢- نفسه، ٤.

٢٣- نفسه، ٤، ٦.

٢٤- "نحو جبهة وطنية واسعة"، صوت الفلاحين، العدد ٨ (إبريل ١٩٥٦) ١-٣ (أرشيف هنرى كورييل - أمستردام).

٢٥- "الاستعمار هو العدو الأول" (بيان الحزب الشيوعي المصرى الموحد، أرشيف هنرى كورييل - أمستردام).

٢٦- الحياد، مطبوعات طليعة العمال، يناير ١٩٥٦ (مجموعة أوراق أبو سيف يوسف) [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية -م].

٢٧- Anouar Abdel-Malek, Egypte societé militaire (Paris: Editions du Seuil, 1962) 201-21.

٢٨- المقاومة الشعبية، العدد الأول (٩ يناير ١٩٥٦) ١. أنظر أيضا كراس أحمد صادق سعد الذى كتبه تأييدا للنظام ضد الغزو الأجنبى: أحمد صادق سعد: أسئلة واجبة حول الموقف الحاضر (القاهرة: د. ن، ١٩٥٦) [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية —م].

٢٩- "من أجل جبهة وطنية متحدة شاملة"، الكادر، العدد ١٣ (أكتوبر ١٩٥٦) ١. (أرشيف هنرى كورييل – أمستردام)

٣٠- نفسه، ٨.

٣١- نفسه، ٩-١٠.

٣٢- نفسه، ١٠ [التشديد من عند المؤلف].

٣٣- للإطلاع على رواية تفصيلية عن المقاومة الشيوعية فى السويس، أنظر: أحمد رفاعى وعبد المنعم، أيام الانتصار (القاهرة: دار الديمقراطية الجديدة، ١٩٥٧).

٣٤- "طريقنا طويل.. وعدونا غادر"، الانتصار، ١٩ ديسمبر ١٩٥٦: ص٢ (أرشيف هنرى كورييل – امستردام).

٣٥- "لجان المقاومة الشعبية تواصل نشاطها"، كفاح الشعب، العدد ٢٣ (ديسمبر ١٩٥٦)٢. (أرشيف هنرى كورييل – أمستردام).

٣٦- (عنوان المقال غير مقروء)، كفاح الشعب، العدد ٢٤ (يناير ١٩٥٧) ١.

٣٧- "الجبهة المتحدة هى السبيل الوحيد أمام مصر"، كفاح الشعب، العدد ٢٨ (فبراير ١٩٥٧)٣.

٣٨- "جبهة واحدة ضد الاستعمار"، كفاح الشعب، العدد ٣٢ (مارس ١٩٥٧)٢.

٣٩- "حول الانتخابات القادمة"، كفاح الشعب، العدد ٣٤ (١٣ إبريل ١٩٥٧)٣. وجاء الاقتباس فى كفاح الشعب منسوبا إلى "أحد القراء".

٤٠- أبو سيف يوسف، "معركة وطنية فى المحل الأول"، المساء (٢١ مايو ١٩٥٧).

٤١- عبد العظيم أنيس، "المعارك الانتخابية"، المساء (٧ يونية ١٩٥٧).

٤٢- عبد العظيم أنيس، "هذه البرامج الانتخابية"، المساء (١٧ يوليو ١٩٥٧).

٤٣- فؤاد مرسى، "الديمقراطية فى مصر"، المساء (١٣ يوليو ١٩٥٧)٥.

٤٤- نفسه. [التشديد من عند المؤلف].

٤٥- نفسه.

٤٦- فؤاد مرسى، "الديمقراطية فى مصر – ديمقراطيتنا الحالية؟"، المساء (١٤ يوليو ١٩٥٧)٥.

٤٧- "بعض أساليب الرجعية فى المعركة الانتخابية"، كفاح الشعب، العدد ٣٩ (٢٣ مايو ١٩٥٧)٣.

٤٨- "دلالة المعركة الانتخابية"، حياة الحزب، العدد الأول (أغسطس ١٩٥٧) ١٨-٤٢ (أرشيف هنرى كورييل – أمستردام).

٤٩- نفسه، ١٨-١٩.

٥٠- نفسه، ٢٧-٢٨.

٥١- نفسه، ٢٩.

٥٢- نفسه، ٢٥.

٥٣- نفسه، ٣١.

٥٤- نفسه، ٢٥.

٥٥- نفسه، ٢٧.

٥٦- نفسه، ٣٢-٣٣.

٥٧- Roger Owen, "The Economic Consequences of the Suez Crisis of Egypt", Suez 1956: The Crisis and its Consequences, eds. Roger Louis and Roger Owen (Oxford: Clarendon Press, 1989) 367.

٥٨- على الشلقانى، "التخطيط الاقتصادى.. معركة سياسية" المساء (٣ فبراير ١٩٥٧)٥.

٥٩- عبد الرازق حسن، "اقتصادنا قبل وبعد المعركة"، المساء (٢٩ ديسمبر ١٩٥٦).

٦٠- عبد الرازق حسن، "خمس سنوات من حكم الثورة"، المساء (٢٥ يوليو ١٩٥٧).

٦١- خالد محيى الدين، "قوانين التحرر الاقتصادى"، المساء (١٦ يناير ١٩٥٧).

٦٢- الاقتصادى، "المؤسسة الاقتصادية ودورها فى الاقتصاد المصرى"، المساء (١٦ يناير ١٩٥٧)٥.

٦٣- الاقتصادى، "المؤسسة الاقتصادية ودورها فى الاقتصادى المصرى"، المساء (١ يناير ١٩٥٧)٥.

٦٤- عادل ثابت، "أسس التخطيط القومى الشامل"، المساء (٢٧ يناير ١٩٥٧) ٥.

٦٥- على الشلقانى، "التخطيط الاقتصادى".

٦٦- على الشلقانى، "أسباب التخطيط القومى ومدخل الدولة"، المساء (٦ فبراير ١٩٥٧)٥.

٦٧- الاقتصادى، "زيادة الكفاءة الإنتاجية فى سبيل اقتصاد مستقل متطور"، المساء (٩ مايو ١٩٥٧)٧. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م].

٦٨- ناهد أبو زهرة، "تمصير الشركات المساهمة"، المساء (٦ مارس ١٩٥٧)٥.

٦٩- على الشلقانى، "بعد ٣ سنوات.. مساهمة الحكومة فى التصنيع"، المساء (٢٧ مارس ١٩٥٧)٥.

٧٠- على الشلقانى، "نشاط البنك الصناعى فى عام"، المساء (٣ إبريل ١٩٥٧)٣.

٧١- الاقتصادى، "مشروع قانون التنظيم الصناعى"، المساء (٩ إبريل ١٩٥٧).

٧٢- الاقتصادى، "البنك المركزى. عرض عام للمشكلة"، المساء (١٣ يونية ١٩٥٧).

٧٣- على الشلقانى، "مشروع السنوات الخمس. بعض الاعتبارات السياسية"، المقال الأول، المساء (٢ ديسمبر ١٩٥٧)٥. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م].

٧٤- على الشلقانى، نفسه، المقال الرابع، المساء (١٠ ديسمبر ١٩٥٧) ٥.

٧٥- حسين كمال الدين، "البحث العلمى فى الجمهورية العربية المتحدة" المساء (١٧ فبراير ١٩٥٨).

٧٦- راشد البراوى، "الجانب المنسى من المشكلة الجامعية"، المساء (١٥ أكتوبر ١٩٥٧).

٧٧- على الشلقانى، "مشروع السنوات الخمس..."، المقال الخامس، المساء (١٥ ديسمبر ١٩٥٧)٥.

٧٨- حسين كمال الدين، "البحث العلمى فى مصر"، المقال الأول، المساء (٥ يناير ١٩٥٨)٥.

٧٩- حسين كمال الدين، نفسه، المقال الثانى، المساء (٦ يناير ١٩٥٨)٥. [أعيدت الترجمة عن الإنجليزية – م].

٨٠- عادل ثابت، "تنظيم البحوث العلمية بالوزارات"، المساء (١١ يناير ١٩٥٨)٥.

٨١- عادل ثابت، "تمويل البحوث العلمية: تخصيص نسبة من الدخل القومى أو مصروفات المجتمع"، المساء (٢ مارس ١٩٥٨)٥.

٨٢- شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢-١٩٥٦ (١٩٥٧؛ القاهرة: دار شهدى، ١٩٩٣).

٨٣- فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى (القاهرة: مكتبة الدار المصرية، ١٩٥٨).

٨٤- إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر (القاهرة: مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨).

٨٥- إبراهيم عامر، ثورة مصر القومية (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٦).

٨٦- أنظر مثلا رواية محمد شفيق غربال التفصيلية، ولكن الخالية من أى بعد نظرى: تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية: بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).

٨٧- محمد أنيس والسيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٥٦). أنظر أيضا: محمد أنيس، تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ (القاهرة: مطبعة الجبلاوى، ١٩٧٧).

٨٨- أحمد رشدى صالح، كرومر فى مصر: صفحات من تاريخ مصر الحديث (القاهرة: دار القرن العشرين، ١٩٤٥).

٨٩- راشد البراوى، حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢).

٩٠- فوزى جرجس، دراسات، ٢٥-٢٦.

٩١- نفسه، ١٢٢-١٢٣.

٩٢- نفسه، ١٣١.

٩٣- شهدى عطية الشافعى، تطور، ٢٢-٢٣.

٩٤- نفسه، ٢٨-٢٩.

٩٥- فوزى جرجس، دراسات، ١٤٧؛ شهدى عطية الشافعى، تطور، ٥٤-٦٠؛ إبراهيم عامر، ثورة، ٦٠.

٩٦- فوزى جرجس، دراسات، ١٧٣.

٩٧- شهدى عطية الشافعى، تطور، ٧٢.

٩٨- نفسه، ٩٥.

٩٩- نفسه، ١٢٩.

١٠٠- هذه هى الفكرة العامة فى كتاب إبراهيم عامر: ثورة مصر القومية.

١٠١- شهدى عطية الشافعى، تطور، ١٤٤.

١٠٢- نُشرت معظم مقالات أنور عبد الملك فى المساء، ونشرت مقالات أخرى فى الهدف، وجُمعت هذه المقالات بعد ذلك ونُشرت فى: أنور عبد الملك، دراسات فى الثقافة الوطنية (بيروت: در الطليعة، ١٩٦٧). وقد استخدم هذا الفصل المقالات المنشورة فى الكتاب، ولكن المصدر الأصلى سيشار إليه.

١٠٣- أنور عبد الملك، "احتياجات الشعب فى مرحلة البناء"، دراسات، ٨٠-٨١. نشر الأصل فى المساء (٤ و١٢ فبراير ١٩٥٨).

١٠٤- أنور عبد الملك، "الشباب المصرى والثقافة"، دراسات ٧٢. نُشر الأصل فى المساء (١٤ أغسطس ١٩٥٧).

١٠٥- أنور عبد الملك، "من أجل نهضة فكرية"، دراسات ١٢١-١٢٢. نُشر الأصل فى المساء (١٧ سبتمبر ١٩٥٧).

١٠٦- أنور عبد الملك، "الاستعمار وثقافتنا الوطنية"، دراسات، ٥٥. نُشر الأصل فى المساء (١٧ سبتمبر ١٩٥٧ و٧ فبراير ١٩٥٨).

١٠٧- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٥.

١٠٨- أنور عبد الملك، "الإطار العام لوضع المسألة، دراسات، ٣٧-٣٨. نُشر الأصل فى الهدف (يناير ١٩٥٧) ٤٢-٤٤.

١٠٩- أنور عبد الملك، "من أجل نهضة فكرية" - سبق ذكره.

١١٠- أنور عبد الملك، "من أجل تاريخنا القومى"، دراسات ٣٤-٣٥، ١١٥. نشر الأصل فى المساء (٩ يونية ١٩٥٧).
١١١- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٩.
١١٢- أنور عبد الملك، "احتياجات الشباب فى مرحلة البناء" - سبق ذكره.
١١٣- أنور عبد الملك، دراسات، المقدمة، ١٥-٢٧.
١١٤- نفسه، ٢٦.
١١٥- أنور عبد الملك، "من قضايا البناء الثقافى"، دراسات ٩٩. نشر الأصل فى الهدف (ديسمبر ١٩٥٦) ٣٤-٤٧.
١١٦- أنور عبد الملك، "ماذا وراء هذه الحملة"، دراسات ١٠٧. نشر الأصل فى روز اليوسف، العدد ١٤٦٧ (٢٣ يوليو ١٩٥٦).
١١٧- أنور عبد الملك، "الإطار العام لوضع المسألة" - سبق ذكره.
١١٨- طاهر عبد الحكيم، "بين القومية العربية والحركة القومية فى أوروبا"، المساء (١ سبتمبر ١٩٥٨) ٥.
١١٩- أحمد بهاء الدين، "عصر الاشتراكية"، روز اليوسف، العدد ١٤١٦ (١ أغسطس ١٩٥٥).
١٢٠- أحمد بهاء الدين، شهر فى روسيا (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٥). كان هذا الكتاب قد نشر أولا مسلسلا فى روز اليوسف من ١٢ سبتمبر إلى ١٤ نوفمبر ١٩٥٥.
١٢١- نفسه، ٧٩.
١٢٢- نفسه، ٧٩.
١٢٣- نفسه، ١٠٢.
١٢٤- نفسه، ١٠٣-١٠٤.
١٢٥- نفسه، ٢٦-٢٧.
١٢٦- نفسه، ٤٣.
١٢٧- محمد مندور، جولة فى العالم الاشتراكى (القاهرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٧).
١٢٨- نفسه، ٢١.
١٢٩- نفسه، ٣٢-٣٤.
١٣٠- نفسه، ٣٠-٣٢.
١٣١- نفسه، ٥٩.
١٣٢- عبد المغنى سعيد، الاتحاد السوفياتى كما رأيته (القاهرة دار الفكر، ١٩٥٨).
١٣٣- نفسه، ٢٨.
١٣٤- نفسه، فصل "التخطيط وبناء النظام الاشتراكى"، ٧٥-١٠٣.
١٣٥- إحسان عبد القدوس، "تحية إلى روسيا، نصيحة لأمريكا، صفعة لبريطانيا"، روز اليوسف، العدد ١٤٧٠ (١٣ أغسطس ١٩٥٦)٣.
١٣٦- أنور عبد الملك، "أمريكا.. وروسيا"، روز اليوسف، العدد ١٤١٩ (٧ يناير ١٩٥٧) ١٨-١٩.
١٣٧- كامل زهيرى، "كيف التقينا مع روسيا، وكيف التقت الاشتراكية مع القومية العربية؟"، روز اليوسف، العدد ١٥٦٠ (٥ مايو ١٩٥٨) ٣ و٣٣.
١٣٨- محمد حلمى ياسين، الاستعمار يُهزم فى المجر (القاهرة: المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، دون تاريخ).
١٣٩- محمد عودة، الصين الشعبية (القاهرة: دار النديم، ١٩٥٥).

١٤٠- نفسه، ٦٨.

١٤١- نفسه، ٩٩.

١٤٢- إحسان عبد القدوس، "مصر في تاريخ الصين"، روز اليوسف العدد ١٤٣٢ (١٢ نوفمبر ١٩٥٥)٦.

١٤٣- محمد البيلي، "أول تحقيق صحفي عن الصين الشعبية!"، روز اليوسف" العدد ١٤٣٥ (١٢ ديسمبر ١٩٥٥).

١٤٤- فتحي خليل، "قنطرة الجنة"، روز اليوسف، العدد ١٤٧٠ (١٣ أغسطس ١٩٥٦) ٢٤-٢٥.

١٤٥- محمد عودة، "رأسماليون وشيوعيون معا"، روز اليوسف، العدد ١٤٦٣ (٢٥ يونية ١٩٥٦) ١٠-١١.

١٤٦- أنظر على سبيل المثال بالنسبة للفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية: أحمد صادق سعد. "جامعة الدول العربية على ضوء موقفنا من مسألة سوريا ولبنان"، الفجر الجديد، العدد ١٤ (١ يوليو ١٩٤٥). أعيد نشره في: أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار المصرى في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٧٦) ٢٤٤-٢٤٦؛ شهدى عطية الشافعى ومحمد عبد المعبود الجبيلي، أهدافنا الوطنية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٥) ٣٢-٣٦. كما أظهرت الحركة الشيوعية المصرية انحيازها للوحدة العربية الكبرى خلال الخمسينات. ولكنها كانت تؤمن غالبا بأن تأخذ الوحدة الشكل الفيدرالي وليس الاندماجي.

١٤٧- محمد أنيس، دراسات في القومية العربية من الناحيتين النظرية والتاريخية (١٩٥٩؛ القاهرة. دار الجبل، ١٩٦٣) ٣.

١٤٨- نفسه، ١١. وانظر سلسلة مقالاته في المساء: محمد أنيس "سوريا والوحدة العربية"، المساء (١٠ و١١ فبراير ١٩٥٨)؛ محمد أنيس، "الوحدة العربية أمام التاريخ"، المساء (٢٠ و٢٢ فبراير ١٩٥٨)؛ محمد أنيس، "الجيش العراقي والحركة الوطنية"، المساء (٢٠ و٢٦ يوليو ١٩٥٨).

١٤٩- أحمد بهاء الدين، "هكذا تعيش باريس في حرب الجزائر"، روز اليوسف، العدد ١٥٥٤ (٢٤ مارس ١٩٥٨) ١٦-١٧.

١٥٠- إحسان عبد القدوس، "هزيمة أخرى للديمقراطية الحزبية"، روز اليوسف، العدد ١٥٦٥ (٩ يونية ١٩٥٨)٦.

١٥١- أنظر مثلا: ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي (القاهرة: دار الفجر، د. ت.)؛ على دالي، أمريكا والعدوان على مصر (القاهرة: دار الفكرى، ١٩٥٧)؛ طاهر عبد الحكيم، الأمريكيون خارج بلادهم (القاهرة: مطبعة المعرفة، د. ت.).

١٥٢- فتحي خليل، دفاع عن الثقافة العربية: الحرب الفكرية التي يديرها الاستعمار في شرقنا العربي (القاهرة: دار الفجر الجديد، ١٩٥٩).

١٥٣- نفسه، ٤١.

١٥٤- نفسه، ٥٧.

١٥٥- نفسه، ٧٥-٧٦.

١٥٦- فتحي خليل، أمريكا ١٩٥٨: ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨).

١٥٧- نفسه، ٤١.

١٥٨- نفسه، ١١٢.

١٥٩- طاهر عبد الحكيم، اضطهاد الزنوج في أمريكا (القاهرة: دار الفكر، ١٩٥٨).

الخـــاتمة

كان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة الإشارة إلى أهميـة الفكـر السياسـى فـى مصـر فـى تفسـير التطورات الاقتصادية والسياسية. فبرغم أن الظروف الاجتماعيـة – الاقتصادية تحدد البيئـة التـى يعمـل فيها البشر، فإن تفسيرهم لهذه الظروف يحدد دائما أفعالهم بدرجة كبيرة. أمـا الهـدف الثـانى فكان إبراز دور مذهب الحداثة فى الفكر السياسى المصرى.

وقد تم تحقيق الهدفين عن طريق تحليل الفكر السياسى المصرى منـذ بداية القـرن، حـين تزايـد تأثير الأفكار الغربية علـى السياسـة المصريـة وبـرزت صفـوة فكريـة مصريـة أهليـة تبنـت المفـاهيم السياسية الغربية. وبينت الدراسة كيـف أدت نخبوية المفـاهيم السياسـية عنـد أول أجيـال المثقفـين المصريـين إلى محدوديـة الليبراليـة التـى أقيمـت بعـد ثـورة ١٩١٩. فقـد كـانت نقطـة الضعـف الأيديولوجية الرئيسـية عند هذا الجيل هى مفهومه المحدود للأمة، حيـث حصرهـا فـى النخبـة. وإذا كانت شعبوية الوفد قد ضمت قطاعات أكبر من الأمة، وخصوصا الأفندية، فإن علاقات الوصايـة والموالاة ظلت قائمة، الأمر الذى تشـهد عليـه بشـكل صـارخ حالـة النقابـات العماليـة الصـاعدة. وبحلول الثلاثينات كانت الليبرالية المحدودة تمر بأزمة عميقة. فقد ضمت جانبا كبـيرا مـن السـكان فى الأمة من الناحية الاقتصادية، بغير أن يحصلوا مع ذلك على حقوق سياسـية حقيقيـة أو يدمَجـوا فى النظام البرلمانى، فتنـامى سـخط الطبقـة الوسـطى والطلبـة والطبقـة العاملـة علـى النظـام القـائم وتطلعوا إلى آيديولوجيات أكثر راديكالية لترشـدهم. وبسـبب محدوديـة مذهـب الحداثـة وارتباطـه بالغرب وقع صراع داخـل الخطـاب السياسـى المصـرى بـين خطـاب الحداثـة الراديكـالى وخطـاب الأصالة.

وبرغم أن خطاب الأصالة يُعتبر عادة أنجح خطـاب سياسـى فـى تـاريخ مصـر، حـاولت هـذه الدراسة أن تبين أن خطاب الحداثة كان على وجه التحديد هو الخطاب الذى تمتع فى نهايـة الأمـر بالنفوذ الأعظم على الفكر السياسى المصرى فى الأربعينات والخمسينات. لقد أراد خطاب الحداثة

أن يعمق مشروع التنوير ويدمج فيه مجمل الأمة، بينما اتجهت نية خطاب الأصالة إلى التخلى عن العلاقات الثقافية والأيديولوجية مع الغرب والعودة إلى القيم "الأصيلة". وقد قامت الدراسة أيضا، بالإضافة إلى تحليل هذا الصدع داخل الخطاب السياسى المصرى العام، بتحليل الانقسام داخل خطاب الحداثة بين الميلين الديمقراطى والسلطوى.

شهد العقد التالى للحرب العالمية الثانية ثلاثة تطورات كبرى فى الفكر السياسى المصرى. أولها عجز القوى الاجتماعية المحافظة عن الحيلولة دون تحلل نظام الليبرالية المحدودة تدريجيا. وثانيها فشل الجناح الراديكالى لخطاب الأصالة فى تحقيق الهيمنة فى الأربعينات، حيث اصطدم الإخوان بالحكومة وتم حظر نشاطهم فى ديسمبر ١٩٤٨. أما ثالثها فهو وصول خطاب الحداثة بشكل متزايد إلى الصراع مع الأنصار الراديكاليين لخطاب الأصالة باعتبارهم المنافس الرئيسى على السلطة. وفى خضم هذا الصراع ضاع الميل الديمقراطى داخل خطاب الحداثة، وفاز الميل السلطوى فى نهاية المطاف مع إقامة النظام العسكرى عام ١٩٥٢. وقد حقق مذهب الحداثة السلطوى هيمنته، أولا بإلحاق الهزيمة بالمعارضة الديمقراطية فى مارس ١٩٥٤، ثم بقمع الإخوان المسلمين، حلفائه السابقين، فى أكتوبر التالى. ونجح النظام الناصرى فور هزيمة أعدائه فى الحصول على الشرعية بإثبات أن برنامج الحركة الوطنية الراديكالية يستحيل تطبيقه بغير الوسائل السلطوية. وخلال هذه العملية أصبحت الوطنية أكثر ارتباطا بالتحديث، فتشابكت مشروعات التنمية الضخمة مثل السد العالى ومجمع الحديد والصلب بحلوان مع تأميم قناة السويس والاستقلال الوطنى. وقدم مستشارون من أمثال راشد البراوى البنية الأيديولوجية التى تأسس عليها هذا الخطاب.

ثمة أيديولوجيات مهمة أخرى كانت موجودة، مثل النزعة القومية المصرية أو العربية، ولكنها كانت فى حد ذاتها محدودة، بحيث كان يصعب عليها أن تغطى مجمل الطيف الأيديولوجى الذى أسس عليه النظام سلطته. لا شك أن نجاح النظام فى سياسته المعادية للاستعمار قد ساعده على توطيد شرعيته، غير أن هذه السياسة يجب أن تُدرج ضمن مفهوم الحداثة الأشمل حتى تكتسب أبعادها الصحيحة، إذ كانت شرعية النظام عند الكثير من المثقفين تقوم على رؤيتهم الحداثية، التى تتضمن تحديث المجتمع من كل جوانبه. لقد وعدت المشروعات الضخمة التى صاحبت استقلال مصر بتحويل المجتمع المصرى بأكمله وإنتاج شخصية مصرية جديدة. فالتصنيع سيخلق بنية طبقية حديثة جديدة من شأنها أن تحل محل البنية السابقة التى تأسست على مجتمع زراعى تفشت فيه الوصاية والموالاة والطاعة والخنوع، الأمر الذى سيؤدى إلى سيادة العقل العليا بدلا من المصالح الأنانية لكبار ملاك الأرض. أيضا سينظم العقل الاقتصاد بطريقة أكثر كفاءة ويحصنه فى وجه قوى

الاستعمار والإقطاع غير العقلانية، التي نجحت سويا في الإبقاء على تخلف مصر حتى ذلك الحين. وتوضح المصادر التي استخدمتها هذه الدراسة أن المثقفين المصريين كانوا يشعرون شعورا طاغيا بأن مصر تدخل مرحلة جديدة في تاريخها بعد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وهزيمة الاستعمار في السويس عام ١٩٥٦. فآمنوا آنذاك بأن مصر قد تجاوزت أخيرا البنى الإقطاعية القديمة وشرعت في تنمية نشطة جديدة تماما، لا تعرف الحدود، وتعد بمستقبل ذهبي. لقد أخذت البلاد مصيرها في يدها، وعقدت العزم على التخطيط لمستقبلها، وكفت عن الخضوع للقوى الأجنبية. لقد عاد تاريخ مصر إلى مساره الطبيعي، ويحقق الآن رسالته. فبعد عام ١٩٥٥ استأنفت مصر مسيرتها، وترابط ماضيها مع حاضرها ومستقبلها وأصبح لمسارها معنى. وأصبحت مهمة المثقفين الرئيسية تأييد الضباط ومساعدة تاريخ مصر على الانطلاق واللحاق بمصيره.

عززت التطورات البنيوية هذا الميل نحو الاستقلال وإنجاز الحلم الحداثي. فمثلا تعززت سلطة الدولة المتزايدة بالتخلص التدريجي من الاستعمار وتزايد سيادتها بعد معاهدة مونترو (١٩٣٧)، وتوسعت مع تغلغل الكوادر العسكرية في صفوف البيروقراطية المدنية. ومع ذلك لم يكن توسع الدولة عملية حتمية، حتمت بدورها السياسات التي اتبعت؛ فقد وجهت الأيديولوجيا قوة الدولة المتنامية في اتجاه محدد وأكسبتها شكلا معينا. فبغير الأيديولوجيا الدولتية أو التكنوقراطية ما كان بمقدور الدولة أن تتوسع في وظائفها بالسرعة التي توسعت بها بعد الانقلاب، أو تأخذ شكلها الذي اكتسبته. فمثلا لم يكن إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والمجلس القومي للتخطيط من قبيل "التطورات الطبيعية" التي أملتها الظروف، وإنما كانت بالأحرى جزءا من إطار أيديولوجي أوسع يحوي عناصر أخرى تشكل سويا نموذج مذهب الحداثة السلطوي، الذي تشكل من عناصر ربما لم يكن لترتبط بحد ذاتها مع بعضها البعض ارتباطا لا فكاك منه، ولكنها أصبحت مع الوقت تشكل بنية أيديولوجية صلبة. وأصبحت النزعة العقلانية تتجسد في مذهب الحداثة السلطوي في التخطيط والصناعة الثقيلة والاستقلال الكامل من الناحية الاقتصادية، كما كانت متضمَّنة تاريخيا في تفتح مجمل طاقات البلاد التي أصبحت قادرة بشكل متزايد على استعمال كل إمكاناتها، واتخذت في أمور الفكر شكل العلمنة المتزايدة للمجتمع. وكانت الدولة داخل هذا الكل الكيان المتحكم الأعلى الذي يقضي على قوى السوق غير العقلانية وأنانية قوى الإقطاع الرجعية والعناصر التكتلية والانقسامية في نظام تعدد الأحزاب.

وفي مجال السياسة الخارجية اتخذت النزعة العقلانية شكل تعزيز الروابط مع البلدان الأخرى التي كانت تعاني بدورها من الاستعمار وتنوي أن تبني مستقبلها على قاعدة مختلفة، أكثر عقلانية. واعتُبرت هذه البلدان، سواء كانت عربية أو تنتمي لحركة عدم الانحياز، ممثلة لعقلانية أعلى من

عقلانية الغرب، الأمر الذى سيمكنها من بناء حضارة جديدة. وهنا تعود الأصالة فى هيئة نزعة عقلانية جديدة أعلى، وليس كرفض للحداثة ومذهب التنوير الحداثى. ومع أن مذهب الحداثة حصل فيما بعد على هوية عربية أو إسلامية محلية من خلال الاشتراكية فإن مذهب الحداثة السلطوى كان قد استتب تماما قبل أن تصبح الاشتراكية العربية الأيديولوجيا الرسمية فى الستينات، ويغطى التخطيط معظم قطاعات الاقتصاد المصرى.

على أية حال، انهار نموذج مذهب الحداثة السلطوى منذ السبعينات مع انتهاء مصداقية اقتصاد الأوامر Command economy، وإدراك أن الصناعة الثقيلة كانت مشروعا خاسرا، ورفض القمع الذى مارسه نظام الحزب الواحد والمفهوم الخطى للتاريخ، وفقد مجمل الصرح الذى تأسس عليه مذهب الحداثة السلطوى عقلانيته وشرعيته، وترتب على ذلك ظهور منافسَيه على السطح ثانية، ليستأنفا الصراع على الهيمنة الأيديولوجية. ظهر مذهب الحداثة الديمقراطى بوصفه النصير الأساسى للمجتمع المدنى، بينما وجد خطاب الأصالة أنصاره فى الحركة الإسلامية. ومع ذلك توجد أمثلة عديدة لمثقفين مصريين حافظوا على مذهب الحداثة الصارم للخمسينات والستينات. فما زال فؤاد زكريا نصيرا مهيبا للنزعة العقلانية الديمقراطية المتطرفة التى تميز مشروع التنوير(1). وما زال رفعت السعيد يقاتل الحركة الإسلامية بنفس الحماس المتقد لمثقفى الأربعينات الشيوعيين(2). ومع ذلك سنجد آخرين واكبوا "روح العصر" الجديدة، يحاولون العثور على حل وسط جديد بين مذهبى الحداثة والأصالة، بغير خضوع لأى من التطرفين. وربما كانت أعجب التطورات التخلى عن السفينة الحداثية الغارقة من جانب أنصارها المتطرفين فى زمن الخمسينات. فقد اهتم راشد البراوى بالاقتصاد الإسلامى قبل وفاته(3)، وتحرك أنور عبد الملك منذ السبعينات نحو خطاب الأصالة تدريجيا(4). أما المؤرخ طارق البشرى الذى كان قد تبنى بالكامل تحليل اليسار للإخوان المسلمين فى كتابه العظيم: "الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢"، فقد راجع وجهة نظره إلى حد إدانة الأجزاء التى تناولت الإخوان المسلمين فى كتابه عند إعادة طباعته عام ١٩٨٢(5)، وبذل منذ ذلك الحين جهدا مثيرا للجمع بين النزعة العقلانية والأصالة، وأدان المفهوم الأساسى الذى تأسس عليه البحث عن الحداثة فى الأربعينات والخمسينات، والقائل بأن العلمنة تترابط مع النزعتين العقلانية والوطنية برباط لا فكاك منه، وأنها تشكل الطريق الوحيد نحو الحداثة فى الشرق الأوسط(6).



هوامش الخاتمة

١- فؤاد زكريا، خطاب إلى العقل العربي (الكويت: كتاب العربي، ١٩٨٧)؛ فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)؛ فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧).

٢- رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. كيف.. لماذا؟! (١٩٧٧؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣).

٣- راشد البراوى، في الاقتصاد الإسلامي (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٦).

٤- أنور عبد الملك، ريح الشرق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

٥- طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (١٩٧٤؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢). أنظر مقدمة الطبعة الثانية في الصفحات ١-٦٨.

٦- للإطلاع على تحليل لأفكار طارق البشرى، أنظر: Leonard Binder, Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies (Chicago: The University of Chicago Press, 1988) Chapter 7 "Nationalism, Liberalism, and the Islamic Heritage: The Political Thought of Tariq al-Bishri" 243-292;Roel Meijer, History, Authenticity and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History. MERA Occasional Paper No. 4 September 1989.

هوامش الخاتمة

١- فؤاد زكريا، خطاب إلى العقل العربي (الكويت: كتاب العربي، ١٩٨٧)؛ فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة (القاهرة: دار الفكر، ١٩٨٦)؛ فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل (القاهرة: دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧).

٢- رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين: متى.. كيف.. لماذا؟! (١٩٧٧؛ القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣).

٣- راشد البراوى، في الاقتصاد الإسلامي (القاهرة: كتاب الحرية، ١٩٨٦).

٤- أنور عبد الملك، ريح الشرق (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

٥- طارق البشرى، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ (١٩٧٤؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٢). أنظر مقدمة الطبعة الثانية في الصفحات ١-٦٨.

٦- للإطلاع على تحليل لأفكار طارق البشرى، أنظر: Leonard Binder, Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies (Chicago: The University of Chicago Press, 1988) Chapter 7 "Nationalism, Liberalism, and the Islamic Heritage: The Political Thought of Tariq al-Bishri" 243-292; Roel Meijer, History, Authenticity and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History. MERA Occasional Paper No. 4 September 1989.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

• لقاءات شخصية:

- إبراهيم حلمي عبد الرحمن (١٠ ديسمبر ١٩٩٠).
- أنور عبد الملك (١ نوفمبر ١٩٩٠).
- سعد زهران (١ أكتوبر ١٩٨٧).
- صلاح الدين نامق (٢٧ أكتوبر ١٩٨٩).
- عادل ثابت (١٢ نوفمبر ١٩٩٠).
- عبد الرازق حسن (٢ أكتوبر ١٩٨٩).
- عبد المغنى سعيد (٢٨ نوفمبر ١٩٩٠).
- مصطفى طيبة (١٢ نوفمبر ١٩٩٠).

• صحف ودوريات:

الأخبار	١٩٥٢-١٩٥٦	الزمان	١٩٥١-١٩٥٢
الاقتصاد والاجتماع	١٩٤٥	صوت الفلاحين	١٩٥٦
الاقتصاد والمحاسبة	١٩٥٢-١٩٥٤	الفجر الجديد	١٩٤٥-١٩٤٦
الانتصار	١٩٥٦	الفصول	١٩٤٩-١٩٥٢
الأهرام	١٩٤٩-١٩٥٣	الكادر	١٩٥٧
الأهرام الاقتصادى	١٩٥٢-١٩٥٦	كفاح الشعب	١٩٥٥-١٩٥٧
الجماهير	١٩٤٧-١٩٤٨	المساء	١٩٥٦-١٩٥٨
حياة الحزب	١٩٥٧	المصرى	١٩٥٢-١٩٥٤
روز اليوسف	١٩٥٢-١٩٥٩	المصور	١٩٥٣

• مجموعات وأرشيفات خاصة:

- مجموعة أوراق رفعت السعيد.
- مجموعة أوراق أبو سيف يوسف.
- مجموعة أوراق صلاح عيسى.
- "مجموعة أوراق هنرى كوريل"، المؤسسة الدولية للتاريخ الاجتماعى، أمستردام.

• **كتب ومقالات بالعربية:**

إبراهيم عامر، الأرض والفلاح: المسألة الزراعية فى مصر، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

ثورة مصر القومية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٦.

أبو سيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦.

أحمد إبراهيم، البنك المركزى، القاهرة، دار الفصول، ١٩٤٩.

أحمد أبو الفتح، جمال عبد الناصر، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩١.

أحمد بهاء الدين، فاروق ملكا، ١٩٣٦ - ١٩٥٢، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢.

أيام لها تاريخ، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٤.

شهر فى روسيا، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٥.

أحمد رشدى صالح، كرومر فى مصر، صفحات من تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.

مسألة السودان، د. ن.، د. ت.

فنون الأدب الشعبى، القاهرة دار الفكر، ١٩٥٦.

أحمد صادق سعد، مشكلة الفلاح، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.

مأساة التموين، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥.

أسئلة وأجوبة حول الموقف الحاضر القاهرة، د. ن.، ١٩٥٦.

صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥-١٩٤٦، تقديم عبد العظيم رمضان، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٦.

أحمد رفاعى وعبد المنعم الغزالى، أيام الانتصار، دار الديمقراطية الجديدة، ١٩٥٧.

إلينور بيرنز، الاستعمار البريطانى فى مصر، ترجمة أحمد رشدى صالح، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٦.

أميرة أبو الفتوح، إحسان عبد القدوس.. يتذكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.

أنور عبد الملك، دراسات فى الثقافة الوطنية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٧.

الشارع المصرى والفكر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

أنور كامل ولطف الله سليمان، أخرجوا من السودان، القاهرة، مطبوعات الدهماء، مايو ١٩٤٧.

أنور كامل، أفيون الشعب، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٤٨.

خالد محيى الدين، والآن أتكلم، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٣.

راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (١٩٤٤)، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.

راشد البراوى وأحمد نظمى عبد الحميد، النظام الاشتراكى، عرض وتحليل ونقد، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦.

راشد البراوى، نحو عالم جديد وتطور الفكرة الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.
(ترجمة) الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، لـ ف. أ. لينين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥.
(ترجمة) الاقتصاد السياسى، لـ أ. ليونتيف، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦.
(ترجمة) التفسير الاشتراكى للتاريخ، مقتطفات من فريدريك إنجلز، لـ فريدريك إنجلز، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
(ترجمة) رأس المال لكارل ماركس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
مشروع سوريا الكبرى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧.
حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
مشروعات السنوات الخمس من الناحيتين النظرية والتطبيقية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
مشكلاتنا الاجتماعية، الفقر، الفلاح، التأميم، العمال، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
مشكلة الشرق الأوسط، تحرير راشد البراوى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
آراء حرة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.
الطريق إلى السلام، بحث فى تنظيم العلاقات الدولية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٩.
حرب البترول فى الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.
(ترجمة) الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط لـ أ. بونى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.
دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط، تحرير راشد البراوى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١.
الكتلة الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
مجموعة الوثائق السياسية، المركز الدولى لمصر والسودان وقناة السويس، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
ليبيا والمؤامرة البريطانية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
النقطة الرابعة فى الميزان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٣.
الفلسفة الاقتصادية للثورة من الناحيتين النظرية والعملية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥.
النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية، القاهرة، (١٩٥١) مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٦.
من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامى، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨.
فى الاقتصاد الإسلامى، القاهرة، كتاب الحرية، ١٩٨٦.

سعد زهران، فى أصول السياسة المصرية، مقال تحليلى نقدى فى التاريخ السياسى، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥.
سلامة موسى، حرية العقل فى مصر، القاهرة، دار الفجر، ١٩٤٥.
سيد مرعى، أوراق سياسية، ٣ أجزاء، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٧٨.
شفيق غربال، محمد على الكبير، القاهرة، دار الإحياء للكتب العربية، ١٩٤٤.
تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، بحث فى العلاقات المصرية البريطانية من الاحتلال إلى عقد معاهدة التحالف، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٢.
شهدى عطية الشافعى، ومحمد عبد المعبود الجبيلى، أهدافنا الوطنية، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٤٥.
شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢-١٩٥٦، (١٩٥٧) القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٣.
طاهر عبد الحكيم، الأمريكيون خارج بلادهم، القاهرة، مطبعة المعرفة، د.ت.
اضطهاد الزنوج فى أمريكا، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
عبد الرازق حسن، أزمتنا الاقتصادية، القاهرة، كتاب المواطن، ١٩٥٣.
عبد الرحمن الشرقاوى، باندونج والسلام العالمى، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٥.
عبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم، فى الثقافة المصرية، القاهرة، دار الفكر الجديد، ١٩٥٥؛ القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
عبد المغنى سعيد، العالم بين حربين، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٤٧.
نحو الرشد الاقتصادى، دراسة شاملة لنظريات الترشيد ووسائله، القاهرة، دار النيل للطباعة، ١٩٥٠.
آن لهذا الشعب أن يفهم، دار الكتاب العربى، ١٩٥٢.
الاتحاد السوفياتى كما رأيته، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن، القاهرة، كتاب الحرية، ١٩٨٥.
عبد المنعم الغزالى، إندونيسيا المجاهدة، القاهرة، دار الفجر، د. ت.
على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٥٢.
على دالى، أمريكا والعدوان على مصر، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٧.
فاطمة اليوسف، ذكريات، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٣.
فتحى خليل، أمريكا ١٩٥٨، ٦ مليون عاطل، ٥٠ بليون دولار للحرب، القاهرة، دار الفكر، ١٩٥٨.
دفاع عن الثقافة العربية، الحرب الفكرية التى يديرها الاستعمار فى شرقنا العربى، القاهرة، دار الفجر الجديد، ١٩٥٩.

فؤاد زكريا، الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة، القاهرة، دار الفكر، ١٩٨٦.

الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل، القاهرة، دار الفكر المعاصر، ١٩٨٧.

خطاب إلى العقل العربى، الكويت، كتاب العربى، ١٩٨٧.

فؤاد مرسى، تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات فى مصر، (١٩٤٩) القاهرة، كتابات المصرى الجديد، ١٩٩٠.

فوزى جرجس، دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، القاهرة، مطبعة الدار المصرية، ١٩٥٨.

كمال الدين رفعت، مذكرات حرب التحرير الوطنية بين إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية ١٩٥٤، القاهرة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، ١٩٧٨.

ماوتسى تونج، الديمقراطية الجديدة، ترجمة يوسف أحمد، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٧.

محمد أنيس والسيد رجب حراز، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٥.

محمد أنيس، دراسات فى القومية العربية من الناحيتين النظرية والتاريخية، (١٩٥٩) القاهرة، دار الجيل، ١٩٦٣.

تطور المجتمع المصرى من الإقطاع إلى ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، (١٩٦٥) القاهرة، مطبعة الجيلاوى، ١٩٧٧.

محمد حسن أحمد، الإخوان المسلمون فى الميزان، القاهرة، د.ن.، د. ت.

محمد حلمى ياسين، الاستعمار يُهزم فى المجر، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، د. ت.

محمد زكى عبد القادر، محنة الدستور، ١٩٢٣ - ١٩٥٢، القاهرة، كتاب روز اليوسف، ١٩٥٢.

أقدام على الطريق، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٥٧.

مذكرات... وذكريات، القاهرة، د. ن.، د.ت.

محمد عودة، الصين الشعبية، القاهرة، دار النديم، ١٩٥٥.

محمد فهمى لهيطة، تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى، مصر فى طريق التوجيه الكامل، ٣ أجزاء، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٥ - ١٩٤٦.

النظام النقدى بين الرأسمالية والاشتراكية، جزآن، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠.

محمد مندور، الديمقراطية السياسية، القاهرة، كتاب المواطن، ١٩٥٣.

جولة فى العالم الاشتراكى، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٥٧.

مريت بطرس غالى، سياسة الغد، برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى، القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٩٣٨.

الإصلاح الزراعى، الملكية، الإيجار، العمل، القاهرة، دار الفصول، ١٩٤٥.

تقرير عن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، د.ن.، دون طابع، ١٩٥٢.

مريت بطرس غالى وإبراهيم بيومى مدكور، الأداة الحكومية، نظام جديد، حياة جديدة، القاهرة، دار الفصول، ١٩٤٥.

مصطفى طيبة، الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٤٥ – ١٩٦٥، رؤية داخلية، القاهرة: سينا للنشر، د.ت.

• مصادر باللغة الإنجليزية:

El-Barawy, Rashed. "The Agrarian Problem in Egypt. "Middle Eastern Affairs 2 (1951): 75-84.

The Military Coup in Egypt. An Analytic Study. Cairo: The Renaissance Bookshop, 1952.

El-Gritly, A.A.I. "The Structure of Modern Industry in Egypt." L'Egypte Conemporaine (1948): 364-582.

Hussein Taha. The Future of Culture in Egypt. New York: Octagon Books, 1975.

Laski, Harold. A Grammar of Politics. London: George Allen & Unwin, 1952.

Lenin, V.I. Imperialism, the Highest Stage of Capitalism. Selected Works. Vol. I. Moscow: Foreign Language Publishing House, 1946. 643-740.

Mau Tse-Tung. "On New democracy. "Selected Works of Mau Tse-Tung. Vol. 2. Peking: Foreign Language Press, 1965. 339-384.

Rothstein, Theodore. Egypt's Ruin. A Financial and Administrative Record. London: Cliffords Inn, 1910.

Warriner, Doreen. Land and Poverty in the Middle East. London, New York: Royal Institute of International. Affairs., 1948.

ثانيا : المراجع

• أولا: بالعربية:

إسماعيل محمد زين الدين، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية، ١٩٤٥ – ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

بشير السباعى، "حول ما يسمى بالتروتسكية المصرية بين عامى ١٩٣٨ – ١٩٤٨"، تاريخ مصر بين المنهج العلمى والصراع الحزبى. تحرير أحمد عبد الله، القاهرة، دار شهدى ١٩٨٧.

رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠–١٩٥٠، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٢٥–١٩٤٨، القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٧٧.

الصحافة اليسارية فى مصر، ١٩٥٠ – ١٩٥٢، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٢.

منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠–١٩٥٧، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.

حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، متى.. كيف.. لماذا؟ (١٩٧٧)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣.

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، الوحدة، الانقسام، الحل، ١٩٥٧ – ١٩٦٥، القاهرة، شركة الأمل، ١٩٨٦.

رءوف عباس، جماعة النهضة القومية، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

سهير اسكندر، جريدة المصرى والقضايا الوطنية، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٨٦.

الصحافة المصرية والقضية الوطنية، ١٩٤٦–١٩٥٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥–١٩٥٢ القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٢.

المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية، (١٩٨٠) بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٢.

دراسات فى الديمقراطية المصرية، القاهرة دار الشروق، ١٩٨٧.

الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو، ١٩٥٢–١٩٧٠، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٧.

عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى، ١٩١٤–١٩٥٢، القاهرة ١٩٧٥.

عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤، القاهرة، مكتبة روز اليوسف، ١٩٧٧.

تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٣.

عبد المنعم الدسوقى الجميعى، الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠.

على بركات، "فى طريق إلى مدرسة اجتماعية فى كتابة تاريخ مصر الحديث"، دار الفكر، العدد ٥ (١٩٨٥) ٥٦–٦٢.

• ثانيا: بالإنجليزية والفرنسية والألمانية:

Abdalla, Ahmad. The Student Movement and National Politics in Egypt. London: Saqi Books, 1985.

Abdel Malek, Anouar. Egypte societé militaire. Paris: Editions du Seuil, 1962.

Alexandrian. Georges Henein. Paris: Editions Seghers, 1981.

Anderson, Benedict. Imagined Communities. Reflections on the Origins and Spread of Nationalism. 1983 London: Verso, 1993.

Awad, Louis. "Cultural and Intellectual development in Egypt Since 1952," Egypt Since the Revolution. Ed. P.J. Vatikiotis. London: George Allen and Unwin, 1968. 143-161.

Ayalon, Ami. "Egyptian Intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s," The Great Powers in the Middle East 1919-1939. Ed. Uriel Dann. New York: Holmes & Meier, 1988: 391-404.

Al-Azmeh, Aziz. Islams and Modernities. London: Verso, 1993.

Baer, Gabriel. "Egyptian Attitudes Towards Land Reform, 1922-1955," The Middle East in Transition. Studies in Contemporary History. Ed. W. Laqueur. London: RKP, 1958. 80-99.

Baker, Raymond William. Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul. London: I.B Taurus, 1990.

Batau, Hanna. The Old Social and the Revolutionary Movements of Iraq. A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers. Princeton: Princeton University Press, 1978.

Bauman, Zygmunt, Legislators and Interpreters. On Modernity, Post-modernity and Intellectuals. Cambridge: Polity Press, 1987.

Beattie, Kirk J. Egypt During the Nasser Years. Ideology, Politics & Civil Society. Boulder: Westview Press, 1994.

Beilharz, Peter. Labour's Utopias. Bolshevism. Fabianism, Social Democracy. London: Routledge, 1992.

Beinin, Joel and Lockman, Zachary. Workers on the Nile. Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954. Princeton: Princeton University Press, 1988.

Beinin, Joel. "Islamic Responses to the Capitalist Penetration of the Middle East." The Islamic Impulse. Ed. Barbara Freyer Stowasser. Beckenham: Croom Helm, 1987. 96-104.

"The Communist Movement and Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt", Middle East Journal 41 (1987): 568-584.

"Labor, Capital, and the State in Nasirist Egypt, 1952-1961", International Journal of Middle East Studies 21 (1989): 71-90.

Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965. London: I.B. Taurus, 1990.

"Exile and Political Activism: The Egyptian-Jewish Communists in Paris, 1950-59". Diaspora 2 (1992): 73-94.

Berman, Marshall. All That Is Solid Melts Into Air. The Experience of Modernity. London: Verso, 1991.

Bianchi, Robert. Unruly Corporatism. Associational Life in Twentieth-Century Egypt. New York: Oxford University Press, 1989.

Binder, Leonard. Islamic Liberalism. A Critique of Development Ideologies. Chicago: University of Chicago Press, 1988.

Botman, Selma. "Egyptian Communists and the Free Officers: 1950-54." Middle Eastern Studies 22 (1986): 350-366.

The Rise of Communism in Egypt, 1939-1970. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1988.

Egypt from Independence to Revolution. 1919-1952. New York: Syracuse University Perss, 1991.

Boullata, Issa J. Trends and Issues in Contemporary Arab Thought. Albany, NY: State University of New York Perss, 1990.

Boutros Ghali, Mirrit. The Policy of Tomorrow. Trans. Isma'il R. el Faruqi. Washington D.C: American Conucil of Learned Societies, 1953.

Burns, Elinor. British Imperialism in Egypt. Colonial Series No. V. London: The Labour Research Department, 1928.

Carr, E.H. Twilight of the Comintern, 1930-1935. New York: Pantheon Books. 1982.

Carter. B.L. The Copts in Egyptian Politics. London. Croom Helm, 1986.

Chatterjee, Partha. Nationalist Thought and the Colonial World. A Derivative Discourse? London: Zed Books, 1986.

Choueri, Youssef M. Arab History and the Nation-State. A Study in Modern Arab Historiography 1920-1980. London: Routledge, 1989.

Claudin, Fernando. The Communist Movement. From Comintern to Cominform. London: Peregrine Books, 1975.

Crabbs, Jack A. The Writing of History in Nineteenth-Century Egypt. Cairo: The American University in Cairo Press, 1984.

Crouchley, A.E. The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt. Cairo: Government Press, Bulaq, 1936.

The Economic Development of Modern Egypt. London, 1938.

Davis, Eric. Challenging Colonialism. Bank Misr and Egyptian Industrialization, 1920-1981. Princeton: Princeton University Press, 1983.

"The Concept of Revival and the Study of Islam and Politics." The Islamic Impulse. Ed. Barbara Freyer Stowasser. Beckenham: Croom Helm, 1987. 37-58.

Deeb, Marius. Party Politics in Egypt. The Wafd & its Rivals, 1919-1939. London: Ithica Press, 1979.

Deane, Herbert A. The Political Ideas of Harold Laski. Hamden, CT.: Archon Books, 1972.

Al-Din al-Hadidy, Alaa. "Mustafa al-Nahhas and Political Leadership". Contemporary Egypt through Egyptian Eyes. Essays in Honour of P.J. Vatikiotis. Ed. Charles Tripp. London: Routledge, 1993. 72-88.

Egger, Vernon. A Fabian in Egypt. Salamah Musa and the Rise of the Professional Classes in Egypt. Lanham: University Press of America, 1986.

Enayat, Hamid. Modern Islamic political Thought. The Response of the Shi'i and Sunni Muslims to the Twentieth Century. London: MacMillan, 1982.

Erlich, Haggai. Students and University in Twentieth Century Egyptian Politics. London: Frank Cass. 1989.

Foucault, Michel. Power/ Knowledge: Selected Interviews & Other Writings. 1972-1977. Ed. Colin Gordon. New York: Pantheon Books, 1980.

Gellner, Ernest. Nations and Nationalism. Oxford: Basil Blackwell, 1983.

Postmodernism, Reason and Religion. London: Routledge, 1992.

Reason and Culture. The Historic Role of Rationality and Rationalism. Oxford: Blackwell, 1992.

Gershoni, Israel and Jankowski, James P. Egypt, Islam, and Arabs. The Search for Nationhood, 1900-1930. Oxford: Oxford University Press, 1986.

Gershoni, Israel. The Emergence of Pan-Arabism in Egypt. Tel Aviv: Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1981.

"Egyptian Intellectual History and Egyptian Intellectuals in the Interwar Period." Asian and African Studies 19 (1985): 333-364.

"The Muslim Brothers and the Arab Revolt in Palestine, 1936-39". Middle Eastern Studies 22 (1986): 367-397.

"Rejecting the West: The Image of the West in the Teachings of the Muslim Brotherhood, 1928-1939." The Great Powers in the Middle East 1919-1939. Ed Uriel Dann. New York: Holmes & Meier, 1988. 370-390.

"Imagining the East: Muhammad Husayn Haykal's Changing Representation of East-West Relations, 1928-1933." Asian and African Studies 25 (1991): 209-251.

Goldberg, Ellis. "Bases of Traditional Reaction: A Look at the Muslim Brothers". Peuples Méditerranéens 14 (1981):79-93.

"Smashing Idols and the State: The Protestant Ethic and Egyptian Sunni Radicalism." Comparative Study of Society and History 33 (1991): 3-35.

Gordon, Joel "The False Hopes of 1950: The Wafd's Last Hurrah and the Demise of Egypt's Old Order". International Journal of Middle East Studies 21 (1989): 193-214.

The Myth of the Savior: Egypt's "Just Tyrants" on the Eve of Revolution, January-July 1952." Journal of American Research Center in Egypt 26 (1989) 223-238.

Nasser's Blessed Movement. Egypt's Free Officers and the July Revolution. New York: Oxford University Press, 1992.

Gouldner, Alvin W. The Dialectic of Ideology. New York: The Seabury Press, 1976.

Greenleaf, W.H. "Laski and British Socialism." History of Political Thought 2 (1981): 573-591.

The British Political Tradition. Vol. I. London: Methuen, 1983.

Haithcox J.P. Communism and Nationalism in India. M.N. Roy and Comintern Policy, 1920-1939. Princeton: Princeton University Press, 1971.

Harris, Christina Phelps. Nationalism and Revolution in Egypt. The Role of the Muslim Brotherhood. The Hague: Mouton, 1964.

Harris, José. William Beveridge. A Biography. Oxford: Clarendon Press, 1977.

Harvey, David. The Condition of Postmodernity. An Inquiry into the Origins of Cultural Change. Oxford: Basil Blackwell, 1989.

Haslam, Jonathan "The Comintern and the Origins of the Popular Front, 1934-1935." Historical Journal 22 (1979): 673-691.

Hettne, Bjorn. Development Theory and the Three Worlds. Burnt Mill: Longman, 1990.

Hinnebusch, Raymond A. "State and Civil Society in Syria, Middle East Journal 47 (1993): 243-257.

Hobsbawm, E.J Labouring Men. Studies in the History of Labour. London: Weidenfeld and Nicolson, 1964.

Nations and Nationalism Since 1980. Program, Myth, Reality. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Hosseinzadeh, Esmail. Soviet Non-Capitalist Development. New York: Praeger, 1989.

Hourani, Albert. Arabic Thought in the Liberal Age, 1798-1939. Oxford: Oxford University Press, 1962.

Ibrahim A. Ibrahim. "Salama Musa: An Essay on Cultural Alienation." Middle Eastern Studies 15 (1979): 346-357.

Ismael, Tareq Y. and el-Sa'id Rifa'at. The Communist Movement in Egypt, 1920-1988. Syracuse University Press, 1990.

Jackson, Julian. The Popular Front in France. Defending Democracy, 1934-38. Stanford, C.A: Hoover Institute. Publications., 1975.

Jankowski, James P. Egypt's Young Rebels "Young Egypt": 1933-1952. Stanford, CA: Hoover Institute. Publications., 1975.

Kazziha, Walid. "The Jaridah-Umma Group and Egyptian Politics." Middle Eastern Studies 13 (1977): 373-385.

Kedourie, Elie. The Chatham House Version and other Middle-Eastern Studies. Hanover: University Press of New England, 1984.

Krämer, Gudrun. The Jews in Modern Egypt 1914-1952. London: I.B. Taurus, 1989.

Lawrence, Bruce B. Defenders of God. The Fundamentalist Revolt Against the Modern Age. London: I.B. Taurus, 1990.

Lockman, Zachary. "The Social Roots of Nationalism: Workers and the National Movement in Egypt, 1908-1919." Middle Eastern Studies 24 (1988): 445-459.

Lutfi al-Sayyid Marost, Afaf. Egypt's Liberal Experiment 1922-1936. Berkeley: University of California Press, 1977.

Mabro, Robert. The Egyptian Economy, 1962-1972. Oxford: Calrendon Press, 1974.

Meijer, Roel. "History, Authenticity, and Politics: Tariq al-Bishri's Interpretation of Modern Egyptian History." MERA Occasional Paper 4 (September 1989).

"Authenticity in History. The Concepts al- Wafid and al- Mawruth in Tariq al-Bishri's Reinterpretation of Modern Egyptian History." Amsterdam Middle Eastern Studies. Ed. Manfred Woidich. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert Verlag, 1990. 68-83.

Mitchell, Ritchard P. The Society of the Muslim Brothers. London: Oxford University Perss, 1969.

Mitchell, Timothy, Colonising Egypt. 1988. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.

Moore, Barrington, Jr. Social Origins of Dictatorship and Democracy. Lord and Peasant in the Making of the Modern World. Boston: Beacon Press, 1967.

Morgan, K.O. Labour in Power, 1945-1951. Oxford: Clarendon Press, 1984.

Nederveen Pieterse, Jan. Empire and Emancipation. Power and Liberation on a World Scale. London; Pluto Press, 1990.

"Dilemmas of Development Discourse: The Crisis of Devlopmentalism and the Comparative Method." Development and Change 22 (1991): 5-29.

Nisbet, Robert A. The Sociology of Emile Durkheim. London: Heinemann Educational, 1975.

Norton, Augustus Richard. "The Future of Civil Society in the Middle East," Middle East Journal 47 (1993): 205-216.

O'Brien, Patrick. The Revolution in Egypt's Economic System: From private Enterprise to Socialism, 1952-1966. London: Oxford University Press, 1966.

Owen, Roger. The Middle East in the World Economy, 1800-1914. London: Methuen, 1981.

"The Ideology of Economic Nationalism in its Egyptian Context: 1919-1939". Intellectual Life in the Arab East, 1890-1939. Ed. M.R. Buheiry. Beirut: American University of Beirut Press, 1981. 1-9.

"The Economic Consequences of the Suez Crisis for Egypt." Suez 1956. The Crisis and its Consequences. Eds. W.M. Roger Louis and Roger Owen. Oxford: Clarendon Press, 1989. 363-376.

Perrault, Gilles. Un homme à prat. Paris, Bernard Barrault, 1984.

Peters, Rudolph. Islam and Colonialism. The Doctrine of Jihad in Modern History. The Haque: Mouton, 1979.

Pocock, J.G.A. Politics, Language and Time. Essays on political Thought and History. New York: Atheneum, 1971.

Reid, Donald, "Fu'ad Siraj al-Din and the Egyptian Wafd." Journal of Contemporary History 15 (1980): 721-744.

Cairo University and the Making of Modern Egypt. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Safran, Nadav. Egypt in Search of Political Community. An Analysis of the Intellectual and Political Evolution of Egypt, 1804-1952. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961.

Sayed-Ahmad, Muhammad Abd el- Wahab. Nasser and American Foreign Policy 1952-1956. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.

Al-Sayyid, Mustapha Kamil. "A Civil Society in Egypt," Middle East Journal 47 (1993): 229-243.

Schram, Stuart. Mau Tse-Tung. Harmondsworth: Penguin Books, 1967.

The Political Thought of Mau Tse-Tung. Harmondsworth: Penguin Books, 1969.

Schrand, Irmgard. Louis Awad. Ein ägyptischer Kritiker und Denker des 20. Jahrhunderts: Streiter Für einen säkularen Staat. Münster/Hamburg: Lit Verlage, Hamburger Islamwissenschaftiche und Türkologische Arbeiten und Texte, 1994.

Schulze, Reinhard. Die Rebellion der ägyptischen Fallahin 1919. Berlin: Baalbek Verlag, 1981.

Sharabi, Hisham. Neopatriarchy. A Theory of Distorted Change in Arab Society. New York: Oxford University Press, 1988.

Skinner, Quentin. "Meaning and Understanding in the History of Ideas, "History and Theory 8 (1969): 3-53.

The Foundations of Modern Political Thought. Volume One: The Renaissance. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

"Some Problems in the Analysis of Political Thought and Action." Meaning and Context, Quentin Skinner and His Critics. Ed. James Tully. London: Polity Perss, 1988. 97-118.

"Language and Political Change." Political Innovation and Conceptual Change. Eds. Terence Ball, James Farr and Russel L. Hanson. Cambridge: Cambridge University Press, 1989. 6-23.

Smart, Barry. Postmodernity. London: Routledge, 1993.

Smith, Anthony. National Identity. London: Pinguin Books, 1991.

Smith, Charles D. "The 'Crisis of Orientation': The Shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s." International Journal of Middle East Studies 4 (1973): 382-410.

"4 February 1942: Its Causes and Its Influence on Egyptian Politics and on the Future of Anglo-Egyptian Relations, 1937-1945". International Journal of Middle East Studies 10 (1979): 453-479.

"The Intellectual and Modernization: Definitions and Reconsiderations: The Egyptian Experience." Comparative Studies in Society and History 22 (1980): 513-533.

Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt: A Biography of Muhammad Husayn Haykal. A Political Biography. Harmondsworth: Penguin Books, 1971.

Terry, Janice. The Wafd, 1919-1952. Cornerstone of Egyptian Political power. London: Third World Center, 1982.

Thieck, Jean Pierre. "Communistes et mouvement national en Egypte (1945-1946)." Passion d'Orient. Paris: Editions Karthala, 1992. 71-109.

Tignor, Robert L. "The Egyptian Revolution of 1919: New Directions in the Egyptian Economy." Middle Eastern Studies 12 (1976): 41.

"Equity in Egypt's Recent Past: 1945-1952." The Political Economy of Income Distribution in Egypt. Eds. Gouda Abdel Khalek and Robert Tignor. New York: Holmes & Meier, 1982). 20-55.

State, Private Enterprise and Economic Change in Egypt, 1918-1952. Princeton: Princeton University Press, 1983.

"Decolonization and Business: The Case of Egypt." Journal of Modern History 59 (1987): 479-505.

Egyptian Textiles and British Capital, 1930-1956. Cairo: The American University in Cairo Press, 1989.

Vatikiotis, P.J. The History of Egypt from Muhammad Ali to Sadat. 1969 London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.

Nasser and His Generation. London: Croom: Helm, 1978.

Vitalis, Robert. "On the Theory and Practice of Compradors: The Role of 'Abbud Pasha in the Egyptian Political Economy." International Journal of Middle East Studies 22 (1990): 291-315.

Wahba, Mourad Magdi, The Role of the State in the Egyptian Economy: 1945-1981. Houndsmill: MacMillan Press, 1993.

Wall, Irwin M. French Communism in the Era of Stalin. The Quest for Unity, and Integration, 1945-1962. Westport, CT: Greenwood Press, 1983.

Wallwork, Ernest. Durkheim: Morality and Milieu. Cambridge MA: Harvard University Press, 1972.

Warren, Bill. Imperialism Pioneer of Capitalism. London Verso, 1980.

Waterbury, John. The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes. Princeton: Princeton University Press, 1983.

Webb, Sidney and Beatrice. Soviet Communism: A New Civilization. London: Longmans, 1935.

Wild, Stefan. "'Das Kapital' in arabischer Überstzung." Festabe für H. Wehr Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1969. 97-111.

Wittig, Peter. Der englische Weg zum Sozialismus. Die Fabier und ihre Bedeutung für die Labour Party und die englische Politik. Berlin: Duncker & Humbolt, 1982.

مختارات ميريت

هذا الكتاب

تتناول هذه الدراسة الرائدة فترة عصيبة من تاريخ مصر السياسى الحديث، فقد شهد النصف الأول من المدة بين عامى ١٩٤٥و ١٩٥٨ حركة احتجاج متصاعدة ضد النظام القديم، القائم على دستور ١٩٢٣، بتناقضاته التى أفضت فى النهاية لانهياره. غير أن القوى السياسية التى هدمته فشلت مع ذلك فى أن تحل محله.. لتؤول السلطة إلى العسكريين الذين نجحوا عبر صراعات امتدت على مدى عامين فى تأسيس الحكم المطلق والإطاحة بكل القوى المعارضة.

وقد بنيت الدراسة على استقصاء واسع لمصادر الفكر السياسى لمصر، وتشتمل على كتابات الحركة الشيوعية المصرية بمنظماتها المختلفة، وجماعة النهضة القومية، والمفكر الاقتصادى راشد البراوى الذى لعب دورا مهما فى الصراعات الأيديولوجية فى تلك الفترة، كما تشمل دراسة واسعة لمواقف كل من "روزاليوسف" و "المصرى"، باعتبارهما بؤرتين للفكر العلمانى الليبرالى واليسارى آنذاك، وتتبع تطور هذا الفكر على مدى تلك الفترة.

وتقدم هذه الدراسة من خلال تلك المصادر وغيرها خريطة واضحة لاتجاهات الفكر السياسى العلمانى الحداثى فى تلك الفترة وتطوراته، وتهتم بصفة خاصة بتتبع تناقض أساسى بين ميلين تنازعا جميع فصائله، هما الميل الديمقراطى، والميل السلطوى. ويبين الكتاب كيف أن الميل السلطوى الكامن بدرجات مختلفة فى جميع اتجاهات الفكر السياسى الحداثى قد لعب دورا مؤثرا فى تحقيق انتصار الحكم العسكرى، لأنه يفسر تلك التحولات التدريجية من جانب الكتاب العلمانيين للانحياز إلى الجانب السلطوى من الفكر السياسى الحداثى الراديكالى، وبالتالى الدور المهم الذى لعبوه فى تزويد ذلك النظام بأيدولوجيا مناسبة.



ميريت
للنشر والمعلومات

تصميم الغلاف: أحمد اللباد - اللوحة للفنان عبد الهادى الجزار (١٩٢٥ - ١٩٦٦)